



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للغلام



عليه
صلى الله عليه وسلم

www. **Ghaemiyeh** .com
www. **Ghaemiyeh** .org
www. **Ghaemiyeh** .net
www. **Ghaemiyeh** .ir

فقہ الرضا علیہ السلام



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الفقه المنسوب للإمام الرضا عليه السلام و المشتهرب (فقه الرضا عليه السلام)

كاتب:

على بن موسى عليه السلام

نشرت فى الطباعة:

المؤتمر العالمى للإمام الرضا عليه السلام

رقمى الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

٥	الفهرس
١٣	الفقه المنسوب للإمام الرضا عليه السلام و المشتتهب (فقه الرضا عليه السلام)
١٣	إشارة
١٣	الإهداء
١٣	تمهيد
١٤	المقدمة [للتحقيق]
١٤	إشارة
١٥	١- أنه من تأليف الإمام الرضا عليه السلام:
١٥	إشارة
٢٤	*** اذهب النافون الى ان:
٣٤	٢- القول بأنه كتاب الشرائع
٣٤	إشارة
٣٦	و هذا القول مردود، فالكتاب غير كتاب الشرائع
٣٧	٣- كونه مجعولا على الإمام (عليه السلام)
٣٨	٤- كونه كتاب المتنبئة المنسوب الى الإمام العسكري (عليه السلام)
٣٨	٥- و احتمال الوحيد البهيهانى أن يكون تأليفه صادرا
٣٨	٦- قال السيد محسن الاعرجى الكاظمى فى (شرح مقدمات الحدائق) عند تعرض صاحبه للفقه الرضى ما لفظه:
٣٨	٧- و توقف فيه كثيرون
٣٩	٨- كونه كتاب التكليف
٣٩	إشارة
٤٣	القول فى حجيته:
٤٥	نسخ الكتاب:
٤٨	منهجية التحقيق
٤٩	المقدمة

٥٣	١ باب مواقيت الصلاة
٥٧	٢ باب التخلّي و الوضوء
٥٩	٣ باب الغسل من الجنابة و غيرها
٦٣	٤ باب التيمم
٦٥	٥ باب المياه و شربها و التطهر منها و ما يجوز من ذلك و ما لا يجوز منها
٦٨	٦ باب الأذان و الإقامة
٧٠	٧ باب الصلوات المفروضة
٨٨	٨ باب صلاة يوم الجمعة و العمل في ليلتها
٩٠	٩ باب صلاة العيدين
٩٢	١٠ باب صلاة الكسوف
٩٣	١١ باب صلاة الليل
٩٧	١٢ باب صلاة الجماعة و فضلها
٩٩	١٣ باب صلاة السفينة
١٠٠	١٤ باب صلاة الخوف
١٠٠	١٥ باب صلاة المطاردة و الماشي
١٠١	١٦ باب صلاة الحاجة
١٠١	١٧ باب صلاة الاستخارة
١٠٢	١٨ باب صلاة الاستسقاء
١٠٣	١٩ باب صلاة جعفر بن أبي طالب ع
١٠٤	٢٠ باب اللباس و ما لا يجوز فيه الصلاة
١٠٥	٢١ باب صلاة المسافر و المريض
١٠٨	٢٢ باب غسل الميت و تكفينه
١١٥	٢٣ باب الصلاة على الميت
١١٧	٢٤ باب آخر في غسل الميت و الصلاة عليه
١٢١	٢٥ باب آخر في الصلاة على الميت
١٢٢	٢٦ باب الاعتكاف

١٢٢	باب الحيض والاستحاضة و النفاس و الحامل و دم القرحه و العذرة و الصفراء إذا رأت و ما يستعمل فيها
١٢٤	باب الزكاة
١٢٧	باب الصوم
١٢٩	باب نوافل شهر رمضان و دخوله
١٣٥	باب الحج و ما يستعمل فيه
١٤٤	باب النكاح و المتعة و الرضاع
١٥٠	باب العقيقة
١٥١	باب طلاق السنة و العدة و الحامل
١٥١	اشارة
١٥٣	شرح آخر فى طلاق السنة و العدة
١٥٤	باب الإيلاء و اللعان
١٥٥	باب التجارات و البيوع و المكاسب
١٥٧	باب النفقة و المأكل و المشارب و الطعام
١٥٩	باب الربا و السلم و الدين و العينة
١٦٠	باب القضاء و الأحكام
١٦٣	باب الشفعة
١٦٣	باب اللقطة
١٦٤	باب الدين و القرض
١٦٥	باب الأيمان و النذور و الكفارات
١٦٧	باب الزنا و اللواط
١٧٠	باب شرب الخمر و الغناء
١٧٣	باب اللعب بالشطرنج و النرد و القمار و الضرب بالصوالج «١» و غيره
١٧٣	باب القذف للمحصن و المحصنة
١٧٣	باب الفرائض و الموارث
١٧٧	باب الغنائم و الخمس
١٧٨	باب الصيد و الذبائح

١٧٩	٥١ باب الوصية للميت
١٨١	٥٢ باب الصناعات
١٨١	٥٣ باب اللباس و ما يكره فيه الصلاة و الدم و النجاسات و ما يجوز فيه الصلاة
١٨٢	٥٤ باب العتق و التدبير و المكاتبه
١٨٣	٥٥ باب الشهادة
١٨٤	٥٦ باب النوادر فى الحدود
١٨٥	٥٧ باب الديات
١٨٦	٥٨ باب العين
١٨٧	٥٩ باب الأذن
١٨٧	٦٠ باب الصدغ
١٨٧	٦١ باب أشفار العين
١٨٧	٦٢ باب الحاجب
١٨٧	٦٣ باب الأنف
١٨٧	٦٤ باب الشفة
١٨٨	٦٥ باب الخد
١٨٨	٦٦ باب اللسان
١٨٨	٦٧ باب الأسنان
١٨٩	٦٨ باب الرأس
١٨٩	٦٩ باب الترقوة
١٩٠	٧٠ باب المنكبين
١٩٠	٧١ باب العضد
١٩٠	٧٢ باب زند «٢» اليد و الكف
١٩٠	٧٣ باب الأصابع و العضد و الأشاجع
١٩١	٧٤ باب الصدر و الظهر و الأكتاف و الأضلاع
١٩١	٧٥ باب البطن
١٩٢	٧٦ باب الورك

١٩٢	باب البيضتين
١٩٢	باب الفخذين
١٩٢	باب الركبتين
١٩٣	باب الساقين
١٩٣	باب الأصابع من الرجل و العصب التي فيها القدم
١٩٣	باب دية النفس
١٩٣	باب دية المرأة
١٩٤	باب دية أهل الذمة و العبيد
١٩٤	باب أكل مال اليتيم ظلماً
١٩٥	باب حق الوالد على ولده
١٩٥	باب حق الإخوان
١٩٦	باب حق الولد على الوالدين
١٩٦	باب حق النفوس
١٩٨	باب الطب
١٩٩	باب الأدوية الجامعة بالقرآن
٢٠١	باب فضل الدعاء
٢٠٢	باب القدر و المنزلته بين المنزلتين
٢٠٤	باب الاستطاعة
٢٠٤	باب مكارم الأخلاق و التجمل و المروءة و الحياء و البر و صلة الأرحام و غير ذلك من الآداب
٢٠٧	باب التوكل على الله و الرجاء من الله و التفويض إلى الله و أن كل ما صنعه الله للمؤمن فهو خير له و أنه من أعطى الدين فقد أعطى الدنيا
٢١٠	باب السخاء
٢١١	باب القناعة
٢١٢	باب الكفاف
٢١٢	باب اليأس مما في أيدي الناس
٢١٣	باب الصبر و الكتمان و النصيحة
٢١٤	باب التواضع و الزهد

٢١٥	باب المعروف
٢١٦	باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
٢١٨	باب النيات وإن نية المؤمن خير من عمله لأنه ينوي خيرا من عمله
٢١٨	باب التفكير والاعتبار والهم في الدين والإخلاص واليقين والبصيرة والتقوى والخوف والرجاء والطاعة لله عز وجل
٢٢٠	باب البدع والضلالة وأن كل رئاسة إلى النار
٢٢١	باب حديث النفس
٢٢٢	باب الرياء والنفاق والعجب
٢٢٤	باب النوادر
٢٢٤	باب العطاس
٢٢٥	باب الفزع والهم
٢٢٥	باب الحجامة والحلق
٢٢٦	باب الزى والزينة
٢٢٦	باب الآداب
٢٢٩	باب الدعاء في الوتر وما يقال فيه
٢٣١	باب الادهان والاستياك والامتشاط
٢٣٢	باب في الاستطاعة
٢٣٢	باب القضاء والمشية والإرادة
٢٣٣	الفهارس العامة:
٢٣٣	إشارة
٢٣٣	فهرس الآيات القرآنية
٢٣٣	البقرة- ٢
٢٣٤	آل عمران- ٣
٢٣٤	النساء- ٤
٢٣٥	المائدة- ٥
٢٣٥	الأنعام- ٦
٢٣٥	الأعراف- ٧

٢٣٥	الأنفال - ٨
٢٣٥	التوبة - ٩
٢٣٥	هود - ١١
٢٣٦	الحجر - ١٥
٢٣٦	النحل - ١٦
٢٣٦	الاسراء - ١٧
٢٣٦	الكهف - ١٨
٢٣٦	الحج - ٢٢
٢٣٦	المؤمنون - ٢٣
٢٣٦	النور - ٢٤
٢٣٧	الفرقان - ٢٥
٢٣٧	الشعراء - ٢٦
٢٣٧	لقمان - ٣١
٢٣٧	الاحزاب - ٣٣
٢٣٧	يس - ٣٦
٢٣٧	الصفاء - ٣٧
٢٣٧	الزمر - ٣٩
٢٣٧	فصلت - ٤١
٢٣٧	الفتح - ٤٨
٢٣٨	الحجرات - ٤٩
٢٣٨	الرحمن - ٥٥
٢٣٨	المجادلة - ٥٨
٢٣٨	الحشر - ٥٩
٢٣٨	التغابن - ٦٤
٢٣٨	الطلاق - ٦٥
٢٣٨	التحريم - ٦٦

٢٣٨	المعارج - ٧٠
٢٣٨	الانشرآح - ٩٤
٢٣٩	الماعون - ١٠٧
٢٣٩	فهرس الأآادآ القدسفة
٢٤٠	فهرس الأآادآ «.».»
٢٤٣	فهرس أسماء النبف و الأئمة صلوات الله عليهم أجمعفن
٢٤٣	فهرس الأعلام
٢٤٥	فهرس الأمكنة و البقاع
٢٤٧	فهرس الآفوان
٢٥٠	فهرس الأبواب
٢٥٤	مسرد المراجع
٢٥٨	سلسلة مصادر البحار
٢٥٩	تعرف مركز القائفة باصفهان للآآرفاء الكمبفوفرفة

الفقه المنسوب للإمام الرضا عليه السلام و المشتهرب (فقه الرضا عليه السلام)

إشارة

سرشناسه : على بن موسى (ع)، امام هشتم، ق ۲۰۳ - ۱۵۳

عنوان قرار دادی : [فقه الرضا]

عنوان و نام پدید آور : الفقه المنسوب للإمام الرضا عليه السلام و المشتهرب (فقه الرضا) / تحقيق موسسه آل البيت عليهم السلام
لاحيا التراث

مشخصات نشر : مشهد: المؤتمر العالمي للإمام الرضا عليهم السلام، ۱۴۰۶ ق. = ۱۳۶۴.

مشخصات ظاهري : ص ۴۴۶

فروست : (سلسله مصادر بحار الانوار ۱)

يادداشت : عربى

يادداشت : کتابنامه: ص. [۴۴۰] - ۴۴۶؛ همچنين به صورت زیرنویس

عنوان دیگر : فقه الرضا

موضوع : فقه جعفرى -- قرن ۲ ق

شناسه افزوده : موسسه آل البيت (عليهم السلام) الاحيا التراث

شناسه افزوده : کنگره جهانی حضرت رضا عليهم السلام

رده بندی کنگره : BP۱۸۱/۳ع/۸ف ۱۳۶۴۷

رده بندی ديويى : ۲۹۷/۳۴۲

شماره کتابشناسی ملی : م ۸۱-۴۵۲۴۰

الإهداء

الى سليل النبوة و موضع خيرة الله من خلقه الى مشكاة نور الله التى اضاءت الخافقين الى النور المشرق على العالم من خراسان
الى الامام المظلوم الحامل لآلام البشرية نرفع هذا الجهد المتواضع قربي اليه و زلفى لديه راجين منه القبول.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ۷

تمهيد

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين، و الصلاة و السلام على أشرف الخلق أجمعين، محمد و عترته المعصومين.
و بعد: فإن الجهد الجبار الذى قام به العلامة الكبير، و باعث حديث أهل البيت (عليهم السلام) فى المائة الحادية عشرة، الشيخ
محمد باقر بن محمد تقى المجلسى، حشره الله مع الأئمة المعصومين، هو مورد تقدير و اقبال العلماء و الباحثين على مدى
العصور.

و قد حمدت له غايته السامية فى حفظ تراث أهل البيت (عليهم السلام) و لمّ شمل ما انتشر منه فى المخطوطات المتفرقة العزيرة

الحصول- يوم ذاك- فحفظ ما اسعفته يد مقدرته، و صرف هو و جملة من تلامذته الاعاظم، الذين هم قمم شاهقة في علم الحديث و غيره، كالسيد نعمه الله الجزائري شارح التهذيب، و الشيخ عبد الله بن نور الله البحراني صاحب العوالم، و الميرزا الافندي صاحب رياض العلماء .. نعم صرف هؤلاء البررة قسطا و افرا من أعمارهم الغالية في جمع و تنظيم هذا الكتاب الضخم الفخم، فحفظوا لنا ثروة غالية لا تقدر بثمن.

البحار .. ذلك الكتاب العظيم بصورته الحاضرة محتاج إلى تدقيق و تحقيق حسب القواعد التي استقر عليها هذا الفن- فن تحقيق المخطوطات-.

و ذهبت بي الأفكار في مجالاتها الواسعة، حتى استقرت بي على أن الباب الذي يدخل منه إلى تحقيق الكتاب، هو تحقيق مصادر الكتاب أولا لإرساء القاعدة الصلبة بضبط نصوص الأحاديث و تقويم أسانيدها.

فصممت العزم مع الإخوة المشتغلين في تحقيق التراث في مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) للنهوض بهذا المشروع العظيم.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٨

و كان كتاب الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا (عليه السلام)، أول الكتب التي تم العمل في تحقيقها، و هو الكتاب الذي بين يدي القارئ العزيز.

و برقت بارقة خير و هدى، من الشمس المشرقة في خراسان- الثامن الضامن- الإمام الرضا (عليه السلام)، و تجلّت هذه البارقة حزمة ضوء- تضيء للباحثين الطريق- في المؤتمر العالمي المنعقد سنويا تحت اسمه الشريف.

و الأمة تأمل من هذا المؤتمر، أن يزودها- على مدى السنين- بالزاد النافع في دنياها و آخرها، و لن يخيب ظنها إن شاء الله.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٩

المقدمة [للتحقيق]

إشارة

رغم الحملات المسعورة التي شنّها الحكام الجائرون و الظلمة العتاة، ضد أهل بيت عصمهم الله من الزلزل، و أذهب عنهم

الرجس و طهرهم تطهيرا، مستهدين إطفاء تلك الأنوار الإلهية و القبسات الربانية، و لكن الله متم نوره و لو كره الكافرون.

و رغم التشريد و الملاحقة التي واجهت الرساليين المؤمنين بربهم، الملتزمين بعقيدتهم، الأوفياء لمبادئهم، فقد كانوا كالبنيان المرصوص، لم تهزهم تلك الرياح الهوجاء و العواصف العاتية.

بيد أن للباطل جولة و للحق دولة، فأتعب المخلصون أنفسهم، و بذلوا الغالي و الرخيص لحفظ ذلك التراث الإسلامي العظيم، الموروث من أهل بيت العصمة و الطهارة، خوفا عليه من الدس و الإندراس و التلف و الضياع.

يحدثنا التاريخ عن اخت محمد بن أبي عمير، و عن كيفية دفن الكتب التي كانت عنده خوفا من السلطة الحاكمة التي اعتقلته، و ما آلت إليه تلك الآثار الثمينية من التلف، و كيف أصبحت مراسيل ابن أبي عمير كالمسانيد، جزاء لذلك الإخلاص و التفاني

في سبيل الحق و المبدأ.

هل ينسى التاريخ الهجوم الوحشي الكاسر، الذي شنه طغرل بك السلجوقي على دار شيخ الطائفة في بغداد لإحراق كتبه، و رمى القسم الآخر منه في الماء، و إحراق كرسى كان يجلس عليه عند إلقاء دروسه، هذا الكرسى الذي هو اعتراف من خليفة بغداد،

بأعلمية الشيخ الطوسي في عاصمة الإمبراطورية الواسعة.

كم و كم قاسى الشهيدان الأول و الثانى، و غيرهما من أعلام الطائفة، من جهله عصرهم و طواغيت زمانهم. فكان أن تلف القسم الكثير من ذلك الموروث الحضارى العظيم، و سرق القسم الأوفر مما تبقى منه و سلم من عوادي الزمان، ليستقر فى خزانات المتاحف البريطانىة

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ١٠

و الأسپانىة و الإيطاليه و و ...، أو فى خبايا المكتبات الشخصيه أو المهجوره.

و لكن جهود الباحثين بعد التتبع الشاق العسير، توصلهم إلى نسخه من تلك النسخ فى احدى المكتبات المطموره- بعد بقاء القسم الأ- كبر منها رهينا بيد الاقدار تتلاعب به كيفما أرادت و شاءت- و تكثر حينذاك حول هذه النسخه علامات التساؤل و الإستفسار، و توضع على طاولة التشريح. فى أى قرن الف الكتاب، و ما هو موضوعه؟

و لمن هذه الكتب؟ و و ...؟

و تزداد بذلك علامات الحيره و الإستفهام أكثر فأكثر.

*** و من أهم تلك الكتب التى كانت- و ما تزال- عرضة للتساؤل و الإستفسار و موردا للبحث و النقاش بين الأعلام- هو

الكتاب المائل بين يديك- الفقه المنسوب لسيدنا و مولانا الإمام على بن موسى الرضا عليه الصلاة و السلام.

لقد تناول المحققون و العلماء هذا الكتاب بالبحث و الدراسة المتعمقه و ذهبوا فى ذلك مذاهب شتى اتسم البعض منها بقوة الإستدلال و حجية المنطق و أصالة الرأى.

و انا إذ نذكر أولا أهم الآراء و الإحتمالات المرويه فى الباب و من ثم نتطرق إلى ذكر أدلة كل واحد منهم، و هى:

١- أنه للإمام الثامن على بن موسى الرضا (عليه السلام).

٢- كونه متحدا مع كتاب الشرائع الذى كتبه أبو الحسن على بن موسى بن بابويه لولده الشيخ الصدوق.

٣- كونه مجعولا كله أو بعضه على الإمام الرضا (عليه السلام).

٤- أنه عين كتاب المنقبه للإمام الحسن بن على العسكري (عليه السلام).

٥- أنه من مؤلفات بعض اولاد الائمة بأمر الرضا (عليه السلام).

٦- أنه من مؤلفات بعض أصحاب الامام (عليه السلام).

٧- التوقف.

٨- أنه كتاب التكليف لمحمد بن على بن أبى العزاقر الشلمغانى الذى رواه عنه الشيخ أبو الحسن على بن موسى بن بابويه.

و على فرض إحدى الاحتمالات المذكوره، فهل أنه مورد اعتماد الأصحاب، و هل يمكن التعويل عليه فى استنباط الأحكام أو لا؟

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ١١

ذهب بعض الاعلام إلى أنه كتاب حديثى روائى، و آخرون منهم إلى أنه كتاب فقهي فتوائى.

فلذلك كان مثار الجدل عند أكابر القوم و أعلام الطائفة، و ذكر كل منهم دليله الذى يعضد رأيه و يؤيد مشربه.

١- أنه من تأليف الإمام الرضا عليه السلام:

لم يكن الكتاب متداولاً بين الاصحاح إلى زمان الفاضل التقى مولانا محمد تقى المجلسى قدس سره، و هو أول من روج لهذا الكتاب و نبه عليه فى اللوامع- و هو شرحه الفارسى على الفقيه- و بعده ولده العلامة مروج الشريعة المحدث مولانا محمد باقر المجلسى، فإنه أوردته فى كتاب بحار الأنوار و وزع عباراته على الأبواب، و استند إليها فى الآداب و الأحكام المشهورة الخالية عن المستند ظاهراً «١».

يقول العلامة المجلسى: «و كتاب فقه الرضا (عليه السلام) أخبرنى به السيد الفاضل المحدث القاضى أمير حسين- طاب ثراه- بعد ما ورد أصفهان، قال: قد اتفق فى بعض سنى مجاورتى بيت الله الحرام، أن أتانى جماعة من أهل قم حاجين، و كان معهم كتاب قديم يوافق تاريخه عصر الرضا صلوات الله عليه، و سمعت الوالد- رحمه الله- أنه قال: سمعت السيد يقول: كان عليه خطه صلوات الله عليه، و كان عليه إجازات جماعة كثيرة من الفضلاء و قال السيد: حصل لى العلم بتلك القرائن أنه تأليف الإمام (عليه السلام) فأخذت الكتاب و كتبه و صححته، فأخذ والدى- قدس الله روحه- هذا الكتاب من السيد و استنسخه و صححه، و أكثر عباراته موافق لما يذكره الصدوق أبو جعفر بن بابويه فى كتاب من لا يحضره الفقيه من غير سند، و ما يذكره والده فى رسالته إليه، و كثير من الأحكام التى ذكرها أصحابنا و لا يعلم مستندها مذكورة فيه» «٢».

و اعتمد عليه بعدهما السيد صاحب الرياض و صاحب مفاتيح الاصول، و الشيخ البحرانى، و الفاضل الكاشانى، و جعلوه فى مصاف الأخبار و نقلوه فى مؤلفاتهم بنحو

(١)- مفاتيح الاصول: ٣٥٢، و عوائد الايام: ٢٤٨.

(٢)- بحار الانوار ١: ١١.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ١٢

الروايات.

و السيد أمير حسين- على حد قول النراقى- هو:

القاضى أمير حسين الذى حكى عنه الفاضلان المجلسيان، هو السيد أمير حسين بن حيدر العاملى الكركى، ابن بنت المحقق الشيخ على بن عبد العال الكركى، و كان قاضى اصفهان و المفتى بها فى الدولة الصفوية- أيام السلطان العادل شاه طهماسب الصفوى- و هو أحد الفقهاء المحققين، و الفضلاء المدققين، مصنف مجيد، طويل الباع، كثير الاطلاع.

وجدت له رسالة مبسوطه فى نفى وجوب الجمعة فى زمان الغيبة، و كتاب النغمات القدسيه فى أجوبة المسائل الطبرسيه، و كتاب رفع المناواه عن التفضيل و المساواة «١».

يقول المحدث النورى رحمه الله: و الثقة العدل القاضى أمير حسين- طاب ثراه- استنسخ هذا الكتاب قبل هذا بنحو من عشر سنين، و كان فى عدة مواضع خط الإمام الرضا (عليه السلام) و إنى أشرت إليه و رسمت صورة خطه (عليه السلام) على ما رسمه القاضى. و من موافقه الكتاب لكتاب الفقيه يحصل الظن القوى بان على بن بابويه و محمد بن على كانا عالمين بان هذا الكتاب تصنيف الامام (عليه السلام) و قد جعله الصدوق حجة بينه و بين ربه «٢».

و ذكر القاضى أمير حسين: ان من كان عنده هذا الكتاب، ذكر أنه وصل من آباءنا، إن هذا الكتاب من تصنيف الامام (عليه السلام) كانت نسخه قديمه مصححه، و فى ذلك إشعار بتواتر انتسابه اليه (عليه السلام).

و لا أقل من الإستفاضه، و بذلك يخرج عن حيز الوجداده- و يدخل فى حد الحسان من المسانيد بروايه من مدحهم القاضى من الشيعة القميين و ان جهل حالهم «٣».

قال صاحب الدرّة: إن السيد أمير حسين بن حيدر العاملى الكركى - ابن بنت

(١) - عوائد الايام: ٢٤٩.

(٢) - مستدرک الوسائل ٣: ٣٣٧.

(٣) - مفاتيح الاصول: ٣٥١.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ١٣

المحقق الشيخ على بن عبد العال الكركى طاب ثراه- و كان قاضى إصفهان و المفتى بها فى الدولة الصفوية- أيام السلطان الغالب الشاه طهماسب الصفوى- و هو أحد الفقهاء المحققين، و الفضلاء المدققين، مصنف مجيد، طويل الباع، كثير الاطلاع، و له كتاب الإجازات فيه إجازات جم غفير من العلماء المشاهير له، منهم خاله المحقق المدقق الشيخ عبد العال بن المحقق الشيخ على الكركى، و ابن خالته السيد العماد، و الأمير محمد باقر الداماد، و الشيخ الفقيه الأوحى الشيخ بهاء الدين محمد العاملى «١». و ذكر فى موضع آخر من كتابه: ان السيد امير حسين كان مجاورا فى مكة المعظمة سنين، و بعد ذلك جاء إلى اصفهان و ذكر لى: أنى جئت بهديّة نفيسة إليك «٢».

فإن سياق هذا الكلام مما لا يناسب الطريقة المعهودة من السيد الكركى الذى كان من مشائخ المولى المذكور و بنيه، و إنما هو كلام يصدر غالبا عن يتكلم مع من هو أعلى منه أو يساويه «٣».

و قال السيد الخونسارى فى رسالته:

و أما ما تقدم من اتحاد القاضى أمير حسين المذكور، مع السيد الأجل الأكمل السيد حسين بن حيدر العاملى المجتهد، كما توهمه سيدنا صاحب الدرّة، فهو أيضا كلام عار عن التحقيق، ناشىء عن قلة التتبع و التدقيق، و ذلك لأن السيد حسين بن حيدر الكركى المفتى صاحب كتاب الإجازات، كان من أعظم فقهاء عصر مولانا الفاضل التقى المجلسى، و معاصره المولى الأفقه الأكمل المحقق الخراسانى صاحب الذخيرة و الكفاية، و قد استجازه الفاضلان المذكوران، و جمع آخر من فضلاء عصره، فأجاز لهم، و أقر جميع هؤلاء بأفقيته، و بأنه شيخهم المقدم و رئيسهم المعظم، كما يشهد به سياق روايتهم عنه فى الإجازات و غيرها «٤».

و استطراد قائلا:

و مما يزيد ذلك بيانا و يوضحه نهاية التوضيح، ما يعطيه كلام صاحب

(١) - الفوائد: ١٤٨.

(٢) - الفوائد: ١٤٧.

(٣) - رسالة الخونسارى: ٣٢.

(٤) - رسالة الخونسارى: ٣١.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ١٤

الرياض، «١» الذى قد بلغ فى الاطلاع على دقائق أحوال العلماء الغاية، و تجاوز بتبعه الكامل النهاية، حيث عقد للقاضى حسين عنوانا عاريا عن ذكر والده باعتبار جهله لنسبه، و ذكر فى ذيله أنه الذى أظهر أمر الفقه الرضوى، و جاء به من البيت المعظم، و نبه على أنه غير القاضى مير حسين الميبذى المتوفى سنة (٨٧٠هـ) شارح الديوان المرتضى و الكافية الحاجية.

وأفرد للسيد الفقيه الكركي عنوانا آخر، وأخذ في الإطراء عليه، وفصل الكلام في أحواله و بيان مؤلفاته «٢». و كفانا مؤونة البحث المحدث النورى فى مستدركه «٣»، و السيد الخونسارى فى رسالته «٤» فراجع. و سواء أكان السيد امير حسين هذا أو ذاك، فإن روايته للكتاب ممّا يعرف فى علم الدراية بالوجادة، و لم نعرف راويها عن الامام (عليه السلام) إن صحت. و هناك رواية اخرى ادعى لها بعض الأعلام الاجازة المسلسلة بالأباء إلى ابن السكين معاصر الإمام الرضا (عليه السلام). و نقل المحقق المجلسى فى إجازات البحار «٥» صورة إجازة الأمير صدر الدين محمد بن الأمير غياث الدين منصور الحسينى الشيرازى الدشتكى، للسيد الفاضل على بن القاسم الحسينى اليزدى، و هى إجازة لطيفة حسنة، و منها بعد ذكر سنده المعنعن بالأباء، قال: ثم ان أحمد السكين «٦» جدى صحب الإمام الرضا (عليه السلام) من لدن كان بالمدينة

(١) - رياض العلماء ٢: ٣٠، ٣١.

(٢) - رسالة الخونسارى: ٣٢.

(٣) - مستدرک الوسائل ٣: ٣٥٤.

(٤) - رسالة الخونسارى: ٣٢، ٣٣.

(٥) - بحار الأنوار ١٠٨: ١٢٧، ١٢٨.

(٦) - ما ذكره السيد على خان من أن الكتاب برواية جده أحمد بن السكين عن الإمام الرضا (عليه السلام)، فلم نعثر له فى كتب الرجال - التى بين أيدينا - على ذكر.

و الذى ذكره الرجاليون محمد بن سكين بن عمار النخعى الجمال ثقة روى أبوه عن أبى عبد الله (عليه السلام)، له كتاب. قاله النجاشى.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ١٥

إلى أن أشخص تلقاء خراسان - عشر سنين - فأخذ منه العلم، و إجازته (عليه السلام) عندى، فأحمد يروى عن الإمام الرضا (عليه السلام)، عن آبائه، عن رسول الله (صلى الله عليه و آله)، و هذا الإسناد مما أنفرد به لا يشركنى فيه أحد، و قد خصنى الله تعالى بذلك، و الحمد لله، و من جميع ذلك ظهر ان امارات الوثوق و الاعتماد بهذه النسخة المكية أزيد من النسخة القمية، فلاحظ و تأمل «١».

و هو الذى قواه السيد النحرير صاحب الدرّة المنظومة قائلا: ذكر أنه وجد فى الكتب الموقوفة على الخزانة الرضوية - على مشرفها آلاف التحية و الثناء - نسخة من هذا الكتاب كان مكتوبا عليها أن الامام الثامن الضامن صنف هذا الكتاب لمحمد بن سكين، و أن أصل النسخة وجدت فى مكة المشرفة بخط الامام، و كانت بالخط الكوفى فنقله المولى المحدث الأميرزا محمد إلى الخط المعروف «٢».

و يقول السيد المجاهد فى مفاتيحه: و محمد بن سكين فى رجال الحديث، رجل واحد هو محمد بن السكين بن عمار النخعى الجمال ثقة له كتاب، روى أبوه عن أبى عبد الله، و فى الفهرست «٣» و النجاشى «٤» أن الراوى عنه إبراهيم بن سليمان، و المراد منه إبراهيم بن سليمان بن حيان، و الطبقة ثلاثم كونه من أصحاب الرضا عليه السلام «٥».

و قيل: و روى عنه ابن أبى عمير، و هو من اصحاب الرضا و الجواد، فيكون محمد بن سكين من كبار أصحاب الرضا عليه السلام.

و لكن الميرزا عبد الله أفندي قال في رياضه، عند ذكر سلسلة سند السيد على خان

و قد ذكر البرقي في رجاله محمد بن سكين بن يزيد، وعده في أصحاب الكاظم (عليه السلام)، كما في معجم رجال الحديث. و الرجال- كما ترى- يمكن أن يكونا من أصحاب الرضا (عليه السلام) خصوصا الأول الذي ذكر النجاشي أن له كتابا. انظر رجال النجاشي: ٢٥٦، معجم رجال الحديث ١٦: ١١٩.

(١)- مستدرک الوسائل ٣: ٣٤١.

(٢)- الفوائد: ١٤٩.

(٣)- فهرست الشيخ: ١٥١ رقم ٦٤٤.

(٤)- رجال النجاشي: ٢٥٦.

(٥)- مفاتيح الاصول: ٣٥٣.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ١٦

شارح الصحيفة: أعلم أن أحمد السكين- و قد يقال أحمد بن السكين- هذا الذي كان في عهد مولانا الرضا صلوات الله عليه، و كان مقربا عنده في الغاية، و قد كتب لأجله الرضا فقه الرضا، و هذا الكتاب بخط الرضا موجود في الطائف بمكة المعظمة، من جملة كتب السيد عليخان المذكور التي قد بقيت في بلاد مكة، و هذه النسخة بالخط الكوفي، و تاريخها سنة مائتين من الهجرة، و عليها إجازات العلماء و خطوطهم «١».

و ذهب السيد الخونساري إلى اتحاد النسختين، و لكن المحدث النوري رده بقوله:

إتحاد النسختين بعيد، لأن المكية كانت بخطه، و القمية بخط غيره، و قد رسم في بعض مواضعها بخطه كما صرح به التقى المجلسي.

كان في المكية مرسوما: انه كتبه لأحمد السكين- المقرب عنده- و لو كان في القمية ذلك لأشار إليه مولانا التقى في شرح الفقيه، لشدة حرصه على نقل كل ما كان له ربط و تعلق بالكتاب، و لذكر تاريخه و أنه كان بالخط الكوفي كما ذكر في المكية «٢».

و قال الشيخ منتجب الدين في فهرسته، الموضوع لذكر العلماء المتأخرين عن الشيخ الطوسي، ما هذا لفظه: السيد الجليل محمد بن أحمد بن محمد الحسيني، صاحب كتاب الرضا، فاضل ثقة، كذا في عدة نسخ مصححة من فهرست المنتجب «٣».

و في كتاب أمل الآمل نقلا عنه «٤»: و الظاهر أن المراد بكتاب الرضا (عليه السلام) هو هذا الكتاب. و أما الرسالة المذهبية المعروفة بالذهبية و طب الرضا، فهي عدة أوراق في الطب صنّفها الرضا للمأمون «٥».

أورد على ذلك صاحب الفصول بقوله: و أما ما ذكره البعض في محمد بن أحمد من أنه صاحب كتاب الرضا (عليه السلام) فلا دلالة فيه على أن إجازة هذا الكتاب منتهية إليه، لجواز أن يكون المراد به بعض رسائله (عليه السلام) مما رواها الصدوق في

(١)- رياض العلماء ٣: ٣٦٤.

(٢)- مستدرک الوسائل ٣: ٣٤٢.

(٣)- فهرست منتجب الدين: ١٧١ رقم ٤١٢.

(٤)- أمل الآمل ٢: ٢٤٢.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ١٧

العيون، و لو سلم أن المراد به الكتاب المذكور فلا- دلالة في كونه صاحبه، على أنه كان يرويه بطريق معتبر لجواز أن يكون واجدا له، أو راويا بطريق غير معتبر، و لا يبعد أن يكون الكتاب المذكور من تصانيف بعض أصحاب الرضا (عليه السلام)، و قد أكثر فيه من نقل الأخبار التي سمعها منه (عليه السلام) بواسطة و بدونها كما يستفاد من قوله: روى عن العالم و أروى عن العالم، بناء على أن يكون المراد بالعالم هو الرضا (عليه السلام) و يصح نسبة الكتاب إليه (عليه السلام) نظرا إلى أن الغالب حكاية كلامه، إذ لا- يلزم في النسبة أن يكون أصل النسخة بخطه (عليه السلام) و ربما نسب إلى الصدوق و هو بعيد، مع احتمال أن يكون موضوعا، و لا يقدر فيه موافقة أكثر احكامه للمذهب، إذ قد يتعلق قصد الواضع بدس القليل بل هذا أقرب إلى حصول مطلوبه لكونه أقرب إلى القبول «١».

و قال المحقق النراقي: و المراد بكونه صاحب كتاب الرضا وجود نسخة الأصل عنده و انتهاء إجازة الكتاب إليه لا أنه روى هذا الكتاب عن الإمام بلا واسطة و أنه صنعه له فإنه من العلماء المتأخرين الذين لم يدركوا أعصار الأئمة «٢».

*** و احتمال المحدث النورى كونه لأناس آخرين رووا عن الإمام الرضا بأدلة:

منها ما وجده منقولا عن خط السيد السند المؤيد صاحب مطالع الأنوار، على ظهر نسخة من هذا الكتاب، ما لفظه بعد الإصرار على عدم كونه له (عليه السلام): و يحتمل أن يكون هذا الكتاب لجعفر بن بشير، لما ذكره شيخ الطائفة فى الفهرست: جعفر بن بشير البجلي، ثقة جليل القدر، له كتاب ينسب إلى جعفر بن محمد (عليهما السلام) رواية على بن موسى الرضا (عليه السلام)، انتهى كلامه.

و جعفر بن بشير لما كان من أصحاب مولانا الرضا (عليه السلام) يمكن أن يكون ما كتبه فى أول الكتاب من لسانه (عليه السلام) فصار منشأ لنسبة الكتاب إليه (عليه السلام) و كان الكتاب قبل زمان الشيخ منسوباً إلى جعفر بن محمد (عليهما السلام)، للإشتراك فى الاسم كما أنه فى هذه الأزمنة مما نسب إلى مولانا الرضا (عليه السلام).

(١) - الفصول الغروية: ٣١٣.

(٢) - عوائد الايام: ٢٤٩ - ٢٥٠.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ١٨

و احتمال كذلك أن يكون هذا الكتاب لمحمد بن على بن الحسين بن زيد بن على بن الحسين بن على بن أبى طالب (عليهم السلام) لما قال النجاشى فى ترجمته ما هذا لفظه: له نسخة يرويها عن الرضا (عليه السلام) أخبرنا أبو الفرج محمد بن على بن قره- إلى أن قال- حدثنا محمد بن على بن الحسين بن زيد قال: حدثنا على بن موسى الرضا (عليه السلام) بالنسخة «١».

و ذكر احتمالات أخرى لذلك.

*** و قال صاحب مفاتيح الاصول بصحة انتسابه إلى الإمام على بن موسى الرضا:

و من أعظم الشواهد على ذلك مطابقة رواية الشيخين الجليلين الصدوقين لذلك، و شدة تمسكهما به، حتى أنهما قدماه فى كثير من المسائل على الروايات الصحيحة و الأخبار المستفيضة. و اتفقا باختيار ما فى هذا الكتاب، و خالفا لأجله من تقدمهما من الأصحاب، و عبرا فى الغالب بنفس عباراته، و جعلها الصدوق فى الفقيه- و هو كتاب حديث- دراية و لم يسندها إلى الرواية، و يلوح من الشيخ المفيد الأخذ به و العمل بما فيه فى مواضع من المقنعة، و معلوم أن هولاء الأعظم الذين هم أساطين الشيعة و

أركان الشريعة، لا يستندون إلى غير مستند، ولا يعتمدون على غير معتمد، وقد سرت فتاواهم إلى من تأخر عنهم، لحسن ظنهم، وشدة اعتمادهم عليهم، و علمهم بأنهم أرباب النصوص، و أن فتاواهم عين النص الثابت عن الحجج (عليهم السلام)، وقد ذكر الشهيد في الذكري أن الأصحاب كانوا يعملون بشرائع علي بن بابويه، و مرجع كتاب الشرائع و مأخذه هو هذا الكتاب، كما هو معلوم لمن تتبعهما، و تفحص ما فيهما، و عرض أحدهما على الآخر، و من هذا يظهر عذر الصدوق في عده لرسالة أبيه من الكتب التي إليها المرجع و عليها المعول.

فإن الرسالة مأخوذة من الفقه الرضوي الذي هو حجة عنده، و لم يكن الصدوق ليقلد أباه فيما أفناه حاشاه، و كذلك اعتماد الأصحاب على كتاب علي بن بابويه، فإنه ليس تقليدا بل اجتهادا، لوجود السبب المؤدى إليه، و هو العلم بكون ما تضمنه هو عين كلام الحجة انتهى «٢».

(١) - مستدرک الوسائل ٣: ٣٦٠.

(٢) - مفاتيح الاصول: ٣٥٣-٣٥٤.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ١٩

قال المجلسي في لوامعه، عند نقل الصدوق عبارة ابنه في رسالته إليه، في مسألة الحدث الأصغر في أثناء غسل الجنابة، ما ترجمته: الظاهر أن علي بن بابويه أخذ هذه العبارة و سائر عباراته في رسالته الى ولده من كتاب الفقه الرضوي، بل أكثر عبارات الصدوق التي يفتي بمضمونها و لم يسندها إلى الرواية و كأنها من هذا الكتاب. و هذا الكتاب ظهر في قم، و هو عندنا.

و قال في كتاب الحج من الشرح المذكور في شرح رواية اسحاق بن عمار:

و المظنون أن الصدوق كان على يقين من كونه تأليف الإمام أبي الحسن الرضا (عليه السلام) و انه كان يعمل به و ان القدماء منهم كان عندهم ذلك «١».

و هو ما ذهب إليه صاحب الفصول «٢» بقوله: و يدل على ذلك ايضا أن كثيرا من فتاوى الصدوقين مطابقة له في اللفظ و موافقة له في العبارة، لا سيما عبارة الشرائع و أن جملة من روايات الفقيه التي ترك فيها الاسناد موجودة في الكتاب و مثله مقنعة المفيد فيظن بذلك أن الكتاب المذكور كان عندهم و أنهم كانوا يعولون عليه، و يستندون إليه مع ما استبان من طريقة الصدوقين من الإقتصار على متون الأخبار و إيراد لفظها في مقام بيان الفتوى، و لذا عد الصدوق رسالة والده إليه من الكتب التي عليها المعول و إليها المرجع و كان جماعة من الأصحاب يعملون بشرائع الصدوق عند اعواز النص فإن الوجه في ذلك ما ذكرناه «٣».

و لذا قال المحقق النراقي: المظنون ان الصدوق كان على يقين من كونه تأليف الامام أبي الحسن الرضا (عليه السلام) و أنه كان يعمل به، و أن القدماء منهم من كان عنده ذلك، و منهم من يعتمد على فتاوى الصدوق و المأخوذة منه، لجلالة قدره عندهم «٤».

و استظهره السيد المجاهد في مفاتيحه بقوله: الظاهر أن هذا الكتاب كان موجودا عند المفيد أيضا، و كان معلوما عنده أنه من تأليفه، و لذا قال الصدوق: أفتى به و أحكم

(١) - مستدرک الوسائل ٣: ٣٣٧.

(٢) - الفصول الغروية: ٣١١.

(٣) - مستدرک الوسائل ٣: ٣٤٥.

(٤) - عوائد الأيام: ٢٤٨ - ٢٤٩.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٢٠

بصحته «١».

*** ذهب المثبتون الى انه: لا- شك و لا- ريب في اندراجه تحت كتب الأخبار، و كونه معدودا من أحاديث الأئمة الأطهار، لصدق حد الحديث و الخبر عليه، و هو ما يحكى قول المعصوم من حيث هو، لا من حيث أنه رأى المجتهد و ظنه، و يحتمل الصدق، و لا يعلم كذبه أو وضعه بل لا يظن.

و ما قيل أنه من وضع الواضعين، فلا- داعى لذلك أصلا، لمطابقته آراء و أقوال الأئمة، علما بأن وضع الواضعين لم يكن إلا لتزييف الواقع و ترويح الباطل، للطعن في المذهب. و خلو هذا الكتاب من ذلك، دليل على صحته من الإمام، إلّا في موارد حملت على التقيّة.

فما يحكى قول المعصوم، و يدل على أنه من أهل بيت العصمة و الطهارة:

ما جاء صريحا في ديباجة الكتاب: يقول عبد الله على بن موسى الرضا «٢»

و منها: ما جاء في باب فضل الدعاء: أروى عن العالم أنه قال: لكل داء دواء، و سألته عن ذلك، فقال: لكل داء دعاء «٣».

و منها: ما جاء في باب الصلاة: قال العالم: قيام رمضان بدعة و صيامه مفروض، فقلت: كيف اصلى في شهر رمضان؟ فقال: عشر ركعات- إلى أن قال- و سألته عن القنوت يوم الجمعة إذا صليت وحدي أربعا. فقال: نعم في الركعة الثانية خلف القراءة، فقلت: أجهر فيهما بالقراءة؟ فقال: نعم «٤».

و منها: ما جاء في باب الاستطاعة: قال: سألت العالم: أيكون العبد في حال مستطيعا؟ قال: نعم، أربع خصال: مخلى السرب، صحيح، سليم مستطيع. فسألته عن تفسيره ... إلى آخره «٥».

(١) - مفاتيح الاصول: ٣٥٢.

(٢) - الفقه المنسوب: ٦٥.

(٣) - الفقه المنسوب: ٣٤٥.

(٤) - الفقه المنسوب: ١٢٥.

(٥) - الفقه المنسوب: ٣٥٢.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٢١

و منها: ما جاء بلفظ نروى عن العلماء، و اعلم أن بعض العلماء

فقد جاء لفظ (العالم) بعباراته المختلفة في أكثر من ١٣٠ موردا و ورد لفظ (العلماء) في بضعة موارد.

و منها: قوله: و مما نداوم عليه نحن معاشر أهل البيت «١».

و منها: ما جاء في باب الأغسال قال: ليلة تسعة عشر من شهر رمضان، هي الليلة التي ضرب فيها جدنا أمير المؤمنين (عليه السلام) «٢».

و منها: ما قال في باب غسل الميت: و كتب أبى في وصيته، أن اكفنه في ثلاثة أثواب- إلى أن قال- و قلت لأبى: لم تكتب هذا؟ فقال: إنى أخاف أن يغلبك الناس، يقولون: كفنه بأربعة أثواب أو خمسة، فلا تقبل قولهم، و أمرنى أن أجعل ارتفاع قبره أربعة أصابع مفرجات «٣».

و قد جاء هذا اللفظ (أبي) فى عدة موارد.

قال المحقق النراقى: «و لو لا- أن أباه هو الإمام المعصوم، لم يكن فى نقل قوله فائده، بل لم تكن وصيته و أمره ماضية، لأن التكفين و رفع القبر تكاليف لغيره بعد موته» «٤».

و منها: ما ذكره فى باب آخر فى الصلاة على الميت أيضا قال: و نروى أن على بن الحسين (عليهما السلام) لما أن مات قال أبو جعفر: لقد كنت أكره أن أنظر إلى عورتك فى حياتك، فما أنا بالذى أنظر إليها بعد موتك، فأدخل يده و غسل جسده، ثم دعا بأم ولد له فأدخلت يدها فغسلت مراقه، و كذلك فعلت أنا بأبى «٥».

و ظاهر أنه لو لا أنه من المعصوم الذى فعله حجة، لم تكن فائده فى قوله: و كذلك فعلت، بل ذكره بعد نقل فعل أبى جعفر (عليه السلام) بأبيه ادل شاهد على أنه أيضا من أقرانه و أمثاله «٦».

(١)- الفقه المنسوب: ٤٠٢.

(٢)- الفقه المنسوب: ٨٣.

(٣)- الفقه المنسوب: ١٨٣.

(٤)- عوائد الأيام: ٢٥١.

(٥)- الفقه المنسوب: ١٨٨.

(٦)- عوائد الأيام: ٢٥١.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٢٢

و منها: ما جاء فى باب الزكاة قال: و إنى أروى عن أبى العالم فى تقديم الزكاة و تأخيرها أربعة أشهر أو ستة أشهر «١».

و منها: ما جاء فى باب الصوم قال: و أما صوم السفر و المرض، فإن العامة اختلفت فى ذلك، فقال قوم: يصوم، و قال قوم: لا يصوم- إلى أن قال- فأما نحن نقول:

يفطر فى الحالين «٢».

فإن قوله: و نحن نقول، دال على أنه ممن قوله حجة.

و منها: ما ذكره فى باب الربا و الدين و العينة، بعد رواية متضمنة لجواز بيع حبة لؤلؤ تقوم بألف درهم بعشرة آلاف درهم أو بعشرين ألفا: و قد أمرنى أبى ففعلت مثل هذا «٣».

و التقريب ما مر.

و منها: ما فى باب البدع و الضلالة، قال فى آخره: و أروى عن العالم و سألته عن شىء من الصفات ... و قال فى آخره أيضا: و أما عيون البشر فلا تلحقه، لأنه لا يحد فلا يوصف، هذا ما نحن عليه كلنا «٤».

قال النراقى: و ظاهر أن هذه العبارات منها ما ينافى كون الكتاب من ابن بابويه و أمثاله من العلماء «٥» ...

و منها: ما قال فى آخر باب النوادر: و أروى أن رجلا سأله- أى العالم (عليه السلام)- عما يجمع به خير الدنيا و الآخرة قال: لا تكذب «٦».

و سألتى رجل سنى عن ذلك، فقلت: خالف نفسك.

و قوله: أروى ورد فى أكثر من ٨٠ موردا.

و قوله: نروى فى أكثر من ٩٠ موردا.

(١) - الفقه المنسوب: ١٩٧.

(٢) - الفقه المنسوب: ٢٠٢.

(٣) - الفقه المنسوب: ٢٥٨.

(٤) - الفقه المنسوب: ٣٨٤.

(٥) - عوائد الأيام: ٢٥٢.

(٦) - الفقه المنسوب: ٣٩٠.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٢٣

و ورد قوله: يروى في موارد عدة

فهذه الأقوال كما ترى:

منها ما هو ظاهر في كون القائل إماما معصوما.

و منها ما هو صريح في كونه مدركا للإمام الكاظم (عليه السلام).

و منها ما هو صريح في كونه ابنه.

و منها ما هو صريح في كونه من أولاد أمير المؤمنين (عليه السلام)

و جميع ذلك شهادات و دلالات على أنه ليس مؤلفا لأحد العلماء، بل هو منسوب إلى الامام.

و أما كونه ربما يحتمل الصدق فظاهر، إذ لا وجه لعدم احتمال، و لا أماره على كذبه.

و أما توهمه من جهة عدم تداوله بين العلماء المتأخرين، فهو وهم فاسد، لما نشاهد مثله في الأصول الأربعمئة و أمثالها،

المتروكة بين العلماء لأجل ذكر ما فيها في كتب أحاديث أصحابنا ...

*** اذهب النافون الى ان:

كثيرا من أحكام ذلك الكتاب مما خالف جملة من ضروريات المذهب و قطعياته، و جملة منها مما لا يناسب شيئا من قواعد

مذهبنا، و لا شيئا من قواعد المخالفين، و كثير منها مما لا يساعد ما عليه معظم أصحابنا، و لا ما انعقد عليه إجماعهم في سائر

الأعصار و الأمصار.

و اشتماله على نقل أخبار متعارضة في موارد عديدة، من غير إشارة إلى طريق الجمع بينها، و لا إلى ما هو الحق منها و الصواب،

و لا أنه مما يجوز الأخذ بكل منهما من باب التسليم، فيستفاد منه قاعدة كلية أفيد من بيان ما هو المعتبر في خصوص الواقعة «١».

و من الأمور التي تنفي نسبتها إلى الرضا (عليه السلام):

١- من البعيد جدا أن يختفى هذا الفقه، - لو صحت نسبتها إلى الإمام الرضا

(١) - الفصول: ٣١٣.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٢٤

(عليه السلام) - حدود ألف عام.

فلو كان هذا الكتاب من تأليف الإمام الرضا، لما خفى على الأئمة الأربعة الذين كانوا بعده.

و من الظاهر أنهم لم يكونوا ليخفوا ذلك عن شيعتهم و مواليهم- و لا سيما عن خواصهم و معتمديهم- كما أخبروهم بكتاب على و صحيفة فاطمة و نظائرهما، و لو كانوا مطلعين عليه لكانوا يصرحون به فى كثير من أخبارهم.

و لو كان واقعا لاشتهر بين القدماء، كالرسالة الذهبية المنسوبة للإمام الرضا (عليه السلام) و لكان أولى بالإشتهار بين الخاص و العام، لأن هذه الرسالة تزيد على الرسالة الذهبية و تشتمل على أكثر مهمات أحكام الفقه «١».

مع انهم- رحمهم الله- لم يألوا جهدا فى نقل آثار الأئمة الأطهار (عليهم السلام) و الحفاظ عليها، فهذه رسالة على بن جعفر، و التفسير المنسوب إلى مولانا أمير المؤمنين (عليه السلام) برواية النعمانى، و الصحيفة السجادية الكاملة. و دعاء الصباح و يؤيد القول بمحافظة الأصحاب على آثار الأئمة (عليهم السلام) ما ذكره العلامة الكبير الشيخ آغا بزرك- رحمه الله- فى الذريعة عن دعاء الصباح حيث قال:

صحح الدعاء و قابله السيد جليل المدرس الطارمى فى طهران مع نسخة كانت فى خزنة السلطان ناصر الدين شاه، و هى بالخط الكوفى المكتوب فى آخر الدعاء ما لفظه:

كتبه على بن أبى طالب فى آخر نهار الخميس حادى عشر ذى الحجة سنة خمس و عشرين من الهجرة «٢».

فلو كان للإمام (عليه السلام) لاشتهر بين الأعلام الماضين اشتهاها عظيما، و لا طلع عليه قدماء الأصحاب من الذين جمعوا الأخبار، و نقبوا عنها فى البلاد، و بالغوا فى إظهار آثار الأئمة الأطهار (عليهم السلام) و لبذلوا جهدهم فى حفظه و إيصاله إلى من بعدهم.

و لما خفى على أكابر محدثى أصحابنا الذين أدركوا عصره- أو قاربوه-

(١)- رسالة الخونسارى: ١٠.

(٢)- الذريعة ٨: ١٩١.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٢٥

كالفضل بن شاذان، و يونس بن عبد الرحمن، و أحمد بن محمد بن عيسى، و أحمد بن أبى عبد الله البرقى، و إبراهيم بن هاشم، و محمد بن أحمد بن يحيى- صاحب نوادر الحكمة- و محمد بن الحسن الصفار، و عبد الله بن جعفر الحميرى، و أضرابهم.

و لوصل منه- و لو القليل- إلى المحمدين الثلاثة- مصنفى الكتب الأربعة- المشتملة على أكثر ما ورد عنهم (عليهم السلام) فى الأحكام «١».

و أولاهم به الصدوق الذى مر ذكره.

و من البعيد جدا أن تكون التقيّة مانعة من ظهور هذا الكتاب، لأن الإمام كان فى عصر المأمون فى حرية من نشر أفكاره- نوعا ما-، و خصوصا فى مناظراته مع علماء الأمصار، علما بأن قم كانت آنذاك منبع الشيعة، و فيها علماء عظام يظهرون رأيهم فى كل صغيرة و كبيرة.

فلا يعقل أن يكون إخفاؤه من باب التقيّة، فتأمل.

بعكس عصر الأئمة الذين سبقوه فى الدولة الأموية، وردحا من زمان العباسيين «٢».

٢- كلام الأئمة (عليهم السلام) و هم شجرة النبوة، و حملة الرسالة، و أعدل القرآن، .. الأئمة (عليهم السلام) بما لهم من العلم الكامل و البيان التام، و بما وصلنا من آثارهم، فى حديثهم و أدعيتهم و مناظراتهم و وصاياهم و خطبهم، فى أعلى درجات

الفصاحة والبلاغة، و ما نهج البلاغة و الصحيفة السجادية عنا ببعيد.

فالممتنع لكلام شخص بحيث عرف أن ديدنه في النقل قد استقر على أن يتكلم على نهج خاص و طريقة معهودة، ثم وقف على كتاب منسوب إليه، أو جاءه أحد بخبر منه، و كانت عبارة هذا الكتاب أو ذلك الخبر على منهج آخر و أسلوب مخالف لطريقته في سائر كلماته، اتضح له أن هذا لم يصدر عن هذا الشخص، ورده أشد الرد، و هذا أمر معروف بين العقلاء، و قاطبة أولى العرف، و يعبر عنه بالإستقراء ...

فلم يعهد عنهم (عليهم السلام)، و لم يوجد في شى من أخبارهم التي بين أيدينا رووا بألفاظ تبعدها عن درجة المراسيل المعتبرة، كألفاظ: روى و يروى و أروى و

(١)- رسالة الخونسارى: ٩.

(٢)- رسالة الخونسارى: ١٢.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٢٦

نروى و قيل و نظائرها مما في معناها، و لا يخفى على من تتبع الأخبار، و لاحظ سياق كلمات الأئمة الأطهار، و خصوص ما صدر عن مولانا الرضا (عليه السلام) و من تقدمه، أن أمثال ذلك لا تكون صادرة عنهم و ما ينبغي لهم «١».

فأكثر عبارات الكتاب المذكور، مما لا يشبه عبارة الإمام، كما لا يخفى، لمن تأملها.

فالكثير من مطالبه و أحكامه رواها مؤلفه من غيره، مما عبر فيها عن قائلها ببعض العلماء أو العالم المطلق.

ففى أوله بعد أسطر ثلاثة: و نروى عن بعض العلماء أنه قال فى تفسير هذه الآية (هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ) قال: ما جزاء من أنعم الله عليه بالمعرفة إلا الجنة «٢».

و بعد سطرين: أن بعض العلماء سئل عن المعرفة، و هل للعباد فيها صنع؟ فقال:

لا «٣».

و فى موضع آخر منه: روى عن العالم، أو روى عن العالم، أو سئل عن العالم، أو سألت العالم «٤».

و قال المحقق صاحب الفصول: و هذا ما لم يعهد فى كلامه (عليه السلام) فى غير الكتاب المذكور، و لا فى كلام غيره من سائر الأئمة «٥».

و قال المحدث النورى:

فتعبير مولانا الرضا (عليه السلام) فى خصوص كتاب من كتبه- دون سائر ما وصل إلينا من أخباره- عن بعض آبائه (عليهم

السلام) ببعض العلماء أو العالم فى غاية البعد، و يؤيده ما وقع فى هذا الكتاب من التعبير عن آبائه من رسول الله (صلى الله عليه

و آله) إلى سيدنا موسى بن جعفر (عليه السلام) بأساميهم و كناههم الشريفة، و يظهر لك أن

(١)- مستدرک الوسائل ٣: ٣٤٩.

(٢)- الفقه المنسوب: ٦٥.

(٣)- الفقه المنسوب: ٦٦.

(٤)- مستدرک الوسائل ٣: ٣٤٩.

(٥)- الفصول: ٣١٢.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٢٧

احتمال وقوع ذلك اللقب في ذلك الكتاب على سبيل التقيّة في غاية البعد «١».

و المتتبع لكلامهم (عليهم السلام) يرى أن هذا الفقه المنسوب يختلف اختلافاً بيناً عن الطريقة التي اتبعوها (عليهم السلام) في نشر الأحكام و في البيان للناس.

٣- لأئمة (عليهم السلام) خط واضح لا لبس فيه و لا غموض، و كانوا كثيراً ما يؤكدون على التزام هذا الخط، و أنهم لا يتقون فيه أحداً.

و من خط الأئمة (عليهم السلام) محاربة الغلو فيهم، و تكفير القائل به، و لم يعهد عن أحد منهم (عليهم السلام) إلماً الإقرار بالعبودية لله، و نهاية الخضوع و الخشوع له، الذي فاقوا فيه كل الناس.

و قد جاء في الفقه المنسوب، ممّا هو مخالف بصريح المخالفة لهذا الخط الواضح الذي استمر عليه آل محمد (صلّى الله عليه و آله) ..

قوله: في باب الاستقبال في الصلاة: و اجعل واحداً من الأئمة نصب عينيك ..

قال المحقق الدربندي في كتابه قواميس الرجال «٢».

و فيه (في باب الصلاة) ما يحتاج به أعظم الصوفية على لزوم استحضر صورة المرشد على البال في الصلاة و التوجه إليه، و ذلك: إذا قمت إلى الصلاة فانصب بين عينيك واحداً.

فقولنا بعدم حجّيته لا لأجل ذلك فقط، فإنه غير ظاهر في مراد المتصوفة و له معنى صحيح.

بل لوجوه و اعتبارات اخرى.

و مع ذلك كله، يمكن أن نحتج بأخبار هذا الكتاب من باب التأكيد و التسديد و الترجيح.

و الحال في كتاب الرضا (عليه السلام) كالحال في الفقه الرضوي، إلّا أن هذا الكتاب انقص درجة من ذلك، لأنه كم من مجتهد و محدث يدعى ثبوت الفقه الرضوي من المعصوم و لو كان هذا الثبوت على نمط الظن، كما هو الشأن في أكثر الأخبار،

(١) - مستدرک الوسائل ٣: ٣٥١.

(٢) - قواميس الرجال: ورقة ٨٦- ب.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٢٨

و هم مع ذلك لم يدعوا هذا الثبوت في شأن كتاب الطب، نعم ان العلامة المجلسي نقل اعتباره في جلد (السماء و العالم من بحاره).

و من النقاط الواضحة المشهورة لهذا الخط مسألة المتعة، و قد جاء في الفقه المنسوب تفصيل في أمر المتعة، مخالف للمعروف عنهم (عليهم السلام).

قال: و نهى عن المتعة في الحضر، و لمن كان له مقدرة على الأزواج و السراري، و إنما المتعة نكاح الضرورة للمضطر الذي لا يقدر على النكاح، منقطع عن أهله و بلده.

و يأتي عن الخلاصة للعلامة الحلي، عن المفيد، مخالفة ما في الفقه المنسوب في باب الشهادة لمذهب الأئمة (عليهم السلام).

٤ «١» - و من الأمور الهامة التي تثبت عدم كونه للإمام الرضا، ما وقع في أوائله من الرواية عن المحدثين كأبي بصير و غيره، و الرواية عن الأئمة بوسائط متعددة، ففي فضل شعبان وصلته برمضان منه: أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد، عن

عثمان بن عيسى، عن سماعة بن مهران قال: سألت عن أول صيام شعبان عن أبي عبد الله (عليه السلام) وفيه: عن فضالة، عن إسماعيل بن زياد، عن أبي عبد الله (عليه السلام).
وفيه: و عنه عن ابن أبي عمير، عن سلمة صاحب السابري، عن أبي الصباح قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام).
و عن علي بن النعمان، عن زرعة، عن محمد بن سماعة قال: سألت أبا عبد الله.
و عن علي بن النعمان، عن زرعة، عن الفضيل، عن أبي عبد الله (عليه السلام).
و ما في باب ما يكره للصائم في صومه: و عنه عن سماعة قال: سألت عن رجل إلى أن قال- و عن النضر بن سويد، عن القاسم بن سليمان، عن جراح المدائني قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام).
و في ما لا يلزم من النذر والأيمان و لا تجب له الكفارة: صفوان بن يحيى و فضالة بن أيوب جميعا، عن العلاء بن رزين، عن محمد بن مسلم، عن أحدهما.

(١)- هذه الفقرة مبنية على القول بأن ما ورد في النسخة المختلطة الأوراق مما يشك في انه تابع لنوادير ابن عيسى او للفقهاء المنسوب.

الفقهاء المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٢٩

ابن أبي عمير و محمد بن إسماعيل، عن منصور بن يونس، و علي بن إسماعيل الميثمي، منصور بن حازم، عن أبي عبد الله (عليه السلام).

و في باب الكفارة على المحرم إذا استظل من علّة و غيره: محمد بن إسماعيل بن بزيع، عن أبي الحسن «١». فيظهر ان كل ذلك ليس من كلام الإمام الثامن، و الإمام يرى من أن يتكلم بهذا الشكل، أو يستند في نقله لرواية على عدة طرق، كما نشاهده فيما سلف.

فالتأمل لسياق الروايات، و سلسلة الاسانيد و الوسائط، يقطع بأن ذلك بعيد عن الإمام كل البعد.

يقول الخونساري: إن من لاحظ ما وقع فيها من الوسائط حصل له القطع بأنها منفية عنهم (عليهم السلام)، و أيقن أن من نسب أمثالها إلى الإمام الرضا (عليه السلام) فقد أخرجه عن مرتبة الإمام الكبرى، و أدخله في سلك المحدثين الذين أخذوا الاحكام من أفواه الرواة، و نعوذ بالله العظيم من أن نتكلم بمثله في حق مثله، و كيف يرضى من هو عارف بحقه (عليه السلام) بأن يقول انه (عليه السلام) كان يروى عن جمع من الذين قد عدوا من أصحابه و أصحاب ابنه أبي جعفر، كمحمد بن إسماعيل بن بزيع، و محمد بن أبي عمير الذي عد من مصنفاته كتاب مسائله عن الرضا (عليه السلام) و أحمد بن محمد بن عيسى الذي قد شهد جماعة من الرجاليين بأنه أدرك بعد سيدنا أبي جعفر ابنه أبا الحسن العسكري ايضا، أم كيف يتفوه عاقل بأن مولانا الرضا كان يروى عن أبيه بالواسطة؟ «٢».

فما ادعاه الفاضل المجلسي من أن الظاهر أن الصدوقين و كذا شيخنا المفيد، كانوا على يقين من أنه تصنيف الامام (عليه السلام) ليس بوجيه، و إنما هو أمر يخطر بالبال في أول الامر، و يدفعه التأمل التام في أحوال القدماء و ديدنهم، و شدة حرصهم في ضبط الأخبار و إظهارها، و عدم بنائهم على سترها و إخفائها «٣».

٥- طبائع الأمور تقضى أن لو كان هذا الكتاب معلوما لدى علي بن بابويه،

(٢) - رسالة الخونساري: ٢٦.

(٣) - رسالة الخونساري: ٢٨.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٣٠

و كان يعلم أنه من تصنيف الرضا (عليه السلام) لما كان يخفيه عن ولده الصدوق - الناقد البصير - و لكان يطلعه عليه. و لو اطلع عليه الصدوق - رحمه الله - و هو الذي اعتنى بجمع أخبار الرضا (عليه السلام) في كتابه المعروف - عيون أخبار الرضا (عليه السلام) - الذي أدرج فيه عدة مما نص أصحاب الفهارس على أنه كتاب أو رسالة، لنقله في هذا الكتاب الجامع للمأثور عن الرضا (عليه السلام).

و القول بأن طول الكتاب منعه من نقله، مردود بنقله الكتب و الرسائل - كما مر - و بأنه - على الأقل - كان ينه على وجوده، و يكتفى ببعض أوصافه، أو يذكر شواهد منه «١».

ثم لو كان من الكتب المعروفة الموثوقة عنده لجاؤنا منه إثارة في كتابه من لا يحضره الفقيه الذي هو أحد الكتب الأربعة الجامعة، و الذي جعله حجة بينه و بين الله تعالى.

و قال صاحب الفصول: و مما يبعد كونه تأليفه (عليه السلام) عدم إشارة أحد من علمائنا السلف إليه في شيء من المصنفات التي بلغت إلينا، مع ما يرى من خوضهم في جميع الأخبار، و توغلهم في ضبط الآثار المروية عن الأئمة الأطهار (عليهم السلام)، بل العادة قاضية بأنه لو ثبت عندهم هذا الكتاب، لاشتهر بينهم غاية الإشتهار، و لرجحوا العمل به على العمل بسائر الأصول و الأخبار «٢».

فلو كان هذا الكتاب من رشحات عيون إفادات هذا المولى، لكان يطلع عليه جملة من قدماء فقهاء الشيعة، و ما كان يبقى في زاوية الخمول في مدة تقارب من ألف سنة.

فالذين بذلوا جهدهم في حفظ ما صدر منهم من الأحكام، كجملة من أكابر محدثي فقهاؤنا الذين أدركوا عصره، أو كانوا قريبا من عصره (عليه السلام) كالفضل بن شاذان، و يونس بن عبد الرحمن، و أحمد بن محمد بن عيسى، و أحمد بن أبي عبد الله البرقي، و إبراهيم بن هاشم، و محمد بن أحمد بن يحيى صاحب نوادر الحكمة، و سعد بن عبد الله،

(١) - الفصول: ٣١٢.

(٢) - الفصول: ٣١٢، و المستدرک ٣: ٣٤٦.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٣١

و محمد بن الحسن الصفار، و عبد الله بن جعفر الحميري، و أضرابهم من أجلاء الفقهاء و المحدثين، و من الواضح أن هذا الكتاب لو كان معروفا بين هؤلاء الأعلام، أو كان يعرفه بعضهم، لما كانوا يسكتون عنه، و لما كانوا يتركون روايته لمن تأخر عنهم من نقاد الآثار، و أصحاب الكتب المصنفة في تفصيل الأخبار، و لما كان يخفى على مشايخنا المحمدين الثلاثة، المصنفين للكتب الأربعة المشتملة على أكثر ما ورد عنهم في الأحكام «١».

فالشيخ الصدوق ألف كتابه - عيون أخبار الرضا - و جمع فيه جل أخبار الرضا (عليه السلام) و لو كان هذا الكتاب عنده لنقل منه، بل لضمنه في كتابه الأنف الذكر.

و لذكره في كتاب من لا يحضره الفقيه الذي قد تصدى فيه لذكر الأحكام المستخرجة من الكتب المشهورة التي عليها المعول و إليها المرجع «٢».

٧- لم يستند كلام المثبتين أنه للإمام على الحس، بل استند على الحدس.

و وجود كلمه على بن موسى الرضا في أول الكتاب، كان سبب التوهم بكونه مصنفا للإمام.

فجوزنا أنهم لما رأوا ما في أول أوراق الكتاب من التسمية، و ما على ظهره من الكتابات، ظنوه كتابا واحدا، و لم يلتفتوا إلى انقطاع ذلك و عدم ارتباطه بما بعده، أو أنه ساقط الوسط، كما لم يلتفتوا إلى ما في آخره من النوادر، و بنوا على أنه كتاب واحد، و أنه للإمام الرضا (عليه السلام) لأن أوله على بن موسى، و عبائره - كما عرفت - توهم أنه للإمام، حتى أوهمت العلماء، و خصوصا إذا كان على ظهره الخطوط و الإجازات المنقولة، فتوهم القميون أنه للإمام الرضا (عليه السلام) و حكوا ذلك للفاضل أمير حسين، فإذا جاز ذلك سقطت الشهادة عن الإعتبار، و لم تدخل في الخبر الواجب العمل «٣».

*** و مما احتج به المثبتون لتصحيح نسبة الكتاب إلى الإمام الرضا (عليه السلام)

١- قوله في أول الكتاب: يقول على بن موسى الرضا: أما بعد .. إلى آخره «٤».

(١) - مستدرک الوسائل ٣: ٣٤٦.

(٢) - مستدرک الوسائل ٣: ٣٤٦.

(٣) - فصل القضاء: ٤٢٣.

(٤) - الفقه المنسوب: ٦٥.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٣٢

و فيه أنه غير صريح فيما ظن، لجواز أن يكون مؤلف الكتاب قد سمع الحديث المذكور - أي الحديث الأول في المعرفة - منه (عليه السلام) أو وجده بخطه، فنقله عنه محافظا على نصه حتى كلمه (أما بعد) لمناسبتها لأول الكتاب.

و لا يلزم التدليس، لذكره بعد ذلك ما يصلح قرينه على عدوله عن ذلك «١».

و لا يبعد بملاحظة القرائن أن يكون المراد بعلي بن موسى الرضا - المذكور في أوله - غير مولانا الرضا (عليه السلام) فإن هذا مما اتفق كثيرا في كثير من الأسماء و الألقاب، التي كان أهل مذهبا - من فقهاينا و غيرهم - يتبركون بها، باعتبار شرافة من سمى أو لقب بها من ائمتنا في أول الأمر، و لاحظنا نظائره في غير واحد من الرواة و الفقهاء «٢».

و من عادة الرواة في كتب الحديث أن يبدؤوا في أول الكتاب باسم راويه عن جامعه.

أما ترى في أول الكافي و البصائر و المحاسن، و سائر الاصول التي وصلت إلينا، فتوهم السيد القاضي أنه الإمام على بن موسى، و عند الاستنساخ زاد هو (و القميان) لفظ الرضا، و أخبروا بذلك، ثم كتب النساخ على هذا النهج إستنادا إلى ذلك الخبر، و بالجملة فالجواب عدم ثبوت كونه خيرا حسيا حتى يحتج به «٣».

و قد سبق القول في أنه على بن موسى بن بابويه راوى كتاب التكليف.

و أما قوله: روى أن بعض العلماء سئل عن المعرفة «٤».

ففيه أنه ورد بعض التوقيعات من الناحية المقدسة نظير ذلك، فمنها ما في الاحتجاج للطبرسي، في جوابات مسائل محمد بن عبد الله بن جعفر الحميري الخارجة عن سيدنا الحجّة (عليه السلام).

فالمراد بالعالم و الفقيه أحد العسكريين، كما هو المستفاد من جملة من كتب المناقب و السير «٥».

(٢) - رسالة الخونساري: ٤٠.

(٣) - فصل القضاء: ٤٢٣.

(٤) - الفقه المنسوب: ٦٦.

(٥) - رسالة الخونساري: ١٧.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٣٣

٢- أنه ذكر فيه عبارات تخص الآل (عليهم السلام) مثل: و مما نداوم به نحن معاشر أهل البيت: لا إله إلا الله ... إلى آخره «١».

و قوله في باب الخمس: فتطول علينا امتنانا و رحمة «٢».

و هو تتمه لحديث: قيل للعالم: ما أيسر ما يدخل به العبد النار؟

و فيه أنه يمكن أن يكون تتمه للرواية السابقة عليه، و ليس في سوق العبارة ما ينافيه، و يمكن أن يكون من كلام صاحب

الكتاب فلا يدل إلا على كونه هاشميا لتحقق التطول أو الإمتنان في حقه أيضا بالنسبة إلى ما يستحقه من الخمس مع احتمال أن

يكون التطول و الإمتنان باعتبار الأمر بالإعطاء أيضا فلا يدل على ذلك أيضا.

و في آخر الحديث الأول دعاء للحجة (عجل الله فرجه): «و عجل خروجه».

و فيه إشعار بأن الكتاب كتب في عصر الغيبة.

و قوله: ليلة تسع عشرة من شهر رمضان هي الليلة التي ضرب فيها جدنا أمير المؤمنين «٣».

فقوله: جدنا يحتمل أن يكون تتمه لكلام الصادق (عليه السلام) الذي سبق هذه العبارة.

ثم هو كسابقه لا يدل على أكثر من كونه علويا «٤».

و قوله: روى عن أبي العالم في تقديم الزكاة «٥».

أروى عن أبي العالم ...

و فيه احتمال أن تكون الياء من (أبي) زائدة، أو أن (عن) قبل كلمة (العالم) قد سقطت، و مثل هذا كثير الوقوع.

(١) - الفقه المنسوب: ٤٠٢.

(٢) - الفقه المنسوب: ٢٩٣.

(٣) - الفقه المنسوب: ٨٣.

(٤) - الفصول: ٣١٢، مستدرک الوسائل ٣: ٣٤٤.

(٥) - الفقه المنسوب: ١٩٧.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٣٤

كما يحتمل أن يحمل الأب أو العالم على خلاف ظاهره «١».

و قوله: أمرني أبي تتمه لكلام روى في خبر آخر مثله.

أو ان إثبات (أبي) في مثل هذه الموارد ليس المقصود بها الإمام (عليه السلام)، بل أراد صاحب الكتاب أن يخرج الحديث بلفظ

الراوى السابق، حتى يعرف الناظر الممارس من أى أصل أخذه، و من أى كتاب أخرجه.

*** و من الامور التي تنفى نسبة الكتاب إلى الرضا (عليه السلام) أن هناك كثيرا من العباثر التي ليست من كلامهم (عليهم

السلام) مثل أروى. نروى .. قيل .. و نظائرها.

و لا يخفى على المتتبع، أن هذا صريح بعدم صدوره عنهم (عليهم السلام).

*** هذا وقد جاء في الكتاب ما هو مخالف لمذهب أهل البيت (عليهم السلام) في كثير من الموارد:

فمنها: ما وقع في باب مواقيت الصلاة منه، من قوله: و إن غسلت قدميك و نسيت المسح عليهما، فإن ذلك يجزيك، لأنك قد أتيت بأكثر ممّا عليك، و ذكر الله الجميع في القرآن المسح و الغسل في قوله: (و أرجلكم إلى الكعيبين) أراد به الغسل بنصب اللام و قوله: (و أرجلكم إلى الكعيبين) بكسر اللام، أراد به المسح و كلاهما جائزان الغسل و المسح «٢».

و يقول السيد الخونساري في رسالته: فهو صريح المخالفة لضرورة من ضروريات المذهب، و الأنكى هو تعليقه ثانيا جوازهما بجواز كل من قراءتي النصب و الخفض، و قوله أخيرا و كلاهما جائزان- الغسل و المسح- ممّا لا يحتمل شيئا من التأويلات الواقعة في بعض ما يضاويه من الأخبار، من إرادة التنظيف قبل الوضوء أو المسح أو بعدهما و غير

(١)- مستدرک الوسائل ٣: ٣٤٤.

(٢)- الفقه المنسوب: ٨٩.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٣٥

ذلك، و يعطى جواز كل منهما مطلقا «١».

و منها: ما وقع في تحديد مقدار الكر من الماء، و هو قوله: و العلامة في ذلك أن تأخذ الحجر «٢».

و هو حكم مخالف لما ذهب إليه علماؤنا، و انعقد الإجماع على خلافه، كما صرح به غير واحد من أعلامنا، منهم الشيخ الشهيد القائل: بأننا لا نعرف قائلا به عدا الشلمغاني على ما حكاه جماعة، و هو قريب مما حكى عن أبي حنيفة من تحديده إياه «٣».

و ذكر المحدث النوري في مستدرک الوسائل «٤»- بعد نقله هذا الخبر- قلت:

هذا التحديد لم ينقل إلّا من الشلمغاني، و هو قريب من مذهب أبي حنيفة، و لم يقل به أحد من أصحابنا، فهو محمول على التقيّة، و يحتمل بعيدا ملازمته في أمثال الغدير للتحديد بين الأخيرين و يؤيده كلامه في البئر.

و منها: ما وقع في باب لباس المصلي منه، من جواز الصلاة في جلد الميتة، بتعليل أن دباغته طهارته «٥».

و لا يخفى أن ذلك متروك غير معمول به بين الأصحاب «٦».

و منها قوله: و قال العالم (عليه السلام): و إذا سقطت النجاسة في الاناء لم يجز استعماله، و إن لم يتغير لونه أو طعمه أو رائحته، مع وجود غيره، فإن لم يوجد غيره استعمال، اللهم إلّا أن يكون سقط فيه خمر فيتطهر منه، و لا يشرب إلا إذا لم يوجد غيره، و لا يشرب و لا يستعمل إلّا في وقت الضرورة و التيمم «٧».

و منها: ما وقع فيه من أحكام الشك و السهو في أجزاء الفرائض اليومية، حيث قال: و إن نسيت الركوع بعد ما سجدت من الركعة الاولى، فاعد صلاتك، لأنه إذا لم

(١)- رسالة الخونساري: ٢١.

(٢)- الفقه المنسوب: ٩١.

(٣)- رسالة الخونساري: ٢٢.

(٤)- مستدرک الوسائل ١: ٢٧.

(٥)- الفقه المنسوب: ٣٠٢.

(٦) - رسالة الخونساري: ٢٢.

(٧) - الفقه المنسوب: ٩٢.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٣٦

تصح لك الركعة الأولى لم تصح صلاتك «١».

و منها: ما وقع في باب النكاح، و هو أنه قسمه إلى أربعة أوجه، و جعل الوجه الأول نكاح ميراث، و اشترط فيه حضور شاهدين «٢».

و هو مخالف لأصول المذهب «٣».

و منها قوله: إن المعوذتين من الرقية، و ليستا من القرآن أدخلوها في القرآن «٤».

و هو رأى من آراء الجمهور شاذ، مخالف لجميع المسلمين، ينسب إلى ابن مسعود.

فقد ذكر العلامة المجلسي في البحار «٥» بعد نقله هذا الخبر، في البيانات التي عقدها لتوضيح و تفسير بعض الاخبار، قال: و أما النهى عن قراءة المعوذتين في الفريضة، فلعله محمول على التقية، قال في الذكرى «٦»: أجمع علماؤنا و أكثر العامة على أن المعوذتين - بكسر الواو - من القرآن العزيز، و أنه يجوز القراءة بهما في فرض الصلاة و نفلها، و عن ابن مسعود أنهما ليستا من القرآن، و إنما نزلتا لتعويد الحسن و الحسين (عليهما السلام)، و خلافه انقراض، و استقر الإجماع الآن من الخاصة و العامة على ذلك.

و منها في باب الاستقبال: قوله: و اجعل واحدا من الأئمة نصب عينيك «٧».

و منها: في باب الشهادات، و تجويزه أن يشهد لأخيه المؤمن، إذا كان له شاهد

(١) - الفقه المنسوب: ١١٦.

(٢) - الفقه المنسوب: ٢٣٢.

(٣) - رسالة الخونساري: ٢٤.

(٤) - الفقه المنسوب: ١١٣.

(٥) - بحار الأنوار ٨٥: ٤٢.

(٦) - الذكرى: ١٩٥.

(٧) - الفقه المنسوب: ١٠٥.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٣٧

واحد «١».

و منها: توقيته وقت قضاء غسل الجمعة إلى الجمعة، و هو تمام أيام الأسبوع «٢»، و المروى المشهور هو اختصاصه بيوم السبت.

و منها قوله: لا بأس بتبويض الغسل «٣».

و منها قوله بمسح الوجه كله في التيمم، و بمسح اليد إلى أصول الاصابع «٤».

و مثل هذه الموارد موارد أخرى، اكتفينا بما ذكرنا.

و لا غرو فقد غفل قبله المتبحرون لما سبقتهم الشبهة، و كم له من نظير، فقد نسبوا كتاب جامع الأخبار للصدوق و هو للشعيري، و كتاب البدع لميثم البحراني و هو لعلى بن أحمد الكوفي، و دعائم الإسلام للصدوق و هو للقاضي نعمان المصري، و كتاب

الكشكول في بيان ما جرى على آل الرسول للعلامة الحلبي و هو للسيد حيدر الآملي، و كتاب عيون المعجزات للسيد المرتضى و هو للحسين بن عبد الوهاب المعاصر للسيد، و كتاب المجموع الرائق للشيخ الصدوق و هو للسيد هبة الله، إلى غير ذلك مما لا يخفى على الخبير بالكتب فتدبر «٥».

٢- القول بأنه كتاب الشرائع

إشارة

و ذهب البعض إلى أنه كتاب الشرائع «٦» لشيخ القميين الشيخ أبي الحسن

- (١)- الفقه المنسوب: ٣٠٨.
- (٢)- الفقه المنسوب: ١٢٩.
- (٣)- الفقه المنسوب: ٨٥.
- (٤)- الفقه المنسوب: ٨٨.
- (٥)- فصل القضاء: ٤١١، و الذريعة ٥: ٣٣، ٢: ٢٨، ٨: ١٩٧، ١٨: ٨٢، ١٥: ٣٨٣، ٢٠: ٥٥.
- (٦)- قال العلامة الطهراني في الذريعة ١٣: ٤٦ و توجد منها نسخة في مكتبة السيد حسن صدر الدين في الكاظمية، و هي بخط السيد محمد بن مطرف تلميذ المحقق الحلبي، و قد قرأها على أستاذه المحقق فأجازه على ظهرها، و تاريخ الإجازة سنة ٦٧٢ هجرية.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٣٨

على بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي. والد الشيخ الصدوق، و المتوفى سنة تناثر النجوم و هي ٣٢٩ هجرية.

و أدلتهم دائره بين أمور خمسة:

أحدها: أن يكون ذلك الكتاب مأخوذاً من الرسالة.

و ثانيها: أن تكون الرسالة مأخوذة عنه.

و ثالثها: أن يكون كل منهما مأخوذاً من ثالث.

و رابعها: أن يكون الرضوي مأخوذاً مما أخذ من الرسالة.

و خامسها: عكسه،

و على كل من هذه الوجوه، يلزم عدم كونه من تأليفه (عليه السلام) «١».

قال الشيخ الشهيد في الذكرى: إن الاصحاب كانوا يتمسكون ما يجدونه في شرائع الشيخ أبي الحسن بن بابويه عند اعواز النصوص لحسن ظنهم به، و أن فتواه كروايته، فإن الظاهر أن كتاب الشرائع هي بعينها الرسالة إلى ولده كما قاله النجاشي «٢»، و هو أضببط من شيخ الطائفة في أمثال هذه الأمور، فيما يظهر من الشيخ في فهرسته من تغايرهما- حيث عدّ كلا منهما من كتب علي «٣»، و عطف أحدهما على الآخر- خلاف التحقيق «٤».

و قدم بعض مضامينها على بعض الأخبار المعتبرة، لأنها مأخوذة من الأخبار المعتمدة الصحيحة لديه ولدى والده، و إنه ممّا كان قدما الأصحاب يعتنون بشأنه غاية الإعتناء.

لكن ما نسبته شيخنا الشهيد إليهم، و حكاه عن الشيخ أبي علي من أنهم كانوا يتمسكون بما يجدون فيه عند فقد الأدلة و إعواز النصوص، لا يخلو عن نظر.
و قوله ذلك لأجل أنهم كانوا يرونها أضعف من مجموع سائر النصوص المعتره،

(١) - مستدرک الوسائل ٣: ٣٥٩.

(٢) - رجال النجاشي: ١٨٥.

(٣) - الفهرست: ٩٣ رقم ٣٨٢.

(٤) - رسالة الخونساري: ٢٩.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٣٩

باعتبار عدم صراحتها، و عدم كونها في صورة النص «١».

و ما نقله العلامة المجلسي في الإجازات، عن خط شيخنا الشهيد، من أن الشيخ أبا علي بن شيخنا الطوسي ذكر أن أول من ابتكر طرح الأسانيد، و جمع بين النظائر، و أتى بالخبر مع قرينه علي بن بابويه في رسالته إلى ابنه، و قال: و رأيت جميع من تأخر عنه يحمد طريقه فيها، و يعول عليه في مسائل لا يجدون النص عليها، لثقتة و أمانته و موضعه من الدين و العلم. انتهى «٢».

و قد اعتمد الصدوق على رسالة أبيه اعتمادا كلياً، حيث قدم بعض مضامينها على بعض الأخبار المعتره، و ليس هذا إلا لأنها مأخوذة من الأخبار المعتمدة الصحيحة لديه ولدى أبيه، و قد تقدم موافقة أكثر عبارات هذا الكتاب لتلك الرسالة، فينبغي أن يعامل مع هذا الكتاب تلك المعاملة التي عاملها الصدوق مع رسالة أبيه.

و أجاب السيد الصدر في كتابه: ان الصدوق لو انكشف و اتضح لديه أن كلها مأخوذة من الأخبار الصحيحة لديه، فهو معذور في تلك المعاملة و لا بأس عليه فيها. و أما نحن فلم تنكشف لنا حقيقة الأمر، و لا اتضح لدينا أن كل ما في هذا الكتاب مأخوذ من روايات صحيحة لدينا و معتمد عليها عندنا، حتى نعتني بشأنه اعتناء الصدوق بكتاب أبيه «٣».

قال السيد صاحب رياض العلماء، بعد ذكره لترجمة السيد أمير حسين، و بعد نقل ما في أول البحار: ثم إنه قد يقال: ان هذا الكتاب بعينه رسالة علي بن بابويه إلى ولده الشيخ الصدوق، و انتسابه إلى الرضا (عليه السلام) غلط نشأ من اشتراك اسمه و اسم والده، فظن أنه لعلي بن موسى الرضا (عليه السلام)، حتى لقب تلك الرسالة بـ (عليه السلام) و كان الأستاذ العلامة (قدس سره) يميل إلى ذلك، و قد يؤيد ذلك بعد توافقهما في كثير من المسائل، باشماله على غريب من المسائل، و من ذلك توقيت وقت قضاء غسل الجمعة إلى الجمعة، و هو تمام أيام الأسبوع الأخرى، و المروى المشهور هو اختصاصه بيوم السبت، و نحو ذلك من المطالب، لكن لو لم يشته الحال على هذا السيد تم

(١) - رسالة الخونساري: ٤٢.

(٢) - رسالة الخونساري: ٤٢.

(٣) - فصل القضاء: ٤٣٩.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٤٠

له الدست، و ثبت ما اختاره الأستاذ سلمه الله تعالى. انتهى «١».

و المراد من الاستاذ هو العلامة العالم الموفق النحرير الخبير الأميرزا محمد بن الحسن الشيرواني الشهير بملا ميرزا، و بالأستاذ

الإستناد العلامه المجلسي «٢».

وقال السيد صاحب رياض العلماء: و أما الفقه الرضوي، فقد مر في ترجمه السيد أمير حسين، أن الحق أنه بعينه كتاب الرسالة المعروفة لعلي بن موسى بن بابويه القمي إلى ولده الصدوق محمد بن علي، و أن الإشتباه نشأ من اشتراك الرضا (عليه السلام) معه في كونهما أبا الحسن علي بن موسى. فتأمل «٣».

وقال السيد الجليل السيد حسين القزويني في شرح الشرائع: كان الوالد العلامه يرجح كونه رسالة والد الصدوق، محتملا كون عنوان الكتاب أولا هكذا: يقول عبد الله علي بن موسى، و زيد لفظ الرضا بعد ذلك من النساخ، لانصراف المطلق إلى الفرد الكامل الشائع المتعارف. و هذا كلام جيد، و لكن يبعده بعض ما اتفق في تضعيف هذا الكتاب. انتهى «٤».

ولذا قال العلامه المجلسي ما لفظه: و أكثر عباراته موافق لما ذكره الصدوق أبو جعفر بن بابويه، في كتاب من لا يحضره الفقيه، من غير سند، و ما يذكره والده في رسالته إليه، و كثير من الأحكام التي ذكرها أصحابنا و لا يعلم مستندها مذكورة فيه «٥».

و هذا القول مردود، فالكتاب غير كتاب الشرائع

قال المحقق السيد صاحب مفاتيح الأصول:

و ربما زعم بعضهم أنه تصنيف الشيخ الفقيه علي بن الحسين بن بابويه القمي والد الصدوق، و لا ريب في فساد هذا الوهم، فإن المغايرة بينه و بين رسالة علي بن بابويه

(١) - رياض العلماء ٢: ٣١.

(٢) - مستدرک الوسائل ٣: ٣٣٨.

(٣) - رياض العلماء ٦: ٤٣.

(٤) - مستدرک الوسائل ٣: ٣٣٨ - ٣٣٩.

(٥) - البحار ١: ١٢، فصل القضاء: ٤٢٨.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٤١

ظاهرة لا ريب فيها، و إن وافقها في كثير من العبارات، و كتاب الشرائع المنسوب إليه هو بعينه الرسالة إلى ولده كما نص عليه النجاشي «١».

أضف إلى أن الموجود في كتب الأحاديث و الرجال، التعبير عن والد الصدوق بقولهم: علي بن الحسين، أو علي بن بابويه.

وقال المحدث النوري: لم أجد موضعا عبر عنه بعلي بن موسى كي يقاس عليه الموجود في الخطبة «٢».

علما بأن هناك دلائل و قرائن كثيرة، تبطل كونه لعلي بن بابويه.

منها: ما في آخر الكتاب من قوله: إنا معاشر أهل البيت «٣».

و لم يكن الكلام حكاية عن قول معصوم حتى يفهم ذلك، بل إنه لمؤلف الكتاب، و هذا رد صريح لكونه لفرد غير منتسب إليهم نسبا.

و قوله: و ليلة التاسع عشر الليلة التي ضرب فيها جدنا أمير المؤمنين «٤».

و غيرها من الموارد.

كما أن المحدث النوري قال: فيها من المخالفة ما لا يتوهم بينهما الإتحاد، ففي المقنع «٥» قال والدي في رسالته إلى: إذا لبست

يا بنى ثوبا جديدا فقل: الحمد لله الذى كسانى من اللباس، ما أتجمل به فى الناس، اللهم اجعله ثياب بركته أسعى فيها بمرضاتك، و أعمر فيها مساجدك، فإنه روى عن النبي (صلى الله عليه و آله) أنه قال: من فعل ذلك لم يتمصه حتى يغفر له. و إذا أردت لبس السراويل ... إلى آخره.

و فى الرضوى «٦»: و إذا لبست ثوبك الجديد، فقل: الحمد لله الذى كسانى من الرياش، ما أوارى به عورتى و أتجمل به عند الناس، اللهم اجعله لباس التقوى

(١) - مفاتيح الاصول: ٣٥٢، رجال النجاشى: ١٨٥.

(٢) مستدرک الوسائل، ٣: ٣٥٩.

(٣) - الفقه المنسوب: ٤٠٢.

(٤) - الفقه المنسوب: ٨٣.

(٥) - المقنع: ١٩٤.

(٦) - الفقه المنسوب: ٣٩٥.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٤٢

و لباس العافية، و اجعله لباسا أسعى فيها لمرضاتك، و أعمر فيها مساجدك. و إذا أردت أن تلبس السراويل ... إلى آخره «١».

٣- كونه مجعولا على الإمام (عليه السلام)

إن وجود الكثير من الروايات التى تنافى أصول المذهب، دليل قاطع على عدم صدوره منه.

قال صاحب الفصول «٢» بعد كلام له:

مع احتمال أن يكون موضوعا، و لا يقدر فيه موافقة أكثر أحكامه للمذهب، إذ قد يتعلق قصد الواضع بدس القليل، بل هذا أقرب إلى حصول مطلوبه، لكونه أقرب إلى القبول «٣».

و لا يخفى أن من يصنف كتابا لتخريب الدين، و يصرف أياما من عمره فى تأليف كتاب مجعول، إنما يصرف فى ترويجه و اشتهاؤه، و يدعو الناس إليه، و يأمرهم بالإعتماد عليه، كما هو المشاهد من الكذابة و الغلاة الذين ظهروا فى أعصار الحضور و أوائل الغيبة.

و لكن ذلك مردود، حيث أن هناك كلمات و أخبارا كثيرة صادرة من القديمين و الصدوقين و الشيخين فإن من تتبع كلماتهم، وقف على كثير من متفرداتهم المخالفة للاجماع و الضرورة، باعتبار ما وجدوه فى جملة من الأخبار المحمولة على التقيّة أو غيرها.

و ليس مخالفة ذلك مما يوجب قدحا عليهم و لا ذما لهم.

و إن مخالفة الضرورى تقدح فى صورة علم المخالف بكونه ضروريا و أيضا

(١) - مستدرک الوسائل ٣: ٣٥٩.

(٢) - الفصول الغروية: ٣١٣.

(٣) - مستدرک الوسائل، ٣: ٣٤٥.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٤٣

الإجماع القطعي إنما يضر في صورة علم المخالف بقطعيته، وذلك لانه ينجر إلى تكذيب قول من قوله الحجّة من النبي و الإمام، و أما إذا لم يكن المخالف معتقدا لذلك، فلا دليل على قدح ذلك أيضا فيه، و حاشا أن يكون هؤلاء الأعلام قائلين بما كانوا قاطعين بخلافه «١».

فلو كان هذا الكتاب مجعولا لاشتهر امره و شاع ذكره، و لوردنا عنه شيء عن الأئمة من (الجواد إلى العسكري) (عليهم السلام) ينهون شيعتهم عنه و يحذرونهم منه. و لنوه عنه العلماء في كتبهم.

٤- كونه كتاب المنقبة المنسوب إلى الإمام العسكري (عليه السلام)

الذي قد ذكر جماعة من الأصحاب - منهم الشيخ الجليل ابن شهر اشوب، و الشيخ السعيد علي بن يونس العاملي في كتابيه: المناقب، و الصراط المستقيم - أنه تصنيف الإمام العسكري (عليه السلام) و يؤيد ما ذكره أنه مشتمل على أكثر الأحكام، و متضمن أغلب مسائل الحلال و الحرام.

٥- و احتمال الوحيد البهبهاني أن يكون تأليفه صادرا

من بعض أولاد الأئمة بأمر الرضا (عليه السلام)، و اعتنى به و اعتمده غاية الاعتماد «٢». نقل ذلك عن الوحيد تلميذه السيد حسين القزويني في معارج الأحكام «٣».

٦- قال السيد محسن الاعرجي الكاظمي في (شرح مقدمات الحدائق) عند تعرض صاحبه للفقه الرضوي ما لفظه:

و أما الكتاب الشريف المشرف بهذه النسبة العليا فالذي يقضى به التصفح و الاستقراء أنه لبعض أصحابه (عليه السلام) يحكى في الغالب كلامه

(١) - رسالة الخونساري: ٣٩.

(٢) - مستدرک الوسائل: ٣: ٣٣٨.

(٣) - تحقيقي پيرامون كتاب فقه الرضا: ٩.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٤٤

(عليه السلام) و يجعله هو الأصل حتى كأنه هو المتكلم الحاكي فيقول قال أبي. و ربما حكى عن غيره من الأصحاب مثل صفوان و يونس و ابن ابي عمير و غيرهم و يقول بهذا الاعتبار. قال العالم (عليه السلام) و يعينه (عليه السلام). و اما ان جمعه له فيمكان من البعد فكيف كان فاقصاه أن يكون و جادة و أين هو من الرواية، و كذا الحال فيما نقله المجلسي من البحار من الكتب القديمة التي ظفر بها فإن أقصاه الوجادة و ليس من الرواية في شيء و إنما يصح مؤيدا. انتهى «١». و هذا الإحتمال أيضا ينسب إلى حجة الإسلام الشفتي «٢».

٧- و توقف فيه كثيرون

كما هو المستفاد من كلام الفاضل الهندي في كشف اللثام، حيث يعبر عن رواياته بقوله: و روى عن الرضا (عليه السلام) أو: و في رواية عن الرضا (عليه السلام)، من غير أن يعتمد عليها أو يركن إليها.

و المستفاد من الحر العاملي ذلك أيضا لقوله: أعلم أن هذا الكتاب في سنده تأمل، و أكثر رواياته مجاهيل، حالهم غير معلوم، و هو أيضا غير مذكور في كتب الرجال، و لا- نقل منه أحد من العلماء المشهورين في مؤلفاتهم، و لا ذكروا على ما يحضرنى، فيتطرق الشك في صحة نقله.

لكن أكثر ما فيه موافق لمضمون الأحاديث المروية في الكتب المعتمدة، و هو مؤيد لها، و أكثر عباراته موافق لعبارات علي بن الحسين بن بابويه في رسالته إلى ولده.

و إذا كان فيه مسألة ليس لها دليل في غيره فينبغي التوقف فيها.

و عده في أمل الآمل من الكتب المجهولة المؤلف.

و لم ينقل عنه في كتاب الوسائل أصلا «٣».

و من المؤاخذات على صاحب المستدرک، نسبه التمسك بالفقه المنسوب إلى الشيخ الأنصاري رحمه الله «٤».

و لكن عند التتبع يعلم أن المحدث النوري- رحمه الله- اشتبه هنا، فإن الشيخ

(١)- مستدرک الوسائل: ٣: ٣٣٩.

(٢)- تحقيقي پيرامون كتاب فقه الرضا: ٩.

(٣)- رسالة الخونساري: ٤.

(٤)- مستدرک الوسائل: ٣: ٣٣٨.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٤٥

الأنصاري في بداية المكاسب يذكر هذا الكتاب بعنوان الكتاب المنسوب إلى الإمام الرضا، و لو كان حجة عنده لما ذكر كلمة (المنسوب) و لذكر الإسم الصريح له: الفقه الرضوي أو فقه الرضا ...

و الاحتمالات الأربعة الآنفه الذكر احتمالات ضعيفة يكفي في ردها ما تقدم في البحث المشبع في رد كونه للإمام الرضا (عليه السلام)

٨- كونه كتاب التكليف

إشارة

إن أول من نسب كتاب الفقه المنسوب للرضا (عليه السلام) إلى الشلمغاني «١»

(١)- محمد بن علي الشلمغاني- بالشين المعجمه و الغين المعجمه- و يكنى أبا جعفر، و يعرف بابن أبي العزاقر- بالعين المهملة و الزاء و القاف و الراء أخيرا- و إليه تنسب العزاقرة، و كان متقدما في أصحابنا مستقيم الطريقة، فحمله الحسد لأبي القاسم الحسين بن روح على ترك المذهب، و الدخول في المذاهب الردية، و أحدث شريعة منها أن الله يحل في كل إنسان على قدره، و ظهرت منه مقالات منكرة، فترأت الشيعة منه، و خرجت فيه توقيعات كثيرة من الناحية المقدسة، على يد أبي القاسم بن

روح وكيل الناحية.

قال الحافظ الذهبي في العبر:

في سنة (٣٢٢) اشتهر محمد بن علي السلمغاني ببغداد، و شاع أنه يدعى الألوهية، و أنه يحيى الموتى و كثر أتباعه، فأحضره الوزير ابن مقله عند الرازي بالله- فسمع كلامه- و قال: إن لم تنزل العقوبة بعد ثلاثة أيام- و أكثره تسعة أيام- و إلا فدمي حلال.

و لما طلب هرب إلى الموصل، و غاب سنين، ثم عاد و دعا إلى الألوهية و تبعه- فيما قيل - الحسين وزير المقتدر بن الوزير القاسم بن الوزير عبيد الله بن وهب، و ابنا بسطام، و إبراهيم بن أبي عون، فلما قبض عليه ابن مقله كبس بيته فوجد فيه رقاعا و كتباً مما قيل عنه، و يخاطبونه في هذه الرقاع بما لا يخاطب به البشر، فأحضر و أصر على الإنكار، فصفعه ابن عبدوس، و أما ابن أبي عون فقال: إلهي و سيدي و رزاقى، فقال الرازي لابن السلمغاني:

أنت زعمت أنك لا تدعى الربوبية، فما هذا؟ فقال: و ما على من قول ابن أبي عون؟ ثم أحضروا غير مره و جرت لهم فصول، و أحضرت الفقهاء و القضاة ثم أفتى الأئمة بإباحة دمه، فأحرق في ذى القعدة، و ضربت رقبة ابن أبي عون، ثم أحرق، و هو فاضل مشهور صاحب تصانيف أدبية.

له من التصانيف: كتاب ماهية العصمة، و كتاب الزاهر بالحجج العقلية و كتاب المباهلة، و كتاب الأوصياء، و كتاب المعارف، و كتاب الإيضاح، و كتاب فضل النطق على الصمت، و كتاب فضائل العمرتين، و كتاب الأنوار، و كتاب التسليم، و كتاب الزهاد و التوحيد، و كتاب البداء و المشيئة، و كتاب نظم القرآن، و كتاب فضل العمرتين، و شرح كتاب الرحمة لجابر، و كتاب الإمامة الكبير، و كتاب الإمامة الصغير، و رسالة إلى ابن همام.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٤٦

- فيما علمنا- هو السيد حسن الصدر في كتابه فصل القضاء، و جزم بانه كتاب التكليف.

و قد جاء السيد لإثبات هذا الرأي بأدلة:

منها: أى من الدلالات على اتحاد الكتابين، ما نقله عن كثير من علماء الشيعة كابن ادريس و الشهيدين و غيرهم، بتفرده بنقل رواية الشهادة لوحده، و هذا موجود فى الكتاب المنسوب للرضا (عليه السلام) باللفظ المروى عن كتاب التكليف فى عوالى اللالى «١» و فى كتاب الغيبة للشيخ «٢».

قال العلامة فى الخلاصة: و له- أى للسلمغاني- من الكتب التى عملها فى حال الإستقامة كتاب التكليف، رواه المفيد- رحمه الله- إلا حديثاً منه فى باب الشهادات، انه يجوز للرجل أن يشهد لأخيه اذا كان له شاهد واحد من غير علم «٣»، «٤». و ما حكاه الشهيد عن المفيد، من أنه ليس فيه شىء يخالف الفتوى سوى هذا الحديث. فاظنه نقلاً بالمعنى، و أصله ما ذكره العلامة فى الخلاصة، من أن المفيد

و كتاب التكليف.

و كتاب التكليف صنعه أيام استقامته.

و كانت الطائفة تعمل به و ترويه عنه، و ممن رواه عنه و أخذه منه شيخ القميين على بن موسى بن بابويه، و جعله الأصل لرسالة الشرائع التى كتبها لابنه الصدوق، و الصدوق يرويه عن أبيه عنه، و الشيخ المفيد يرويه عن الشيخ الصدوق عن أبيه عنه، و الشيخ الطوسى يرويه عن مشائخه الأربعة عن الصدوق عن أبيه عنه.

انظر الفرق بين الفرق: ٢٦٤ و ٢٥٠، و العبر للذهبي ٢: ١٩٠، و فصل القضاء: ٤٠٧ و ٤٠٤ و رجال النجاشي: ٢٦٨، و الخلاصة: ٢٥٤، و معجم المؤلفين ١١: ١٦، و الغيبة للطوسي ٢٥١-٢٥٢-٢٥٥ و ٢٦٩، و الفهرست للشيخ: ١٧٣ و ١٤٦-١٤٧، و معجم الادباء ١: ٢٩٧، و تاريخ ابن الاثير في وقائع سنة ٣٢٢ هجرية.

(١)- عوالي اللآلي ١: ٣١٥.

(٢)- و أخبرني جماعة عن أبي الحسن محمد بن أحمد بن داود، و أبي عبد الله الحسين بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه، أنهما قالان: مما أخطأ محمد بن علي في المذهب في باب الشهادة أنه روى عن العالم (عليه السلام) أنه قال: إذا كان لأخيكَ المؤمن علي رجل حق فدفعه، و لم يكن له من البيئة عليه إلّا شاهد واحد، و كان الشاهد ثقة، رجعت الى الشاهد فسألته عن شهادته، فاذا أقامها عندك شهدت معه عند الحاكم علي مثل ما يشهده عنده، لثلاثي حق امرئ مسلم. الغيبة ٢٥٢.

(٣)- الفقه المنسوب: ٣٠٨.

(٤)- الخلاصة: ٢٥٤.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٤٧

يروى الكتاب إلّا حديثاً واحداً في باب الشهادة، و إلّا كيف يخفى على المفيد اشتماله علي ما لا تقول به الطائفة، مثل تحديد الكر بالذي ذكره، و جواز الصلاة بجلد الميتة المدبوغ، و التخيير في الوضوء بين مسح الرجل و غسلها، و خروج المعوذتين من القرآن، و نحو ذلك.

بل مراد المفيد أنه ليس فيه إلّا مروى غير حديث الشهادة فإنه موضوع، و كأن الشيخ المفيد لم يطلع على حديث روح بن أبي القاسم بن روح، المتقدم عن أبيه (رضي الله عنه) نقله، من استثنائه موضعين أو ثلاثة منه، و أنه كذب فيها على الأئمة لعنه الله «١».

و منها: أن جماعة من متقدمي الأصحاب حكوا عن الشلمغاني في تحديد الكر (أنه ما لا يتحرك جنباه بطرح حجر في وسطه) و أنه خلاف الإجماع «٢».

و يعلم من هذا الإجماع أنه من مختصات كتاب التكليف، و أنه لم يذهب إليه أحد منا، و هو موجود في هذا الكتاب المشتهر بالرضوى بعينه.

قال: و العلامة في ذلك- أي الكر- أن تاخذ الحجر فترمي به في وسطه، فإن بلغت أمواجه من الحجر جنبى الغدير فهو دون الكر، و إن لم تبلغ فهو الكر «٣».

قال الشيخ في الغيبة: سمعت روح بن أبي القاسم بن روح يقول: لما عمل محمد بن علي الشلمغاني كتاب التكليف، قال الشيخ- يعني أبا القاسم رضي الله عنه:-

اطلبوه لى لأنظره، فجاؤوه به فقرأه من أوله إلى آخره، فقال: ما فيه شيء إلّا و قد روى عن الأئمة (عليهم السلام) إلّا موضعين أو ثلاثة، فإنه كذب عليهم في روايتها لعنه الله «٤».

و لعل الموضوع الثالث- على حد ما ذكر في كتاب فصل القضاء- الذي استثناه مولانا أبو القاسم الحسين بن روح- نضر الله وجهه- في كتاب التكليف، و نص أنه لم يرد عن الأئمة، و إنما هو من الشلمغاني نفسه، ما يوجد في هذا الكتاب (الفقه المنسوب) من قوله «٥»: و إن غسلت قدميك و نسيت المسح عليهما فان ذلك يجزيك، لأنك قد أتيت

(٢)- انظر الذكرى: ٩، مفتاح الكرامه ١: ٧٠، رساله الخونسارى: ٢٢، مستدرک الوسائل ١: ٢٧.

(٣)- الفقه المنسوب: ٩١.

(٤)- الغيبة: ٢٥١-٢٥٢.

(٥)- الفقه المنسوب: ٧٩.

منسوب به على بن موسى، امام هشتم عليه السلام، الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ١ جلد، مؤسسۀ آل البيت عليهم

السلام - مشهد، چاپ: اول، ١٤٠٦ ق. الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام ؛ ؛ ص ٤٨

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٤٨

باكثر ما عليك، وقد ذكر الله الجميع في القرآن: المسح و الغسل، قوله تعالى (أَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ)- بفتح اللام- أراد به الغسل وقوله (و أرجلكم)- بكسر اللام- أراد به المسح، و كلاهما جائزان مرضيان الغسل و المسح «١».

قال السيد الصدر: وقد رأيت بخط السيد الفاضل المتبحر على بن أحمد الصدر المعروف بالسيد على خان- رحمه الله- المدني شارح الصحيفة، حاشية على هذه العبارة هذه صورتها بلفظه:

هذا خلاف لما أجمعت عليه الفرقة الناجية الإمامية، و لم أر هذا المذهب في كتاب من كتب الإمامية سوى هذا الكتاب. و حمله على التقية بعيد جدا اذا لا مظنة لها هنا، و هو مذهب ابن العربي من العامة في فتوحاته «٢».

*** علما بأن راوى كتاب التكليف عن الشلمغانى، هو أبو الحسن على بن موسى بن بابويه والد الشيخ الصدوق، كما نص عليه أصحاب الفهارس كالشيخ و العلامة و غيرهم.

فالإحتمال الوارد هنا أن أبا الحسن على بن موسى- المصدر به الكتاب- ليس الإمام الرضا (عليه السلام) بل هو ابن بابويه: و عادة القدماء جارية في ذكر اسم الجامع الراوى أو المؤلف في دياجۀ الكتاب، و ينسب إليه الكتاب، و أمثله كثيرة، منها أمالى ابن الشيخ، و هى قسم من أمالى والده، جددها و ذكر اسمه في بدايتها فنسبت اليه.

فاشبهه الاسم و الكنية باسم الامام (عليه السلام) و كنيته.

و يحتمل أيضا إضافة الحجاج القميين لكلمة (الرضا) إلى هذه الجملة حملا على الأشهر.

كما و يحتمل أيضا أن تكون نسخة الأصل التى شاعت فى الأواخر- مما يعرف فى عرف الفهرستين بالمجموعة، و هى عدة كتب يجمعها جلد واحد- و كان أول الكتاب متعلقا بالإمام الرضا (عليه السلام) و معه نوادر أحمد بن محمد بن عيسى و غيرها، فتمزقت

(١)- فصل القضاء: ٤٠٩.

(٢)- فصل القضاء: ٤٠٩.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٤٩

النسخة الأصل و أدخل المجلد- أو الناسخ- الفقه المنسوب فى الكتاب، لذا ترى كتاب الحج من الفقه المنسوب فى أواسط كتاب النوادر.

فاشبهه على المجلسى- رحمه الله- أو على الذى نقل عن المجلسى، أن هذه كلها هو كتاب الفقه المنسوب.

و قال السيد الصدر فى فصل القضاء: ففى آخر الصفحة الأولى ما لفظه:

و منّ عليهم بالثواب. ثم انخرمت الورقة اليسرى- كما نص عليه السيد على خان شارح الصحيفة- و اتصلت بمقدمات الوضوء من كتاب التكليف، و أبواب عديده من كتاب النوادر منها مختلطة به، و جلها ممتازة عنه لا أول لها، كما تقدم بعض القول في ذلك بالعيان.

و إن الموجود من النوادر مبوب، و لا مبوب له غير داود بن كورة أحد مشائخ الكليني، كما نص عليه الشيوخ في كتب الفهارس. و لم يلتفت السيد أمير حسين، و لا من نقل له، و لا المجلسي الناقل عن أمير حسين، إلى هذه الخصوصيات «١».

*** و أما عمل الطائفة برواياته و كتبه، فقد نقله الشيخ في العدة قال:

عملت الطائفة بما رواه أبو الخطاب في حال استقامته، و تركوا ما رواه في حال تخليطه، و كذلك القول في أحمد بن هلال العبرتائي و ابن أبي العزاقر و غير هؤلاء «٢».

و قال شيخنا العلامة الانصاري في فرائد الاصول عند الاستدلال بالاخبار على حجية خبر الواحد ما لفظه: و مثل ما في كتاب الغيبة بسنده الصحيح إلى عبد الله الكوفي- خادم الشيخ أبي القاسم الحسين بن روح- حيث سأله أصحابه عن كتب الشلمغاني فقال الشيخ: أقول فيها ما قاله العسكري (عليه السلام) في كتب بنى فضال، حيث قالوا: ما نضع بكتبهم و بيوتنا منها ملاء؟ قال: «خذوا ما رووا و ذروا ما رأوا» «٣».

فإنه دل بمورده على جواز الأخذ بكتب بنى فضال، و بعدم الفصل عن كتب

(١)- فصل القضاء: ٤٢٣.

(٢)- عدة الاصول ١: ٥٦.

(٣)- الغيبة: ٢٥١-٢٥٢.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٥٠

غيرهم من الثقات و رواياتهم، و لهذا إن الشيخ الجليل المذكور الذي لا يظن به القول في الدين بغير السماع من الإمام، قال: أقول في كتب الشلمغاني ما قاله العسكري في كتب بنى فضال، مع أن هذا الكلام بظاهره قياس باطل، بل ظاهره الشهادة بصدور رواياته عن الأئمة كروايات بنى فضال، التي أخبر العسكري بصدورها «١».

و قال السيد الصدر: إن قلت: قول المولى أبي القاسم الحسين بن روح: (ليس فيه شيء إلّا و هو مروى عن الأئمة إلّا موضعين أو ثلاثة) و قوله فيه: (خذوا ما رووا و ذروا ما رأوا) و قول المفيد: (ليس في الكتاب ما يخالف الفتوى سوى هذه المسألة)- يعنى الشهادة بغير العلم- يوجب الاعتماد و يكون كسائر ما عرض على المعصوم من الكتب و الاصول.

قلت: أقصى ما في شهادة المولى أبي القاسم بن روح أنه مروى، ليس كل مروى صحيحا، و لا كل ما هو صحيح يوجب العمل، بل قد يجب العمل بالضعيف و تأويل الصحيح، لأننا أهل التوسط في العمل بالخبر، نعمل بما قبله الأصحاب، و دلت القرائن على صحته، و ما عرض عنه الأصحاب و شذ يجب عندنا اطراحه «٢».

القول في حجته:

على فرض كونه للإمام الرضا عليه السلام، أو أنه كتاب التكليف، أو كتاب آخر، فهل هو حجة في نفسه، و يمكن الأخذ و التمسك به، أم لا؟

و ما الفرق بينه و بين الضعاف المنجبرة؟

و ما هو بيان صلوحه لتقوية أحد الخبرين المتعارضين؟

وتظهر فائدته لمن يعمل بمطلق الأخبار، ولغيره في حجيته إذا انجبر بالعمل و وافق الشهرة بين الأصحاب، و في الآداب و السنن و المكروهات، حيث يتسامح فيها و يعمل فيها بالأخبار الضعيفة، و في التأييد و نحوها، ممّا هو شأن الأخبار الضعيفة التي ليست بأنفسها حجة «٣».

(١)- فرائد الاصول: ٨٧.

(٢)- فصل القضاء: ٤٣٦.

(٣)- عوائد الآيام: ٢٥٠.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٥١

قال صاحب الفصول:

فالتحقيق أنه لا تعويل على الفتاوى المذكورة فيه، نعم ما فيه من الروايات فهي حينئذ بحكم الروايات المرسله لا يجوز التعويل على شيء ممّا اشتمل عليه إلّا بعد الإنجبار بما يصلح جابرا لها، و لو استظهرنا اعتماد مثل المفيد و الصدوقين عليه في جملة من مواضعه، فذلك لا يفيد حجيته في حقنا، لأنه مبني على نظرهم و اجتهادهم، و ليس وظيفتنا في مثل ذلك اتباعهم، و إلا لكانت الأخبار الضعيفة التي عولوا عليها حجة في حقنا، فإن ظننا بتعويلهم على جملة من روايات كتاب إذا أفاد حجة مجموع الكتاب في حقنا، لكان علمنا بتعويلهم على رواية معينة مفيدا لحجيتها في حقنا بطريق أولى «١».

نعم الكلام في حجيته يختلف باختلاف المذاهب و المسالك و الآراء في الحجة من الأخبار الآحاد.

فإن منهم من يقول باختصاص الحجية بالمسانيد من الأخبار، من الصحاح أو مع الحسان أو الموثقات، و لا شك أن ذلك ليس منها، لعدم ثبوت الكتاب من الإمام من جهة العلم و اليقين، و لا بالنقل المتصل من الثقات المحدثين.

و منهم من يقول باختصاص الحجية بأخبار الكتب الأربعة الدائرة، و هذا أيضا كسابقه.

و منهم من يقول بحجية كل خبر مضمون الصدق أو الصدور، و هو بعبارة أخرى كل خبر مفيد للظن، و اللانزم على ذلك ملاحظة ما نقلناه من الشواهد و الأمارات، فإن حصل له منها الظن فليقل بحجيته، و إلّا فلا.

و منهم من يقول بحجية كل خبر غير معلوم الكذب أو غير مضمونه، و لا شك أن هذا الكتاب منه، فيكون حجة معمولا به عنده، و الله أعلم بحقيقة الحال «٢».

اختلف - القائلون بجواز التعبد بخبر الواحد عقلا- في وقوعه شرعا، فذهب السيد المرتضى و جماعة من قدماء أصحابنا، إلى عدم وقوع التعبد به، و صار الأكثرون إلى وقوع التعبد به و هو الحق «٣».

(١)- الفصول: ص ٣١٣.

(٢)- عوائد الايام: ٢٥٣.

(٣)- الفصول: ٢٧٢.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٥٢

و لا زال عمل الشيعة من أزمنة الأئمة (عليهم السلام) على الأخبار المأثورة بتوسط من يوثق به من الرواة، أو مع قيام القرينة الباعثة على الإعتماد عليها و الظن بصدقها، و إن كان راويها مخالفا لأهل الحق، كالكوفي و أضرابه، حسبما شاهده من

طريقتهم، و يؤيده حكاية الشيخ اتفاق العصابة على العمل بأخبار جماعة هذا شأنهم، كالكونى و ابن الدراج و الطاطرين و بنى فضال و أضرابهم، و يشير إليهم الإجماع المحكى عن الجماعة المخصوصين، و فيهم فاسد العقيدة.

و من البين أن الصحيح فى اصطلاح القدماء- و هو المعول به عندهم- و قد ذكر الصدوق أن كل ما صححه شيخنا محمد بن الحسن بن الوليد فهو صحيح، و ظاهر فى العادة أن مجرد تصحيحه لا- يقتضى القطع بصدق الرواية، فلا- يزيد على حصول الاعتماد عليها من أجله «١».

ما المانع من قبول ذلك باعتبار خبر الواحد و التمسك به؟

و هل انه حجة أم لا؟

أليس المروى فى مرفوعة زرارة كما فى عوالى اللالكى عن العلامة: يا زرارة خذ بما اشتهر بين الأصحاب و دع الشاذ النادر، و قول مولانا الصادق (عليه السلام) فى مقبولة عمر بن حنظلة، المروية فى كتب المشائخ الثلاثة: ينظران إلى ما كان من روايتهم عنا فى ذلك الذى حكما به المجمع عليه بين أصحابك فيؤخذ به من حكمننا، و يترك الشاذ الذى ليس بمشهور عند أصحابك، فان المجمع عليه لا ريب فيه «٢».

إن الاعتماد على الخبر الضعيف ليس بمعول عند الأصحاب، و لا- يجوز الاعتماد عليه فى الشريعة، و ان الاصحاب لم يكونوا ليتأملوا فى عدم حجيتة، فكيف يتجه القول بأنه مورد السؤال؟

ألم يبئد البرقى فى عهد أحمد بن محمد بن عيسى من قم لروايته عن الضعفاء لا لسبب آخر؟ و على هذا فما المانع من أن يكون الهدف هو ترويج الكتاب؟ فلو علم الناس أنه للصدوق، اهتموا به أكثر، و اعتمدوا عليه، و أكبوا على مطالعته، فهو من ترويج الحق بطريق الحكمة.

(١)- هداية المسترشدين ص: ٤٠٠، بحث حجية الخبر الواحد.

(٢)- رسالة الخونسارى: ٣٥.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٥٣

و إن هذا الكتاب حاله حال رسالة على بن بابويه و مقنعة المفيد و المقنع و الهداية للصدوق، كله روايات كانت صحيحة عندهم بقرائن يعرفونها و أمارات يركنون إليها، حسبما أدى إليه إجتهدهم فى التصحيح و الإعتماد، على ما هى طريقة كل مصنف فى الحديث.

نسخ الكتاب:

يظهر أن من هذا الكتاب عدة نسخ:

الأولى: القمية، أى نسخة الحجاج القميين التى ذهبوا بها إلى مكة، و التى جاء بها السيد أمير حسين إلى المجلسيين.

و الثانية: الطائفية، و هى نسخة محمد بن السكين.

و الثالثة: الهندية.

قال السيد نعمه الله الجزائرى فى المطلب السادس من مطالب مقدمات شرح التهذيب، فى جملة كلام له: و كم قد رأينا جماعة من العلماء، ردوا على الفاضلين بعض فتاويهما بعدم الدليل، فرأينا دلائل تلك الفتاوى فى غير الأصول الأربعة، خصوصا كتاب الفقه الرضوى الذى أتى به من بلاد الهند- فى هذه الأعصار- إلى إصفهان، و هو الآن فى خزانه شيخنا المجلسى- أدام الله

أيامه - فإنه قد اشتمل على مدارك كثيرة للأحكام، وقد خلت منها هذه الاصول الأربعة وغيرها «١». والظاهر أن مرجع كل ما حكاه المولى الفاضل المجلسي، عن الشيخين المذكورين، و ما قاله السيد الفاضل الجزائري، و ما نبه عليه سيدنا بحر العلوم، إلى النسخة التي ظفر بها القاضي أمير حسين بمكة المشرفة، و كأنها ظهرت في قم و ذهب بها بعض أهلها إلى جانب البيت المعظم و الهند، ثم انتشر المنتسخ منها بإصبهان و المشهد المقدس الرضوي، و ما مرّ من أن الأ ميرزا محمد الذي نقلها إلى الخط المعروف كأنه صاحب الرجال، و إن كان مناسبا، لما علم من أن الميرزا المذكور كان مجاورا بمكة إلى أن توفي فيها، و دفن بها

(١) - مستدرک الوسائل: ٣: ٣٤٢.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٥٤

يجب خديجة الكبرى. إلما أن في المقام ما يبعد ذلك غاية البعد، و هو أن هذا لو كان مطابقا للواقع، لكان الميرزا المذكور يصرح به في موضع من كتبه الرجالية الثلاثة، أو في شيء من الحواشي المبسوطة التي كتبها على الوسيط، لا سيما في مقام ذكر محمد بن السكين، و لكان يطلع عليه جملة من تلامذته المعروفين، و حيث لم يقع شيء من ذلك، بعد أن يكون الناقل هو الميرزا صاحب الرجال «١».

و قد سقط من النسخة الرضوية «٢» ما بعد الصفحة الأولى، و تبدأ الصفحة الثانية من هذه النسخة بياض قدر ستة أسطر. و هذا يؤيد ما ذكره السيد الصدر قال: و يؤيد الوجه الأول - بل يعينه - أني رأيت نسخة من مصباح الكفعمي في آخرها فوائد بخط السيد علي خان المكي، من جملتها نقل بعض العبارات من هذا الكتاب، و بعد ما انتهى نقله قال ما نصه: (في ظهر هذا الكتاب المنقول منه ما نصه: صح لاحمد بن جعفر بن محمد بن محمد بن زيد الشهيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، و لأبنة جعفر و أخيه محمد، و أحمد - و هو الملقب بالسكين «٣» - و أكثر ما ورد هو أبو جعفر الزيدى نسبا، و صح ليحيى بن الحسن الحسيني «٤» و كتبه علي بن موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، ألقبت إليهم في محرم لسنة ثلاث و مائتين للهجرة بمدينة مرو و لله الحمد) «٥». و يستمر السيد الصدر قائلا: فجزونا أنهم لما رأوا ما في أول أوراق الكتاب من التسمية، و ما على ظهره من الكتابات، ظنوه كتابا واحدا، و لم يلتفتوا إلى انقطاع ذلك و عدم ارتباطه بما بعده، أو أنه ساقط الوسط، كما لم يلتفتوا إلى ما في آخره

(١) - رسالة الخونساري: ٢٩.

(٢) - من النسخ التي اعتمدها نسخة الخزانة المرعشية - و هي كما سيأتى في النماذج المصورة - كاملة ليس فيها سقط، و قد لفقها الناسخ و وصل ما انقطع في النسخة الأخرى بكلمة مناسبة.

(٣) - منتهى الآمال: ٢: ٤٦، الفصول الفخرية: ١٦٥، مستدرک الوسائل: ٣: ٣٤٠ و ٣٤١، عوائد الايام: ٢٥٢.

(٤) - رجال النجاشي: ٤٤، عوائد الايام: ٢٥٢.

(٥) - فصل القضاء: ٤١٣ - ٤١٤.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٥٥

من النوادر، و بنوا على أنه كتاب واحد، و أنه للإمام الرضا (عليه السلام) لأن أوله علي بن موسى، و عبارته كما عرفت توهم أنه الإمام، حتى أوهمت العلماء و خصوصا اذا كان على ظهره الخطوط و الإجازات المنقولة، فتوهم القميون أنه للإمام الرضا (عليه

السلام) و حكوا ذلك للفاضل أمير حسين، فإذا جاز ذلك سقطت الشهادة عن الاعتبار، و لم تدخل في الخبر الواجب العمل
«١».

و قد انتبه السيد محمد هاشم الخونساري- مؤلف الرسالة في تحقيق حال فقه الرضا- إلى امتزاج نوادر أحمد بن محمد بن عيسى
بالكتاب، و غفل عن ذلك من سبقه «٢».

و قد سبق منا القول في النسخة و اضطراب أوراقها.

و قد اعتمدنا في تحقيق الكتاب على نسختين:

الأولى: النسخة المحفوظة في خزانه مكتبة آية الله المرعشي العامة، في قم المقدسة، برقم ٤٤١٤ «٣»، و تتكون من ٢٠٨ ورقة،
كل صفحة بطول ١٧/٨ سم، و عرض ١١ سم، و بمعدل ١٦ سطر، و قد كتبت عناوين الكتاب بالخط الأحمر، و تحتوي بين
السطور على تفسيرات و حواش تختلف عن خط المتن بتوقيع (م ح م د)، و بعضها بتوقيع (منه)، مجهولة النسخ و التاريخ.

أولها: فقه الرضا (عليه السلام) للإمام علي بن موسى. بسم الله الرحمن الرحيم و به نستعين، الحمد لله رب العالمين ...

آخرها: إلى هنا خطه سلام الله عليه و على آباءه و ابنائه. تم. للكتاب ملحقات تركناها.

و من خصائص النسخة المذكورة ما يلي:

١- انها أصح عبارة و أقل غلطا من نسخة المكتبة الرضوية، مما يدل على فضيلة ناسخها.

٢- ان لفظه (العالم عليه السلام) وردت فيها أكثر مما وردت في النسخة الثانية.

(١)- فصل القضاء: ٤٢٣.

(٢)- انظر رسالته: ١٥.

(٣)- النسخة المذكورة غير موجودة في الفهرس المطبوع للمكتبة، أي أنها لم تفهرس بعد.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٥٦

٣- لم تحتو على نوادر أحمد بن محمد بن عيسى.

٤- توجد في آخر النسخة عبارة (للكتاب ملحقات تركناها)، و يمكن الاستفادة من هذه العبارة عدة أمور، منها:

أ- لعل ما تركه ناسخ الكتاب هو عين ما وجده العلامة المجلسي في بعض نسخ الفقه الرضوي كما صرح في البحار حيث قال:
(وجدت في بعض نسخ الفقه الرضوي- صلوات الله عليه- فصولا في بيان أفعال الحج و أحكامه، و لم يكن فيما وصل إلينا من

النسخة المصححة التي أوردنا ذكرها في صدر الكتاب فأوردناه في باب مفرد لتمييز عما فرقناه على الأبواب) «١»

ب- يحتمل أن النسخة الأم لنسخة المكتبة المرعشية، كانت تحتوي على نوادر أحمد بن محمد بن عيسى، و تركها ناسخ الكتاب
باعتبار التباين الواضح بين الفقه الرضوي و النوادر من حيث السند و المتن، و فيما إذا طابق هذا الاحتمال واقع الأمر، نطمئن إلى
أن الناسخ كان بصيرا بكتب الأخبار.

و النسخة المذكورة هي التي نشير إليها في هامش الكتاب برمز (ش).

الثانية: النسخة المحفوظة في خزانه المكتبة الرضوية، في مشهد المقدسة، برقم ٢٠٩٩، تتكون من ١٩٤ ورقة بطول ٢٦، و عرض

١٤ سم كما في فهرس المكتبة.

أولها: بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، و العاقبة للمتقين، و صلى الله على محمد خاتم النبيين.

آخرها: اتفق الفراغ من تسويد هذه الأحاديث حضرة إمام الجن و الإنس سلطان [كذا] أبي الحسن علي بن موسى الرضا (عليه

السلام)، في يوم الأحد رابع عشر شهر محرم الحرام سنة ١٠٥٠ في مشهد المقدس، على يد عبد [كذا] الضعيف المحتاج رحمه الله الملك المهيم، محمد مؤمن بن جاجي «٢» مظفر على الاسفرائيني، اللهم اغفر لمن نظر فيه و لمن طالعه و قرأه و دعا [ل] كاتبه بالخير، برحمتك يا أرحم الراحمين.
و في ذيل الصفحة الأخيرة من النسخة ما نصه:
(إين كتابيست كه حضرت إمام الجن و الإنس سلطان ابى الحسن على بن موسى الرضا عليه التحية و الثناء از جهت محمد بن السكين تصنيف نموده بوده اند، و

(١) - بحار الأنوار، ٩٩: ٣٣٣.

(٢) - كذا في النسخة، و الظاهر ان الصواب: حاجي.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٥٧

نسخة اصل بخط مبارك حضرت است در مكة، و حضرت مغفرت بناه مولانا ميرزا محمد محدث از خط شريف حضر [ت] «١»
كه بكوفي بوده بعربي انتقال نموده اند).

و هذه النسخة تحتوى على نوادر احمد بن عيسى و تبدأ النوادر من (١٣٤ أ) باب فضل صوم شعبان ... الى آخر النسخة.

و في (١٥٧ ب) توجد عبارة في الهامش:

(قال و كتب على بن موسى الرضا بن جعفر بن محمد بن على بن الحسين بن على بن ابى طالب لسنة ثمانين و مائة حاشية).

و ما بين الموضوعين وردت مقاطع متفرقة مختلطة مع نوادر أحمد بن عيسى تدل القرائن انها من الفقه المنسوب، بعضها مرت في نسخة (ش) بالترتيب الموجود في الكتاب المائل بين يديك، و بعضها تنفرد به النسخة.

و قد جاء في لوحة (١٧٦ أ) تحت عنوان (كتاب الطلاق و هو في الدرج) كلام مطول يحتوى على احكام الحج، نقل العلامة المجلسي مقاطع منه في البحار (ج ٩٩ ص ٣٣٣) بعد ان قال:

(وجدت في بعض نسخ الفقه الرضوي صلوات الله عليه فصولا- في بيان افعال الحج و احكامه، و لم يكن فيما وصل الينا من النسخة المصححة التي اوردا ذكرها في صدر الكتاب، فاوردناه في باب مفرد ليميز عما فرقناه على الابواب).

و قد فضلنا لهذا الاضطراب الحاصل في نسخة المكتبة الرضوية ان نعتمد في الفصول الاخيرة من الكتاب على نسخة المكتبة المرعشية في الترتيب.

و هذه النسخة نشير إليها في هامش الكتاب برمز (ض)

منهجية التحقيق

في ضمن الخطة المرسومة في مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث

(١) - اثبتناه لتستقيم العبارة.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٥٨

في التحقيق الجماعي، تم تحقيق كتاب الفقه المنسوب للإمام الرضا (عليه السلام) بمشاركة عدّة لجان موزعة حسب الاختصاصات العلمية.

و استنادا للتقرير المرفوع من الأخ الفاضل حامد الخفاف- مسؤول لجنة مصادر البحار- عن اللجان التي عملت في هذا الكتاب. فهي كالاتي:

١- لجنة المقابلة: و عملها مقابلة النسخ الخطية التي اعتمداها في التحقيق و قد وصفت في المقدمة.
٢- لجنة تخرج الأحاديث: و قد عنيت بتخريج الأحاديث من المصادر التي يمكن اتحادها مع الأصل، و العز و إليها في الهامش و تألفت من أصحاب السماحة حجج الإسلام السيد محمد علي الطباطبائي، و الشيخ محمد رسولي، و السيد حمزة لو، و الشيخ محمد الكاظمي.

٣- لجنة تقويم نص الكتاب، و ضبط عباراته، و تعيين المصحف من الصحيح، حيث لم تسلم كلتا النسختين من التصحيف و التحريف و الأغلط، مما يجعل الاعتماد على نسخة معينة أمرا غير محمود في منهج التحقيق السليم، خصوصا في مثل الحالة التي عليها كتاب الفقه المنسوب، فكان ذلك باعثا لنا على أن نعتد التلفيق بين النسختين في تقويم نص الكتاب، و إبراز المتن صحيحا منقحا، و استدعى الامر في أن نرجع في عدة موارد إلى ما نقله العلامة المجلسي في بحار الأنوار عن كتاب فقه الرضا (عليه السلام) علنا نجد ما يرشدنا إلى الصواب، و بالفعل فقد اثبتنا ما سقط من النسختين من كلمات بين المعقوفين [] بالاستفادة من كتاب البحار، مع الإشارة إلى ذلك في الهامش. و قد قام بهذه المهمة الاستاذ الفاضل أسد مولوي.

٤- كتابة الهوامش، و تعيين الصحيح من الخطأ، و قد قام بهذه المهمة الأخ الفاضل السيد مصطفى الحيدري. علما بأن الملاحظة النهائية كانت بعهدة أخينا الفاضل المحقق حجة الإسلام السيد علي الخراساني.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٥٩

كما و أنّ المؤسسة بكافة لجانها و أعضائها قد بذلت ما في وسعها وسعت سعيها بالغا كما هو دأب أعضائها في خدمة التراث الشيعي، سائلين الله جلّ و عزّ أن يحفظ العاملين بكلاءته و يدرأ عنهم شر الأشرار إنّه نعم المولى و نعم النصير.

جواد الشهرستاني قم المقدسة في شوال ١٤٠٦

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٦٥

المقدمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَ بِهِ نَسْتَعِينُ

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَ الْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ وَ صَلَّى اللهُ عَلَى مُحَمَّدٍ خَاتَمِ النَّبِيِّينَ وَ عَلَى آلِهِ الطَّاهِرِينَ الطَّيِّبِينَ الْفَاضِلِينَ الْأَخْيَارِ وَ سَلَّمَ

تسليما.

يَقُولُ عَبْدُ اللَّهِ عَلِيُّ بْنُ مُوسَى الرِّضَا أَمَّا بَعْدُ إِنَّ أَوَّلَ مَا افْتَرَضَ اللَّهُ عَلَى عِبَادِهِ وَ أَوْجَبَ عَلَى خَلْقِهِ مَعْرِفَةَ الْوَحْدَانِيَّةِ قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَ تَعَالَى وَ مَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ «١» يَقُولُ مَا عَرَفُوا اللَّهَ حَقَّ مَعْرِفَتِهِ وَ نَزَوَى عَنْ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ ع أَنَّهُ قَالَ فِي تَفْسِيرِ هَذِهِ آيَةِ هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ «٢» مَا جَزَاءُ مَنْ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ بِالْمَعْرِفَةِ إِلَّا الْجَنَّةُ «٣» وَ أَرَوَى أَنَّ الْمَعْرِفَةَ التَّصَدِيقُ وَ التَّسْلِيمُ وَ الْإِحْلَاصُ فِي السِّرِّ وَ الْعَلَانِيَةِ

(١)- الأنعام ٦: ٩١.

(٢)- الزّحمن ٥٥: ٦٠.

(٣) - رواه - باختلاف يسير - الصدوق في الأمالي: ٧/٣١٦، و التوحيد: ١٧/٢٢ و ٢٨/٢٩، و القمّي في تفسيره ٢: ٣٤٥، و الشيخ الطوسي - بسندين - في أماليه ٢: ٤٤ و ١٨٢. الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٦٦
 وَ أَرَوِي أَنْ حَقَّ «١» الْمَعْرِفَةُ أَنْ يُطِيعَ وَ لَا يَعَصِيَ وَ لَا يَشْكُرَ وَ لَا يَكْفُرَ وَ رُوِيَ أَنَّ بَعْضَ الْعُلَمَاءِ سُئِلَ عَنِ الْمَعْرِفَةِ هَلْ لِلْعِبَادِ فِيهَا صُنْعٌ فَقَالَ لَمَّا فَقِيلَ لَهُ فَعَلَى مَا يُشِيئُهُمْ فَقَالَ مَنْ عَلَيْهِمْ بِالْمَعْرِفَةِ وَ مَنْ عَلَيْهِمْ بِالثَّوَابِ «٢» ثُمَّ مَكَتَهُمْ «٣» مِنَ الْحَنِيفِيَّةِ الَّتِي قَالَ اللَّهُ تَعَالَى لِنَبِيِّهِ ص وَ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا «٤» فَهِيَ عَشْرُ سِنِينَ خَمْسٌ فِي الرَّأْسِ وَ خَمْسٌ فِي الْجَسَدِ بِدَفْءِ مَا أَلَّتِي فِي الرَّأْسِ فَالْفَرْقُ وَ الْمَضْمَضَةُ وَ الِاسْتِنْشَاقُ وَ قَصُّ الشَّارِبِ وَ السَّوَاكُ وَ أَمَّا الَّتِي فِي الْجَسَدِ فَتَنْتُفُ «٥» الْإِبْطِ وَ تَقْلِيمُ الْأَطْفِيرِ وَ حَلْقُ الْعَانَةِ وَ الِاسْتِنْجَاءُ وَ الْخِتَانُ «٦» وَ إِيَّاكَ أَنْ تَدَعَ الْفَرْقَ إِنْ كَانَ لَكَ شَعْرٌ فَقَدْ رُوِيَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ قَالَ مَنْ لَمْ يُفَرِّقْ شَعْرَهُ فَرَقَهُ اللَّهُ بِمِنْشَارٍ مِنَ النَّارِ فِي النَّارِ «٧» فَإِنْ وَجَدْتَ بِلَهٍّ فِي أَطْرَافِ إِحْلِيلِكَ وَ فِي ثَوْبِكَ بَعْدَ نَتْرِ «٨» إِحْلِيلِكَ وَ بَعْدَ وُضُوءِكَ فَقَدْ عَلِمْتَ مَا وَصَفْتَهُ لَكَ «٩» مِنْ مَسِيحٍ أَسْفَلَ أُنْثِيَتِكَ وَ نَتْرِ إِحْلِيلِكَ ثَلَاثًا فَلَا تَلْتَفِتْ إِلَى شَيْءٍ مِنْهُ وَ لَا تَنْقُضْ وُضُوءَكَ لَهُ وَ لَا تَغْسِلْ مِنْهُ ثَوْبَكَ فَإِنَّ ذَلِكَ مِنَ الْحَبَائِلِ «١٠» وَ الْبَوَاسِيرِ «١١»

(١) - ليس في نسخة «ش».

(٢) - قرب الاسناد: ١٥١، باختلاف في ألفاظه، وفيه: عن أبي الحسن الرضا عليه السلام.

(٣) - في نسخة «ض»: و لكنها، وفيها بياض قدر ستة أسطر.

(٤) - النساء ٤: ١٢٥.

(٥) - في نسخة «ض» و «ش»: فنبط، تصحيف، صوابه ما أثبتناه من هامش نسخة «ض».

(٦) - رواه الصّيدوق في الهداية: ١٧، وفيه من: «قال الله عزّ و جلّ لنبية...»، و في الخصال: ١١/٢٧١، مسندا إلى الامام الكاظم عليه السلام، وفيه: «خمس من السنن في الرأس»، و روى نحوه القمّي في تفسيره ١: ٥٩، و أخرج المجلسي في البحار ٧٦: ٦٧ في باب «السنن الحنيفية» عدّة أحاديث بهذا المضمون.

(٧) - الهداية: ١٧، و الفقيه ١: ٧٦/٣٣٠، و قرب الاسناد: ٣٤.

(٨) - النتر: جذب الشيء بجفوة، و منه نتر الذكر في الإستبراء، و هو استخراج بقيّة البول منه. «مجمع البحرين - نتر - ٣: ٤٨٧».

(٩) - كذا، و لم يتقدّم منه شيء.

(١٠) - الحباثل: عروق ظهر الانسان، و حباثل الذكر عروقه، انظر «مجمع البحرين - حبل - ٥: ٣٤٨».

(١١) - ورد مؤداه في الهداية: ١٨، و الكافي ٣: ١٩/١ و ٢، و التهذيب ١: ٧١/٢٨، و الاستبصار ١: ١٣٧/٤٩. الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٦٧

وَ لَمَّا تَغَسَّلَ ثَوْبَكَ وَ لَا إِحْلِيلَكَ مِنْ مِذْيٍ وَ وَدْيٍ «١» فَإِنَّهُمَا بِمَنْزِلَةِ الْبُصَاقِ وَ الْمُخَاطِ «٢» وَ لَمَّا تَغَسَّلَ ثَوْبَكَ إِلَّا مِمَّا يَجِبُ عَلَيْكَ فِي خُرُوجِهِ إِعَادَةُ الْوُضُوءِ وَ لَا يَجِبُ عَلَيْكَ إِعَادَتُهُ «٣» إِلَّا مِنْ بَوْلٍ أَوْ مَنِيٍّ أَوْ غَائِطٍ أَوْ رِيحٍ تَسْتَيْقِنُهَا «٤» فَإِنْ شَكَّكَتَ فِي رِيحٍ أَنَّهَا خَرَجَتْ مِنْكَ أَوْ لَمْ تَخْرُجْ فَلَا تَنْقُضْ مِنْ أَجْلِهَا الْوُضُوءَ إِلَّا أَنْ تَسْمَعَ صَوْتَهَا أَوْ تَجِدَ رِيحَهَا «٥» وَ إِنْ اسْتَيْقِنْتَ أَنَّهَا خَرَجَتْ مِنْكَ فَأَعِدِ الْوُضُوءَ سَمِعْتَ وَ قَعَمْتَ «٦» أَوْ لَمْ تَسْمَعْ وَ شَمَمْتَ رِيحَهَا أَوْ لَمْ تَشَمْ «٧» فَإِنْ شَكَّكَتَ فِي الْوُضُوءِ وَ كُنْتَ عَلَى يَقِينٍ مِنَ الْحَدِيثِ فَتَوَضَّأْ «٨» وَ إِنْ شَكَّكَتَ فِي الْحَدِيثِ فَإِنْ كُنْتَ عَلَى يَقِينٍ مِنَ الْوُضُوءِ فَلَا يَنْقُضُ الشُّكُّ الْيَقِينَ إِلَّا أَنْ تَسْتَيْقِنَ الْحَدِيثَ «٩» وَ إِنْ كُنْتَ عَلَى يَقِينٍ مِنَ الْوُضُوءِ وَ الْحَدِيثِ وَ لَا تَدْرِي أَيُّهُمَا سَبَقَ فَتَوَضَّأْ «١٠» وَ إِنْ تَوَضَّأْتَ وَ وُضُوءًا تَامًا وَ صَلَّيْتَ صَلَاتَكَ أَوْ لَمْ تُصَلِّ ثُمَّ شَكَّكَتَ فَلَمْ تَدْرِ أَحَدُثْتَ أَوْ لَمْ تُحَدِّثْ فَلَيْسَ عَلَيْكَ وَضُوءٌ لِأَنَّ الْيَقِينَ لَا يَنْقُضُهُ الشُّكُّ «١١» وَ إِيَّاكَ أَنْ تُبَعْضَ الْوُضُوءَ

- (١)- الوذى: بالذال المعجمة .. ماء يخرج عقيب إنزال المنى «مجمع البحرين- و ذا- ١: ٤٣٣»، و فى نسخة «ش»: و ودى.
- (٢)- ورد مؤداه فى الفقيه ١: ٣٩ / ١٥٠، و المقنع: ٥، و علل الشرائع: ٣ / ٢٩٦، و الكافى ٣: ٣٩ / ١، و التهذيب ١: ١٧ / ٤٠ و ٤١، و الإستبصار ١: ٩١ / ٢٩٣ و ٢٩٤.
- (٣)- فى نسخة «ض» إعادة، و ما أثبتناه من نسخة «ش» هو الصواب.
- (٤)- ورد مؤداه فى الفقيه ١: ٣٧ / ١٣٧، و المقنع: ٤، و الهداية: ١٨، و الكافى ٣: ٣٦ / ٦، و التهذيب ١: ٨ / ١٢.
- (٥)- ورد مؤداه فى الفقيه ١: ٣٧ / ١٣٩، و المقنع: ٧، و الكافى ٣: ٣٦ / ٣، و التهذيب ١: ٣٤٧ / ١٠١٧ و ١٠١٨، و الإستبصار ١: ٩٠ / ٢٨٨ و ٢٨٩.
- (٦)- الوقع: الصوت «لسان العرب- وقع- ٨: ٤٠٢».
- (٧)- ورد مؤداه فى قرب الاسناد: ٩٢، و البحار ١٠: ٢٨٤ عن كتاب على بن جعفر.
- (٨)- ورد مؤداه فى الهداية: ١٧، و التهذيب ١: ١٠٢ / ٢٤٨، و الكافى ٣: ٣٣ / ١.
- (٩)- ورد مؤداه فى الفقيه ١: ٣٧ / ١٣٩، و الخصال: ١٩٦، و التهذيب ١: ٨ / ١١.
- (١٠)- ورد مؤداه فى المقنع: ٧، و المقنعة: ٦.
- (١١)- ما بين القوسين ليس فى نسخة «ض» و ورد مؤداه فى المقنع: ٧.
- (١٢)- إشارة إلى آية الوضوء فى سورة المائدة ٥: ٦. الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٦٨
- بِالْوَجْهِ ثُمَّ بِالْيَدَيْنِ ثُمَّ بِالْمَسِيحِ عَلَى الرَّأْسِ وَالْقَدَمَيْنِ «١» فَإِنْ فَرَّغْتَ مِنْ بَعْضِ وُضُوءِكَ وَ انْقَطَعَ بِكَ الْمَاءُ مِنْ قَبْلِ أَنْ تُتِمَّهُ ثُمَّ أُوتِيََتِ بِالْمَاءِ فَأَتَمِّمْ وُضُوءَكَ إِذَا كَانَ مِمَّا غَسَلْتَهُ رَطْبًا فَإِنْ كَانَ قَدْ جَفَّ فَأَعِدِ الوُضُوءَ فَإِنْ جَفَّ بَعْضُ وُضُوءِكَ قَبْلَ أَنْ تُتِمَّ الوُضُوءَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقَطِعَ عَنْكَ الْمَاءُ فَامْضِ عَلَى مِمَّا بَقِيَ جَفَّ وُضُوءُكَ أَمْ لَمْ يَجِفَّ «٢» وَ إِنْ كَانَ عَلَيْكَ خَاتَمٌ فَدَوِّرْهُ عِنْدَ وُضُوءِكَ فَإِنْ عَلِمْتَ أَنَّ الْمَاءَ لَا يَدْخُلُ تَحْتَهُ فَانزِعْ «٣» وَ لَا تَمْسِخْ عَلَى عِمَامَةٍ وَ لَا عَلَى قَلَنْسُوَةٍ وَ لَا عَلَى خُفَيْكَ «٤» فَإِنَّهُ أَرَوَى عَنِ الْعَالِمِ عَ لَمَّا تَقِيَّتَهُ فِى شُرْبِ الْخَمْرِ وَ لَمَّا مَسَحَ عَلَى الْخُفَيْنِ «٥» وَ لَمَّا تَمَسَّحَ عَلَى جُورِبِكَ إِلَّا مِنْ عُذْرٍ أَوْ تَلَجَّ تَخَافُ عَلَى رِجْلَيْكَ وَ لَمَّا يَنْقُضُ الوُضُوءَ إِلَّا مَا يَخْرُجُ مِنَ الطَّرْفَيْنِ «٦» وَ لَمَّا يَنْقُضُ الْقِيءَ وَ لَمَّا الْقَلَسَ «٧» وَ الرُّعَافَ وَ الْحِجَامَةَ وَ الدَّمَامِيلَ وَ الْقُرُوحَ وَ وُضُوءًا «٨» وَ إِنْ احْتَقَنْتَ أَوْ حَمَلْتَ الشَّيْءَ فَلَيْسَ عَلَيْكَ إِعَادَةُ الوُضُوءِ «٩» فَإِنْ خَرَجَ مِنْكَ مِمَّا احْتَقَنْتَ أَوْ احْتَمَلْتَ مِنَ الشَّيْءِ وَ كَانَتْ بِالثُّغْلِ «١٠» فَعَلَيْكَ الْإِسْتِنْجَاءُ وَ الوُضُوءُ وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا ثِقْلٌ فَلَا اسْتِنْجَاءَ عَلَيْكَ وَ لَا وُضُوءَ وَ إِنْ خَرَجَ مِنْكَ حَبُّ الْقَرَعِ وَ كَانَ فِيهِ ثِقْلٌ فَاسْتَنْجِ وَ تَوَضَّأْ وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ

(١)- الفقيه ١: ٢٨ / ٨٩.

(٢)- أوردته الصدوق فى الفقيه ١: ٣٥، باب ١٣ عن رسالته أبيه، و المقنع: ٦.

(٣)- ورد مؤداه فى المقنع: ٦، و الكافى ٣: ٤٥ / ١٤.

(٤)- ورد مؤداه فى الهداية: ١٧، و الفقيه ١: ٢٩ / ٩٤، و التهذيب ١: ٣٦١ / ١٠٩٠.

(٥)- المقنع: ٦، و الهداية: ١٧، و الفقيه ١: ٣٠ / ٩٥، باختلاف فى ألفاظه.

(٦)- الهداية: ١٨.

(٧) - القلس: ما خرج من الحلق ملء الفم أو دونه و ليس بقىء «الصّحاح - قلس - ٣: ٩٦٥».

(٨) - الهداية: ١٨، و الفقيه ١: ٣٧ / ١٣٧، و المقنع: ٥، و الكافي ٣: ٣٦ / ٩، و التهذيب ١: ١٣ / ٢٥.

(٩) - الفقيه ١: ٣٩ / ١٤٨.

(١٠) - الثفل: ما يخرج من البطن «مجمع البحرين - ثفل - ٥: ٣٢٩». الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٦٩
ثُفْلٌ فَلَا وُضُوءَ عَلَيْكَ وَ لَا اسْتِنْجَاءَ «١» وَ كُلُّ مَا خَرَجَ مِنْ قُبُلِكَ وَ دُبْرِكَ مِنْ دَمٍ وَ قَيْحٍ وَ صَدِيدٍ «٢» وَ غَيْرِ ذَلِكَ فَلَا وُضُوءَ عَلَيْكَ
وَ لَمَّا اسْتِنْجَاءَ إِلَّا أَنْ يَخْرُجَ مِنْكَ بَوْلٌ أَوْ غَائِطٌ أَوْ رِيحٌ أَوْ مَنِيٌّ «٣» وَ إِنْ كَانَ بِسُكِّ بَوْلٍ أَوْ غَائِطٍ أَوْ رِيحٍ أَوْ مَنِيٍّ وَ كَانَ بِكَ فِي
الْمَوْضِعِ الَّذِي يَجِبُ عَلَيْهِ الْوُضُوءُ فَرَحِيحُهُ أَوْ دَمَامِيلٌ وَ لَمْ يُؤْذِكَ فَحُلَّهَا وَ اغْسَلَهَا وَ إِنْ أَضْرَكَ حُلَّهَا فَامْسَحَ بِهَا عَلَى الْجَبَائِرِ وَ
الْقُرُوحِ وَ لَمَّا تَحَلَّهَا وَ لَا تَعَبَتْ «٤» بِجِرَاحَتِكَ «٥» وَ قَدْ نَزَوَى فِي الْجَبَائِرِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ يَغْسِلُ مَا حَوْلَهَا «٦» وَ لَا بَأْسَ أَنْ
يُصَلِّيَ بِوُضُوءٍ وَاحِدٍ صَلَوَاتِ اللَّيْلِ وَ النَّهَارِ مَا لَمْ يُحْدِثْ «٧» وَ نَزَوَى أَنْ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ع ذَاتَ يَوْمٍ قَالَ لِإِبْنِهِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَنَفِيَّةِ يَا
بُنَيَّ قُمْ فَأَتِينِي بِمُخَضَّبٍ «٨» فِيهِ مَاءٌ لِلطَّهْوَرِ فَأَتَاهُ فَضَرَبَ بِيَدِهِ فِي الْمَاءِ - فَقَالَ بِسْمِ اللَّهِ «٩» وَ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي جَعَلَ الْمَاءَ طَهُورًا وَ
لَمْ يَجْعَلْهُ نَجِسًا ثُمَّ اسْتَجَى فَقَالَ اللَّهُمَّ حَصِّنْ فَرْجِي وَ أَعْفُهُ وَ اسْتُرْ عَوْرَتِي وَ حَرِّمُهُ عَلَى النَّارِ ثُمَّ تَمَضَّضَ فَقَالَ اللَّهُمَّ لَقِّنِي حُجَّتِي
يَوْمَ أَلْقَاكَ وَ أَطْلِقْ لِسَانِي بِذِكْرِكَ ثُمَّ اسْتَنَشَقَ فَقَالَ اللَّهُمَّ لَا تُحَرِّمْنِي رَائِحَةَ الْجَنَّةِ وَ اجْعَلْنِي مِمَّنْ يَشْمُ رِيحَهَا وَ رَوْحَهَا وَ طِبَّيْهَا ثُمَّ
غَسَلَ وَجْهَهُ فَقَالَ اللَّهُمَّ بَيِّضْ وَجْهِي يَوْمَ تَسْوَدُ فِيهِ الْوُجُوهُ وَ لَا تَسْوَدُ وَجْهِي يَوْمَ تَبْيَضُ فِيهِ الْوُجُوهُ ثُمَّ غَسَلَ يَدَيْهِ الْيُمْنَى فَقَالَ اللَّهُمَّ
أَعْطِنِي كِتَابِي بِيَمِينِي وَ الْخُلْدَ فِي الْجَنَانِ «١٠» بِشِمَالِي

(١) - ورد مؤداه في الفقيه ١: ٣٧ / ١٣٨، و الكافي ٣: ٣٦ / ٥.

(٢) - صديد الجرح: ماؤه الرقيق المختلط بالدم قبل أن يصير مده «الصّحاح - صدد - ٢: ٤٩٦».

(٣) - الفقيه ١: ٣٧ باختلاف في الفاظه.

(٤) - في نسخة «ش»: «تعتت».

(٥) - الفقيه ١: ٢٩ / ٩٣.

(٦) - الفقيه ١: ٢٩ / ٩٤.

(٧) - الهداية: ١٨، المقنع: ٦، الكافي ٣: ٦٣ / ٤.

(٨) - المخضب: الاجانة التي تغسل فيها الثياب «مجمع البحرين - خضب - ٢: ٥٠».

(٩) - في نسخة «ش» زيادة: «و بالله».

(١٠) - ليس في نسخة «ض». الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٧٠

ثُمَّ غَسَلَ شِمَالَهُ فَقَالَ اللَّهُمَّ لَا تُعْطِنِي كِتَابِي بِشِمَالِي وَ لَا تَجْعَلْهَا مَغْلُولَةً إِلَيَّ عُنْتِي وَ أَعُوذُ بِكَ مِنْ مَقْطَعَاتِ «١» النَّيْرَانِ ثُمَّ مَسَحَ
بِرَأْسِهِ فَقَالَ اللَّهُمَّ غَشِّنِي بِرَحْمَتِكَ وَ بَرَكَاتِكَ وَ عَفْوِكَ ثُمَّ غَسَلَ قَدَمَيْهِ فَقَالَ اللَّهُمَّ بَثِّ قَدَمَيَّ عَلَى الصِّرَاطِ يَوْمَ تَزَلُّ فِيهِ «٢»
الْأَقْدَامُ وَ اجْعَلْ سَعْيِي فِيمَا يُرْضِيكَ عَنِّي ثُمَّ التَفَّتْ إِلَى ابْنِهِ فَقَالَ يَا بُنَيَّ فَأَيُّمَا «٣» عَبْدٍ مُؤْمِنٍ تَوْضَأَ بِوُضُوءِي هَذَا وَ قَالَ مِثْلَ مَا قُلْتُ
عِنْدَ وُضُوءِهِ إِلَّا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ كُلِّ قَطْرَةٍ مَلَكًا يَسْبُحُهِ وَ يُكَبِّرُهُ وَ يُحَمِّدُهُ وَ يَهْلِلُهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ «٤» وَ أَيُّمَا مُؤْمِنٍ قَرَأَ فِي وُضُوءِهِ إِنَّا
أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ خَرَجَ مِنْ ذُنُوبِهِ كَيَوْمٍ وُلِدَتْهُ أُمُّهُ وَ لَا صِلَاةَ إِلَّا بِاسْتِغَاثِ الْوُضُوءِ وَ إِخْضَارِ النَّيِّهِ وَ خُلُوصِ الْيَقِينِ وَ إِفْرَاقِ الْقَلْبِ وَ
تَرْكِ الْأَشْغَالِ وَ هُوَ قَوْلُهُ فَإِذَا فَرَعْتَ فَانْصَبْ وَ إِلَى رَبِّكَ فَارْغَبْ «٥».

(١) - المقطعات: الثياب «مجمع البحرين - قطع - ٤: ٣٨٠».

(٢) - ليس في نسخة «ض».

(٣) - في نسخة «ش»: «ما من».

(٤) - روى باختلاف يسير في الفقيه ١: ٨٤ / ٢٦، و المقنع: ٣، و ثواب الاعمال: ٣١، و أمالي الصدوق:

١١ / ٤٤٥، و الكافي ٣: ٦ / ٧٠، و التهذيب ١: ١٥٣ / ٥٣، و المحاسن: ٤٥.

(٥) - الإنشراح ٩٤: ٧ و ٨.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٧١

١ باب مواقيت الصلاة

اعْلَمَ يَرْحَمُكَ اللَّهُ أَنَّ لِكُلِّ صِيْلَمَاءٍ وَقْتَيْنِ أَوَّلٌ وَ آخِرٌ «١» فَأَوَّلُ الْوَقْتِ رِضْوَانُ اللَّهِ وَ آخِرُهُ عَفْوُ اللَّهِ «٢» وَ نَزَوَى أَنَّ لِكُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثَةَ أَوْقَاتٍ أَوَّلٌ وَ أَوْسَطٌ وَ آخِرٌ «٣» فَأَوَّلُ الْوَقْتِ رِضْوَانُ اللَّهِ وَ أَوْسَطُهُ عَفْوُ اللَّهِ وَ آخِرُهُ غُفْرَانُ اللَّهِ وَ أَوَّلُ الْوَقْتِ أَفْضَلُهُ وَ لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَتَّخِذَ آخِرَ الْوَقْتِ وَقْتًا وَ إِنَّمَا جُعِلَ آخِرُ الْوَقْتِ لِلْمَرِيضِ وَ الْمُعْتَلِّ وَ الْمُسَافِرِ «٤».

وَ قَالَ الْعَالِمُ ع «٥» إِنَّ الرَّجُلَ قَدْ يُصَلِّي فِي وَقْتٍ «٦» وَ مَا فَاتَهُ مِنَ الْوَقْتِ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَهْلِهِ وَ مَالِهِ «٧».

وَ قَالَ الْعَالِمُ ع «٨» إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ فَتَحَتْ أَبْوَابَ السَّمَاءِ فَلَا أَحَبُّ أَنْ يَسْبِقَنِي أَحَدٌ بِالْعَمَلِ لِأَنِّي أَحَبُّ أَنْ يَكُونَ صِيْحِفَتِي أَوَّلَ صِيْحِفَةٍ يُرْفَعُ فِيهَا الْعَمَلُ الصَّالِحُ «٩».

وَ قَالَ الْعَالِمُ ع «١٠» مَا يَأْمَنُ أَحَدُكُمْ الْحَدَثَانَ فِي تَرْكِ الصَّلَاةِ وَ قَدْ دَخَلَ وَقْتُهَا

(١) - ليس في نسخة «ش».

(٢) - الفقيه ١: ١٤٠ / ٦٥١.

(٣) - روى مؤداه في الكافي ٣: ٢٧٣ / ١ و ٢٧٤ / ٥، و التهذيب ٢: ٢ / ٤٠ / ١٢٧.

(٤) - روى مؤداه من عبارة «و ليس لأحد...» في الكافي ٣: ٢٧٤ / ٣، و التهذيب ٢: ٢٩ / ١٢٤ و ٤١ / ١٣٢.

(٥) - ليس في نسخة «ض».

(٦) - ليس في نسخة «ش».

(٧) - ورد مؤداه في الفقيه ١: ١٤٠ / ٦٥٢، و الكافي ٣: ٢٧٤، و التهذيب ٢: ٢ / ٤٠ / ١٢٦.

(٨) - ليس في نسخة «ض».

(٩) - الهداية: ٢٩.

(١٠) - ليس في نسخة «ض». الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٧٢

وَ هُوَ فَارِعٌ «١» وَ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ الَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَوَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ «٢» قَالَ الْعَالِمُ ع «٣» يُحَافِظُونَ عَلَى الْمَوَاقِيْتِ «٤».

وَ قَالَ الَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ دَائِمُونَ «٥» قَالَ الْعَالِمُ ع أَيُّ هُمْ «٦» يَدُومُونَ عَلَى آدَاءِ الْفَرَائِضِ وَ التَّوَافِلِ وَ إِنْ فَاتَهُمْ بِاللَّيْلِ قَضَوْا بِالنَّهَارِ وَ إِنْ فَاتَهُمْ بِالنَّهَارِ قَضَوْا بِاللَّيْلِ «٧».

وَ قَالَ الْعَالِمُ ع «٨» أَنْتُمْ رُعِيَاءُ الشَّمْسِ وَ النُّجُومِ وَ مَا أَحَدٌ يُصَلِّي صِيْلَمَاتَيْنِ وَ لَا يُؤَجِّرُ أَجْرَيْنِ غَيْرَكُمْ لَكُمْ أَجْرٌ فِي السِّرِّ وَ أَجْرٌ فِي الْعَلَانِيَةِ.

وَ أَوَّلُ صَلَاةٍ فَرَضَهَا اللَّهُ عَلَى الْعِبَادِ صَلَاةُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ الظُّهْرُ «٩» فَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا «١٠» تَشْهَدُهُ مَلَائِكَةُ اللَّيْلِ وَ مَلَائِكَةُ النَّهَارِ «١١».

وَ قَالَ الْعَالِمُ ع «١٢» أَوَّلُ وَقْتِ الظُّهْرِ زَوَالُ الشَّمْسِ وَ آخِرُهُ أَنْ يَبْلُغَ الظِّلُّ ذِرَاعًا أَوْ قَدَمَيْنِ مِنْ زَوَالِ الشَّمْسِ فِي كُلِّ زَمَانٍ.

وَ وَقْتُ العَصْرِ بَعْدَ القَدَمَيْنِ الأوَّلَيْنِ إِلَى قَدَمَيْنِ آخَرَيْنِ أَوْ ذِرَاعَيْنِ «١٣» لِمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ مُعْتَلًا «١٤» أَوْ مُقَصِّرًا فَصَارَ قَدَمَانِ لِلظُّهْرِ وَ قَدَمَانِ لِلعَصْرِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُعْتَلًا مِنْ مَرَضٍ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ وَ لَأ

(١) - الهداية: ٢٩، و روى مؤداه في التهذيب ٢: ٢٧٢ / ١٠٨٢.

(٢) - المؤمنون ٢٣: ٩.

(٣) - ليس في نسخة «ض».

(٤) - ورد مؤداه في تفسير القمّي ٢: ٨٩، و مجمع البيان ٤: ٩٩.

(٥) - المعارج ٧٠: ٢٣.

(٦) - ليس في نسخة «ض».

(٧) - روى مؤداه الصدوق في الخصال: ٦٢٨.

(٨) - ليس في نسخة «ض».

(٩) - أورد مؤداه الصدوق في الفقيه ١: ١٢٥ / ٦٠٠ و في الكافي ٣: ٢٧٥ / ١.

(١٠) - الإسراء ١٧: ٧٨.

(١١) - روى مؤداه في الفقيه ١: ١٣٨ / ٦٤٣، و الكافي ٣: ٢٨٣ / ٢، و تفسير القمّي ٢: ٢٥.

(١٢) - ليس في نسخة «ض».

(١٣) - ورد مؤداه في الفقيه ١: ١٤٠ / ٦٤٩ و ٦٥٣، و الهداية: ٢٩.

(١٤) - ليس في نسخة «ش». الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٧٣

تَقْصِيرٍ وَ لَمَّا يُرِيدُ أَنْ يُطِيلَ التَّنْفُلَ فَإِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ فَقَدْ دَخَلَ وَقْتُ الصَّلَاتَيْنِ «١» وَ لَيْسَ يَمْنَعُهُ مِنْهُمَا إِلَّا السُّبْحَةُ «٢» بَيْنَهُمَا وَ الثَّمَانِ رَكَعَاتٍ قَبْلَ الْفَرِيضَةِ وَ الثَّمَانِ بَعْدَهَا نَافِلَةٌ «٣» وَ إِنْ شَاءَ طَوَّلَ إِلَى الْقَدَمَيْنِ وَ إِنْ شَاءَ قَصَرَ وَ الْحَيْدُ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُطَوَّلَ فِي الثَّمَانِي وَ الثَّمَانِي أَنْ يَقْرَأَ مِائَةَ آيَةٍ فَمَا دُونَ وَ إِنْ أَحَبَّ أَنْ يَزِدَّ فَذَلِكَ إِلَيْهِ وَ إِنْ عَرَضَ لَهُ شُغْلٌ أَوْ حَاجَةٌ أَوْ عِلَّةٌ تَمْنَعُهُ مِنَ الثَّمَانِي وَ الثَّمَانِي إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ صَلَّى الْفَرِيضَتَيْنِ وَ قَضَى النَّوَافِلَ مَتَى مَا فَرَغَ مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ فِي أَيِّ وَقْتٍ أَحَبَّ غَيْرَ مَمْنُوعٍ مِنَ الْقَضَاءِ فِي وَقْتٍ مِنَ الْأَوْقَاتِ «٤» وَ إِنْ كَانَ مَغْلُوبًا حَتَّى يَبْلُغَ ظِلُّ الْقَامَةِ قَدَمَيْنِ أَوْ أَرْبَعَةَ أَقْدَامٍ صَلَّى الْفَرِيضَةَ وَ قَضَى النَّوَافِلَ مَتَى مَا تَبَسَّرَ لَهُ الْقَضَاءُ «٥» وَ تَفْسِيرُ الْقَدَمَيْنِ وَ الْأَرْبَعَةَ أَقْدَامَ أَنَّهُمَا بَعْدَ زَوَالِ الشَّمْسِ فِي أَيِّ زَمَانٍ كَانَ شِتَاءً أَوْ صَيْفًا طَالَ الظِّلُّ أَمْ قَصُرَ فَالْوَقْتُ وَاحِدٌ أَبَدًا «٦» وَ الزَّوَالُ يَكُونُ فِي نِصْفِ النَّهَارِ سِوَاءً قَصُرَ النَّهَارُ أَمْ طَالَ «٧» فَإِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ فَقَدْ دَخَلَ وَقْتُ الصَّلَاةِ وَ لَهُ مُهْلَةٌ فِي التَّنْفُلِ وَ الْقَضَاءِ وَ النَّوْمِ وَ الشُّغْلِ إِلَى أَنْ يَبْلُغَ ظِلُّ قَامَتِهِ قَدَمَيْنِ بَعْدَ الزَّوَالِ فَإِذَا بَلَغَ ظِلُّ قَامَتِهِ قَدَمَيْنِ بَعْدَ الزَّوَالِ فَقَدْ وَجِبَ عَلَيْهِ أَنْ يُصَلِّيَ الظُّهْرَ فِي اسْتِقْبَالِ الْقَدَمِ الثَّلَاثِ وَ كَذَلِكَ يُصَلِّيُ العَصِيرَ إِذَا صَلَّى فِي آخِرِ الْوَقْتِ فِي اسْتِقْبَالِ الْقَدَمِ الْخَامِسِ فَإِذَا صَلَّى بَعْدَ ذَلِكَ فَقَدْ ضَيَّعَ الصَّلَاةَ وَ هُوَ قَاضٍ لِلصَّلَاةِ بَعْدَ الْوَقْتِ «٨» وَ أَوَّلُ وَقْتِ الْمَغْرِبِ سِقُوطُ الْقُرْصِ وَ عَلَامَةُ سُقُوطِهِ أَنْ يَسْوَدَّ أَفْقُ الْمَشْرِقِ وَ آخِرُ وَقْتِهَا

(١) - الفقيه ١: ١٣٩/٦٤٦، الهداية: ٢٩، الكافي ٣: ٢٧٦/٥، من «فاذا زالت الشمس...».

(٢) - السبحة: النافلة «مجمع البحرين - سبج - ٢: ٣٧٠».

(٣) - ليس في نسخة «ش».

(٤) - قوله: «وقضى النوافل...» ورد مؤداه في التهذيب ٢: ١٦٣/٦٤٢ و ١٧٣/٦٨٨ و ٦٩٠، والإستبصار ١: ٢٩٠/١٠٦٠ و ١٠٦١ و ١٠٦٣ و ١٠٦٤.

(٥) - ورد مؤداه في الفقيه ١: ١٤٠/٦٤٩ و ٦٥٣، و التهذيب ٢: ٢٠/٥٦.

(٦) - ورد مؤداه في الكافي ٣: ٢٧٧/٧، و التهذيب ٢: ٢٤٩/٩٨٨ و ٩٨٩.

(٧) - روى الصدوق مؤداه في الفقيه ١: ١٤٠/٦٤٩ و ٦٥٠ و ٦٥٣.

(٨) - روى الشيخ مؤداه في التهذيب ٢: ٢٥٦/١٠١٦ و ١٠١٨، و الإستبصار ١: ٢٥٩/٩٢٨ و ٩٣٠، من «فاذا صلى...». الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٧٤

غُرُوبُ الشَّفَقِ «١» وَ هُوَ أَوَّلُ وَقْتِ الْعَتَمَةِ وَ سَقُوطُ الشَّفَقِ ذَهَابُ الْحُمْرَةِ «٢» وَ آخِرُ وَقْتِ الْعَتَمَةِ نِصْفُ اللَّيْلِ وَ هُوَ زَوَالُ اللَّيْلِ «٣» وَ أَوَّلُ وَقْتِ الْفَجْرِ اعْتِرَاضُ الْفَجْرِ فِي أَفْقِ الْمَشْرِقِ وَ هُوَ بَيَاضُ كَبِيَّاضِ النَّهَارِ وَ آخِرُ وَقْتِ الْفَجْرِ أَنْ تَبْدُو الْحُمْرَةُ فِي أَفْقِ الْمَغْرِبِ «٤» وَ إِنَّمَا يَمْتَدُّ وَقْتُ الْفَرِيضَةِ بِالنَّوَافِلِ فَلَوْ لَا النَّوَافِلُ وَ عَلَةُ الْمَغْلُولِ لَمْ يَكُنْ أَوْقَاتُ الصَّلَاةِ مَمْدُودَةً عَلَى قَدْرِ أَوْقَاتِهَا فَلِذَلِكَ تُؤَخَّرُ الظُّهْرُ إِنْ أَحْبَبْتَ وَ تُعَجَّلُ الْعَصِيرُ إِذَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ نَوَافِلٌ وَ لَا عَلَةٌ تَمْنَعُكَ أَنْ تَصِلَ لِيَهُمَا فِي أَوَّلِ وَقْتِهِمَا وَ تَجْمَعُ بَيْنَهُمَا فِي السَّفَرِ إِذَا لَا نَافِلَةٌ تَمْنَعُكَ مِنَ الْجَمْعِ «٥» وَ قَدْ جَاءَتْ أَحَادِيثٌ مُخْتَلِفَةٌ فِي الْأَوْقَاتِ وَ لِكُلِّ حَدِيثٍ مَعْنَى وَ تَفْسِيرٌ فَجَاءَ أَنْ أَوَّلَ وَقْتِ الظُّهْرِ زَوَالُ الشَّمْسِ وَ آخِرُ وَقْتِهَا قَامَةُ رَجُلٍ قَدَمٌ «٦» وَ قَدَمَانِ «٧» وَ جِئَاءَ عَلَى النُّصْفِ مِنْ ذَلِكَ وَ هُوَ أَحَبُّ إِلَيَّ «٨» وَ جَاءَ آخِرُ وَقْتِهَا إِذَا تَمَّ قَامَتَيْنِ وَ جَاءَ أَوَّلُ وَقْتِ الْعَصِيرِ إِذَا تَمَّ الظِّلُّ قَدَمَيْنِ وَ آخِرُ وَقْتِهَا إِذَا تَمَّ أَرْبَعَةَ أَقْدَامٍ «٩» وَ جَاءَ أَوَّلُ وَقْتِ الْعَصْرِ إِذَا تَمَّ الظِّلُّ ذِرَاعًا وَ آخِرُ وَقْتِهَا إِذَا تَمَّ ذِرَاعَيْنِ «١٠» وَ جَاءَ لَهُمَا جَمِيعًا وَقْتُ وَاحِدٍ مُرْسَلٌ لِقَوْلِهِ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ فَقَدْ دَخَلَ وَقْتُ

(١) - ورد مؤداه في الفقيه ١: ١٤١/٦٥٥ و ٦٥٧ و ١٤٢/٦٦٢، و الهداية: ٣٠ و الكافي ٣: ٢٧٩/٤ و ٦ و ٢٨٠/٧ و ٩، و التهذيب ٢: ٧٧/٢٨ و ٨٢ و ٢٩/٨٦ و ٢٥٨/١٠٢٩ و ١٠٣١.

(٢) - في نسخة «ش» زيادة: المغربية.

(٣) - ورد مؤداه في الفقيه ١: ١٤١/٦٥٧، و التهذيب ٢: ٣٠/٨٨.

(٤) - روى الصِّدِّيق مؤداه في الفقيه ١: ١٤٣/٦٦٤ و ٣١٧/١٤٤٠ و ١٤٤١، و روى الكليني مؤداه في الكافي ٣: ٢٨٢/١ و ٢٨٣/٣.

(٥) - ورد مؤداه في الكافي ٣: ٢٧٦/٢ و ٣ و ٤، و التهذيب ٢: ٢١/٥٧ و ٥٨ و ٦٠ و في الكافي ٣: ٤٣١/٣ و ٤ ما يدل على الجمع بين العصر و الظهر في السفر.

(٦) - في نسخة «ش»: و قدم.

(٧) - ورد مؤداه في التهذيب ٢: ١٨/٥٠ و ١٩/٥٢ و ٢٠/٥٦ و ٢١/٦٠ و ٦١ و ٢٥٢/١٠٠١.

(٨) - التهذيب ٢: ٢٤٦/٩٧٨.

(٩) - ورد مؤداه في التهذيب ٢: ٢٥٥/١٠١٢.

(١٠) - ورد مؤداه في التهذيب ٢: ٢٥١/٩٩٤ و ٩٩٥، ١٠١٦/٢٥٦. الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٧٥

الصَّلَاتَيْنِ «١» وَ حِيَاءٍ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ص جَمَعَ بَيْنَ الظَّهْرِ وَ العَصِيرِ ثُمَّ الْمَغْرِبِ وَ العَتَمَةِ مِنْ غَيْرِ سِيفٍ وَ لَا مَرَضٍ «٢» وَ جَاءَ إِنَّ لِكُلِّ صَلَاحٍ وَ قَتِينٍ أَوَّلٌ وَ آخِرٌ كَمَا ذَكَرْنَا فِي أَوَّلِ الْبَابِ «٣» وَ أَوَّلُ الْوَقْتِ أَفْضَلُهَا «٤» وَ إِنَّمَا جُعِلَ آخِرُ الْوَقْتِ لِلْمَعْلُولِ فَصَارَ آخِرُ الْوَقْتِ رُخْصَةً لِلضَّعِيفِ بِحَالِ عِلَّتِهِ فِي نَفْسِهِ وَ مَالِهِ وَ هِيَ رَحْمَةٌ لِلْقَوِيِّ الْفَارِغِ لِغَلَّةِ الضَّعِيفِ وَ الْمَعْلُولِ «٥» وَ ذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ فَرَضَ الْفَرَائِضَ عَلَى أضعفِ الْقَوْمِ قُوَّةً لِيَسْتَوِيَ فِيهَا «٦» الضَّعِيفُ وَ الْقَوِيُّ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَ تَعَالَى فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ «٧» وَ قَالَ فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ «٨» فَاسْتَوَى الضَّعِيفُ الَّذِي لَمَّا يَقْدِرُ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ شَأْنٍ وَ الْقَوِيُّ الَّذِي يَقْدِرُ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ شَأْنٍ إِلَى أَكْثَرِ الْقُدْرَةِ «٩» فِي الْفَرَائِضِ وَ ذَلِكَ لِئَلَّا تَخْتَلِفَ الْفَرَائِضُ فَلَمَّا يَقَامُ عَلَى حِدٍّ وَ قَدْ فَرَضَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَ تَعَالَى عَلَى الضَّعِيفِ مَا فَرَضَ عَلَى الْقَوِيِّ وَ لَا يُفَرِّقُ عِنْدَ ذَلِكَ بَيْنَ الْقَوِيِّ وَ الضَّعِيفِ فَلَمَّا «١٠» لَمْ يَجْزُ أَنْ يَفْرَضَ عَلَى الضَّعِيفِ الْمَعْلُولِ فَرَضَ الْقَوِيُّ الَّذِي هُوَ غَيْرُ مَعْلُولٍ لَمْ يَجْزُ أَنْ يَفْرَضَ عَلَى الْقَوِيِّ غَيْرَ فَرَضِ الضَّعِيفِ فَيَكُونُ الْفَرَضُ مَحْمُولًا ثَبَتَ الْفَرَضُ عِنْدَ

(١)- الفقيه ١: ١٣٩/٦٤٦، و الهداية: ٢٩، و الكافي ٣: ٢٧٦/٥، و التهذيب ٢: ٢٤٣/٩٦٤ و ٩٦٥ و ٩٦٦ و ٩٦٧، و فيها عن أبي عبد الله عليه السلام.

(٢)- ورد باختلاف يسير في الفقيه ١: ١٨٦/٨٨٦، و علل الشرائع: ٣/٣٢١ و ٤، و ٣/٣٢٢ و ٦ و ٧، و التهذيب ٢: ٢٤٣/١٠٤٦.

(٣)- تقدّم ذكره في ص ٩.

(٤)- الكافي ٣: ٢٧٤/٣ و ٤.

(٥)- ورد مؤداه في الكافي ٣: ٢٧٤/٣، و التهذيب ٢: ٣٩/١٢٣ و ١٢٤، و فيها: النهى عن تأخير الصلاة بغير علة.

(٦)- في نسخة «ش» و «ض»: منها، و هو تصحيف، صوابه ما أثبتناه من البحار ٨٣: ٣٢ عن فقه الرضا (ع).

(٧)- البقرة ٢: ١٩٦.

(٨)- التغابن ٦٤: ١٦.

(٩)- ليس في نسخة «ش».

(١٠)- في نسخة «ش» و «ض» زيادة: أن الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٧٦

ذَلِكَ عَلَى أضعفِ الْقَوْمِ لِيَسْتَوِيَ فِيهَا الْقَوِيُّ وَ الضَّعِيفُ رَحْمَةً مِنَ اللَّهِ لِلضَّعِيفِ لِعَلَّتِهِ فِي نَفْسِهِ وَ رَحْمَةً مِنْهُ لِلْقَوِيِّ لِغَلَّةِ الضَّعِيفِ وَ يُسَيِّئُ الْفَرَضُ الْمَعْرُوفُ الْمُسْتَقِيمُ عِنْدَ الْقَوِيِّ وَ الضَّعِيفِ وَ إِنَّمَا سُمِّيَ ظِلُّ الْقَامَةِ قَامَةً لِأَنَّ حَائِطَ رَسُولِ اللَّهِ ص قَامَةً إِنْسَانٍ «١» فَسُمِّيَ ظِلُّ الْحَائِطِ ظِلُّ قَامَتِهِ وَ ظِلُّ قَامَتَيْنِ وَ ظِلُّ قَدَمٍ وَ ظِلُّ قَدَمَيْنِ وَ ظِلُّ أَرْبَعَةِ أَقْدَامٍ وَ ذِرَاعٍ وَ ذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا مَسَحَ بِالْقَدَمَيْنِ كَانَ قَدَمَيْنِ وَ إِذَا مَسَحَ بِالذَّرَاعِ كَانَ ذِرَاعًا وَ إِذَا مَسَحَ بِالذَّرَاعَيْنِ كَانَ ذِرَاعَيْنِ وَ إِذَا مَسَحَ بِالْقَامَةِ كَانَ قَامَةً أَيْ هُوَ ظِلُّ الْقَامَةِ وَ لَيْسَ هُوَ بِطُولِ الْقَامَةِ سِوَاءٍ مِثْلُهُ لِأَنَّ ظِلَّ الْقَامَةِ رُبَّمَا كَانَ قَدَمًا وَ رُبَّمَا كَانَ قَدَمَيْنِ ظِلُّ مُخْتَلِفٍ عَلَى قَدْرِ الْأَزْمَنِ وَ اخْتِلَافُهُ بِاخْتِلَافِهَا لِأَنَّ الظِّلَّ قَدْ يَطُولُ وَ يَنْقُصُ لِاخْتِلَافِ الْأَزْمَنِ وَ الْحَائِطُ الْمُنْسُوبُ إِلَى قَامَتِهِ إِنْسَانٍ قَائِمًا مَعَهُ غَيْرُ مُخْتَلِفٍ وَ لَا زَائِدٍ وَ لَا نَاقِصٍ فَلِثَبُوتِ «٢» الْحَائِطِ الْمُقِيمِ الْمُنْسُوبِ إِلَى الْقَامَةِ كَمَا أَنَّ الظِّلَّ مَنْسُوبًا إِلَيْهِ مَمْسُوحًا بِهِ طَالَ الظِّلُّ أَمْ قَصُرَ فَإِنْ قَالَ لِمَ صَارَ وَقْتُ الظَّهِرِ وَ العَصِيرِ أَرْبَعَةَ أَقْدَامٍ وَ لَمْ يَكُنِ الْوَقْتُ أَكْثَرَ مِنَ الْأَرْبَعَةِ وَ لَا أَقَلَّ مِنَ الْقَدَمَيْنِ وَ هَلْ كَانَ يَجُوزُ أَنْ يَصِيرَ أَوْقَاتُهَا أَوْسَعَ مِنْ هَذَيْنِ الْوَقْتَيْنِ أَوْ أَضْيَقَ قِيلَ لَهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْوَقْتُ أَكْثَرَ مِمَّا قُدِّرَ لِأَنَّهُ إِنَّمَا صِيَّرَ الْوَقْتُ عَلَى مَقَادِيرِ قُوَّةِ أَهْلِ الضَّعْفِ وَ اخْتِمَالِهِمْ لِمَكَانِ آدَاءِ الْفَرَائِضِ وَ لَوْ كَانَتْ قُوَّتُهُمْ أَكْثَرَ مِمَّا قُدِّرَ لَهُمْ مِنَ الْوَقْتِ لَقُدِّرَ لَهُمْ وَقْتُ أَضْيَقٍ وَ لَوْ كَانَتْ قُوَّتُهُمْ أضعفَ مِنْ هَذَا لَحُفِّفَ عَنْهُمْ مِنَ الْوَقْتِ وَ صِيَّرَ أَكْثَرَ وَ لَكِنْ لَمَّا قُدِّرَتْ قُوَّةُ الْخَلْقِ عَلَى مَا قُدِّرَتْ لَهُمْ مِنَ الْوَقْتِ الْمَمْدُودِ بِمَا يَقْدِرُ الْفَرِيقَيْنِ [الْفَرِيقَانِ] [قُدِّرَ] «٣» لِآدَاءِ الْفَرَائِضِ وَ النَّافِلَةِ وَقْتُ لِيَكُونَ الضَّعِيفُ مَعْدُورًا (فِي تَأْخِيرِ) «٤»

(١) - الفقيه ١: ١٤٠/٦٥٣، و التهذيب ٢: ٥٥/٢٠ و ٥٨/٢١، باختلاف يسير، من «و انما سمى...».

(٢) - فى نسخة «ض»: فسوف، و فى «ش»: فلما استوفى، و ما أثبتناه من البحار ٨٣: ٣٣ عن فقه الرضا.

(٣) - أثبتناه من البحار.

(٤) - فى نسخة «ش»: بتأخير. الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٧٧

الصَّلَاةِ (إِلَى آخِرِ الْوَقْتِ) «١» لِعَلَّهُ ضَعِيفٌ (وَ كَذَلِكَ الْقَوِيُّ مَعْذُورًا بِتَأْخِيرِ الصَّلَاةِ إِلَى آخِرِ الْوَقْتِ لِأَهْلِ الضَّعْفِ) «٢» لِعَلَّهُ الْمَعْلُولُ مُؤَدِّيًا لِلْفَرْضِ وَ إِنَّ «٣» كَانَ مُضَيِّعًا لِلْفَرْضِ بِتَرْكِهِ لِلصَّلَاةِ فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ وَ قَدْ قِيلَ أَوَّلُ الْوَقْتِ رِضْوَانُ اللَّهِ وَ آخِرُ الْوَقْتِ عَفْوُ «٤» اللَّهِ «٥» وَ قِيلَ فَرَضَ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسَ الَّتِي هِيَ مَفْرُوضَةٌ عَلَى أَضْعَفِ الْخَلْقِ قُوَّةً لَيْسَ تَتَوَى بَيْنَ الضَّعِيفِ وَ الْقَوِيِّ كَمَا اسْتَتَوَى فِي الْهَدْيِ شَاءَ وَ كَذَلِكَ جَمِيعُ الْفَرَائِضِ الْمَفْرُوضَةِ عَلَى جَمِيعِ الْخَلْقِ إِنَّمَا فَرَضَهَا اللَّهُ عَلَى أَضْعَفِ الْخَلْقِ قُوَّةً مَعَ مَا خَصَّ أَهْلَ الْقُوَّةِ عَلَى أَذَاءِ الْفَرَائِضِ فِي أَفْضَلِ الْأَوْقَاتِ وَ أَكْمَلَ الْفَرْضَ كَمَا قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ وَ مَنْ يُعْظَمَ شِعَائِرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ «٦» وَ جَاءَ إِنَّ آخِرَ وَقْتِ الْمَغْرَبِ إِلَى رُبْعِ اللَّيْلِ لِلْمُقِيمِ الْمَعْلُولِ وَ الْمُسَافِرِ «٧» كَمَا جَازَ أَنْ يُصَلِّيَ الْعَتَمَةَ فِي أَوَّلِ وَقْتِ الْمَغْرَبِ الْمَمْدُودِ «٨» كَذَلِكَ جَازَ أَنْ يُصَلِّيَ الْعَصْرَ فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ الْمَمْدُودِ لِلظُّهْرِ.

(١) - فى نسخة «ض»: التى تنهى بلوغ غاية الوقت.

(٢) - فى نسخة «ش»: و القوى معذورا.

(٣) - فى نسخة «ض» و «ش»: و إذا، و الصواب ما أثبتناه من البحار ٨٣: ٣٣ عن فقه الرضا.

(٤) - فى نسخة «ض»: غفران.

(٥) - الفقيه ١: ١٤٠/٦٥١.

(٦) - الحج ٢٢: ٣٢.

(٧) - الفقيه ١: ١٤١/٦٥٦، الكافي ٣: ٢٨١/١٤، باختلاف فى الفاظه، و ورد مؤداه فى التهذيب ٢: ٢٥٩/١٠٣٤، و الاستبصار ١:

٩٦٤/٢٦٧.

(٨) - ورد مؤداه فى الفقيه ١: ١٤٢/٦٦٢، و الكافي ٣: ٢٨٠/١١ و ١٢، و التهذيب ٢: ٢٨/٨٢.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٧٨

٢ باب التخلي و الوضوء

«١»

أَقُولُ لِمَكَ فَإِذَا دَخَلْتَ الْغَائِطَ فَقُلْ أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الرَّجْسِ النَّجْسِ الْخَبِيثِ الْمُخْبِثِ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ «٢» فَإِذَا فَرَعْتَ مِنْهُ فَقُلْ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَمَّا طَعْنِي الْمَأْذَى وَ هَتَأَنِي طَعَامِي وَ عَافَانِي مِنَ الْبَلْوَى «٣» الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي يَسِّرَ الْمَسَاغَ وَ سَهَّلَ الْمَخْرَجَ وَ أَمَّا طَعْنِي الْمَأْذَى وَ أَذْكَرَ اللَّهُ عِنْدَ وُضُوئِكَ وَ طَهَّرَكَ فَإِنَّهُ نَزَوَى أَنْ «٤» مَنْ ذَكَرَ اللَّهَ عِنْدَ وُضُوئِهِ طَهَّرَ جَسَدَهُ كُلَّهُ وَ مَنْ لَمْ يَذْكُرِ اسْمَ اللَّهِ فِي وُضُوئِهِ طَهَّرَ مِنْ جَسَدِهِ مَا أَصَابَهُ الْمَاءُ «٥» فَإِذَا فَرَعْتَ فَقُلْ اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ التَّوَّابِينَ وَ اجْعَلْنِي مِنَ الْمُتَطَهِّرِينَ وَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ «٦».

وَ إِنْ كُنْتَ أَهْرَقْتَ الْمَاءَ فَتَوَضَّأْتَ وَ نَسِيتَ أَنْ تَسْتَنْجِيَ حَتَّى فَرَعْتَ مِنْ صَلَاتِكَ ثُمَّ ذَكَرْتَ فَعَلَيْكَ أَنْ تَسْتَنْجِيَ ثُمَّ تُعِيدَ الْوُضُوءَ وَ

الصَّلَاةَ (٧) وَ لَا تُقَدِّمِ الْمُؤَخَّرَ مِنَ الْوُضُوءِ (٨) وَ لَا تُؤَخِّرِ الْمُقَدَّمَ لَكِنْ تَضَعُ كُلَّ شَيْءٍ عَلَى

- (١) - ليس في نسخة «ض».
- (٢) - الفقيه ١: ٣٧/١٦ و ٤٢/١٧، والكافي ٣: ١٦/١، و التهذيب ١: ٢٥/٦٣.
- (٣) - الفقيه ١: ٥٨/٢٠، و المقنع: ٣، و الهداية: ١٦.
- (٤) - في نسخة «ض»: «يروى أبي».
- (٥) - ورد باختلاف في ألفاظه في الفقيه ١: ٣١/١٠٢، و المقنع: ٧، و علل الشرائع: ٢٨٩/١ و الكافي ٣: ١٦/٢، و التهذيب ١: ٣٥٨/١٠٧٤ و ١٠٧٥ و ١٠٧٦.
- (٦) - الكافي ٣: ١٦/١، و التهذيب ١: ٢٥/٦٣.
- (٧) - ورد مؤداه في الكافي ٣: ١٩/١٧، و التهذيب ١: ٥٠/١٤٦، و الاستبصار ١: ٥٥/١٦٢.
- (٨) - ليس في نسخة «ش». الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٧٩
- مَا أَمَرْتُ أَوْلًا «١» فَأَوْلًا وَ إِنْ غَسَلْتَ قَدَمَيْكَ وَ نَسَيْتَ الْمَسْحَ عَلَيْهِمَا فَإِنَّ ذَلِكَ يُجْزِيكَ لِأَنَّكَ قَدْ أَتَيْتَ بِأَكْثَرِ مَا عَلَيْكَ وَ قَدْ ذَكَرَ اللَّهُ الْجَمِيعَ فِي الْقُرْآنِ الْمَسْحَ وَ الْغَسْلَ قَوْلُهُ تَعَالَى وَ أَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ «٢» أَرَادَ بِهِ الْغَسْلَ بِنَضْبِ اللَّامِ وَ قَوْلُهُ وَ أَرْجُلَكُمْ بِكَسْرِ اللَّامِ أَرَادَ بِهِ الْمَسْحَ وَ كِلَاهُمَا جَائِزَانِ الْغَسْلُ وَ الْمَسْحُ «٣» فَإِنْ تَوَضَّأْتَ وَضُوءًا تَامًا وَ صَيَّلَيْتَ صَلَاتَكَ أَوْ لَمْ تُصَلِّ ثُمَّ شَكَّكَ فَلَمْ تَدْرِ أَحَدٌ دَعَا أَمْ لَمْ تُعِدِّثْ فَلَيْسَ عَلَيْكَ وَضُوءٌ لِأَنَّ الْيَقِينَ لَا يَنْقُضُهُ الشُّكُّ وَ لَيْسَ «٤» مِنْ مَسِّ الْفَرْجِ «٥» وَ لَمَّا مِنْ مَسِّ الْقِرَدِ وَ الْكَلْبِ «٦» وَ الْخَنْزِيرِ وَ لَا مِنْ
- (١) - ورد مؤداه في الفقيه ١: ٢٨/٨٩ و ٢٩/٩٠، و في التهذيب ١: ٩٧/٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، و الاستبصار ١: ٧٣/٢٢٣ و ٢٢٤ و ٢٢٥ و ٢٢٧ و ٢٢٨.
- (٢) - المائة ٥: ٦.
- (٣) - ورد مؤدَى الفقرة من «و ان غسلت قدميك ...» في التهذيب ١: ٦٤/١٨٠ و ١٨١ و ١٨٧/١٨٧، و هذه الأحاديث محمولة على التقيّة، أو ورد فيها تأويل، مع العلم ان الاحاديث الواردة في المسح أكثر عددا، و أشهر رواية، و أصحّ سندا، و أوضح دلالة، و قرّر الشيخ الطوسى قول الامامية بالمسح، حيث صرح في جملة كلام له:
- «فان قيل: فأين انتم عن القراءة بنصب الأرجل، و عليها اكثر القراء و هي موجبة للغسل و لا يحتمل سواه؟ قلنا: «أول ما في ذلك ان القراءة بالجرّ مجمع عليها و القراءة بالنصب مختلف فيها، لأننا نقول: ان القراءة بالنصب غير جائزة، و إنّما القراءة المنزلة هي القراءة بالجرّ ..».
- و استدلّ على ذلك بأحاديث عديدة.
- و قرأ ابن كثير و أبو عمرو و حمزة و أبو بكر: «و أرجلكم» خفضا، عطفًا على الرؤوس، و حجتهم في ذلك ما روى عن ابن عباس انه قال: «الوضوء غسلتان و مسحتان».
- و على فرض قراءة الآية الشريفة بنصب «أرجلكم» فهي دالة - حسب قوانين اللّغة - على المسح أيضا، كما أوضحه الشيخ الطوسى. انظر «التهذيب ١: ٧٠، حجة القراءات: ٢٢٣، تفسير القرطبي ٦: ٩١، التفسير الكبير ١١: ١٦١».
- (٤) - في نسخة «ض» زيادة: «عليك وضوء».

(٥) - ورد مؤداه في الكافي ٣: ١٢ / ٣٧.

(٦) - ورد مؤداه في الكافي ٣: ٦٠ / ٢. الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٨٠

مَسَّ الذَّكَرَ وَ لَمَّا مِنْ مَسِّ مَيَا يُؤْكَلُ مِنَ الزُّهُومَاتِ (١) وَ ضُوءٌ عَلَيْكَ وَ نَزَوَى أَنْ جَبْرَيْسَ عَ هَيَّطَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ص بَغْسَلَيْنِ وَ مَسِيحَيْنِ غَسَلَ الْوَجْهَ وَ الذَّرَاعَيْنِ بِكَفِّ كَفِّ وَ مَسِيحِ الرَّأْسِ وَ الرَّجْلَيْنِ بِفَضْلِ النَّدَاوَةِ الَّتِي بَقِيَتْ فِي يَدِكَ مِنْ وَضُوءِكَ فَصَارَ الَّذِي كَانَ يَجِبُ عَلَى الْمُقِيمِ غَسْلَهُ فِي الْحَضَرِ وَاجِبًا عَلَى الْمَسِيرِ أَنْ يَتَيَمَّمَ لَمَّا غَيْرَ صَارَتِ الْغُسْلَتَانِ مَسِيحًا بِالتُّرَابِ وَ سَقَطَتِ الْمَسِيحَتَانِ اللَّتَانِ كَانَتَا بِالْمَاءِ لِلْحَاضِرِ لَا غَيْرِهِ وَ يُجْزِيكَ مِنَ الْمَاءِ فِي الْوُضُوءِ مِثْلُ الدَّهْنِ تَمْرٌ بِهِ عَلَى وَجْهِكَ وَ ذِرَاعِيكَ أَقَلُّ مِنْ رُبْعِ مِيدٍ وَ سُدُسِ مِيدٍ أَيْضًا وَ يَجُوزُ بِأَكْثَرِ مِنْ رُبْعِ مُدٍّ وَ سُدُسِ مُدٍّ أَيْضًا وَ يَجُوزُ بِأَكْثَرِ مِنْ مُدٍّ (٢) وَ كَذَلِكَ فِي غُسْلِ الْجَنَابَةِ مِثْلُ الْوُضُوءِ سَوَاءً وَ أَكْثَرَهَا فِي الْجَنَابَةِ صِبَاغٌ وَ يَجُوزُ غَسْلُ الْجَنَابَةِ بِمَا يَجُوزُ بِهِ الْوُضُوءُ إِنَّمَا هُوَ تَأْدِيبٌ وَ سِنَّةٌ حَسَنَةٌ وَ طَاعَةٌ آمِرٌ لِمَا مَوْرٍ لِيُثْبِتَهُ عَلَيْهِ (٣) فَمَنْ تَرَكَهُ فَقَدْ وَجَبَ عَلَيْهِ السَّخَطُ فَأَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْهُ (٤).

(١) - في نسخة «ض» الزهوكات، و هو تصحيف، صوابه ما أثبتناه من نسخة «ش»، و الزهومة: الدسم و ريح اللحم «مجمع البحرين - زهم - ٦: ٨١».

(٢) - ورد مؤداه في الكافي ٣: ٢١ / ١ و ٢ و ص ٢٢ / ٧.

(٣) - في نسخة «ش»: «ليثب له و عليه». و في نسخة «ض»: «ليثب له عليه». و ما أثبتناه من البحار ٨٠: ٣٤٩ / ٥ عن فقه الرضا عليه السلام.

(٤) - ورد مؤداه في التهذيب ١: ١٣٦ / ٣٧٦ و ٣٧٧ و ٣٧٨.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٨١

٣ باب الغسل من الجنابة و غيرها

اعْلَمُوا رَحِمَكُمُ اللَّهُ أَنَّ غُسْلَ الْجَنَابَةِ فَرِيضَةٌ مِنْ فَرَائِضِ اللَّهِ حَيْلٌ وَ عَزٌّ وَ أَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْغُسْلِ فَرِيضٌ غَيْرُهُ (١) وَ بَاقِيَ الْغُسْلِ سُنَّةٌ وَاجِبَةٌ وَ مِنْهَا سُنَّةٌ مَسْمُومَةٌ إِلَّا أَنْ بَعْضُهَا أَلْزَمٌ مِنْ بَعْضٍ وَ أَوْجِبُ مِنْ بَعْضٍ فَإِذَا أَرَدْتَ الْغُسْلَ مِنَ الْجَنَابَةِ فَاجْتَهِدْ أَنْ تَبُولَ حَتَّى تَخْرُجَ فَضْلُهُ الْمَنِيِّ فِي إِحْلِيلِكَ وَ إِنْ جَهَدْتَ وَ لَمْ تَقْدِرْ عَلَى الْبُؤْلِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْكَ وَ تُنْظَفُ مَوْضِعَ الْأَذَى مِنْكَ وَ تَغْسِلُ يَدَيْكَ إِلَى الْمَفْصِلِ ثَلَاثًا قَبْلَ أَنْ تُدْخِلَهَا الْإِنَاءَ وَ تَسِيَّ مِي بِذِكْرِ اللَّهِ قَبْلَ إِدْخَالِ يَدِكَ إِلَى الْإِنَاءِ وَ تَصُبُّ عَلَى رَأْسِكَ ثَلَاثَ أَكْفٍ وَ عَلَى جَانِبِكَ الْأَيْمَنِ مِثْلَ ذَلِكَ وَ عَلَى جَانِبِكَ الْأَيْسَرِ مِثْلَ ذَلِكَ وَ عَلَى صَدْرِكَ ثَلَاثَ أَكْفٍ وَ عَلَى الظَّهْرِ مِثْلَ ذَلِكَ وَ إِنْ كَانَ الصَّبُّ بِالْإِنَاءِ جَازَ الْاِكْتِفَاءُ بِهَذَا الْمِقْدَارِ وَ الْاِسْتِظْهَارُ فِيهِ إِذَا أَمَكْنَ (٢) وَ قَدْ يُرَوَى تَصَبُّ عَلَى الصَّدْرِ مِنْ مَدِّ الْعُنُقِ ثُمَّ تَمَسُّحُ سَائِرِ بَدَنِكَ (٣) بِيَدَيْكَ وَ تَذْكُرُ اللَّهَ فَإِنَّهُ مَنْ ذَكَرَ اللَّهَ عَلَى غُسْلِهِ وَ عِنْدَ وَضُوءِهِ طَهَّرَ جَسَدَهُ كُلَّهُ وَ مَنْ لَمْ يَذْكُرِ اللَّهَ طَهَّرَ مِنْ جَسَدِهِ مَا أَصَابَ الْمَاءُ (٤) وَ قَدْ نَزَوَى أَنْ يَتَمَضَّمُ وَ يَسْتَنْشِقُ ثَلَاثًا وَ يُرَوَى مَرَّةً مَرَّةً يُجْزِيهِ وَ قَالَ

(١) - ورد مؤداه في الفقيه ١: ١٧٢ / ٤٤، و المقنع: ١٢، و الهداية: ١٩، و التهذيب ١: ٢٨٧ / ١١٤ و ٣٠٢.

(٢) - أورد الصِّدُوقُ مؤداه في الفقيه ١: ٤٦ عن رسالة أبيه، و المقنع: ١٢، و الهداية: ٢٠، و الكافي ٣: ٤٣ / ١ و ٢ و ٣، و التهذيب ١: ٣٦٣ / ١٣٢ و ٣٦٥ / ١٣٣ و ٣٦٨ / ١٤٥ و ٤١١ / ٤١٢.

(٣) - ورد مؤداه في التهذيب ١: ٣٦٤ / ١٣٢.

(٤) - ورد مؤداه في الفقيه ١: ٣١ / ١٠٢، و المقنع: ٧، و التهذيب ١: ٣٥٨ / ١٠٧٤ و ١٠٧٦. الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه

السلام، ص: ٨٢

الْأَفْضَلُ الثَّلَاثَةُ وَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ فَعُسَيْلُهُ تَامٌ «١» وَ يُجْزَى مِنَ الْغُسْلِ عِنْدَ عَوَزِ الْمَاءِ الْكَثِيرِ مَا يُجْزَى مِنَ الدَّهْنِ «٢» وَ لَيْسَ فِي غُسْلِ الْجَنَابَةِ وَضُوءٌ وَ الْوُضُوءُ فِي كُلِّ غُسْلٍ مَا خَلَا غُسْلَ الْجَنَابَةِ لِأَنَّ غُسْلَ الْجَنَابَةِ فَرِيضَةٌ مُجْزِيَةٌ عَنِ الْفَرَضِ الثَّانِي وَ لَا يُجْزِيهِ سَائِرُ الْغُسْلِ عَنِ الْوُضُوءِ لِأَنَّ الْغُسْلَ سُنَّةٌ وَ الْوُضُوءَ فَرِيضَةٌ وَ لَا يُجْزَى سُنَّةٌ عَنِ فَرَضٍ وَ غُسْلُ الْجَنَابَةِ وَ الْوُضُوءُ فَرِيضَتَانِ فَإِذَا اجْتَمَعَا فَأَكْبَرُهُمَا يُجْزَى عَنِ أَصْغَرِهِمَا «٣» وَ إِذَا اغْتَسَلْتَ بِغَيْرِ جَنَابَةٍ فَابْتَدَأْ بِالْوُضُوءِ ثُمَّ اغْتَسَلْ «٤» وَ لَا يُجْزِيكَ الْغُسْلُ عَنِ الْوُضُوءِ «٥» فَإِنْ اغْتَسَلْتَ وَ نَسِيتَ الْوُضُوءَ فَتَوَضَّأْ وَ أَعِدْ الصَّلَاةَ وَ الْغُسْلَ ثَلَاثَةً وَ عَشْرُونَ مِنَ الْجَنَابَةِ وَ الْإِحْرَامِ وَ غُسْلُ الْمَيْتِ وَ مِنْ غُسْلِ الْمَيْتِ وَ غُسْلُ الْجُمُعَةِ وَ غُسْلُ دُخُولِ الْمَدِينَةِ وَ غُسْلُ دُخُولِ الْحَرَمِ وَ غُسْلُ دُخُولِ مَكَّةَ وَ غُسْلُ زِيَارَةِ الْبَيْتِ وَ يَوْمَ عَرَفَةَ وَ خَمْسَ لَيَالٍ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ أَوَّلَ لَيْلَةٍ مِنْهُ وَ لَيْلَةَ سَبْعِ عَشْرَةَ وَ لَيْلَةَ تِسْعِ عَشْرَةَ وَ لَيْلَةَ إِحْدَى وَ عَشْرِينَ وَ لَيْلَةَ ثَلَاثِ وَ عَشْرِينَ وَ دُخُولِ الْبَيْتِ وَ الْعِيدَيْنِ وَ لَيْلَةَ النُّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ وَ غُسْلُ الزِّيَارَاتِ وَ غُسْلُ الْإِسْتِخَارَةِ وَ غُسْلُ طَلَبِ الْحَوَائِجِ مِنَ اللَّهِ تَبَارَكَ وَ تَعَالَى وَ غُسْلُ يَوْمِ غَدِيرِ خُمٍ «٦» الْفَرَضُ مِنْ ذَلِكَ غُسْلُ الْجَنَابَةِ وَ الْوَجِبُ غُسْلُ الْمَيْتِ وَ غُسْلُ الْإِحْرَامِ وَ الْبَاقِي سُنَّةٌ «٧» وَ قَدْ يُجْزَى غُسْلٌ وَاحِدٌ مِنَ الْجَنَابَةِ وَ مِنَ الْجُمُعَةِ وَ مِنَ الْعِيدَيْنِ وَ الْإِحْرَامِ «٨»

(١) - ورد مؤداه في الفقيه ١: ٤٦، و علل الشرائع: ٢ / ٢٨٧، و التهذيب ١: ١٤٨ / ٤٢٢، ١٣١ / ٣٦٢.

(٢) - ورد مؤداه في التهذيب ١: ٣٨٤ / ١٣٧ و ٣٨٥ / ١٣٨.

(٣) - ورد مؤداه في الفقيه ١: ٤٦، و الهداية: ١٩ و ٢٠، و الفقرة الأولى من هذه القطعة «و ليس في غسل الجنابة وضوء» ورد

مؤداه في التهذيب ١: ٣٨٩ / ١٣٩ و ٣٩٠ و ٣٩٢ و ٤٠٢ / ١٤٢ و ٤٠٣ و ورد مؤدى الفقرة الثانية «و الوضوء من كل غسل ما خلا

غسل الجنابة» في الكافي ٣: ٤٥ / ١٣، و التهذيب ١: ١٣٩ / ٣٩١.

(٤) - الهداية: ٢٠، و ورد مؤداه في الكافي ٣: ٤٥ / ١٣، و التهذيب ١: ١٤٢ / ٤٠١.

(٥) - الهداية: ٢٠.

(٦) - ورد مؤداه في الفقيه ١: ١٧٢ / ٤٤، و الهداية: ١٩، و الكافي ٣: ٤٠ / ١ و ٢، و التهذيب ١: ١٠٤ / ٢٧٠.

(٧) - ورد مؤداه في الفقيه ١: ١٧٦ / ٤٥.

(٨) - ورد مؤداه في الهداية: ٢٠، و التهذيب ١: ١٠٧ / ٢٧٩. الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٨٣

وَ قَدْ رَوَى أَنَّ الْغُسْلَ أَرْبَعَةَ عَشَرَ وَجْهًا ثَلَاثٌ مِنْهَا غُسْلٌ وَاجِبٌ مَفْرُوضٌ مَتَى مَا نَسِيَهُ ثُمَّ ذَكَرَهُ بَعِيدَ الْوَقْتِ اغْتَسَلَ وَإِنْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ تَيَمَّمْ ثُمَّ إِنْ وَجَدْتَ الْمَاءَ فَعَلَيْكَ الْإِعَادَةُ وَ أَحَدَ عَشَرَ غُسْلًا سُنَّةٌ غُسْلُ الْعِيدَيْنِ وَ الْجُمُعَةِ وَ يَوْمَ عَرَفَةَ وَ دُخُولِ مَكَّةَ وَ دُخُولِ الْمَدِينَةِ وَ زِيَارَةِ الْبَيْتِ وَ ثَلَاثَ لَيَالٍ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ لَيْلَةَ تِسْعِ عَشْرَةَ وَ لَيْلَةَ إِحْدَى وَ عَشْرِينَ وَ لَيْلَةَ ثَلَاثِ وَ عَشْرِينَ وَ مَتَى مَا نَسَى بَعْضُهَا أَوْ اضْطُرَّ أَوْ بِهِ عِلَّةٌ يَمْنَعُهُ مِنَ الْغُسْلِ فَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ وَ أَدْنَى مَا يَكْفِيكَ وَ يُجْزِيكَ مِنَ الْمَاءِ مَا تَبَلُّ بِهِ جَسَدَكَ مِثْلُ الدَّهْنِ «١» وَ قَدْ اغْتَسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ص وَ بَعْضُ نَسَائِهِ بِصَاعٍ مِنْ مَاءٍ «٢» وَ رَوَى أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ غُسْلُ لَيْلَةِ إِحْدَى وَ عَشْرِينَ لِأَنَّهَا اللَّيْلَةُ الَّتِي رُفِعَ فِيهَا عَيْسَى ابْنُ مَرْيَمَ ص وَ دُفِنَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيُّ ع وَ هِيَ عِنْدَهُمْ لَيْلَةُ الْقَدْرِ «٣» وَ لَيْلَةُ ثَلَاثِ وَ عَشْرِينَ هِيَ اللَّيْلَةُ الَّتِي تُرْجَى فِيهَا وَ كَانَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ إِذَا صَامَ الرَّجُلُ ثَلَاثَةً وَ عَشْرِينَ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ جَازَ لَهُ أَنْ يَذْهَبَ وَ يَجِيءَ فِي أَسْفَارِهِ «٤» وَ لَيْلَةُ تِسْعِ عَشْرَةَ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ هِيَ اللَّيْلَةُ الَّتِي ضُرِبَ فِيهَا جَدُّنَا أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ص وَ يُسْتَحَبُّ فِيهَا الْغُسْلُ «٥» وَ مُمِيزُ شَعْرِكَ بِأَنَامِلِكَ عِنْدَ غُسْلِ الْجَنَابَةِ فَإِنَّهُ نَزَوَى عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ص أَنَّ تَحْتَ كُلِّ شَعْرَةٍ جَنَابَةٌ فَبَلِّغِ الْمَاءَ تَحْتَهَا فِي أَصُولِ الشَّعْرِ كُلِّهَا وَ خَلِّ أَدْنِيكَ

يَا ضَبْعَكَ وَانْظُرْ أَنْ لَا تُبْقِيَ شَعْرَةً مِنْ رَأْسِكَ وَ لِحَيْتِكَ إِلَّا وَ تَدْخُلُ تَحْتَهَا

(١) - ورد مؤداه في الكافي ٣: ٢١ / ١، و التهذيب ١: ١٣٧ / ٣٨٤، من «و أدنى ما يكفيك».

(٢) - ورد مؤداه في التهذيب ١: ٣٧٨، و الكافي ٣: ٢٢ / ٥.

(٣) - ورد مؤداه في الفقيه ١: ١٧٦ / ٤٥، و الكافي ٣: ٤٠ / ٢، و التهذيب ١: ١١٤ / ٣٠٢.

(٤) - ورد مؤداه في التهذيب ٤: ٢١٦ / ٦٢٦.

(٥) - ورد مؤداه في الفقيه ٢: ١٠٠ / ٤٤٦. الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٨٤

الْمَاءَ «١» وَ إِنْ كَانَ عَلَيْكَ نَعْلٌ وَ عَلِمْتَ أَنَّ الْمَاءَ قَدْ جَرَى تَحْتَ رِجْلَيْكَ فَلَا تَغْسِلُهُمَا وَ إِنْ لَمْ يَجْرِ الْمَاءُ تَحْتَهُمَا فَأَغْسِلْهُمَا وَ إِنْ اغْتَسَلْتَ فِي حَفِيرِهِ وَ جَرَى الْمَاءُ تَحْتَ رِجْلَيْكَ فَلَا تَغْسِلُهُمَا وَ إِنْ كَانَ رِجْلَاكَ مُسْتَفْعَتَيْنِ فِي الْمَاءِ فَأَغْسِلْهُمَا «٢» «٣» وَ إِنْ عَرَفْتَ فِي ثَوْبِكَ وَ أَنْتَ جُنُبٌ وَ كَانَتْ الْجَنَابَةُ مِنَ الْحَلَالِ فَتَجُوزُ الصَّلَاةُ فِيهِ وَ إِنْ كَانَتْ حَرَامًا فَلَا تَجُوزُ الصَّلَاةُ فِيهِ حَتَّى تَغْتَسِلَ «٤» وَ إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَأْكُلَ عَلَى جَنَابَتِكَ فَأَغْسِلْ يَدَيْكَ وَ تَمَضَّمْ وَ اسْتِنَشِقْ ثُمَّ كُلْ وَ اشْرَبْ إِلَى أَنْ تَغْتَسِلَ فَإِنْ أَكَلْتَ أَوْ شَرِبْتَ قَبْلَ ذَلِكَ أَخَافُ عَلَيْكَ الْبَرَصَ وَ لَا تَعُدْ إِلَى ذَلِكَ «٥» وَ إِنْ كَانَ عَلَيْكَ خَاتَمٌ فَحَوْلُهُ عِنْدَ الْغُسْلِ وَ إِنْ كَانَ عَلَيْكَ دُمْلُجٌ «٦» وَ عَلِمْتَ أَنَّ الْمَاءَ لَا يَدْخُلُ تَحْتَهُ فَانزِعْهُ «٧» وَ لَمَّا بَأَسَ أَنْ تَنَامَ عَلَى جَنَابَتِكَ بَعِيدًا أَنْ تَتَوَضَّأَ وَضُوءَ الصَّلَاةِ «٨» وَ إِنْ أَجْنَبْتَ فِي يَوْمٍ أَوْ لَيْلَةٍ مِرَارًا أَجْزَأَكَ غُسْلٌ وَاحِدٌ إِلَّا أَنْ تَكُونَ أَجْنَبْتَ بَعِيدًا الْغُسْلِ أَوْ اخْتَلَمْتَ وَ إِنْ اخْتَلَمْتَ فَلَا تُجَامِعُ حَتَّى تَغْتَسِلَ مِنَ الْإِحْتِلَامِ «٩» وَ لَا بَأْسَ بِذِكْرِ اللَّهِ وَ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ وَ أَنْتَ جُنُبٌ إِلَّا الْعَزَائِمَ الَّتِي تَسْجُدُ فِيهَا وَ هِيَ الْم تَنْزِيلٌ

(١) - الفقيه ١: ٤٦، المقنع: ١٢، و الهداية: ٢٠، باختلاف يسير، و أما الحديث النبوي: «ان تحت كل شعرة جنابه» في الحقائق ٣:

٨٩ عن سنن ابن ماجه ١: ١٩٦ / ٥٩٧.

(٢) - ما بين القوسين ليس في نسخة «ض».

(٣) - ورد باختلاف في الألفاظ من «و ان كان عليك ...» في الفقيه ١: ١٩ / ٥٣، و الكافي ٣: ٤٤ / ١٠ و ١١، و التهذيب ١: ١٣٢ /

٣٦٦ و ١٣٣ / ٣٦٧.

(٤) - المقنع: ١٤، عن رساله أبيه.

(٥) - ورد مؤداه في الفقيه ١: ٤٦، و المقنع: ١٣، و الهداية: ٢٠، و الكافي ٣: ٥٠.

(٦) - الدملج: المعضد، و هو حلّي يلبس في العضد انظر «القاموس المحيط - دملج - ١: ١٨٩».

(٧) - ورد مؤداه في الفقيه ١: ٣١ / ١٩، و المقنع: ٦، و الكافي ٣: ٤٤ / ٦.

(٨) - ورد مؤداه في الفقيه ١: ٤٧ / ١٨٠، و الكافي ٣: ٥١ / ١٠.

(٩) - الفقيه ١: ٤٨، و الهداية: ٢٠. الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٨٥

وَ حَمِ السَّجْدَةُ وَ النَّجْمُ وَ سُورَةُ أَقْرَأَ بِاسْمِ رَبِّكَ «١» وَ لَا تَمَسَّ الْقُرْآنَ إِذْ كُنْتَ جُنُبًا أَوْ كُنْتَ عَلَى غَيْرِ وَضُوءٍ وَ مَسَّ الْأَوْرَاقَ «٢» وَ إِنْ خَرَجَ مِنْ إِحْلِيلِكَ شَيْءٌ بَعْدَ الْغُسْلِ وَ قَدْ كُنْتَ بَلْتًا قَبْلَ أَنْ تَغْتَسِلَ فَلَا تُعِدُّ الْغُسْلَ وَ إِنْ لَمْ تَكُنْ بَلْتًا فَاعِدِ الْغُسْلَ «٣» وَ لَا بَأْسَ بِتَبْعِيضِ الْغُسْلِ تَغْسِلُ يَدَيْكَ وَ فَرْجَكَ وَ رَأْسَكَ وَ تُوَخَّرُ غَسْلَ جَسَدِكَ إِلَى وَقْتِ الصَّلَاةِ ثُمَّ تَغْسِلُ إِنْ أَرَدْتَ ذَلِكَ فَإِنْ أَحْدَثْتَ حَدَثًا مِنْ بَوْلٍ أَوْ غَائِطٍ أَوْ رِيحٍ بَعْدَ مَا غَسَلْتَ رَأْسَكَ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَغْسِلَ جَسَدَكَ فَاعِدِ الْغُسْلَ مِنْ أَوَّلِهِ فَإِذَا بَدَأْتَ بِغَسْلِ جَسَدِكَ قَبْلَ الرَّأْسِ فَاعِدِ الْغُسْلَ عَلَى جَسَدِكَ بَعْدَ غَسْلِ الرَّأْسِ «٤» وَ لَا تَدْخُلِ الْمَسْجِدَ وَ أَنْتَ جُنُبٌ وَ لَا الْحَائِضُ إِلَّا الْمُجْتَازِينَ وَ لَهُمَا أَنْ

يَأْخُذًا مِنْهُ وَ لَيْسَ لَهُمَا أَنْ يَضَعَا فِيهِ شَيْئًا لِأَنَّ مَا فِيهِ لَا يَقْدِرَانِ عَلَى أَخْذِهِ مِنْ غَيْرِهِ وَ هُمَا قَادِرَانِ عَلَى وَضْعِ مَا مَعَهُمَا فِي غَيْرِهِ «٥» وَ إِذَا اخْتَلَمْتَ فِي مَسْجِدٍ مِنَ الْمَسَاجِدِ فَأَخْرُجْ مِنْهُ وَ اغْتَسِلْ إِلَّا أَنْ تَكُونَ اخْتَلَمْتَ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَوْ فِي مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ ص فَإِنَّكَ إِذَا اخْتَلَمْتَ فِي أَحَدِ هَذَيْنِ الْمَسْجِدَيْنِ فَتَيَمَّمْ ثُمَّ أَخْرُجْ وَ لَا تَمُرَّ عَلَيْهِمَا مُجْتَازًا إِلَّا وَ أَنْتَ مُتَيَمَّمٌ «٦» وَ إِنْ اغْتَسَلْتَ مِنْ مَاءٍ فِي وَهْدِهِ «٧» وَ خَشِيتَ أَنْ يَرْجِعَ مَا تَصُبُّ عَلَيْكَ أَخَذْتَ كَفًّا فَصَبَّ بَيْتَ عَلَى رَأْسِكَ وَ عَلَى جَانِبَيْكَ كَفًّا ثُمَّ امْسَحْ بِيَدِكَ وَ تَدْلُكَ بِدُنُوكَ «٨» وَ إِنْ اغْتَسَلْتَ مِنْ مَاءِ الْحَمَّامِ وَ لَمْ يَكُنْ مَعَكَ مَا تَعْرِفُ بِهِ وَ يَدَاكَ قَدِرَتَانِ

- (١) - الفقيه ١: ٤٨، و الهداية: ٢٠، و المقنع: ١٣.
 - (٢) - الهداية: ٢٠، و ورد مؤداه في المقنع: ١٣، و التهذيب ١: ١٢٧ / ٣٤٤.
 - (٣) - المقنع: ١٣، و الهداية: ٢١، و ورد مؤداه في الفقيه ١: ٤٧ / ١٨٦، و التهذيب ١: ١٤٤ / ٤٠٦ و ٤٠٧ و ٤٠٨ و الكافي ٣: ٤٩ / ١ و ٢ و ٤.
 - (٤) - أوردته الصدوق في الفقيه ١: ٤٩، عن رسالة والده.
 - (٥) - الفقيه ١: ٤٨ / ١٩١، و الهداية: ٢١.
 - (٦) - الهداية: ٢١، و ورد مؤداه في التهذيب ١: ٤٠٧ / ١٢٨٠، و الكافي ٣: ٧٣ / ١٤.
 - (٧) - الوهدة: الأرض المنخفضة، «القاموس المحيط - و هد - ١ / ٣٤٧».
 - (٨) - المقنع: ١٤، و الفقيه ١: ١١. الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٨٦
- فَاضْرِبْ يَدَكَ فِي الْمَاءِ وَ قُلْ بِسْمِ اللَّهِ وَ هَذَا مِمَّا قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَ تَعَالَى وَ مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ «١» وَ إِنْ اجْتَمَعَ مُسْلِمٌ مَعَ ذِمِّيٍّ فِي الْحَمَّامِ «٢» اغْتَسَلَ الْمُسْلِمُ مِنَ الْحَوْضِ قَبْلَ الذَّمِّيِّ «٣» وَ مَاءُ الْحَمَّامِ سَبِيلُهُ سَبِيلُ الْمَاءِ الْجَارِي إِذَا كَانَتْ لَهُ مَادَّةٌ «٤» وَ إِيَّاكَ وَ التَّمَشُّطُ فِي الْحَمَّامِ فَإِنَّهُ يُورِثُ الْوَبَاءَ فِي الشَّعْرِ «٥» وَ إِيَّاكَ وَ السَّوَاكَ فِي الْحَمَّامِ فَإِنَّهُ يُورِثُ الْوَبَاءَ فِي الْأَسْنَانِ «٦» وَ إِيَّاكَ أَنْ تَدْلُكَ رَأْسَكَ وَ وَجْهَكَ بِالْمِزْرِ «٧» الَّذِي فِي وَسْطِكَ فَإِنَّهُ يَذْهَبُ بِمَاءِ الْوَجْهِ «٨» وَ إِيَّاكَ أَنْ تَغْسِلَ رَأْسَكَ بِالطَّيْنِ فَإِنَّهُ يَسْمُجُ الْوَجْهَ «٩» وَ إِيَّاكَ أَنْ تَدْلُكَ تَحْتَ قَدَمَيْكَ بِالخَزْفِ فَإِنَّهُ يُورِثُ الْبَرَصَ «١٠» وَ إِيَّاكَ أَنْ تَضْجَعَ فِي الْحَمَّامِ فَإِنَّهُ يُذِيبُ شَحْمَ الْكُلَيْتَيْنِ «١١» وَ إِيَّاكَ وَ الْإِسْتِئْقَاءَ فَإِنَّهُ يُورِثُ الدُّبَيْلَةَ «١٢» «١٣» وَ لَمَّا بَيَّأَسَ بِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ فِي الْحَمَّامِ مَا لَعَمُ تَرَدُّ بِهِ الصَّوْتِ «١٤» إِذَا كَانَ عَلَيْكَ مِزْرٌ

- (١) - المقنع: ١٣، و الآية في سورة الحج ٢٢: ٧٨.
- (٢) - ليس في نسخة «ش».
- (٣) - المقنع: ١٣ باختلاف في الألفاظ.
- (٤) - ورد مؤداه في التهذيب ١: ٣٧٨ / ١١٦٨ و ١١٧٠.
- (٥) - المقنع: ١٤، عن رسالة والده.
- (٦) - الفقيه ١: ٦٤ / ٢٤٣، و في المقنع عن رسالة والده: ١٤.
- (٧) - في نسخة «ض» «بمتررك».
- (٨) - المقنع: ١٤ عن رسالة أبيه، و في الفقيه باختلاف يسير ١: ٦٤ / ٢٤٣.
- (٩) - الفقيه ١: ٦٤ / ٢٤٣، و في المقنع عن رسالة أبيه: ١٤.

(١٠) - المقنع: ١٤ عن رسالة أبيه، وفي الفقيه باختلاف يسير ١: ٢٤٣/٦٤.

(١١) - الفقيه ١: ٢٤٣/٦٤، وفي المقنع عن رسالة أبيه: ١٤، مكارم الاخلاق: ٥٣.

(١٢) - في نسخة «ش»: «الدمبله»، و الدبيلة: الطاعون و خراج و دمل يظهر في الجوف و يقتل صاحبه غالبا «مجمع البحرين - دبل - ٥: ٣٦٩».

(١٣) - المقنع: ١٤ عن رسالة والده.

(١٤) - المقنع: ١٤ عن رسالة والده. الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٨٧

وَإِيَّاكَ أَنْ تَدْخُلَ الْحَمَّامَ بِغَيْرِ مِثْرٍ فَإِنَّهُ مِنَ الْإِيمَانِ «١» وَغَضَّ بَصِيرَكَ عَنْ عَوْرَةِ النَّاسِ وَاسْتُرَ عَوْرَتَكَ مِنْ أَنْ يُنْظَرَ إِلَيْهِ فَإِنَّهُ رُويَ أَنَّ النَّاطِرَ وَالْمَنْظُورَ إِلَيْهِ مَلْعُونٌ وَبِاللَّهِ الْعِصْمَةُ «٢».

(١) - المقنع: ١٤ عن رسالة والده.

(٢) - تحف العقول: ١١.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٨٨

٤ باب التيمم

اعْلَمُوا رَحِمَكُمُ اللَّهُ أَنَّ التَّيْمَمَ غُسْلُ الْمَضْطَرِّ وَوُضُوؤُهُ وَهُوَ نِصْفُ الْوُضُوءِ «١» فِي غَيْرِ ضَرُورَةٍ إِذَا لَمْ يُوجَدِ الْمَاءُ وَ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَتَيَّمَّ حَتَّى يَأْتِيَ إِلَى آخِرِ الْوَقْتِ «٢» أَوْ إِلَى أَنْ يَتَخَوَّفَ خُرُوجَ وَقْتِ الصَّلَاةِ وَ صَفَهُ التَّيْمَمَ لِلْوُضُوءِ وَ الْجَنَابَةِ وَ سَائِرِ أَسْبَابِ «٣» الْغُسْلِ وَاحِدٌ «٤» وَهُوَ أَنْ تَضْرِبَ بِيَدَيْكَ عَلَى الْأَرْضِ ضَرْبَةً وَاحِدَةً ثُمَّ تَمْسَحَ بِهِمَا وَجْهَكَ مِنْ حَدِّ الْحَاجِبِينَ إِلَى الذَّقَنِ وَ رُويَ أَنَّ مَوْضِعَ السُّجُودِ مِنْ مَقَامِ الشَّعْرِ إِلَى طَرْفِ الْأَنْفِ «٥» ثُمَّ تَضْرِبُ بِهِمَا أُخْرَى فَتَمْسَحُ بِاليُسْرَى الْيُمْنَى إِلَى حَدِّ الزَّنْدِ وَ رُويَ مِنْ «٦» أُصُولِ «٧» الْأَصَابِعِ مِنَ الْيَدِ الْيُمْنَى وَ بِالْيُمْنَى الْيُسْرَى عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ وَ أَرُويَ إِذَا أَرَدْتَ التَّيْمَمَ اضْرِبْ كَفَّيْكَ عَلَى الْأَرْضِ ضَرْبَةً وَاحِدَةً ثُمَّ تَضَعْ إِحْدَى يَدَيْكَ عَلَى الْأُخْرَى ثُمَّ تَمْسَحُ بِأَطْرَافِ أَصَابِعِكَ وَجْهَكَ مِنْ فَوْقِ حَاجِبَيْكَ وَ بَقِيَ مَا بَقِيَ ثُمَّ تَضَعْ أَصَابِعَكَ الْيُسْرَى عَلَى أَصَابِعِكَ الْيُمْنَى مِنْ أُصُولِ الْأَصَابِعِ مِنْ فَوْقِ الْكَفِّ ثُمَّ تَمْرُّهَا عَلَى مُقَدِّمِهَا عَلَى ظَهْرِ الْكَفِّ ثُمَّ تَضَعْ أَصَابِعَكَ الْيُمْنَى عَلَى أَصَابِعِكَ الْيُسْرَى فَتَضَعْ بِيَدِكَ الْيُمْنَى مَا صَنَعْتَ بِيَدِكَ الْيُسْرَى عَلَى الْيُمْنَى مَرَّةً وَاحِدَةً فَهَذَا

(١) - الفقيه ١: ٢١٣/٥٨ باختلاف في ألفاظه، و مؤداه في المقنع: ٩.

(٢) - المقنع: ٨، و مؤداه في الكافي ٣: ١/٦٣ و ٢.

(٣) - في نسخة «ض»: «أبواب».

(٤) - الفقيه ١: ٢١٥/٥٨ باختلاف يسير.

(٥) - الفقيه ١: ٨٣٦/١٧٦، و التهذيب ٢: ١١٩٩/٢٩٨، و الاستبصار ١: ١٢٢٢/٣٢٧.

(٦) - أثبتناه من البحار ٨١: ١٤٨.

(٧) - في نسخة «ض»: وصول. تصحيف، صوابه ما أثبتناه من نسخة «ش». الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٨٩
هُوَ التَّيْمَمُ «١» وَهُوَ الْوُضُوءُ التَّامُّ الْكَامِلُ فِي وَقْتِ الضَّرُورَةِ فَإِذَا قَدَرْتَ عَلَى الْمَاءِ انْتَفَضَ التَّيْمَمُ وَ عَلَيْكَ إِعَادَةُ الْوُضُوءِ وَ الْغُسْلُ بِالْمَاءِ لِمَا تَسْتَأْنِفُ مِنْ «٢» الصَّلَاةِ «٣» اللَّهُمَّ إِلَّا «٤» أَنْ تَقْدِرَ عَلَى الْمَاءِ وَ أَنْتَ فِي وَقْتٍ مِنَ الصَّلَاةِ الَّتِي صَلَّيْتَهَا بِالتَّيْمَمِ فَتَطَهَّرَ وَ تُعِيدَ

الصَّلَاةَ «٥» وَ نَزَوَى أَنْ جَبْرَيْلَ ع نَزَلَ إِلَى سَيِّدِنَا رَسُولِ اللَّهِ ص فِي الْوُضُوءِ بِغَسْلَيْنِ وَ مَسْحَيْنِ «٦» غَسَلَ الْوَجْهَ وَ الْيَدَيْنِ وَ مَسَحَ الرَّأْسَ وَ الرَّجْلَيْنِ «٧» ثُمَّ نَزَلَ فِي التَّيْمُمِ بِإِسْقَاطِ الْمَسْحَيْنِ وَ جَعَلَ مَكَانَ مَوْضِعِ الْغَسْلِ مَسْحًا وَ نَزَوَى عَنْهُ ع «٨» أَنَّهُ قَالَ رَبُّ الْمَاءِ وَ رَبُّ الصَّعِيدِ وَاحِدٌ «٩» وَ لَيْسَ لِلتَّيْمُمِ أَنْ يَتَيَمَّمَ إِلَّا فِي آخِرِ الْوَقْتِ «١٠» وَ إِنْ تَيَمَّمَ وَ صَلَّى قَبْلَ خُرُوجِ الْوَقْتِ ثُمَّ أَدْرَكَ الْمَاءَ وَ عَلَيْهِ الْوَقْتُ فَعَلَيْهِ أَنْ يُعِيدَ الصَّلَاةَ وَ الْوُضُوءَ «١١» وَ إِنْ مَرَّ بِمَاءٍ فَلَمْ يَتَوَضَّأْ وَ قَدْ كَانَ تَيَمَّمَ وَ صَلَّى فِي آخِرِ الْوَقْتِ وَ هُوَ يُرِيدُ مَاءً آخَرَ فَلَمْ يَبْلُغِ الْمَاءَ حَتَّى حَضَرَتِ الصَّلَاةُ الْآخَرَى فَعَلَيْهِ أَنْ يُعِيدَ التَّيْمُمَ لِأَنَّ مَمَرَهُ بِالْمَاءِ نَقَضَ تَيْمُمَهُ «١٢» وَ قَدْ يُصَلِّي بِتَيْمُمٍ وَاحِدٍ خَمْسَ صَلَوَاتٍ مَا لَمْ يُحْدِثْ حَدَثًا يُنْقِضُ بِهِ الْوُضُوءَ «١٣»

(١)- ورد مؤداه في المقنع: ٩، و الهداية: ١٨، و الكافي ٣: ١/٦١.

(٢)- ليس في نسخة «ض».

(٣)- ورد مؤداه في الفقيه ١: ٥٨/٢١٣، و الهداية: ١٩، و الكافي ٣: ٣/٦٣.

(٤)- في نسخة «ض» زيادة: لا.

(٥)- ورد مؤداه في التهذيب ١: ١٩٣/٥٥٩.

(٦)- ليس في نسخة «ض».

(٧)- ورد مؤداه في الفقيه ١: ٣٤/١٢٧ و ٣٥/١٢٨.

(٨)- في نسخة «ش» صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ سَلَّمَ.

(٩)- الكافي ٣: ٦٥/٩، و التهذيب ١: ١٩٧/٥٧١، و ورد مؤداه في الفقيه ١: ٥٨/٢١٣.

(١٠)- المقنع: ٨، و ورد باختلاف في ألفاظه في الكافي ٣: ٦٣/١ و ٢.

(١١)- ورد مؤداه في التهذيب ١: ١٩٣/٥٥٩.

(١٢)- ورد مؤداه في الفقيه ١: ٥٨/٢١٣، و المقنع: ٨، و الكافي ٣: ٦٣/٤، و التهذيب ١: ١٩٣/٥٥٧ و ٢٠٠/٥٨٠.

(١٣)- ورد باختلاف في ألفاظه في المقنع: ٨، و الهداية: ١٩، و الكافي ٣: ٦٣/٤، و التهذيب ١: ٣٠٠/٥٨٠ و ٥٨٢، و الاستبصار

١: ١٦٣/٥٦٥ و ٥٦٧. الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٩٠

وَ تَيَمُّمُ الْجَنَائِيَةِ وَ الْحَائِضِ تَيَمُّمٌ مِثْلُ تَيَمُّمِ الصَّلَاةِ «١» إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَ جَلَّ فَرَضَ الطَّهْرَ فَجَعَلَ غَسْلَ الْوَجْهِ وَ الْيَدَيْنِ وَ مَسْحَ الرَّأْسِ وَ الرَّجْلَيْنِ وَ فَرَضَ الصَّلَاةَ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ فَجَعَلَ لِلْمُسَافِرِ رَكَعَتَيْنِ وَ وَضَعَ عَنْهُ الرُّكْعَتَيْنِ لَيْسَ «٢» فِيهِمَا الْقِرَاءَةُ وَ جَعَلَ لِلَّذِي لَا يَقْدِرُ عَلَى الْمَاءِ التَّيْمُمَ «٣» مَسْحَ الْوَجْهِ وَ الْيَدَيْنِ وَ رَفَعَ عَنْهُ مَسْحَ الرَّأْسِ وَ الرَّجْلَيْنِ وَ قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَ تَعَالَى فَتَيَمَّمُوا صِعْدًا طَيِّبًا «٤» وَ الصَّعِيدُ الْمَوْضِعُ الْمُرْتَفِعُ عَلَى الْأَرْضِ «٥» وَ الطَّيِّبُ الَّذِي يَنْحَدِرُ عَنْهُ الْمَاءُ «٦» وَ قَدْ رُوِيَ أَنَّهُ يَمْسَحُ الرَّجُلُ عَلَى جَبِينِهِ وَ حَاجِبِيهِ وَ يَمْسَحُ عَلَى ظَهْرِهِ كَفَيْهِ «٧» فَإِذَا كَبُرَتْ فِي صَلَاتِكَ تَكْبِيرَةٌ الْإِفْتِتَاحِ وَ أُوتِيَتْ بِالْمَاءِ «٨» فَلَا تَقْطَعِ الصَّلَاةَ وَ لَا تَنْقُضِ تَيَمُّمَكَ وَ امْضِ فِي صَلَاتِكَ «٩».

(١)- ورد مؤداه في الفقيه ١: ٥٨/٢١٥، و التهذيب ١: ٢١٢/٦١٦ و ٦١٧.

(٢)- ليس في نسخة «ض» و الصواب ما أثبتناه من نسخة «ش».

(٣)- ليس في نسخة «ش».

(٤)- المائة: ٥: ٦، و النساء: ٤: ٤٣.

(٥)- وفي كتب اللغة: التراب أو وجه الأرض.

(٦)- الهداية: ١٨ باختلاف يسير.

(٧)- الفقيه ١: ٥٧/٢١٢، الهداية: ١٨.

(٨)- ليس في نسخة «ش».

(٩)- قال العلامة المجلسي في البحار ٨٠: ١٥٢ في بيانه حول هذا الخبر: «و لو وجد الماء بعد الدخول في الصلاة، فقد اختلف فيه كلام الاصحاب على أقوال:

الأول: أنه يمضى في صلاته، و لو تلبس بتكبيره الاحرام، كما دل عليه هذا الخبر، و هو مختار الأكثر.

الثاني: أنه يرجع ما لم يركع، ذهب إليه الصدوق و الشيخ في النهاية و جماعه.

الثالث: أنه يرجع ما لم يقرأ، ذهب إليه سلالر.

الرابع: وجوب القطع مطلقا اذا غلب على ظنه سعة الوقت بقدر الطهارة و الصلاة، و عدم وجوب القطع إذا لم يمكنه ذلك، و استحباب القطع ما لم يركع، نقله الشيخ عن ابن حمزة.

الخامس: ما نقله الشهيد أيضا عن ابن الجنيد، حيث قال: و إذا وجد المتيتم الماء بعد دخوله في الصلاة قطع ما لم يركع الركعة الثانية، فان ركعها مضى في صلاته، فان وجده بعد الركعة الاولى و خاف ضيق الوقت أن يخرج إن قطع، رجوت أن يجزيه ان لا يقطع صلاته، و أما قبله فلا بد من قطعها مع وجود.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٩١

٥ باب المياه و شربها و التطهر منها و ما يجوز من ذلك و ما لا يجوز منها

اعْلَمُوا رَحِمَكُمُ اللَّهُ أَنَّ كُلَّ مَاءٍ جَارٍ لَّا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ «١» وَ كُلُّ بئرٍ عميقٍ ماؤها ثلاثه أشبارٍ وَ نِصْفٍ فِي مِثْلِهَا فَسَبِيلُهَا سَبِيلُ الْمَاءِ الْجَارِي إِلَّا أَنْ يَنْعَيَّرَ لَوْنُهَا أَوْ طَعْمُهَا أَوْ رَائِحَتُهَا «٢» فَإِنْ تَغَيَّرَتْ نَزَحَتْ حَتَّى تَطِيبَ «٣» وَ كُلُّ غَدِيرٍ فِيهِ مِنَ الْمَاءِ أَكْثَرُ مِنْ كُرٍّ لَّا يُنَجِّسُهُ مَا يَقَعُ فِيهِ مِنَ النَّجَاسَاتِ «٤» وَ الْعَلَامَةُ فِي ذَلِكَ أَنْ تَأْخُذَ الْحَجَرُ فَتَرْمِي بِهِ فِي وَسِيطِهِ «٥» فَإِنْ بَلَغَتْ أَمْوَاجُهُ مِنَ الْحَجَرِ جَنَبِيَّ الْعَدِيرِ فَهُوَ دُونَ الْكُرِّ وَ إِنْ لَمْ يَبْلُغْ فَهُوَ كُرٌّ «٦» وَ لَمَّا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِيهِ الْجَيْفُ فَتَغَيَّرَ لَوْنُهُ أَوْ طَعْمُهُ أَوْ رَائِحَتُهُ «٧» فَإِذَا عَيَّرَتْهُ لَمْ يُشْرَبْ مِنْهُ وَ لَمْ يُتَطَهَّرْ مِنْهُ إِذَا

الماء.

و منشأ الخلاف اختلاف الروايات، و يمكن الجمع بينها بحمل أخبار المضى على الجواز، و أخبار القطع قبل الركوع على الاستحباب، بل القطع بعده أيضا و المسألة قليلة الجدوى إذ الفرض نادر.

(١)- الجعفریات: ١١، و ورد مضمونه في الكافي ٣: ١٢/١ و ٢، التهذيب ١: ٣١/٨١ و ٤٣/١٢٠ و ١٢١ و ١٢٢.

(٢)- في نسخة «ض»: «و طعمها و رائحتها».

(٣)- ورد مؤداه في الكافي ٣: ٢/٤ و ٥/٣، و التهذيب ١: ١١٧/٤٢ و ٢٣٤/٦٧٦.

(٤)- ورد مؤداه في الهداية: ١٤، الكافي ٣: ٢/١، ٢، ٤، ٥، ٧/٣، التهذيب ١: ٣٩/١٠٧ و ٤٠/١٠٨ و ١٠٩ و ٤١٤/١٣٠٨.

(٥)- ما بين القوسين ليس في نسخة «ض».

(٦)- قال المحدث الثوري في مستدرک الوسائل ١: ٢٧ بعد نقله هذا الخبر: «قلت: هذا التحديد لم ينقل إلّا من السلمغاني، و هو

قريب من مذهب أبي حنيفة لم يقل به احد من اصحابنا فهو محمول على التقيّة، و يحتمل بعيدا ملازمته في أمثال الغدير للتحديد الأخرين و يؤيده كلامه في البئر».

(٧)- في نسخة «ض»: «و طعمه و رائحته». الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٩٢

وَجَدَتْ غَيْرَهُ وَ إِذَا سَقَطَ فِي الْبُرِّ فَأَرَهُ أَوْ طَائِرٌ أَوْ سِنُورٌ وَ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ فَمَاتَ فِيهَا وَ لَمْ يَتَفَسَّخْ نَزْحَ مِنْهُ سَبْعُهُ أَذِلَّ مِنْ دَلَاءٍ هَجَرَ وَ الدَّلْوُ أَرْبَعُونَ رِطْلًا وَ إِذَا تَفَسَّخَ نَزْحَ مِنْهَا عَشْرُونَ دَلْوًا وَ أَرَوِي أَرْبَعُونَ دَلْوًا اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَتَغَيَّرَ اللَّوْنُ أَوْ الطَّعْمُ أَوْ الرَّائِحَةُ «١» فَيُنزَحَ حَتَّى يَطِيبَ «٢» وَ رَوِي لَأَ يَنْجَسَ الْمَاءُ إِلَّا ذُو نَفْسٍ سَائِلَةٍ أَوْ حَيَوَانٌ لَهُ دَمٌ «٣».

وَ قَالَ الْعَالِمُ ع «٤» وَ إِذَا سَقَطَ النَّجَاسَةُ فِي الْإِنَاءِ لَمْ يُجْزِ اسْتِعْمَالُهُ «٥» وَ إِنْ لَمْ يَتَغَيَّرْ لَوْنُهُ أَوْ طَعْمُهُ أَوْ رَائِحَتُهُ «٦» مَعَ وُجُودِ غَيْرِهِ فَإِنْ لَمْ يُوْجَدْ غَيْرُهُ اسْتِعْمَلِ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ سَقَطَ فِيهِ خَمْرٌ فَيَتَطَهَّرُ مِنْهُ وَ لَا يَشْرَبُ إِلَّا إِذَا لَمْ «٧» يُوْجَدْ غَيْرُهُ وَ لَا يُشْرَبُ وَ لَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا فِي وَقْتِ الضَّرُورَةِ وَ التَّيْمُمِ وَ كَلِمًا تَغَيَّرَ فَحَرَّمَ التَّطَهُّرَ بِهِ حَرَّازُ شُرْبُهُ فِي وَقْتِ الضَّرُورَةِ وَ كُلُّ مِيَاءٍ مُضَافٍ أَوْ مُضَافٍ إِلَيْهِ فَلَا يَجُوزُ التَّطَهُّرُ بِهِ وَ يَجُوزُ شُرْبُهُ مِثْلُ مَاءِ الْوَرْدِ وَ مَاءِ الْقَرْعِ وَ مِيَاءِ الرِّيَاحِينِ وَ العَصِيرِ وَ الخَلِّ وَ مِثْلُ مَاءِ البَاقِلِيِّ وَ مَاءِ الزَّعْفَرَانِ وَ مَاءِ الخُلُوقِ «٨» وَ غَيْرِهِ وَ مَا يُشْبِهُهَا وَ كُلُّ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ اسْتِعْمَالُهَا إِلَّا الْمَاءُ الْقَرَّاحُ أَوْ التُّرَابُ وَ مَاءُ الْمَطَرِ إِذَا «٩» بَقِيَ فِي الطَّرِيقِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ نَجَسَ وَ احْتَجَّحَ إِلَى غَسْلِ الثُّوبِ مِنْهُ

(١)- في نسخة «ض»: «و الطعم و الرائحة».

(٢)- ورد مؤداه في الكافي ٣: ٦/٦، و التهذيب ١: ٢٣٥/٦٧٩ و ٦٨٠ و ٢٣٦/٦٨١، و الاستبصار ١: ٣٤/٩١، ٩٣ و ٣٦/٩٧ و ٩٨.

(٣)- ورد مؤداه في الفقيه ١: ٧/٣، و الكافي ٣: ٥/٤، و التهذيب ١: ٢٣١/٦٦٨ و ٦٦٩.

(٤)- ليس في نسخة «ض».

(٥)- ورد مؤداه في الكافي ٣: ٧٤/١٦، و التهذيب ١: ٤١٨/١٣٢٠.

(٦)- في نسخة «ض»: «و طعمه و رائحته».

(٧)- في نسخة «ض»: «إذا».

(٨)- الخلق: نوع من الطيب. «القاموس المحيط - خلق - ٣: ٢٢٩».

(٩)- في نسخة «ض» «أو ماء المطر فإذا». الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٩٣

وَ مِيَاءِ الْمَطَرِ فِي الصَّحَارِي لَأَ يَنْجَسَ وَ أَرَوِي «١» أَنْ طِينَ الْمَطَرِ فِي الصَّحَارِي يَجُوزُ الصَّلَاةُ فِيهِ طُولَ الشَّوِّ «٢» وَ إِنْ شَرِبَ مِنَ الْمَاءِ دَابَّةٌ أَوْ حِمَارٌ أَوْ بَعْلٌ أَوْ شَاةٌ أَوْ بَقَرَةٌ فَلَا بَأْسَ بِاسْتِعْمَالِهِ وَ الوُضُوءِ مِنْهُ مَا لَمْ يَقَعْ فِيهِ «٣» كَلْبٌ أَوْ وَزْغٌ أَوْ فَأْرَةٌ فَإِنْ وَقَعَ فِيهِ وَزْغٌ أَوْ هَرِيْقٌ ذَلِكَ الْمَاءُ «٤» وَ إِنْ وَقَعَ كَلْبٌ أَوْ شَرِبَ مِنْهُ أَوْ هَرِيْقَ الْمِيَاءِ وَ غَسَلَ الْإِنَاءَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ مَرَّةً بِالتُّرَابِ وَ مَرَّتَيْنِ بِالْمَاءِ ثُمَّ يَجْفَفُ «٥» وَ إِنْ وَقَعَ فِيهِ فَأْرَةٌ أَوْ حَيَّةٌ أَوْ هَرِيْقَ الْمَاءِ «٦» وَ إِنْ دَخَلَ فِيهِ حَيَّةٌ وَ خَرَجَتْ مِنْهُ صُبَّ مِنْ ذَلِكَ الْمَاءِ ثَلَاثَةَ أَكْفٍ وَ اسْتَعْمَلَ البَاقِي وَ قَلِيلُهُ وَ كَثِيرُهُ بِمَنْزِلَةِ وَاحِدَةٍ «٧» وَ إِنْ وَقَعَتْ «٨» فِيهِ عَقْرَبٌ أَوْ شَيْءٌ مِنَ الخَنَافِسِ أَوْ بَنَاتُ وَرْدَانَ أَوْ الجَرَادُ «٩» وَ كُلُّ مَا لَيْسَ لَهُ دَمٌ فَلَا بَأْسَ بِاسْتِعْمَالِهِ وَ الوُضُوءِ مِنْهُ مَا مَاتَ فِيهِ أَمْ لَمْ يَمُتْ «١٠» وَ إِنْ كَانَ مَعَهُ إِنَاءٌ وَقَعَ فِي أَحَدِهِمَا مَا يَنْجَسُ الْمَاءَ وَ لَمْ يَعْلَمْ فِي أَيِّهِمَا وَقَعَ فَلْيَهْرِفْهُمَا جَمِيعًا وَ لِيَتَيَمَّمْ «١١» وَ مَاءُ البُرِّ طَهُورٌ مَا لَمْ يَنْجَسْهُ شَيْءٌ يَقَعُ فِيهِ «١٢» وَ أَكْبَرُ مَا يَقَعُ فِيهِ إِنْسَانٌ فَيَمُوتُ فَانزَحَ مِنْهَا سَبْعِينَ دَلْوًا وَ أَصْغَرُ مَا يَقَعُ فِيهَا

(١)- في نسخة «ض»: «و روى».

(٢)- الشّتو: فصل الشتاء. «لسان العرب - شتا - ١٤: ٤٢١».

(٣)- ليس في نسخة «ض».

(٤)- الفقيه ١: ٨ / ١٠ باختلاف سير.

(٥)- الفقيه ١: ٨ / ١٠، المقنع: ١٢.

(٦)- ورد مؤداه في التهذيب ١: ٢٣٩ / ٦٩٣، والاستبصار ١: ٤٠ / ١١٢، وفيما ذكر الفأرة فقط.

(٧)- الفقيه ١: ٩ / ١٣.

(٨)- في نسخة «ش»: «وقع».

(٩)- في نسخة «ض»: «و بنات وردان و الجراد».

(١٠)- ورد مؤداه في الفقيه ١: ٧ / ٣، و المقنع: ١١، و أورده في المختلف: ٦٤ عن علي بن بابويه.

(١١)- الفقيه ١: ٧ / ٣، و ورد مؤداه في التهذيب ١: ٢٤٨ / ٧١٢ و ٢٤٩ / ٧١٣.

(١٢)- الفقيه ١: ٦، و فيه (ماء البئر طهور) و ورد مؤداه في الكافي ٣: ٥ / ٢، و التهذيب ١: ٢٣٤ / ٦٧٦. الفقه المنسوب إلى الإمام

الرضا عليه السلام، ص: ٩٤

الصَّعْوَةُ «١» فَانْتَرَحَ مِنْهَا دَلْوًا وَاحِدًا وَفِيمَا بَيْنَ الصَّعْوَةِ وَ الْإِنْسَانِ عَلَى قَدَرٍ مَا يَقَعُ فِيهَا «٢» فَإِنْ وَقَعَ فِيهَا حِمَارٌ فَانْتَرَحَ مِنْهَا كُرًّا مِنْ الْمَاءِ «٣» وَ إِنْ وَقَعَ فِيهَا كَلْبٌ أَوْ سِنَّوْرٌ فَانْتَرَحَ مِنْهَا ثَلَاثِينَ دَلْوًا إِلَى أَرْبَعِينَ «٤» وَ الْكُرُّ سِتُّونَ دَلْوًا وَ قَدْ رُوِيَ سَبْعَةٌ أَذَلِ «٥» وَ هَذَا الَّذِي وَصَفْنَاهُ فِي مِاءِ الْبُئْرِ مَا لَمْ يَتَغَيَّرِ الْمَاءُ وَ إِنْ تَغَيَّرَ الْمَاءُ وَجَبَ أَنْ يُنْرَحَ الْمَاءُ كُلُّهُ فَإِنْ كَانَ كَثِيرًا وَ صِعْبٌ نَزَحَهُ فَالْوَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَكْتَرِي عَلَيْهِ أَرْبَعَةَ رِجَالٍ يَسْتَتِقُونَ مِنْهَا عَلَى التَّرَاوِحِ مِنَ الْغُدُوَّةِ إِلَى اللَّيْلِ «٦» فَإِنْ تَوَضَّأَتْ مِنْهُ «٧» أَوْ اغْتَسَلَتْ أَوْ غَسَلَتْ ثَوْبَكَ بَعِيدَ مَا تَبَيَّنَ وَ كُلُّ آتِيَةٍ صَبَّ فِيهَا ذَلِكَ الْمَاءُ غُسِلَ «٨» وَ إِنْ وَقَعَتْ فِيهَا حَيَّةٌ أَوْ عَقْرَبٌ أَوْ خَنَافِسٌ أَوْ بَنَاتٌ وَرَدَانٌ فَاسْتَقِ لِلْحَيَّةِ أَذَلِ [أَذَلِ] وَ لَيْسَ لِسِوَاهَا شَيْءٌ «٩» وَ إِنْ مَاتَ فِيهَا بَعِيرٌ أَوْ صَبَّ فِيهَا خَمْرٌ فَانْتَرَحَ مِنْهُمَا الْمَاءُ كُلُّهُ «١٠» وَ إِنْ قَطَرَ فِيهَا قَطْرَاتٌ مِنْ دَمٍ فَاسْتَقِ مِنْهَا دَلِي [دَلِيًّا] «١١» وَ إِنْ بَالَ فِيهَا رَجُلٌ فَاسْتَقِ مِنْهَا أَرْبَعِينَ دَلْوًا «١٢» وَ إِنْ بَالَ صَبِيٌّ وَ قَدْ أَكَلَ الطَّعَامَ اسْتَقِ مِنْهَا ثَلَاثَةَ دَلَاءٍ «١٣»

(١)- الصَّعْوَةُ: اسم طائر من صغار العصافير أحمر الرأس «مجمع البحرين - صعا - ١: ٢٦٢».

(٢)- الفقيه ١: ١٢ / ٢٢، المقنع: ٩، الهداية: ١٤، باختلاف سير.

(٣)- الفقيه ١: ١٢ / ٢٢، الهداية: ١٤.

(٤)- المقنع: ٩، الهداية: ١٤، و الفقيه ١: ١٢ / ٢٢، و لم يرد فيه السنور.

(٥)- المقنع: ٩، و في الفقيه ١: ١٢ / ٢٢ «و ان وقع فيها سنور نرح منها سبعة دلاء».

(٦)- الفقيه ١: ١٣ / ٢٤ باختلاف سير. و ورد مؤداه في التهذيب ١: ٢٣٦ / ٦٨١ و ٢٣٧ / ٦٨٤ و ٢٨٤ / ٨٣٢.

(٧)- ليس في نسخة «ش».

(٨)- ورد مؤداه في الفقيه ١: ١٤ / ٢٦، و الاستبصار ١: ٣٢ / ٨٦.

(٩)- قال العلامة في المختلف: ٨: «و قال ابن بابويه في رسالته: اذا وقعت فيها حية أو عقرب أو خنافس أو بنات وردان فاستق

منها للحية سبع دلاء و ليس عليك فيما سواها شيء».

(١٠)- الفقيه ١: ١٢ / ٢٢، و الكافي ٣: ٦ / ٧، و التهذيب ١: ٢٤٠ / ٦٩٤ و ٢٤١ / ٦٩٥.

(١١) - الفقيه ١: ٢٢ / ١٣، وورد مؤداه في الكافي ٣: ٥ / ١.

(١٢) - الفقيه ١: ٢٢ / ١٣، الهداية: ١٤.

(١٣) - الفقيه ١: ٢٢ / ١٣، الهداية: ١٤. الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٩٥

وَإِنْ كَانَ رَضِيْعًا اسْتَقَى مِنْهَا دَلْوًا وَاحِدًا «١» وَإِنْ أَصَابَكَ بَوْلٌ فِي ثَوْبِكَ فَاغْسِلْهُ مِنْ مَاءٍ جَارٍ مَرَّةً وَ مِنْ مَاءٍ رَاكِدٍ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ اغْصِرْهُ «٢» وَإِنْ كَانَ بَوْلَ الْغُلَامِ الرَّضِيْعِ فَتَضَبَّ عَلَيْهِ الْمَاءُ صَبًّا وَإِنْ كَانَ قَدْ أَكَلَ الطَّعَامَ فَاغْسِلْهُ وَ الْغُلَامُ وَ الْجَارِيَةُ سَوَاءً «٣».

وَ قَدْ رُوِيَ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ع أَنَّهُ قَالَ لَبِنُ الْجَارِيَةِ تَغْسِلُ مِنْهُ الثَّوْبَ قَبْلَ أَنْ تَطْعَمَ وَ بَوْلُهَا لِأَنَّ لَبِنَ الْجَارِيَةِ يَخْرُجُ مِنْ مَثَانِهِ أُمَّهَا وَ لَبِنُ الْغُلَامِ لَا يُغْسَلُ مِنْهُ الثَّوْبُ وَ لَا مِنْ بَوْلِهِ قَبْلَ أَنْ يَطْعَمَ لِأَنَّ لَبِنَ الْغُلَامِ يَخْرُجُ مِنَ الْمَنَكَيْنِ وَ الْعُضْدَيْنِ «٤».

وَ إِذَا أَبَتْ ثَوْبَكَ دَمًا فَلَا يَأْسُ بِالصَّلَاةِ فِيهِ مَا لَمْ يَكُنْ مِقْدَارَ دِرْهَمٍ وَافٍ وَ الْوَافِي مَا يَكُونُ وَزْنُهُ دِرْهَمًا وَ ثُلُثًا وَ مَا كَانَ دُونَ الدِّرْهَمِ الْوَافِي فَلَا يَجِبُ عَلَيْكَ غَسْلُهُ وَ لِمَا بَأَسَ بِالصَّلَاةِ فِيهِ وَ إِذَا كَانَ الدَّمُ حَمِيصَةً فَلَا بَأْسَ بِأَنْ لَا تَغْسِلَهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الدَّمُ دَمَ الْحَيْضِ فَاغْسِلْ ثَوْبَكَ مِنْهُ وَ مِنَ الْبَوْلِ وَ الْمَنِيِّ قَلَّ أَمْ كَثُرَ وَ أَعْدَدْ مِنْهُ صِلْمَاتِكَ عَلِمْتَ بِهِ أَمْ لَمْ تَعْلَمْ «٥» وَ قَدْ رُوِيَ فِي الْمَنِيِّ «٦» إِذَا لَمْ تَعْلَمْ بِهِ مِنْ قَبْلِ أَنْ تُصَلِّيَ فَلَا إِعَادَةَ عَلَيْكَ «٧» وَ لَا بَأْسَ بِدَمِ السَّمَكِ فِي الثَّوْبِ أَنْ تُصَلِّيَ فِيهِ قَلِيلًا كَانَ أَمْ كَثِيرًا فَإِنْ أَصَابَ قَلَسُوتَكَ وَ عِمَامَتَكَ أَوْ التَّكَّةَ أَوْ الْجُورْبَ أَوْ الْخُفَّ مَنِيًّا أَوْ بَوْلًا أَوْ دَمًا أَوْ غَائِطًا فَلَا بَأْسَ بِالصَّلَاةِ فِيهِ وَ ذَلِكَ أَنَّ الصَّلَاةَ لَا تَتِمُّ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذَا وَحْدَهُ «٨».

(١) - الفقيه ١: ٢٢ / ١٣، الهداية: ١٤.

(٢) - الهداية: ١٤ باختلاف يسير، و مؤداه في التهذيب ١: ٧١٧ / ٢٥٠.

(٣) - الهداية: ١٤ باختلاف يسير.

(٤) - الهداية: ١٥، المقنع: ٥، علل الشرائع: ٢٩٤ / ١ باختلاف يسير.

(٥) - الفقيه ١: ١٦٥ / ٤٢ باختلاف يسير. و أورده في المختلف: ١٧ عن علي بن بابويه باختلاف يسير.

(٦) - في نسخة «ش» زيادة: انه.

(٧) - المختلف: ١٧ عن علي بن بابويه.

(٨) - الفقيه ١: ١٦٧ / ٤٢، و المقنع: ٥ باختلاف يسير.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٩٦

٦ باب الأذان و الإقامة

اعْلَمْ يَرْحِمُكَ اللَّهُ أَنَّ الْأَذَانَ ثَمَانِي عَشْرَةَ كَلِمَةً وَ الْإِقَامَةَ سَبْعَ عَشْرَةَ كَلِمَةً «١» وَ قَدْ رُوِيَ أَنَّ الْأَذَانَ وَ الْإِقَامَةَ فِي ثَلَاثَةِ أَوْقَاتٍ «٢» الْفَجْرِ وَ الظُّهْرِ وَ الْمَغْرَبِ وَ صِلْمَاتَيْنِ بِإِقَامَةٍ هُمَا الْعَصِيرُ وَ الْعِشَاءُ الْآخِرَةُ لِأَنَّهُ رُوِيَ خَمْسُ صِلْمَاتٍ فِي ثَلَاثَةِ أَوْقَاتٍ «٣» وَ الْأَذَانَ أَنْ تَقُولَ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَنْ لِمَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ أَشْهَدُ أَنْ لِمَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ حَيَّ عَلَى خَيْرِ الْعَمَلِ حَيَّ عَلَى خَيْرِ الْعَمَلِ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ «٤» مَرَّتَيْنِ فِي آخِرِ الْأَذَانِ وَ فِي آخِرِ الْإِقَامَةِ مَرَّةً وَاحِدَةً لَيْسَ فِيهَا تَرْجِيْعٌ وَ لَا تَرَدُّدٌ وَ لَا الصَّلَاةَ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ وَ الْإِقَامَةَ أَنْ تَقُولَ

(١) - الكافي ٣: ٣٠٢/٣، التهذيب ٢: ٥٩/٢٠٨ باختلاف يسير.

(٢) - في نسخة «ش»: «صلاة».

(٣) - ورد مؤداه في الفقيه ١: ١٨٦/٨٨٥ و ٨٨٦.

(٤) - الفقيه ١: ١٨٨/٨٩٧، التهذيب ٢: ٦٠/٢١١. الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٩٧

اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ أَشْهَدُ أَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ حَيَّ عَلَى خَيْرِ الْعَمَلِ حَيَّ عَلَى خَيْرِ الْعَمَلِ قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مَرَّةً وَاحِدَةً وَالْأَذَانُ وَالْإِقَامَةُ جَمِيعًا «١» مَثْنَى مَثْنَى عَلَى مَا وَصَفْتُ لَكَ.

وَتَقُولُ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ فِي جَمِيعِ الصَّلَوَاتِ اللَّهُمَّ رَبِّ هَذِهِ الدَّعْوَةُ التَّامَّةُ وَالصَّلَاةُ الْقَائِمَةُ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ وَأَعْطِ مُحَمَّدًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ سُؤْلَةَ آمِينَ رَبِّ الْعَالَمِينَ «٢» اللَّهُمَّ إِنِّي أَتَوَجَّهُ إِلَيْكَ بِنَبِيِّكَ نَبِيِّ الرَّحْمَةِ مُحَمَّدٍ ص «٣» وَأَقْدُمُهُمْ بَيْنَ يَدَيَّ حَوَائِجِي كُلِّهَا فَصَلِّ عَلَيْهِمْ وَاجْعَلْنِي بِهِمْ وَجِيهًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ وَاجْعَلْ صِلَوَاتِي بِهِمْ مَقْبُولَةً وَدُعَائِي بِهِمْ مُسْتَجَابًا وَآمِنٌ عَلَيَّ بِطَاعَتِهِمْ يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ تَقُولُ هَذَا فِي جَمِيعِ الصَّلَوَاتِ «٤» وَتَقُولُ بَعْدَ «٥» أَذَانِ الْفَجْرِ اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِإِقْبَالِ نَهَارِكَ وَإِدْبَارِ لَيْلِكَ «٦».

وَإِنْ أَحْبَبْتَ أَنْ تَجْلِسَ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ فَافْعَلْ «٧» فَإِنَّ فِيهِ فَضْلًا كَثِيرًا وَإِنَّمَا

(١) - ليس في نسخة «ش».

(٢) - ورد باختلاف في ألفاظه في دعائم الاسلام ١: ١٤٥. من «و تقول بين الاذان ...».

(٣) - ليس في نسخة «ش».

(٤) - الفقيه ١: ١٩٧/٩١٧ باختلاف في الفاظه.

(٥) - في نسخة «ض»: «في».

(٦) - الفقيه ١: ١٨٧/٨٩٠ وفيه زيادة: «و حضور صلواتك و أصوات دعواتك أن تتوب على إنك أنت التواب الرحيم».

(٧) - ورد مؤداه في الفقيه ١: ١٨٥/٨٧٧ و ١٨٩/٨٩٩، والمقنع: ٢٧، والكافي ٣: ٣٠٦/٢٤، و التهذيب ٢: ٤٩/١٦٢ و ٦٤/٢٢٦ و

٢٢٧. الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٩٨

ذَلِكَ عَلَى الْإِمَامِ (وَ أَمَّا الْمُنْفَرِدُ) «١» فَيُحْطُو تَجَاهَ الْقِبْلَةِ حُطْوَةً بِرِجْلِهِ الْيُمْنَى «٢» ثُمَّ تَقُولُ بِاللَّهِ أَسْتَفْتِحُ وَ بِمُحَمَّدٍ ص أَسْتُنْجِحُ وَ أَتَوَجَّهُ لِلَّهِمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَ عَلَى آلِ مُحَمَّدٍ وَ اجْعَلْنِي بِهِمْ وَجِيهًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ وَ إِنْ لَمْ تَفْعَلْ أَيْضًا أَجْزَأُكَ وَالْأَذَانُ وَالْإِقَامَةُ مِنَ السُّنَنِ اللَّازِمَةِ (وَ لَيْسَ تَابًا بِفَرِيضَةٍ) «٣» وَ لَيْسَ عَلَى النِّسَاءِ أَذَانٌ وَ لَا إِقَامَةٌ وَ يَنْبَغِي لَهُنَّ إِذَا اسْتَقْبَلْنَ الْقِبْلَةَ أَنْ يَقُلْنَ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَ أَنْ «٤» مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ (ص) «٥» فَإِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَتَوَجَّهَ الْقِبْلَةَ فْتَيَسَّرْ مِثْلِي «٦» مَا تَيَامَنُ فَإِنَّ الْحَرَمَ عَن يَمِينِ الْكَعْبَةِ أَرْبَعَةُ أَمْيَالٍ وَ عَن يَسَارِهَا ثَمَانِيَةُ أَمْيَالٍ فَسَأَلُ اللَّهُ التَّوْفِيقَ «٧».

(١) - في نسخة «ض»: «و المنفرد».

(٢) - ليس في نسخة «ش».

(٣) - في نسخة «ش»: «و ليست بالفريضة».

(٤) - في نسخة «ش»: «و أشهد ان».

(٥) - ما بين القوسين ليس في «ض». و ورد مؤداه في الفقيه ١: ١٩٤ / ٩٠٩، و الكافي ٣: ٣٠٥ / ١٩، و التهذيب ٢: ٥٧ / ٢٠١ و ٥٨ / ٢٠٢.

(٦) - في نسختي «ض» و «ش»: مثل، و ما أثبتناه من البحار ٨٤: ٥٠ / ٥.

(٧) - ورد مؤداه في التهذيب ٢: ١٤٢ / ٤٤.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٩٩

٧ باب الصلوات المفروضة

اعْلَمْ يَرْحَمُكَ اللَّهُ أَنَّ الْفَرِيضَةَ وَ النَّافِلَةَ فِي الْيَوْمِ وَ اللَّيْلَةِ إِحْدَى وَ خَمْسُونَ رَكْعَةً الْفَرِيضُ مِنْهَا سَبْعَ عَشْرَةَ رَكْعَةً «١» وَ النَّفْلُ «٢» أَرْبَعٌ وَ ثَلَاثُونَ رَكْعَةً «٣» الظُّهْرُ أَرْبَعٌ رَكْعَاتٍ وَ الْعَصِيرُ أَرْبَعٌ رَكْعَاتٍ وَ الْمَغْرِبُ ثَلَاثُ رَكْعَاتٍ وَ عِشَاءُ الْآخِرَةِ أَرْبَعٌ رَكْعَاتٍ وَ الْعِدَاةُ رَكْعَتَانِ فَهَذِهِ فَرِيضَةُ الْحَضَرِ «٤» وَ صِيْلَمَاءُ السَّفَرِ الْفَرِيضَةُ إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً الظُّهْرُ رَكْعَتَانِ وَ الْعَصِيرُ رَكْعَتَانِ وَ الْمَغْرِبُ ثَلَاثُ رَكْعَاتٍ وَ عِشَاءُ الْآخِرَةِ رَكْعَتَانِ وَ الْعِدَاةُ رَكْعَتَانِ «٥» وَ النَّوَافِلُ فِي الْحَضَرِ مِثْلًا الْفَرِيضَةَ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ص قَالَ فَرَضَ عَلَيَّ رَبِّي سَبْعَ عَشْرَةَ رَكْعَةً فَفَرَضْتُ عَلَى نَفْسِي وَ عَلَى أَهْلِ بَيْتِي وَ شِيعَتِي بِإِزَاءِ كُلِّ رَكْعَةٍ رَكْعَتَيْنِ لِتَتِمَّ بِذَلِكَ الْفَرَائِضُ مَا يَلْحَقُهَا مِنْ التَّقْصِيرِ «٦» وَ التَّامُّ «٧» مِنْهَا ثَمَانُ رَكْعَاتٍ قَبْلَ زَوَالِ الشَّمْسِ وَ هِيَ صِيْلَمَاءُ الْمَأْوَأَيْنِ وَ ثَمَانُ رَكْعَاتٍ «٨» بَعْدَ الظُّهْرِ وَ هِيَ صِيْلَمَاءُ الْخَاشِعِينَ وَ أَرْبَعٌ رَكْعَاتٍ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ وَ هِيَ صِيْلَمَاءُ الذَّاكِرِينَ وَ رَكْعَتَانِ بَعْدَ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ مِنْ جُلُوسٍ تُحْسِبُ بِرَكْعَةٍ مِنْ قِيَامٍ

(١) - في نسخة «ض» زيادة: «فريضة».

(٢) - ليس في نسخة «ض».

(٣) - في نسخة «ض» زيادة «سنه».

(٤) - ورد باختلاف في ألفاظه في الفقيه ١: ١٢٧ / ذيل الحديث ٦٠٣، و الهداية: ٣٠.

(٥) - ورد مؤداه في الفقيه ١: ٢٩٠ / ١٣٢٠ و ٢٩١ / ١٣٢١، و الكافي ٣: ٤٨٧ / ٢.

(٦) - ورد مؤداه في الكافي ٣: ٤٤٣ / ٢ و ٣ و ٤٤٤ / ٨، و التهذيب ٢: ١٤ / ٨.

(٧) - في البحار ٨٢: ٣٠ / ٣٠١، «و التلم»، و الكلمة متصلة بما قبلها.

(٨) - ليس في نسخة «ض». الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ١٠٠

وَ هِيَ صَلَاةُ الشَّاكِرِينَ «١» وَ ثَمَانُ رَكْعَاتٍ صِيْلَمَاءُ اللَّيْلِ وَ هِيَ صِيْلَمَاءُ الْخَائِفِينَ وَ ثَلَاثُ رَكْعَاتٍ الْوُتْرُ وَ هِيَ صِيْلَمَاءُ الرَّاغِبِينَ وَ رَكْعَتَانِ عِنْدَ الْفَجْرِ وَ هِيَ صِيْلَمَاءُ الْحَامِدِينَ «٢» وَ النَّوَافِلُ فِي السَّفَرِ أَرْبَعٌ رَكْعَاتٍ بَعْدَ الْمَغْرِبِ وَ رَكْعَتَانِ بَعْدَ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ مِنْ جُلُوسٍ وَ ثَلَاثُ عَشْرَةَ رَكْعَةً صِيْلَمَاءُ اللَّيْلِ مَعَ رَكْعَتَيْ الْفَجْرِ «٣» فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ بِاللَّيْلِ قِضَاهَا بِالنَّهَارِ أَوْ مِنْ قَابِلِهِ مَا فَاتَهُ مِنْ صِيْلَمَاءِ اللَّيْلِ أَوْ أَوَّلَ اللَّيْلِ «٤» حَافِظُوا عَلَى مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ فَإِنَّ الْعَبْدَ لَا يَأْمُنُ الْحَوَادِثَ وَ مَنْ دَخَلَ عَلَيْهِ وَ قَتَّ فَرِيضَةً فَقَصَرَ عَنْهَا عَمِدًا مُتَعَمِّدًا «٥» فَهُوَ خَطِئٌ مِنْ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صِيْلَمَاتِهِمْ سَاهُونَ «٦» يَقُولُ عَنْ وَقْتِهَا «٧» يَتَغَافَلُونَ «٨» وَ اعْلَمْ أَنَّ أَفْضَلَ الْفَرَائِضِ بَعْدَ مَعْرِفَةِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ الصَّلَاةُ الْخَمْسُ «٩» وَ أَوْلَاهَا صِيْلَمَاءُ الظُّهْرِ وَ أَوَّلُ مَا يُحَاسَبُ الْعَبْدُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ فَإِنْ صِيْحَتْ لَهُ الصَّلَاةُ صِيْحَ لَهُ مَيَا سِوَاهَا وَ إِنْ رَدَّتْ رُدَّتْ «١٠» مَيَا سِوَاهَا «١١» وَ إِيَّاكَ أَنْ تَكْسِلَ عَنْهَا أَوْ تَتَوَانَى فِيهَا أَوْ تَتَهَاوَنَ بِحَقِّهَا أَوْ تُضَيِّعَ [حَدَّهَا وَ] «١٢» حُدُودَهَا أَوْ تَتَفَرَّهَا نَقْرَ الدِّيَكِ أَوْ تَسْتَخِفَّ بِهَا أَوْ تَسْتَعْلَ عَنْهَا بِشَيْءٍ مِنْ عَرَضِ الدُّنْيَا أَوْ تُصَلِّيَ بِغَيْرِ وَقْتِهَا «١٣»

- (١) - في نسخة «ش»: «الخاصعين».
- (٢) - ورد مؤداه في الهداية: ٣٠، و الكافي ٣: ٤٤٤/٨، و التهذيب ٢: ١٤/٨. من «و التام منها...».
- (٣) - ورد مؤداه في الكافي ٣: ٤٤٦/١٤، و التهذيب ٢: ٣٦/١٤ و ٣٩/١٥ و ٤٣/١٦ و ٤٤ و ٤٥.
- (٤) - ورد مؤداه في الكافي ٣: ٤٤٧/٢٠، التهذيب ٢: ٤٠/١٥ و ٤١ و ٤٥/١٦.
- (٥) - ليس في نسخة «ش».
- (٦) - الماعون ١٠٧: ٤ و ٥.
- (٧) - في نسخة «ض»: «وقتهم».
- (٨) - ورد مؤداه في الخصال: ٦٢١.
- (٩) - ورد مؤداه في الفقيه ١: ١٣٥/٦٣٤، و الكافي ٣: ٢٦٤/١، و التهذيب ٢: ٢٣٦/٩٣٢.
- (١٠) - في نسخة «ض»: «رددت رددت».
- (١١) - ورد مؤداه في الفقيه ١: ١٣٤/٦٢٦، و المقنع: ٢٢، الكافي ٣: ٢٦٨/٤، و التهذيب ٢: ٢٣٩/٩٤٦.
- (١٢) - ليس في نسخة «ش».

(١٣) - ورد مؤداه في المقنع: ٢٢. الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ١٠١

وَ قَالِ رَسِيُولُ اللّٰهِ ص لَيْسَ مِنِّي مَنِ اسْتَخَفَّ بِصَلَاتِهِ لَمَّا يَرِدُ عَلَيَّ الْخُوضَ لَمَّا وَ اللّٰهُ لَيْسَ مِنِّي مَن شَرِبَ مُسِيْكَرًا «١» لَمَّا يَرِدُ عَلَيَّ الْخُوضَ لَمَّا وَ اللّٰهُ «٢» فَإِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَقُومَ إِلَى الصَّلَاةِ فَلَمَّا تَقُومُ إِلَيْهَا مُتَكَاسِمًا وَ لَا مُتَنَاعِسًا وَ لَا مُسِيْعِجًا وَ لَا مُتْلَاهِيًا وَ لَكِنْ تَأْتِيهَا (عَلَى السُّكُونِ) «٣» وَ الْوَقَارِ وَ التُّودَةِ وَ عَلَيْكَ الْخُشُوعُ وَ الْخُضُوعُ مُتَوَاضِعًا لِلّٰهِ جَلَّ وَ عَزَّ مُتَخَاشِعًا عَلَيْكَ خَشِيَّةً وَ سِيْمَاءَ الْخُوفِ رَاجِيًا خَائِفًا بِالطَّمَأْنِينَةِ عَلَى الْوَجَلِ وَ الْحِذْرِ فَقِفْ بَيْنَ يَدَيْهِ كَالْعَبْدِ الْآبِقِ الْمُدْبِ «٤» بَيْنَ يَدَيْ مَوْلَاهُ فَصُفِّ قَدَمَيْكَ وَ انصَبْ نَفْسَكَ وَ لَا تَلْتَفِتْ يَمِيْنًا وَ شِمَالًا وَ تَحَسَّبْ كَأَنَّكَ تَرَاهُ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ وَ لَا تَعْبَثْ بِلِحْيَتِكَ وَ لَا بِشَيْءٍ مِنْ جَوَارِحِكَ وَ لَمَّا تُفَرِّقُ أَصَابِعَكَ وَ لَمَّا تُحَكِّ يَدْنَكَ وَ لَا تَوْلَعْ بِأَنْفِكَ وَ لَا بِثُوبِكَ وَ لَا تُصَلِّ وَ أَنْتَ مُتَلْتَمٌ «٥» وَ لَمَّا يُجُوزُ لِلنِّسَاءِ الصَّلَاةَ وَ هُنَّ مُتَتَفِّئَاتٌ وَ يَكُونُ بَصِيْرُكَ فِي مَوْضِعِ سُجُودِكَ مَا دُمْتَ قَائِمًا وَ أَظْهَرَ عَلَيْكَ الْجَزَعَ وَ الْهَلَعَ وَ الْخُوفَ وَ ارْغَبْ مَعَ ذَلِكَ إِلَى اللّٰهِ عَزَّ وَ جَلَّ وَ لَا تَتَكَبَّرْ عَلَى إِحْدَى رِجْلَيْكَ وَ مَرَّةً عَلَى الْأُخْرَى وَ صَلِّ «٦» صَلَاةً مُودَّعَةً تَرَى أَنَّكَ لَا تُصَلِّي أَبَدًا «٧» وَ اغْلَمْ أَنَّكَ بَيْنَ يَدَيْ الْجَبَّارِ وَ لَمَّا تَعْبَثْ بِشَيْءٍ مِنَ الْأَشْيَاءِ وَ لَا تُحِدِّثْ بِنَفْسِكَ «٨» وَ أَفْرِغْ قَلْبَكَ وَ لَكِنْ شُغْلَكَ فِي صَلَاتِكَ «٩» وَ أَرْسَلْ يَدَيْكَ أَلْصِقْهَا «١٠» بِفَخْدَيْكَ فَإِذَا افْتَتَحْتَ الصَّلَاةَ فَكَبِّرْ وَ ارْفَعْ يَدَيْكَ بِحِذَاءِ أُذُنَيْكَ وَ لَا تُجَاوِزْ بِإِبْهَامَيْكَ

(١) - في نسخة «ض»: زيادة: و.

(٢) - الفقيه ١: ١٣٢/٦١٧.

(٣) - في نسخة «ض»: بالسكون.

(٤) - في نسخة «ش»: المريب.

(٥) - في نسخة «ش»: ملثتم.

(٦) - في نسخة «ض»: و تصلى.

(٧) - ورد مؤداه في الفقيه ١: ٩١٧/١٩٧، والكافي ٣: ٢٩٩/١.

(٨) - كذا و الظاهر أن الصواب: نفسك.

(٩) - ورد مؤداه في الفقيه ١: ٩١٧/١٩٨، والهداية: ٣٩، والكافي ٣: ٢٩٩/١.

(١٠) - ليس في نسخة «ش». الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ١٠٢

حِذَاءِ أُذُنَيْكَ وَ لَا تَرْفَعْ يَدَيْكَ «١» فِي الْمَكْتُوبَةِ حَتَّى تُجَاوِزَ بِهِمَا رَأْسَكَ «٢» وَ لَا بَأْسَ بِذَلِكَ فِي النَّافِلَةِ وَ الْوُتْرِ فَإِذَا رَكَعْتَ فَأَلْقِمْ رُكْبَتَيْكَ رَاحَتَيْكَ «٣» وَ تُفَرِّجْ بَيْنَ أَصَابِعِكَ وَ اقْبِضْ عَلَيْهِمَا وَ إِذَا رَفَعْتَ رَأْسَكَ مِنَ الرَّكُوعِ فَانصِبْ قَائِمًا «٤» حَتَّى تَرْجِعَ مَفَاصِلَكَ كُلَّهَا إِلَى الْمَكَانِ «٥» ثُمَّ اسْجُدْ وَ ضَعْ جَبِينَكَ عَلَى الْأَرْضِ وَ أَرْغِمْ عَلَى رَاحَتَيْكَ وَ اضْمُمْ أَصَابِعَكَ وَ ضَعُهُمَا مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ «٦» وَ إِذَا جَلَسْتَ فَلَا تَجْلِسْ عَلَى يَمِينِكَ لَكِنْ انصِبْ يَمِينَكَ وَ اقْعُدْ عَلَى أَلْيَتَيْكَ وَ لَا تَضَعْ يَدَكَ بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ لَكِنْ أَرِسْ لِمَهْمَا إِرْسَالًا فَإِنَّ ذَلِكَ تَكْفِيرُ أَهْلِ الْكِتَابِ «٧» وَ لَا تَتَمَطَّى فِي صِلَاتِكَ وَ لَا تَتَجَشَّأُ وَ امْنَعُهُمَا بِجُهْدِكَ وَ طَاقَتِكَ فَإِذَا عَطَسْتَ فَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَ لَا تَطَأْ مَوْضِعَ سُجُودِكَ وَ لَا تَتَقَدَّمْهُ مَرَّةً وَ لَا تَتَأَخَّرْ أُخْرَى «٨» وَ لَا تُصَلِّ وَ بِكَ شَيْءٌ مِنَ الْأَخْبَثَيْنِ «٩» وَ إِنْ كُنْتَ فِي الصَّلَاةِ فَوَحِدَتْ غَمَزًا فَانصَرِفْ إِلَّا أَنْ يَكُونَ شَيْئًا تَصْبِرُ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ إِضْرَارٍ بِالصَّلَاةِ «١٠» وَ اقْبَلْ عَلَى اللَّهِ بِجَمِيعِ الْقَلْبِ وَ بَوَجْهِكَ حَتَّى يَقْبَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ «١١»

(١) - في نسخة «ض»: زيادة: بالدعاء.

(٢) - ورد مؤداه في الفقيه ١: ٩١٧/١٩٨، والكافي ٣: ٣٠٩/١ و ٢.

(٣) - في نسخة «ش»: «راحتك».

(٤) - ورد مؤداه في الفقيه ١: ٩١٦/١٩٦ و ٩٢٧/٢٠٤، والهداية: ٣٩، والكافي ٣: ٣١١/٨ و ٣/٣٢٠ و ٦، و التهذيب ٢: ٢٨٩/٧٨ و ٢٩٠، ٣٢٥/١٣٣٢.

(٥) - ليس في نسخة «ش».

(٦) - ورد مؤداه في الهداية: ٣٩، والكافي ٣: ٣١١/٨.

(٧) - ورد مؤداه في الفقيه ١: ٩١٧/١٩٨، والهداية: ٣٨، والمقنع: ٢٣، والكافي ٣: ٣٣٤/١، و التهذيب ٢: ٣٠٨/٨٤ و ٣١٠.

(٨) - ورد مؤداه في الفقيه ١: ١٩٨، والهداية: ٣٩، والمقنع: ٢٣، والكافي ٣: ٢٩٩/١.

(٩) - التهذيب ٢: ١٣٣٣/٣٢٦ باختلاف يسير.

(١٠) - ورد مؤداه في الكافي ٣: ٣٦٤/٣.

(١١) - ورد مؤداه في الفقيه ١: ٩١٧/١٩٨. الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ١٠٣

وَ أَشْبِغِ الْوُضُوءَ وَ عَفِّرْ جَبِينَكَ فِي التُّرَابِ وَ إِذَا أَقْبَلْتَ عَلَى صَلَاتِكَ أَقْبَلِ اللَّهُ عَلَيْكَ بِوَجْهِهِ فَإِذَا أَعْرَضْتَ أَعْرَضَ اللَّهُ عَنْكَ «١» وَ أَرَوَى «٢» عَنِ الْعَالِمِ أَنَّهُ قَالَ رَبَّمَا لَمْ يُرْفَعْ مِنَ الصَّلَاةِ إِلَّا النَّصْفُ أَوْ الثُّلُثُ أَوْ «٣» السُّدُسُ عَلَى قَدْرِ إِقْبَالِ الْعَبْدِ عَلَى صَلَاتِهِ وَ رَبَّمَا لَا يُرْفَعُ مِنْهَا شَيْءٌ تَرُدُّ فِي وَجْهِهِ كَمَا يُرَدُّ الثُّوبُ الْخَلْقُ وَ تُنَادِي صَيِّعَتِي صَيِّعَكَ اللَّهُ كَمَا صَيِّعَتِي وَ لَا يُعْطَى اللَّهُ الْقَلْبَ الْعَافِلَ شَيْئًا «٤» وَ رَوَى إِذَا دَخَلَ الْعَبْدُ فِي الصَّلَاةِ لَمْ يَزَلِ اللَّهُ يَنْظُرُ إِلَيْهِ «٥» حَتَّى يَفْرَغَ مِنْهَا «٦» وَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع إِذَا أَحْرَمَ الْعَبْدُ فِي صِلَاتِهِ أَقْبَلِ اللَّهُ عَلَيْهِ بِوَجْهِهِ وَ يُوَكَّلُ بِهِ مَلَكًا يَلْتَقِطُ الْقُرْآنَ مِنْ فِيهِ النِّقَاطَ فَإِنْ أَعْرَضَ أَعْرَضَ اللَّهُ عَنْهُ وَ وَكَلَهُ إِلَيْهِ «٧» وَ اعْلَمْ أَنَّ أَوَّلَ

وَقَتِ الظُّهْرِ زَوَالِ الشَّمْسِ كَمَا ذَكَرْنَا فِي بَابِ المَوَاقِيتِ «٨» إِلَى أَنْ يَبْلُغَ الظِّلُّ قَدَمَيْنِ وَ أَوَّلُ «٩» الوَقْتِ لِلعَصِيرِ الفَرَاغِ مِنْ صَلَاةِ الظُّهْرِ ثُمَّ إِلَى أَنْ يَبْلُغَ الظِّلُّ أَرْبَعَةَ أَقْدَامٍ وَقَدْ رُخِّصَ لِلعَلِيلِ وَ المُسَافِرِ فِيهِمَا إِلَى أَنْ يَبْلُغَ سِتَّةَ أَقْدَامٍ وَ لِلْمُضْطَّرِّ إِلَى مَغِيبِ الشَّمْسِ وَ وَقَتِ المَغْرِبِ سِقُوطِ القُرْصِ إِلَى مَغِيبِ الشَّفَقِ وَ وَقَتِ عِشَاءِ المَآخِرَةِ الفَرَاغِ مِنَ المَغْرِبِ ثُمَّ إِلَى رُبْعِ اللَّيْلِ وَقَدْ رُخِّصَ لِلعَلِيلِ وَ المُسَافِرِ فِيهِمَا إِلَى انْتِصَافِ اللَّيْلِ وَ لِلْمُضْطَّرِّ إِلَى قَبْلِ «١٠» طُلُوعِ الفَجْرِ «١١»

(١)- ورد مؤداه في الفقيه ١: ٩١٧/١٩٨ من «و إذا قبلت...».

(٢)- في نسخة «ش»: «روى».

(٣)- في نسخة «ض»: «و».

(٤)- ورد مؤداه في الفقيه ١: ٦٢٧/١٣٤ و ٩١٧/١٩٨، و الكافي ٣: ٤/٢٦٨ و ١/٣٦٢ و ١/٣٦٣ و ٢/٣٦٣ و ٣ و التّهذيب ٢: ٩٤٦/٢٣٩.

(٥)- في نسخة «ض»: «ينظر الله إليه».

(٦)- ورد مؤداه في الكافي ٣: ٥/٢٦٥.

(٧)- في نسخة «ش»: «و وكلّ الله إليه ملكه». و ورد مؤداه في الكافي ٣: ٥/٢٦٥.

(٨)- تقدّم ذكره في ص ١٠.

(٩)- في نسخة «ض»: «و أقل».

(١٠)- ليس في نسخة «ش».

(١١)- ورد مؤداه في الفقيه ١: ٢٣٢/١٠٣٠ من «و قد رخص...». الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ١٠٤ وَ وَقَتِ الصُّبْحِ طُلُوعِ الفَجْرِ المُغْتَرِضِ إِلَى أَنْ تَبْدُو الحُمْرَةُ وَقَدْ رُخِّصَ لِلعَلِيلِ وَ المُسَافِرِ وَ المُضْطَّرِّ إِلَى قَبْلِ طُلُوعِ الشَّمْسِ «١» وَ الدَّلِيلُ عَلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ ذَهَابُ الحُمْرَةِ مِنْ حِزَابِ المَشْرِقِ وَ فِي الغَيْمِ سِوَادُ المَحَاجِرِ «٢» وَ قَدْ كَثُرَتِ الرُّوَايَاتُ فِي وَقْتِ المَغْرِبِ وَ سِقُوطِ القُرْصِ وَ العَمَلُ مِنْ ذَلِكَ عَلَى سِوَادِ المَشْرِقِ إِلَى حَيْدِ الرَّأْسِ فَإِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ فَصَلِّ ثَمَّ إِنْ رَكَعَاتٍ مِنْهَا رَكَعَتَانِ بِفَاتِحَةِ الكِتَابِ «٣» وَ قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ وَ الثَّانِيَةَ بِفَاتِحَةِ الكِتَابِ وَ قُلْ يَا أَيُّهَا الكَافِرُونَ وَ سِتُّ رَكَعَاتٍ بِمَا أَحْبَبْتَ مِنَ القُرْآنِ ثُمَّ أَدْنُ وَ «٤» أَقِمَّ وَ إِنْ شِئْتَ جَمَعْتَ بَيْنَ الأَذَانِ وَ الإِقَامَةِ وَ إِنْ شِئْتَ فَرَفَّتِ الرُّكْعَتَيْنِ الأَوَّلَتَيْنِ «٥» ثُمَّ افْتِتحِ الصَّلَاةَ وَ ارْفَعْ يَدَيْكَ وَ لَمَّا تَجَاوَزَهُمَا وَ جَهَّكَ وَ ابْسُطْهُمَا بَسِطًا ثُمَّ كَبِّرْ مَعَ التَّوَجُّهِ ثَلَاثَ تَكْبِيرَاتٍ ثُمَّ تَقُولُ اللَّهُمَّ أَنْتَ المَلِكُ الحَقُّ المُبِينُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ وَ بِحَمْدِكَ عَمِلْتُ سُوءًا وَ ظَلَمْتُ نَفْسِي فَاعْفُ عَنِّي إِنَّهُ لَمَّا يَعْفُرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ ثُمَّ تَكْبِّرُ تَكْبِيرَتَيْنِ وَ تَقُولُ لَيْتَكَ وَ سَعْدَيْكَ وَ الخَيْرُ بَيْنَ يَدَيْكَ وَ الشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ وَ المَهْدِيُّ مِنْ هَدَيْتِ عَبْدِكَ وَ ابْنُ عَبْدِكَ «٦» بَيْنَ يَدَيْكَ مِنْكَ وَ بَكَ وَ لَكَ وَ إِلَيْكَ لَا مَلْجَأَ وَ لَا مَنجَى وَ لَا مَفَرَّ مِنْكَ إِلَّا إِلَيْكَ سُبْحَانَكَ وَ حَنَانِكَ تَبَارَكَتَ وَ تَعَالَيْتَ سُبْحَانَكَ رَبِّ البَيْتِ الحَرَامِ وَ الرُّكْنِ وَ المَقَامِ وَ الحِجْلِ وَ الحَرَامِ ثُمَّ تَكْبِّرُ تَكْبِيرَتَيْنِ وَ تَقُولُ وَجْهْتُ وَجْهِي لِلذِي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ وَ الأَرْضَ حَنِيفًا

(١)- ورد مؤداه في التّهذيب ٢: ٣٨/١٢١، و الكافي ٣: ٢٨٣/٤ و ٥.

(٢)- في نسخة «ض»: «المحاجر»، و المحاجر: لم نجد لها معنى فيما بين أيدينا من كتب اللّغة، و لعل مراده الجبال و التلال التي تحيط بالمكان و تحجز عنه الشمس. فإن إسم الحجاز مشتق من هذا، لأنه يحجز بين نجد و تهامة.

(٣)- ليس في نسخة «ض».

(٤) - ليس في نسخة «ض».

(٥) - المقنع: ٢٧ باختلاف في ألفاظه، و مؤداه في التهذيب ٢: ٧٣ / ٢٧٢.

(٦) - في نسخة «ض»: «عبدك». الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ١٠٥

عَلَى مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ وَ دِينَ مُحَمَّدٍ وَ وِلَايَةِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ع مُسْلِمًا وَ مَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ إِنَّ صِلَاتِي وَ نُسُكِي وَ مَحْيَايَ وَ مَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ لَا شَرِيكَ لَهُ وَ بِذَلِكَ أَمَرْتُ وَ أَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ لَا إِلَهَ غَيْرُكَ وَ لَا مَعْبُودَ سِوَاكَ أَعُوذُ بِاللَّهِ السَّمِيعِ الْعَلِيمِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ - وَ تَجَهَّرُ بِسْمِ اللَّهِ عَلَى مَقْدَارِ قِرَاءَتِكَ «١» وَ اعْلَمْ أَنَّ السَّابِعَةَ هِيَ الْفَرِيضَةُ وَ هِيَ تَكْبِيرَةُ الْإِفْتِتَاحِ وَ بِهَا تَحْرِيمُ الصَّلَاةِ وَ رُوي أَنَّ تَحْرِيمَهَا التَّكْبِيرُ وَ تَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ «٢» وَ انْوَ عِنْدَ افْتِتَاحِ الصَّلَاةِ ذَكَرَ اللَّهُ وَ ذَكَرَ رَسُولَ اللَّهِ ص وَ اجْعَلْ وَاحِدًا مِنَ الْأَيْمَةِ نَضَبَ عَيْنَيْكَ «٣» وَ لَا تُجَاوِزْ بِأَطْرَافِ أَصَابِعِكَ شَحْمَةَ أُذُنَيْكَ «٤» ثُمَّ تَقْرَأُ فَاتِحَةَ الْكِتَابِ وَ سُورَةَ فِي الرَّكْعَتَيْنِ الْأُولَتَيْنِ «٥» وَ فِي الرَّكْعَتَيْنِ الْآخَرَتَيْنِ [الْآخِرَاوَيْنِ] الْحَمِيدَ وَ حِيدَهُ وَ إِلَّا فَسَيُخَفِي فِيهِمَا ثَلَاثًا ثَلَاثًا تَقُولُ سُبْحَانَ اللَّهِ وَ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَ اللَّهُ أَكْبَرُ تَقُولُهَا فِي كُلِّ رَكْعَةٍ مِنْهُمَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ «٦» وَ لَا تَقْرَأُ فِي الْمَكْتُوبَةِ سُورَةَ نَاقِصَةً «٧» وَ لَا بَأْسَ فِي النَّوَافِلِ وَ أَسْمِعِ الْقِرَاءَةَ وَ التَّسْبِيحَ أُذُنَيْكَ فِيمَا لَا تَجَهَّرُ فِيهِ مِنَ الصَّلَوَاتِ بِالْقِرَاءَةِ وَ هِيَ الظُّهْرُ وَ العَصْرُ «٨» وَ ارْزُقْ فَوْقَ ذَلِكَ فِيمَا تَجَهَّرُ فِيهِ بِالْقِرَاءَةِ وَ أَقْبِلْ عَلَى صِلَاتِكَ بِجَمِيعِ الْجَوَارِحِ وَ الْقَلْبِ إِجْلَالًا لِلَّهِ تَبَارَكَ وَ تَعَالَى وَ لَا تُكُنْ مِنَ الْغَافِلِينَ فَإِنَّ اللَّهَ جَلَّ جَلَالُهُ يُقْبِلُ عَلَى الْمُصَلِّي بِقَدْرِ إِقْبَالِهِ عَلَى الصَّلَاةِ

(١) - الفقيه ١: ٩١٧ / ١٩٨، المقنع: ٢٨، الكافي ٣: ٣١٠ / ٧ باختلاف يسير. من «ثم افتتح الصلاة....».

(٢) - الهداية ٣١، الكافي ٣: ٦٩ / ٢.

(٣) - قال العلامة المجلسي في البحار ٨٤: ٢١٧ في بيانه على هذا الخبر: «لم يذكر ذلك في خبر آخر» فتأمل.

(٤) - ورد مؤداه في الكافي ٣: ٣٠٩ / ٢، التهذيب ٢: ٦٥ / ٢٣٣. من «و لا تجاوز...».

(٥) - المقنع: ٢٨.

(٦) - المقنع: ٢٩. و قد ورد ذكر التسبيح في المقنع: ٣٤، و الهداية: ٣١، و عيون أخبار الرضا عليه السلام ٢: ١٨٢.

(٧) - مؤداه في الكافي ٣: ٣١٤ / ١٢، التهذيب ٢: ٦٩ / ٢٥٣.

(٨) - في نسخة «ش»: «الصلاة و هي العصر و الظهر». الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ١٠٦

وَ إِنَّمَا يُحْسَبُ لَهُ مِنْهَا بِقَدْرِ مَا يُقْبَلُ عَلَيْهِ «١» فَإِذَا رَكَعْتَ فَمَدَّ ظَهْرَكَ وَ لَا تُنْكَسْ رَأْسَكَ وَ قُلْ فِي رُكُوعِكَ بِعِيدِ التَّكْبِيرِ اللَّهُمَّ لَكَ رَكَعْتُ وَ لَكَ خَشَعْتُ وَ بِكَ اعْتَصَمْتُ وَ لَكَ أَسْلَمْتُ وَ عَلَيْكَ تَوَكَّلْتُ «٢» أَنْتَ رَبِّي خَشَعَ لَكَ «٣» قَلْبِي وَ سَمِعِي وَ بَصَرِي وَ شَعْرِي وَ بَشَرِي وَ مَخِي وَ لَحْمِي وَ دَمِي وَ عَصَبِي وَ عِظَامِي وَ جَمِيعِ جَوَارِحِي وَ مَا أَقَلَّتِ الْأَرْضُ مِنِّي «٤» غَيْرَ مُسْتَنَكِفٍ وَ لَا مُسْتَكْبِرٍ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ لَا شَرِيكَ لَهُ وَ بِذَلِكَ أَمَرْتُ شَيْبَانَ رَبِّي الْعَظِيمِ وَ بِحَمْدِهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ وَ إِنْ شِئْتَ خَمْسَ مَرَّاتٍ وَ إِنْ شِئْتَ سَبْعَ مَرَّاتٍ «٥» وَ إِنْ شِئْتَ التَّسْبِيحَ فَهُوَ أَفْضَلُ «٦» وَ يَكُونُ نَظْرُكَ فِي وَقْتِ الْقِرَاءَةِ إِلَى مَوْضِعِ سُجُودِكَ «٧» وَ فِي وَقْتِ الرُّكُوعِ بَيْنَ رِجْلَيْكَ «٨» ثُمَّ اعْتَدِلْ حَتَّى يَزْجَعَ كُلُّ عَضْوٍ مِنْكَ إِلَى مَوْضِعِهِ وَ قُلْ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمَدَهُ بِاللَّهِ أَقْوَمُ وَ أَقْعَدُ أَهْلَ الْكِبْرِيَاءِ وَ الْعَظَمَةِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ لَا شَرِيكَ لَهُ وَ بِذَلِكَ أَمَرْتُ «٩» ثُمَّ كَبَّرْ وَ اشْجُدْ وَ السُّجُودُ عَلَى سَبْعَةِ أَعْضَاءٍ عَلَى الْجَبْهَةِ وَ الْيَدَيْنِ وَ الرُّكْبَتَيْنِ وَ الْإِبْهَامَيْنِ مِنَ الْقَدَمَيْنِ وَ لَيْسَ عَلَى الْأَنْفِ سُجُودٌ وَ إِنَّمَا هُوَ الْإِرْغَامُ «١٠» وَ يَكُونُ نَظْرُكَ «١١» فِي وَقْتِ السُّجُودِ إِلَى أَنْفِكَ وَ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ فِي حَجْرِكَ وَ كَذَلِكَ فِي وَقْتِ الشَّهَادَةِ وَ قُلْ فِي سُجُودِكَ اللَّهُمَّ لَكَ سَجَدْتُ وَ بِكَ آمَنْتُ وَ لَكَ أَسْلَمْتُ وَ عَلَيْكَ تَوَكَّلْتُ أَنْتَ

- (١) - ورد مؤداه في الفقيه ١: ٩١٧ / ١٩٨، و المقنع: ٢٧، و الهداية: ٢٨، و الكافي ٣: ٣٦٣ / ١ و ٢ و ٤.
- (٢) - في نسخة «ش» زيادة: «و».
- (٣) - ليس في نسخة «ش».
- (٤) - ليس في نسخة «ش» و «ض» و ما أثبتناه من البحار ٨٤: ٢٠٧.
- (٥) - ورد باختلاف في ألفاظه في الفقيه ١: ٩٢٨ / ٢٠٥، و المقنع: ٢٨، و الكافي ٣: ٣١٩ / ١، و التهذيب ٢: ٧٧ / ٢٨٩. من «و قل في ركوعك...».
- (٦) - في نسخة «ش»: «الأفضل».
- (٧) - ورد مؤداه في الفقيه ١: ٩١٧ / ١٩٨ من «و يكون نظرك...».
- (٨) - ورد مؤداه في الفقيه ١: ٩٢٧ / ٢٠٤.
- (٩) - ورد مؤداه في الفقيه ١: ٩٢٨ / ٢٠٥، المقنع: ٢٨.
- (١٠) - ورد مؤداه في التهذيب ٢: ٨٢ / ٣٠١ و ٢٩٨ / ٢٠٤.

(١١) - في نسخة «ض»: «بصرک». الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ١٠٧

رَبِّي سَجَدَ لَكَ وَجْهِي وَ شَعْرِي وَ بَشْرِي وَ مَخِي وَ لَحْمِي «١» وَ دَمِي وَ عَصَبِي وَ عَظَامِي سَجَدَ وَجْهِي الْبَالِي الْفَانِي الدَّلِيلِ الْمُهَيَّنِ لِلذِّي خَلَقَهُ وَ صَيَّرَهُ «٢» وَ شَقَّ سَمْعَهُ وَ بَصَّرَهُ تَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ سُبْحَانَ رَبِّي الْأَعْلَى وَ بِحَمْدِهِ مِثْلَ مَا قُلْتَ فِي الرُّكُوعِ «٣» ثُمَّ ارْفَعْ رَأْسَكَ مِنَ السُّجُودِ وَ اقْبِضْ يَدَيْكَ «٤» إِلَيْكَ قَبْضًا وَ تَمَكَّنْ مِنَ الْجُلُوسِ «٥» وَ قُلْ بَيْنَ سَجْدَتَيْكَ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَ ارْحَمْنِي وَ اهْدِنِي «٦» وَ عَافِنِي فَ إِنِّي «٧» لِمَا أَنْزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ ثُمَّ اسْجُدِ الثَّانِيَةَ وَ قُلْ فِيهِ مَا قُلْتَ فِي الْأُولَى «٨» ثُمَّ ارْفَعْ رَأْسَكَ وَ تَمَكَّنْ مِنَ الْأَرْضِ «٩» ثُمَّ قُمْ إِلَى الثَّانِيَةَ فَإِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَنْهَضَ إِلَى الْقِيَامِ فَاتَكِيْ عَلَى يَدِكَ وَ تَمَكَّنْ مِنَ الْأَرْضِ ثُمَّ انْهَضْ قَائِمًا وَ افْعَلْ مِثْلَ مَا فَعَلْتَ فِي الرُّكُوعِ الْأُولَى.

فَبِإِنْ كُنْتَ فِي صِيْلَمَاءَ فِيهَا قُنُوتٌ فَاقْنُتْ وَ قُلْ فِي قُنُوتِكَ بَعِيدَ فَرَاغِكَ مِنَ الْقِرَاءَةِ قَبْلَ الرُّكُوعِ اللَّهُمَّ أَنْتَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ الْحَلِيمُ الْكَرِيمُ «١٠» لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ سُبْحَانَكَ رَبَّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ وَ رَبَّ الْأَرْضِينَ السَّبْعِ وَ مَا فِيهِنَّ وَ مَا بَيْنَهُنَّ وَ رَبَّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ «١١» بِاللَّهِ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَ آلِ مُحَمَّدٍ وَ اغْفِرْ لِي وَ لِرِجَالِي وَ لِكُلِّ مُؤْمِنٍ وَ مُؤْمِنَاتٍ إِنَّكَ عَلَى ذَلِكَ قَادِرٌ.

- (١) - ليس في نسخة «ض».
- (٢) - ليس في نسخة «ش».
- (٣) - ورد باختلاف في ألفاظه في الفقيه ١: ٩٣٠ / ٢٠٥، و المقنع: ٢٨، و الكافي ٣: ٣٢١ / ١، و التهذيب ٢: ٧٩ / ٢٩٥.
- (٤) - ليس في نسخة «ض».
- (٥) - الفقيه ١: ٩٣٠ / ٢٠٦.
- (٦) - ليس في نسخة «ش».
- (٧) - ليس في نسخة «ض».
- (٨) - المقنع: ٢٩، ورد باختلاف في ألفاظه في الفقيه ١: ٩٣٠ / ٢٠٦، و الكافي ٣: ٣٢١ / ١.

(٩) - ما بين القوسين ليس في نسخة «ش».

(١٠) - ليس في نسخة «ض».

(١١) - ورد باختلاف في ألفاظه في الفقيه ١: ٣١٠ / ١٤١٢، والكافي ٣: ٤٢٦ / ١.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ١٠٨

ثُمَّ ارْكَعْ وَقُلْ فِي رُكُوعِكَ مِثْلَ مَا قُلْتَ إِذَا تَشَهَّدْتَ فِي الثَّانِيَةِ فَقُلْ بِسْمِ اللَّهِ وَبِاللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَالْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى كُلُّهَا لِلَّهِ
أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ أَرْسَلَهُ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا بَيْنَ يَدَيْ السَّاعَةِ وَلَا تَزِيدُ
عَلَى ذَلِكَ ثُمَّ انْهَضْ إِلَى الثَّلَاثَةِ وَقُلْ إِذَا نَهَضْتَ بِحَوْلِ اللَّهِ وَقُوَّتِهِ «١» أَقُومُ وَأَقْعُدُ وَأَقْرَأُ فِي الرَّكَعَتَيْنِ الْأَخِيرَتَيْنِ إِنْ شِئْتَ الْحَمْدُ
«٢» وَحْدَهُ وَإِنْ شِئْتَ سَبَّحْتَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ فَإِذَا صَلَّيْتَ الرَّكَعَةَ الرَّابِعَةَ فَقُلْ فِي تَشَهُدِكَ بِسْمِ اللَّهِ وَبِاللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَالْأَسْمَاءُ
الْحُسْنَى كُلُّهَا لِلَّهِ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ أَرْسَلَهُ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا بَيْنَ يَدَيْ
السَّاعَةِ التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ وَالصَّلَوَاتُ الطَّيِّبَاتُ الرَّاكَيَاتُ الْغَادِيَاتُ الرَّائِحَاتُ التَّامَّاتُ «٣» النَّاعِمَاتُ الْمُبَارَكَاتُ الصَّالِحَاتُ لِلَّهِ مَا طَابَ وَ
زَكَ وَطَهَرَ وَنَمَا وَخَلَصَ فَلِلَّهِ «٤» وَ مَا خُبْتُ فَلِغَيْرِ اللَّهِ أَشْهَدُ أَنَّكَ نِعَمَ الرَّبِّ وَأَنَّ مُحَمَّدًا نِعَمَ الرَّسُولِ وَأَنَّ عَلِيًّا «٥» نِعَمَ الْمَوْلَى وَ
أَنَّ الْجَنَّةَ حَقٌّ وَالنَّارَ حَقٌّ وَالْمَوْتَ حَقٌّ وَالْبُعْثَ حَقٌّ وَأَنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ لَا رَيْبَ فِيهَا وَأَنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ مَنْ فِي الْقُبُورِ «٦» الْحَمْدُ لِلَّهِ
الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ وَارْحَمْ
مُحَمَّدًا وَآلِ مُحَمَّدٍ أَفْضَلَ مَا صَلَّيْتَ وَبَارَكْتَ وَتَرَحَّمْتَ وَسَلَّمْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَآلِ إِبْرَاهِيمَ فِي الْعَالَمِينَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ «٧».

(١) - ليس في نسخة «ض».

(٢) - في نسخة «ش» زيادة: «اللَّهُ»، و الظاهر أنه اشتباه، لأن المقصود هو سورة الحمد.

(٣) - في نسخة «ش»: «الناميات».

(٤) - ليس في نسخة «ض».

(٥) - في نسخة «ض»: «على بن أبي طالب».

(٦) - الفقيه ١: ٢٠٩ / ٩٤٤، المقنع: ٢٩، التهذيب ٢: ٩٩ / ٣٧٣، باختلاف في ألفاظه من «فاذا تشهدت في الثانية...».

(٧) - التهذيب ٢: ١٠٠ / ٣٧٣ باختلاف يسير.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ١٠٩

اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ الْمُصْطَفَى وَعَلَى الْمُرْتَضَى وَفَاطِمَةَ الزَّهْرَاءِ وَالْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ وَعَلَى الْأَيْمَةِ الرَّاشِدِينَ مِنْ آلِ طه وَيَاسِينَ
اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى نُورِكَ الْمُنُورِ وَعَلَى خِيَلِكَ الْأَطْوَلِ وَعَلَى عُزْوَتِكَ الْأَوْثَقِ وَعَلَى وَجْهِكَ الْأَكْرَمِ وَعَلَى جَنْبِكَ الْأَوْجِبِ وَعَلَى
بَابِكَ الْأَذْنَى وَعَلَى مَسِيلِكَ «١» الصِّرَاطِ اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى الْهَادِيْنَ الْمَهْدِيِّينَ الرَّاشِدِينَ الْفَاضِلِينَ الطَّيِّبِينَ الطَّاهِرِينَ الْأَخْيَارِ الْأَبْرَارِ
اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى جَبْرَائِيلَ وَمِيكَائِيلَ وَإِسْرَافِيلَ وَعِزْرَائِيلَ وَعَلَى مَلَائِكَتِكَ الْمُقَرَّبِينَ وَأَنْبِيَائِكَ الْمُرْسَلِينَ وَرُسُلِكَ أَجْمَعِينَ مِنْ
أَهْلِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِينَ «٢» وَأَهْلِ طَاعَتِكَ أَكْتَعِينَ «٣» وَأَخْصَصْ مُحَمَّدًا صَافِضًا بِأَفْضَلِ الصَّلَاةِ وَالتَّسْلِيمِ السَّلَامِ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ
وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ السَّلَامُ عَلَيْكَ وَعَلَى أَهْلِ بَيْتِكَ الطَّيِّبِينَ السَّلَامُ عَلَيْنَا «٤» وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ ثُمَّ سَلِّمْ عَنْ يَمِينِكَ وَإِنْ
شِئْتَ يَمِينًا وَشِمَالًا وَإِنْ شِئْتَ تَجَاهَ الْقِبْلَةِ «٥» فَإِذَا فَرَعْتَ مِنْ صَلَاةِ الرَّوَالِ فَارْفَعْ يَدَيْكَ ثُمَّ قُلْ اللَّهُمَّ إِنِّي أَتَقَرَّبُ إِلَيْكَ «٦»
بِجُودِكَ وَكَرَمِكَ وَأَتَقَرَّبُ إِلَيْكَ بِمُحَمَّدٍ عَبْدِكَ وَرَسُولِكَ وَأَتَقَرَّبُ إِلَيْكَ بِمَلَائِكَتِكَ وَأَنْبِيَائِكَ وَرُسُلِكَ وَأَسْأَلُكَ أَنْ
تُصَلِّيَ عَلَيَّ مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ وَأَسْأَلُكَ أَنْ تُقِيلَ عَثْرَتِي وَتَسْتُرَ عَوْرَتِي وَتَغْفِرَ ذُنُوبِي وَتَقْضِيَ حَوَائِجِي وَلَا تُعَذِّبْنِي بِقِيحِ

فَعَالِي فَإِنَّ جُودَكَ وَ عَفْوَكَ يَسْعَى ثُمَّ تَخِرُّ سَاجِدًا وَ تَقُولُ فِي سُجُودِكَ يَا أَهْلَ التَّقْوَى وَ الْمَغْفِرَةَ يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ أَنْتَ مَوْلَايَ وَ سَيِّدِي فَارْزُقْنِي أَنْتَ خَيْرٌ لِي مِنْ أَبِي وَ أُمِّي وَ مِنْ النَّاسِ أَجْمَعِينَ بِي إِلَيْكَ فَقَرُّ وَ فَاقَهُ وَ أَنْتَ غَنِيٌّ عَنِّي أَسْأَلُكَ بِوَجْهِكَ الْكَرِيمِ وَ أَسْأَلُكَ أَنْ تُصَلِّيَ عَلَيَّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَ آلِ مُحَمَّدٍ وَ عَلَيَّ إِخْوَانِهِ (٧) النَّبِيِّينَ وَ الْمَأْتَمَةَ الطَّاهِرِينَ وَ تَسْتَجِيبُ دُعَائِي وَ تَرْحَمَ تَضَرُّعِي

(١) - في نسخة «ش»: «سبيلك».

(٢) - ليس في نسخة «ض».

(٣) - في نسخة «ش» و «ض»: «راكعين» و ما أثبتناه من البحار ٨٤: ٢٠٩، و أكتعين بمعنى أجمعين.

(٤) - في نسخة «ض»: «عليك».

(٥) - ورد مؤداه في الفقيه ١: ٢١٠ / ٩٤٤، و المقنع: ٢٩. من «ثم سلم عن يمينك...».

(٦) - ما بين القوسين ليس في نسخة «ش».

(٧) - في نسخة «ش»: «اخوته». الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ١١٠

وَ اصْرِفْ عَنِّي أَنْوَاعَ الْبَلَاءِ «١» يَا رَحْمَانُ «٢».

وَ اعْلَمْ أَنَّ ثَلَاثَ صَلَوَاتٍ إِذَا حَلَّ «٣» وَ قُتِبْنَ يَبْغِي لَكَ أَنْ تَبْتَدِيَ بِهِنَّ لَأُصَلِّيَ بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ نَافِلَةً صَلَاةً اسْتِقْبَالَ النَّهَارِ وَ هِيَ الْفَجْرُ «٤» وَ صَلَاةُ اسْتِقْبَالِ اللَّيْلِ وَ هِيَ الْمَغْرِبُ «٥» وَ صَلَاةُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ «٦» وَ أَقْنَتْ فِي أَرْبَعِ صَلَوَاتِ الْفَجْرِ وَ الْمَغْرِبِ وَ الْعَتَمَةِ وَ صَلَاةُ الْجُمُعَةِ «٧» وَ الْقُنُوتُ كُلُّهَا قَبْلَ الرَّكُوعِ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنَ الْقِرَاءَةِ «٨» وَ أَدْنَى الْقُنُوتِ ثَلَاثُ تَسْبِيحَاتٍ «٩» وَ مَكَّنَ الْأَلْيَةَ الْيُسْرَى مِنَ الْأَرْضِ فَإِنَّهُ نَزَوَى أَنْ مَنْ لَمْ يُمْكِّنِ الْأَلْيَةَ الْيُسْرَى مِنَ الْأَرْضِ وَ لَوْ فِي الطَّيْنِ فَكَأَنَّهُ مَا صَلَّيَ «١٠» وَ ضَمَّ أَصَابِعَ يَدَيْكَ فِي جَمِيعِ الصَّلَوَاتِ تَحِيَاةَ الْقِبْلَةِ عِنْدَ السُّجُودِ وَ تَفَرَّقَهَا عِنْدَ الرَّكُوعِ وَ أَلْقَمَ رَاحَتَيْكَ بِرُكْبَتَيْكَ «١١» وَ لَا تَلْصِقْ إِحْدَى الْقَدَمَيْنِ بِالْأُخْرَى وَ أَنْتَ قَسَائِمٌ وَ لَا فِي وَقْتِ الرَّكُوعِ وَ لَيْكُنْ بَيْنَهُمَا أَرْبَعُ أَصَابِعٍ أَوْ شِبْرٌ «١٢» وَ اعْلَمْ أَنَّ الصَّلَاةَ ثَلَاثًا وَ ضَوْءٌ وَ ثَلَاثًا رُكُوعٌ وَ ثَلَاثًا سُجُودٌ «١٣» وَ أَنَّ لَهَا أَرْبَعَةَ آلَافٍ حُدًّا «١٤» وَ أَنَّ فُرُوضَهَا عَشْرَةٌ ثَلَاثٌ مِنْهَا كِبَارٌ وَ هِيَ تَكْبِيرَةُ الْإِفْتِيحِ وَ الرَّكُوعُ وَ السُّجُودُ وَ سَبْعَةٌ صَغَارٌ وَ هِيَ الْقِرَاءَةُ وَ تَكْبِيرُ الرَّكُوعِ وَ تَكْبِيرُ السُّجُودِ وَ تَسْبِيحُ

(١) - في نسخة «ش»: «البلايا».

(٢) - ورد باختلاف في ألفاظه في الكافي ٢: ٣٩٦ / ١.

(٣) - في نسخة «ش»: «دخل».

(٤) - ورد مؤداه في التهذيب ٢: ١٣٣ / ٥١٣.

(٥) - ورد مؤداه في الكافي ٣: ٢٨٠ / ٨ و ٩.

(٦) - ورد مؤداه في الفقيه ١: ٢٦٨ / ١٢٢٣، و الكافي ٣: ٢٧٤ / ٢، و التهذيب ٣: ١٣ / ٤٦.

(٧) - ورد مؤداه في التهذيب ٢: ٨٩ / ٣٣٢ و ٩٠ / ٣٣٥.

(٨) - ورد مؤداه في التهذيب ٢: ٨٩ / ٣٣٠ و ٣٣٣.

(٩) - ورد مؤداه في الفقيه ١: ٢٠٧ / ٩٣٢، التهذيب ٢: ٩٢ / ٣٤٢.

(١٠) - ورد مؤداه في التهذيب ٢: ٣٧٧ / ١٥٧٣.

(١١)- ورد مؤداه في الفقيه ١: ٩١٦/١٩٦، والكافي ٣: ٣١١/٨.

(١٢)- ورد مؤداه في الفقيه ١: ٩١٦/١٩٦، والمقنع: ٢٣، والهداية: ٣٩، والكافي ٣: ٣١١/٨، ٣٣٤/١.

(١٣)- ورد باختلاف يسير في الفقيه ١: ٦٦/٢٢، والكافي ٣: ٢٧٣/٨، والتهذيب ٢: ١٤٠/٥٤٤.

(١٤)- الفقيه ١: ٥٩٩/١٢٤، الكافي ٣: ٢٧٢/٦، التهذيب ٢: ٩٥٦/٢٤٢. الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ١١١
الرُّكُوعَ وَ تَسْبِيحَ السُّجُودِ وَ الْقُنُوتَ وَ التَّشَهُدَ وَ بَعْضَ هَذِهِ أَفْضَلَ مِنْ بَعْضِ «١» وَ إِذَا سَهَوْتَ فِي الرَّكَعَتَيْنِ الْأُولَتَيْنِ فَلَمْ تَعْلَمْ رَكَعَهُ
صَلَّيْتَ أَمْ رَكَعَتَيْنِ أَعِدِ الصَّلَاةَ «٢» وَ إِنْ سَهَوْتَ فِيمَا بَيْنَ اثْنَتَيْنِ «٣» أَوْ ثَلَاثٍ أَوْ أَرْبَعٍ أَوْ خَمْسٍ تَبْنِي عَلَى الْأَقَلِّ وَ تَسْجُدُ بَعْدَ ذَلِكَ
سَجْدَتِي السَّهْوِ وَ قَدْ رُوِيَ أَنَّ الْفَقِيهَ لَمَّا يُعِيدُ الصَّلَاةَ «٤» وَ كَمَلُ سَيِّهٍ بَعْدَ الْخُرُوجِ مِنَ الصَّلَاةِ فَلَيْسَ بِشَيْءٍ وَ لَا إِعَادَةَ فِيهِ لِأَنَّكَ
خَرَجْتَ عَلَى يَقِينٍ وَ الشُّكُّ لَمَّا يَنْقُضُ الْيَقِينَ «٥» وَ لَمَّا تَصَلَّى النَّافِلَةَ فِي أَوْقَاتِ الْفَرَائِضِ «٦» إِلَّا مَا حَيَاءَتْ مِنَ النَّوَافِلِ فِي أَوْقَاتِ
الْفَرَائِضِ مِثْلَ ثَمَانِ رَكَعَاتٍ بَعْدَ زَوَالِ الشَّمْسِ وَ قَبْلِهَا وَ مِثْلَ رَكَعَتِي الْفَجْرِ فَإِنَّهُ يُجُوزُ صِلَاتُهَا بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ وَ مِثْلَ تَمَامِ صِلَاةِ
اللَّيْلِ وَ الْوُتْرِ وَ تَقْسِيرِ ذَلِكَ أَنَّكُمْ إِذَا ابْتَدَأْتُمْ بِصَلَاةِ اللَّيْلِ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ وَ قَدْ طَلَعَ الْفَجْرُ وَ قَدْ صَلَّيْتَ مِنْهَا سِتَّ رَكَعَاتٍ أَوْ أَرْبَعًا
بِيَادْرَتٍ وَ أَدْرَجْتَ بَاقِيَ الصَّلَاةِ وَ الْوُتْرِ إِذْ رَجَأْتُمْ صِلَاتِي الْغَدَاةِ «٧» وَ أَذْنَى مَا يُجْزَى فِي الصَّلَاةِ فِيمَا يَكْمُلُ بِهِ الْفَرَائِضُ تَكْبِيرُهُ
الْإِفْتِيحَ وَ تَمَامَ الرُّكُوعِ وَ السُّجُودِ «٨» وَ أَذْنَى مَا يُجْزَى مِنَ التَّشَهُدِ الشَّهَادَتَانِ «٩» وَ لَا تَدَعِ التَّغْفِيرَ وَ سَجْدَةَ الشُّكْرِ فِي سَيِّئٍ وَ لَا
حَضْرٍ

(١)- ورد مؤداه في البحار ٨٣: ٣/١٦٢ عن كتاب العلل لمحَمَّد بن عَلِيِّ بن اِبْرَاهِيمَ، وَ قَدْ وَرَدَتْ بَعْضُ فَرَاقَاتِهِ فِي الْهَدَايَةِ: ٢٩، وَ

الْكَافِي ٣: ٢٧٢/٥.

(٢)- ورد مؤداه في الفقيه ١: ٩٩١/٢٢٥، وَ الْمَقْنَعُ: ٣٠، وَ الْكَافِي ٣: ٣٥٠/١ وَ ٢ وَ ٣ وَ ٤.

(٣)- فِي نَسْخَةِ «ش»: «و».

(٤)- الْفَقِيهَ ١: ٩٩٣/٢٢٥، الْمَقْنَعُ: ٣١.

(٥)- وَرَدَ مُؤَدَاهُ فِي التَّهْذِيبِ ٢: ٣٥٢/١٤٦٠.

(٦)- وَرَدَ مُؤَدَاهُ فِي التَّهْذِيبِ ٢: ٩٨٢/٢٤٧ وَ ٩٨٣ وَ ٩٨٤، وَ الْكَافِي ٣: ٢٨٨/٣ وَ ٢٨٩/٦.

(٧)- وَرَدَ مُؤَدَاهُ فِي الْفَقِيهِ ١: ٣٠٧/١٤٠٤.

(٨)- وَرَدَ مُؤَدَاهُ فِي التَّهْذِيبِ ٢: ٥٧٠/١٤٦، وَ الْكَافِي ٣: ٣٤٧/٢.

(٩)- التَّهْذِيبُ ٢: ١٠١/٣٧٥ بِاخْتِلَافٍ يَسِيرٍ. الْفَقْهُ الْمَنْسُوبُ إِلَى الْإِمَامِ الرِّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ، ص: ١١٢

حَسَّنُوا نَوَافِلَكُمْ وَ اعْلَمُوا أَنَّهَا هِدْيَةٌ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ حَيَّافُطُوا عَلَى صِلَاةِ اللَّيْلِ فَإِنَّهَا حُرْمَةٌ الرَّبِّ تُدِرُّ الرِّزْقَ وَ تُحَسِّنُ الْوَجْهَ وَ
تَضْمَنُ رِزْقَ النَّهَارِ «١» طَوَّلُوا الْوُقُوفَ فِي الْعُتْرِ فَإِنَّهُ نَزْوِي أَنْ مَنْ طَوَّلَ الْوُقُوفَ فِي الْوُتْرِ قَلَّ وَقُوفُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ «٢» اعْلَمُوا أَنَّ
النَّوَافِلَ إِنَّمَا وَضَعَتْ لِاخْتِلَافِ النَّاسِ فِي مَقَادِيرِ قُوَّتِهِمْ «٣» لِأَنَّ بَعْضَ الْخَلْقِ أَقْوَى مِنْ بَعْضٍ فَوَضَعَتْ الْفَرَائِضَ عَلَى أَوْضَعِ الْخَلْقِ
ثُمَّ أُرْدِفَ بِالسَّنَنِ لِيَعْمَلَ كُلُّ قَوِيٍّ بِمَبْلَغِ قُوَّتِهِ وَ كُلُّ ضَعِيفٍ بِمَبْلَغِ ضَعْفِهِ فَلَا يَكْلَفُ أَحَدٌ فَوْقَ طَاقَتِهِ وَ لَا يَبْلُغُ قُوَّةَ الْقَوِيِّ حَتَّى تَكُونَ
مُسْتَعْمَلَةً فِي وَجْهِهِ مِنْ وَجْهِ الطَّاعَةِ وَ كَذَلِكَ كُلُّ مَفْرُوضٍ مِنَ الصِّيَامِ وَ الْحَجِّ «٤» وَ لِكُلِّ فَرِيضَةٍ سُنَّةٌ لِهَذَا الْمَعْنَى فَإِذَا كُنْتَ إِمَامًا
فَكَبِّرْ وَاحِدَةً تَجَهَّرُ فِيهَا وَ تُسَبَّرُ السُّنَّةُ «٥» فَإِذَا كَبَّرْتَ فَأَشْخِصْ بِبَصِيرِكَ نَحْوَ سُجُودِكَ وَ أَرْسَلْ مِنْكَ يَدَيْكَ عَلَى
فَخْدَيْكَ قَبْلَ الْمَاءِ رُكْبَتَيْكَ فَإِنَّهُ أُخْرَى أَنْ تُقِيمَ بِصِلَاتِكَ وَ لَمَّا تَقَدَّمَ رِجْلًا عَلَى رِجْلٍ وَ لَا تَنْفُخْ فِي مَوْضِعِ سُجُودِكَ وَ لَا تَعْبَثْ
بِالْحَصِيَّةِ فَإِنْ أَرَدْتَ ذَلِكَ فَلْيَكُنْ «٦» قَبْلَ دُخُولِكَ فِي الصَّلَاةِ «٧» وَ لَا تَقْرَأْ فِي صِلَاةِ الْفَرِيضَةِ وَ الضُّحَى وَ أَلَمْ نَشْرَحْ وَ أَلَمْ تَر

كَيْفَ وَ لَا يَلِيفُ وَ لَمَّا الْمَعْوُذَتَيْنِ فَإِنَّهُ قَدْ نَهَى عَنْ قِرَاءَتَيْهِمَا فِي الْفَرَائِضِ لِأَنَّهُ رَوَى أَنَّ وَالضُّحَى وَ أَلَمْ نَشْرَحْ سُورَةَ وَاحِدَةً وَ كَذَلِكَ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ وَ لَا يَلِيفُ سُورَةَ

(١)- ورد مؤداه في الفقيه ١: ٣٠٠ / ١٣٧٣ و ١٣٧٤، و ثواب الأعمال: ٧ / ٦٤.

(٢)- ورد مؤداه في الفقيه ١: ٣٠٨ / ١٤٠٦.

(٣)- في نسخة «ض»: «قوامهم».

(٤)- ورد مؤداه في الفقيه ١: ١٣٢ / ٦١٤ و ٦١٥، و التهذيب ٢: ٢٠ / ١٠ و ٢٢ / ١١ و ٢٤.

(٥)- ورد باختلاف في ألفاظه في التهذيب ٢: ٦٦ / ٢٣٩.

(٦)- في نسخة «ض» زيادة: ذلك.

(٧)- ورد باختلاف في ألفاظه في الفقيه ١: ١٩٨ / ٩١٧، و المقنع: ٢٣. الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ١١٣

وَاحِدَةً «١» بِصَغَرِهَا «٢» وَ أَنَّ الْمَعْوُذَتَيْنِ مِنَ الرَّقِيَّةِ لَيْسَتَا مِنَ الْقُرْآنِ دَخَلُوهُمَا فِي الْقُرْآنِ وَقِيلَ إِنَّ جَبْرَائِيلَ عَلَّمَهَا رَسُولَ اللَّهِ ص «٣» فَإِنْ أَرَدْتَ قِرَاءَةَ بَعْضِ هَذِهِ السُّورِ الْأَرْبَعِ فَاقْرَأْ وَالضُّحَى وَ أَلَمْ نَشْرَحْ وَ لَا تَفْصِلْ بَيْنَهُمَا وَ كَذَلِكَ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ وَ لَا يَلِيفُ «٤» وَ أَمَّا الْمَعْوُذَتَانِ فَلَمَّا تَقَرَّاهُمَا فِي الْفَرَائِضِ وَ لَمَّا يَأْسَ فِي النَّوَافِلِ فَإِنْ أَنْتِ تَوَمَّمْتِ بِالنَّاسِ فَلَا تُطَوَّلِي فِي صَلَاتِكَ وَ خَفَّفِي فَإِذَا كُنْتِ وَحْدَكَ فَقُلِي «٥» مَا شِئْتِ فَإِنَّهَا عِبَادَةٌ «٦» فَإِذَا سَجَدْتِ فَلْيَكُنِي سُجُودَكَ عَلَى الْأَرْضِ أَوْ عَلَى شَيْءٍ يَنْبُتُ مِنَ الْأَرْضِ مِمَّا لَا يُلْبَسُ وَ لَا تَسْجُدِي عَلَى الْحُصْرِ الْمَدْيَنِيِّ «٧» لِأَنَّ سُيُورَهَا مِنْ جُلُودٍ وَ لَا تَسْجُدِي عَلَى شَعْرٍ وَ لَا عَلَى وَبَرٍ وَ لَا عَلَى صُوفٍ وَ لَا عَلَى جُلُودٍ وَ لَا عَلَى إِبْرِيَسَمٍ وَ لَا عَلَى زَجَاجٍ وَ لَا عَلَى مَيَّا يَلْبَسُ بِهِ الْإِنْسَانُ وَ لَا عَلَى حَدِيدٍ وَ لَا عَلَى الصُّفْرِ وَ لَا عَلَى الشَّبَّهِ «٨» وَ لَمَّا التُّحَاسِ وَ لَا الرِّصَاصِ وَ لَا عَلَى آجُرٍّ يَعْنِي الْمَطْبُوحَ وَ لَا عَلَى الرِّيشِ «٩» وَ لَا عَلَى شَيْءٍ مِنْ

(١)- ورد مؤداه في الفقيه ١: ٢٠٠ / ٩٢٢ بدون ذكر المعوذتين.

(٢)- ليس في نسخة «ش». و هكذا وردت في نسخة «ض» و لعلَّ صَحَّتْهَا «بصقبتها»، صقبت داره:

قربت، و في الحديث «الجار أحقَّ بصقبه» «الصَّحاح - صقب - ١: ١٦٣».

(٣)- ذكر العلامة المجلسي في البحار ٨٥: ٤٢ بعد نقله هذا الخبر في بيانه «و أمَّا التَّهْيُ عَنْ قِرَاءَةِ الْمَعْوُذَتَيْنِ فِي الْفَرِيضَةِ فَلَعَلَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى التَّقْيِيَّةِ، قَالَ فِي الذِّكْرَى: ١٩٥: أَجْمَعَ عِلْمَاؤُنَا وَ أَكْثَرَ الْعَامَّةِ عَلَى أَنَّ الْمَعْوُذَتَيْنِ بِكَسْرِ الْوَاوِ مِنَ الْقُرْآنِ الْعَزِيزِ، وَ أَنَّهُ يَجُوزُ الْقِرَاءَةُ بِهِمَا فِي فَرَضِ الصَّلَاةِ وَ نَفْلِهَا، وَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، أَنَّهُمَا لَيْسَتَا مِنَ الْقُرْآنِ، وَ إِنَّمَا أَنْزَلْتَا لِتَعْوِيذِ الْحَسَنِ وَ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، وَ خِلَافُهُ أَنْقَرُضُ، وَ اسْتَقَرَّ الْإِجْمَاعُ الْآنَ مِنَ الْخَاصَّةِ وَ الْعَامَّةِ عَلَى ذَلِكَ.

(٤)- ورد باختلاف في ألفاظه في الفقيه ١: ٢٠٠ / ٩٢٢.

(٥)- في نسخة «ش»: «فتقل».

(٦)- ورد مؤداه في الفقيه ١: ٢٥٠ / ١١٢٢.

(٧)- في نسخة «ض»: «المزينة».

(٨)- الشَّبه: بفتحتين: ما يشبه الذهب بلونه من المعادن، و هو أرفع من الصُّفْرِ «مجمع البحرين ٦: ٣٥٠».

(٩)- أورده الصَّيْدُوقُ بِاخْتِلَافٍ يَسِيرٍ فِي الْفَقِيهِ ١: ١٧٤، عَنْ رِسَالَةِ أَبِيهِ وَ الْمَقْنَعِ: ٢٥. الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه

السلام، ص: ١١٤

الْجَوَاهِرِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْفَنَكِ «١» وَالسَّمُورِ «٢» وَالْحَوْصَلَةَ «٣» وَ لَمَا عَلَى بَسِاطٍ فِيهَا الصُّورُ وَ التَّمَاثِيلُ وَ عَلَى الثَّعَالِبِ وَ إِنْ كَانَتْ
الْأَرْضُ حَارَّةً تَخَافُ عَلَى جِبْهَتِكَ أَنْ تُحْرَقَ أَوْ كَانَتْ لَيْلَمَةً «٤» مُظْلِمَةً خَفَتْ عَقْرَبًا أَوْ حَيَّةً أَوْ شَوْكَةً «٥» أَوْ شَيْئًا يُؤْذِيكَ فَلَا بَأْسَ
أَنْ تَسْجُدَ عَلَى كُمِّكَ إِذَا كَانَ مِنْ قُطْنٍ أَوْ كَتَّانٍ فَإِنْ كَانَ فِي جِبْهَتِكَ عِلَّةٌ لَا تَقْدِرُ عَلَى السُّجُودِ أَوْ دُمْلٌ فَاحْفَظْ حُفْرَةً فَإِذَا سَجَدْتَ
جَعَلْتَ الدُّمْلَ فِيهَا وَ إِنْ كَانَ عَلَى جِبْهَتِكَ عِلَّةٌ لَا تَقْدِرُ عَلَى السُّجُودِ مِنْ أَجْلِهَا فَاسْجُدْ عَلَى قَرْنِكَ الْأَيْمَنِ فَإِنْ تَعَدَّرَ عَلَيْهِ فَعَلَى
قَرْنِكَ الْأَيْسَرِ فَإِنْ لَمْ تَقْدِرْ عَلَيْهِ فَاسْجُدْ عَلَى ظَهْرٍ «٦» كَفِّكَ فَإِنْ لَمْ تَقْدِرْ فَاسْجُدْ عَلَى ذَقْنِكَ يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ إِنَّ الَّذِينَ أُوتُوا
الْعِلْمَ مِنْ قَبْلِهِ إِذَا بُتِلَ عَلَيْهِمْ يَحْزُونُونَ لِلَّذِينَ سَبَّحُوا إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى وَ يَزِيدُهُمْ خُشُوعًا «٧» وَ لَمَا بَأْسَ بِالْقِيَامِ وَ وَضِعَ «٨» الْكَفَّيْنِ وَ
الرُّكْبَتَيْنِ وَ الْأَيْدِيَيْنِ عَلَى غَيْرِ الْأَرْضِ وَ تُزْعَمُ بِأَنْفِكَ وَ مَنْخَرَيْكَ فِي مَوْضِعِ الْجَبْهَةِ مِنْ قُصَاصِ الشَّعْرِ إِلَى الْحَاجِبَيْنِ مِقْدَارَ دِرْهَمٍ
وَ يَكُونُ سُجُودُكَ إِذَا سَجَدْتَ تَخَوُّيًا «٩» كَمَا يَتَخَوَّى الْبُعِيرُ الضَّامِرُ عِنْدَ بُرُوكِهِ يَكُونُ شِدْبَةً الْمُعَلَّقِ وَ لَا يَكُونُ شَيْءٌ مِنْ جَسَدِكَ
عَلَى شَيْءٍ مِنْهُ «١٠»

- (١)- الفنك: دابته فروتها أطيب أنواع الفراء و أشرفها و أعدلها، صالح لجميع الامزجة المعتدلة. «الافصاح ١: ٣٧٤».
- (٢)- السَّمُور: دابته تكون ببلاد الروس، وراء بلاد الترك. منه أسود لامع و منه أشقر، يتخذ من جلدها فراء غالية الأثمان. «الافصاح ٢: ٨٣٠».
- (٣)- الحواصل: جمع حوصل، و هو طير كبير له حوصلة عظيمة، يتخذ منها الفرو. «مجمع البحرين - حصل - ٥: ٣٥٠». «حياة الحيوان - الحوصل - ١: ٢٧٣».
- (٤)- ليس في نسخة «ض».
- (٥)- افي نسخة «ش» و «ض»: «شولة» و ما أثبتناه من البحار ٨٥: ١٥٠ عن فقه الرضا عليه السلام.
- (٦)- ليس في نسخة «ش».
- (٧)- الاسراء ١٧: ١٠٧ - ١٠٩.
- (٨)- في نسخة «ش»: «بوضع».
- (٩)- التخوى: أن يجافى الساجد بطنه عن الأرض بأن يجنح بمرفقيه و يرفعهما «مجمع البحرين - خوا - ١: ١٣٢».
- (١٠)- الفقيه ١: ١٧٥ عن رساله أبيه، المقنع: ٢٦، من «و ان كانت الأرض حارّة....». الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ١١٥
- فَإِذَا فَرَعْتَ مِنْ صَلَاتِكَ فَارْفَعْ يَدَيْكَ وَ أَنْتَ جَالِسٌ وَ كَبِّرْ ثَلَاثًا وَ قُلْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ وَحْدَهُ «١» أَنْجَزَ وَعْدَهُ وَ نَصَرَ عَبْدَهُ وَ أَعَزَّ جُنْدَهُ وَ هَزَمَ الْأَحْزَابَ وَحْدَهُ «٢» فَ لَهُ الْمُلْكُ وَ لَهُ الْحَمْدُ يُحْيِي وَ يُمِيتُ وَ يُمِيتُ وَ يُحْيِي بِيَدِهِ الْخَيْرُ وَ هُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَ تُسَبِّحُ بِتَسْبِيحِ فَاطِمَةَ ص وَ هُوَ أَرْبَعٌ وَ ثَلَاثُونَ تَكْبِيرَةً وَ ثَلَاثٌ وَ ثَلَاثُونَ تَسْبِيحَةً وَ ثَلَاثٌ وَ ثَلَاثُونَ تَحْمِيدَةً «٣» ثُمَّ قُلِ اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ وَ مِنْكَ السَّلَامُ وَ لَكَ «٤» السَّلَامُ وَ إِلَيْكَ يَعُودُ السَّلَامُ سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ وَ سَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ وَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَ تَقُولُ السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَ رَحْمَةُ اللَّهِ وَ بَرَكَاتُهُ السَّلَامُ عَلَى الْأَيْمَةِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ مِنْ آلِ طه وَ يَاسِينَ «٥» ثُمَّ تَدْعُو بِمَا يَدَا لَكَ مِنَ الدُّعَاءِ بَعْدَ الْمَكْتُوبَةِ وَ تَقُولُ اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ أَنْ تُصَلِّيَ عَلَيَّ مُحَمَّدٍ وَ آلِ مُحَمَّدٍ وَ أَسْأَلُكَ مِنْ كُلِّ خَيْرٍ أَحَاطَ بِهِ عِلْمُكَ وَ أَعُوذُ بِكَ مِنْ كُلِّ شَرٍّ أَحَاطَ بِهِ عِلْمُكَ اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ عَافِيَتَكَ فِي جَمِيعِ «٦» أُمُورِي كُلِّهَا وَ أَعُوذُ بِكَ مِنْ خِزْيِ الدُّنْيَا وَ عَذَابِ «٧» الْأَحْزَرَةِ «٨» وَ أَسْأَلُكَ مِنْ كُلِّ مَا سَأَلَكَ مُحَمَّدٌ وَ آلُهُ وَ أَسْتَعِيدُ بِكَ مِنْ كُلِّ مَا اسْتَعَاذَ بِهِ «٩» مُحَمَّدٌ وَ آلُهُ إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ.

وَالْمَرْأَةُ إِذَا قَامَتْ إِلَى صَلَاتِهَا ضَمَّتْ بِرِجْلَيْهَا وَوَضَعَتْ يَدَيْهَا عَلَى «١٠» صَدْرِهَا لِمَكَانِ «١١» ثَدْيَيْهَا فَإِذَا رَكَعَتْ وَوَضَعَتْ يَدَيْهَا عَلَى فِخْذَيْهَا وَ لَا تَتَطَّأُ كَثِيرًا لِنَلَا تَرْفَعُ «١٢»

- (١) - ليس في نسخة «ض».
 - (٢) - في نسخة «ض»: «و هزم الأحزاب وحده واعز جنده».
 - (٣) - الفقيه ١: ٢١٠/٩٤٥، وفي المختلف: ١٠٤ عن علي بن بابويه.
 - (٤) - في نسخة «ض»: «و اليك».
 - (٥) - الفقيه ١: ٢١٢/٩٤٧ باختلاف يسير.
 - (٦) - ليس في نسخة «ش».
 - (٧) - ليس في نسخة «ض».
 - (٨) - الفقيه ٣: ٢١٢/٩٤٨، المقنع: ٣٠، الكافي ٣: ٣٤٣/١٦.
 - (٩) - كذا، ولعل المناسب: «بك منه».
 - (١٠) - في «ش»: «إلى».
 - (١١) - في «ض»: «من مكان».
 - (١٢) - في نسخة «ض»: «ترفع». الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ١١٦
- عَجِيزُتُهَا فَإِذَا سَجَدَتْ جَلَسَتْ ثُمَّ سَجَدَتْ لاطِئَةً بِالْأَرْضِ فَإِذَا أَرَادَتْ النُّهُوضَ تَقُومُ مِنْ غَيْرِ أَنْ تَرْفَعَ عَجِيزَتُهَا فَإِذَا قَعَدَتْ لِلتَّشَهُدِ رَفَعَتْ رِجْلَيْهَا وَوَضَعَتْ فِخْذَيْهَا «١» فَإِنْ شَكَّكَتَ فِي أَذَانِكَ وَ قَدْ أَقَمْتَ الصَّلَاةَ «٢» فَاْمُضْ وَ إِنْ شَكَّكَتَ فِي الْإِقَامَةِ بَعْدَ مَا كَبَّرْتَ فَاْمُضْ وَ إِنْ شَكَّكَتَ فِي الرُّكُوعِ بَعْدَ مَا سَجَدْتَ فَاْمُضْ وَ كُلُّ شَيْءٍ تَشَكُّكَ فِيهِ وَ قَدْ دَخَلْتَ فِي حَالِهِ أُخْرَى فَاْمُضْ وَ لَا تَلْتَفِتْ إِلَى الشُّكِّ إِلَّا أَنْ تَسْتَيْقِنَ «٣» فَإِنَّكَ إِنْ اسْتَيْقِنْتَ «٤» أَنَّكَ تَرَكْتَ الْمَأْذَانَ وَ الْإِقَامَةَ ثُمَّ ذَكَرْتَ فَلَمَّا بَأَسَ بِتَرْكِ الْأَذَانِ وَ الْإِقَامَةِ «٥» وَ تُصَلِّيَ عَلَى النَّبِيِّ وَ عَلَى آلِهِ ثُمَّ قُلْ قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ وَ إِنْ اسْتَيْقِنْتَ أَنَّكَ لَمْ تُكَبِّرْ تَكْبِيرَةَ الْإِفْتِيحِ فَأَعِدْ صِلَاتَكَ وَ كَيْفَ لَكَ أَنْ تَسْتَيْقِنَ «٦» وَ قَدْ رُوِيَ «٧» عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ قَالَ الْإِنْسَانُ لَا يَنْسِي تَكْبِيرَةَ الْإِفْتِيحِ «٨» فَإِنْ نَسِيَ الْقِرَاءَةَ فِي صَلَاتِكَ كُلَّهَا ثُمَّ ذَكَرْتَ فَلَيْسَ عَلَيْكَ شَيْءٌ إِذَا أْتَمَمْتَ الرُّكُوعَ وَ السُّجُودَ «٩» وَ إِنْ نَسِيَ الْحَمْدَ حَتَّى قَرَأْتَ السُّورَةَ ثُمَّ ذَكَرْتَ قَبْلَ أَنْ تَرْكَعَ فَاقْرَأِ الْحَمْدَ وَ أَعِدِ السُّورَةَ وَ إِنْ رَكَعْتَ فَاْمُضْ عَلَى حَالَتِكَ وَ إِنْ نَسِيَ الرُّكُوعَ بَعْدَ مَا سَجَدْتَ مِنَ الرَّكْعَةِ الْأُولَى فَأَعِدْ صِلَاتَكَ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ تَصِحَّ لَكَ الرَّكْعَةُ الْأُولَى لَمْ تَصِحَّ صِلَاتُكَ وَ إِنْ كَانَ الرُّكُوعُ مِنَ الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ وَ الثَّلَاثَةِ فَاحْذِفِ السَّجْدَتَيْنِ وَ اجْعَلْهَا «١٠» أَعْنَى الثَّانِيَةِ الْأُولَى وَ الثَّلَاثَةَ ثَانِيَةً وَ الرَّابِعَةَ ثَالِثَةً «١١» وَ إِنْ نَسِيَ السَّجْدَةَ مِنَ الرَّكْعَةِ الْأُولَى ثُمَّ ذَكَرْتَ فِي الثَّانِيَةِ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَرْكَعَ

- (١) - الفقيه ١: ٢٤٣، المقنع: ٣٩.
- (٢) - في نسخة «ش»: «للصلاة».
- (٣) - الهداية: ٣٢، وورد باختلاف يسير في الفقيه ١: ٢٢٦/٩٩٧.
- (٤) - ما بين القوسين ليس في نسخة «ش».
- (٥) - ليس في نسخة «ض».
- (٦) - الفقيه ١: ٢٢٦/٩٩٧ باختلاف يسير.

(٧) - في نسخة «ض»: «نروى».

(٨) - الفقيه ١: ٢٢٦/٩٩٨.

(٩) - ورد مؤداه في الفقيه ١: ٢٢٧/١٠٠٤، و التهذيب ٢: ١٤٦/٥٧٠.

(١٠) - في نسخة «ش»: «و اجعلهما».

(١١) - المختلف: ١٣٥ عن علي بن بابويه، من «و ان نسيت الركوع ...». الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ١١٧
فَأَرْسِلْ نَفْسَكَ وَ اسْجُدْهَا «١» ثُمَّ قُمْ إِلَى الثَّانِيَةِ وَ أَعِدِ الْقِرَاءَةَ فَإِنْ ذَكَرْتَهَا بَعْدَ مَا قَرَأْتَ وَ «٢» رَكَعْتَ فَأَقْضِهَا فِي الرَّكَعَةِ «٣» الثَّلَاثَةَ
وَ إِنْ نَسِيتَ السَّجْدَتَيْنِ جَمِيعًا «٤» مِنَ الرَّكَعَةِ الْأُولَى فَأَعِدِ الصَّلَاةَ «٥» فَإِنَّهُ لَا تَثْبُتُ صِلَاتُكَ مَا لَمْ تَثْبُتِ الْأُولَى وَ إِنْ نَسِيتَ سَجْدَةً
مِنَ الرَّكَعَةِ الثَّانِيَةِ وَ ذَكَرْتَهَا فِي الثَّلَاثَةِ قَبْلَ الرَّكُوعِ فَأَرْسِلْ نَفْسَكَ وَ اسْجُدْهَا فَإِنْ ذَكَرْتَ بَعْدَ الرَّكُوعِ فَأَقْضِهَا فِي الرَّكَعَةِ الرَّابِعَةِ وَ
إِنْ كَانَ السَّجْدَةُ مِنَ الرَّكَعَةِ الثَّلَاثَةِ وَ ذَكَرْتَهَا فِي الرَّابِعَةِ فَأَرْسِلْ نَفْسَكَ وَ اسْجُدْهَا مَا لَمْ تَزْكَعْ فَإِنْ ذَكَرْتَهَا بَعْدَ الرَّكُوعِ فَأَمْضِ فِي
صَلَاتِكَ وَ اسْجُدْهَا بَعْدَ التَّسْلِيمِ وَ إِنْ شَكَّكَتَ فِي الرَّكَعَةِ الْأُولَى وَ الثَّانِيَةِ فَأَعِدْ صِلَاتَكَ وَ إِنْ شَكَّكَتَ مَرَّةً أُخْرَى فِيهِمَا وَ كَانَ
أَكْثَرَ وَ هُمَّكَ إِلَى الثَّانِيَةِ فَابْنِ عَلَيْهَا وَ اجْعَلْهَا ثَانِيَةً فَإِذَا سَلِمْتَ صَلَّيْتَ رَكَعَتَيْنِ مِنْ قُعودٍ بِأَمِّ الْكِتَابِ وَ إِنْ ذَهَبَ وَ هُمَّكَ إِلَى الْأُولَى
جَعَلْتَهَا الْأُولَى وَ تَشَهَّدْتَ فِي كُلِّ رَكَعَةٍ وَ إِنْ اسْتَيْقَنْتَ بَعْدَ مَا سَلِمْتَ أَنَّ الَّتِي بَنَيْتَ عَلَيْهَا وَاحِدَةً كَانَتْ ثَانِيَةً وَ زِدْتَ فِي صِلَاتِكَ
رَكَعَةً لَمْ يَكُنْ عَلَيْكَ شَيْءٌ لِأَنَّ التَّشَهُدَ حَائِلٌ بَيْنَ الرَّابِعَةِ وَ الْخَامِسَةِ وَ إِنْ اعْتَدَلَ وَ هُمَّكَ فَأَنْتَ بِالْخِيَارِ إِنْ شِئْتَ «٦» صَلَّيْتَ رَكَعَةً
مِنْ قِيَامٍ وَ إِلَّا رَكَعَتَيْنِ وَ أَنْتَ جَالِسٌ «٧» وَ إِنْ شَكَّكَتَ فَلَمْ تَدْرِ اثْنَتَيْنِ صَلَّيْتَ أَمْ ثَلَاثًا وَ ذَهَبَ وَ هُمَّكَ إِلَى الثَّلَاثَةِ

(١) - ورد مؤداه في الفقيه ١: ٢٢٨/١٠٠٨، التهذيب ٢: ١٥٢/٥٩٨ و ١٥٣/٦٠٢. و فيها النسيان سجدة واحدة مطلقا في أى ركعة

كانت، و تشمل الفقرات الآتية أيضا.

(٢) - ليس في نسخة «ض».

(٣) - ليس في نسخة «ش».

(٤) - في نسخة «ش»: «معا».

(٥) - في نسخة «ض»: «صلاتك» و ورد مؤداه في الفقيه ١: ٢٢٥/٩٩١، و التهذيب ٢: ١٥٢/٥٩٧، بالنسبة لنسيان السجدين

بشكل عام.

(٦) - في نسخة «ش» زيادة: «بنيت على الاكثرو».

(٧) - المختلف: ١٣٨ عن علي بن بابويه. من «و ان شككت في الركعة الاولى ...». الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام،

ص: ١١٨

فَأَضِفْ إِلَيْهَا الرَّابِعَةَ «١» فَإِذَا سَلِمْتَ صَلَّيْتَ رَكَعَةً بِالْحَمْدِ وَحْدَهَا «٢» وَ إِنْ ذَهَبَ وَ هُمَّكَ إِلَى الْأَقْلِ فَابْنِ عَلَيْهِ وَ تَشَهَّدْ فِي كُلِّ
رَكَعَةٍ ثُمَّ اسْجُدْ سَجْدَتَيْ السَّهْوِ بَعْدَ التَّسْلِيمِ.

وَ إِنْ اعْتَدَلَ وَ هُمَّكَ فَأَنْتَ بِالْخِيَارِ فَإِنْ شِئْتَ بَنَيْتَ عَلَى الْأَقْلِ وَ تَشَهَّدْتَ فِي كُلِّ رَكَعَةٍ وَ إِنْ شِئْتَ بَنَيْتَ «٣» عَلَى الْأَكْثَرِ وَ عَمِلْتَ مَا
وَ صَدَّقْنَا لَكَ وَ إِنْ شَكَّكَتَ فَلَمْ تَدْرِ ثَلَاثًا صَلَّيْتَ أَمْ أَرْبَعًا وَ ذَهَبَ وَ هُمَّكَ إِلَى الثَّلَاثَةِ فَأَضِفْ إِلَيْهَا رَكَعَةً مِنْ قِيَامٍ وَ إِنْ اعْتَدَلَ
وَ هُمَّكَ فَصَلِّ رَكَعَتَيْنِ وَ أَنْتَ جَالِسٌ «٤» وَ إِنْ شَكَّكَتَ فَلَمْ تَدْرِ اثْنَتَيْنِ صَلَّيْتَ أَمْ ثَلَاثًا أَمْ أَرْبَعًا فَصَلِّ رَكَعَةً مِنْ قِيَامٍ وَ رَكَعَتَيْنِ وَ
أَنْتَ جَالِسٌ «٥» وَ كَذَلِكَ إِنْ شَكَّكَتَ فَلَمْ تَدْرِ وَاحِدَةً صَلَّيْتَ أَمْ اثْنَتَيْنِ أَمْ ثَلَاثًا أَمْ أَرْبَعًا صَلَّيْتَ رَكَعَةً مِنْ قِيَامٍ وَ رَكَعَتَيْنِ وَ أَنْتَ
جَالِسٌ «٦» وَ إِنْ ذَهَبَ وَ هُمَّكَ إِلَى وَاحِدَةٍ فَاجْعَلْهَا وَاحِدَةً وَ تَشَهَّدْ فِي كُلِّ رَكَعَةٍ وَ إِنْ شَكَّكَتَ فِي الثَّانِيَةِ أَوْ الرَّابِعَةِ فَصَلِّ رَكَعَتَيْنِ

مِنْ قِيَامٍ بِالْحَمْدِ وَحَدَهُ (٧) وَإِنْ ذَهَبَ وَهَمَّكَ إِلَى الْأَقْلِ أَوْ الْأَكْثَرِ فَعَلْتَ مَا بَيَّنْتُ لَكَ فِيمَا تَقَدَّمَ وَإِنْ نَسِيَتْ التَّشَهُدَ فِي الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ وَذَكَرْتَ فِي الثَّلَاثَةِ فَأَرْسَلْ نَفْسَكَ وَتَشَهُدْ مَا لَمْ تَرْكَعْ (٨) فَإِنْ ذَكَرْتَ بَعِيدًا مَا رَكَعْتَ فَاْمُضْ فِي صِلَاتِكَ فَإِذَا سَلِمْتَ سَجَدْتَ سَجْدَتَيْ السُّهُوِ فَتَشَهُدْ فِيهِمَا وَتَأْتِي (٩) مَا قَدْ فَاتَكَ وَإِنْ نَسِيَتْ الْقُنُوتَ حَتَّى تَرْكَعَ (١٠) فَأَقْبِتْ بَعْدَ رَفْعِكَ مِنَ الرُّكُوعِ وَإِنْ ذَكَرْتَهُ بَعْدَ

(١) - ورد مؤداه في الكافي ٣: ٣٥٠/٣، و التهذيب ٢: ١٩٢/٧٥٩.

(٢) - في نسخة «ش»: وحده.

(٣) - ما بين القوسين ليس في نسخة «ش».

(٤) - المقنع: ٣١ باختلاف يسير. من «و ان شككت فلم تدر ثلاثا...».

(٥) - ورد مؤداه في الفقيه ١: ٢٣١/١٠٢٤.

(٦) - المختلف: ١٣٨ عن علي بن بابويه وفيه ركعتين من قيام بدل ركعة.

(٧) - ورد مؤداه في الفقيه ١: ٢٢٩/١٠١٥، و المقنع: ٣١، و الكافي ٣: ٤٥٢/٤، و التهذيب ٢: ١٨٦/٧٣٩.

(٨) - الفقيه ١: ٢٣٣/١٠٣٠، المقنع: ٣٣. من «و ان نسيت...».

(٩) - ليس في نسخة «ض».

(١٠) - في نسخة «ش»: «ركعت». الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ١١٩

مَا سَجَدْتَ فَأَقْبِتْ بَعْدَ التَّسْلِيمِ (١) وَإِنْ ذَكَرْتَ وَأَنْتَ تَمْشِي فِي طَرِيقِكَ فَاسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ وَأَقْبِتْ وَإِنْ نَسِيَتْ التَّشَهُدَ وَ التَّسْلِيمَ وَ ذَكَرْتَ وَقَدْ «٢» فَارْقَتِ الصَّلَاةَ فَاسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ قَائِمًا كُنْتَ أَمْ قَاعِدًا وَ تَشَهُدْ وَ تَسَلِّمْ «٣» وَإِنْ نَسِيَتْ فَلَمْ تَدْرِ أَرْكَعَهُ رَكَعَتَ «٤» أَمْ اثْنَتَيْنِ فَإِنْ كَانَتِ الْأَوَّلَتَيْنِ مِنَ الْفَرِيضَةِ فَأَعِدْ وَإِنْ شَكَّكَتَ فِي الْمَغْرِبِ فَأَعِدْ وَإِنْ شَكَّكَتَ فِي الْفَجْرِ فَأَعِدْ وَإِنْ شَكَّكَتَ فِيهِمَا فَأَعِدْهُمَا «٥» وَإِذَا لَمْ تَدْرِ اثْنَتَيْنِ صَلِّتْ أَمْ أَرْبَعًا وَ لَمْ يَذْهَبْ وَ هَمَّكَ إِلَى شَيْءٍ فَتَشَهُدْ ثُمَّ تَصَلِّمِ رَكَعَتَيْنِ قَائِمًا وَ أَرْبَعِ سَجَدَاتٍ تَقْرَأُ فِيهِمَا بِأَمِّ الْكِتَابِ ثُمَّ تَشَهُدْ وَ سَلِّمْ «٦» فَإِنْ كُنْتَ صَلِّتْ رَكَعَتَيْنِ كَانَتَا هَاتَانِ تَمَامًا لِلأَرْبَعِ وَإِنْ كُنْتَ صَلِّتْ أَرْبَعًا كَانَتَا هَاتَانِ نَافِلَةً «٧» وَإِنْ لَمْ تَدْرِ ثَلَاثًا صَلِّتْ أَمْ أَرْبَعًا وَ لَمْ يَذْهَبْ وَ هَمَّكَ إِلَى شَيْءٍ فَسَلِّمْ ثُمَّ صَلِّ رَكَعَتَيْنِ وَ أَرْبَعِ سَجَدَاتٍ وَأَنْتَ جَالِسٌ تَقْرَأُ فِيهِمَا بِأَمِّ الْكِتَابِ «٨» وَإِنْ ذَهَبَ وَ هَمَّكَ إِلَى الثَّلَاثَةِ فَقُمْ فَصَلِّ الرَّكْعَةَ الرَّابِعَةَ وَ لَا تَسْجُدْ سَجْدَتَيْ السُّهُوِ

(١) ورد باختلاف في ألفاظه في التهذيب ٢: ١٦٠/٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١ من «و ان نسيت القنوت...».

(٢) - في نسخة «ش»: «بعدها».

(٣) - الفقيه ١: ٢٣٣/١٠٣٠، المقنع: ٣٣، من «و ان نسيت التشهد...».

(٤) - ليس في نسخة «ش».

(٥) - ورد مؤداه في الفقيه ١: ٢٢٥/٩٩١ و ٢٣١/١٠٢٨، و المقنع: ٣٠، و الكافي ٣: ٣٥٠/١ و ٢ و ٤.

(٦) - الفقيه ١: ٢٢٩/١٠١٥.

(٧) - ورد باختلاف يسير في الفقيه ١: ٢٢٩/١٠١٥. من «و إذا لم تدر اثنتين صليت...».

(٨) - ورد في هامش نسخة «ش»: «بام القرآن وحده» و في نسخة «ض»: «بام القرآن»، و قد ورد مؤداه في الكافي ٣: ٣٥١/٢ و

٣٥٣/٩، و التهذيب ٢: ١٨٤/٧٣٤، و المختلف: ١٣٩ عن علي بن بابويه. الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ١٢٠

وَإِنْ ذَهَبَ وَهَمَيْكَ إِلَى أَرْبَعٍ (١) فَتَشْهَدُ وَسَلِّمْ وَاسْجُدْ سَجْدَتِي السَّهْوِ (٢) وَإِنْ لَمْ تَدْرِ أَرْبَعًا أَمْ خَمْسًا أَوْ زِدْتَ أَوْ نَقَصْتَ فَتَشْهَدُ وَسَلِّمْ وَصَلِّ رَكَعَتَيْنِ وَارْبَعِ سَجَدَاتٍ وَأَنْتَ جَالِسٌ بَعْدَ تَسْلِيمِكَ وَفِي حَدِيثٍ آخَرَ تَسْجُدُ سَجْدَتَيْنِ بَغَيْرِ رُكُوعٍ (٣) وَلَا قِرَاءَةٍ وَتَشْهَدُ فِيهِمَا تَشْهَدًا خَفِيفًا (٤).

وَكَُنْتُ يَوْمًا عِنْدَ الْعَالِمِ عَ وَرَجُلٌ سَأَلَهُ عَنْ رَجُلٍ سَهَا فَسَلَّمَ فِي رَكَعَتَيْنِ مِنَ الْمَكْتُوبَةِ ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّهُ لَمْ يُتِمَّ صَلَاتَهُ قَالَ عَ فَلَيْتَمَهَا (٥) وَ لَيْسْجُدُ سَجْدَتِي السَّهْوِ (٦).

وَ قَالَ عَ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَ لَمَّا يَوْمًا الظُّهْرَ فَسَلَّمَ فِي رَكَعَتَيْنِ فَقَالَ ذُو الْيَدَيْنِ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَمَرْتِ بِتَقْصِيرِ الصَّلَاةِ أَمْ نَسَيْتِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَ لِلْقَوْمِ صَدَقَ ذُو الْيَدَيْنِ فَقَالُوا نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ لَمْ تُصَلِّ إِلَّا رَكَعَتَيْنِ فَقَامَ فَصَلَّى لِي إِلَيْهَا رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ وَ سَجَدَ سَجْدَتِي السَّهْوِ.

وَ سُئِلَ الْعَالِمُ عَ عَنْ رَجُلٍ (٧) سَهَا فَلَمْ يَدْرِ أَسْجَدَ سَجْدَةً أَمْ اثْنَتَيْنِ فَقَالَ الْعَالِمُ عَ يَسْجُدُ أُخْرَى وَ لَيْسَ عَلَيْهِ سَجْدَةٌ لِلْسَّهْوِ (٨).
وَ قَالَ الْعَالِمُ عَ تَقُولُ فِي سَجْدَتِي السَّهْوِ بِسْمِ اللَّهِ وَ بِاللَّهِ (٩) وَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيَّ وَ آلِ (١٠) مُحَمَّدٍ وَ سَلَّمَ.
وَ سَمِعْتُهُ مَرَّةً أُخْرَى يَقُولُ بِسْمِ اللَّهِ وَ بِاللَّهِ السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَ رَحْمَةُ اللَّهِ

(١) - في نسخة «ش»: «الأربع».

(٢) - المقنع: ٣١، الكافي: ٣/٣٥٣/٨.

(٣) - في نسخة «ض»: «بعد ركوعك».

(٤) - المقنع: ٣١ من «و ان لم تدرأ أربعاً ... و لكن في المقنع «اثنتين» بدل «أربعاً». و ورد مؤداه في الفقيه ١: ٢٣٠/١٠١٩.

(٥) - في نسخة «ش»: «فليقمها».

(٦) - ورد مؤداه في الفقيه ١: ٢٢٨/١٠١١ و ١٠١٢، و التهذيب ٢: ١٨١/٧٢٦.

(٧) - في نسخة «ش»: «عمن».

(٨) - ورد باختلاف يسير في الكافي ٣: ٣٤٩/١، و التهذيب ٢: ١٥٢/٥٩٩.

(٩) - «الواو» ليس في نسخة «ض».

(١٠) - في نسخة «ض»: «و على آل». الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ١٢١

وَ بَرَكَاتُهُ (١).

وَ قَالَ عَ إِذَا قُمْتَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ مِنَ الظُّهْرِ أَوْ غَيْرِهَا وَ نَسَيْتِ وَ لَمْ تَشْهَدْ فِيهِمَا فَذَكَرْتَ ذَلِكَ فِي الرُّكْعَةِ الثَّلَاثَةِ قَبْلَ أَنْ تَرْكَعَ (٢) فَاجْلِسْ فَتَشْهَدُ ثُمَّ قُمْ فَأَتِمَّ صِلَاتِكَ وَ إِنْ أَنْتَ لَمْ تَذْكُرْ حَتَّى رَكَعْتَ فَأَمُضْ فِي صِلَاتِكَ حَتَّى إِذَا فَرَعْتَ فَاسْجُدْ سَجْدَتِي السَّهْوِ بَعِيدَ مَا تُسَلِّمُ قَبْلَ أَنْ تَتَكَلَّمَ (٣) وَ إِنْ فَاتَكَ شَيْءٌ مِنْ صِلَاتِكَ مِثْلُ الرُّكُوعِ وَ السُّجُودِ وَ التَّكْبِيرِ ثُمَّ ذَكَرْتَ ذَلِكَ فَاقْضِ الَّذِي فَاتَكَ (٤) وَ عَنِ الرَّجُلِ صَلَّى الظُّهْرَ أَوْ الْعَصِيْرَ فَأَخْبَدَتْ حِينَ جَلَسَ فِي الرَّابِعَةِ فَقَالَ عَ إِنْ كَانَ قَالَ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ فَلَا يُعِيدُ صِلَاتَهُ وَ إِنْ لَمْ يَتَشْهَدْ (٥) قَبْلَ أَنْ يُحْدِثَ فَلْيُعِدْ (٦) وَ عَنِ رَجُلٍ لَمْ يَدْرِ رَكَعَ أَمْ لَمْ يَزْكَعَ قَالَ عَ يَزْكَعُ ثُمَّ يَسْجُدُ سَجْدَتِي السَّهْوِ (٧).

وَ قَالَ عَ لَا يَنْبَغِي لِلْإِمَامِ أَنْ يَنْتَقِلَ مِنْ صَلَاتِهِ إِذَا سَلَّمَ حَتَّى يُتِمَّ مِنْ خَلْفِهِ الصَّلَاةَ (٨).

وَ عَنِ رَجُلٍ أَمْ قَوْمًا وَ هُوَ عَلَى غَيْرِ وُضُوءٍ قَالَ عَ لَيْسَ عَلَيْهِمْ إِعَادَةٌ وَ عَلَيْهِ هُوَ (٩) أَنْ يُعِيدَ (١٠).

(١) - الفقيه ١: ٢٢٦/٩٩٧، الكافي ٣: ٣٥٦/٥.

(٢) - في نسخة «ض»: «ترجع».

(٣) - ورد مؤداه في الفقيه ١: ٢٣٣/١٠٣٠، و المقنع: ٣٣، و التهذيب ٢: ١٥٨/٦١٨.

(٤) - ورد باختلاف في ألفاظه في الفقيه ١: ٢٢٨/١٠٠٧.

(٥) - في نسخة «ض»: «تشهد» و ما أثبتناه من «ش».

(٦) - ورد مؤداه في التهذيب ٢: ٣١٨/١٣٠٠، و الفقيه ١: ٢٣٣/١٠٣٠، و المقنع: ٣٣.

(٧) - ورد مؤداه في الكافي ٣: ٣٤٨/١، و التهذيب ٢: ١٥٠/٥٩٠.

(٨) - ورد مؤداه في التهذيب ٣: ٤٩/١٦٩، ٢٧٣/٧٩١، و الاستبصار ١: ٤٣٩/١٦٩٢.

(٩) - ليس في نسخة «ش».

(١٠) - ورد مؤداه في الفقيه ١: ٢٦٢/١١٩٧، و الكافي ٣: ٣٧٨/١ و ٢ و ٣، و التهذيب ٣: ٣٨/١٣٥ و ٣٩/١٣٧، ١٣٨.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ١٢٢

أَرَوَى «١» إِنْ فَاتَكَ شَيْءٌ مِنَ الصَّلَاةِ مَعَ الْإِمَامِ فَاجْعَلْ أَوَّلَ صَلَاتِكَ مَا اسْتَقْبَلَتْ مِنْهَا وَ لَا تَجْعَلْ أَوَّلَ صَلَاتِكَ آخِرَهَا «٢» وَ إِذَا فَاتَكَ مَعَ الْإِمَامِ الرَّكْعَةَ الْأُولَى الَّتِي «٣» فِيهَا الْقِرَاءَةُ فَأَنْصِتْ لِلْإِمَامِ فِي الثَّانِيَةِ الَّتِي أَدْرَكَتْ ثُمَّ اقْرَأْ أَنْتَ فِي الثَّلَاثَةِ لِلْإِمَامِ وَ هِيَ لَكَ ثِنْتَانِ «٤» وَ إِنْ صَلَّيْتَ فَنَسِيتَ أَنْ تَقْرَأَ فِيهِمَا شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ أَجْزَأَكَ ذَلِكَ إِذَا حَفِظْتَ الرُّكُوعَ وَ السُّجُودَ «٥» وَ قَالَ إِذَا أَدْرَكَتَ الْإِمَامَ وَ قَدْ رَكَعَ وَ كَبَّرْتَ قَبْلَ أَنْ يَرْفَعَ الْإِمَامَ رَأْسَهُ فَقَدْ أَدْرَكَتَ الرَّكْعَةَ وَ إِنْ رَفَعَ الْإِمَامُ رَأْسَهُ قَبْلَ أَنْ تَرُكِعَ فَقَدْ فَاتَكَ الرَّكْعَةَ «٦» فَإِنْ وَجِدْتَهُ قَدْ صَلَّى رَكْعَةً فَقُمْ مَعَهُ فِي الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ فَإِذَا قَعَدَ فَاقْعُدْ مَعَهُ فَإِذَا رَكَعَ الثَّلَاثَةَ وَ هِيَ لَكَ الثَّانِيَةُ فَاقْعُدْ قَلِيلًا ثُمَّ قُمْ قَبْلَ أَنْ يَرُكِعَ فَإِذَا قَعَدَ فِي الرَّابِعَةِ فَاقْعُدْ مَعَهُمْ فَإِذَا سَلَّمَ الْإِمَامُ فَقُمْ وَ صَلِّ الرَّابِعَةَ «٧».

وَ عَنِ رَجُلٍ نَسِيَ الظُّهْرَ حَتَّى صَلَّى العَصْرَ قَالَ عِ يَجْعَلُ صَلَاةَ العَصْرِ الَّتِي صَلَّى الظُّهْرَ ثُمَّ يُصَلِّي العَصْرَ بَعْدَ ذَلِكَ «٨».

وَ عَنِ رَجُلٍ نَامَ وَ نَسِيَ فَلَمْ يُصَلِّ الْمَغْرِبَ وَ الْعِشَاءَ قَالَ عِ إِنْ اسْتَيْقَظَ قَبْلَ الْفَجْرِ بِقَدْرِ مَا «٩» يُصَلِّيهِمَا جَمِيعًا يُصَلِّيهِمَا وَ إِنْ خَافَ أَنْ يَفُوتَهُ أَحَدُهُمَا فَلْيَبْدَأْ بِالْعِشَاءِ الْآخِرَةِ وَ إِنْ اسْتَيْقَظَ بَعْدَ الصُّبْحِ فَلْيُصَلِّ الصُّبْحَ ثُمَّ الْمَغْرِبَ ثُمَّ الْعِشَاءَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ فَإِنْ خَافَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ فَتَفُوتَهُ إِحْدَى «١٠» الصَّلَاتَيْنِ فَلْيُصَلِّ الْمَغْرِبَ وَ يَدْعُ

(١) - في نسخة «ض»: «و أرى».

(٢) - الفقيه ١: ٢٦٣/١١٩٨ باختلاف يسير.

(٣) - ليس في نسخة «ش».

(٤) - ورد مؤداه في الكافي ٣: ٣٨١/٤، و التهذيب ٣: ٢٧١/٧٨٠.

(٥) - ورد مؤداه في الفقيه ١: ٢٢٧/١٠٠٥، الكافي ٣: ٣٤٨/٣.

(٦) - الفقيه ١: ٢٥٤/١١٤٩، الكافي ٣: ٣٨٢/٥، التهذيب ٣: ٤٣/١٥٣.

(٧) - ورد مؤداه في الكافي ٣: ٢٨١/١، و التهذيب ٣: ٤٦/١٥٩.

(٨) - ورد مؤداه في الفقيه ١: ٢٣٢/١٠٢٩، و المقنع: ٣٢.

(٩) - في نسخة «ش»: «ان».

(١٠) - في نسخة «ض»: «الخرى» تصحيف، صوابه ما أثبتناه من نسخة «ش». الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص:

الْعِشَاءِ الْآخِرَةَ حَتَّى تَتَبَسَّطَ «١» الشَّمْسُ وَيَذْهَبَ شُعَاعُهَا «٢» وَإِنْ خَافَ أَنْ يُعْجَلَهُ طُلُوعُ الشَّمْسِ وَيَذْهَبَ عَنْهُمَا جَمِيعاً «٣» فَلْيُؤَخِّرْهُمَا حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ وَيَذْهَبَ شُعَاعُهَا.
 وَوَقْتُ صَلَاةِ «٤» الْجُمُعَةِ زَوَالُ الشَّمْسِ وَوَقْتُ الظُّهْرِ فِي السَّفَرِ زَوَالُ الشَّمْسِ وَوَقْتُ العَصْرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِي الحَضَرِ نَحْوُ وَقْتِ الظُّهْرِ فِي غَيْرِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ «٥».
 وَقَالَ أميرُ الْمُؤْمِنِينَ ع لَمَّا كَلَّمَ وَالإِمَامَ يَخْطُبُ وَ لَا التِّفَاتَ وَ إِنَّمَا جُعِلَتِ الْجُمُعَةُ رَكَعَتَيْنِ مِنْ أَجْلِ الخُطْبَتَيْنِ جُعِلَا مَكَانَ الرِّكَعَتَيْنِ الْآخِيرَتَيْنِ فِيهِ صَلَاةٌ حَتَّى يَنْزِلَ الإِمَامُ «٦».
 وَقَالَ إِنَّ الرَّجُلَ يُصَلِّي فِي وَقْتٍ وَ مَا فَاتَهُ مِنَ الوَقْتِ الأوَّلِ خَيْرٌ لَهُ مِنْ مَالِهِ وَ وُلْدِهِ «٧».
 وَقَالَ إِنَّ رَجُلًا أَتَى المَسْجِدَ فَكَبَّرَ حِينَ دَخَلَ ثُمَّ قَرَأَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص عَجَلَ العَبْدُ رَبَّهُ ثُمَّ أَتَى رَجُلًا آخَرَ فَحَمِدَ اللَّهَ وَ أَثْنَى عَلَيْهِ ثُمَّ كَبَّرَ فَقَالَ ص سَلْ تُعْطَ.
 وَقَالَ أَتَمُّوا الصُّفُوفَ إِذَا رَأَيْتُمْ خَلًّا فِيهَا «٨» وَ لَا يَضُرُّكَ أَنْ تَتَأَخَّرَ وَرَاكَ إِذَا وَجَدْتَ ضَيْقًا فِي الصَّفِّ فَبِتَمَّ الصَّفِّ الَّذِي خَلَّفَكَ وَ تَمْشَى مُنْحَرِفًا «٩».
 وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص أَقِيمُوا صُفُوفَكُمْ فَإِنِّي أَرَاكُمْ مِنْ خَلْفِي كَمَا أَرَاكُمْ مِنْ بَيْنِ يَدَيَّ وَ لَا تَخْتَلِفُوا فَيُخَالِفَ اللَّهُ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ «١٠».

(١) - في نسخة «ش»: «تطلع».

(٢) - ورد باختلاف يسير في التهذيب ٢: ٢٧٠/١٠٧٧، والاستبصار ١: ٢٨٨/١٠٥٤.

(٣) - ما بين القوسين في نسخة «ض»: «عنها».

(٤) - ليس في نسخة «ض».

(٥) - الفقيه ١: ٢٦٩/١٢٢٧.

(٦) - الفقيه ١: ٢٦٩/١٢٢٨، المقنع: ٤٥.

(٧) - ورد مؤداه في الفقيه ١: ١٤٠/٦٥٢، والكافي ٣: ٢٧٤/٧، والتهذيب ٢: ٤٠/١٢٦.

(٨) - في نسخة «ش»: «تأتم خلالها» و في نسخة «ض»: «رأيتم خلا فيها»، و ما أثبتناه من البحار ٨٨: ١٠٤.

(٩) - الفقيه ١: ٢٥٣/١١٤٢. من «و قال: أتتموا الصفوف...».

(١٠) - المقنع: ٣٤ عن رسالته أبيه، و الفقيه ١: ٢٥٢/١١٣٩.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ١٢٤

وَ قَالَ إِنَّ الصَّلَاةَ فِي جَمَاعَةٍ أَفْضَلُ مِنَ المَفْرَدِ بِأَرْبَعٍ وَ عَشْرِينَ صَلَاةً «١».

وَ قَالَ يَوْمُ الرَّجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا صَاحِبُهُ يَكُونُ عَنْ يَمِينِهِ فَإِذَا كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ قَامُوا خَلْفَهُ «٢».

وَ سِئَلُ عَنِ القَوْمِ يَكُونُونَ جَمِيعاً إِخْوَاناً مَنْ يُؤْمُهُمْ قَالَ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ص قَالَ صَاحِبُ الفِرَاشِ أَحَقُّ بِفِرَاشِهِ وَ صَاحِبُ المَسْجِدِ أَحَقُّ بِمَسْجِدِهِ «٣» وَ قَالَ أَكْثَرُهُمْ قُرْآنًا وَ قَالَ أَقْدَمُهُمْ هِجْرَةً فَإِنْ اسْتَوَوْا فَاقْرُؤْهُمْ فَإِنْ اسْتَوَوْا فَاقْفَهُمْ فَإِنْ اسْتَوَوْا فَأكْبِرْهُمْ سِنًّا «٤».

وَ قَالَ أَفْرَأُ فِي صَلَاةِ العِدَاةِ المُرْسَلَاتِ وَ إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ وَ مِثْلَهَا مِنَ السُّورِ وَ فِي الظُّهْرِ إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ وَ إِذَا زُلْزِلَتْ وَ مِثْلَهَا وَ فِي العَصْرِ العَادِيَاتِ وَ القَارِعَةِ وَ مِثْلَهَا وَ فِي المَغْرِبِ التِّينَ وَ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ وَ مِثْلَهَا وَ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَ لَيْلَةِ الْجُمُعَةِ سُورَةُ الْجُمُعَةِ وَ المُنَافِقُونَ.

وَقَالَ إِذَا صَلَّيْتَ خَلْفَ الْإِمَامِ تَقْتَدِي بِهِ فَلَا تَقْرَأْ خَلْفَهُ سَمِعْتَ قِرَاءَتَهُ أَمْ لَمْ تَسْمَعْ إِلَّا أَنْ تَكُونَ صِلَاءً لَا يُجْهَرُ فِيهَا فَلَمْ تَسْمَعْ فَاقْرَأْ
 «٥» وَإِذَا كَانَ لَا يُقْتَدَى بِهِ فَاقْرَأْ خَلْفَهُ سَمِعْتَ أَمْ لَمْ تَسْمَعْ «٦».

وَقَالَ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ صَاحِبُ رَسُولِ اللَّهِ صَ وَ سَيْلٌ عَنْ هَوْلَاءِ إِذَا أَخْرُوا الصَّلَاةَ فَقَالَ إِنَّ النَّبِيَّ ص لَمْ يَكُنْ يَشْغَلُهُ عَنِ الصَّلَاةِ
 الْحَدِيثُ وَلَا الطَّعَامُ فَإِذَا تَرَكُوا بِذَلِكَ الْوَقْتَ فَصَلُّوا وَلَا تَنْتَظِرُوهُمْ.

وَإِذَا صَلَّيْتَ صَلَاتَكَ مُنْفَرِدًا «٧» وَأَنْتَ فِي مَسْجِدٍ وَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَإِنْ شِئْتَ

(١) - ورد باختلاف يسير في الفقيه ١: ٢٤٥.

(٢) - ورد باختلاف يسير في التهذيب ٣: ٢٦ / ٨٩، وورد مؤداه في الفقيه ١: ٢٥٢ / ١١٣٩.

(٣) - الفقيه ١: ٢٤٧، المقنع: ٣٤، عن رسالة أبيه، من «و صاحب المسجد...».

(٤) - ورد مضمونه في الفقيه ١: ٢٤٦ / ١٠٩٩، و المقنع: ٣٤ عن رسالة أبيه، و الكافي ٣: ٣٧٦ / ٥، و التهذيب ٣: ٣٢ / ١١٣.

(٥) - ورد باختلاف في ألفاظه في الفقيه ١: ٢٥٥ / ١١٥٦، التهذيب ٣: ٣٢ / ١١٥، الكافي ٣: ٣٧٧ / ٢، من «و قال: اذا صلّيت».

(٦) - ما بين القوسين ليس في نسخة «ش».

(٧) - ليس في نسخة «ض». الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ١٢٥

فَصَلَّ جَمَاعَةً «١» وَإِنْ شِئْتَ فَاخْرُجْ ثُمَّ قَالَ لَا تَخْرُجْ بَعْدَ مَا أُقِيمَتْ صَلَّ مَعَهُمْ تَطَوُّعًا «٢» وَ اجْعَلْهَا تَسْبِيحًا.

وَ قَالَ الْعَالِمُ ع قِيَامَ رَمَضَانَ بِدَعَاةٍ وَ صِيَامَهُ مَفْرُوضٌ فَقُلْتُ كَيْفَ أُصَلِّي فِي شَهْرِ رَمَضَانَ فَقَالَ عَشْرَ رَكَعَاتٍ وَ الْوُتْرُ وَ الرَّكَعَتَانِ قَبْلَ
 الْفَجْرِ كَذَلِكَ كَانَ يُصَلِّي رَسُولُ اللَّهِ ص وَ لَوْ كَانَ خَيْرًا لَمْ يَتْرُكْهُ «٣».

وَ أَرَوِي عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ص كَانَ يَخْرُجُ فَيُصَلِّي وَحْدَهُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ فَإِذَا كَثُرَ النَّاسُ خَلْفَهُ دَخَلَ الْبَيْتَ «٤» وَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْقُنُوتِ يَوْمَ
 الْجُمُعَةِ إِذَا صَلَّيْتَ وَحْدِي أَرْبَعًا فَقَالَ نَعَمْ «٥» فِي الرَّكَعَةِ الثَّانِيَةِ خَلْفَ الْقِرَاءَةِ فَقُلْتُ أَجْهَرُ فِيهِمَا بِالْقِرَاءَةِ فَقَالَ نَعَمْ.

وَ قَالَ ع لَا أَرَى بِالصُّفُوفِ بَيْنَ الْأَسَاطِينِ بَأْسًا «٦».

وَ قَالَ لَيْسَ عَلَى الْمَرِيضِ أَنْ يَقْضِيَ الصَّلَاةَ إِذَا أُغْمِيَ عَلَيْهِ إِلَّا «٧» الصَّلَاةَ الَّتِي أَفَاقَ فِي وَقْتِهَا «٨».

وَ قَالَ لَا تَجْمَعُوا بَيْنَ السُّورَتَيْنِ فِي الْفَرِيضَةِ «٩».

وَ عَنْ رَجُلٍ يَقْرَأُ فِي الْمَكْتُوبِيَةِ نِصْفَ السُّورَةِ ثُمَّ يَنْسِي فَيَأْخُذُ فِي الْأُخْرَى حَتَّى يَفْرَغَ مِنْهَا ثُمَّ يَذْكُرُ قَبْلَ أَنْ يَزُكَّعَ قَالَ لَا بَأْسَ بِهِ
 «١٠».

قَالَ مَنْ أَجْنَبَ ثُمَّ لَمْ يَغْتَسِلْ حَتَّى يُصَلِّي الصَّلَاةَ كُلَّهَا فَذَكَرَ بَعْدَ مَا صَلَّى

(١) - ليس في نسخة «ض».

(٢) - في نسخة «ش» زيادة: «نافله»، و ورد باختلاف في ألفاظه في الفقيه ١: ٢٦٥ / ١٢١٢، و التهذيب ٣:

٢٧٩ / ٨٢١، من «و إذا صلّيت صلاتك...».

(٣) - ورد مؤداه في الفقيه ٢: ٨٨ / ٣٩٥، ٣٩٦، و الاستبصار ١: ٤٦٦ / ١٨٠٤ من «فقلت: كيف أصلى...».

(٤) - ورد مؤداه في الفقيه ٢: ٨٧ / ٣٩٤، و التهذيب ٣: ٦٩ / ٢٢٦، و الاستبصار ١: ٤٦٧ / ١٨٠٧.

(٥) - ورد مؤداه في الفقيه ١: ٢٦٩ / ١٢٣١، و التهذيب ٣: ١٤ / ٥٠، و الاستبصار ١: ٤١٦ / ١٥٩٤.

(٦) - الفقيه ١: ٢٥٣ / ١١٤١، الكافي ٣: ٣٨٦ / ٦.

(٧) - في نسخة «ش» و «ض»: «الى» و ما أثبتناه من البحار ٨٨: ٣٠١ / ١١.

(٨) - ورد مؤداه في الفقيه ١: ٢٣٦ / ١٠٤٠ و ٢٣٧ / ١٠٤١، ١٠٤٢، و المقنع: ٣٧ و التهذيب ٣: ٣٠٢ / ٩٢٤ و ٩٢٦ / ٩٢٧.

(٩) - في نسخة «ش»: «الفرائض»، و ورد باختلاف يسير في الفقيه ١: ٢٠٠ / ٩٢٢، و الهداية: ٣١.

(١٠) - ورد مؤداه في التهذيب ٢: ٣٥١ / ١٤٥٧. الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ١٢٦

قَالَ «١» فَعَلَيْهِ الْإِعَادَةُ يُؤَدُّنَ وَ يُقِيمُ ثُمَّ يَفْصِلُ بَيْنَ كُلِّ صَلَاتَيْنِ بِإِقَامَةٍ «٢».

وَ عَنْ رَجُلٍ أَجْنَبٍ فِي رَمَضَانَ فَنَسِيَ أَنْ يَغْتَسِلَ حَتَّى خَرَجَ رَمَضَانَ قَالَ عَلَيْهِ أَنْ يَقْضِيَ الصَّلَاةَ وَ الصَّوْمَ إِذَا ذَكَرَ «٣».

وَ قَالَ ع وَ إِذَا كَانَ الرَّجُلُ عَلَى عَمَلٍ فَلْيَدِمْ عَلَيْهِ السَّنَةَ ثُمَّ يَتَحَوَّلْ إِلَى غَيْرِهِ إِنْ شَاءَ ذَلِكَ لِأَنَّ لَيْلَةَ الْقَدْرِ يَكُونُ فِيهَا لِغَامِهَا ذَلِكَ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَكُونَ وَ بِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

(١) - ليس في «ش».

(٢) - ورد مؤداه في الكافي ٣: ٢٩١ / ١.

(٣) - ورد باختلاف في ألفاظه في الفقيه ٢: ٧٤ / ٣٢٠، الكافي ٤: ١٠٦ / ٥، التهذيب ٤: ٣٣٢ / ١٠٤٣.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ١٢٧

٨ باب صلاة يوم الجمعة والعمل في ليلتها

اعْلَمْ يَرْحَمَكَ اللَّهُ «١» أَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَ تَعَالَى فَضَّلَ «٢» يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَ لَيْلَتَهُ «٣» عَلَى سَائِرِ الْأَيَّامِ فَضَاعَفَ «٤» فِيهِ الْحَسَنَاتِ لِغَامِلِهَا وَ السَّيِّئَاتِ عَلَى مُقْتَرِفِهَا إِعْظَامًا لَهَا «٥» فَإِذَا حَضَرَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَفِي لَيْلَتِهِ قُلُوبٌ فِي آخِرِ السَّجْدَةِ مِنْ نَوَافِلِ الْمَغْرِبِ وَ أَنْتَ سَاجِدٌ لِلَّهِمْ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِاسْمِكَ الْعَظِيمِ وَ سُلْطَانِكَ الْقَدِيمِ أَنْ تُصَلِّمَنِي عَلَى مُحَمَّدٍ وَ آلِهِ وَ تَعْفِرَ لِي ذَنْبِي الْعَظِيمَ «٦» وَ اقْرَأْ فِي صِيَامَةِ الْعِشَاءِ الْآخِرَةَ سُورَةَ الْجُمُعَةِ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى وَ فِي الثَّانِيَةِ سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى «٧» وَ رُوِيَ أَيْضًا إِذَا جَاءَكَ الْمُتَأَفِّقُونَ «٨» وَ إِنْ قَرَأْتَ غَيْرَهُمَا أَجْزَأَكَ «٩» وَ أَكْثَرُ مِنَ الصَّلَاةِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ص فِي لَيْلَةِ الْجُمُعَةِ وَ يَوْمِهَا وَ إِنْ قَدَرْتَ أَنْ تَجْعَلَ ذَلِكَ أَلْفَ مَرَّةٍ «١٠» فَافْعَلْ فَإِنَّ الْفَضْلَ فِيهِ «١١»

(١) - أثبتناه ليستقيم السياق.

(٢) - في نسخة «ش»: «اعلم يرحمك الله تبارك و تعالى إن لفضل».

(٣) - في نسخة «ش»: «و ليلتها».

(٤) - في نسخة «ش»: «تضاعف».

(٥) - ورد مؤداه في الفقيه ١: ٢٧٢ / ١٢٤٥، و الكافي ٣: ٤١٤ / ٦، و التهذيب ٣: ٢ / ٢.

(٦) - ورد باختلاف في ألفاظه في الفقيه ١: ٢٧٣ / ١٢٤٩، و الكافي ٣: ٤٢٨ / ١، و التهذيب ٣: ٨ / ٢٤.

(٧) - ورد مؤداه في الفقيه ١: ٢٠١ / ٩٢٢، و المقنع: ٤٥، و التهذيب ٣: ٥ / ١٣.

(٨) - ورد مؤداه في التهذيب ٣: ٧ / ١٨.

(٩) - ورد مؤداه في الفقيه ١: ٢٠١ / ٩٢٢.

(١٠) - في نسخة «ض»: «كره».

(١١) - ورد مؤداه في الكافي ٣: ١٣/٤١٦، و ثواب الأعمال: ١٨٧/١، ١٨٩/١. الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص:

١٢٨

وَقَدْ رُوِيَ «١» أَنَّهُ إِذَا كَانَ عَشِيَّةَ الْخَمِيسِ نَزَلَتْ مَلَائِكَةٌ مَعَهَا أَقْلَامٌ مِنْ نُورٍ وَ صِيْحْفٌ مِنْ نُورٍ لَا يَكْتُبُونَ إِلَّا الصَّلَاةَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ص إِلَى آخِرِ النَّهَارِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ «٢» وَ أَقْرَأَ فِي صِلَاةِ الْغَدَاةِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ سُورَةَ الْجُمُعَةِ فِي الْأُولَى وَ فِي الثَّانِيَةِ الْمُنَافِقُونَ «٣» وَ رُوِيَ قُلُوبُ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ وَ أَقْنَتْ فِي الثَّانِيَةِ قَبْلَ الرَّكُوعِ «٤» وَ الَّذِي جَاءَتْ بِهِ الْأَخْبَارُ أَنَّ الْقُنُوتَ فِي صِلَاةِ «٥» الْجُمُعَةِ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى فَصِيْحِيحٌ وَ هُوَ لِلإِمَامِ الَّذِي يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْخُطْبَةِ الَّتِي تَنْوِبُ عَنِ الرَّكَعَتَيْنِ فِي تِلْكَ الصَّلَاةِ يَكُونُ الْقُنُوتُ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى بَعْدَ الْقِرَاءَةِ وَ قَبْلَ الرَّكُوعِ «٦» وَ أَقْرَأَ بِهَا صِلَاةَ الْعَصْرِ فَلَيْسَ بَيْنَهُمَا نَافِلَةٌ فِي «٧» يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَ لَا تُصَلِّي يَوْمَ الْجُمُعَةِ بَعْدَ الزَّوَالِ غَيْرَ الْفَرَضَيْنِ وَ النَّوَافِلُ قَبْلَهُمَا أَوْ بَعْدَهُمَا «٨».

وَ قُلُوبُ بَعْدَ الْعَصْرِ سَبْعَ مَرَّاتٍ اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَ آلِ مُحَمَّدٍ الْمُصْطَفَيْنِ بِأَفْضَلِ صَلَوَاتِكَ وَ بَارِكْ عَلَيْهِمْ بِأَفْضَلِ بَرَكَاتِكَ وَ السَّلَامَ عَلَى أَرْوَاحِهِمْ وَ أَجْسَادِهِمْ وَ رَحْمَةَ اللَّهِ وَ بَرَكَاتُهُ «٩».

وَ إِنْ قَرَأْتَ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ بَعْدَ الْعَصْرِ عَشْرَ مَرَّاتٍ كَانَ فِي ذَلِكَ ثَوَابٌ عَظِيمٌ «١٠» وَ عَلَيْكُمْ بِالسُّنَنِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَ هِيَ سَبْعَةٌ إِيْتَانُ النَّسَاءِ وَ غَسْلُ الرَّأْسِ وَ اللَّحْيَةِ بِالْخِطْمِيِّ «١١» وَ أَخْذُ الشَّارِبِ وَ تَقْلِيمُ الْأُظْفِيرِ وَ تَغْيِيرُ الثِّيَابِ وَ مَسُّ الطَّيْبِ «١٢» فَمَنْ

(١) - في نسخة «ض»: «نروي».

(٢) - ورد مؤداه في الفقيه ١: ٢٧٣/١٥٢٠، و الكافي ٣: ١٣/٤١٦.

(٣) - ورد باختلاف يسير في الفقيه ١: ٢٠١/٩٢٢، و ٢٦٨/١٢٢٣، و المقنع: ٤٥.

(٤) - ورد مؤداه في الفقيه ١: ٢٦٧/١٢١٧، و الكافي ٣: ٣٣٩/٤.

(٥) - في نسخة «ش» زيادة: «يوم».

(٦) - ورد مؤداه في الفقيه ١: ٢٦٦/١٢١٧، و الكافي ٣: ٤٢٧/٢ و ٣، و التهذيب ٣: ١٦/٥٧.

(٧) - ليس في نسخة «ش».

(٨) - ورد مؤداه في الفقيه ١: ٢٦٧/١٢٢٠ و ٢٦٨/١٢٢٣ و ٢٦٩/١٢٢٧، و المقنع: ٤٥.

(٩) - ورد باختلاف يسير في التهذيب ٣: ١٩/٦٨، و الكافي ٣: ٤٢٩/٤، و السرائر: ٤٧٨.

(١٠) - ورد باختلاف يسير في مصباح المتهجد: ٦٥.

(١١) - الخطمي ورق نبات يغسل به الرأس «الصَّحاح - خطم - ٥: ١٩١٥».

(١٢) - ورد مؤداه في المقنع: ٤٥، و تفسير القمي ٢: ٣٦٧. الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ١٢٩

أَتَى بِوَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ مِنْ هَذِهِ السُّنَنِ «١» نَابَتْ عَنْهُنَّ وَ هِيَ الْغُسْلُ وَ أَفْضَلُ أَوْقَاتِهِ قَبْلَ الزَّوَالِ وَ لَا تَدْعُهُ فِي سَيْرٍ وَ لَا حَضْرٍ «٢» وَ إِنْ كُنْتَ مُسَافِرًا وَ تَخَوَّفْتَ عَيْدَمَ الْمَاءِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ اغْتَسَلْ يَوْمَ الْخَمِيسِ «٣» فَإِنْ فَاتَكَ الْغُسْلُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَصَبَّ يَوْمَ السَّبْتِ أَوْ بَعْدَهُ مِنْ أَيَّامِ الْجُمُعَةِ «٤» وَ إِنَّمَا سُنُّ الْغُسْلِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ تَتِمُّماً «٥» لِمَا يَلْحَقُ الطَّهُورَ فِي سَائِرِ الْأَيَّامِ مِنَ النُّقْصَانِ «٦» وَ فِي نَوَافِلِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ زِيَادَةُ أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ تَتِمُّهُ عَشْرِينَ رَكَعَةً يَجُوزُ تَقْدِيمُهَا فِي صَدْرِ النَّهَارِ وَ تَأْخِيرُهَا إِلَى بَعْدِ صِلَاةِ الْعَصْرِ «٧» وَ تُسْتَحَبُّ يَوْمَ الْجُمُعَةِ صِلَاةُ التَّسْبِيحِ وَ هِيَ صَلَاةُ جَعْفَرٍ «٨» وَ صَلَاةُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ع «٩» وَ رَكَعَتَا الطَّاهِرَةِ ع «١٠» وَ لَا تَدْعُ تَسْبِيحَ فَاطِمَةَ ع بِعَقِبِ كُلِّ فَرِيضَةٍ وَ هِيَ الْمِائَةُ «١١» وَ الْإِسْتِعْفَارَ بِعَقِبِهَا وَ هُوَ سَبْعُونَ مَرَّةً قَبْلَ أَنْ تُتَنَّى رِجْلَيْكَ «١٢» يَغْفِرُ اللَّهُ لَكَ جَمِيعَ ذُنُوبِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ «١٣» فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تُصَلِّيَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ سِتِّ رَكَعَاتٍ وَ إِذَا انْبَسَطَتْ سِتِّ رَكَعَاتٍ وَ قَبْلَ الْمَكْتُوبَةِ رَكَعَتَيْنِ

وَبَعْدَ الْمَكْتُوبَةِ سِتُّ رَكَعَاتٍ فَاَفْعَلْ وَإِنْ صَلَّيْتَ نَوَافِلَكَ كُلَّهَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ قَبْلَ الزَّوَالِ أَوْ أَخَّرْتَهَا إِلَى بَعْدِ الْمَكْتُوبَةِ

- (١) - ليس في نسخة «ش».
- (٢) - ورد مؤداه في الفقيه ١: ٦١ / ٢٢٦ و ٢٢٧، والهداية: ٢٢.
- (٣) - ورد مؤداه في الفقيه ١: ٦١ / ٢٢٦، ٢٢٧، والتّهذيب ١: ٣٦٥ / ١١٠٩ و ١١١٠.
- (٤) - ورد مؤداه في الفقيه ١: ٦١ / ٢٢٧، والهداية: ٢٣.
- (٥) - في نسخة «ش»: «متّما».
- (٦) - ورد مؤداه في الفقيه ١: ٦٢ / ٢٣١، والتّهذيب ١: ٣٦٦ / ١١١١.
- (٧) - ورد مؤداه في الفقيه ١: ٢٦٨، عن رسالة أبيه. و المقنع: ٤٥، والتّهذيب ٣: ٣٤٦ / ٦٦٨.
- (٨) - ورد مؤداه في مصباح المتّهجد: ٢٦٨.
- (٩) - ورد مؤداه في مصباح المتّهجد: ٢٥٦.
- (١٠) - ورد مؤداه في مصباح المتّهجد: ٢٦٥.
- (١١) - ورد مؤداه في الهداية: ٣٣.
- (١٢) - في نسخة «ض»: «رجلك».
- (١٣) - ورد مؤداه في أمالي الصّدوق: ٨ / ٢١١، و مصباح المتّهجد: ٦٥. و قد ورد فيهما الإستغفار بعد صلاة العصر. الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ١٣٠
أَجْزَأَكَ وَ هِيَ سِتُّ عَشْرَةَ رَكْعَةً وَ تَأْخِيرُهَا أَفْضَلُ مِنْ تَقْدِيمِهَا وَإِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَلَا تُصَلِّ إِلَّا الْمَكْتُوبَةَ وَ تَقْرَأُ فِي صَلَاتِكَ كُلَّهَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ سُورَةَ الْجُمُعَةِ وَ الْمُنَافِقُونَ وَ سَبَّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى وَ إِنْ نَسِيْتَهَا أَوْ فِي وَاحِدَةٍ مِنْهَا فَلَا إِعَادَةَ عَلَيْكَ فَإِنْ ذَكَرْتَهَا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْرَأَ نِصْفَ سُورَةِ فَارْجِعْ إِلَى سُورَةِ الْجُمُعَةِ وَ إِنْ لَمْ تَذْكُرْهَا إِلَّا بَعْدَ مَا قَرَأْتَ نِصْفَ السُّورَةِ فَاْمُضْ فِي صَلَاتِكَ «١».
- وَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص أَكْثَرُوا الصَّلَاةَ عَلَيَّ فِي اللَّيْلَةِ الْغُرَاءِ وَ الْيَوْمِ الْأَزْهَرِ قَالَ ص اللَّيْلَةُ الْغُرَاءُ لَيْلَةُ الْجُمُعَةِ وَ الْيَوْمُ الْأَزْهَرُ يَوْمُ الْجُمُعَةِ «٢» فِيهِمَا لِلَّهِ طُلُقَاءٌ وَ عَتَقَاءٌ «٣» وَ هُوَ يَوْمُ الْعِيدِ لِأُمَّتِي «٤» أَكْثَرُوا الصَّدَقَةَ فِيهَا.

(١) - أورده الصدوق باختلاف يسير في الفقيه ١: ٢٦٧، عن رسالة أبيه.

(٢) - الكافي ٣: ٤٢٨ / ٢.

(٣) - الكافي ٣: ٤١٤ / ٥.

(٤) - ورد مؤداه في الفقيه ١: ٢٧٦ / ١٢٦٢، و الخصال: ٣٩٤ / ١٠١.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ١٣١

٩ باب صلاة العيدين

اعْلَمْ يَرْحِمُكَ اللَّهُ أَنَّ الصَّلَاةَ فِي الْعِيدَيْنِ وَاجِبٌ «١» فَإِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ مِنْ يَوْمِ الْعِيدِ فَاغْتَسِلْ «٢» وَ هُوَ أَوَّلُ أَوْقَاتِ الْغُسْلِ ثُمَّ إِلَى وَقْتِ الزَّوَالِ وَ الْبَسْ أَنْظَفَ ثِيَابِكَ وَ تَطَيَّبْ وَ اخْرُجْ إِلَى الْمُصَلَّى وَ ابْرُزْ تَحْتَ السَّمَاءِ مَعَ الْإِمَامِ فَإِنَّ صَلَاةَ الْعِيدَيْنِ مَعَ الْإِمَامِ

مَفْرُوضَةٌ «٣» وَ لَا تَكُونُ إِلَّا بِإِمَامٍ وَ بِخُطْبَةٍ وَ قَدْ رُوِيَ فِي الْغُسْلِ إِذَا زَالَ اللَّيْلُ يُعْزَى مِنْ غُسْلِ الْعِيدَيْنِ وَ صِلَاةِ الْعِيدَيْنِ رَكَعَتَانِ وَ لَيْسَ فِيهِمَا أَذَانٌ وَ لَا إِقَامَةٌ «٤» وَ الْخُطْبَةُ بَعْدَ الصَّلَاةِ «٥» فِي جَمِيعِ الصَّلَوَاتِ غَيْرِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَإِنَّهَا قَبْلَ الصَّلَاةِ «٦» وَ أَقْرَأَ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاثِيَةِ وَ فِي الثَّانِيَةِ وَ الشَّمْسِ أَوْ سَبَّحَ اسْمَ رَبِّكَ وَ تَكَبَّرَ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى بِسَبْعِ تَكْبِيرَاتٍ وَ فِي الثَّانِيَةِ خَمْسَ تَكْبِيرَاتٍ «٧» تَقْنَتْ

(١)- ورد مؤداه في الفقيه ١: ٣٢٠/١٤٥٧، و التهذيب ٣: ١٢٧/٢٩٦، و الاستبصار ١: ٤٤٣/١٧١٠.

(٢)- ورد مؤداه في قرب الاسناد: ٨٥.

(٣)- ورد مؤداه في الفقيه ١: ٣٢٠/١٤٦٣، و التهذيب ٣: ٢٧٧/١٢٩ و ٢٩٢/١٣٤ و ٢٩٣/١٣٥ من «فإن صلاة العيدين...».

(٤)- الفقيه ١: ٣٢٤/١٤٨٤، المقنع: ٤٦، التهذيب ٣: ١٢٨/٢٧١. من «و صلاة العيدين...».

(٥)- الفقيه ١: ٣٣٢/١٤٩٠، الكافي ٣: ٤٦٠/٣، التهذيب ٣: ٢٧٨/١٢٩.

(٦)- ورد مؤداه في علل الشرائع: ٢٦٥، و عيون أخبار الرضا ٢: ١١٢، و الكافي ٣: ٤٢١/١ و ٢ و ٣، و التهذيب ٣: ٢٤١/٦٤٨.

(٧)- ورد مؤداه في الفقيه ١: ٣٣١/١٤٩٠، و علل الشرائع: ٢٧٠، و عيون أخبار الرضا ٢: ١١٦ من «و تكبر في الركعة الاولى...».

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ١٣٢

بَيْنَ كُلِّ تَكْبِيرَتَيْنِ «١».

وَ الْقُنُوتُ أَنْ تَقُولَ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَ رَسُولُهُ «٢» اللَّهُمَّ أَنْتَ أَهْلُ الْكِبْرِيَاءِ وَ الْعِظَمَةِ وَ أَهْلُ الْجُودِ وَ الْجَبْرُوتِ وَ أَهْلُ الْعَفْوِ وَ الْمَغْفِرَةِ «٣» وَ أَهْلُ التَّقْوَى وَ الرَّحْمَةِ أَسْأَلُكَ فِي هَذَا الْيَوْمِ الَّذِي جَعَلْتَهُ لِلْمُسْلِمِينَ عِيدًا وَ لِمُحَمَّدٍ ص ذُخْرًا وَ مَزِيدًا أَنْ تُصَلِّيَ عَلَيَّ وَ عَلَيَّ آلِهِ وَ أَسْأَلُكَ بِهَذَا الْيَوْمِ الَّذِي شَرَّفْتَهُ وَ كَرَّمْتَهُ وَ عَظَّمْتَهُ وَ فَضَّلْتَهُ بِمُحَمَّدٍ ص أَنْ تَغْفِرَ لِي وَ لِجَمِيعِ الْمُؤْمِنِينَ وَ الْمُؤْمِنَاتِ وَ الْمُسْلِمِينَ وَ الْمُسْلِمَاتِ الْأَحْيَاءِ مِنْهُمْ وَ الْأَمْوَاتِ إِنَّكَ مُجِيبُ الدَّعَوَاتِ يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ «٤».

فَبِإِذَا فَرَعْتَ مِنَ الصَّلَاةِ فَاجْتَهِدْ فِي الدُّعَاءِ ثُمَّ ارْزُقِ الْمُسْتَبْرَ فَاخْطُبْ بِالنَّاسِ إِنْ كُنْتَ تَوُمُّ النَّاسَ وَ مَنْ لَمْ يُدْرِكْ مَعَ الْإِمَامِ الصَّلَاةَ فَلَيْسَ عَلَيْهِ إِعْيَادَةٌ «٥» وَ صِلَاةُ الْعِيدَيْنِ فَرِيضَةٌ «٦» وَاجِبَةٌ مِثْلُ صِلَاةِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ إِلَّا عَلَى خَمْسِيَةِ الْمَرِيضِ وَ الْمَرْأَةِ وَ الْمَمْلُوكِ وَ الصَّبِيِّ وَ الْمُسَافِرِ «٧» وَ مَنْ لَمْ يُدْرِكْ مَعَ الْإِمَامِ رَكَعَةً فَلَا جُمُعَةَ لَهُ وَ لَا عِيدَ لَهُ «٨» وَ عَلَى مَنْ يَوْمُ الْجُمُعَةِ إِذَا فَاتَهُ مَعَ الْإِمَامِ أَنْ يُصَلِّيَ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ كَمَا كَانَ يُصَلِّي فِي غَيْرِ الْجُمُعَةِ «٩» وَ رُوِيَ أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ع صَلَّى بِالنَّاسِ صَلَاةَ الْعِيدِ فَكَبَّرَ فِي الرَّكْعَةِ

(١)- المقنع: ٤٦.

(٢)- في نسخة «ض» زيادة: «صلى الله عليه».

(٣)- ما بين القوسين ليس في نسخة «ش».

(٤)- ورد باختلاف في ألفاظه في الفقيه ١: ٣٣١/١٤٩٠، و التهذيب ٣: ١٣٩/٣١٤.

(٥)- ورد مؤداه في المقنع: ٤٦، و الكافي ٣: ٤٥٩/١، و التهذيب ٣: ٢٧٣/١٢٨ من «و من لم يدرك...».

(٦)- الفقيه ١: ٣٢٠/١٤٥٧، التهذيب ٣: ١٢٧/٢٦٩ و ٢٧٠.

(٧)- في نسخة «ش»: «و المسافر و الصبي». و ورد مؤداه في الفقيه ١: ٢٦٦/١٢١٧ و الكافي ٣: ٤١٨/١، التهذيب ٣: ٢١/٧٧، و

فيها الحكم بالنسبة إلى صلاة الجمعة.

(٨) - ورد مؤداه في الفقيه ١: ٢٧٠ / ١٢٣٢ و ١٢٣٣، و الكافي ٣: ٤٢٧ / ١ و التهذيب ٣: ٢٤٣ / ٦٥٧.

(٩) - ورد مؤداه في الفقيه ١: ٢٧٠ / ١٢٣٣، و الكافي ٣: ٤٢٧ / ١، و التهذيب ٣: ٢٤٣ / ٦٥٦. الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ١٣٣

الأولى بثلاث تكبيرات و في «١» الثانية بخمس تكبيرات و قرأ فيهما سبع اسم ربك و هل أتاك حديث الغاشية و روى أنه كبر في الأولى بسبع و كبر في الثانية بخمس و ركع بالخامسة و قنت بين كل تكبيرتين حتى إذا فرغ دعياً و هو مستقبل القبلة ثم خطب «٢».

(١) - ليس في نسخة «ض».

(٢) - في نسخة «ش» زيادة: «بالخطبتين». و ورد مؤداه في المقنع: ٤٦، و الكافي ٣: ٤٦٠ / ٣.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ١٣٤

١٠ باب صلاة الكسوف

اعلم يزحمك الله أن صلاة الكسوف عشر ركعات بأربع سجعات تفتتح «١» الصلاة بتكبيره واحدة ثم تقرأ الفاتحة و سوراً طويلاً و طول في القراءة و الركوع و السجود ما قدرت فإذا فرغت من القراءة ركعت ثم رفعت رأسك بتكبير و لا تقول سمع الله لمن حمده تفعل ذلك خمس مرات ثم تسجد سجدة ثم «٢» تقوم فتصنع مثل ما صنعت في الركعة الأولى و لا تقرأ سورة الحمد إلا إذا انقضت «٣» السورة فإذا بدأت بالسورة بدأت بالحمد.

و تفتت بين كل ركعتين «٤» و تقول في القنوت أن الله يسجد له من في السماوات و من في الأرض و الشمس و القمر و النجوم «٥» و (الجبال و) الشجر و الدواب و كثير من الناس و كثير حق عليه «٦» العذاب اللهم صل على محمد و آل محمد اللهم لا تعدبنا بعدابك و لا تسخط علينا بسخطك و لا تهلكنا بغضبك و لا تأخذنا بما فعل السفهاء منا و اعف عنا و اغفر لنا و اصبرف عنا البلاء يا ذا المن و الطول.

و لا تقل سمع الله لمن حمده إلا في الركعة التي تريد أن تسجد فيها «٧»

(١) - في نسخة «ش»: «تفتتح».

(٢) - في نسخة «ش»: «و».

(٣) - ما بين القوسين في نسخة «ش»: «إذا بعضت».

(٤) - ورد مؤداه في الفقيه ١: ٣٤٦ / ١٥٣٣، و المقنع: ٤٤، و الهداية: ٣٥، و الكافي ٣: ٤٦٤ / ٢، و التهذيب ٣: ١٥٥ / ٣٣٣.

(٥) - في نسخة «ش» زيادة: «و الجبال».

(٦) - في نسخة «ض»: «عليه».

(٧) - الفقيه ١: ٣٤٦ / ١٥٣٣. الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ١٣٥

و تطول الصلاة حتى ينجلي و إن انجلي و أنت في الصلاة فخفف «١» و إن صليت و بعيد لم ينجل فعليك الأعادة أو الدعاء و الثناء على الله و أنت مستقبل القبلة «٢» و إن «٣» علمت بالكسوف فلم تيسر «٤» لك الصلاة فاقص مني ما شئت و إن أنت لم تعلم بالكسوف في وقته ثم علمت بعيد فلا شيء عليك و لا قضاء «٥» و صيلاً كسوف الشمس و القمر واحد «٦» فافزع إلى الله

عِنْدَ الْكُسُوفِ فَإِنَّهَا مِنْ عَلَامَاتِ الْبَلَاءِ وَ لَا تُصَلِّيَ لَيْهَا فِي وَقْتِ الْفَرِيضَةِ حَتَّى تُصَلِّيَ الْفَرِيضَةَ فَإِذَا كُنْتَ فِيهَا وَ دَخَلَ عَلَيْكَ وَقْتُ الْفَرِيضَةِ فَاقْطَعْهَا وَ صَلِّ الْفَرِيضَةَ ثُمَّ ابْنِ عَلَى مَا صَلَّيْتَ مِنْ صَلَاةِ الْكُسُوفِ (٧) وَ إِذَا انْكَسَفَ الْقَمَرُ وَ لَمْ يَبْقَ عَلَيْكَ مِنَ اللَّيْلِ قَدْرٌ مَا تُصَلِّيَ فِيهِ صَلَاةَ اللَّيْلِ وَ صَلَاةَ الْكُسُوفِ فَصَلِّ صَلَاةَ الْكُسُوفِ وَ أَخْرِ صَلَاةَ اللَّيْلِ ثُمَّ اقْضِهَا بَعْدَ ذَلِكَ (٨) وَ إِذَا اخْتَرَقَ الْقُرْصُ كُلَّهُ فَاعْتَسِلْ وَ إِنْ انْكَسَفَتِ الشَّمْسُ أَوْ الْقَمَرُ وَ لَمْ تَعْلَمْ بِهِ فَعَلَيْكَ أَنْ تُصَلِّيَهَا إِذَا عَلِمْتَ فَإِنْ تَرَكْتَهَا مُتَعَمِّدًا حَتَّى تُصْبِحَ فَاعْتَسِلْ وَ صَلِّ وَ إِنْ لَمْ يَخْتَرِقِ الْقُرْصُ فَاقْضِهَا وَ لَا تَغْتَسِلْ (٩) وَ إِذَا هَبَّتْ رِيحٌ صَفْرَاءُ أَوْ سَوْدَاءُ أَوْ حَمْرَاءُ فَصَلِّ لَهَا صَلَاةَ الْكُسُوفِ (١٠) .
وَ كَذَلِكَ إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ فَصَلِّ صَلَاةَ الْكُسُوفِ (١١) فَإِذَا فَرَعْتَ مِنْهَا فَاسْجُدْ

(١) - في نسخة «ش»: «فاتمها مخففة» و قد ورد مؤداه في الكافي ٣: ٤٦٣/٢، و التهذيب ٣: ١٥٦/٣٣٤.

(٢) - ورد مؤداه في الفقيه ١: ٣٤٧/١٥٣٤، و المقنع: ٤٤، و المختلف: ١٢٣ عن علي بن بابويه.

(٣) - في نسخة «ش»: «و إذا».

(٤) - في نسخة «ش»: «يتيسر».

(٥) - ورد مؤداه في التهذيب ٣: ٢٩١/٨٧٦، و الاستبصار ١: ٤٥٤/١٧٦٠.

(٦) - ورد مؤداه في الفقيه ١: ٣٤٦/١٥٣٣، و المقنع: ٤٤، و الهداية: ٣٥.

(٧) - ورد باختلاف في ألفاظه في الفقيه ١: ٣٤٧/١٥٣٤، و المختلف: ١٢٣ و ١٢٤ عن علي بن بابويه. من «و لا تصلّيها...».

(٨) - ورد مؤداه في التهذيب ٣: ١٥٥/٣٣٢.

(٩) - المختلف: ١٢٢ عن علي بن بابويه. من «و إن انكسفت الشمس...».

(١٠) - ورد مؤداه في الفقيه ١: ٣٤١/١٥١٢، و المقنع: ٤٤، و الكافي ٣: ٤٦٤/٣، و التهذيب ٣: ١٥٥/٣٣٠.

(١١) - ورد مؤداه في الفقيه ١: ٣٤٣/١٥١٧، و المقنع: ٤٤، و علل الشرائع: ٧/٥٥٦. الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام،

ص: ١٣٦

وَ قُلْ يَا مَنْ يُمَسِّكُ السَّمَاوَاتِ وَ الْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا وَ لَئِنْ زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ إِنَّهُ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا يَا مَنْ يُمَسِّكُ السَّمَاءَ أَنْ تَقَعَ عَلَى الْأَرْضِ إِلَّا بِإِذْنِهِ أَمْسِكْ عَنَّا (١) السَّقَمَ وَ الْمَرَضَ وَ جَمِيعَ أَنْوَاعِ الْبَلَاءِ (٢).

وَ إِذَا كَثُرَتِ الزَّلَازِلُ فَصُمِّ الْأَرْبَعَاءُ وَ الْخَمِيسَ وَ الْجُمُعَةَ وَ تُبِّ إِلَى اللَّهِ وَ رَاجِعٌ (٣) وَ أَشْرَ عَلَى إِخْوَانِكَ بِذَلِكَ فَإِنَّهَا تَسْكُنُ بِإِذْنِ اللَّهِ تَعَالَى (٤).

(١) - في نسخة «ض»: «عنها».

(٢) - الفقيه ١: ٣٤٣/١٥١٧ باختلاف يسير.

(٣) - في نسخة «ش»: «و ارجع».

(٤) - ورد مؤداه في الفقيه ١: ٣٤٣/١٥١٨، و علل الشرائع: ٦/٥٥٥، و التهذيب ٣: ٢٩٤/٨٩١.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ١٣٧

١١ باب صلاة الليل

وَ عَلَيْكَ بِالصَّلَاةِ فِي اللَّيْلِ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ص أَوْصَى عَلِيًّا ع بِهَا فَقَالَ فِي وَصِيَّتِهِ عَلَيْكَ بِصَلَاةِ اللَّيْلِ (١) قَالَهَا ثَلَاثًا وَ صَلَاةِ اللَّيْلِ

تَزِيدُ فِي الرِّزْقِ وَبِهَاءِ الْوَجْهِ وَتَحْسُنُ الْخُلُقَ «٢» فَإِذَا قُمْتَ مِنْ فِرَاشِكَ فَانظُرْ فِي أَفْقِ السَّمَاءِ وَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَحْيَانَا بَعْدَ مَمَاتِنَا وَإِلَيْهِ النُّشُورُ وَأَعْبُدْهُ وَأَحْمِدْهُ وَأَشْكُرْهُ وَتَقْرَأْ آخِرَ آلِ عِمْرَانَ مِنْ قَوْلِهِ إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَيْنَا قَوْلُهُ إِنَّكَ لَا تُخَلِّفُ الْمِيعَادَ «٣» وَقُلِ اللَّهُمَّ أَنْتَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُكَ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ سُبْحَانَكَ سُبْحَانَكَ «٤» وَإِذَا سَمِعْتَ صِرَاحَ الدِّيَكِ فَقُلْ سُبُّوحٌ قُدُّوسٌ رَبُّ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوحِ سَبَقَتْ رَحْمَتُكَ غَضَبِكَ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ «٥» ثُمَّ اسْتَكَ وَالسَّوَاكُ وَاجِبٌ.
وَ رُوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى قَالَ لَوْ لَا أَنْ يَشُقَّ عَلَيَّ أُمَّتِي لَأَوْجِبْتُ السَّوَاكُ فِي كُلِّ صَلَاةٍ «٦».
وَهُوَ سُنَّةٌ حَسَنَةٌ ثُمَّ تَوَضَّأَ فَإِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَقُومَ إِلَى الصَّلَاةِ فَقُلْ بِسْمِ اللَّهِ وَبِاللَّهِ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى ص «٧»

(١) - الفقيه ١: ٣٠٧/١٤٠٢، المقنع: ٣٩.

(٢) - ورد مؤداه في ثواب الأعمال: ٣/٦٣ و ٨/٦٤ و علل الشرائع: ١/٣٦٢ و التهذيب ٢: ١٢٠/٤٥٤.

(٣) - آل عمران ٣: ١٩٤.

(٤) - ورد باختلاف في ألفاظه في الفقيه ١: ٣٠٤/١٣٩٣، و المقنع: ٣٩.

(٥) - الفقيه ١: ٣٠٥/١٣٩٥، الكافي ٣: ١٢/٤٤٥، التهذيب ٢: ١٢٣/٤٦٧.

(٦) - ورد باختلاف يسير في الفقيه ١: ٣٤/١٢٣، و علل الشرائع: ١/٢٩٣، و الكافي ٣: ٢٢/١.

(٧) - ورد مؤداه في الكافي ٣: ١٢/٤٤٥، و التهذيب ٢: ١٢٣/٤٦٧. الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ١٣٨

ثُمَّ ارْزُقْ يَدَيْكَ وَقُلِ اللَّهُمَّ إِنِّي أَتَوَجَّهُ إِلَيْكَ بِنَبِيِّكَ نَبِيِّ الرَّحْمَةِ وَبِالْأَيْمَةِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ مِنْ آلِ طِهَ وَيَاسِينَ وَأَقْدَمُهُمْ بَيْنَ يَدَيَّ حَوَائِجِي كُلَّهَا فَاجْعَلْنِي بِهِمْ وَجِيهًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي بِهِمْ «١» وَلَا تُعَذِّبْنِي بِهِمْ وَارْزُقْنِي بِهِمْ وَلَا تَحْرِمْنِي بِهِمْ وَاهْتِدِينِي بِهِمْ «٢» وَلَا تُضَيِّبْنِي بِهِمْ وَارْزُقْنِي بِهِمْ وَلَا تَضْعَيْبْنِي بِهِمْ وَاقْضِ حَوَائِجِي بِهِمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَبِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ «٣» ثُمَّ افْتَتِحْ بِالصَّلَاةِ وَتَوَجَّهْ بَعْدَ التَّكْبِيرِ «٤» فَإِنَّهُ مِنَ السَّنَةِ الْمَوْجِبَةِ فِي سِتِّ صَلَوَاتٍ وَهِيَ أَوَّلُ رَكَعِيهِ مِنْ صَلَاةِ اللَّيْلِ وَالْمُفْرَدِ مِنَ الْوَتْرِ وَأَوَّلُ «٥» رَكَعِيهِ مِنْ نَوَافِلِ الْمَغْرِبِ وَأَوَّلُ رَكَعِيهِ مِنْ رَكَعِيَةِ الزَّوَالِ وَأَوَّلُ رَكَعِيهِ مِنْ رَكَعِيَةِ الْإِحْرَامِ وَأَوَّلُ رَكَعِيهِ مِنْ رَكَعَاتِ الْفَرَائِضِ «٦» وَاقْرَأْ فِي الرَّكَعَةِ الْأُولَى بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَقُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ وَفِي الثَّانِيَةِ بِ قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ وَكَذَلِكَ فِي رَكَعِيَةِ الزَّوَالِ وَفِي الْبَاقِي مَا أَحْبَبْتَ «٧» وَتَقْرَأْ فِي الْأُولَى مِنْ «٨» رَكَعِيَةِ الشَّفَعِ سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ وَفِي الثَّانِيَةِ قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ وَفِي الْوَتْرِ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ وَ رُوِيَ أَنَّ الْوَتْرَ ثَلَاثَ رَكَعَاتٍ بِتَسْلِيمَةٍ وَاحِدَةٍ مِثْلَ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ «٩» وَ رُوِيَ أَنَّهُ وَاحِدٌ وَتَوَتَّرَ بِرَكَعَةٍ وَتَفْصِلُ مَا بَيْنَ الشَّفَعِ وَالْوَتْرِ بِسَلَامٍ «١٠» ثُمَّ صَلِّ رَكَعَتِي الْفَجْرِ قَبْلَ الْفَجْرِ وَعِنْدَهُ وَبَعْدَهُ فَاقْرَأْ فِيهِمَا قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ وَقُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ «١١» وَلَا بَأْسَ بِأَنْ تُصَلِّيَهُمَا إِذَا بَقِيَ مِنَ اللَّيْلِ رُبْعٌ وَكَلَّمَا قَرَّبَ مِنَ الْفَجْرِ كَانَ أَفْضَلَ «١٢».

١، ٢- ما بين القوسين ليس في نسخة «ض».

(٣) - الفقيه ١: ٣٠٦/١٤٠١ باختلاف في ألفاظه.

(٤) - ورد مؤداه في الفقيه ١: ٣٠٧/١٤٠٢، و المقنع: ٤٠.

(٥) - ليس في نسخة «ض».

(٦) - الفقيه ١: ٣٠٧ باختلاف يسير، عن رسالته أبيه.

(٧) - المقنع: ٤٠ باختلاف يسير.

(٨) - ليس في نسخة «ض».

(٩) - ورد مؤداه في التهذيب ٢: ١٢٩ / ٤٩٤ و ٤٩٥. من «و روى أن الوتر ...».

(١٠) - ورد مؤداه في المقنع: ٤٠، و التهذيب ٢: ١٢٧ / ٤٨٤.

(١١) - المقنع: ٤٠ باختلاف سير.

(١٢) - ورد مؤداه في التهذيب ٢: ١٣٣ / ٥١٥.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ١٣٩

ثُمَّ اضْطَجَعَ عَلَى يَمِينِكَ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ وَ قُلْ أَسْتَمْسِكُ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى الَّتِي لَا انْفِصَامَ لَهَا وَ بِحَبْلِ اللَّهِ الْمَتِينِ وَ أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شَرِّ فَسَقَةِ الْعَرَبِ وَ الْعَجْمِ وَ أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شَرِّ فَسَقَةِ الْجَنِّ وَ الْإِنْسِ «١» اللَّهُمَّ رَبِّ الصَّبَاحِ وَ رَبِّ الْمَسَاءِ وَ فَالِقَ الْإِصْبَاحِ سُبْحَانَ اللَّهِ «٢» رَبِّ الصَّيْبَاحِ وَ فَالِقَ الْإِصْبَاحِ وَ جَاعِلِ اللَّيْلِ سَيِّكِنًا بِاسْمِ اللَّهِ فَوَضْتُ أَمْرِي إِلَى اللَّهِ وَ أَلْجَأْتُ ظَهْرِي إِلَى اللَّهِ وَ أَطْلُبُ حَوَائِجِي مِنَ اللَّهِ تَوَكَّلْتُ عَلَى اللَّهِ حَسْبِيَ اللَّهُ وَ نِعْمَ الْوَكِيلُ «٣» وَ لَا حَوْلَ وَ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ فَإِنَّهُ مَنْ قَالَهَا كُفِيَ مَا هَمَّهُ. ثُمَّ يقرأ خَمْسَ آيَاتٍ مِنْ آخِرِ آلِ عِمْرَانَ «٤» وَ يَقُولُ مِائَةَ مَرَّةٍ سُبْحَانَ رَبِّي الْعَظِيمِ وَ بِحَمْدِهِ أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ رَبِّي وَ أَتُوبُ إِلَيْهِ مِائَةَ مَرَّةٍ فَإِنَّهُ مَنْ قَالَهَا «٥» بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ وَ مَنْ صَلَّى عَلَى مُحَمَّدٍ وَ آلِهِ مِائَةَ مَرَّةٍ بَيْنَ رَكْعَتَيْ الْفَجْرِ وَ رَكْعَتَيْ الْغَدَاةِ وَ قَى اللَّهُ وَجْهَهُ حَرَّ النَّارِ وَ مَنْ قَرَأَ إِحْدَى وَ عَشْرِينَ مَرَّةً قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ بَنَى اللَّهُ لَهُ قَصْرًا فِي الْجَنَّةِ فَإِنْ قَرَأَهَا أَرْبَعِينَ مَرَّةً غَفَرَ اللَّهُ لَهُ جَمِيعَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَ مَا تَأَخَّرَ «٦» فَإِنْ قُمْتَ مِنَ اللَّيْلِ وَ لَمْ يَكُنْ عَلَيْكَ وَقْتُ بَقْدَرٍ مَا تَصِلِي صَلَاةَ اللَّيْلِ عَلَى مَا تُرِيدُ فَصَلِّهَا وَ أَدْرِجْهَا إِدْرَاجًا وَ إِنْ خَشِيتَ مَطْلِعَ الْفَجْرِ فَصَلِّ رَكْعَتَيْنِ وَ أُوْزِرْ فِي الثَّلَاثَةِ فَإِنْ طَلَعَ الْفَجْرُ فَصَلِّ رَكْعَتَيْ الْفَجْرِ وَ قَدْ مَضَى الْوُتْرُ بِمَا فِيهِ «٧» وَ إِنْ كُنْتَ صَلَّيْتَ الْوُتْرَ وَ رَكْعَتَيْ الْفَجْرِ وَ لَمْ يَكُنْ طَلَعَ الْفَجْرُ فَأَصِفْ إِلَيْهَا سِتَّ رَكَعَاتٍ وَ أَعِدْ رَكْعَتَيْ الْفَجْرِ وَ قَدْ مَضَى الْوُتْرُ بِمَا فِيهِ وَ إِنْ كُنْتَ صَلَّيْتَ مِنْ صَلَاةِ اللَّيْلِ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ فَأَتَمَّ

(١) - في نسخة «ش»: «الانس و الجن».

(٢) - ليس في نسخة «ض».

(٣) - ورد باختلاف في ألفاظه في الفقيه ١: ٣١٣، و المقنع: ٤٠.

(٤) - الفقيه ١: ٣١٤، المقنع: ٤٠، التهذيب ٢: ١٣٦ / ٥٣٠.

(٥) - ما بين القوسين ليس في نسخة «ش».

(٦) - الفقيه ١: ٣١٤ / ١٤٢٦، المقنع: ٤١، باختلاف سير، من «و يقول مائة مرة: سبحان ربي ...».

(٧) - الفقيه ١: ٣٠٨ / ١٤٠٤. الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ١٤٠

الصَّلَاةَ طَلَعَ الْفَجْرُ أَمْ لَمْ يَطْلُعْ «١» وَ إِنْ كَانَ عَلَيْكَ قَضَاءُ صَلَاةِ اللَّيْلِ فَقُمْتَ وَ عَلَيْكَ مِنَ الْوَقْتِ بَقْدَرٍ مَا تَصِلِي الْفَائِتَةَ مِنْ صَلَاةِ اللَّيْلِ وَ صَلَاةِ لَيْلَتِكَ «٢» فَأَبْدَأْ بِالْفَائِتَةِ ثُمَّ صَلِّ صَلَاةَ لَيْلَتِكَ وَ إِنْ كَانَ الْوَقْتُ بَقْدَرٍ مَا تَصِلِي وَاحِدَةً فَصَلِّ صَلَاةَ لَيْلَتِكَ لِنَلَّا يَصِيرَا جَمِيعًا قَضَاءً ثُمَّ أَقْضِ الصَّلَاةَ الْفَائِتَةَ مِنَ الْغَدِ «٣» وَ أَقْضِ مَا فَاتَكَ مِنْ صَلَاةِ اللَّيْلِ أَى وَقْتٍ مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ إِلَّا فِي وَقْتِ الْفَرِيضَةِ وَ إِنْ فَاتَكَ فَرِيضَةٌ فَصَلِّهَا إِذَا ذَكَرْتَ فَإِنْ ذَكَرْتَهَا وَ أَنْتَ فِي وَقْتِ فَرِيضَةٍ أُخْرَى «٤» فَصَلِّ الَّتِي أَنْتَ فِي وَقْتِهَا ثُمَّ تُصَلِّي الْفَائِتَةَ «٥» وَ اعْلَمْ أَنَّ أَفْضَلَ النَّوَافِلِ رَكْعَتَا الْفَجْرِ وَ بَعِيدَهُمَا رَكْعَةُ الْوُتْرِ وَ بَعِيدَهُمَا رَكْعَتَا الزَّوَالِ وَ بَعِيدَهُمَا نَوَافِلُ الْمَغْرِبِ وَ بَعِيدَهُمَا صَلَاةُ اللَّيْلِ وَ بَعِيدَهُمَا نَوَافِلُ النَّهَارِ «٦» وَ لِلْمُصَلِّي ثَلَاثُ خِصَالٍ يَتَنَبَّأُ عَلَيْهِ الْبُرِّ مِنْ أَعْنََانِ السَّمَاءِ إِلَى مَفْرَقِ «٧» رَأْسِهِ وَ تَحْرِيفُ بِهِ الْمَلَائِكَةُ مِنْ مَوْضِعِ قَدَمَيْهِ إِلَى عَنَانِ السَّمَاءِ وَ يُنَادِي مُنَادٍ لَوْ يَعْلَمُ الْمُصَلِّي مَا لَهُ فِي الصَّلَاةِ مِنَ الْفَضْلِ وَ الْكِرَامَةِ مَا انْقَتَلَ «٨» مِنْهَا «٩» وَ لَوْ يَعْلَمُ

الْمُنَاجِي لِمَنْ يُنَاجِي مَا انْفَتَلَ «١٠» وَإِذَا أَحْرَمَ الْعَبْدُ فِي صَلَاتِهِ «١١» أَقْبَلَ اللَّهُ عَلَيْهِ بِوَجْهِهِ وَوَكَّلَ بِهِ مَلَكًا يَلْتَقِطُ الْقُرْآنَ مِنْ فِيهِ
الْتِقَاطًا فَإِنْ أَعْرَضَ أَعْرَضَ اللَّهُ عَنْهُ وَ

(١) - الفقيه ١: ٣٠٨/١٤٠٤، المقنع: ٤١، التهذيب ٢: ١٢٥/٤٧٥.

(٢) - ما بين القوسين ليس في نسخة «ض».

(٣) - الفقيه ١: ٣٠٨/١٤٠٤، المقنع: ٤١.

(٤) - في نسخة «ش»: «الفريضة».

(٥) - الفقيه ١: ٣١٥/١٤٢٨.

(٦) - الفقيه ١: ٣١٤ عن رسالته أبيه.

(٧) - في نسخة «ش»: «مغرف» تصحيف، صوابه ما أثبتناه من نسخة «ض».

(٨) - في نسخة «ش»: «انفلت».

(٩) - الفقيه ١: ١٣٥/٦٣٦ باختلاف في ألفاظه.

(١٠) - ورد مؤداه في الهداية: ٢٩، والكافي ٣: ٢٦٥/٥.

(١١) - في نسخة «ش»: «صلواته» وكذلك في المواضع الأربعة الأخر من هذا المقطع. الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه

السلام، ص: ١٤١

وَكَلَّهُ إِلَى الْمَلِكِ فَإِنْ هُوَ أَقْبَلَ عَلَى صَلَاتِهِ بِكُلِّهِ «١» رُفِعَتْ صَلَاتُهُ كَامِلَةً «٢» وَإِنْ سَهَا فِيهَا بِحَدِيثِ النَّفْسِ نَقَصَ مِنْ صَلَاتِهِ بِقَدْرِ
مَا سَهَا وَغَفَلَ وَرُفِعَ مِنْ صَلَاتِهِ مَا أَقْبَلَ عَلَيْهِ مِنْهَا وَ لَا يُعْطَى اللَّهُ الْقَلْبَ الْغَافِلَ شَيْئًا وَإِنَّمَا جُعِلَتِ النَّافِلَةُ لِتَكْمُلَ بِهَا الْفَرِيضَةُ «٣».
قَالَ وَ كَانَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ع يَقُولُ فِي سُجُودِهِ اللَّهُمَّ ارْحَمْ ذُلِّي بَيْنَ يَدَيْكَ وَ تَضَرَّعِي إِلَيْكَ وَ وَحْشَتِي مِنَ النَّاسِ وَ أَنْسِي بِكَ «٤»
يَا كَرِيمَ «٥» فَإِنِّي عَبْدُكَ وَ ابْنُ عَبْدِكَ أَتَقَلَّبُ «٦» فِي قَبْضَتِكَ يَا ذَا الْمَنِّ وَ الْفَضْلِ وَ الْجُودِ وَ الْغِنَاءِ وَ الْكَرَمِ «٧» ارْحَمْ ضَعْفِي وَ
شَيْبَتِي مِنَ النَّارِ يَا كَرِيمَ.

وَ كَانَ أَبُو جَعْفَرٍ ع يَقُولُ وَ هُوَ سَاجِدٌ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ حَقًّا حَقًّا سَجَدْتُ لَكَ يَا رَبِّ تَعْبُدًا وَ رِقًا وَ إِيمَانًا وَ تَضَدِيقًا يَا عَظِيمَ إِنَّ عَمَلِي
ضَعِيفٌ فَضَاعَفَهُ لِي يَا كَرِيمَ يَا جَبَّارَ «٨» اغْفِرْ لِي ذُنُوبِي وَ جُزْمِي وَ تَقَبَّلْ عَمَلِي يَا كَرِيمَ يَا جَبَّارَ.

وَ كَانَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ فِي سَجْدَتِهِ يَا كَائِنُ قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ وَ يَا مُكُونُ كُلِّ شَيْءٍ لَا تَفْضَحْنِي فَإِنَّكَ بِي عَالِمٌ وَ لَا تُعَذِّبْنِي «٩»
فَإِنَّكَ عَلَيَّ قَادِرٌ اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْعَدِيلَةِ عِنْدَ الْمَوْتِ وَ مِنَ شَرِّ الْمَرْجُوعِ «١٠» فِي الْقَبْرِ وَ مِنَ النَّدَامَةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ اللَّهُمَّ إِنِّي
أَسْأَلُكَ عَيْشَةً نَقِيَّةً «١١» وَ مَيْتَةً سَوِيَّةً وَ مُنْقَلَبًا كَرِيمًا غَيْرَ مُخْزٍ وَ لَا «١٢» فَاضِحٍ.

وَ كَانَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ اللَّهُمَّ إِنَّ مَغْفِرَتَكَ أَوْسَعُ مِنْ ذُنُوبِي وَ

(١) - في نسخة «ض»: «بكلية».

(٢) - ورد مؤداه في الكافي ٣: ٢٦٥/٥.

(٣) - ورد مؤداه في الفقيه ١: ١٩٨/٩١٧، والكافي ٣: ٣٦٢/١، والتهذيب ٢: ٣٤٢/١٤١٦.

(٤) - في نسخة «ض»: «إليك».

(٥) - الكافي ٣: ٣٢٧/٢١.

- (٦) - في نسخة «ش»: «أنقلب».
- (٧) - في نسخة «ض»: «ذا الكرم».
- (٨) - الكافي ٣: ٣٢٧ / ٢١ باختلاف يسير.
- (٩) - ليس في نسخة «ش».
- (١٠) - كذا، و في البحار ٨٦: ٢٢٩ / ٥١: المرجع.
- (١١) - في نسخة «ش»: «نقيته عشية»، و في نسخة «ض»: «عيشة نقيه» و ما أثبتناه من البحار.
- (١٢) - في نسخة «ش»: «مخدول» تصحيف، صوابه ما أثبتناه من نسخة «ض». الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ١٤٢

رَحْمَتِكَ أَرْجِي عِنْدِي مِنْ عَمَلِي فَأَغْفِرْ لِي يَا حَيُّ وَ مَنْ لَا تَمُوتُ.
وَ كَانَ أَبُو الْحَسَنِ ع يَقُولُ فِي سُجُودِهِ لَكَ الْحَمْدُ إِنْ أَطَعْتُكَ وَ لَكَ الْحُجَّةُ إِنْ عَصَيْتُكَ لَا صُنْعَ لِي وَ لَا لِغَيْرِي فِي إِحْسَانٍ كَانَ
مِنِّي حَالَ الْحَسَنِ يَا كَرِيمٍ صَلِّ بِمَا سَأَلْتُكَ مِنْ مَشَارِقِ الْأَرْضِ وَ مَغَارِبِهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَ مِنْ ذُرِّيَّتِي اللَّهُمَّ أَعِنِّي عَلَى دِينِي بِجَدُنِيَا
وَ عَلَى آخِرَتِي بِتَقْوَايَ اللَّهُمَّ احْفَظْنِي فِيمَا عِبْتُ عَنْهُ وَ لَا تَكِلْنِي إِلَى نَفْسِي فِيمَا فَصَرْتُ يَا مَنْ لَا تَنْقُصُهُ الْمَغْفِرَةُ وَ لَا تَضُرُّهُ الذُّنُوبُ
صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَ آلِ مُحَمَّدٍ وَ اغْفِرْ لِي مَا لَا يَضُرُّكَ وَ أَعْطِنِي مَا لَا يَنْقُصُكَ وَ بِاللَّهِ التَّوْفِيقَ.
الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ١٤٣

١٢ باب صلاة الجماعة و فضلها

إِنَّ الصَّلَاةَ بِالْجَمَاعَةِ أَفْضَلُ بِأَرْبَعٍ وَ عِشْرِينَ صَلَاةً مِنْ صَلَاةٍ فِي غَيْرِ جَمَاعَةٍ «١» وَ إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِالتَّقْدِيمِ «٢» فِي الْجَمَاعَةِ أَقْرَبُهُمْ
بِالْقُرْآنِ وَ إِنَّ كَانَ فِي الْقُرْآنِ سَوَاءً فَأَفْقَهُهُمْ وَ إِنَّ كَانَ فِي الْفِقْهِ سَوَاءً فَأَقْرَبُهُمْ هِجْرَةً وَ إِنَّ كَانَ فِي الْهِجْرَةِ سَوَاءً فَأَسْبَغُهُمْ فَإِنْ كَانَ
فِي السِّنِّ سَوَاءً فَأَصْبَحَهُمْ وَ جِهًا وَ صِيحَابُ الْمَسْجِدِ أَوْلَى بِمَسْجِدِهِ وَ لِيَكُنْ مَنْ يَلِي الْإِمَامَ مِنْكُمْ أَوْلُو الْأَخْلَامِ وَ التَّقَى فَإِنْ نَسِيَ
الْإِمَامُ أَوْ تَعَايَا «٣» يَقَوْمُهُ «٤» وَ أَفْضَلُ الصُّفُوفِ أَوْلَاهَا وَ أَفْضَلُ أَوْلَاهَا مَا قَرَّبَ مِنَ الْإِمَامِ «٥» وَ أَفْضَلُ صَلَاةِ الرَّجُلِ فِي جَمَاعَةٍ «٦» وَ
صَلَاةٌ وَاحِدَةٌ فِي جَمَاعَةٍ «٧» بِخَمْسٍ وَ عِشْرِينَ صَلَاةً مِنْ غَيْرِ جَمَاعَةٍ وَ تُرْفَعُ لَهُ فِي الْجَنَّةِ خَمْسٌ وَ عِشْرُونَ دَرَجَةً «٨» فَإِنْ صَلَّيْتَ

- (١) - ورد مؤداه في الفقيه ١: ٢٤٥، و عيون أخبار الرضا عليه السلام ٢: ١٢٣.
- (٢) - في نسخة «ض»: «بالتقدم».
- (٣) - في نسخة «ش»: «لغي» و ما أثبتناه من نسخة «ض». تعاييا: عجز، و المراد هنا العجز عن القراءة «مجمع البحرين - عيا - ١: ٣١٢».
- (٤) - الفقيه ١: ٢٤٦، المقنع: ٣٤، عن رسالة أبيه، من «و إن أولى الناس ...».
- (٥) - الفقيه ١: ٢٤٧، عن رسالة أبيه، الكافي ٣: ٣٧٢ / ٧، التهذيب ٣: ٢٦٥ / ٧٥١.
- (٦) - في نسخة «ش»: «الجماعة».
- (٧) - ليس في نسخة «ش».
- (٨) - أورد الصدوق مؤداه في الخصال: ٥٢١، و المقنع: ٣٤ عن رسالة أبيه، و الهداية: ٣٤، و ثواب الأعمال: ١٥٩ / ١. الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ١٤٤

جَمَاعَةً «١» فَخَفَّفَ بِهِمُ الصَّلَاةَ «٢» وَإِذَا كُنْتَ وَحْدَكَ فَثَقَّلْ فَإِنَّهَا الْعِبَادَةُ فَإِنْ خَرَجْتَ مِنْكَ رِيحٌ أَوْ غَيْرُ ذَلِكَ مِمَّا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ أَوْ ذَكَرْتَ أَنَّكَ عَلَى غَيْرِ وُضُوءٍ فَسَلِّمْ عَلَى أَيِّ حِيَالٍ كُنْتَ فِي صِيْلَاتِكَ وَقَدِّمْ رَجُلًا يُصَلِّي بِجَمَاعَةٍ بِقِيَّتِهِ صِيْلَاتِهِمْ وَتَوَضَّأَ وَأَعَدَّ صِيْلَاتِكَ «٣» فَإِنْ كُنْتَ خَلْفَ الْإِمَامِ فَلَمَّا تَقَّمَ فِي الصَّفِّ الثَّانِي إِذَا وَحَدَّتْ فِي الْمَأْوَلِ مَوْضِعًا «٤» فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ص قَالَ أَتَمُّوا صُفُوفَكُمْ فَإِنِّي أَرَاكُمْ مِنْ خَلْفِي كَمَا أَرَاكُمْ «٥» مِنْ قُدَامِي وَلَا تُخَالِفُوا فَيُخَالِفَ اللَّهُ قُلُوبَكُمْ «٦» وَإِنْ وَجَدْتَ ضَيْقًا فِي الصَّفِّ الْمَأْوَلِ فَلَا بُأْسَ أَنْ تَتَأَخَّرَ إِلَى الصَّفِّ الثَّانِي «٧» وَإِنْ وَحَدَّتْ فِي الصَّفِّ الْأَوَّلِ خَلًّا فَلَا بُأْسَ أَنْ تَمْشِيَ إِلَيْهِ فَتَتَمَّهُ «٨» وَإِنْ دَخَلْتَ الْمَسْجِدَ وَوَحَدَّتْ الصَّفِّ الْأَوَّلِ تَامًا فَلَا بُأْسَ أَنْ تَقِفَ فِي الصَّفِّ الثَّانِي وَوَحَدَّتْ أَوْ حَيْثُ شِئْتَ «٩» وَأَفْضَلُ ذَلِكَ قُرْبُ الْإِمَامِ «١٠» فَإِنَّ سُبَيْتَ بَرَكِعِهِ أَوْ رَكَعَتَيْنِ فَاقْرَأْ فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْأُولَتَيْنِ «١١» مِنْ صِيْلَاتِكَ الْحَمْدَ وَ سُورَةَ فَإِنْ لَمْ تَلْحَقِ السُّورَةَ أَجْزَأَكَ الْحَمْدُ وَحَدَهُ وَ سَبِّحْ فِي الْأَخْرَتَيْنِ وَ تَقُولُ سُبْحَانَ اللَّهِ وَ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَ اللَّهُ أَكْبَرُ «١٢» وَ لَا تُصَلِّ خَلْفَ أَحَدٍ إِلَّا خَلْفَ رَجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا مَنْ تَثِقُ بِهِ وَ تَدِينُهُ «١٣» بِعِدِينِهِ وَ وَرَعِهِ وَ آخِرُ مَنْ تَتَّقِي سَيِّفُهُ وَ سَوَاطِئُهُ وَ شَرُّهُ وَ بَوَائِقُهُ وَ شُنْعُهُ فَصَلِّ خَلْفَهُ عَلَى سَبِيلِ التَّقِيَّةِ

- (١) - ليس في نسخة «ض».
- (٢) - ورد مؤداه في الفقيه ١: ٢٥٥ / ١١٥٢، و التهذيب ٣: ٢٧٤ / ٧٩٥.
- (٣) - الفقيه ١: ٢٦١، و المقنع ٣٤، عن رسالته والده.
- (٤) - ورد مؤداه في الفقيه ١: ٢٥٢ / ١١٤٠ و ٢٥٣ / ١١٤٢.
- (٥) - ليس في نسخة «ض».
- (٦) - أورده الصدوق في الفقيه ١: ٢٥٢ / ١١٣٩، و أورده عن رسالته أبيه في المقنع: ٣٤.
- (٧) - ورد مؤداه في الفقيه ١: ٢٥٣ / ١١٤٢.
- (٨) - المقنع: ٣٤.
- (٩) - ورد مؤداه في الكافي ٣: ٣٨٥ / ٣، و التهذيب ٣: ٥١ / ١٧٩.
- (١٠) - ورد مؤداه في الكافي ٣: ٣٧٢ / ٧، و التهذيب ٣: ٢٦٥ / ٧٥١.
- (١١) - في نسخة «ش»: «الأوليين».
- (١٢) - ورد مؤداه في الفقيه ١: ٢٥٦ / ١١٦٢، و التهذيب ٣: ٤٥ / ١٥٨.
- (١٣) - كذا في «ش» و «ض» و البحار ٨٨: ١٠٦، و الظاهر أن الصواب: «و تدین». الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام،

ص: ١٤٥

وَ الْمُدَارَاةَ وَ أذُنَ لِنَفْسِكَ وَ أَقِمْ وَ اقْرَأْ فِيهَا لِأَنَّهُ غَيْرُ مُؤْتَمَنٍ بِهِ فَإِنْ فَرَعْتَ فَبَلِّغْ مِنَ الْقِرَاءَةِ أَبْقِ آيَةً مِنْهَا حَتَّى تَقْرَأَ وَقْتُ رُكُوعِهِ وَ إِلَّا فَسَبِّحْ إِلَى أَنْ يَزْكَعَ «١» وَ إِنْ كُنْتَ فِي صِيْلَمَاءٍ نَافِلَةً وَ أُقِيمَتِ الْجَمَاعَةُ فَاقْطَعْهَا وَ صَلِّ الْفَرِيضَةَ مَعَ الْإِمَامِ وَ إِنْ كُنْتَ فِي فَرِيضَتِكَ وَ أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا تَقْطَعْهَا وَ اجْعَلْهَا نَافِلَةً وَ سَلِّمْ فِي رَكَعَتَيْنِ «٢» ثُمَّ صَلِّ مَعَ الْإِمَامِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْإِمَامُ مِمَّنْ لَا يُقْتَدَى بِهِ فَلَا تَقْطَعْ صِيْلَاتِكَ وَ لَا تَجْعَلْهَا نَافِلَةً وَ لَكِنْ اخْطُ إِلَى الصَّفِّ وَ صَلِّ مَعَهُ وَ إِذَا صَلَّيْتَ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ وَ قَامَ الْإِمَامُ إِلَى الرَّابِعَةِ فَقُمْ مَعَهُ تَشَهَّدْ «٣» مِنْ قِيَامٍ وَ سَلِّمْ مِنْ قِيَامٍ «٤» وَ سَأَلْتُ الْعَالِمَ ع «٥» عَمَّا يَخْرُجُ مِنْ مَنْحَرِي الدَّابَّةِ إِذْ نَحَرْتُ فَأَصَابَ ثُوبَ الرَّجُلِ قَالَ لَا بُأْسَ عَلَيْكَ أَنْ تَغْسِلَ «٦» وَ سَأَلْتُهُ أَحْفُ مَا يَكُونُ مِنَ التَّكْبِيرِ قَالَ ثَلَاثُ تَكْبِيرَاتٍ قَالَ وَ لَا بُأْسَ بِتَكْبِيرِهِ وَاحِدَةً «٧» قَالَ صَلَاةُ الْوَسْطَى الْعَصْرُ «٨».

(١) - الفقيه ١: ٢٤٩، المقنع: ٣٤، عن رسالة والده باختلاف في بعض ألفاظه.

(٢) - في نسخة «ش»: «الركعتين».

(٣) - ما بين القوسين في نسخة «ش»: «فقم تشهد».

(٤) - الفقيه ١: ٢٤٩ عن رسالة أبيه.

(٥) - في نسخة «ض»: «و سألته».

(٦) - الكافي ٣: ٥٨ / ٧، التهذيب ١: ٤٢٠ / ١٣٢٨ باختلاف يسير.

(٧) - ورد مؤداه في التهذيب ٢: ٦٦ / ٢٤٢ و ٢٨٧ / ١١٥٠.

(٨) - ورد مؤداه في الفقيه ١: ١٢٥ / ٦٠٠، و الكافي ٣: ٢٧١ / ١، و التهذيب ٢: ٢٤١ / ٩٥٤.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ١٤٦

١٣ باب صلاة السفينة

وَ إِذَا كُنْتَ فِي السَّفِينَةِ وَ حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَاسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ وَ صَلِّ إِنَّ «١» أَمْكَنَكَ قَائِمًا وَ إِلَّا فَاقْعِدْ إِذَا لَمْ يَتَهَيَّأْ لَكَ وَ صَلِّ قَاعِدًا وَ
إِنْ دَارَتِ السَّفِينَةُ فُدِرْ مَعَهَا وَ تَحَرَّ إِلَى الْقِبْلَةِ «٢» وَ إِنْ عَصَفَتِ الرِّيحُ فَلَمْ يَتَهَيَّأْ لَكَ أَنْ تَدُورَ إِلَى الْقِبْلَةِ فَصَلِّ إِلَى صَدْرِ السَّفِينَةِ «٣»
وَ لَمَّا تَخْرُجُ مِنْهَا إِلَى الشُّطِّ مِنْ أَجْلِ الصَّلَاةِ «٤» وَ رُوِيَ أَنَّهُ تَخْرُجُ إِذَا أَمْكَنَكَ الْخُرُوجُ وَ لَسْتَ تَخَافُ عَلَيْهَا أَنَّهُ تَذْهَبُ إِنْ قَدَرْتَ
أَنْ تَوَجَّهَ نَحْوَ الْقِبْلَةِ وَ إِنْ لَمْ تَقْدِرْ تَثَبَّتْ «٥» مَكَانَكَ هَذَا فِي الْفَرَضِ «٦» وَ يُجْزِيكَ فِي النَّافِلَةِ أَنْ تَفْتَحَ «٧» الصَّلَاةَ تُجَاهَ الْقِبْلَةِ ثُمَّ
لَمَّا يَضْرُكُ كَيْفَ دَارَتِ السَّفِينَةُ لِقَوْلِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَ تَعَالَى فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهَ اللَّهِ «٨» وَ الْعَمَلُ عَلَى «٩» أَنْ تَتَوَجَّهَ إِلَى الْقِبْلَةِ وَ
تُصَلِّيَ عَلَى أَشَدِّ مَا يُمَكِّنُكَ فِي الْقِيَامِ

(١) - في نسخة «ش»: «ما».

(٢) - ورد مؤداه في الفقيه ١: ٢٩١ / ١٣٢٢، و المقنع: ٣٧، و الهداية: ٣٥ و التهذيب ٣: ١٧١ / ٣٧٧.

منسوب به على بن موسى، امام هشتم عليه السلام، الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، جلد، مؤسسة آل البيت عليهم

السلام - مشهد، چاپ: اول، ١٤٠٦ ق. الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام ؛ ص ١٤٦

(٣) - الهداية: ٣٥، و ورد مؤداه في الفقيه ١: ١٨١ / ٨٥٨.

(٤) - ورد مؤداه في الفقيه ١: ٢٩١ / ١٣٢٣، و الهداية: ٣٥، و التهذيب ٣: ٢٩٥ / ٨٩٤.

(٥) - في نسخة «ض»: «تلبث».

(٦) - ورد مؤداه في التهذيب ٣: ١٧٠ / ٣٧٥، و الاستبصار ١: ٤٥٥ / ١٧٦٢.

(٧) - في نسخة «ش»: «تفتح».

(٨) - البقرة ٢: ١١٥، و ورد مؤداه في الفقيه ١: ٢٩٢ / ١٣٢٨، و المقنع: ٣٧، و تفسير العياشي ١: ٥٦ / ٨١.

(٩) - ليس في نسخة «ض»، الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ١٤٧

وَ الْقُعُودِ ثُمَّ أَنْ «١» يَكُونُ الْإِنْسَانُ ثَابِتًا مَكَانَهُ أَشَدُّ لِمَكَانِهِ فِي الصَّلَاةِ مِنْ أَنْ يَدُورَ لِطَلْبِ الْقِبْلَةِ وَ بِاللَّهِ التَّوْفِيقُ «٢»

(١) - في نسخة «ض»: زيادة: «لا».

(٢) - ورد مؤداه في الكافي ٣: ٢/٤٤١.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ١٤٨

١٤ باب صلاة الخوف

إِذَا كُنْتَ رَاكِبًا وَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ وَتَخَافُ مِنْ سَبْعٍ أَوْ لِيَصَّ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ فَلْتَكُنْ صَلَاتِكَ عَلَى ظَهْرِ دَائِتِكَ وَتَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ وَتُومِئُ إِيمَاءً إِنْ أَمَكَنَّكَ الْوُقُوفُ وَالْإِسْتِقْبَالَ الْقِبْلَةَ بِالْإِفْتِيحِ ثُمَّ امْضِ فِي طَرِيقِكَ الَّتِي تُرِيدُ حَيْثُ تَوَجَّهْتَ بِكَ رَاكِبًا مَشْرُقًا وَ مَغْرِبًا وَ تَنْحِنِي لِلرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ وَ يَكُونُ السُّجُودُ أَحْفَظَ مِنَ الرُّكُوعِ وَ لَيْسَ لَكَ أَنْ تَفْعَلَ ذَلِكَ إِلَّا آخِرَ الْوَقْتِ «١» وَ إِنْ كُنْتَ فِي حَرْبٍ هِيَ لِلَّهِ رِضًا وَ حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَصَلِّ عَلَى مَا أَمَكَنَّكَ عَلَى ظَهْرِ دَائِتِكَ وَ إِلَّا «٢» تُوْمِئُ إِيمَاءً أَوْ تُكَبِّرُ وَ تُهَلِّلُ وَ رُوِيَ أَنَّهُ فَاتَ النَّاسَ مَعَ عَلِيٍّ عَ يَوْمَ صِفِّينَ صَلَاةَ الظُّهْرِ وَ الْمَغْرِبِ وَ الْعِشَاءِ فَأَمَرَ عَلِيٌّ عَ فَكَبَرُوا وَ هَلَّلُوا وَ سَبَّحُوا ثُمَّ قَرَأَ هَذِهِ الْآيَةَ فَإِنْ خِفْتُمْ فِرْجَالًا أَوْ رُكْبَانًا «٣» فَأَمَرَهُمْ عَلِيٌّ عَ فَصَنَعُوا ذَلِكَ رِجَالًا وَ رُكْبَانًا «٤».

فَإِنْ كُنْتَ مَعَ الْإِمَامِ فَعَلَى الْإِمَامِ أَنْ يُصَلِّيَ بِطَائِفَةٍ رَكَعَةً وَ تَقِفَ الطَّائِفَةُ الْأُخْرَى بِإِزَاءِ الْعِدُوِّ ثُمَّ يَقُومُ وَ يَخْرُجُونَ فَيَقِيمُونَ مَوْقِفَ أَصْحَابِهِمْ بِإِزَاءِ الْعِدُوِّ وَ تَجِيءُ الطَّائِفَةُ

(١) - ورد مؤداه في الفقيه ١: ١٨١ عن رسالته أبيه و ٢٩٥/١٣٤٨، و المقنع: ٣٨، و الكافي ٣: ٤٥٩/٦، و التهذيب ٣: ١٧٣/٣٨٣.

(٢) - في نسخة «ش»: «و أن».

(٣) - البقرة ٢: ٢٣٩.

(٤) - ورد مؤداه في تفسير العياشي ١: ١٢٨/٤٢٣، و الكافي ٣: ٤٥٧/٢، و التهذيب ٣: ١٧٣/٣٨٤، من «و إن كنت في حرب ...».

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ١٤٩

الْأُخْرَى فَتَقِفُ خَلْفَ الْإِمَامِ وَ يُصَلِّيَ بِهِمُ الرَكَعَةَ الثَّانِيَةَ فَيَصِلُونَهَا وَ يَتَشَهَّدُونَ وَ يُسَلِّمُ الْإِمَامُ وَ يُسَلِّمُونَ بِسَلَامِهِ فَيَكُونُ لِلطَّائِفَةِ الْأُولَى تَكْبِيرَةُ الْإِفْتِيحِ وَ لِلطَّائِفَةِ الْأُخْرَى التَّسْلِيمُ «١» وَ إِنْ كَانَ صِلَاءُ الْمَغْرِبِ فَصَلِّ بِالطَّائِفَةِ الْأُولَى رَكَعَةً وَ بِالطَّائِفَةِ الثَّانِيَةِ رَكَعَتَيْنِ «٢» وَ إِذَا تَعَرَّضَ لَكَ سَبْعٌ وَ خِفْتَ أَنْ تَفُوتَ الصَّلَاةَ فَاسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ وَ صَلِّ صِلَاتَكَ بِالْإِيمَاءِ فَإِنْ خَشِيتَ السَّبْعَ يَعْزِضُ لَكَ فَدُرُّ مَعَهُ كَيْفَ مَا دَارَ وَ صَلِّ بِالْإِيمَاءِ كَيْفَ مَا يُمَكِّنُكَ «٣».

(١) - ورد مؤداه في الفقيه ١: ٢٩٣/١٣٣٧، و المقنع: ٣٩، و الكافي ٣: ٤٥٥/١ و ٢، و التهذيب ٣: ١٧١/٣٧٩.

(٢) - ورد باختلاف في ألفاظه في الفقيه ١: ٢٩٤/١٣٣٨.

(٣) - الفقيه ١: ١٨١ عن رسالته أبيه.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ١٥٠

١٥ باب صلاة المطاردة و الماشي

إِذَا كُنْتَ تَمْشِي مُتَفَرِّعاً مِنْ هَزِيمَةٍ أَوْ مِنْ لِصٍّ أَوْ ذَاعِرٍ (١) أَوْ مَخَافَةً فِي الطَّرِيقِ وَ حَضَرَتِ الصَّلَاةُ اسْتَفْتَحْتَ الصَّلَاةَ تَجَاهَ الْقِبْلَةَ بِالتَّكْبِيرِ ثُمَّ تَمْشِي فِي مَشِيَّتِكَ حَيْثُ شِئْتَ (٢) وَإِذَا حَضَرَ الرُّكُوعَ رَكَعْتَ (٣) تَجَاهَ الْقِبْلَةَ إِنْ أَمَكَنَّكَ وَأَنْتَ تَمْشِي وَ كَذَلِكَ السُّجُودُ سَجَدْتَ تَجَاهَ الْقِبْلَةَ أَوْ حَيْثُ أَمَكَنَّكَ ثُمَّ قُمْتَ فَإِذَا حَضَرَ التَّشَهُدُ جَلَسْتَ تَجَاهَ الْقِبْلَةَ بِمَقْدَارِ مَا تَقُولُ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَمَّا شَرِيكَ لَهُ وَ أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَ رَسُولُهُ فَإِذَا فَعَلْتَ ذَلِكَ فَقَدْ تَمَّتْ صِلَاتُكَ هَذِهِ مُطْلَقَةً لِلْمُضْطَّرِّ فِي حَالِ الضَّرُورَةِ وَ إِنْ كُنْتَ فِي الْمَطَارِدَةِ مَعَ الْعَدُوِّ فَصَلِّ صِلَاتَكَ إِيْمَاءً وَ إِلَّا فَسَبِّحْهُ (٤) وَ اِحْمَدْهُ وَ هَلِّلْهُ وَ كَبِّرْهُ (٥) تَقُومُ كُلُّ تَسْبِيحَةٍ وَ تَهْلِيلَةٍ وَ تَكْبِيرَةٍ مَكَانَ رَكَعَةٍ عِنْدَ الضَّرُورَةِ وَ إِنَّمَا جُعِلَ ذَلِكَ لِلْمُضْطَّرِّ لِمَنْ لَا يُمَكِّنُهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالرُّكُوعِ وَ السُّجُودِ.

- (١) - ليس في نسخة «ش»، و في «ض»: ذاعر، و في البحار ٨٩: ١١٤/٦: «ذاعر»، و لعل الصواب ما أثبتناه، و الداعر: الذي يسرق و يزني و يؤذي الناس. «لسان العرب - دعر - ٤: ٢٨٦».
- (٢) - ورد مؤداه في الفقيه ١: ٢٩٤/١٣٣٨، و المقنع: ٣٨، و الكافي ٣: ٤٥٧/٦ و ٤٥٩/٧، و التهذيب ٣: ١٧٢/٣٨١ و ١٧٣/٣٨٣.
- (٣) - ليس في نسخة «ض».
- (٤) - في نسخة «ش»: «فسيح».
- (٥) - في نسخة «ش»: «و كثره».
- الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ١٥١

١٦ باب صلاة الحاجة

إِذَا كَانَتْ لَكَ حَاجَةٌ إِلَى اللَّهِ تَبَارَكَ وَ تَعَالَى فَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ الْأَرْبَعَاءَ وَ الْخَمِيسَ وَ الْجُمُعَةَ فَإِذَا كَانَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَابْرُزْ إِلَى اللَّهِ تَبَارَكَ وَ تَعَالَى قَبْلَ الزَّوَالِ وَ أَنْتَ عَلَى غُسْلِ فَصَلِّ رَكَعَتَيْنِ تَقْرَأُ فِي كُلِّ رَكَعَةٍ مِنْهَا الْحَمِيدَ وَ خَمْسَ عَشْرَةَ مَرَّةً قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ فَإِذَا رَكَعْتَ قَرَأْتَ قُلْ هُوَ اللَّهُ عَشْرَ مَرَّاتٍ فَإِذَا اسْتَوَيْتَ مِنْ رُكُوعِكَ قَرَأْتَهَا عَشْرًا (١) فَإِذَا سَجَدْتَ قَرَأْتَهَا عَشْرًا فَإِذَا رَفَعْتَ رَأْسَكَ مِنَ السُّجُودِ قَرَأْتَهَا عَشْرًا فَإِذَا سَجَدْتَ الثَّانِيَةَ قَرَأْتَهَا عَشْرًا ثُمَّ نَهَضْتَ إِلَى الرَّكَعَةِ الثَّانِيَةِ بِغَيْرِ تَكْبِيرٍ وَ صَلَّيْتَهَا مِثْلَ ذَلِكَ عَلَى مَا وَصَفْتُ لَكَ وَ قَنْتَ فِيهَا فَإِذَا فَرَعْتَ مِنْهَا حَمِدْتَ اللَّهَ كَثِيرًا وَ صَلَّيْتَ عَلَى مُحَمَّدٍ وَ عَلَى آلِ مُحَمَّدٍ وَ سَأَلْتَ رَبَّكَ حَاجَتَكَ لِلدُّنْيَا وَ الْآخِرَةِ فَإِذَا تَفَضَّلَ اللَّهُ عَلَيْكَ بِقَضَائِهَا فَصَلِّ رَكَعَتَيْنِ شُكْرًا لِذَلِكَ تَقْرَأُ فِي الْأُولَى «٢ الْحَمِيدَ وَ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ وَ فِي الثَّانِيَةِ قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ وَ تَقُولُ فِي رُكُوعِكَ الْحَمِيدُ لِلَّهِ شُكْرًا لِلَّهِ وَ حَمِيدًا وَ تَقُولُ فِي الرَّكَعَةِ الثَّانِيَةِ فِي الرُّكُوعِ وَ فِي السُّجُودِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي قَضَى حَاجَتِي وَ أَعْطَانِي سُؤْلِي وَ مَسْأَلَتِي (٣)».

- (١) - في نسخة «ش»: «عشر مرات».
- (٢) - ليس في نسخة «ض».
- (٣) - الفقيه ١: ٣٥٤ عن رسالته أبيه، المقنع: ٤٧ باختلاف يسير. من بداية باب صلاة الحاجة.
- الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ١٥٢

١٧ باب صلاة الاستخارة

وَ إِذَا أَرَدْتَ أَمْرًا فَصَلِّ رَكَعَتَيْنِ وَ اسْتَخِرِ اللَّهَ مِائَةً مَرَّةً وَ مَرَّةً «١» وَ مَا عَزَمَ لَكَ فَافْعَلْ وَ قُلْ فِي دُعَائِكَ - لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْحَلِيمُ الْكَرِيمُ رَبِّ مُحَمَّدٍ وَ عَلِيٍّ خِزْلَى فِي أَمْرِي كَذَا وَ كَذَا لِلدُّنْيَا وَ الْآخِرَةِ خَيْرَةً مِنْ عِنْدِكَ مَا لَكَ فِيهِ رِضَى وَ لِي فِيهِ صَلَاحٌ فِي خَيْرٍ وَ عَافِيَةٌ يَا ذَا الْمَنْ وَ الطَّوْلِ «٢».

(١) - ليس في نسخة «ش».

(٢) - أورده الصدوق في الفقيه ١: ٣٥٦، و المقنع: ٤٩ عن رسالة أبيه، باختلاف في الفاظه.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ١٥٣

١٨ باب صلاة الاستسقاء

اعْلَمْ يَرْحِمُكَ اللَّهُ أَنَّ صِلَاءَ الْاسْتِسْقَاءِ رَكَعَتَانِ بِلَا أَذَانٍ وَ لَا إِقَامَةٍ يُخْرُجُ الْإِمَامُ يَبْزُرُ إِلَى تَحْتِ السَّمَاءِ وَ يُخْرِجُ الْمِئْبُرَ وَ الْمُؤَذِّنُونَ أَمَامَهُ فَيَصِلُ إِلَى النَّاسِ رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ يَسْلِمُ وَ يَصْعَدُ الْمِئْبُرَ فَيَقْلُبُ رِدَاءَهُ الَّذِي عَلَى يَمِينِهِ عَلَى يَسَارِهِ وَ الَّذِي عَلَى يَمِينِهِ مَرَّةً وَاحِدَةً ثُمَّ يَحُولُ وَجْهَهُ إِلَى الْقِبْلَةِ فَيُكَبِّرُ اللَّهَ مِائَةً تَكْبِيرَةً يَرْفَعُ بِهَا صَوْتَهُ ثُمَّ يَلْتَفِتُ عَنْ يَمِينِهِ فَيَسْبُحُ مِائَةً مَرَّةً يَرْفَعُ بِهَا صَوْتَهُ ثُمَّ يَلْتَفِتُ عَنْ يَسَارِهِ فَيَهْلِلُ اللَّهَ مِائَةً مَرَّةً رَافِعًا صَوْتَهُ «١» ثُمَّ يَسْتَقْبِلُ النَّاسَ بِوَجْهِهِ فَيَحْمِدُ اللَّهَ مِائَةً مَرَّةً رَافِعًا صَوْتَهُ ثُمَّ يَرْفَعُ يَدَيْهِ إِلَى السَّمَاءِ فَيَدْعُو اللَّهَ «٢» وَ يَقُولُ اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَ عَلَى آلِ مُحَمَّدٍ اللَّهُمَّ اسْقِنَا غَيْثًا مُغِيثًا مُجَلَّلًا «٣» طَبَقًا «٤» مُطْبَقًا «٥» جَلَلًا «٦» مُونِقًا «٧» رَاجِيًا «٨» غَدَقًا «٩» مُعْدِقًا طَيِّبًا مُبَارِكًا هَاطِلًا مُنْهَاطِلًا مُتَهَاطِلًا رَغْدًا هَنِئًا مَرِينًا دَائِمًا رَوِيًا سَرِيعًا عَامًّا مُسْبِلًا «١٠»

(١) - ما بين القوسين في نسخة «ض»: «و يساره إلى الناس فيهلل مائة رافعا صوته».

(٢) - ورد باختلاف في ألفاظه في الفقيه ١: ٣٣٤/١٥٠٢، المقنع: ٤٧. من بدايته صلاة الاستسقاء.

(٣) - المجمل: السحاب الذي يجلل الأرض بالمطر، أي يعم. «الصّحاح - جلل - ٤: ١٦٦١».

(٤) - مطر طبق: أي عام «الصّحاح - طبق - ٤: ١٥١٢».

(٥) - السحابة المطبقة: التي تغشى الجو «لسان العرب - طبق - ١٠: ٢١٠».

(٦) - الجلل: العظيم «الصّحاح - جلل - ٤: ١٦٥٩».

(٧) - المونق: السار أو الحسن المعجب «الصّحاح - أنق - ٤: ١٤٤٧».

(٨) - راجيا: لعله من الرجاء ضد اليأس. و يكون مما جاء على صيغة فاعل بمعنى مفعول أي مرجوا.

(٩) - الماء الغدق: الكثير الغزير «الصّحاح - غدق - ٤: ١٥٣٦».

(١٠) - المسبل: الهاطل «الصّحاح - سبل - ٥: ١٧٢٣». الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ١٥٤

نَافِعًا غَيْرَ ضَارٍّ تُحْيِي بِهِ الْعِبَادَ وَ الْبِلَادَ وَ تُنْبِتُ بِهِ الزَّرْعَ وَ التَّنَاتِ وَ تَجْعَلُ فِيهِ بَلَاغًا لِلْحَاضِرِ مِنَّا وَ الْبَادِ اللَّهُمَّ أَنْزِلْ عَلَيْنَا مِنْ بَرَكَاتِ سَمَائِكَ مَاءً طَهُورًا وَ أَنْبِتْ لَنَا مِنْ بَرَكَاتِ أَرْضِكَ نَبَاتًا مَسْقِيًا وَ تَسْقِيهِ «١» مِمَّا خَلَقْتَ أَنْعَامًا وَ أَنْاسِيًّا كَثِيرًا اللَّهُمَّ ارْحَمْنَا بِمَشَايِخِ رُكْعٍ وَ صَبِيَانِ رُضْعٍ وَ بَهَائِمِ رُتْعٍ وَ شُبَّانِ خُضْعٍ.

قَالَ وَ كَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع يَدْعُو عِنْدَ الْاسْتِسْقَاءِ بِهَذَا الدُّعَاءِ يَقُولُ يَا مُغِيثَنَا وَ مُعِينَنَا عَلَى دِينِنَا وَ دُنْيَانَا بِالَّذِي تَنْشُرُ عَلَيْنَا مِنَ الرِّزْقِ نَزَلَ بِنَا نَبَأَ عَظِيمٍ لَا يَقْدِرُ عَلَى تَفْرِيجِهِ غَيْرُ مُنْزَلِهِ عَجَلٌ عَلَى الْعِبَادِ فَزَجَّهُ فَقَدْ أَشْرَفَتِ الْأَبْدَانُ عَلَى الْهَلَاكِ فَإِذَا هَلَكَتِ الْأَبْدَانُ هَلَكَ الدِّينُ يَا دِيَانَ الْعِبَادِ وَ مُقَدَّرَ أُمُورِهِمْ بِمَقَادِيرِ أَرْزَاقِهِمْ لَا تَحُلْ بَيْنَنَا وَ بَيْنَ رِزْقِكَ وَ هَبْنَا مَا أَصِيبَحْنَا فِيهِ مِنْ كَرَامَتِكَ مُعْتَرِفِينَ قَدْ

أَصِيْبَ مَنْ لَا ذَنْبَ لَهُ مِنْ خَلْقِكَ بِذُنُوبِنَا اِرْحَمْنَا بِمَنْ جَعَلْتَهُ أَهْلًا بِاسْتِجَابِهِ دُعَائِهِ حِينَ نَسْأَلُكَ يَا رَحِيمٌ لَا تَحْسِبْ عَنَّا مَا فِي السَّمَاءِ
وَ اَنْشُرْ عَلَيْنَا كَنْفَكَ وَ عُدِّ عَلَيْنَا رَحْمَتَكَ وَ ابْسُطْ عَلَيْنَا كَنَفَكَ وَ عُدِّ عَلَيْنَا بِقَبُولِكَ وَ اسْمِعْنَا الْغَيْثَ وَ لَا تَجْعَلْنَا مِنَ الْقَانِطِينَ وَ لَا
تُهْلِكْنَا بِالسَّيْنِ وَ لَا تُوَاخِذْنَا بِمَا فَعَلَ الْمُبْطِلُونَ وَ عَافِنَا يَا رَبِّ مِنَ النَّقْمَةِ فِي الدِّينِ وَ شَمَاتَةِ الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ يَا ذَا النِّعَمِ وَ النَّصْرِ (٢)
إِنَّكَ إِنْ أَجَبْتَنَا فَبِجُودِكَ وَ كَرَمِكَ وَ لِاتِّمَامِ مَا بَنَا مِنْ نِعْمَائِكَ وَ إِنْ رَدَدْتَنَا فَلِمَا ذَنْبٍ مِنْكَ لَنَا وَ لَكِنْ بِجِنَائِنَا عَلَى أَنْفُسِنَا فَاعْفُ
عَنَّا قَبْلَ أَنْ تَضْرِبَنَا وَ أَقْلِنَا وَ أَقْلِبْنَا (٣) بِإِنجَاحِ الْحَاجَّةِ يَا اللَّهُ.

(١)- في نسخة «ض»: «و نستقيه».

(٢)- كذا في «ض» و «ش» و البحار ٩١: ٣٣٤، و لعل الصواب: و الضر.

(٣)- في نسخة «ض»: «و اقبلنا».

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ١٥٥

١٩ باب صلاة جعفر بن أبي طالب ع

عَلَيْكَ بِصَلَاةِ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ع فَإِنَّ فِيهَا فَضْلًا كَثِيرًا.

وَ قَدْ رَوَى أَبُو بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ مَنْ صَلَّى صِلَاءَهُ جَعْفَرٍ ع كُلَّ يَوْمٍ لَا يُكْتَبُ عَلَيْهِ السَّيِّئَاتُ وَ يُكْتَبُ لَهُ بِكُلِّ تَسْبِيحٍ فِيهَا
حَسَنَةٌ وَ تَرْفَعُ لَهُ دَرَجَةٌ فِي الْجَنَّةِ فَإِنَّ لَمْ يُطَقْ كُلَّ يَوْمٍ فِي كُلِّ جُمُعَةٍ وَ إِنْ لَمْ يُطَقْ فِي كُلِّ شَهْرٍ وَ إِنْ لَمْ يُطَقْ فِي كُلِّ سَنَةٍ
فَإِنَّكَ إِنْ صَلَّىهَا مَحَى عَنْكَ ذُنُوبُكَ وَ لَوْ كَانَتْ مِثْلَ رِمَالٍ (١) عَالِجٍ أَوْ مِثْلَ زَبَدٍ (٢) الْبَحْرِ (٣).

وَ صَلَّى أَى وَقْتٍ شِئْتَ مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ مَا لَمْ يَكُنْ (٤) وَقْتُ فَرِيضَةٍ وَ إِنْ شِئْتَ حَسَبْتَهَا مِنْ نَوَافِلِكَ (٥) وَ إِنْ كُنْتَ مُسْتَعْجِلًا صَلَّىتَ
مُجَرَّدَةً ثُمَّ قَضَيْتَ التَّسْبِيحَ (٦) فَإِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَصَلِّيَ فَافْتَحْ (٧) الصَّلَاةَ بِتَكْبِيرِهِ وَاحِدَةً ثُمَّ تَقْرَأُ فِي أُولَاهَا فَاتِحَةَ الْكِتَابِ وَ الْعَادِيَاتِ
وَ فِي الثَّانِيَةِ إِذَا زَلَزَلَتِ الْأَرْضُ وَ فِي الثَّلَاثَةِ إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَ فِي الرَّابِعَةِ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ وَ إِنْ شِئْتَ كُلَّهَا بَقُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ (٨)

(١)- في نسخة «ش»: «رمل».

(٢)- في نسخة «ض»: «زبده».

(٣)- الهداية: ٣٦ باختلاف يسير، و ورد مؤداه في الفقيه ١: ٣٤٧/١٥٣٦، و المقنع: ٤٣.

(٤)- في نسخة «ض» زيادة: «في».

(٥)- الفقيه ١: ٣٤٩/١٥٤٢ باختلاف يسير.

(٦)- الفقيه ١: ٣٤٩/١٥٤٣، المقنع: ٤٤، الهداية: ٣٧ باختلاف يسير.

(٧)- في نسخة «ش»: «افتح».

(٨)- الهداية: ٣٧، و ورد باختلاف يسير في الفقيه ١: ٣٤٨/١٥٣٧، و المقنع: ٤٣. الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام،

ص: ١٥٦

وَ إِنْ نَسِيَتْ التَّسْبِيحَ فِي رُكُوعِكَ أَوْ فِي سُجُودِكَ أَوْ فِي قِيَامِكَ فَاقْضِ حَيْثُ ذَكَرْتَ عَلَى أَى حَالَةٍ تَكُونُ (١) «تَقُولُ بَعْدَ الْقِرَاءَةِ
(٢) سُبْحَانَ اللَّهِ وَ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَ اللَّهُ أَكْبَرُ خَمْسَ عَشْرَةَ مَرَّةً وَ تَقُولُ فِي رُكُوعِكَ عَشْرَ مَرَّاتٍ وَ إِذَا اسْتَوَيْتَ قَائِمًا عَشْرَ
مَرَّاتٍ وَ فِي سُجُودِكَ وَ هِيَ السَّجْدَتَانِ عَشْرًا وَ إِذَا رَفَعْتَ رَأْسَكَ (٣) عَشْرًا قَبْلَ أَنْ تَنْهَضَ فَذَلِكَ خَمْسٌ وَ سَبْعُونَ مَرَّةً ثُمَّ تَقُومُ

فِي الثَّانِيَةِ وَتَصْنَعُ مِثْلَ ذَلِكَ ثُمَّ تَشْهَدُ وَتُسَلِّمُ فَقَدْ مَضَى لَكَ رَكَعَتَانِ ثُمَّ تَقُومُ وَتُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ أُخْرَيَيْنِ عَلَى مَا وَصَفْتُ لَكَ فَيَكُونُ التَّسْبِيحُ وَالتَّهْلِيلُ وَالتَّحْمِيدُ وَالتَّكْبِيرُ فِي أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ أَلْفَ مَرَّةٍ وَ مِائَتَيْنِ مَرَّةً تُصَلِّي بِهِمَا مَتَى مَا شِئْتَ وَ مَتَى مَا خَفَّ عَلَيْكَ فَإِنَّ فِي ذَلِكَ فَضْلاً كَثِيراً «٤» فَإِذَا فَرَعْتَ تَدْعُو بِهَذَا الدُّعَاءِ وَ تَقُولُ «٥» اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِنْ كُلِّ «٦» مَا سَأَلْتُكَ بِهِ مُحَمَّدٌ وَ آلُهُ «٧» وَ أَسْتَعِيدُ بِكَ مِنْ كُلِّ مَا اسْتَعَاذَ بِهِ مُحَمَّدٌ وَ آلُهُ «٨» اللَّهُمَّ أَعْطِنِي مِنْ كُلِّ خَيْرٍ خَيْراً وَ اصْرِفْ عَنِّي كُلَّمَا قَضَيْتَ مِنْ شَرِّ أَوْ فِتْنَةٍ وَ اغْفِرْ مَا تَعَلَّمْتُ مِنِّي وَ مَا قَدْ أَحْصَيْتَ عَلَيَّ مِنْ ذُنُوبِي وَ اقْضِ «٩» حَوَائِجِي مَا لَكَ فِيهِ رِضَى وَ لِي فِيهِ صَيْلٌ يَا ذَا الْمَنِّ وَ الْفَضْلِ وَسَّعِ عَلَيَّ فِي الرِّزْقِ وَ الْأَجْلِ وَ اكْفِنِي مَا أَهَمَّنِي مِنْ أَمْرِ دُنْيَايَ وَ آخِرَتِي إِنَّكَ أَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ.

(١) - ليس في نسخة «ش». و ورد مؤداه في الإحتجاج: ٤٨٢.

(٢) - في نسخة «ض»: «القرآن».

(٣) - في نسخة «ض» زيادة: «تقول».

(٤) - ورد مؤداه في الفقيه ١: ٣٤٧/١٥٣٦، و المقنع: ٤٣، و الهداية: ٣٦.

(٥) - ليس في نسخة «ش».

(٦) - ليس في نسخة «ض».

٧ و ٨ - في نسخة «ش»: «و آل محمد».

(٩) - لعل المناسب للسياق: «و اقض من حوائجي».

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ١٥٧

٢٠ باب اللباس و ما لا يجوز فيه الصلاة

لَمَّا بَيَّأَسَ بِالصَّلَاةِ فِي شَعْرٍ وَ وَبَرَ مِنْ كُلِّ مَا أَكَلَتْ لَحْمَهُ وَ الصُّوفِ مِنْهُ وَ لَا يَجُوزُ الصَّلَاةُ فِي سِنَّجَابٍ «١» وَ سَمُورٍ «٢» وَ فَنَكٍ «٣» فَإِذَا أَرَدْتَ الصَّلَاةَ فَانزِعْ عَنْكَ هَيْدَهُ وَ قَدْ أَرَوِي فِيهِ رُحْصَةً وَ إِيَّاكَ أَنْ تُصَلِّيَ فِي الثَّعَالِبِ وَ لَا فِي ثَوْبٍ تَحْتَهُ جِلْدٌ ثَعَالِبٍ «٤» وَ صَلِّ فِي الْخَزِّ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعْشُوشاً بِوَبَرِ الْأَرَانِبِ وَ لَا تُصَلِّ فِي دِيبَاجٍ وَ لَا فِي حَرِيرٍ وَ لَا فِي وَشِيٍّ وَ لَا فِي ثَوْبٍ مِنْ إِبْرِيَسَمٍ مَحْضٍ وَ لَمَّا فِي تِكَّةِ إِبْرِيَسَمٍ وَ إِنْ «٥» كَانَ الثَّوْبُ سَدَاهُ «٦» إِبْرِيَسَمٍ وَ لَحْمَتُهُ «٧» قُطْنٌ أَوْ كَتَانٌ أَوْ صُوفٌ فَلَمَّا بَأَسَ بِالصَّلَاةِ فِيهِ «٨» وَ لَا تُصَلِّ فِي جِلْدِ الْمَيْتَةِ عَلَى كُلِّ حَالٍ «٩» وَ لَا فِي خَاتَمٍ ذَهَبٍ «١٠»

(١) - السنجاب: حيوان قدر الفأر، شعره في غاية النعومة، يتخذ من جلده الفراء. «حياة الحيوان ٢: ٣٤».

(٢) - السَّمُور: حيوان يشبه القط، يتخذ من جلوده الفراء للينها و خفتها و دفتها و حسنها. «حياة الحيوان ٢: ٣٤».

(٣) - الفنك: حيوان كسابقه، و فروه أطيب من جميع الفراء، أحرّ من السنجاب، و أبرد من السَّمُور. «حياة الحيوان ٢: ٢٢٥».

(٤) - الفقيه ١: ١٧٠، عن رساله أبيه، باختلاف يسير.

(٥) - في نسخة «ض»: «و إذا».

(٦) - السدى: الخيوط الممتدة طولاً في النسيج. «المعجم الوسيط ١: ٤٢٤».

(٧) - اللحمة: خيوط النسيج العرضية يلحم بها السدى. «المعجم الوسيط ٢: ٨١٩».

(٨) - ورد باختلاف في ألفاظه في الفقيه ١: ١٧١ عن رساله أبيه، و المقنع: ٢٤.

وَلَا تَشْرَبْ فِي آتِيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ «١» وَ لَا تُصَلِّ عَلَى شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ إِلَّا مَا لَا يَصْلُحُ لُبْسُهُ.

(١) - ورد مؤداه في قرب الاسناد: ٣٤.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ١٥٩

٢١ باب صلاة المسافر والمريض

اعْلَمْ يَرْحِمُكَ اللَّهُ أَنَّ فَرَضَ السَّفَرِ رَكْعَتَانِ إِلَّا الْعِدَاةَ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ص تَرَكَهَا عَلَى حَالِهَا فِي السَّفَرِ وَالْحَضَرِ وَ أَضَافَ إِلَى الْمَغْرِبِ رَكْعَةً وَ أَمَّا الظُّهْرُ رَكْعَتَانِ وَالْعَصِيرُ رَكْعَتَانِ وَالْمَغْرِبُ ثَلَاثُ رَكْعَاتٍ وَقَدْ يُسْتَحَبُّ أَنْ لَا يُتْرَكَ نَافِلَةُ الْمَغْرِبِ وَ هِيَ أَرْبَعُ رَكْعَاتٍ فِي السَّفَرِ وَ لَا فِي الْحَضَرِ وَ رَكْعَتَانِ بَعْدَ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ مِنْ جُلُوسٍ وَ ثَمَانُ رَكْعَاتٍ صِيَامَةَ اللَّيْلِ وَالْوَتْرِ وَ رَكْعَتَا الْفَجْرِ «١» فَإِنْ لَمْ تَقْدِرْ عَلَى صِيَامَةِ اللَّيْلِ قَضَيْتَهَا فِي الْوَقْتِ الَّذِي يُمَكِّنُكَ مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ «٢» وَ مَنْ سَافَرَ فَالْتَقْصِيرُ عَلَيْهِ وَاجِبٌ إِذَا كَانَ سَفَرُهُ ثَمَانِيَةَ فَرَسَاخٍ أَوْ بَرِيدَيْنِ وَ هُوَ أَرْبَعَةٌ وَ عِشْرُونَ مِيلًا فَإِنْ كَانَ سَفَرُكَ بَرِيدًا وَاحِدًا وَ أَرَدْتَ أَنْ تَرْجِعَ مِنْ يَوْمِكَ قَصَّرْتَ لِأَنَّ ذَهَابَكَ وَ مَجِيئَكَ بَرِيدَانِ «٣» وَ إِنْ عَزَمْتَ عَلَى الْمَقَامِ وَ كَانَ مِدَّةَ سَفَرِكَ بَرِيدًا وَاحِدًا ثُمَّ تَحَدَّدَ لَكَ الرَّجُوعُ مِنْ يَوْمِكَ فَلَا تُقْصِرُ وَ إِنْ كَانَ أَكْثَرَ مِنْ بَرِيدٍ فَالْتَقْصِيرُ وَاجِبٌ إِذَا غَابَ عَنْكَ أَذَانُ مِضْرِكَ وَ إِنْ كُنْتَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ فَخَرَجْتَ مِنْ مَنْزِلِكَ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ إِلَى السَّفَرِ أَفْطَرْتَ إِذَا غَابَ عَنْكَ أَذَانُ مِضْرِكَ «٤»

(١) - ورد مؤداه في الفقيه ١: ٢٨٩ / ١٣١٩ و ٢٩٠ / ١٣٢٠.

(٢) - ورد مؤداه في الفقيه ١: ٣١٥ / ١٤٢٨.

(٣) - ورد مؤداه في الفقيه ١: ٢٧٩ / ١٢٦٩ و ٢٨٧ / ١٣٠٤.

(٤) - ورد مؤداه في الفقيه ٢: ٩١ / ٤٠٧، و المقنع: ٣٧، و الكافي ٤: ١٣١ / ١، و التهذيب ٤: ٢٢٨ / ٦٧١. الفقه المنسوب إلى الإمام

الرضا عليه السلام، ص: ١٦٠

وَ إِنْ خَرَجْتَ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ أَتَمَمْتَ الصَّوْمَ «١» ذَلِكَ الْيَوْمَ وَ لَيْسَ عَلَيْكَ الْقِضَاءُ لِأَنَّهُ دَخَلَ عَلَيْكَ وَقْتُ الْفَرَضِ وَ أَنْتَ عَلَى غَيْرِ مُسَافَرَةٍ وَ إِنْ كُنْتَ فِي سَفَرٍ مُقْصِرًا ثُمَّ دَخَلْتَ مَنْزِلَكَ وَ أَنْتَ مُقْصِرٌ أَمْسَيْتَ عَنِ الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ بَقِيَّةَ نَهَارِكَ وَ هَذَا يُسَمَّى صَوْمَ التَّادِيْبِ وَ قَضَيْتَ ذَلِكَ الْيَوْمَ «٢» وَ إِنْ كُنْتَ مُسَافِرًا فَدَخَلْتَ مَنْزِلَ أَخِيكَ أَتَمَمْتَ الصَّلَاةَ وَ الصَّوْمَ مَا دُمْتَ عِنْدَهُ لِأَنَّ مَنْزِلَ أَخِيكَ مِثْلَ مَنْزِلِكَ «٣» وَ إِنْ دَخَلْتَ مَدِينَةً فَعَزَمْتَ عَلَى الْقِيَامِ فِيهَا يَوْمًا أَوْ يَوْمَيْنِ فَدَافَعْتَ ذَلِكَ «٤» الْأَيَّامَ وَ أَنْتَ فِي كُلِّ يَوْمٍ تَقُولُ أَخْرُجِ الْيَوْمَ أَوْ غَدًا أَفْطَرْتَ وَ قَصَّرْتَ وَ لَوْ كَانَ ثَلَاثِينَ يَوْمًا وَ إِنْ كُنْتَ «٥» عَزَمْتَ الْمَقَامَ «٦» بِهَا حِينَ تَدْخُلُ مَدَّةَ عَشْرَةِ أَيَّامٍ أَتَمَمْتَ وَقْتُ دُخُولِكَ «٧» وَ السَّفَرُ الَّذِي يَجِبُ فِيهِ التَّقْصِيرُ فِي الصَّوْمِ وَ الصَّلَاةِ هُوَ سَفَرٌ فِي الطَّاعَةِ مِثْلَ الْحَجِّ وَ الْغَزْوِ وَ الزِّيَارَةِ وَ قَصِيدِ الصَّدِيقِ وَ الْأَخِ وَ حُضُورِ الْمَشَاهِدِ وَ قَصِيدِ أَخِيكَ لِقِضَاءِ حَقِّهِ وَ الْخُرُوجِ إِلَى ضَيْعَتِكَ أَوْ مَالٍ تَخَافُ تَلْفَهُ أَوْ مَتَجَرٍّ لَا بُدَّ مِنْهُ فَإِذَا سَافَرْتَ فِي هَيْدِهِ الْوُجُوهَ وَجَبَ عَلَيْكَ التَّقْصِيرُ وَ إِنْ كَانَ غَيْرَ هَيْدِهِ الْوُجُوهَ وَجَبَ عَلَيْكَ الْإِتْمَامُ «٨» وَ إِذَا بَلَغْتَ مَوْضِعَ قَصْدِكَ مِنَ الْحَجِّ وَ الزِّيَارَةِ وَ الْمَشَاهِدِ وَ غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا قَدْ بَيَّنَّهُ «٩» لَكَ فَقَدْ سَقَطَ عَنْكَ السَّفَرُ وَ وَجَبَ عَلَيْكَ الْإِتْمَامُ «١٠»

- (١) - ليس في نسخة «ش».
- (٢) - ورد مؤداه في الكافي ٤: ١٣٢ / ٨ و ٩، و التهذيب ٤: ٢٥٣ / ٧٥١ و ٧٥٢، و الإستبصار ٢: ١١٣ / ٣٦٨ و ٣٦٩.
- من «و إن كنت في سفر...».
- (٣) - قال العلامة المجلسي في البحار ٨٩: ٦٧ في توضيحه حول هذه الفقرة من الكتاب: «موافق لمذهب ابن الجنيد و جماعة من العامة، و لعله محمول على التقيّة».
- (٤) - في نسخة «ش»: تلك.
- (٥) - ليس في نسخة «ض».
- (٦) - في نسخة «ش»: «القيام».
- (٧) - ورد مؤداه في الفقيه ١: ٢٨٠ / ١٢٧٠، و المقنع: ٣٨، و التهذيب ٣: ٢٢٠ / ٥٤٩ و الإستبصار ١: ٢٣٨ / ٨٥٠.
- (٨) - ورد مؤداه في الفقيه ٢: ٩٢ / ٤٠٩ و ٤١٠، و الكافي ٤: ١٢٩ / ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧، و التهذيب ٤: ٢١٩ / ٦٤٠.
- (٩) - في نسخة «ش»: «قدّمته».
- (١٠) - ورد مؤداه في المقنع: ٣٨، و الكافي ٤: ١٣٣ / ١ و ٢. و فيهما «تية الإقامة عشرة أيام».

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ١٦١

وَ قَدْ أَرَوَى «١» عَنِ الْعَالِمِ عَ أَنَّهُ قَالَ فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ لَا يَجِبُ أَنْ تُقَصَّرَ إِذَا قَصَدْتَ مَكَّةَ وَ الْمَدِينَةَ وَ مَسْجِدَ الْكُوفَةِ وَ الْحَيْرَةَ «٢»

«٣».

وَ سَيَأْتِي الْأَسْفَارِ الَّتِي لَيْسَ بِطَاعِيَةٍ مِثْلَ طَلَبِ الصَّيْدِ وَ التُّزْهِيَةِ وَ مُعَاوَنَةِ الظَّالِمِ وَ كَذَلِكَ الْمَلَّاحُ وَ الْفَلَّاحُ وَ الْمُكَارِي فَلَا تُقَصَّرُ فِي الصَّلَاةِ وَ لَمَّا فِي الصَّوْمِ «٤» وَ إِنْ سَافَرْتَ إِلَى مَوْضِعٍ مَقْدَارَ أَرْبَعَةِ فَرَاسِخٍ وَ لَمْ تُرِدِ الرُّجُوعَ مِنْ يَوْمِكَ فَأَنْتَ بِالْخِيَارِ فَإِنْ شِئْتَ أَتَمَمْتَ «٥» وَ إِنْ شِئْتَ قَصَّرْتَ «٦» وَ إِنْ كَانَ سَفَرُكَ دُونَ أَرْبَعَةِ فَرَاسِخٍ فَالْتِمَامُ عَلَيْكَ وَاجِبٌ «٧» فَإِذَا دَخَلْتَ بَلَدًا وَ نَوَيْتَ الْمَقَامَ بِهَا عَشْرَةَ أَيَّامٍ فَأَتَمَّ الصَّلَاةَ وَ إِنْ نَوَيْتَ أَقَلَّ مِنْ عَشْرَةِ أَيَّامٍ فَعَلَيْكَ الْقَصِيرُ وَ إِنْ لَمْ تَدْرِ مَا مَقَامُكَ بِهَا تَقُولُ أَخْرُجِ الْيَوْمَ وَ غَدًا فَعَلَيْكَ أَنْ تُقَصِّرَ إِلَى أَنْ تَمُضِيَ ثَلَاثُونَ يَوْمًا ثُمَّ تَبَعْدَ ذَلِكَ وَ لَوْ صَلَّاهُ وَاحِدَةً «٨» وَ إِنْ نَوَيْتَ الْمَقَامَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ وَ صَلَّيْتَ صَلَاةً وَاحِدَةً بِنِيَامٍ ثُمَّ يَدَا لَكَ فِي الْمَقَامِ وَ أَرَدْتَ الْخُرُوجَ فَاتِمِّمْ مَا دَامَ لَكَ الْمَقَامُ بَعِيدًا مَا نَوَيْتَ الْمَقَامَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ وَ تَمَمْتَ الصَّلَاةَ وَ الصَّوْمَ «٩» وَ وَجِبَ عَلَيْكَ التَّقْصِيرُ فِي الصَّلَاةِ أَوْ التَّمَامُ لَزِمَكَ فِي الصَّوْمِ مِثْلُهُ «١٠»

- (١) - في نسخة «ش»: «روى».
- (٢) - كذا في النسختين، و لعله تصحيف، صحته (الحير) أو (الحائر)، و هو الحائر الحسيني الشريف.
- (٣) - ورد مؤداه في التهذيب ٥: ٤٣١ / ١٤٩٥، ١٤٩٩، و الإستبصار ٢: ٣٣٥ / ١١٩٢.
- (٤) - ورد مؤداه في الفقيه ١: ٢٨١ / ١٢٧٦، ١٢٧٧، و ٢٨٨ / ١٣١٤، و المقنع: ٣٧، و الهداية: ٣٨، و الكافي ٣: ٤٣٨ / ٨ و ٤٣٦ / ١، و الإستبصار ١: ٢٣٢ / ٨٢٦ و ٨٢٧.
- (٥) - في نسخة «ض»: «تممت».
- (٦) - ورد باختلاف في ألفاظه في الفقيه ١: ٢٨٠ / ١٢٧٠، و الهداية: ٣٣.

(٧) - ورد مؤداه في الفقيه ١: ٢٨٠ / ١٢٦٩، و الهداية: ٣٣، و التهذيب ٣: ٢٠٧ / ٤٩٤ - ٤٩٦ و الاستبصار ١: ٢٢٣ / ٧٩٠ - ٧٩٢.

(٨) - ورد باختلاف في ألفاظه في الفقيه ١: ٢٨٠ / ١٢٧٠.

(٩) - ما بين القوسين ليس في نسخة «ش»، و ورد مؤداه في الفقيه ١: ٢٨٠ / ١٢٧١، و التهذيب ٣: ٢٢١ / ٥٥٣، و الاستبصار ١: ٢٣٨ / ٨٥١.

(١٠) - ورد مؤداه في الفقيه ١: ٢٨٠ / ١٢٧٠، و المقنع: ٣٧ و ٦٢، و التهذيب ٣: ٢٢٠ / ٥٥١. الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ١٦٢

وَ إِنْ دَخَلْتَ قَرْيَةً وَ لَكَ بِهَا حَصَةٌ فَأَتِمَّ الصَّلَاةَ «١» وَ إِنْ خَرَجْتَ مِنْ مَنْزِلِكَ فَقَصِّرْ إِلَى أَنْ تَعُودَ إِلَيْهِ «٢» وَ اعْلَمْ أَنَّ الْمُتَمَّ فِي السَّفَرِ كَالْمُقَصِّرِ فِي الْحَضَرِ «٣» وَ لَمَّا يَجِلُّ التَّمَامُ فِي السَّفَرِ إِلَّا لِمَنْ كَانَ سَمُرُهُ لِلَّهِ جَلًّا وَ عَزَّ مَعْصِيَتُهُ أَوْ سَفَرًا إِلَى صَيْدٍ وَ مَنْ خَرَجَ إِلَى صَيْدٍ فَعَلَيْهِ التَّمَامُ إِذَا كَانَ صَيْدُهُ بَطْرًا وَ أَشْرًا «٤» «٥» وَ إِذَا كَانَ صَيْدُهُ لِلتَّجَارَةِ فَعَلَيْهِ التَّمَامُ فِي الصَّلَاةِ وَ التَّقْصِيرِ فِي الصَّوْمِ «٦» وَ إِذَا كَانَ صَيْدُهُ اضْطِرَارًا لِيُعُودَ بِهِ عَلَى عِيَالِهِ فَعَلَيْهِ التَّقْصِيرُ فِي الصَّلَاةِ وَ الصَّوْمِ «٧» وَ لَوْ أَنَّ مُسَافِرًا مِمَّنْ يَجِبُ عَلَيْهِ الْقَصِيرُ «٨» مَالَ مِنْ طَرِيقِهِ إِلَى الصَّيْدِ لَوَجِبَ عَلَيْهِ التَّمَامُ بِطَلْبِ الصَّيْدِ فَإِنْ رَجَعَ بِصَيْدِهِ إِلَى الطَّرِيقِ فَعَلَيْهِ فِي رُجُوعِهِ التَّقْصِيرُ «٩» فَإِنْ فَاتَتْكَ الصَّلَاةُ فِي السَّفَرِ وَ ذَكَرْتَهَا فِي الْحَضَرِ فَاقْضِ صِلَاةَ السَّفَرِ رَكَعَتَيْنِ كَمَا فَاتَتْكَ وَ إِنْ فَاتَتْكَ فِي الْحَضَرِ فَذَكَرْتَهَا فِي السَّفَرِ فَاقْضِهَا أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ صَلَاةَ الْحَضَرِ كَمَا فَاتَتْكَ «١٠» وَ إِنْ خَرَجْتَ مِنْ مَنْزِلِكَ وَ قَدْ دَخَلَ عَلَيْكَ وَقْتُ الصَّلَاةِ «١١» وَ لَمْ تُصَلِّ حَتَّى

(١) - ورد مؤداه في الفقيه ١: ٢٨٨ / ١٣١٠، و التهذيب ٣: ٢١٢ / ٥١٨ و ٢١٣ / ٥٢٠، و الاستبصار ١: ٢٣٠ / ٨١٩ و ٢٣١ / ٨٢١.

(٢) - الفقيه ١: ٢٧٩ / ١٢٦٨.

(٣) - الفقيه ١: ٢٨١ / ١٢٧٤، و المقنع: ٣٧، و الهداية: ٣٣.

(٤) - في نسخة «ض»: «أَوْ شَرَّهَا».

(٥) - ورد باختلاف يسير في المقنع: ٣٧، و الهداية: ٣٣.

(٦) - قال العلامة في المختلف: ١٦١: «قال الشيخ في النهاية: لو كان الصيد للتجارة وجب عليه التقصير في الصوم و الاتمام في الصلاة، و هو اختيار المفيد، و على بن بابويه....».

(٧) - ورد باختلاف يسير في المقنع: ٣٧ و الهداية: ٣٣، من «و إذا كان صيده اضطرارا».

(٨) - ليس في نسخة «ض».

(٩) - الفقيه ١: ٢٨٨ / ١٣١٤.

(١٠) - ورد باختلاف يسير في المقنع: ٣٨.

(١١) - في نسخة «ش»: «الوقت». الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ١٦٣

خَرَجْتَ فَعَلَيْكَ التَّقْصِيرُ وَ إِنْ دَخَلَ عَلَيْكَ وَقْتُ الصَّلَاةِ وَ أَنْتَ فِي السَّفَرِ وَ لَمْ تُصَلِّ حَتَّى تَدْخُلَ أَهْلَكَ فَعَلَيْكَ التَّمَامُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَدْ فَاتَكَ الْوَقْتُ فَتَصِلْ إِلَى مَا فَاتَكَ مِثْلَ مَا فَاتَكَ مِنْ صَلَاةِ الْحَضَرِ فِي السَّفَرِ وَ صَلَاةِ السَّفَرِ فِي الْحَضَرِ «١» وَ إِنْ كُنْتَ صَلَّيْتَ فِي السَّفَرِ صِلَاةً تَامَةً فَذَكَرْتَهَا وَ أَنْتَ فِي وَقْتِهَا فَعَلَيْكَ الْإِعَادَةُ وَ إِنْ ذَكَرْتَهَا بَعْدَ خُرُوجِ الْوَقْتِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْكَ «٢» وَ إِنْ أَتَمَمْتَهَا بِجَهَالَةٍ فَلَيْسَ عَلَيْكَ فِيمَا مَضَى شَيْءٌ وَ لَا إِعَادَةُ عَلَيْكَ إِلَّا أَنْ تَكُونَ قَدْ سَمِعْتَ بِالْحَدِيثِ «٣» وَ إِنْ قَصُرْتَ فِي قَرْيَتِكَ نَاسِيًا ثُمَّ ذَكَرْتَ وَ أَنْتَ فِي وَقْتِهَا أَوْ فِي غَيْرِ وَقْتِهَا فَعَلَيْكَ قَضَاءُ مَا فَاتَكَ مِنْهَا وَ اعْلَمْ أَنَّ الْمُقَصِّرَ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُصَلِّيَ حَلْفَ الْمُتَمِّ وَ لَا يُصَلِّيَ الْمُتَمُّ حَلْفَ الْمُقَصِّرِ وَ إِنْ ابْتَلَيْتَ مَعَ قَوْمٍ لَا تَجِدُ مِنْهُمْ بُدًّا مِنْ أَنْ تُصَلِّيَ مَعَهُمْ فَصَلِّ مَعَهُمْ رَكَعَتَيْنِ وَ سَلِّمْ وَ امْضِ لِحَاجَتِكَ

لَوْ تَشَاءُ وَإِنْ خِفْتَ عَلَى نَفْسِكَ فَصَلِّ مَعَهُمُ الرَّكَعَتَيْنِ الْأَخِيرَتَيْنِ «٤» وَاجْعَلْهَا تَطَوُّعًا «٥» وَإِنْ كُنْتَ مُبِمًّا صَلَّيْتَ خَلْفَ الْمُقْصِرِ فَصَلِّ مَعَهُ رَكَعَتَيْنِ فَإِذَا سَلِمَ فَقُمْ وَاتِمِّمْ صَلَاتِكَ وَإِنْ أَرَدْتَ أَنْ تُصَلِّيَ نَافِلَةً وَأَنْتَ رَاكِبٌ فَاسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ رَأْسَ دَائِتِكَ حَيْثُ تَوَجَّهَ بِكَ مُسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ أَوْ مُسْتَدْبِرَهَا يَمِينًا وَشِمَالًا وَإِنْ «٦» صَلَّيْتَ فَرِيضَةً عَلَى ظَهْرٍ دَائِتِكَ اسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ بِتَكْبِيرِ الْإِفْتِتَاحِ ثُمَّ امْضِ حَيْثُ تَوَجَّهْتَ بِعَيْكَ دَائِتِكَ تَقْرَأُ فَإِذَا أَرَدْتَ الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ اسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ وَارْكَعْ وَاسْجُدْ عَلَى شَيْءٍ يَكُونُ مَعَكَ مِمَّا يَجُوزُ عَلَيْهِ السُّجُودُ

(١)- ورد مؤداه في الفقيه ١: ٢٨٣ / ١٢٨٨ و ٢٨٤ / ١٢٨٩، و التهذيب ٣: ٢٢٢ / ٥٥٧ و ٥٥٨، و الاستبصار ١: ٢٣٩ / ٨٥٣ و ٢٤٠ / ٨٥٦.

(٢)- ورد مؤداه في الفقيه ١: ٢٨١ / ١٢٧٥، و المقنع: ٣٨، و الكافي ٣: ٤٣٥ / ٦، و التهذيب ٣: ٢٢٥ / ٥٦٩ و ٥٧٠.

(٣)- ورد مؤداه في الفقيه ١: ٢٧٩ / ١٢٦٦، و المراد بالحديث: «التفرقة بين الجاهل و الناسي».

(٤)- في نسخة «ض»: «الآخرتين».

(٥)- ورد مؤداه في الفقيه ١: ٢٥٩ / ١١٨٠ و ١١٨١، و التهذيب ٣: ١٦٤ / ٣٥٥، و الاستبصار ١: ٤٢٦ / ١٦٤٣، من «و اعلم أن المقصر...».

(٦)- في نسخة «ش»: «و إذا». الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ١٦٤

وَ لَا تُصَلِّ لَهَا إِلَّا فِي حَالِ الْإِضْطِرَارِ جَدًّا وَ تَفْعَلُ فِيهَا مِثْلَهُ إِذَا صَلَّيْتَ مَا شِئْتَ إِلَّا أَنْكَ إِذَا أَرَدْتَ السُّجُودَ سَجَدْتَ عَلَى الْأَرْضِ «١» وَ الْمَرِيضُ يُصَلِّي كَيْفَ مَا يُمَكِّنُهُ وَ يَقْصُرُ فِي مَرَضِهِ وَ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ إِذَا صَحَّ وَ رُوِيَ أَنَّ مَنْ صَامَ فِي مَرَضِهِ أَوْ فِي سَفَرِهِ أَوْ أَنْتَمَّ الصَّلَاةَ فَعَلِيهِ الْقَضَاءُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ جَاهِلًا فِيهِ فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ وَ بِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

(١)- أوردته الصدوق باختلاف يسير في الفقيه ١: ١٨١ عن رسالته أبيه. من «و ان أردت أن تصلي...».

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ١٦٥

٢٢ باب غسل الميت و تكفينه

إِذَا حَضَرَ رَبِّ الْمَيِّتِ الْوَفَاءُ فَلَقْنَهُ شَهَادَةً أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ص «١» وَ الْإِقْرَارَ بِالْوَلَايَةِ لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ع وَ الْأَيْمَةَ ع وَاحِدًا وَاحِدًا «٢».

وَ يُسْتَبَحُّ أَنْ يُلْقَنَ كَلِمَاتِ الْفَرَجِ وَ هِيَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْحَلِيمُ الْكَرِيمُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ سُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ وَ رَبِّ الْأَرْضِينَ السَّبْعِ وَ مَا فِيهِنَّ وَ مَا بَيْنَهُنَّ وَ رَبِّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ وَ سَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ وَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

وَ لَا تَحْضُرُ الْحَائِضُ وَ لَا الْجُبُّ عِنْدَ التَّلْفِينِ فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ تَتَأَذَى بِهَا «٣» وَ لَا بَأْسَ بِأَنْ يَلْبَسَ غُسْلَهُ وَ يُصَلِّيَ عَلَيْهِ وَ لَا يَنْزِلَ قَبْرَهُ «٤» فَإِنْ حَضَرَ وَ لَمْ يَجِدْ مِنْ ذَلِكَ بُدًّا فَلْيَخْرُجْ إِذَا قَرُبَ خُرُوجَ نَفْسِهِ «٥» وَ إِذَا اشْتَدَّ عَلَيْهِ نَزْعُ رُوحِهِ فَحَوِّلْهُ إِلَى الْمُصَلَّى الَّذِي كَانَ يُصَلِّي فِيهِ أَوْ عَلَيْهِ وَ إِيَّاكَ أَنْ تَمَسَّهُ وَ إِنْ وَجَدْتَهُ يُحَرِّكُ يَدَيْهِ أَوْ رِجْلَيْهِ أَوْ رَأْسَهُ فَلَا تَمْنَعُهُ مِنْ ذَلِكَ كَمَا يَفْعَلُ جُهَّالٌ «٦» النَّاسِ ثُمَّ ضَعَّهُ عَلَى مُغْتَسَلِهِ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَنْزِعَ قَمِيصَهُ وَ تَضَعَ عَلَى فَرْجِهِ خِرْقَةً وَ تَلْبِئُ

(١)- ورد باختلاف يسير في الفقيه ١: ٧٩ / ٣٥٣.

(٢) - في نسخة «ش»: «بعد واحد». و ورد مؤداه في الكافي ٣: ١٢٣ / ٦.

(٣) - الهداية: ٢٣، و ورد في المقنع: ١٧ باختلاف يسير.

(٤) - المقنع: ١٧.

(٥) - المقنع: ١٧، و الهداية: ٢٣.

(٦) - في نسخة «ش»: «يفعله الجهال من». الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ١٦٦

مَفَاصِلُهُ ثُمَّ تُقَعِّدُهُ فَتَعْمُرُ بَطْنَهُ غَمَزًا رَفِيقًا وَ تَقُولُ وَ أَنْتَ تَمَسِّحُهُ اللَّهُمَّ إِنِّي سَأَلْتُكَ حُبَّ مُحَمَّدٍ ص فِي بَطْنِهِ فَاسْئَلْكَ بِهِ سَبِيلَ رَحْمَتِكَ وَ يَكُونُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ «١» وَ يُغَسَّلُ أَوْلَى النَّاسِ بِهِ أَوْ مِنْ يَأْمُرُهُ «٢» الْوَلِيُّ بِذَلِكَ «٣» وَ تَجْعَلُ بَاطِنَ رِجْلَيْهِ إِلَى الْقِبْلَةِ وَ هُوَ عَلَى الْمُغْتَسِلِ وَ تَنْزِعُ قَمِيصَهُ مِنْ تَحْتِهِ أَوْ تَتْرُكُهُ عَلَيْهِ إِلَى أَنْ تَفْرُغَ مِنْ غُسْلِهِ لِيَسْتُرَ بِهِ عَوْرَتَهُ «٤» وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ الْقَمِيصُ أَلْقَيْتَ عَلَى عَوْرَتِهِ شَيْئًا مِمَّا يَسْتُرُ بِهِ عَوْرَتَهُ وَ تَلَيِّنُ أَصَابِعَهُ وَ مَفَاصِلَهُ مَا قَدَرْتَ بِالرَّفْقِ وَ إِنْ كَانَ يَصْعُبُ عَلَيْكَ فَدَعُهُ «٥» وَ تَبْدَأُ بِغَسْلِ كَفَيْهِ ثُمَّ تَطَهَّرُ مَا خَرَجَ مِنْ بَطْنِهِ وَ يَلْفُ غَاسِلُهُ عَلَى يَدِهِ خَرْقَةً وَ يَصُبُّ غَيْرُهُ الْمَاءَ مِنْ فَوْقِ يَدَيْهِ «٦» ثُمَّ تُصَجِّعُهُ وَ يَكُونُ غُسْلُهُ مِنْ وَرَاءِ ثَوْبِهِ إِنْ اسْتَطَعْتَ ذَلِكَ «٧» ثُمَّ تَبْدَأُ بِرَأْسِهِ فَتَغْسِلُهُ بِالْمَاءِ غَسْلًا نَظِيفًا ثُمَّ اغْسِلْ جَسَدَهُ كُلَّهُ إِلَى رِجْلَيْهِ بِالْحُرْضِ «٨» وَ السِّدْرِ غَسْلًا نَظِيفًا «٩» وَ تُدْخِلُ يَدَكَ تَحْتَ الثَّوْبِ وَ تَغْسِلُ قَبْلَهُ وَ دُبْرَهُ بِثَلَاثِ حَمِيدِيَّاتٍ وَ لَمَّا تَقَطَّعَ الْمَاءَ عَنْهُ ثُمَّ تَغْسِلُ رَأْسَهُ وَ لِحْيَتَهُ بِرَعْوَةِ السِّدْرِ وَ تُتْبِعُهُ بِثَلَاثِ حَمِيدِيَّاتٍ «١٠» وَ لَا تُقَعِّدُهُ إِنْ صَعِبَ عَلَيْكَ ثُمَّ اأَقْبِلْهُ عَلَى جَنْبِهِ الْأَيْسَرِ لِيَبْدُوَ لَكَ الْأَيْمَنُ وَ مَدَّ يَدَكَ الْيُمْنَى عَلَى جَنْبِهِ الْأَيْمَنِ إِلَى حَيْثُ تَبْلُغُ

(١) - ورد مضمونه في الهداية: ٢٤، و الكافي ٣: ١٤٠ / ٥، و التهذيب ١: ٣٠١ / ٨٧٧. من «ثم ضعه...».

(٢) - في نسخة «ض»: «بأمر به».

(٣) - الفقيه ١: ٨٦ / ٣٩٤، و الهداية: ٢٣.

(٤) - ما بين القوسين ليس في نسخة «ش».

(٥) - الهداية: ٢٤ باختلاف في ألفاظه.

(٦) - في نسخة «ش»: «سرتة».

(٧) - ورد مضمونه في الهداية: ٢٤ عن رسالة أبيه، و الكافي ٣: ١٣٨ / ١، و التهذيب ١: ٢٩٩ / ٨٧٤.

(٨) - الحرص: بضم الزاء و سكونها: الأشنان سمي بذلك لأنه يهلك الوسخ «مجمع البحرين - حرص - ٤: ٢٠٠».

(٩) - ما بين القوسين ليس في نسخة «ش».

(١٠) - الحميديات: واحدها حميد، و هو إبريق كبير «مجمع البحرين - حمد - ٣: ٤٠». الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه

السلام، ص: ١٦٧

ثُمَّ اغْسِلْهُ بِثَلَاثِ حَمِيدِيَّاتٍ مِنْ قَرْنِهِ إِلَى قَدَمِهِ فَإِذَا بَلَغَتْ وَرَكَهَ فَأَكْثِرْ مِنْ صَبِّ الْمَاءِ وَ إِيَّاكَ أَنْ تَتْرُكَهُ ثُمَّ اأَقْبِلْهُ إِلَى جَنْبِهِ الْأَيْمَنِ لِيَبْدُوَ لَكَ الْأَيْسَرُ وَ ضَعْ يَدَكَ الْيُسْرَى عَلَى جَنْبِهِ الْأَيْسَرِ وَ اغْسِلْهُ بِثَلَاثِ حَمِيدِيَّاتٍ مِنْ قَرْنِهِ إِلَى قَدَمِهِ وَ لَا تَقَطَّعَ الْمَاءَ عَنْهُ ثُمَّ اأَقْبِلْهُ إِلَى ظَهْرِهِ وَ امْسَحْ بَطْنَهُ مَسْحًا رَفِيقًا وَ اغْسِلْهُ مَرَّةً أُخْرَى بِمَاءٍ وَ شَيْءٍ مِنَ الْكَافُورِ وَ اطْرَحْ فِيهِ شَيْئًا مِنَ الْحُنُوطِ مِثْلَ غَسْلِ الْأَوَّلِ ثُمَّ خَضِّ خَضِّ الْأَوَانِي الَّتِي فِيهَا الْمَاءُ وَ اغْسِلْهُ الثَّلَاثَةَ بِمَاءٍ قَرَّاحٍ «١» وَ لَا تَمَسِّحْ بَطْنَهُ فِي الثَّلَاثَةِ وَ قُلْ وَ أَنْتَ تَغْسِلُهُ عَفْوَكَ عَفْوَكَ فَإِنَّهُ مَنْ قَالَهَا عَفَا اللَّهُ عَنْهُ «٢» وَ عَلَيْكَ بِإِدَاءِ الْأَمَانَةِ فَإِنَّهُ رُوِيَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ مَنْ غَسَلَ مَيِّتًا مُؤْمِنًا فَأَدَّى الْأَمَانَةَ غُفِرَ لَهُ قَبْلَ وَ كَيْفَ يُؤَدِّي الْأَمَانَةَ قَالَ لَا يُخْبِرُ بِمَا يَرَى «٣» فَإِذَا فَرَّغْتَ مِنَ الْغُسْلِ الثَّلَاثَةِ فَاغْسِلْ يَدَيْكَ مِنَ الْمِرْفَقَيْنِ إِلَى أَطْرَافِ أَصَابِعِكَ وَ اأَلْقِ

عَلَيْهِ ثَوْبًا تَشْفَى بِهِ الْمَاءَ عَنْهُ وَ لَا يُجُوزُ أَنْ يَدْخُلَ الْمَاءُ مَا يُنْصَبُ عَنِ الْمَيِّتِ مِنْ غُسْلِهِ فِي كَيْفٍ وَ لَكِنْ يُجُوزُ أَنْ يَدْخُلَ فِي بَلَاغِ
لَا يُبَالُ فِيهَا أَوْ فِي حَفِيرِهِ وَ لَا تُقْلَمُ أَظْفِيرُهُ وَ لَا تَقْصَّ شَارِبُهُ وَ لَا شَيْئًا مِنْ شَعْرِهِ فَإِنْ سَقَطَ مِنْهُ شَيْءٌ مِنْ جِلْدِهِ فَاجْعَلْهُ مَعَهُ فِي أَكْفَانِهِ
«٤» وَ لَمَّا تَسَيَّخُنْ لَهُ مَاءً إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمَاءُ بَارِدًا جِدًّا فَتَوَقَّى الْمَيِّتَ مِمَّا تَوَقَّى مِنْهُ نَفْسَكَ «٥» وَ لَا يَكُونُ الْمَاءُ حَارًّا شَدِيدًا وَ لِيَكُنْ
فَاتِرًا «٦» ثُمَّ تَضَعُهُ فِي أَكْفَانِهِ وَ اجْعَلْ مَعَهُ جَرِيدَتَيْنِ أَحَدَهُمَا عِنْدَ تَرْقُوتِهِ تُلْصِقُهَا بِجِلْدِهِ

(١)- الماء القراح: هو الماء الخالص الذي لا يمازجه شيء «القاموس المحيط- قرح- ١: ٢٤٢».

(٢)- ورد باختلاف في ألفاظه في الهداية: ٢٤ عن رسالته أبيه. و الفقيه ١: ٩٠ / ٤١٨.

(٣)- الفقيه ١: ٨٥ / ٣٩١، و المقنع: ١٩، و الهداية: ٢٤.

(٤)- ورد باختلاف في ألفاظه في الفقيه ١: ٩١ / ٤١٨.

(٥)- الفقيه ١: ٨٦ / ٣٩٧ و ٣٩٨ باختلاف يسير.

(٦)- ورد مؤداه في التهذيب ١: ٣٢٢ / ٩٣٩. الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ١٦٨

ثُمَّ تَمُدُّ عَلَيْهِ قَمِيصَهُ وَ الْأُخْرَى عِنْدَ وَرِكِهِ «١» وَ رُوِيَ أَنَّ الْجَرِيدَتَيْنِ كُلَّ وَاحِدَةٍ بِقَدْرِ عَظْمِ الذَّرَاعِ تَضَعُ وَاحِدَةً عِنْدَ رُكْبَتَيْهِ تُلْصِقُ
إِلَى السَّاقِ وَ إِلَى الْفَجْدَيْنِ وَ الْأُخْرَى تَحْتَ إِبْطِهِ الْأَيْمَنِ مَا بَيْنَ الْقَمِيصِ وَ الْإِزَارِ وَ إِنْ لَمْ تَقْدِرْ عَلَى جَرِيدَةٍ مِنْ نَخْلٍ فَلَا بَأْسَ أَنْ
يَكُونَ مِنْ غَيْرِهِ بَعْدَ أَنْ يَكُونَ رَطْبًا وَ تَلْفُهُ فِي إِزَارِهِ وَ حَبْرَتِهِ وَ تَبْدَأُ بِالشَّقِّ الْأَيْسَرِ وَ تَمُدُّ عَلَى الْأَيْمَنِ «٢» ثُمَّ تَمُدُّ الْأَيْمَنَ عَلَى الْأَيْسَرِ
وَ إِنْ شِئْتَ لَمْ تَجْعَلِ الْجَبْرَةَ «٣» مَعَهُ حَتَّى تُدْخِلَهُ الْقَبْرَ فَتَلْقِيهِ عَلَيْهِ ثُمَّ تُعَمِّمُهُ وَ تُحَنِّكُهُ فَشِنَى عَلَى رَأْسِهِ بِالتَّدْوِيرِ وَ تُلْقِي فَضْلَ الشَّقِّ
الْأَيْمَنِ عَلَى الْأَيْسَرِ وَ الْأَيْسَرِ عَلَى الْأَيْمَنِ ثُمَّ تَمُدُّ عَلَى صَدْرِهِ ثُمَّ يَلْفُفُ بِاللِّفَافَةِ وَ إِيَّاكَ أَنْ تُعَمِّمَهُ عَمَّةَ الْأَعْرَابِيِّ وَ تُلْقِي طَرْفِي
الْعِمَامَةِ عَلَى صَدْرِهِ وَ قَبْلَ أَنْ تَلْبِسَهُ قَمِيصَهُ تَأْخُذُ شَيْئًا مِنَ الْقَطَنِ وَ تَجْعَلُ عَلَيْهِ حُنُوطًا وَ تَحْشُو بِهِ ذُبْرَهُ وَ تَضَعُ شَيْئًا مِنَ الْقَطَنِ عَلَى
قَبْلِهِ وَ تُكَيِّرُ عَلَيْهِ مِنَ الْحُنُوطِ وَ تَضُمُّ رِجْلَيْهِ جَمِيعًا وَ تَشُدُّ فَجْدَيْهِ إِلَى وَرِكِهِ بِالْمِزْرِ شَدًّا جَدًّا لِنَلَا يَخْرُجَ مِنْهُ شَيْءٌ فَإِذَا فَرَعْتَ مِنْ
كَفَنِهِ حَنْطَهُ بِوَزْنِ ثَلَاثَةِ عَشَرَ دِرْهَمًا وَ ثُلْثِ مِنَ الْكَافُورِ وَ تَبْدَأُ بِجَبْهَتِهِ وَ تَمْسِخُ مَفَاصِلَهُ كُلَّهَا بِهِ وَ مَا بَقِيَ مِنْهُ عَلَى صَدْرِهِ وَ فِي
وَسِطِ رَاحَتَيْهِ وَ لَمَّا تَجْعَلُ فِي فَمِهِ وَ لَا فِي مَنْخَرِيهِ وَ لَا فِي عَيْنَيْهِ وَ لَا فِي مَسَامِعِهِ وَ لَا عَلَى وَجْهِهِ قَطْنًا وَ لَا كَافُورًا فَإِنْ لَمْ تَقْدِرْ عَلَى
هَذَا الْمِقْدَارِ كَافُورًا فَارْبَعَةُ دَرَاهِمٍ فَإِنْ لَمْ تَقْدِرْ فَمِثْقَالٌ لَا أَقَلَّ مِنْ ذَلِكَ لَمَنْ وَجَدَهُ ثُمَّ أَحْمِلْهُ عَلَى سِرِيرِهِ وَ إِيَّاكَ أَنْ تَقُولَ ارْفُقُوا
بِهِ «٤» وَ تَرَحَّمُوا عَلَيْهِ أَوْ تَضْرِبَ يَدَكَ عَلَى فِخْدِكَ فَإِنَّهُ يُحِبُّ أَنْ يُجْرَكَ عِنْدَ الْمُصِيبَةِ «٥» وَ لَا تَتْرُكُهُ وَحِيدَةً فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَعْثُبُ بِهِ
فِي جَوْفِهِ «٦»

(١)- المختلف: ٤٤، عن علي بن بابويه.

(٢)- ليس في نسخة «ض».

(٣)- في نسخة «ش»: «الجريدة».

(٤)- في نسخة «ش»: «إرحموا به و ارفقوا عليه».

(٥)- ورد باختلاف في ألفاظه في الفقيه ١: ٩١ / ٤١٨.

(٦)- الفقيه ١: ٨٦ / ٣٩٩، و عن رسالته أبيه في علل الشرائع: ٣٠٧. الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ١٦٩

وَ لَمَّا بَأَسَ أَنْ تَغْسَلَهُ فِي فَصَاءٍ وَ إِنْ سَتَرْتَ بِشَيْءٍ أَحَبُّ إِلَيَّ «١» وَ إِنْ حَضَرَ قَوْمٌ مُخَالَفُونَ فَاجْهَدْ أَنْ تَغْسَلَهُ غُسْلَ الْمُؤْمِنِ وَ أَحْفَ
عَنْهُمْ الْجَرِيدَةَ «٢» فَإِنْ خَرَجَ مِنْهُ شَيْءٌ بَعِيدَ الْغُسْلِ فَلَا تَعِدْ غُسْلَهُ وَ لَكِنْ اغْسِلْ مَا أَصَابَ مِنَ الْكَفَنِ إِلَى أَنْ تَضُمَّهُ فِي لِحْدِهِ فَإِنْ

خَرَجَ مِنْهُ شَيْءٌ فِي لَحْدِهِ لَمْ تَغْسِلْ كَفَنَهُ وَ لَكِنْ قَرَضَتْ مِنْ كَفَنِهِ مَا أَصَابَ مِنَ الَّذِي خَرَجَ مِنْهُ وَ مَدَدَتْ أَحَدَ الثَّوْبَيْنِ عَلَى الْآخِرِ
 «٣» وَ لَمَّا تَكَفَّنَهُ فِي كَتَانٍ وَ لَمَّا ثَوَّبَ إِبْرِيَسَمَ وَ إِذَا كَانَ ثَوْبٌ مُعَلَّمٌ «٤» فَاقْطَعْ عِلْمَهُ وَ لَكِنْ كَفَنَهُ فِي ثَوْبٍ قُطْنٍ وَ لَمَّا بَأَسَ فِي ثَوْبٍ
 صُوفٍ «٥» وَ لَمَّا بَأَسَ أَنْ يَنْظُرَ الرَّجُلُ إِلَى امْرَأَتِهِ بَعِيدَ الْمَوْتِ وَ تَنْظُرَ الْمَرْأَةُ إِلَى زَوْجِهَا وَ يُعَسَّلَ كُلُّ وَاحِدٍ صَاحِبَهُ إِذَا مَاتَا «٦» وَ إِنْ
 مَسَّ ثَوْبُكَ مَيْتًا فَاغْسِلْ مَا أَصَابَ «٧» وَ إِذَا حَضَرَتْ جَنَازَةٌ فَامْسِ خَلْفَهَا وَ لَا تَمْسِ أَمَامَهَا وَ إِنَّمَا يُؤْجِزُ مَنْ تَبِعَهَا لَأَنْ تَبِعْتَهُ «٨».
 وَ قَدْ رَوَى عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ أَنَّ الْمُؤْمِنَ إِذَا دَخَلَ قَبْرَهُ يُنَادِي أَلَا إِنَّ أَوَّلَ حَبَائِكِ الْجَنَّةُ وَ أَوَّلَ حَبَاءِ مَنْ تَبِعَكَ الْمَغْفِرَةُ «٩».
 وَ قَالَ عَ اتَّبِعُوا الْجَنَازَةَ وَ لَا تَتَّبِعُكُمْ فَإِنَّهُ مِنْ عَمَلِ الْمُجُوسِ «١٠».
 وَ أَفْضَلُ الشَّيْءِ فِي اتِّبَاعِ الْجَنَازَةِ مَا بَيْنَ جَنْبِي الْجَنَازَةِ وَ هُوَ مَشْيُ الْكِرَامِ

(١) - الفقيه ١: ٨٦ / ٤٠٠، الكافي ٣: ١٤٢ / ٦، التهذيب ١: ٤٣١ / ١٣٧٩، باختلاف في الألفاظ.

(٢) - الفقيه ١: ٨٨ / ٤٠٧، باختلاف في الألفاظ.

(٣) - الفقيه ١: ٩٢ / ٤١٨.

(٤) - الثوب المعلم: هو الثوب الذي عليه نقش، و لعله كانت عادتهم أن ينقشوه بالابريسم في أطرافه. انظر «لسان العرب - علم -
 ١٢: ٤٢٠».

(٥) - ورد مؤداه في الفقيه ١: ٨٩ / ٤١٣.

(٦) - ورد مؤداه في الفقيه ١: ٨٩ / ٤٠١، و الكافي ٣: ١٥٧ / ٢، و التهذيب ١: ٤٣٩ / ١٤١٧.

(٧) - الكافي ٣: ١٦١ / ٧، باختلاف يسير في الألفاظ.

(٨) - المقنع: ١٩.

(٩) - الفقيه ١: ٩٩ / ٧، و الهداية: ٢٥، و الكافي ٣: ١٧٢ / ١، و فيها عن ابى جعفر عليه السلام.

(١٠) - المقنع: ١٩. الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ١٧٠

الْكَاتِبِينَ «١» وَ لَا تَتْرُكْ تَشْيِيعَ جَنَازَةِ الْمُؤْمِنِ فَإِنَّ فِيهِ فَضْلًا كَثِيرًا «٢» وَ رُبَّ جَنَازَةٍ مُؤْمِنٍ حُطَّ عَنْهُ خَمْسٌ وَ
 عَشْرُونَ كَبِيرَةً فَإِذَا أَرَدْتَ أَنْ تُرَبِّعَهَا فَابْدَأْ بِالشَّقِّ الْأَيْمَنِ فَخُذْهُ بِيَمِينِكَ ثُمَّ تَدَوِّرْ إِلَى الْمُؤَخَّرِ فَتَأْخُذْهُ بِيَمِينِكَ ثُمَّ تَدَوِّرْ إِلَى الْمُؤَخَّرِ
 الثَّانِي وَ تَأْخُذْهُ بِيَسَارِكَ ثُمَّ تَدَوِّرْ إِلَى الْمُقَدِّمِ الْأَيْسَرِ فَتَأْخُذْهُ بِيَسَارِكَ ثُمَّ تَدَوِّرْ عَلَى الْجَنَازَةِ كَدَوِّرِ كَفِّي «٣» الرَّحَى «٤» وَ إِذَا
 حَمَلْتَهُ إِلَى قَبْرِهِ فَلَمَّا تُفَاجِئْ بِهِ الْقَبْرَ فَإِنَّ لِلْقَبْرِ أَهْوَالَ عَظِيمَةً وَ نَعُودُ بِاللَّهِ مِنْ هَوْلِ الْمُطَّلَعِ وَ لَكِنْ ضَعُهُ دُونَ شَفِيرِ الْقَبْرِ وَ اصْبِرْ عَلَيْهِ
 هُنَيْهَةً «٥» ثُمَّ قَدِّمُهُ إِلَى شَفِيرِ الْقَبْرِ وَ يُدْخِلُهُ الْقَبْرَ «٦» مَنْ يَأْمُرُهُ وَلِيُّ الْمَيِّتِ إِنْ شَاءَ شَفَعًا وَ إِنْ شَاءَ وَتَرَأً.

وَ قُلْ إِذَا نَظَرْتَ إِلَى الْقَبْرِ اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا رَوْضَةً مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ وَ لَا تَجْعَلْهَا حُفْرَةً مِنْ حُفْرِ النَّيْرَانِ «٧».

فَإِذَا دَخَلْتَ الْقَبْرَ فَاقْرَأْ أُمَّ الْكِتَابِ وَ الْمُعَوِّذَتَيْنِ وَ آيَةَ الْكُرْسِيِّ «٨» فَإِذَا تَوَسَّطْتَ الْمَقْبَرَةَ فَاقْرَأْ أَلْهَاكُمْ التَّكَاثُرُ وَ اقْرَأْ مِنْهَا حَلَقْنَاكُمْ وَ
 فِيهَا نُعِيدُكُمْ وَ مِنْهَا نُخْرِجُكُمْ تَارَةً أُخْرَى «٩» فَإِذَا تَنَاوَلْتَ الْمَيِّتَ فَقُلْ بِسْمِ اللَّهِ وَ بِاللَّهِ وَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَ عَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ص ثُمَّ
 ضَعَّهُ فِي لَحْدِهِ عَلَى يَمِينِهِ مُسْتَقْبِلَ الْقَبْلَةِ وَ حُلَّ عُنُقَهُ كَفَنِهِ وَ ضَعَّ حَمْدَهُ عَلَى التُّرَابِ وَ قُلِ اللَّهُمَّ جَافِ الْأَرْضَ عَنْ جَنْبِيهِ وَ أَصْدِ عِدَّ
 إِلَيْكَ رُوْحَهُ وَ لِقَهُ مِنْكَ

(١) - الكافي ٣: ١٧٠ / ٦، و التهذيب ١: ٣١٢ / ٩٠٤، باختلاف في الألفاظ.

(٢) - ورد مؤداه في الهداية: ٢٥، و الفقيه ١: ٩٩ / ٤٥٦.

(٣) - في نسخة «ش»: «كدورك في كفى»، و في نسخة «ض»: «كدورك في الرحا»، و ما أثبتناه من البحار ٨١: ٢٧٦.

(٤) - ورد مؤداه في الكافي ٣: ١٦٨ / ٤.

(٥) - في نسخة «ش»: «هنيئة».

(٦) - ليس في نسخة «ض».

(٧) - الفقيه ١: ١٠٧ / ٤٩٧ باختلاف يسير.

(٨) - الفقيه ١: ١٠٨ عن رسالته أبيه.

(٩) - طه ٢٠: ٥٥. الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ١٧١

رِضْوَانًا «١» ثُمَّ تُدْخِلُ يَدَكَ الْيُمْنَى تَحْتَ مَنْكِبِهِ الْأَيْمَنِ وَضَعْتَ يَدَكَ الْيُسْرَى عَلَى مَنْكِبِهِ الْأَيْسَرِ وَتَحَرَّكَهُ تَحْرِيكًا شَدِيدًا وَتَقُولُ يَا فُلَانُ بِنُ فُلَانٍ اللَّهُ رَبُّكَ وَ مُحَمَّدٌ نَبِيُّكَ وَ الْإِسْلَامُ دِينُكَ وَ عَلِيُّ وَ لِيُكَ وَ إِمَامُكَ وَ تُسَمِّي الْأَيْمَةَ وَاحِدًا وَبَعْدَ وَاحِدٍ إِلَى آخِرِهِمْ ع ثُمَّ تُعِيدُ عَلَيْهِ «٢» التَّلْقِينَ مَرَّةً أُخْرَى «٣».

فَإِذَا وَضَعْتَ عَلَيْهِ اللَّيْنَ فَقُلِ اللَّهُمَّ آنِسْ وَحَشَتَهُ وَصِلْ وَوَحِدَتَهُ بِرَحْمَتِكَ اللَّهُمَّ عَيْدِكَ ابْنُ عَيْدِكَ ابْنُ أُمَّتِكَ نَزَلَ بِسَاحَتِكَ وَ أَنْتَ خَيْرُ مَنْزُولٍ بِهِ اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ مُحْسِنًا فَزِدْ «٤» فِي إِحْسَانِهِ وَ إِنْ كَانَ مُسِيئًا فَتَجَاوَزْ عَنْهُ «٥» وَ اغْفِرْ لَهُ إِنَّكَ أَنْتَ الْغُفُورُ الرَّحِيمُ «٦».

وَ إِنْ كَانَتْ امْرَأَةٌ فَخُذْهَا بِالْعَرَضِ مِنْ قِبَلِ اللَّحْدِ وَ تَأْخُذُ الرَّجُلَ مِنْ قِبَلِ رِجْلَيْهِ تَسْلُهُ سَلًّا فَإِذَا أُدْخِلْتَ الْمَرْأَةَ الْقَبْرَ وَقَفَ زَوْجُهَا مِنْ مَوْضِعٍ يَتَنَاقَلُ وَرِكَهَا «٧» فَإِذَا خَرَجْتَ مِنَ الْقَبْرِ فَقُلْ وَ أَنْتَ تَنْفُضُ يَدَيْكَ مِنَ التُّرَابِ إِنْ أَلَّهِ وَ إِنْ أَلَّهِ رَاجِعُونَ ثُمَّ احْتِ التُّرَابَ عَلَيْهِ بِظَهْرِكَ كَفَيْكَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ وَ قُلِ اللَّهُمَّ إِيْمَانًا بِكَ وَ تَصَدِيقًا بِكِتَابِكَ هَذَا مَا وَعَدَنَا اللَّهُ وَ رَسُولُهُ وَ صَدَقَ اللَّهُ وَ رَسُولُهُ فَإِنَّهُ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ وَ قَالَ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ «٨» كَتَبَ اللَّهُ لَهُ بِكُلِّ ذَرَّةٍ حَسَنَةً فَإِذَا اسْتَوَى قَبْرُهُ فَصَبَّ عَلَيْهِ مَاءٌ وَ تَجَعَلَ الْقَبْرَ أَمَامَكَ وَ أَنْتَ مُسْتَقْبِلُ الْقَبْلَةِ وَ تَبْدَأُ بِصَبِّ الْمَاءِ مِنْ عِنْدِ رَأْسِهِ وَ تَدُورُ بِهِ عَلَى الْقَبْرِ ثُمَّ مِنْ أَرْبَعِ جَوَانِبِ الْقَبْرِ «٩» حَتَّى تَرْجِعَ مِنْ غَيْرِ أَنْ تَقْطَعَ الْمَاءَ فَإِنَّ فَضْلَ مِنَ الْمَاءِ شَيْءٌ فَصَبَّهُ عَلَى وَسَطِ الْقَبْرِ «١٠»

(١) - الفقيه ١: ١٠٨ عن رسالته أبيه، و الهداية: ٢٧. من «إِذَا تَنَاوَلْتَ الْمَيِّتَ ..».

(٢) - ليس في نسخة «ش».

(٣) - الفقيه ١: ١٠٨ / ٥٠٠، و الهداية: ٣٧.

(٤) - في نسخة «ض»: «فزده».

(٥) - في نسخة «ش»: «عن سيئاته».

(٦) - ورد باختلاف في ألفاظه في الفقيه ١: ١٠٨ / ٥٠٠.

(٧) - الفقيه ١: ١٠٨ / ٤٩٩ باختلاف يسير.

(٨) - في نسخة «ض»: «الكلمة».

(٩) - ليس في نسخة «ش»، و في نسخة «ض»: «ثم ارفع جوانب القبر» و ما أثبتناه من البحار ٨٢: ١٤ / ٣٠.

(١٠) - الفقيه ١: ١٠٩ / ٥٠٠، و الهداية: ٢٧ باختلاف يسير. الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ١٧٢

ثُمَّ ضَعَّ يَدَكَ عَلَى الْقَبْرِ وَ أَنْتَ مُسْتَقْبِلُ الْقَبْلَةِ وَ قُلِ اللَّهُمَّ ارْحَمْ عُزْبَتَهُ وَ صِلْ وَوَحِدَتَهُ وَ آنِسْ وَحَشَتَهُ وَ آمِنْ رَوْعَتَهُ وَ أَفِضْ عَلَيْهِ مِنْ رَحْمَتِكَ وَ أَسْكِنْ إِلَيْهِ مِنْ بَرْدِ عَفْوِكَ وَ سَيِّعِهِ غُفْرَانِكَ وَ رَحْمَتِكَ رَحْمَةً يَسْتَعْنِي بِهَا عَنْ رَحْمَةِ مَنْ سِوَاكَ وَ اخْشُرْهُ مَعَ مَنْ

كَانَ يَتَوَلَّاهُ وَ مَتَى مَا زُرْتُمْ فَبِرِّه فَادْعُ لَهُ بِهَذَا الدُّعَاءِ وَ أَنْتَ مُسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةِ وَ يَدَاكَ عَلَى الْقَبْرِ «١» وَ عَزَّ وَ لِيَهُ فَإِنَّهُ رُوِيَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ قَالَ مَنْ عَزَى أَخَاهُ الْمُؤْمِنَ كُتِبَتْ فِي الْمَوْقِفِ حُلَّةٌ «٢» وَ يُسْتَحَبُّ أَنْ يَتَخَلَّفَ عِنْدَ «٣» رَأْسِهِ أَوْلَى النَّاسِ بِهِ بَعْدَ «٤» انْصِرَافِ النَّاسِ عَنْهُ وَ يُقْبِضُ عَلَى التُّرَابِ بِكَفَيْهِ وَ يُلْقِنُهُ بِرَفْعِ صَوْتِهِ فَإِنَّهُ إِذَا «٥» فَعَلَ ذَلِكَ كُفِيَ الْمُسَاءَلَةُ فِي قَبْرِهِ «٦» وَ السُّنَّةُ فِي أَهْلِ الْمُصِيبَةِ أَنْ يَتَّخَذَ لَهُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ طَعَامٌ لِسُغْلِهِمْ «٧» فِي الْمُصِيبَةِ «٨» وَ إِنْ كَانَ الْمُعَزَّى يَتِيمًا فَاْمَسَحَ يَدَكَ عَلَى رَأْسِهِ فَقَدْ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ص أَنَّهُ قَالَ مَنْ مَسَحَ يَدَهُ عَلَى رَأْسِ يَتِيمٍ تَرَحُّمًا لَهُ كَتَبَ اللَّهُ لَهُ بِكُلِّ شَعْرَةٍ مَرَّتْ عَلَيْهِ يَدُهُ حَسَنَةٌ «٩» وَ إِنْ وَجَدْتَهُ بَاكِيًا فَسَبَّحْتَهُ بِلُطْفٍ وَ رَفِقَةٍ فَإِنَّهُ أَرُوِيَ عَنِ الْعَالِمِ ع أَنَّهُ قَالَ إِذَا بَكَى الْيَتِيمُ اهْتَزَّ لَهُ الْعَرْشُ فَيَقُولُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَ تَعَالَى مَنْ هَذَا الَّذِي بَكَى [أَبُكِي] عَبْدِي الَّذِي سَلَبْتُهُ أَبُوِيهِ فِي صِغَرِهِ وَ عَزَّي وَ جَلَالِي وَ ارْتَفَاعِي فِي مَكَانِي لَا أَسْكُتُهُ عَبْدٌ

(١)- الفقيه ١: ١٠٨ / ٥٠٠ باختلاف يسير.

(٢)- في نسخة «ش» و «ض»: «بحلّة» و ما أثبتناه من البحار ٨٢: ٨٠ عن فقه الرضا عليه السلام، و قد ورد باختلاف يسير في الفقيه ١: ١١٠ / ٥٠٢، و الهداية: ٢٨.

(٣)- في نسخة «ض»: «عن».

(٤)- في نسخة «ش»: «عند».

(٥)- في نسخة «ش»: «فاذا».

(٦)- ورد مؤداه في الفقيه ١: ١٠٩ / ٥٠١، و الكافي ٣: ٢٠١ / ١١، و التهذيب ١: ٣٢١ / ٩٣٥.

(٧)- في نسخة «ش» و «ض»: «يشغلهم» و ما أثبتناه من البحار ٨٢: ٨٠ عن فقه الرضا عليه السلام.

(٨)- ورد مؤداه في الفقيه ١: ١١٦ / ٥٤٩، و الكافي ٣: ٢١٧ / ١.

(٩)- ورد مؤداه في الفقيه ١: ١١٩ / ٥٦٩ و ٥٧٠. الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ١٧٣

مُؤْمِنٌ إِلَّا أَوْجِبْتُ لَهُ الْجَنَّةَ «١» وَ إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تُغْتَسَلَ مَيِّتًا وَ أَنْتَ جُنْبٌ فَتَوَضَّأْ وَ ضُوءَ الصَّلَاةِ ثُمَّ اغْسِلْهُ وَ إِذَا أَرَدْتَ الْجِمَاعَ بَعْدَ غُسْلِكَ الْمَيِّتِ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَغْتَسَلَ مِنْ غُسْلِهِ فَتَوَضَّأْ ثُمَّ جَامِعْ «٢» وَ إِنْ مَاتَ مَيِّتٌ بَيْنَ رِجَالِ نَصَارَى وَ نِسْوَةٍ مُسْلِمَاتٍ غَسَلَهُ الرَّجَالُ النَّصَارَى بَعْدَ مَا يَغْتَسِلُونَ «٣» وَ إِنْ كَانَ الْمَيِّتُ امْرَأَةً مُسْلِمَةً بَيْنَ رِجَالِ مُسْلِمِينَ وَ نِسْوَةٍ نَصْرَانِيَّةٍ اغْتَسَلَتْ النَّصْرَانِيَّةُ وَ غَسَلَتْهَا «٤» وَ إِنْ كَانَ الْمَيِّتُ مَجْدُورًا أَوْ مُحْتَرِقًا فَحَشِيتَ إِنْ مَسَسْتَهُ سَقَطَ مِنْ جُلُودِهِ شَيْءٌ [شَيْءٌ] فَلَا تَمَسَّهُ وَ لَكِنْ صَبَّ عَلَيْهِ الْمَاءَ صَبًّا فَإِنْ سَقَطَ مِنْهُ شَيْءٌ فَاجْمَعُهُ فِي أَكْفَانِهِ «٥» وَ إِنْ كَانَ الْمَيِّتُ أَكِيلَةً «٦» السَّبْعَ فَاغْسِلْ مَا بَقِيَ مِنْهُ فَإِنْ لَمْ يَبْقَ مِنْهُ إِلَّا عِظَامٌ جَمَعْتَهَا وَ غَسَلْتَهَا وَ صَلَّيْتَ عَلَيْهَا وَ دَفَنْتَهَا «٧» وَ إِنْ كَانَ الْمَيِّتُ مَضْعُوقًا «٨» أَوْ غَرِيقًا أَوْ مِدْحَنًا صَبَرْتَ عَلَيْهِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا أَنْ يَتَغَيَّرَ قَبْلَ ذَلِكَ فَإِنْ تَغَيَّرَ غَسَلْتَهُ وَ حَطَّطْتَهُ وَ صَلَّيْتَ عَلَيْهِ وَ دَفَنْتَهُ «٩» وَ إِنْ مَاتَ فِي سَفِينَةٍ فَاغْسِلْهُ وَ كَفَّنْهُ وَ ثَقِّلْ رِجْلَيْهِ وَ أَلْقِهِ فِي الْبَحْرِ «١٠» وَ مَتَى مَسَسْتَ مَيِّتًا قَبْلَ الْغُسْلِ بِحَرَارَتِهِ فَلَا غُسْلَ عَلَيْكَ فَإِنْ مَسَسْتَهُ بَعْدَ مَا بَرَدَ فَعَلَيْكَ الْغُسْلُ «١١»

(١)- الفقيه ١: ١١٩ / ٥٧٣.

(٢)- ورد مؤداه في الكافي ٣: ٢٥٠ / ١، و التهذيب ١: ٤٤٨ / ١٤٥٠.

(٣)- في نسخة «ش»: «يغسلون» و قد ورد مضمونه في الفقيه ١: ٩٥ / ٤٣٩، و الكافي ٣: ١٥٩ / ١٢.

(٤)- ورد مؤداه في الفقيه ١: ٩٧ / ٤٥٠، و الكافي ٣: ١٥٩ / ١٢.

(٥)- ورد مؤداه في التهذيب ١: ٣٣٣ / ٩٧٥ و ٩٧٦.

(٦) - في نسخة «ض»: «أكله».

(٧) - المختلف: ٤٦ عن علي بن بابويه.

(٨) - في نسخة «ش»: «مطعونا».

(٩) - ورد مؤداه في الكافي ٣: ٢٠٩ / ١ و ٢١٠ / ٥ و ٦، و التهذيب ١: ٣٣٧ / ٩٨٨ و ٣٣٨ / ٩٩٠ و ٩٩١ و ٩٩٢.

(١٠) - ورد باختلاف في الفاظه في الكافي ٣: ٢١٤ / ٢، و التهذيب ١: ٣٣٩ / ٩٩٣.

(١١) - ورد مؤداه في الكافي ٣: ١٦٠ / ١ و ٢ و ٣، و التهذيب ١: ٤٢٨ / ١٣٦٤ و ٤٢٩ / ١٣٦٥ و ١٣٦٦ و ١٣٦٧، و الاستبصار ١: ٩٩ / ٣٢١ و ٣٢٢ و ١٠٠ / ٣٢٤. الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ١٧٤

وَ إِنْ مَسَتْ شَيْئًا مِنْ جَسَدٍ أَكَلَهُ السَّبْعُ فَعَلَيْكَ الْغُسْلُ إِنْ كَانَ فِيهَا مَسَّتْ عَظْمٌ وَ مَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ عَظْمٌ فَلَا غُسْلَ عَلَيْكَ فِي مَسِّهِ
«١» وَ إِنْ «٢» مَسَتْ مَيْتَةً فَأَغْسِلْ يَدَيْكَ وَ لَيْسَ عَلَيْكَ غُسْلٌ إِنَّمَا يَجِبُ عَلَيْكَ ذَلِكَ فِي الْإِنْسَانِ وَ خِيَدُهُ «٣» وَ إِذَا كَانَ الْمَيِّتُ
مُحْرِمًا غَسَلْتَهُ وَ كَفَّنْتَهُ وَ صَلَّيْتَ عَلَيْهِ «٤» وَ عَطَيْتَ وَجْهَهُ وَ عَمَلْتَ بِهِ مَا تَعْمَلُ بِالْحَلَمَالِ إِلَّا أَنَّهُ لَمَّا يُقَرَّبُ إِلَيْهِ كَأَفْوَرٍ «٥» وَ إِنْ كَانَ
الْمَيِّتُ قَتِيلَ الْمَعْرَكَةِ فِي طَاعَةِ اللَّهِ لَمْ يُغَسَّلْ وَ دُفِنَ فِي ثِيَابِهِ الَّتِي قُتِلَ فِيهَا بِدِمَائِهِ وَ لَا يُنَزَعُ مِنْهُ مِنْ ثِيَابِهِ إِلَّا مِثْلَ الْخُفِّ وَ الْمِنْطَقَةِ وَ
الْفَرْوَةِ وَ تُحْلَلُ تَكْتُهُ وَ إِنْ أَصَابَهُ شَيْءٌ مِنْ دَمِهِ لَمْ يُنَزَعْ عَنْهُ شَيْءٌ إِلَّا أَنَّهُ يُحْلَلُ الْمَعْقُودُ وَ لَمْ يُغَسَّلْ إِلَّا أَنْ يَكُونَ بِهِ رَمَقٌ ثُمَّ يَمُوتُ
بَعِيدَ ذَلِكَ فَإِذَا مَاتَ بَعِيدَ ذَلِكَ غُسِّلَ كَمَا يُغَسَّلُ الْمَيِّتُ وَ كُفِّنَ كَمَا يُكْفَنُ الْمَيِّتُ وَ لَا يُتْرَكَ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ ثِيَابِهِ «٦» وَ إِنْ كَانَ
قَتِيلًا فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ غُسِّلَ كَمَا يُغَسَّلُ الْمَيِّتُ وَ ضُمَّ رَأْسُهُ إِلَى عُنُقِهِ وَ يُغَسَّلُ مَعَ الْيَدَيْنِ كَمَا وَصَفْنَا فِي بَابِ الْغُسْلِ فَإِذَا فَرَّغَ مِنْ
غُسْلِهِ جُعِلَ عَلَى عُنُقِهِ قُطْنًا وَ ضُمَّ إِلَيْهِ الرَّأْسُ وَ شُدَّ مَعَ الْعُنُقِ شِدًّا شَدِيدًا «٧» وَ إِذَا مَاتَتِ الْمَرْأَةُ وَ هِيَ حَامِلٌ وَ وَلَدُهَا يَتَحَرَّكُ فِي
بَطْنِهَا شَقَّ بَطْنُهَا مِنَ الْجَانِبِ الْأَيْسَرِ وَ أَخْرَجَ الْوَلَدَ وَ إِنْ مَاتَ الْوَلَدُ فِي جَوْفِهَا وَ لَمْ يَخْرُجْ أَذْخَلَ إِنْسَانٌ يَدَهُ فِي فَجِّهَا وَ قَطَعَ الْوَلَدَ
بِيَدِهِ وَ أَخْرَجَهُ «٨» وَ رُوِيَ أَنَّهَا تُدْفَنُ مَعَ وَلَدِهَا إِذَا مَاتَ فِي بَطْنِهَا

(١) - ورد مؤداه في الكافي ٣: ٢١٢ / ٤، و التهذيب ١: ٤٢٩ / ١٣٦٩، و الاستبصار ١: ٣٢٥ / ١٠٠.

(٢) - في نسخة «ش»: «و إذا».

(٣) - ورد مؤداه في علل الشرائع: ٢٦٨، و عيون أخبار الرضا عليه السلام ٢: ١١٤، و الكافي ٣: ١٦١ / ٤، و التهذيب ١: ٤٣٠ / ١٣٧٤ و ٤٣١ / ١٣٧٥.

(٤) - في نسخة «ض»: «و حنطته».

(٥) - ورد مؤداه في الكافي ٤: ٣٦٨ / ١ و ٢ و ٣، و التهذيب ١: ٣٣٠ / ٩٦٥ و ٩٦٦.

(٦) - ورد مؤداه في الفقيه ١: ٩٧ / ٤٤٧، و الكافي ٣: ٢١٠ / ١ و ٢١١ / ٢ و ٣، و التهذيب ١: ٣٣١ / ٩٦٩ و ٩٧٠.

(٧) - ورد مؤداه في التهذيب ١: ٤٤٨ / ١٤٤٩.

(٨) - ورد مؤداه في الكافي ٣: ٢٠٦ / ٢، و التهذيب ١: ٣٤٤ / ١٠٠٨. الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ١٧٥
وَ إِذَا «١» اِغْتَسَلْتَ مِنْ غُسْلِ الْمَيِّتِ فَتَوَضَّأْ ثُمَّ اِغْتَسِلْ كَغُسْلِكَ مِنَ الْجَنَابَةِ وَ إِنْ نَسِيتَ الْغُسْلَ فَذَكَرْتَهُ بَعْدَ مَا صَلَّيْتَ فَأَغْتَسِلْ وَ اَعْدِ
صَلَاتَكَ «٢» وَ اَعْلَمْ أَنَّ غُسْلَ الْجُمُعَةِ سُنَّةٌ وَاجِبَةٌ لَا تَدَعُهَا فِي السَّفَرِ وَ لَا فِي الْحَضَرِ وَ يُجْزِيكَ إِذَا اِغْتَسَلْتَ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ وَ كَلَّمَا
قَرَّبَ مِنَ الزَّوَالِ فَهُوَ أَفْضَلُ فَإِذَا فَرَّغْتَ مِنْهُ فَقُلِ اللَّهُمَّ طَهِّرْ قَلْبِي وَ طَهِّرْ قَلْبِي وَ أَنْتَ غَسِيْلِي وَ أَجْرِي عَلَى لِسَانِي ذَكَرَكَ وَ ذَكَرَ نَبِيِّكَ
مُحَمَّدٍ ص «٣» وَ اجْعَلْنِي مِنَ التَّوَّابِينَ وَ مِنَ الْمُتَطَهِّرِينَ وَ إِنْ نَسِيتَ الْغُسْلَ ثُمَّ ذَكَرْتَ وَقْتَ الْعَصْرِ أَوْ مِنَ الْعَدِ فَأَغْتَسِلْ «٤» وَ اِغْتَسِلْ
يَوْمَ عَرَفَةَ قَبْلَ الزَّوَالِ «٥» وَ إِذَا أَشَقَطَتِ الْمَرْأَةُ وَ كَانَ السَّقَطُ تَامًا غُسِّلَ وَ حُنِطَ وَ كُفِّنَ وَ دُفِنَ وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ تَامًا «٦» فَلَا يُغَسَّلُ وَ

يُدْفَنُ بِدَمِهِ وَ حُدِّ إِتْمَامِهِ إِذَا أَتَى عَلَيْهِ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ (٧) وَإِنْ كَانَ الْمَيِّتُ مَرْجُومًا بُدِيَ بِغُسْلِهِ وَ تَحْنِيطِهِ وَ تَكْفِينِهِ ثُمَّ رُجِمَ بَعْدَ ذَلِكَ وَ كَذَلِكَ الْقَاتِلُ إِذَا أُرِيدَ قَتْلُهُ قَوْدًا وَ إِنْ كَانَ الْمَيِّتُ مَضْمُولًا أَنْزَلَ مِنْ خَشَبَتِهِ بَعْدَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ وَ غُسَّلَ وَ دُفِنَ وَ لَا يَجُوزُ صِلْبُهُ أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ (٨) وَ السُّنَّةُ أَنَّ الْقَبْرَ يُرْفَعُ أَرْبَعَةَ أَصَابِعَ مُفَرَّجَةً مِنَ الْأَرْضِ (٩) وَ إِنْ كَانَ أَكْثَرَ فَلَا بَأْسَ (١٠) وَ يَكُونُ مُسَدِّطًا لَا أَنْ (١١) يَكُونُ مُسَنَّأًا (١٢)

(١) - في نسخة «ش»: «و إن».

(٢) - ورد مؤداه في الفقيه ١: ٤٦ / ١٧٧، و التهذيب ١: ٤٧ / ١٤٤٦ و ١٤٤٧.

(٣) - ليس في نسخة «ش».

(٤) - ورد باختلاف في ألفاظه في الفقيه ١: ٦١ / ٢٢٧ و ٢٢٨.

(٥) - ورد مؤداه في التهذيب ١: ١١٠ / ٢٩٠.

(٦) - ليس في نسخة «ش».

(٧) - ورد مؤداه في الكافي ٣: ٢٠٨ / ٥، و التهذيب ١: ٣٢٨ / ٩٦٠ و ٣٢٩ / ٩٦٢.

(٨) - الفقيه ١: ٩٦ / ٤٤٣ باختلاف يسير.

(٩) - ورد مؤداه في التهذيب ١: ٣٠٠ / ٨٧٦، و الكافي ٣: ١٤٠ / ٣.

(١٠) - ورد مؤداه في التهذيب ١: ٤٦٩ / ١٥٣٨.

(١١) - ليس في نسخة «ض».

(١٢) - ورد مؤداه في التهذيب ١: ٤٥٩ / ذيل الحديث ١٤٩٧. الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ١٧٦

وَ إِذَا رَأَيْتَ الْجَنَازَةَ فَقُلِ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ هَذَا مَا وَعَدَنَا اللَّهُ وَ رَسُولُهُ وَ صَدَقَ اللَّهُ وَ رَسُولُهُ كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ هَذَا سَبِيلٌ لَا بُدَّ مِنْهُ إِنَّا لِلَّهِ وَ إِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ تَسْلِيمًا لِأَمْرِهِ وَ رِضَاءً بِقَضَائِهِ وَ اخْتِسَابًا لِحُكْمِهِ وَ صَبْرًا لِمَا قَدْ جَرَى عَلَيْنَا مِنْ حُكْمِهِ اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ لَنَا خَيْرَ غَائِبٍ نَنْتَظِرُهُ (١)

(١) - ورد قسم من فقرات الدعاء في الكافي ٣: ١٦٧ / ٣.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ١٧٧

٢٣ باب الصلاة على الميت

وَ اعْلَمْ أَنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِالصَّلَاةِ عَلَى الْمَيِّتِ الْوَلِيُّ أَوْ مَنْ قَدَّمَهُ الْوَلِيُّ فَإِنْ كَانَ فِي الْقَوْمِ رَجُلٌ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ فَهُوَ أَحَقُّ بِالصَّلَاةِ إِذَا قَدَّمَهُ الْوَلِيُّ فَإِنْ تَقَدَّمَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُقَدَّمَهُ الْوَلِيُّ فَهُوَ غَاصِبٌ (١) فَإِذَا صَلَّيْتَ عَلَى جَنَازَةٍ مُؤْمِنٍ فَقِفْ عِنْدَ صَدْرِهِ أَوْ عِنْدَ وَسْطِهِ وَ ارْزُقْ يَدَيْكَ بِالتَّكْبِيرِ الْأَوَّلِ وَ كَبِّرْ وَ قُلْ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَ حْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَ رَسُولُهُ وَ أَنَّ الْمَوْتَ حَقٌّ وَ الْجَنَّةَ حَقٌّ وَ النَّارَ حَقٌّ وَ الْبُعْثَ حَقٌّ وَ أَنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ لَا رَيْبَ فِيهَا وَ أَنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ مَنْ فِي الْقُبُورِ ثُمَّ كَبِّرِ الثَّانِيَةَ وَ قُلِ اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَ آلِ مُحَمَّدٍ وَ ارْحَمْ مُحَمَّدًا وَ آلَ مُحَمَّدٍ أَفْضَلَ مَا صَلَّيْتَ وَ بَارَكْتَ وَ رَحِمْتَ وَ تَرَحَّمْتَ وَ سَلَّمْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَ آلِ إِبْرَاهِيمَ فِي الْعَالَمِينَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ ثُمَّ تَكْبِرُ الثَّلَاثَةَ وَ تَقُولُ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَ لِجَمِيعِ الْمُؤْمِنِينَ وَ الْمُؤْمِنَاتِ وَ الْمُسْلِمِينَ وَ

الْمُسْلِمَاتِ الْأَخْيَاءِ مِنْهُمْ وَالْأَمْوَاتِ تَابِعَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ بِالْخَيْرَاتِ إِنَّكَ مُجِيبُ الدَّعَوَاتِ وَوَلِيُّ الْحَسَنَاتِ يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ ثُمَّ تَكْبِيرُ الرَّابِعَةَ وَتَقُولُ اللَّهُمَّ إِنَّ هَذَا عَبْدُكَ وَابْنُ عَبْدِكَ وَابْنُ أُمَّتِكَ نَزَلَتْ بِسَاحَتِكَ وَأَنْتَ خَيْرُ مَنْزُولٍ بِهِ اللَّهُمَّ إِنَّا «٢» لَا نَعْلَمُ مِنْهُ إِلَّا خَيْرًا وَأَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنَّا اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ مُحْسِنًا فَزِدْ فِي إِحْسَانِهِ إِحْسَانًا «٣» وَإِنْ كَانَ مُسِيئًا فَتَجَاوَزْ عَنْهُ وَاعْفِرْ لَنَا وَلَهُ اللَّهُمَّ احْشُرْهُ

(١) - الفقيه ١: ١٠٢ عن رسالته أبيه، والمقنع: ٢٠ باختلاف يسير.

(٢) - ليس في نسخه «ش».

(٣) - ليس في نسخه «ش». الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ١٧٨

مَعَ مَنْ يَتَوَلَّاهُ وَيُحِبُّهُ وَأَبْعَدُهُ مِمَّنْ يَتَبَرَّؤُهُ وَيُبْغِضُهُ اللَّهُمَّ أَلْحِقْهُ بِنَبِيِّكَ وَعَرِّفْ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ «١» وَارْحَمْنَا إِذَا تَوَفَّيْتَنَا يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ «٢» ثُمَّ تَكْبِيرُ الْخَامِسَةَ وَتَقُولُ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ «٣» وَلَا تُسَلِّمْ وَلَا تَبْرُخْ مِنْ مَكَازِيكَ حَتَّى تَرَى الْجِازَةَ عَلَى أَيْدِي الرِّجَالِ «٤» وَإِذَا كَانَ الْمَيِّتُ مُخَالَفًا فَقُلْ فِي تَكْبِيرِكَ الرَّابِعَةَ اللَّهُمَّ أَخْزِ عَبْدَكَ وَابْنَ عَبْدِكَ هَذَا اللَّهُمَّ أَصْلِهِ نَارَكَ اللَّهُمَّ أَدْفُهُ أَلِيمَ عِقَابِكَ وَشَدِيدَ عِقَابِكَ وَأُورِدْهُ نَارًا وَامْلَأْ جَوْفَهُ نَارًا وَضَيِّقْ عَلَيْهِ لِحْدَهُ فَإِنَّهُ كَانَ مُعَادِيًا لِأَوْلِيَائِكَ وَمُوَالِيًا لِأَعْدَائِكَ اللَّهُمَّ لَا تُخَفِّفْ عَنْهُ الْعَذَابَ وَاصْبِرْ عَلَيْهِ الْعَذَابَ صَبْرًا فَإِذَا رُفِعَ جَنَازَتُهُ فَقُلْ اللَّهُمَّ لَا تَرْفَعُهُ وَلَا تُزَكِّهِ «٥» وَأَعْلَمْ أَنَّ الطُّفْلَ لَا يُصَلِّي عَلَيْهِ حَتَّى يَعْقِلَ الصَّلَاةَ فَإِذَا حَضَرَتْ مَعَ قَوْمٍ يُصَلُّونَ عَلَيْهِ فَقُلْ اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ لِأَبَوَيْهِ وَنَا ذُخْرًا وَمَزِيدًا وَفَرَطًا «٦» وَأَجْرًا «٧» وَإِذَا صَلَّيْتَ عَلَيْهِ مُسْتَضْعَفٍ فَقُلْ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا وَاتَّبَعُوا سَبِيلَكَ وَصَلِّ عَلَيْهِمْ عَذَابَ الْجَحِيمِ وَإِذَا لَمْ تَعْرِفْ مِذْهَبَهُ فَقُلْ اللَّهُمَّ هَذِهِ النَّفْسُ أَنْتَ أَحْيَيْتَهَا وَأَنْتَ أَمْتَهَا دَعَوْتُ فَأَجَابْتِكَ اللَّهُمَّ وَلَهَا مَا تَوَلَّتْ وَاحْشُرْهَا مَعَ مَنْ أَحَبَّتْ وَأَنْتَ أَعْلَمُ بِهَا «٨» فَإِذَا اجْتَمَعَ جَنَازَةُ رَجُلٍ وَامْرَأَةٍ وَغُلَامٍ وَمَمْلُوكٍ فَقَدِّمِ الْمَرْأَةَ إِلَى الْقَبْلَةِ وَاجْعَلِ الْمَمْلُوكَ بَعْدَهَا وَاجْعَلِ الْغُلَامَ بَعْدَ الْمَمْلُوكِ وَالرَّجُلَ بَعْدَ الْغُلَامِ مِمَّا يَلِي الْإِمَامَ وَيَقِفُ

(١) - في نسخه «ش»: «و بين نبييه».

(٢) - في نسخه «ض»: «يا إله العالمين».

(٣) - الفقيه ١: ١٠١ / ٤٦٩، والمقنع: ٢٠ باختلاف في ألفاظه.

(٤) - الفقيه ١: ١٠١ / ٤٦٩.

(٥) - ورد باختلاف في ألفاظه في الفقيه ١: ١٠٥ / ٤٩٠ و ٤٩١.

(٦) - الفرط: هو الذي يتقدم الواردين فيهيء لهم الدلاء ويستقى لهم، ومنه قيل للطفل الميت: اللهم اجعله لنا فرطًا، أي أجرا يتقدمنا حتى نرد عليه. «الصحاح - فرط - ٣: ١١٤٨».

(٧) - ورد باختلاف يسير في الفقيه ١: ١٠٤ / ٤٨٦، والمقنع: ٢١.

(٨) - ورد باختلاف في ألفاظه في الفقيه ١: ١٠٦ / ٤٩١، والمقنع: ٢١. الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ١٧٩

الْإِمَامُ خَلْفَ الرَّجُلِ فِي وَسْطِهِ وَيُصَلِّي عَلَيْهِمْ جَمِيعًا صَلَاةً وَاحِدَةً «١» وَإِذَا صَلَّيْتَ عَلَى الْمَيِّتِ وَكَانَتْ الْجَنَازَةُ مَقْلُوبَةً فَسَوِّهَا وَاعِدِ الصَّلَاةَ عَلَيْهَا مَا لَمْ يُدْفَنْ «٢» فَإِذَا فَاتَكَ مَعَ الْإِمَامِ بَعْضُ التَّكْبِيرِ وَرُفِعَتِ الْجَنَازَةُ فَكَبِّرْ عَلَيْهَا تَمَامَ الْخُمْسِ وَأَنْتَ مُسْتَقْبِلُ الْقَبْلَةِ «٣» وَإِنْ كُنْتَ تُصَلِّي عَلَى الْجَنَازَةِ وَجَاءَتِ الْأُخْرَى فَصَلِّ عَلَيْهِمَا صَلَاةً وَاحِدَةً بِخُمْسِ تَكْبِيرَاتٍ وَإِنْ شِئْتَ اسْتَأْنَفْتَ عَلَى الثَّانِيَةِ «٤» وَلَمَّا يَأْسَ أَنْ يُصَلِّي الْجُنْبُ عَلَى الْجَنَازَةِ وَالرَّجُلُ عَلَى غَيْرِ وَضُوءٍ وَالحَائِضُ إِلَّا أَنْ الحَائِضُ تَقِفُ نَاحِيَةً وَلَا تُخْلَطُ بِالرِّجَالِ «٥» وَإِنْ كُنْتَ جُنْبًا وَتَقَدَّمْتَ لِلصَّلَاةِ عَلَيْهَا فَتَيَمَّمْ أَوْ تَوَضَّأْ وَصَلِّ عَلَيْهَا «٦» وَقَدْ كُرِهَ أَنْ يَتَوَضَّأَ إِنْسَانٌ عَمْدًا «٧» لِلْجَنَازَةِ لِأَنَّهُ لَيْسَ

بِالصَّلَاةِ إِنَّمَا هُوَ التَّكْبِيرُ وَالصَّلَاةُ هِيَ الَّتِي فِيهَا الرُّكُوعُ وَالسُّجُودُ «٨» وَ أَفْضَلُ الْمَوَاضِعِ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْمَيِّتِ الصَّفُّ الْأَخِيرُ «٩» وَ لَا يُصَلِّي «١٠» عَلَى الْجِنَازَةِ بِنَعْلِ حَذْوِ «١١» وَ لَمَّا تَجَعِلَ مَيِّتِينَ عَلَى جِنَازَةٍ وَاحِدَةً فَإِنْ لَمْ تُلْحَقِ الصَّلَاةُ عَلَى الْجِنَازَةِ حَتَّى يُدْفَنَ الْمَيِّتُ فَلَا بَأْسَ أَنْ تُصَلِّيَ بَعْدَ مَا دُفِنَ وَإِذَا صَلَّى الرَّجُلَانِ عَلَى الْجِنَازَةِ وَقَفَ

(١)- الفقيه ١: ١٠٧، عن رسالته أبيه، و المقنع: ٢١.

(٢)- الفقيه ١: ١٠٢ / ٤٧٠، و المقنع: ٢١ باختلاف يسير.

(٣)- ورد مؤداه في الفقيه ١: ١٠٢ / ٤٧١، و التهذيب ٣: ٣٢٥ / ١٠١٢، و الاستبصار ١: ٤٨٤ / ١٨٧٧.

(٤)- ورد مؤداه في الفقيه ١: ١٠٢ / ٤٧٠، و المقنع: ٢١.

(٥)- المقنع: ٢١ باختلاف يسير.

(٦)- الفقيه ١: ١٠٧ / ٤٩٧ باختلاف يسير.

(٧)- في نسخة «ض»: زيادة: «متعمدا».

(٨)- ورد مؤداه في عيون أخبار الرضا عليه السلام ٢: ١١٥، و الكافي ٣: ١٧٨ / ١.

(٩)- الفقيه ١: ١٠٦ / ٤٩٣.

(١٠)- في نسخة «ش»: «تصل».

(١١)- ليس في نسخة «ش» و في نسخة «ض»: «حد»، و ما أثبتناه من البحار ٨١: ٣٥٤، و منه «لا تصل على الجنزة بنعل حذو» أي

نعل يحتذى به «مجمع البحرين ١: ٩٧». الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ١٨٠

أحدهما خلف الآخر و لا يقوم بجنبه «١».

(١)- الفقيه ١: ١٠٦ عن رسالته أبيه باختلاف يسير.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ١٨١

٢٤ باب آخر في غسل الميت و الصلاة عليه

اعْلَمَ يَرْحِمُكَ اللَّهُ أَنَّ تَجْهِيْزَ الْمَيِّتِ فَرْضٌ وَاجِبٌ عَلَى الْحَيِّ عُوْدُوا مَرْضَاكُمْ وَ شَيِّعُوا جِنَازَةَ مَوْتَاكُمْ فَإِنَّهَا مِنْ خِصَالِ الْإِيْمَانِ وَ سُنَّةِ نَبِيِّكُمْ ص تُوْجِرُونَ عَلَى ذَلِكَ ثَوَابًا عَظِيمًا فَإِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمْ الْمَوْتُ «١» فَاحْضَرُوا عِنْدَهُ بِالْقُرْآنِ وَ ذَكَرِ اللَّهُ وَ الصَّلَاةِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ص وَ غَسَلِ الْمَيِّتَ مِثْلَ غَسَلِ الْحَيِّ مِنَ الْجَنَابَةِ إِلَّا أَنَّ غَسَلَ الْحَيِّ مَرَّةً وَاحِدَةً بِتِلْكَ الصِّفَاتِ وَ غَسَلَ الْمَيِّتَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ عَلَى تِلْكَ الصِّفَاتِ تَبْتَدِئُ بِغَسَلِ «٢» الْيَدَيْنِ إِلَى نِصْفِ الْمِرْفَقَيْنِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا «٣» ثُمَّ الْفَرْجِ ثَلَاثًا ثُمَّ الرَّأْسِ ثَلَاثًا ثُمَّ الْجَنْبِ الْأَيْمَنِ ثَلَاثًا ثُمَّ الْجَنْبِ الْأَيْسَرَ ثَلَاثًا بِالْمَاءِ وَ السُّدْرِ ثُمَّ تَغَسَّلَهُ مَرَّةً أُخْرَى بِالْمَاءِ وَ الْكَافُورِ عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ ثُمَّ بِالْمَاءِ الْقَرَّاحِ مَرَّةً ثَالِثَةً فَيَكُونُ الْغُسْلُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ كُلُّ مَرَّةٍ خَمْسَ عَشْرَةَ صَبْئَةً وَ لَا تَقْطَعُ الْمَاءَ إِذَا ابْتَدَأْتَ بِالْجَانِبَيْنِ مِنَ الرَّأْسِ إِلَى الْقَدَمَيْنِ فَإِنْ كَانَ الْإِنَاءُ يَكْبُرُ عَنْ ذَلِكَ وَ كَانَ الْمَاءُ قَلِيلًا صَبَبَتْ فِي الْأَوَّلِ مَرَّةً وَاحِدَةً عَلَى الْيَدَيْنِ وَ مَرَّةً عَلَى الْفَرْجِ وَ مَرَّةً عَلَى الرَّأْسِ وَ مَرَّةً عَلَى الْجَنْبِ الْأَيْمَنِ وَ مَرَّةً عَلَى الْجَنْبِ الْأَيْسَرَ بِإِفَاضَةٍ لَمَّا يُقْطَعُ الْمَاءُ مِنَ أَوَّلِ الْجَانِبَيْنِ إِلَى الْقَدَمَيْنِ ثُمَّ عَمِلْتَ ذَلِكَ فِي سَائِرِ الْغُسْلِ فَيَكُونُ غَسْلُ كُلِّ مَرَّةً وَاحِدَةً عَلَى مَا وَصَفْنَا وَ يَكُونُ الْغَاسِلُ عَلَى يَدَيْهِ حِرْقَةً وَ يُغَسَّلُ الْمَيِّتَ مِنْ وَرَاءِ ثَوْبٍ أَوْ يَسْتُرُ عَوْرَتَهُ بِحِرْقَةٍ

(١) - في نسخة «ض»: «أحدهم الوفاء».

(٢) - في نسخة «ش»: «تغسل».

(٣) - ليس في نسخة «ش». الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ١٨٢

فَإِذَا فَرَعْتَ مِنْ غُسْلِهِ حَنْطَهُ بِنَلَّاشَةِ عَشْرٍ دِرْهَمًا وَ ثَلْثِ دِرْهَمٍ كَمَا فُورًا تُجْعَلُ فِي الْمَفَاصِلِ وَ لَا تُقَرَّبُ السَّمْعَ وَ الْبَصِيرَ وَ تُجْعَلُ فِي مَوْضِعِ سُجُودِهِ وَ أَدْنَى مَا يُجْزِيهِ مِنَ الْكَافُورِ مِثْقَالٌ وَ نِصْفُ «١» ثُمَّ يُكْفَنُ بِثَلَاثِ قِطْعٍ وَ خَمْسٍ وَ سَبْعٍ فَأَمَّا الثَّلَاثَةُ مِثْرًا وَ عِمَامَةٌ وَ لِفَافَةٌ وَ الْخَمْسُ مِثْرًا وَ قَمِيصٌ وَ عِمَامَةٌ وَ لِفَافَتَانِ «٢» وَ رُوي أَنَّهُ لَا يُقَرَّبُ الْمَيِّتَ مِنَ الطَّيِّبِ شَيْئًا وَ لَا الْبُخُورِ إِلَّا الْكَافُورَ فَإِنَّ سَبِيلَهُ سَبِيلُ الْمُحْرَمِ «٣» وَ رُوي إِطْلَاقُ الْمِسْكِ فَوْقَ الْكُفْنِ وَ عَلَى الْجِنَازَةِ «٤» لِأَنَّ فِي ذَلِكَ تَكْرِمَةً لِلْمَلَائِكَةِ فَمَا مِنْ مُؤْمِنٍ يُقْبِضُ رُوحَهُ إِلَّا تَحَضَّرَ عِنْدَهُ الْمَلَائِكَةُ وَ رُوي أَنَّ الْكَافُورَ يُجْعَلُ فِي فَمِهِ وَ فِي مَسَامِعِهِ وَ بَصَرِهِ وَ رَأْسِهِ وَ لِحْيَتِهِ وَ كَذَلِكَ الْمِسْكِ وَ عَلَى صَدْرِهِ وَ فَرْجِهِ.

وَ قَالَ الْعَالِمُ ع «٥» الرَّجُلُ وَ الْمَرْأَةُ سَوَاءٌ وَ قَالَ الْعَالِمُ ع غَيْرَ أَنِّي أَكْرَهُ أَنْ يُجَمَّرَ وَ يُتَّبَعُ بِالْمِجْمَرَةِ «٦» وَ لَكِنْ يُجَمَّرُ الْكُفْنُ. وَ قَالَ الْعَالِمُ ع تُوْخِذُ خَرْقَةً فَيَشُدُّهَا عَلَى مَقْعَدَتِهِ وَ رِجْلَيْهِ قُلْتُ الْإِزَارُ قَالَ الْعَالِمُ ع إِنَّهَا لَا تُعَدُّ شَيْئًا وَ إِنَّمَا أَمْرٌ بِهَا لِكِنِّي لَا يَظْهَرُ مِنْهُ شَيْءٌ وَ ذَكَرَ الْعَالِمُ ع أَنَّ مَا جُعِلَ مِنَ الْقُطْنِ أَفْضَلُ «٧» وَ قَالَ الْعَالِمُ ع يُكْفَنُ بِثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ لِفَافَةٍ وَ قَمِيصٍ وَ إِزَارٍ «٨». وَ ذَكَرَ الْعَالِمُ ع أَنَّ عَلِيًّا ع غَسَلَ النَّبِيَّ ص

(١) - التهذيب ١: ٢٩١ / ٨٤٩ باختلاف يسير. من «و أدنى ما يجزيه ...».

(٢) - ورد مؤداه في الفقيه ١: ٩٢ / ١٨.

(٣) - ورد مؤداه في الكافي ٣: ١٤٧ / ٣، و التهذيب ١: ٢٩٥ / ٨٤٣.

(٤) - ورد مؤداه في الكافي ٣: ١٤٣ / ٣، و التهذيب ١: ٣٠٧ / ٨٨٩.

(٥) - ليس في نسخة «ض». و كذلك في الموارد الآتية.

(٦) - ورد مؤداه في الكافي ٣: ١٤٣ / ٤. من «و روى أن الكافور ...».

(٧) - ورد باختلاف يسير في الكافي ٣: ١٤٤ / ٩، و التهذيب ١: ٣٠٨ / ٨٩٤.

(٨) - الفقيه ١: ٩٢ / ٤٢٠ باختلاف يسير. الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ١٨٣

فِي قَمِيصِهِ «١» وَ كَفَّنَهُ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ ثَوْبَيْنِ صُحَارِيِّينِ «٢» وَ ثَوْبٍ حَبْرَةٍ يَمَنِيَّةٍ «٣» وَ لَحْدَ لَهُ أَبُو طَلْحَةَ ثُمَّ خَرَجَ أَبُو طَلْحَةَ وَ دَخَلَ عَلَيَّ ع الْقَبْرَ فَبَسَطَ يَدَهُ فَوَضَعَ النَّبِيَّ ص فَأَدْخَلَهُ اللَّحْدَ.

وَ قَالَ الْعَالِمُ ع إِنَّ عَلِيًّا ع لَمَّا أَنْ غَسَلَ رَسُولَ اللَّهِ ص وَ فَرَعَ مِنْ غُسْلِهِ نَظَرَ فِي عَيْنِهِ «٤» فَرَأَى فِيهَا شَيْئًا فَأَنْكَبَ عَلَيْهِ فَأَدْخَلَ لِسَانَهُ فَمَسَحَ مَا كَانَ فِيهَا فَقَالَ أَبِي وَ أُمِّي يَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْكَ «٥» طِبْتَ حَيًّا وَ طِبْتَ مَيِّتًا.

قَالَ الْعَالِمُ ع «٦» وَ كَتَبَ أَبِي فِي وَصِيَّتِهِ أَنْ أَكْفَنَهُ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ أَحَدُهَا رِدَاءٌ لَهُ حَبْرَةٌ وَ كَانَ يُصَلِّي فِيهِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَ ثَوْبٌ آخَرُ وَ قَمِيصٌ فَقُلْتُ لِأَبِي لِمَ تَكْتُبُ هَذَا فَقَالَ إِنِّي أَخَافُ أَنْ يَغْلِبَكَ النَّاسُ يَقُولُونَ كَفَّنَهُ بِأَرْبَعَةِ أَثْوَابٍ أَوْ خَمْسَةٍ فَلَمَّا تَقَبَّلَ قَوْلَهُمْ وَ عَصَيْتُهُ بَعْدَ بَعْمَامَةٍ وَ لَيْسَ تُعَدُّ الْعِمَامَةُ مِنَ الْكُفْنِ إِنَّمَا تُعَدُّ مِمَّا يَلْفُ بِهِ الْجَسَدُ وَ شَقَقْنَا لَهُ الْقَبْرَ شَقًّا مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ كَانَ رَجُلًا بَدِينًا وَ أَمَرَنِي أَنْ أَجْعَلَ ارْتِفَاعَ قَبْرِهِ أَرْبَعَةَ أَصَابِعٍ مَفْرَجَاتٍ «٧».

وَ قَالَ الْعَالِمُ ع «٨» تَوَضَّأُ إِذَا أَدْخَلْتَ الْقَبْرَ الْمَيِّتَ «٩» وَ اغْتَسَلُ إِذَا غَسَلْتَهُ «١٠» وَ لَا تَغْتَسِلُ إِذَا حَمَلْتَهُ.

وَ إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تُصَلِّيَ عَلَى الْمَيِّتِ فَكَبِّرْ عَلَيْهِ «١١» حَمْسَ تَكْبِيرَاتٍ يَقُومُ الْإِمَامُ عِنْدَ وَسْطِ الرَّجُلِ وَ صَدْرِ الْمَرْأَةِ يَرْفَعُ الْيَدَ بِالتَّكْبِيرِ

(١) - مختلف الشيعة: ٤٤، وفيه: «و قد تواترت الأخبار عليهم السلام ان عليا...».

(٢) - نسبة إلى صحار قرية باليمن تنسب إليها الثياب. «مجمع البحرين - صحر - ٣: ٣٦١».

(٣) - ورد باختلاف يسير في الكافي ٣: ١٤٣/٢ و التهذيب ١: ٢٩١/٨٥٠.

(٤) - في نسخة «ض»: «عينه».

(٥) - ليس في نسخة «ش».

(٦) - في نسخة «ض»: «قاله العالم عليه السلام».

(٧) - التهذيب ١: ٣٠٠/٨٧٦ باختلاف يسير.

(٨) - ليس في نسخة «ض»، و كذا في الموارد الآتية.

(٩) - التهذيب ١: ٣٢١/٩٣٤.

(١٠) - ورد مؤداه في الفقيه ١: ٩٨/٤٥١.

(١١) - ليس في نسخة «ش». الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ١٨٤

وَ الْقُنُوتُ ذِكْرُ اللَّهِ وَ الشَّهَادَتَيْنِ وَ الصَّلَاةُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَ آلِهِ وَ الدُّعَاءُ لِلْمُؤْمِنِينَ وَ الْمُؤْمِنَاتِ هَذَا فِي تَكْبِيرِهِ بِغَيْرِ رُفْعِ اليَدَيْنِ وَ لَا تَسْلِيمٍ لِأَنَّ الصَّلَاةَ عَلَى الْمَيِّتِ إِنَّمَا هُوَ دُعَاءٌ وَ تَسْبِيحٌ وَ اسْتِغْفَارٌ «١» وَ صَاحِبُ الْمَيِّتِ لَا يَرْفَعُ الْجَنَازَةَ وَ لَا يَحْتُو التُّرَابَ وَ يُسْتَحَبُّ لَهُ أَنْ يَمْسِيَ حَافِيًا حَاسِرًا مَكْشُوفَ الرَّأْسِ وَ رُوِيَ أَنَّهُ يَعْمَلُ صَاحِبُ كُلِّ مُصَيبَةٍ فِيهَا عَلَى مَقْدَارِهَا فِي نَفْسِهِ وَ مَقْدَارِ مُصَيبَتِهِ فِي النَّاسِ وَ يُصَلِّي عَلَيْهِ أَوْلَى النَّاسِ بِهِ فَإِذَا وَضَعْتَهُ عِنْدَ الْقَبْرِ وَ جَعَلْتَ رَأْسَ الْمَيِّتِ مِمَّا يَلِي الرَّجْلَيْنِ وَ يَنْتَظِرُ هُنَيْهَةً ثُمَّ يُسَلُّ سِلًّا رَفِيقًا فَيُوضِعُ فِي لَحْيِهِ وَ يُكْشِفُ وَجْهَهُ وَ يُلْصِقُ خَدَّهُ الْمَارِضُ وَ يُلْصِقُ أَنْفَهُ بِحَائِطِ «٢» الْقَبْرِ وَ يَضَعُ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى أُذُنِهِ «٣» وَ رُوِيَ يَضَعُ فَمَهُ عَلَى أُذُنِهِ الَّذِي يَدْفِنُهُ وَ يَذْكُرُ مَا يَجِبُ أَنْ يَذْكُرَ مِنَ الشَّهَادَتَيْنِ وَ يَتَّبِعُهُ بِالْدُّعَاءِ «٤» وَ يَجْعَلُ مَعَهُ فِي أَكْفَانِهِ شَيْئًا مِنْ طِينِ الْقَبْرِ وَ تُزَيِّدُ الْحَسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ ع «٥» وَ يَغْتَسِلُ الْغَاسِلُ وَ يَتَوَضَّأُ الدَّافِنُ إِذَا خَرَجَ مِنَ الْقَبْرِ «٦» وَ تَقُولُ فِي التَّكْبِيرَةِ الْأُولَى «٧» فِي الصَّلَاةِ أَشْهَدُ أَنْ لَمَّا إِلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَ حِدَهُ لَمَّا شَرِيكَ لَهُ وَ أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَ رَسُولُهُ إِنَّا لِلَّهِ وَ إِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ رَبِّ الْمَوْتِ وَ الْحَيَاةِ وَ صَلَّيْ اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَ عَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ وَ جَزَى اللَّهُ مُحَمَّدًا عَنَّا خَيْرَ الْجَزَاءِ بِمَا صَنَعَ لَأُمَّتِهِ وَ مَا بَلَغَ مِنْ رِسَالَتِ رَبِّهِ ثُمَّ يَقُولُ اللَّهُمَّ عَبْدُكَ وَ ابْنُ عَبْدِكَ وَ ابْنُ أَمَتِكَ نَاصِيَتُهُ بِيَدِكَ تَخَلَّى مِنَ الدُّنْيَا وَ اخْتَجَّ إِلَى مَا عِنْدَكَ نَزَلَ بِكَ وَ أَنْتَ خَيْرُ مَنْزُولٍ بِهِ وَ افْتَقَرَ إِلَى رَحْمَتِكَ وَ أَنْتَ غَنِيٌّ عَن عَذَابِهِ اللَّهُمَّ إِنَّا لَا نَعْلَمُ مِنْهُ إِلَّا خَيْرًا

(١) - ورد مؤداه في الفقيه ١: ١٠١/٤٦٩، و المقنع: ٢٠، و الهداية: ٢٥.

(٢) - في نسخة «ش»: «تجاه».

(٣) - ورد مؤداه في المقنع: ٢٠.

(٤) - ورد مؤداه في الكافي ٣: ١٩٥/٥.

(٥) - ورد مؤداه في التهذيب ٦: ٧٥/١٤٩، و الاحتجاج: ٤٨٩.

(٦) - ورد مؤداه في الكافي ٣: ١٦٠/٢، و التهذيب ١: ٤٢٨/١٣٦٤.

(٧) - في نسخة «ض»: «و يقول في تكبيرة الأول و». الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ١٨٥

وَ أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنَّا «١» اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ مُحْسِنًا فَزِدْ فِي إِحْسَانِهِ وَ تَقَبَّلْ مِنْهُ «٢» وَ إِنْ كَانَ مُسِيئًا فَاعْفُ عَنْهُ لَهُ ذَنْبُهُ وَ ارْحَمْهُ وَ تَجَاوَزْ عَنْهُ بِرَحْمَتِكَ اللَّهُمَّ أَلْحِقْهُ بِنَبِيِّكَ وَ تَبَتُّهُ بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الدُّنْيَا وَ الْآخِرَةِ اللَّهُمَّ اسْمِكُمْ بِنَا وَ بِهِ سَبِيلَ الْهُدَى وَ اهْدِنَا وَ إِيَّاهُ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ اللَّهُمَّ «٣» عَفْوِكَ عَفْوِكَ ثُمَّ تَكْبِيرُ الثَّانِيَةِ وَ تَقُولُ مِثْلَ مَا قُلْتَ حَتَّى تَفْرُغَ مِنْ خَمْسِ تَكْبِيرَاتٍ «٤».

وَ قَالَ الْعَالِمُ ع لَيْسَ فِيهَا التَّسْلِيمُ «٥».

فَإِذَا أَتَيْتَ بِهِ الْقَبْرَ فَسَلِّهُ مِنْ قِبَلِ رَأْسِهِ فَإِذَا وَضَعْتَهُ فِي الْقَبْرِ فَاقْرَأْ آيَةَ الْكُرْسِيِّ وَ قُلْ بِسْمِ اللَّهِ وَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَ عَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ اللَّهُمَّ افْسَحْ لَهُ فِي قَبْرِهِ وَ أَلْحِقْهُ بِنَبِيِّهِ ص وَ قُلْ كَمَا قُلْتَ فِي الصَّلَاةِ مَرَّةً وَاحِدَةً وَ اسْتَغْفِرْ لَهُ مَا اسْتَطَعْتَ.

قَالَ الْعَالِمُ ع وَ كَانَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ ع إِذَا أَدْخَلَ الْمَيِّتَ الْقَبْرَ قَامَ عَلَى قَبْرِهِ ثُمَّ قَالَ اللَّهُمَّ جَافِ الْأَرْضَ عَن جَنَّتِيهِ وَ أَصْعِدْ «٦» عَمَلَهُ وَ لَقِّهِ مِنْكَ رِضْوَانًا «٧».

وَ عَنِ أَبِيهِ قَالَ إِذَا مَيَاتَ الْمُحْرِمُ فَلْيُغَسَّلْ وَ لِيُكْفَنَ كَمَا يُغَسَّلُ الْحَلَمَالُ غَيْرَ أَنَّهُ لَمَّا يُقَرَّبُ الطَّيِّبُ وَ لَمَّا يُحْنَطُ وَ يُعْطَى وَجْهُهُ وَ الْمَرْأَةُ تُكْفَنُ بِثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ دِرْعٍ وَ خِمَارٍ وَ لِفَافَةٍ تُدْرَجُ فِيهَا وَ حُنُوطُ الرَّجُلِ وَ الْمَرْأَةُ سَوَاءً.

وَ عَنِ أَبِيهِ ع أَنَّهُ كَانَ يُصَلِّي عَلَى الْجَنَازَةِ بَعْدَ الْعَصْرِ مَا كَانُوا فِي وَقْتِ الصَّلَاةِ حَتَّى تَصْفَرَّ «٨» الشَّمْسُ فَإِذَا اصْفَرَّتْ «٩» لَمْ يُصَلِّ عَلَيْهَا حَتَّى تَغْرُبَ «١٠»

(١) - ليس في نسخة «ض».

(٢) - ليس في نسخة «ش».

(٣) - ليس في نسخة «ض».

(٤) - الكافي ٣: ١٨٤/٤ باختلاف يسير.

(٥) - ورد باختلاف في الفاظه في الكافي ٣: ١٨٥/٢ و ٣، و التهذيب ٣: ١٩٢/٤٣٧، ٤٣٨.

(٦) - في نسخة «ض»: «جنبه و صعد».

(٧) - الكافي ٣: ١٩٤/١، و التهذيب ١: ٣١٥/٩١٥.

(٨) - في نسخة «ش»: «تصفر».

(٩) - في نسخة «ش»: «اصفرت».

(١٠) - ليس في نسخة «ش» و قد ورد مؤداه في الكافي ٣: ١٨٠/٢، و التهذيب ٣: ٣٢٠/٩٩٦، و الاستبصار ١: ٤٧٠/١٨١٤ و ١٨١٦. من «و عن أبيه أنه كان...».

الفرقة المنسوبة إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ١٨٦

وَ قَالَ الْعَالِمُ ع لَا بَأْسَ بِالصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَازَةِ حِينَ تَغِيْبُ الشَّمْسُ وَ حِينَ تَطْلُعُ إِنَّمَا هُوَ اسْتِغْفَارٌ «١»

(١) - التهذيب ٣: ٣٢١/٩٩٩، و الاستبصار ١: ٤٧٠/١٨١٥.

الفرقة المنسوبة إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ١٨٧

قَالَ ع تَكْبِيرٌ ثُمَّ تَصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ وَ أَهْلِ بَيْتِهِ ثُمَّ تَقُولُ اللَّهُمَّ عَبْدُكَ وَ ابْنُ عَبْدِكَ وَ ابْنُ أُمَّتِكَ لَا أَعْلَمُ مِنْهُ إِلَّا خَيْرًا وَ أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ مُحْسِنًا فَرِّدْ فِي إِحْسَانِهِ وَ تَقَبَّلْ مِنْهُ وَ إِنْ كَانَ مُسِيئًا فَاعْفِرْ لَهُ ذَنْبَهُ «١» وَ افسَحْ لَهُ فِي قَبْرِهِ وَ اجْعَلْهُ مِنْ رُفَقَاءِ مُحَمَّدٍ ص ثُمَّ تَكْبِيرُ الثَّانِيَةَ وَ تَقُولُ اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ زَاكِيًا «٢» فَزَكِّهِ وَ إِنْ كَانَ خَاطِئًا فَاعْفِرْ لَهُ ثُمَّ تَكْبِيرُ الثَّالِثَةَ وَ تَقُولُ اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُ وَ لَا تَقْتِنَّا بَعْدَهُ ثُمَّ تَكْبِيرُ الرَّابِعَةَ وَ تَقُولُ اللَّهُمَّ اكْتُبْهُ عِنْدَكَ فِي عَلِيِّينَ وَ اخْلُفْ عَلَى أَهْلِهِ فِي الْغَابِرِينَ وَ اجْعَلْهُ مِنْ رُفَقَاءِ مُحَمَّدٍ ص ثُمَّ تَكْبِيرُ الْخَامِسَةَ وَ تَنْصَرِفُ «٣» وَ إِذَا كَانَ نَاصِبًا فَقُلِ اللَّهُمَّ إِنَّا لَا نَعْلَمُ إِلَّا أَنَّهُ عَدُوٌّ لَكَ وَ لِرَسُولِكَ اللَّهُمَّ فَاحْشُ جَوْفَهُ نَارًا وَ قَبْرَهُ نَارًا وَ عَجِّلْهُ إِلَى النَّارِ فَإِنَّهُ كَانَ يَتَوَلَّى أَعْدَاءَكَ وَ يُعَادِي أَوْلِيَاءَكَ وَ يُبْغِضُ أَهْلَ بَيْتِ نَبِيِّكَ اللَّهُمَّ ضَيِّقْ عَلَيْهِ قَبْرَهُ فَإِذَا رُفِعَ فَقُلِ اللَّهُمَّ لَا تَرْفَعَهُ وَ لَا تَرْكِهِ وَ إِذَا كَانَ مُسْتَضْعَفًا فَقُلِ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا وَ اتَّبَعُوا سَبِيلَكَ وَ فِيهِمْ عَذَابُ الْجَحِيمِ وَ إِذَا لَمْ تَدْرِ مَا حَالُهُ فَقُلِ اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ يُحِبُّ الْخَيْرَ وَ أَهْلَهُ فَاعْفِرْ لَهُ وَ ارْحَمْهُ وَ

(١) - ما بين القوسين ليس في نسخة «ض».

(٢) - في نسخة «ض»: «زكيا».

(٣) - الكافي ٣: ١٨٣ / ٢. الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ١٨٨

تَجَاوَزَ عَنْهُ «١» وَ إِذَا مَاتَ الْمَرْأَةُ وَ لَيْسَ مَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ وَ لَا نِسَاءٌ تُدْفَنُ كَمَا هِيَ فِي ثِيَابِهَا وَ إِذَا مَاتَ الرَّجُلُ وَ لَيْسَ مَعَهُ ذُو مَحْرَمٍ وَ لَا رِجَالٌ يُدْفَنُ كَمَا هُوَ فِي ثِيَابِهِ «٢».

وَ نَزَوِي أَنْ عَلِيَّ بْنَ الْحُسَيْنِ ع لَمَّا أَنْ مَاتَ قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ ع لَقَدْ كُنْتُ أَكْرَهُ أَنْ أَنْظُرَ إِلَى عَوْرَتِكَ فِي حَيَاتِكَ فَمَا أَنَا بِالَّذِي أَنْظُرُ إِلَيْهَا بَعْدَ مَوْتِكَ فَأَدْخَلَ يَدَهُ وَ غَسَلَ جَسَدَهُ ثُمَّ دَعَا أُمَّهُ وَ لَدِيَ لَهُ فَأَدْخَلَتْ يَدَهَا وَ غَسَلَتْ عَوْرَتَهُ «٣» وَ كَذَلِكَ فَعَلْتُ أَنَا بِأَبِي.

قَالَ جَعْفَرُ ع صَلَّى عَلِيٌّ ع عَلَى سَهْلِ بْنِ حُنَيْفٍ وَ كَانَ يَدْرِيًّا فَكَبَّرَ خَمْسَ تَكْبِيرَاتٍ ثُمَّ مَشَى سَاعِيَةً فَوَضَعَهُ ثُمَّ كَبَّرَ عَلَيْهِ خَمْسًا أُخْرَى فَصَنَعَ ذَلِكَ حَتَّى كَبَّرَ عَلَيْهِ خَمْسًا وَ عَشْرِينَ تَكْبِيرَةً «٤».

وَ قَالِ إِنْ رَسُولَ اللَّهِ ص أَوْصَى إِلَى عَلِيٍّ ع أَلَّا يُعَسِّلَنِي غَيْرُكَ فَقَالَ عَلِيٌّ ع يَا رَسُولَ اللَّهِ مَنْ يُنَاوِلُنِي الْمَاءَ وَ إِنَّكَ رَجُلٌ ثَقِيلٌ لَا أَسِيَّطِعُ أَنْ أَقْبِكَ فَقَالَ جَبْرَائِيلُ مَعَكَ يُعَاوِنُكَ وَ يُنَاوِلُكَ الْفَضْلُ «٥» الْمَاءَ وَ قُلْ لَهُ فَلْيُعْطَ عَيْنَيْهِ فَإِنَّهُ لَا يَرَى أَحَدًا عَوْرَتِي غَيْرُكَ إِلَّا انْفَقَأَتْ عَيْنَاهُ قَالَ ع كَانَ الْفَضْلُ يُنَاوِلُهُ الْمَاءَ وَ جَبْرَائِيلُ يُعَاوِنُهُ وَ عَلِيٌّ ع يُعَسِّلُهُ «٦» فَلَمَّا أَنْ فَرَّغَ مِنْ غَسَلِهِ وَ كَفَّنِهِ أَتَاهُ الْعَبَّاسُ

فَقَالَ يَا عَلِيُّ إِنْ النَّاسَ قَدِ اجْتَمَعُوا عَلَى أَنْ يَدْفِنُوا «٧» النَّبِيَّ ص فِي بَقِيعِ الْمُصَلَّى وَ أَنْ يُؤْمَهُمْ رَجُلٌ مِنْهُمْ فَخَرَجَ عَلِيُّ ع إِلَى النَّاسِ فَقَالَ يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَمَا تَعْلَمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ص إِمَامُنَا حَيًّا وَ مَيِّتًا وَ هَلْ تَعْلَمُونَ أَنَّهُ ص لَعَنَ مَنْ

(١) - الفقيه ١: ١٠٥ / ٤٩١.

(٢) - ليس في نسخة «ش» و ورد باختلاف يسير في الفقيه ١: ٩٤ / ٤٣٠، و التهذيب ١: ٤٤٠ / ١٤٢٣.

(٣) - في نسخة «ض»: «مراقه». و مراق البطن: ما رَقَّ منه «القاموس المحيط - رقق - ٣: ٢٣٧».

(٤) - الكافي ٣: ١٨٦ / ٢، و التهذيب ٣: ٣٢٥ / ١٠١١، و الاستبصار ١: ٤٨٤ / ١٨٧٦. باختلاف يسير من «قال جعفر عليه السلام:

صَلَّى عَلِيٍّ ...».

(٥) - المقصود به: الفضل بن العباس بن عبد المطلب.

(٦) - ورد مؤداه في الطرف: ٤٢، وإعلام الوري ١: ١٤٤.

(٧) - في نسخة «ش»: «يدفن». الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ١٨٩
جَعَلَ الْقُبُورَ مُصَلَّى وَ لَعَنَ مَنْ يَجْعَلُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا وَ لَعَنَ مَنْ كَسَرَ رَبَاعِيَّتَهُ وَ شَقَّ لِسْتَهُ فَقَالُوا الْأَمْرُ إِلَيْكَ فَاصْنَعْ مَا رَأَيْتَ قَالَ وَ إِنِّي
أَذْفَنُ رَسُولَ اللَّهِ ص فِي الْبُقْعَةِ الَّتِي قُضِيَ فِيهَا ثُمَّ قَامَ عَلَى الْبَابِ فَصَلَّى عَلَيْهِ ثُمَّ أَمَرَ النَّاسَ عَشْرَةَ عَشْرَةَ يُصَلُّونَ عَلَيْهِ ثُمَّ يَخْرُجُونَ
«١».

قَالَ الْعَالِمُ ع أَوَّلَ مَنْ جُعِلَ لَهُ النَّعْشُ فَاطِمَةُ ابْنَةُ رَسُولِ اللَّهِ ص صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهَا وَ عَلَى أَبِيهَا وَ بَعْلِهَا وَ نَبِيِّهَا «٢»

(١) - الكافي ١: ٣٧٥ / ٣٧ باختلاف في ألفاظه.

(٢) - الفقيه ١: ١٢٤ / ٥٩٧، و التهذيب ١: ٤٦٩ / ١٥٣٩.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ١٩٠

٢٦ باب الاعتكاف

قَالَ الْعَالِمُ ع وَ سَيْلٌ عَنِ الْإِعْتِكَافِ فَقَالَ لَا يَصِيحُ الْإِعْتِكَافُ إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَ الْمَسْجِدِ الرَّسُولِ وَ الْمَسْجِدِ الْكُوفَةِ وَ الْمَسْجِدِ
الْجَمَاعِيَّةِ وَ يَصُومُ مَا دَامَ مُعْتَكِفًا «١» وَ لَمَّا يَنْبَغِي لِلْمُعْتَكِفِ أَنْ يَخْرُجَ مِنَ الْمَسْجِدِ إِلَّا لِحَاجَةٍ لَمَّا بُدِيَ مِنْهَا وَ تَشْيِيعِ الْجِنَازَةِ وَ يَعُودُ
الْمَرِيضَ وَ لَا يَجْلِسُ حَتَّى يَرْجِعَ مِنْ سَاعَتِهِ وَ اعْتِكَافُ الْمَرْأَةِ مِثْلُ اعْتِكَافِ الرَّجُلِ «٢».
قَالَ الْعَالِمُ ع كَانَتْ بَدْرٌ فِي رَمَضَانَ فَلَمَّ يَعْتَكِفِ النَّبِيُّ ص فَلَمَّا كَانَ مِنْ قَابِلٍ اعْتَكَفَ عِشْرِينَ يَوْمًا مِنْ رَمَضَانَ عَشْرَةَ لِعَامِهِ وَ عَشْرَةَ
قَضَاءً لِمَا فَاتَهُ ع «٣»

(١) - الكافي ٤: ١٧٦ / ٣.

(٢) - ورد باختلاف يسير في الفقيه ٢: ١٢٠ / ٥٢١ و ١٢٢ / ٥٢٩، و الكافي ٤: ١٧٨ / ٣.

(٣) - الفقيه ٢: ١٢٠ / ٥١٨، و الكافي ٤٠: ١٧٥ / ٢.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ١٩١

٢٧ باب الحيض والاستحاضة والنفاس والحامل ودم القرحة والعدرة والصفراء إذا رأت و ما يستعمل فيها

اعْلَمْ أَنَّ أَقْلَ مَا يَكُونُ أَيَّامَ الْحَيْضِ ثَلَاثَةٌ أَيَّامٌ وَ أَكْثَرُ مَا يَكُونُ عَشْرَةٌ أَيَّامٌ فَعَلَى الْمَرْأَةِ أَنْ تَجْلِسَ عَنِ الصَّلَاةِ بِحَسَبِ عَادَتِهَا مَا بَيْنَ
الثَّلَاثَةِ إِلَى الْعَشْرَةِ لَا تَطَهَّرُ فِي أَقْلٍ مِنْ ذَلِكَ وَ لَا تَدْعُ الصَّلَاةَ أَكْثَرَ مِنْ عَشْرَةِ أَيَّامٍ وَ الصُّفْرَةُ قَبْلَ الْحَيْضِ حَيْضٌ وَ بَعْدَ أَيَّامِ الْحَيْضِ
لَيْسَتْ مِنَ الْحَيْضِ فَإِذَا زَادَ عَلَيْهَا الدَّمُ عَلَى أَيَّامِهَا اغْتَسَلَتْ فِي كُلِّ يَوْمٍ مَعَ الْفَجْرِ وَ اسْتَدْحَلَتْ الْكُرْسُفَةَ «١» وَ شَدَّتْ وَ صَلَّتْ ثُمَّ لَا
تَزَالُ تُصَلِّي يَوْمِهَا مَا لَمْ يَظْهَرَ الدَّمُ فَوْقَ الْكُرْسُفِ وَ الْخِرْقَةِ فَإِذَا ظَهَرَ أَعَادَتْ الْغُسْلَ وَ هَيْدَهُ صِفُهُ مَا تَعْمَلُهُ الْمُسْتَحَاضَةُ بَعِيدٌ أَنْ
تَجْلِسَ أَيَّامَ الْحَيْضِ عَلَى عَادَتِهَا وَ الْوَقْتُ الَّذِي يَجُوزُ فِيهِ نِكَاحُ الْمُسْتَحَاضَةِ وَقْتُ الْغُسْلِ وَ بَعْدَ أَنْ تَغْتَسِلَ وَ تُنْظَفَ لِأَنَّ غُسْلَهَا يَقُومُ

مَقَامِ الطَّهْرِ لِلْحَائِضِ «٢» وَ النَّفْسَاءُ تَدْعُ الصَّلَاةَ أَكْثَرَهُ مِثْلَ أَيَّامِ حَيْضِهَا وَ هِيَ عَشْرَةٌ أَيَّامٌ وَ تَسِيْطُهُ بِثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ثُمَّ تَغْتَسِلُ فَإِذَا رَأَتْ الدَّمَ عَمِلَتْ كَمَا تَعْمَلُ الْمُسِيْطَةُ وَ قَدْ رُوِيَ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ يَوْمًا وَ رُوِيَ ثَلَاثَةَ وَ عَشْرِينَ يَوْمًا وَ بَأَى هَذِهِ الْأَحَادِيثِ أَخَذَ مِنْ جِهَةِ التَّسْلِيمِ جَازًا وَ الْحَامِلِ إِذَا رَأَتْ الدَّمَ فِي الْحَمْلِ كَمَا كَانَتْ تَرَاهُ تَرَكَتِ الصَّلَاةَ أَيَّامَ الدَّمِ

(١) - الكرسف: القطن «الصَّحاح - كرسف - ٤: ١٤٢١».

(٢) - ورد مؤداه في الفقيه ١: ٥٠ عن رسالة أبيه، و المقنع: ١٥، و الهداية: ٢١. الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص:

١٩٢

فَإِنْ رَأَتْ صُفْرَةً لَمْ تَدْعِ الصَّلَاةَ وَ قَدْ رُوِيَ أَنَّهَا تَعْمَلُ مَا تَعْمَلُهُ «١» الْمُسِيْطَةُ إِذَا صَحَّ لَهَا الْحَمْلُ فَلَا تَدْعُ الصَّلَاةَ وَ الْعَمَلُ مِنْ خَوَاصِّ الْفُقَهَاءِ عَلَى ذَلِكَ «٢» وَ اعْلَمْ أَنَّ أَوَّلَ مَا تَحِيضُ الْمَرْأَةُ دَمُهَا كَثِيرًا وَ لِذَلِكَ صَارَ حَدُّهَا عَشْرَةَ أَيَّامٍ فَإِذَا دَخَلَتْ فِي السَّنِّ نَقَصَ دَمُهَا حَتَّى يَكُونَ قُعُودُهَا تِسْعَةً أَوْ ثَمَانِيَةً أَوْ سَبْعَةً وَ أَقَلُّ مِنْ ذَلِكَ حَتَّى يَنْتَهِيَ إِلَى أَدْنَى الْحَدِّ وَ هُوَ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ ثُمَّ يَنْقَطِعُ الدَّمُ عَلَيْهَا فَتَكُونُ مِمَّنْ قَدْ بَيَّسَتْ مِنَ الْحَيْضِ «٣» وَ تَفْسِيْرُ الْمُسْتَحَاضَةِ أَنَّ دَمَهَا يَكُونُ رَفِيْقًا تَغْلُوهُ صُفْرَةٌ وَ دَمُ الْحَيْضِ إِلَى السَّوَادِ وَ لَهُ رِقَّةٌ «٤» فَإِذَا دَخَلَتِ الْمُسِيْطَةُ تَحَاضُّهُ فِي حَدِّ حَيْضَتِهَا الثَّانِيَةَ تَرَكَتِ الصَّلَاةَ حَتَّى تَخْرُجَ الْأَيَّامُ الَّتِي تَقَعُدُ فِي حَيْضِهَا فَإِذَا ذَهَبَ عَنْهَا الدَّمُ اغْتَسَلَتْ وَ صَلَّتْ وَ رُبَّمَا عَجَّلَ الدَّمُ مِنَ الْحَيْضَةِ الثَّانِيَةِ وَ الْحَدُّ بَيْنَ الْحَيْضَتَيْنِ الْقُرْبُ وَ هُوَ عَشْرَةُ أَيَّامٍ بِيضٍ فَإِنْ رَأَتْ الدَّمَ بَعْدَ اغْتِسَالِهَا مِنَ الْحَيْضِ قَبْلَ اسْتِكْمَالِ عَشْرَةِ أَيَّامٍ بِيضٍ فَهُوَ مَا بَقِيَ مِنَ الْحَيْضَةِ الْأُولَى وَ إِنْ رَأَتْ الدَّمَ بَعْدَ الْعَشْرِ الْبِيضِ فَهُوَ مَا تَعَجَّلَ مِنَ الْحَيْضَةِ الثَّانِيَةِ فَإِذَا دَامَ دَمُ الْمُسِيْطَةِ تَحَاضُّهُ وَ مَضَى عَلَيْهَا مِثْلُ أَيَّامِ حَيْضِهَا أَتَاهَا زَوْجُهَا مَتَى مَا شَاءَ بَعْدَ الْغُسْلِ أَوْ قَبْلَهُ «٥» وَ لَا تَدْخُلُ الْحَائِضُ الْمَسِيْجِدَ إِلَّا أَنْ تَكُونَ مُجْتَازَةً وَ يَجِبُ عَلَيْهَا عِنْدَ حُضُورِ كُلِّ صَلَاةٍ أَنْ تَتَوَضَّأَ وَ ضُوءَ الصَّلَاةِ وَ تَجْلِسَ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ وَ تَذْكُرَ اللَّهَ بِمِقْدَارِ صَلَاتِهَا كُلِّ يَوْمٍ وَ إِذَا «٦» رَأَتْ يَوْمًا أَوْ يَوْمَيْنِ فَلَيْسَ ذَاكَ «٧» مِنَ الْحَيْضِ مَا لَمْ تَرَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مُتَوَالِيَاتٍ وَ عَلَيْهَا أَنْ تَقْضِيَ الصَّلَاةَ الَّتِي تَرَكَتْهَا فِي الْيَوْمِ وَ الْيَوْمَيْنِ وَ إِنْ رَأَتْ الدَّمَ أَكْثَرَ مِنْ عَشْرَةِ أَيَّامٍ فَلْتَقْعُدْ عَنِ الصَّلَاةِ عَشْرَةَ ثُمَّ تَغْتَسِلُ يَوْمَ حَادِي

(١) - في نسخة «ش»: «تعمل».

(٢) - ورد مؤداه في الفقيه ١: ٥٦ / ٢١١، و الكافي ٣: ٩٦ / ٢ من «و الحامل اذا رأت الدم ...».

(٣) - ورد مؤداه في الكافي ٣: ٧٦ / ٥، و التهذيب ١: ١٥٨ / ٤٥٢.

(٤) - كذا، و الظاهر أن الصواب: حرقه.

(٥) - ورد مؤداه في الكافي ٣: ٩٠ / ٥ و ٦.

(٦) - في نسخة «ض»: «و ان».

(٧) - في نسخة «ش»: «ذلك». الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ١٩٣

عَشْرَ وَ تَحْتَشِي وَ تَغْتَسِلُ فَإِنْ لَمْ يَثْقُبِ الدَّمُ الْقُطْنَ صَلَّتْ صَلَاتِهَا كُلَّ صَلَاةٍ بِوَضُوءٍ وَ إِنْ ثَقَبَ الدَّمُ الْكُرْسُفَ وَ لَمْ يَسِلْ صَلَّتْ صَلَاةَ اللَّيْلِ وَ الْعِدَاةَ بِغُسْلِ وَاحِدٍ وَ سَائِرَ الصَّلَوَاتِ بِوَضُوءٍ وَ إِنْ ثَقَبَ الدَّمُ الْكُرْسُفَ وَ سَالَ صَلَّتْ صِلَامَةَ اللَّيْلِ وَ الْعِدَاةَ بِغُسْلِ وَ الطُّهْرَ وَ الْعَصْرَ بِغُسْلِ وَ تُوَخَّرُ الطُّهْرَ قَلِيلًا وَ تُعَجَّلُ الْعَصْرَ وَ تُصَلِّي الْمَغْرِبَ وَ الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ بِغُسْلِ وَاحِدٍ وَ تُوَخَّرُ الْمَغْرِبَ قَلِيلًا وَ تُعَجَّلُ الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ فَإِذَا دَخَلَتْ فِي أَيَّامِ حَيْضِهَا تَرَكَتِ الصَّلَاةَ وَ مَتَى مَا اغْتَسَلَتْ عَلَى مَا وَصَفْتُ حَلَّ لِرُؤُوسِهَا أَنْ يَأْتِيَهَا «١» وَ إِذَا رَأَتْ الصُّفْرَةَ فِي أَيَّامِ حَيْضِهَا فَهُوَ حَيْضٌ وَ إِنْ «٢» رَأَتْ بَعْدَهَا فَلَيْسَ مِنَ الْحَيْضِ «٣» وَ إِذَا أَرَادَتِ الْحَائِضُ بَعْدَ الْغُسْلِ مِنَ الْحَيْضِ فَعَلَيْهَا أَنْ

تَسْتَبْرِئُ وَ الْإِسْتِبرَاءُ أَنْ تُدْخَلَ قُطْنُهُ فَإِنْ كَانَ هُنَاكَ دَمٌ خَرَجَ وَ لَوْ مِثْلَ رَأْسِ الذَّبَابِ لَمْ تَغْتَسِلْ وَ إِنْ لَمْ يَخْرُجْ اغْتَسَلَتْ «٤» وَ إِذَا أَرَادَتِ الْمَرْأَةُ أَنْ تَغْتَسِلَ مِنَ الْجَنَابَةِ فَأَصَابَهَا الْحَيْضُ فَلْتَتْرِكِ الْغُسْلَ حَتَّى تَطْهَرَ فَإِذَا طَهَّرْتَ اغْتَسَلَتْ غُسْلًا وَاحِدًا لِلْجَنَابَةِ وَ الْحَيْضِ «٥» وَ إِذَا رَأَتْ الصُّفْرَةَ أَوْ شَيْئًا مِنَ الدَّمِ فَعَلَيْهَا أَنْ تُلْصِقَ بَطْنَهَا بِالْحَائِطِ وَ تَرْفَعَ رِجْلَهَا الْيُسْرَى كَمَا تَرَى الْكَلْبَ إِذَا بَالَ وَ تُدْخِلُ قُطْنَهُ فَإِنْ خَرَجَ فِيهَا دَمٌ فَهِيَ حَائِضٌ وَ إِنْ لَمْ يَخْرُجْ فَلَيْسَتْ بِحَائِضٍ وَ إِنْ اشْتَبَهَ عَلَيْهَا الْحَيْضُ بِدَمٍ قَرَحَهُ فَرُبَّمَا كَانَ فِي فَرْجِهَا قَرَحَةٌ فَعَلَيْهَا أَنْ تَسْتَلْقَى عَلَى قَفَاهَا وَ تُدْخِلَ أَصَابِعَهَا فَإِنْ خَرَجَ الدَّمُ مِنَ الْجَانِبِ الْأَيْمَنِ فَهُوَ مِنَ الْقَرَحَةِ وَ إِنْ خَرَجَ مِنَ الْجَانِبِ الْأَيْسَرِ فَهُوَ مِنَ الْحَيْضِ «٦»

- (١) - الفقيه ١: ٥٠ عن رسالته أبيه، من «و لا تدخل الحائض المسجد...»، و الهداية: ٢١، من «و اذا رأته يوما أو يومين...»، و المقنع: ١٥، من «و إن رأته الدم...».
- (٢) - في نسخة «ش»: «و اذا».
- (٣) - ورد باختلاف في الفاظه في المقنع: ١٥.
- (٤) - الفقيه ١: ٥٣ / ٢٠٣، و الهداية: ٢٢.
- (٥) - الفقيه ١: ٤٨ / ١٩١.

(٦) - المقنع: ١٥ / ١٦. الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ١٩٤
وَ إِنْ افْتَضَّهَا زَوْجُهَا وَ لَمْ يَرْقَأْ «١» دَمُهَا وَ لَا تَدْرِي دَمُ الْحَيْضِ هُوَ أَمْ دَمُ الْعِيْذَرَةِ فَعَلَيْهَا أَنْ تُدْخَلَ قُطْنَهُ فَإِنْ خَرَجَتْ الْقُطْنَةُ مُطَوَّقَةً بِالدَّمِ فَهُوَ مِنَ الْعِيْذَرَةِ وَ إِنْ خَرَجَتْ مُنْعَمَسَةً فَهُوَ مِنَ الْحَيْضِ «٢» وَ اعْلَمْ أَنَّ دَمَ الْعِيْذَرَةِ لَا يَجُوزُ الشُّفْرَتَيْنِ وَ دَمُ الْحَيْضِ حَارٌّ يَخْرُجُ بِحَرَارَةِ شَدِيدَةٍ وَ دَمُ الْمُسْتَحَاضَةِ «٣» بَارِدٌ يَسِيلُ وَ هِيَ لَا تَعْلَمُ وَ بِاللَّهِ التَّوْفِيقُ «٤»

- (١) - لم يرقأ: لم ينقطع. «القاموس المحيط - رقا - ١: ١٦».
- (٢) - المقنع: ١٧.
- (٣) - في نسخة «ض»: «الإستحاضة».
- (٤) - المقنع: ١٦، و أورده عن رسالته أبيه في الفقيه ١: ٥٤، من «و اذا رأته الصفرة أو شيئا من الدم...».

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ١٩٥

٢٨ باب الزكاة

اعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَ تَعَالَى فَرَضَ عَلَى الْأَغْنِيَاءِ الزَّكَاةَ بِقَدَرٍ مَقْدُورٍ وَ حِسَابٍ مَحْسُوبٍ فَجَعَلَ عِيْدَدَ الْأَغْنِيَاءِ فِي مَائَتَيْنِ مِائَةً وَ خَمْسَةَ وَ تِسْعِينَ وَ الْفُقَرَاءَ خَمْسَةَ وَ قَسَمَ الزَّكَاةَ عَلَى هَذَا الْحِسَابِ فَجَعَلَ عَلَى كُلِّ مَائَتَيْنِ خَمْسَةَ حَقًّا لِلضُّعْفَاءِ وَ تَحْصِينًا لِأَمْوَالِهِمْ لَا عِيْدَرَ لِصِيْحَابِ الْمَالِ فِي تَرْكِهِ إِخْرَاجِهِ وَ قَدْ قَرَنَهَا اللَّهُ بِالصَّلَاةِ وَ أَوْجَبَهَا مَرَّةً وَاحِدَةً فِي كُلِّ سَنَةٍ وَ وَضَعَهَا رَسُولُ اللَّهِ ص عَلَى تِسْعَةِ أَصْنَافٍ الذَّهَبِ وَ الْفِضَّةِ وَ الْحِنْطَةِ وَ الشَّعِيرِ وَ التَّمْرِ وَ الزَّبِيبِ وَ الْإِبِلِ وَ الْبَقَرِ «١» وَ الْغَنَمِ وَ رُوِيَ عَلَى «٢» الْجَوَاهِرِ وَ الطَّيِّبِ وَ مَا أَشْبَهَهُ هَذِهِ الصُّوْفُ مِنَ الْأَمْوَالِ «٣» وَ فِي كُلِّ مَا دَخَلَ الْقَفِيزَ وَ الْمِيزَانَ رُبْعُ الْعُشْرِ إِذَا كَانَ سَبِيلُ هَذِهِ الْأَصْنَافِ سَبِيلَ الذَّهَبِ وَ الْفِضَّةِ فِي التَّصْرِيفِ فِيهَا وَ التَّجَارَةِ وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ هَذِهِ سَبِيلَهَا فَلَيْسَ فِيهَا غَيْرُ الصَّدَقَةِ فِيمَا فِيهِ الصَّدَقَةُ «٤» وَ الْعُشْرُ وَ نِصْفُ الْعُشْرِ

فِيمَا سِوَى ذَلِكَ فِي أَوْقَاتِهِ وَقَدْ عَصَا اللَّهَ عَمَّا سِوَاهِهَا وَ لَيْسَ فِيهَا دُونَ عِشْرِينَ دِينَارًا زَكَاةً فِيهَا نِصْفُ دِينَارٍ وَ كَلَّمَا زَادَ بَعْدَ الْعِشْرِينَ إِلَى أَنْ

(١) - ليس في نسخة «ض».

(٢) - في نسخة «ض»: «عن».

(٣) - ورد مؤداه في الفقيه ٢: ٢٦ / ٨، و المقنع: ٤٨، و الهداية: ٤١، و الكافي ٣: ٥١٠ / ٣ و ٤ / ٥١١ من «و وضعها رسول الله ...».

(٤) - ليس في نسخة «ش». الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ١٩٦

يَبْلُغُ أَرْبَعَةَ دَنَانِيرٍ فَلَا زَكَاةَ فِيهِ فَإِذَا بَلَغَ أَرْبَعَةَ دَنَانِيرٍ فِيهِ عِشْرُ دِينَارٍ ثُمَّ عَلَى هَذَا الْحِسَابِ «١» وَ لَيْسَ عَلَى الْمَالِ الْغَائِبِ زَكَاةً «٢» وَ لَمَّا فِي مَالِ الْيَتِيمِ زَكَاةً «٣» وَ أَوَّلُ أَوْقَاتِ الزَّكَاةِ بَعِيدٌ مَا مَضَى سِتَّةَ أَشْهُرٍ مِنَ السَّنَةِ لِمَنْ أَرَادَ تَقْدِيمَ الزَّكَاةِ «٤» وَ لَيْسَ عَلَى الْغَنَمِ زَكَاةٌ حَتَّى تَبْلُغَ أَرْبَعِينَ شَاةً فَإِذَا زَادَتْ عَلَى أَرْبَعِينَ وَاحِدَةً فِيهَا شَاةٌ إِلَى عِشْرِينَ وَ مِائَةٌ فَإِذَا زَادَتْ وَاحِدَةً فِيهَا شَاتَانِ إِلَى مِائَتَيْنِ فَإِذَا زَادَتْ وَاحِدَةً فِيهَا ثَلَاثٌ إِلَى ثَلَاثِمِائَةٍ «٥» فَإِذَا كَثُرَ الْغَنَمُ سَقَطَ هَذَا كُلُّهُ وَ يُخْرَجُ فِي كُلِّ مِائَةٍ شَاةٌ وَ يَقْصَدُ الْمُصَدِّقُ الْمَوْضِعَ الَّذِي فِيهِ الْغَنَمُ فَيُنَادِي يَا مَعْشَرَ الْمُسْلِمِينَ هَيْلٌ لِلَّهِ فِي أَمْوَالِكُمْ حَقٌّ فَإِنْ قَالُوا نَعَمْ أَمَرَ أَنْ يُخْرَجَ الْغَنَمُ وَ يُفَرَّقَ بِهَا فِرْقَتَيْنِ وَ يُخَيَّرُ صَاحِبُ الْغَنَمِ فِي إِحْدَى الْفِرْقَتَيْنِ وَ يَأْخُذُ الْمَصِيدَ صَدَقْتَهَا مِنَ الْفِرْقَةِ الثَّانِيَةِ فَإِنْ أَحَبَّ صَاحِبُ الْغَنَمِ أَنْ يَتْرَكَ الْمُصَدِّقَ لَهُ هَذِهِ فَلَهُ ذَاكَ وَ يَأْخُذُ غَيْرَهَا وَ إِنْ لَمْ يَرِدْ صَاحِبُ الْغَنَمِ أَنْ يَأْخُذَهَا أَيْضًا فَلَيْسَ لَهُ ذَلِكَ وَ لَا يُفَرَّقُ الْمَصِيدُ بَيْنَ غَنَمٍ مُجْتَمِعَةٍ وَ لَا يَجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقَةٍ «٦» وَ فِي الْبَقْرِ إِذَا بَلَغَتْ ثَلَاثِينَ بَقْرَةً فِيهَا تَبِيْعٌ حَوْلِيٌّ وَ لَيْسَ فِيهَا إِذَا كَانَتْ دُونَ ثَلَاثِينَ شَيْءٌ فَإِذَا بَلَغَتْ أَرْبَعِينَ فِيهَا مِئَتَةٌ إِلَى سِتِّينَ فَإِذَا بَلَغَتْ سِتِّينَ فِيهَا تَبِيْعَانِ إِلَى سَبْعِينَ فَإِذَا بَلَغَتْ سَبْعِينَ فِيهَا تَبِيْعَةٌ وَ مِئَتَةٌ إِلَى ثَمَانِينَ فَإِذَا بَلَغَتْ ثَمَانِينَ فِيهَا مِئَتَتَانِ إِلَى تِسْعِينَ فَإِذَا بَلَغَتْ تِسْعِينَ فِيهَا ثَلَاثُ تَبَايِعٍ فَإِذَا كَثُرَ الْبَقَرُ سَقَطَ هَذَا كُلُّهُ وَ يُخْرَجُ مِنْ كُلِّ ثَلَاثِينَ بَقْرَةً تَبِيْعًا وَ مِنْ كُلِّ أَرْبَعِينَ مِئَتَةٌ «٧» وَ لَيْسَ فِي الْإِبِلِ شَيْءٌ حَتَّى يَبْلُغَ خَمْسَةَ فَإِذَا بَلَغَتْ خَمْسَةَ فِيهَا شَاةٌ وَ فِي عَشْرَةِ شَاتَانِ وَ فِي خَمْسَةِ عَشْرٍ ثَلَاثُ شِيَاهٍ وَ فِي عِشْرِينَ أَرْبَعُ شِيَاهٍ وَ فِي خَمْسٍ وَ عِشْرِينَ خَمْسُ شِيَاهٍ فَإِذَا زَادَتْ وَاحِدَةً فَابْتِئَهُ مَخَاضٌ وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ ابْنَةٌ مَخَاضٍ فِيهَا ابْنٌ لَبُونٌ ذَكَرٌ إِلَى خَمْسَةِ وَ ثَلَاثِينَ فَإِنْ زَادَتْ فِيهَا وَاحِدَةً فِيهَا بِنْتُ لَبُونٍ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ وَ كَانَ عِنْدَهُ ابْنَةٌ مَخَاضٍ أَعْطَى

(١) - ورد باختلاف في الفاظه في الفقيه ٢: ٢٦ / ٨، و المقنع: ٥٠، و الهداية: ٤٣. من «و ليس فيما دون ...».

(٢) - التهذيب ٤: ٣١ باختلاف في ألفاظه.

(٣) - الفقيه ٢: ٢٧ / ٩، و المقنع: ٥١ باختلاف يسير.

(٤) - ورد مؤداه في الفقيه ٢: ٢٩ / ١٠، و المقنع: ٥١.

(٥) - في نسخة «ش» زيادة: «و واحدة».

(٦) - الفقيه ٢: ٣٦ / ١٤، و المقنع: ٥٠.

(٧) - الفقيه ٢: ٣٥ / ١٣، و المقنع: ٥٠، و الهداية: ٤٢ باختلاف يسير. الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ١٩٧

الْمَصِيدُ ابْنَةُ مَخَاضٍ وَ أَعْطَى مَعَهَا شَاةً وَ إِذَا وَجِبَتْ عَلَيْهَا ابْنَةُ مَخَاضٍ وَ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ «١» وَ كَانَ عِنْدَهُ ابْنَةٌ لَبُونٍ دَفَعَهَا وَ اسْتَرْجَعَ مِنَ الْمُصَدِّقِ شَاةً فَإِذَا بَلَغَتْ خَمْسَةَ وَ أَرْبَعِينَ وَ زَادَتْ وَاحِدَةً فِيهَا حِقَّةٌ وَ سَمِيَتْ حِقَّةٌ لِأَنَّهُ اسْتَحَقَّتْ أَنْ يُزَكَبَ ظَهْرُهَا إِلَى أَنْ يَبْلُغَ سِتِّينَ فَإِذَا زَادَتْ وَاحِدَةً فِيهَا جَدَعَةٌ إِلَى خَمْسَةِ وَ سَبْعِينَ فَإِذَا زَادَتْ وَاحِدَةً فِيهَا بِنْتُ لَبُونٍ «٢» إِلَى تِسْعِينَ «٣» فَإِذَا كَثُرَ الْإِبِلُ فِي

كُلِّ خَمْسِينَ حَقَّةً «٤» وَ لَيْسَ فِي الْحِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ شَيْءٌ إِلَى أَنْ يَبْلُغَ خَمْسِيَةَ أَوْسُقٍ وَالْوَسْقُ سِتُّونَ صَاعًا وَالصَّاعُ أَرْبَعَةُ أَمْدَادٍ وَالْمِيدُ مِائَتَانِ وَ اثْنَانِ وَ تَسْبَعُونَ دِرْهَمًا وَ نِصْفُ فَإِذَا بَلَغَ ذَلِكَ وَ حَصَلَ بِغَيْرِ خَرَاكِ السُّلْطَانِ وَ مِثْلِهِ الْعِمَارَةُ لِلْقَرْيَةِ أُخْرِجَ مِنْهُ الْعُشْرُ إِنْ كَانَ سَيْقَى بِمَاءِ الْمَطَرِ أَوْ كَانَ بَعْلًا «٥» وَ إِنْ كَانَ سَيْقَى بِالذَّلَاءِ وَالْعَرَبِ «٦» فَفِيهِ نِصْفُ الْعُشْرِ وَ فِي التَّمْرِ وَ الزَّيْبِ مِثْلُ مَا فِي الْحِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ فَإِنَّ بَقِيَ الْحِنْطَةُ وَالشَّعِيرُ بَعْدَ مَا أُخْرِجَ الزَّكَاةُ مَا بَقِيَ وَ حَالَتْ عَلَيْهَا السَّنَةُ لَيْسَ عَلَيْهَا زَكَاةٌ حَتَّى تُبَاعَ وَ يَحُولَ عَلَى ثَمَنِهَا حَوْلٌ «٧» وَ نَزَوَى أَنَّهُ لَيْسَ عَلَى الذَّهَبِ زَكَاةٌ حَتَّى يَبْلُغَ أَرْبَعِينَ مِثْقَالًا فَإِذَا بَلَغَ أَرْبَعِينَ مِثْقَالًا فَفِيهِ مِثْقَالٌ «٨» وَ لَيْسَ فِي تَيْفِ شَيْءٍ حَتَّى يَبْلُغَ أَرْبَعِينَ «٩» وَ لَمَّا يَجُوزُ فِي الزَّكَاةِ أَنْ يُعْطَى أَقْلٌ مِنْ نِصْفِ دِينَارٍ «١٠» وَ إِنِّي أَرَوِي عَنِ أَبِي الْعَالِمِ ع فِي تَقْدِيمِ الزَّكَاةِ وَ تَأْخِيرِهَا أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ أَوْ سِتَّةَ أَشْهُرٍ إِلَّا أَنْ الْمَقْصُودَ مِنْهَا أَنْ تَدْفَعَهَا إِذَا وَجِبَ عَلَيْكَ وَ لَا يَجُوزُ لَكَ تَقْدِيمُهَا وَ تَأْخِيرُهَا لِأَنَّهَا

(١) - ما بين القوسين ليس في نسخة «ش».

(٢) - في نسخة «ض»: «ثني».

(٣) - في الفقيه زيادة: «فإذا زادت واحدة فحقتان إلى عشرين و مائة»، و هو الصواب.

(٤) - الفقيه ٢: ١٢ / ٣٣، المقنع، ٤٩، الهداية: ٤١.

(٥) - البعل: كل نخل و شجر و زرع لا يسقى، أو ما سقته السماء «القاموس المحيط - بعل - ٣: ٣٣٥».

(٦) - الغرب: الدلو العظيمة «الصحاح - غرب - ١: ١٩٣».

(٧) - الفقيه ٢: ١٨ / ٥٩، و الهداية: ٤١ باختلاف يسير.

(٨) - المقنع: ٥٠.

(٩) - الفقيه ٢: ٩ / ٢٦.

(١٠) - الفقيه ٢: ١٠ عن رسالته أبيه. الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ١٩٨

مَقْرُونَةٌ بِالصَّلَاةِ وَ لَا يَجُوزُ لَكَ تَقْدِيمُ الصَّلَاةِ قَبْلَ وَقْتِهَا وَ لَا تَأْخِيرُهَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَضَاءً وَ كَذَلِكَ الزَّكَاةُ وَ إِنْ أَحْبَبْتَ أَنْ تُقَدِّمَ مِنْ زَكَاةِ مَالِكَ شَيْئًا تُفَرِّجُ بِهِ عَنْ مُؤْمِنٍ فَاجْعَلْهَا دَيْنًا عَلَيْهِ فَإِذَا دَخَلَ «١» عَلَيْكَ وَقْتُ الزَّكَاةِ فَاحْسِبْ بِهَا لَهُ زَكَاةً فَإِنَّهُ يُحْسِبُ لَكَ مِنْ زَكَاةِ مَالِكَ وَ يُكْتَبُ لَكَ أَجْرُ الْقَرْضِ وَ الزَّكَاةِ «٢» وَ إِنْ كَانَ لَكَ عَلَى رَجُلٍ مَالٌ وَ لَمْ يَتَهَيَّأْ لَكَ قَضَاؤُهُ فَاحْسِبْ بِهَا مِنَ الزَّكَاةِ إِنْ شِئْتَ «٣».

وَ قَدْ أَرَوِي عَنِ الْعَالِمِ ع أَنَّهُ قَالَ نَعَمْ الشَّيْءُ الْقَرْضُ إِنْ أَيْسَرَ قَضَاكَ وَ إِنْ عَسِرَ حَسِبْتَهُ مِنْ زَكَاةِ مَالِكَ «٤» وَ إِنْ كَانَ مَالِكَ فِي تِجَارَةٍ وَ طَلِبَ مِنْكَ الْمَتَاعَ بِرَأْسِ مَالِكَ وَ لَمْ تَبِعْهُ تَبْتَعِي بِذَلِكَ الْفَضْلَ فَعَلَيْكَ زَكَاةُ إِذَا جَاءَ عَلَيْكَ الْحَوْلُ وَ إِنْ لَمْ يُطَلَبْ مِنْكَ بِرَأْسِ مَالِكَ فَلَيْسَ عَلَيْكَ الزَّكَاةُ وَ إِنْ غَابَ عَنْكَ مَالِكَ فَلَيْسَ عَلَيْكَ زَكَاةُ إِلَّا أَنْ يَرْجِعَ إِلَيْكَ وَ يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ وَ هُوَ فِي أَيْدِكَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَالِكَ عَلَى رَجُلٍ مَتَى مَا أَرَدْتَ أَخَذْتَ مِنْهُ فَعَلَيْكَ زَكَاةُ فَإِنْ رَجَعَ إِلَيْكَ نَفَعُهُ لِمَتِكَ زَكَاةُ «٥» فَإِنْ اسْتَفْرَضْتَ مِنْ رَجُلٍ مَالًا وَ بَقِيَ عِنْدَكَ حَتَّى حَيَالَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ فَعَلَيْكَ فِيهِ الزَّكَاةُ فَإِنْ بَعْتَ شَيْئًا وَ قَبِضْتَ ثَمَنَهُ وَ اشْتَرَطْتَ عَلَى الْمُشْتَرِي زَكَاةَ سِنَةٍ أَوْ سِنَتَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَإِنَّهُ يَلْزِمُهُ دُونَكَ «٦» وَ لَيْسَ عَلَى الْحُلِيِّ زَكَاةٌ وَ لَكِنْ تُعِيرُهُ مُؤْمِنًا إِذَا اسْتَعَارَهُ مِنْكَ فَهُوَ زَكَاةُ «٧» وَ لَيْسَ فِي مَالِ الْيَتِيمِ زَكَاةٌ إِلَّا أَنْ يَتَجَرَّ بِهَا فَإِنْ اتَّجَرَتْ بِهِ فَفِيهِ الزَّكَاةُ «٨»

(١) - في نسخة «ض»: «حلت».

(٢) - الفقيه ٢: ١٠ / ٢٩، المقنع: ٥١.

(٣) - الفقيه ٢: ١٠ / ٣١، المقنع: ٥١.

(٤) - الفقيه ٢: ١٠ / ٣٠، المقنع: ٥١.

(٥) - الفقيه ٢: ١١ / ٣١.

(٦) - الفقيه ٢: ١١ / ٣١، و المقنع: ٥٣ بتقديم و تأخير.

(٧) - الفقيه ٢: ٩ / ٢٦، و المقنع: ٥٢.

(٨) - الفقيه ٢: ٩ / ٢٧. الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ١٩٩

وَ لَيْسَ فِي السَّبَائِكِ زَكَاةٌ إِلَّا أَنْ يَكُونَ فَرَزَتْ بِهِ مِنَ الزَّكَاةِ «١» فَعَلَيْكَ فِيهِ زَكَاةٌ «٢» وَإِيَّاكَ أَنْ تُعْطِيَ زَكَاةَ مَالِكَ غَيْرِ أَهْلِ الْوَلَايَةِ وَلَا تُعْطِيَ مِنْ أَهْلِ الْوَلَايَةِ الْأَبْوَيْنِ وَالْوَلَدَ وَالزَّوْجَةَ وَالصَّبِيَّ «٣» وَالْمَمْلُوكَ وَكُلَّ مَنْ هُوَ فِي نَفَقَتِكَ فَلَا تُعْطِهِ «٤» وَ لَيْسَ ذِكْرٌ فِي سَائِرِ الْأَشْيَاءِ زَكَاةٌ مِثْلَ الْقَطْنِ وَالزَّرْعَمَرَانِ وَالْخَضِرِ وَالشَّمَارِ وَالْحُبُوبِ سِوَى مَا ذَكَرْتِكَ زَكَاةً «٥» إِلَّا أَنْ يُبَاعَ وَيُحَوَّلَ عَلَى ثَمَنِ الْحَوْلِ «٦» وَإِنْ اشْتَرَى رَجُلٌ آيَاءَ مِنْ زَكَاةٍ مَالِهِ فَأَعْتَقَهُ فَهُوَ جَائِزٌ وَإِنْ مَاتَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ وَ أَحَبَّتْ أَنْ تُكْفَنَهُ مِنْ زَكَاةٍ مَالِكَ فَأَعْطَاهَا وَرَثَتُهُ فَيُكْفَنُونَهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَرَثَةٌ فَكْفَنَهُ أَنْتَ وَ أَحْسَبْ بِهِ مِنْ زَكَاةِ مَالِكَ فَإِنْ أَعْطَى وَرَثَتَهُ قَوْمٌ آخَرُونَ ثَمَنَ كَفْنِهِ «٧» فَكْفَنَهُ مِنْ مَالِكَ وَ أَحْسَبْهُ مِنَ الزَّكَاةِ وَ يَكُونُ مَا أَعْطَاهُمُ الْقَوْمُ لَهُمْ يُصَلِّحُونَ بِهِ شَأْنَهُمْ وَإِنْ كَانَ عَلَى الْمَيِّتِ دَيْنٌ لَمْ يَلْزَمْ وَرَثَتُهُ الْقَضَاءُ مِمَّا أُعْطِيَتْهُ وَ لَمَّا مِمَّا أُعْطَاهُمُ الْقَوْمُ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمِيرَاثٍ وَإِنَّمَا هُوَ شَيْءٌ صَارَ لَوَرَثَتِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ «٨» وَ إِنْ اسْتَفَادَ الْمُعْتَقُ مَالًا فَمَالُهُ لِمَنْ أَعْتَقَ لِأَنَّهُ مُشْتَرٍ بِمَالِهِ وَ بِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

(١) - في نسخة «ض» زيادة: «فإن فررت به من الزكاة».

(٢) - الفقيه ٢: ٩ / ٢٦، و المقنع: ٥١.

(٣) - ليس في نسخة «ض».

(٤) - الفقيه ٢: ١١ / ٣١، و المقنع: ٥٢، و الهداية: ٤٣.

(٥) - ليس في نسخة «ش».

(٦) - المقنع: ٥١ باختلاف يسير.

(٧) - في نسخة «ش» و «ض»: «من كفن» و ما أثبتناه من البحار ٩٦: ٩٦ / ٣٩.

(٨) - الفقيه ٢: ١٠ / ٣١، المقنع: ٥٢ باختلاف يسير.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٢٠٠

٢٩ باب الصوم

وَ اعْلَمْ أَنَّ الصَّوْمَ عَلَى أَرْبَعِينَ وَجْهًا فَعَشْرَةٌ وَاجِبَةٌ صِيَامُهُنَّ كَوُجُوبِ شَهْرِ رَمَضَانَ وَ عَشْرَةٌ أُوجِبُ صِيَامُهُنَّ حَرَامٌ وَ أَرْبَعَةٌ عَشْرٌ وَجْهًا مِنْهَا صَاحِبُهَا بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَ صَامَ وَ إِنْ شَاءَ أَفْطَرَ وَ صَوْمُ الْإِذْنِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ وَ صَوْمُ التَّأْدِيبِ وَ مِنْهَا صَوْمُ الْإِبَاحَةِ وَ صَوْمُ السَّفَرِ وَ الْمَرَضِ أَمَّا الصَّوْمُ الْوَاجِبُ فَصَوْمُ شَهْرِ رَمَضَانَ وَ صِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ يَعْنِي لِمَنْ أَفْطَرَ يَوْمًا مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ عَامِدًا مُتَعَمِّدًا وَ صِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ فِي قِتْلِ الْخَطَا لِمَنْ لَمْ يَجِدِ الْعِتْقَ وَاجِبٌ مِنْ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ «١» وَ الصَّوْمُ فِي كَفَّارَةِ الظُّهْمَارِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا «٢» وَ صِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي كَفَّارَةِ

الْيَمِينِ وَاجِبٌ لِمَنْ لَمَّا يَجِدُ الْإِطْعَامَ «٣» قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فَصِيَّامٌ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَّارَةٌ لِأَيِّمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ «٤» كُلُّ ذَلِكَ مُتَّبَاعٌ وَ لَيْسَ بِمُفْتَرِقٍ وَ صِيَّامٌ مَنْ كَانَ بِهِ أَذَى مِنْ رَأْسِهِ وَاجِبٌ قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَ تَعَالَى أَوْ بِهِ أَذَى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ «٥» فَصَاحِبٌ هَذِهِ بِالْخِيَارِ فَإِنْ صَامَ صَامَ ثَلَاثَةَ

(١) - النساء ٤: ٩٢.

(٢) - المجادلة ٥٨: ٤.

(٣) - ما بين القوسين ليس في نسخة «ش».

(٤) - المائدة ٥: ٨٩.

(٥) - البقرة ٢: ١٩٦. الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٢٠١

وَ صَوْمٌ دَمِ الْمُتَعَةِ وَاجِبٌ لِمَنْ لَمْ يَجِدِ الْهَدْيَ قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَ تَعَالَى فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَّامٌ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَ سَبْعَةَ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ «١» وَ صَوْمٌ جِزَاءِ الصَّيْدِ وَاجِبٌ قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَ تَعَالَى أَوْ عَدَلَ ذَلِكَ صِيَامًا «٢».

وَ أَرَوِي عَنِ الْعَالِمِ ع أَنَّهُ قَالَ أ تَدْرُونَ كَيْفَ يَكُونُ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا فَقِيلَ لَهُ لَا فَقَالَ يُقَوْمُ الصَّيْدَ قِيَمَةً ثُمَّ يُشْتَرَى بِتِلْكَ الْقِيَمَةِ الْبُرَّ ثُمَّ يُكَالُ ذَلِكَ «٣» الْبُرُّ أَصْوَاعًا فَيَصُومُ لِكُلِّ نَصْفِ صَاعٍ يَوْمًا.

وَ صِيَوْمُ النَّذْرِ وَاجِبٌ وَ صَوْمُ الْإِعْتِكَافِ وَاجِبٌ وَ أَمَّا الصَّوْمُ الْحَرَامُ فَصَوْمُ يَوْمِ الْفِطْرِ وَ صَوْمُ يَوْمِ الْأَضْحَى وَ ثَلَاثَةُ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ وَ صَوْمُ يَوْمِ الشُّكْرِ أَمْرًا بِهِ وَ نَهْيًا عَنْهُ أَمْرًا أَنْ نَصُومَهُ مَعَ شَعْبَانَ وَ نَهْيًا أَنْ يَنْفَرِدَ الرَّجُلُ بِصِيَامِهِ فِي الْيَوْمِ الَّذِي فِيهِ الشُّكْرُ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ صَامًا مِنْ شَعْبَانَ شَيْئًا يَنْوِي بِهِ لَيْلَةَ الشُّكْرِ أَنَّهُ مِنْ صِيَامِ شَعْبَانَ فَإِنْ كَانَ مِنْ رَمَضَانَ أَجْزَأَ عَنْهُ وَ إِنْ كَانَ مِنْ شَعْبَانَ لَمْ يَضُرَّهُ وَ لَوْ أَنَّ رَجُلًا صَامَ شَهْرًا تَطَوُّعًا فِي بَلَدٍ الْكُفْرِ فَلَمَّا أَنْ عَرَفَ كَانَ شَهْرُ رَمَضَانَ وَ هُوَ لَا يَدْرِي وَ لَا يَعْلَمُ أَنَّهُ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ وَ صَامَ بِأَنَّهُ مِنْ غَيْرِهِ ثُمَّ عَلِمَ بَعِيدَ ذَلِكَ أَجْزَأَ عَنْهُ مِنْ رَمَضَانَ لِأَنَّ الْفَرَضَ إِنَّمَا وَقَعَ عَلَى شَهْرِ بَعِينِهِ وَ صَوْمُ الْوِصَالِ حَرَامٌ وَ صَوْمُ الصَّمْتِ حَرَامٌ وَ صَوْمُ نَذْرِ الْمَعْصِيَةِ حَرَامٌ وَ صَوْمُ الدَّهْرِ حَرَامٌ وَ أَمَّا الصَّوْمُ الَّذِي صَاحِبُهُ فِيهِ بِالْخِيَارِ فَصَوْمُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَ الْخَمِيسِ وَ الْإِثْنَيْنِ وَ صَوْمُ أَيَّامِ الْبَيْضِ وَ صَوْمُ سِتِّتِهِ أَيَّامٍ مِنْ شَوَّالٍ بَعْدَ الْفِطْرِ يَوْمٍ وَ يَوْمٍ عَرَفَةَ وَ يَوْمٍ عَاشُورَاءَ وَ كُلُّ ذَلِكَ صَاحِبُهُ فِيهِ بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَ صَامَ وَ إِنْ شَاءَ أَفْطَرَ

(١) - البقرة ٢: ١٩٦.

(٢) - المائدة ٥: ٩٥.

(٣) - ليس في نسخة «ش». الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٢٠٢

وَ أَمَّا صَوْمُ الْإِذَاذِ فَإِنَّ الْمَرْأَةَ لَا تَصُومُ تَطَوُّعًا إِلَّا بِإِذْنِ زَوْجِهَا وَ الْعَبْدُ إِلَّا بِإِذْنِ مَوْلَاهُ وَ الضَّيْفُ لَا يَصُومُ إِلَّا بِإِذْنِ صَاحِبِ الْبَيْتِ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ص قَالَ مَنْ نَزَلَ عَلَى قَوْمٍ فَلَا يَصُومُ تَطَوُّعًا إِلَّا بِإِذْنِ صَاحِبِهِمْ وَ أَمَّا صَوْمُ التَّأْدِيبِ فَإِنَّهُ يُؤْمَرُ الصَّبِيُّ إِذَا بَلَغَ سَبْعَ سِنِينَ بِالصَّوْمِ تَأْدِيبًا وَ لَيْسَ بِفَرَضٍ وَ إِنْ لَمْ يَقْدِرْ إِلَّا نَصَفَ النَّهَارِ يُفْطِرُ إِذَا غَلَبَهُ الْعَطَشُ وَ كَذَلِكَ مَنْ أَفْطَرَ لِعَلِّهِ أَوَّلَ النَّهَارِ ثُمَّ قَوِيَ بَقِيَّةَ يَوْمِهِ أَمْرًا بِالْمَسَاكِ بَقِيَّةَ يَوْمِهِ تَأْدِيبًا وَ لَيْسَ بِفَرَضٍ وَ أَمَّا صَوْمُ الْإِبَاحَةِ فَمَنْ أَكَلَ وَ شَرِبَ نَاسِيًا أَوْ تَقِيًّا مِنْ غَيْرِ تَعَمُّدٍ فَقَدْ أَبَاحَ اللَّهُ ذَلِكَ لَهُ وَ أَجْزَأَ عَنْهُ صَوْمُهُ وَ أَمَّا صَوْمُ السَّفَرِ وَ الْمَرَضِ فَإِنَّ الْعِيَامَةَ اخْتَلَفَتْ فِي ذَلِكَ فَقَالَ قَوْمٌ يَصُومُ وَ قَالَ قَوْمٌ لَا يَصُومُ وَ قَالَ قَوْمٌ إِنْ شَاءَ صَامَ وَ إِنْ شَاءَ أَفْطَرَ فَأَمَّا نَحْنُ فَقَوْلُ يُفْطِرُ فِي الْحَالَتَيْنِ جَمِيعًا فَإِنْ صَامَ فِي السَّفَرِ أَوْ فِي حَالِ الْمَرَضِ فَعَلَيْهِ فِي ذَلِكَ الْقَضَاءُ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى

يَقُولُ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ «١» وَاعْلَمْ رَحِمَكَ اللَّهُ أَنَّ الصَّوْمَ حِجَابٌ ضَرَبَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى الْأَلْسِنِ وَالْأَسْمَاعِ وَالْأَبْصَارِ وَسَائِرِ الْجَوَارِحِ لِمَا لَهُ فِي عَادَةِ مَنْ سَرَّهُ «٢» وَطَهَارَةِ تِلْكَ الْحَقِيقَةِ حَتَّى يُسْتَرَّ بِهِ مِنَ النَّارِ وَقَدْ جَعَلَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ جَارِحَةٍ حَقًّا لِلصِّيَامِ فَمَنْ أَدَّى «٣» حَقَّهَا كَانَ صَائِمًا وَمَنْ تَرَكَ شَيْئًا مِنْهَا نَقَصَ مِنْ فَضْلِ صَوْمِهِ بِحَسَبِ مَا تَرَكَ مِنْهَا وَاعْلَمْ أَنَّ أَوَّلَ أَوْقَاتِ الصِّيَامِ وَقْتُ الْفَجْرِ وَآخِرُهُ هُوَ اللَّيْلُ طُلُوعُ ثَلَاثَةِ كَوَاكِبٍ تَرَى مَعَ غُرُوبِ الشَّمْسِ «٤» وَذَهَابِ الحُمْرَةِ مِنَ الْمَشْرِقِ وَفِي وُجُوهِ سَوَادِ الْمَحَاجِرِ «٥»

(١)- البقرة ٢: ١٨٥، وقد ورد باختلاف يسير في الفقيه ٢: ٢٩٦ / ٢٠٨، والهداية: ٤٨، والمقنع: ٥٥، والخصال:

٥٣٤، والكافي ٤: ٨٣ / ١، والتهذيب ٤: ٢٩٤ / ٨٩٥، وتفسير القمّي ١: ١٨٥. من بداية باب الصوم.

(٢)- كذا في نسخة «ض» والبحار ٩٦: ٢٩١ / ١٣، وفي «ش»: «عبادة من ستره».

(٣)- في نسخة «ش»: «اوفى».

(٤)- في نسخة «ض»: «لا ترى مع الشمس». وهي مؤدّى نفس عبارة المتن.

(٥)- في نسخة «ض»: «المحاجر». الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٢٠٣

وَ أَدْنَى مَا يَتِمُّ بِهِ فَرَضُ الصَّوْمِ الْعَرَبِيَّةُ وَ هِيَ النَّبِيُّ وَ تَرَكَ الْكَذِبَ عَلَى اللَّهِ وَ عَلَى رَسُولِهِ ثُمَّ تَرَكَ الْأَكْلَ وَ الشُّرْبَ وَ النَّكَاحَ وَ الْإِرْتِمَاسَ فِي الْمَاءِ وَ اسْتِدْعَاءَ الْقَذْفِ فَإِذَا تَمَّ هَذِهِ الشُّرُوطُ عَلَى مَا وَصَفْنَاهُ كَانَ مُؤَدِّيًّا لِفَرَضِ الصَّوْمِ مَقْبُولًا مِنْهُ بِمِنَّةِ اللَّهِ تَعَالَى «١» وَ مَا يَلْزَمُهُ مِنْ صَوْمِ السَّنَةِ فَضْلُ الْفَرِيضَةِ وَ هُوَ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ فِي كُلِّ شَهْرٍ الْأَرْبَعَاءِ بَيْنَ الْخَمِيسَيْنِ وَ صَوْمِ شَعْبَانَ لِيَتِمَّ بِهِ نَقْصُ الْفَرِيضَةِ وَ شَهْرَ رَمَضَانَ ثَلَاثُونَ يَوْمًا وَ تِسْعَةً وَ عِشْرُونَ يَوْمًا يُصَبِّهُ مَا يُصَبِّبُ الشُّهُورَ مِنَ التَّمَامِ وَ النُّقْصَانِ «٢» وَ الْفَرُوضُ تَامٌّ فِيهِ أَيْدًا لَا يَنْقُصُ كَمَا رُوِيَ وَ مَعْنَى ذَلِكَ الْفَرِيضَةُ فِيهِ الْوَاجِبَةُ قَدْ تَمَّتْ وَ هُوَ شَهْرٌ قَدْ يَكُونُ ثَلَاثِينَ يَوْمًا أَوْ تِسْعَةً وَ عِشْرِينَ يَوْمًا.

(١)- ورد مؤداه في الفقيه ٢: ٦٧ / ٢٧٦، ٢٧٧، والمقنع: ٦٠، والهداية: ٤٦ عن رسالة أبيه، والتهذيب ٤: ٢٠٢.

من «و أدنى ما يتم به فرض الصوم...».

(٢)- التهذيب ٤: ١٥٦ / ٤٣٢ وفيه تقديم وتأخير.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٢٠٤

٣٠ باب نوافل شهر رمضان ودخوله

اعْلَمْ يَرْحَمَكَ اللَّهُ أَنَّ لِشَهْرِ رَمَضَانَ حُرْمَةً لَيْسَتْ كَحُرْمَةِ سَائِرِ الشُّهُورِ لِمَا خَصَّهُ اللَّهُ بِهِ وَ فَضَّلَهُ وَ جَعَلَ فِيهِ لَيْلَةَ الْقَدْرِ وَ الْعَمَلَ فِيهَا خَيْرًا مِنَ الْعَمَلِ فِي أَلْفِ شَهْرٍ لَيْسَ «١» فِيهَا لَيْلَةَ الْقَدْرِ «٢» فَعَلَيْكُمْ بَعْضُ الطَّرْفِ وَ كَفُّ الْجَوَارِحِ عَمَّا نَهَى اللَّهُ عَنْهُ وَ تِلَاوَةُ الْقُرْآنِ وَ التَّسْبِيحِ وَ التَّهْلِيلِ وَ الْإِكْتِنَارِ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَ الصَّلَاةِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ص فِي اللَّيْلِ وَ النَّهَارِ مَا اسْتَطَعْتُمْ وَ لَا تَجْعَلُوا يَوْمَ صَوْمِكُمْ كَيَوْمِ فِطْرِكُمْ «٣» وَ إِنَّ الصَّوْمَ جُنَّةٌ مِنَ النَّارِ «٤».

وَ قَدْ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ص أَنَّهُ قَالَ مَنْ دَخَلَ عَلَيْهِ شَهْرُ رَمَضَانَ فَصَامَ نَهَارَهُ وَ أَقَامَ وَرْدًا فِي لَيْلِهِ وَ حَفِظَ فَرْجَهُ وَ لِسَانَهُ وَ غَضَّ بَصْرَهُ وَ كَفَّ أَذَاهُ خَرَجَ مِنْ ذُنُوبِهِ كَيَوْمٍ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ فَقِيلَ لَهُ مَا أَحْسَنَ هَذَا مِنْ حَدِيثٍ فَقَالَ مَا أَضْعَبَ هَذَا مِنْ شَرْطٍ «٥».

وَ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ص أَنَّهُ قَالَ نَوْمُ الصَّائِمِ عِبَادَةٌ وَ نَفْسُهُ تَسْبِيحٌ «٦»

(١) - أثبتناه من البحار ٩٦: ٣٨٠/٥ عن فقه الرضا عليه السلام.

(٢) - ورد مؤداه في الفقيه ٢: ٦١/٢٦٥، والكافي ٤: ٦٦/٢، والتهذيب ٤: ١٩٢/٥٤٧.

(٣) - ورد مؤداه في الفقيه ١: ٦٧/٢٧٨، ٦٨/٦٨٥، والكافي ٤: ٨٧/١ و ٣، والتهذيب ٤: ١٩٤/٥٥٤.

(٤) - الفقيه ٢: ٤٥/٢٠٠، والكافي ٤: ٦٢/١ و ٣.

(٥) - الفقيه ٢: ٦٠/٢٥٩، والكافي ٤: ٨٧/٢، والتهذيب ٤: ١٩٥/٥٦٠.

(٦) - المقنع: ٦٥، والكافي ٤: ٦٤/١٢، والتهذيب ٤: ١٩٠/٥٤٠.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٢٠٥

وَ قِيلَ لِلصَّائِمِ فَرَحَتَانِ فَرَحَةٌ عِنْدَ إِفْطَارِهِ وَ فَرَحَةٌ عِنْدَ لِقَاءِ رَبِّهِ «١» اتَّبَعُوا سُنَّةَ الصَّالِحِينَ فِيمَا أَمَرُوا بِهِ وَ نَهَوْا عَنْهُ وَ صَلُّوا مِنْهُ أَوَّلَ لَيْلَةٍ إِلَى عَشْرِينَ يَمَضِي مِنْهُ مِنَ الزِّيَادَةِ عَلَى نَوَافِلِكُمْ فِي غَيْرِهِ فِي كُلِّ لَيْلَةٍ عَشْرِينَ رَكْعَةً ثَمَانِيَةً مِنْهَا بَعْدَ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ وَ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ بَعْدَ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ وَ فِي الْعَشْرِ الْأَوَّلِ فِي كُلِّ لَيْلَةٍ ثَلَاثُونَ رَكْعَةً اثْنَتَانِ وَ عِشْرُونَ بَعْدَ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ وَ رُوِيَ «٢» أَنَّ الثَّمَانَ مُثَبَّتَةٌ بَعْدَ الْمَغْرِبِ لَا يُزَادُ وَ اثْنَتَيْنِ وَ عِشْرِينَ بَعْدَ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ وَ قِيلَ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً مِنْهَا بَعْدَ الْمَغْرِبِ وَ ثَمَانِيَةَ عَشْرَةَ رَكْعَةً بَعْدَ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ وَ صَلُّوا فِي لَيْلَةٍ إِحْدَى وَ عِشْرِينَ وَ ثَلَاثَ وَ عِشْرِينَ مِائَةَ رَكْعَةٍ تَقْرَأُونَ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ فَاتِحَةَ الْكِتَابِ مَرَّةً وَاحِدَةً وَ قُلَّ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ عَشْرَ مَرَّاتٍ «٣» وَ احْتَبُوا الثَّلَاثِينَ رَكْعَةً مِنَ الْمِائَةِ فَإِنْ لَمْ تُطِقْ ذَلِكَ مِنْ قِيَامِ صَلَّيْتَ وَ أَنْتَ جَالِسٌ وَ إِنْ شِئْتَ قَرَأْتَ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ مَرَّةً مَرَّةً قُلَّ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ وَ إِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تُحْيِيَ هَاتَيْنِ اللَّيْلَتَيْنِ إِلَى الصُّبْحِ فَافْعَلْ فَإِنَّ فِيهَا فَضْلًا كَثِيرًا وَ النَّجَاهَ مِنَ النَّارِ وَ لَيْسَ سَهْرٌ لَيْلَتَيْنِ يَكْبُرُ فِيمَا أَنْتَ تُؤْمَلُ «٤» وَ قَدْ رُوِيَ أَنَّ السَّهْرَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ فِي ثَلَاثِ لَيَالٍ - لَيْلَةَ تِسْعَةَ عَشَرَ فِي تَسْبِيحِ وَ دُعَاءِ بَعِيرِ صَلَاةٍ وَ فِي هَاتَيْنِ اللَّيْلَتَيْنِ أَكْثَرُوا مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ جَلَّ وَ عَزَّ وَ الصَّلَاةِ عَلَى رَسُولِهِ ص وَ فِي لَيْلَةِ الْفِطْرِ وَ أَنَّهُ لَيْلَةٌ يُؤْفَى فِيهَا الْأَجِيرُ أَجْرَهُ.

وَ أَرُوِيَ عَنِ الْعَالِمِ أَنَّهُ قَالَ إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَ جَلَّ يُعْتَقُ فِي أَوَّلِ لَيْلَةٍ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ سِتِّمِائَةَ أَلْفِ عَتِيقٍ مِنَ النَّارِ فَإِذَا كَانَ الْعَشْرُ الْأَوَّلُ عَتِقَ [أَعْتَقَ] فِي كُلِّ لَيْلَةٍ مِنْهُ مِثْلَ مَا أَعْتَقَ فِي الْعَشْرِينَ الْمَاضِيَةِ فَإِذَا كَانَ لَيْلَةُ الْفِطْرِ أَعْتَقَ مِنَ النَّارِ مِثْلَ مَا أَعْتَقَ فِي سَائِرِ الشَّهْرِ «٥».

اجْتَبُوا شَمَّ الْمِسْكِ وَ الْكَافُورِ وَ الزُّعْفَرَانِ وَ لَا تُقَرَّبْ مِنَ الْأَنْفِ وَ اجْتَنِبِ الْمَسَّ

(١) - الفقيه ٢: ٤٥/٢٠٤، والكافي ٤: ٦٥/١٥.

(٢) - في نسخة «ش»: «لما روى».

(٣) - الفقيه ٢: ١٠٠/٤٥٠، من «و صلوا في ليلة».

(٤) - ورد مؤداه في الفقيه ٢: ٨٨/٣٩٧، والتهذيب ٣: ٦٣/٢١٤، من «و صلوا في ليلة».

(٥) - ورد مؤداه في الفقيه ٢: ٦٠/٢٦١، والكافي ٤: ٦٧/٧، والتهذيب ٤: ١٩٣/٥٥١ من «و أروى عن العالم...». الفقه المنسوب

إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٢٠٦

وَ الْقَبْلَةَ وَ النَّظَرَ فَإِنَّهَا سَيِّئَةٌ مِنْ سَيِّئَاتِهِمْ إِبْلِيسَ وَ اخْتَدَرَ السَّوَاكَ الرَّطْبَ وَ إِدْخَالَ الْمَاءِ فِي فَيْكِكَ لِتَلْدُذِ فِي غَيْرِ وُضُوءٍ فَإِنْ دَخَلَ مِنْهُ شَيْءٌ فِي حَلْقِكَ فَصَدِّقْ أَفْطَرْتَ وَ عَلَيْكَ الْقَضَاءُ اجْتَنِبُوا الْغَيْبَةَ غَيْبَةَ الْمُؤْمِنِ وَ اخْتَدِرُوا النَّمِيَةَ فَإِنَّهُمَا يُفْطَرَانِ الصَّائِمَ «١» وَ لَا غَيْبَةَ لِلْفَاجِرِ وَ شَارِبِ الْخَمْرِ وَ اللَّاعِبِ بِالشُّطْرُنِجِ وَ الْقِمَارِ وَ لَا بَأْسَ لِلصَّائِمِ بِالْكُحْلِ وَ الْحِجَامَةِ وَ الدُّهْنِ وَ شَمِّ الرَّيْحَانِ حَلَا النَّزْجِسِ وَ

اسْتِعْمَالِ الطَّيْبِ مِنَ الْبُخُورِ وَغَيْرِهِ مَا لَمْ يَضِعْ فِي أَنْفِهِ فَإِنَّهُ رُوِيَ أَنَّ الْبُخُورَ تُحْفَضُ الصَّائِمِ وَلَمَّا يَأْسُ لِلصَّائِمِ أَنْ يَتَذَوَّقَ الْقِدْرَ بِطَرَفِ لِسَانِهِ وَيَزُقَّ الْفَرْخَ وَيَمْضَغَ لِلطِّفْلِ الصَّغِيرِ (٢) أَحْسِنُوا إِلَى عِيَالِكُمْ وَوَسَّعُوا عَلَيْهِمْ فَإِنَّهُ قَدْ رُوِيَ عَنِ الْعَالِمِ ع أَنَّهُ قَالَ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحَاسِبُ الصَّائِمَ عَلَى مَا أَنْفَقَهُ فِي مَطْعَمٍ وَلَا مَشْرَبٍ وَأَنَّهُ لَا إِسْرَافَ فِي ذَلِكَ اجْتَهَدُوا فِي لَيْلَةِ الْفِطْرِ فِي الدُّعَاءِ وَالسَّهْرِ وَصَلُّوا رَكَعَتَيْنِ يُقْرَأُ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى بِأَمِّ الْكِتَابِ وَقُلْ هُوَ اللَّهُ أَلْفَ مَرَّةً وَفِي الثَّانِيَةِ مَرَّةً وَاحِدَةً (٣) وَقَدْ رُوِيَ أَرْبَعُ رَكَعَاتٍ فِي كُلِّ رَكَعَةٍ مِائَةٌ مَرَّةً قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ وَإِذَا رَأَيْتَ هَلَالَ شَهْرِ رَمَضَانَ فَلَا تُشْرِكْ إِلَيْهِ وَلَكِنْ اسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ وَارْفَعْ يَدَيْكَ إِلَى اللَّهِ وَخَاطِبِ الْهَلَالَ وَكَبِّرْ فِي وَجْهِهِ ثُمَّ تَقُولُ رَبِّي وَرَبُّكَ اللَّهُ رَبُّ (٤) الْعَالَمِينَ اللَّهُمَّ أَهْلُهُ عَلَيْنَا بِالْأَمْنِ وَالْأَمَانَةِ وَالْإِيمَانِ وَالسَّلَامَةِ وَالْإِسْلَامِ (٥) وَالْمَسَارَعَةِ فِيمَا تَحِبُّ وَتَرْضَى اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِي شَهْرِنَا هَذَا وَارْزُقْنَا عَوْنَهُ وَخَيْرَهُ وَاصْرِفْ عَنَّا شَرَّهُ وَضَرَّهُ وَبَلَاءَهُ وَفِتْنَتَهُ (٦) وَيُسَيِّحُ أَنْ يَسِيحَ حَرَّ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ وَلَوْ بِشَرْبِهِ مِنَ الْمَاءِ وَأَفْضَلُ السَّحُورِ السَّوِيقُ وَالتَّمْرُ مُطْلَقًا لَكَ الطَّعَامُ وَالشَّرَابُ إِلَى أَنْ تَسْتَيْقِنَ طُلُوعَ الْفَجْرِ (٧) وَأَحَلَّ لَكَ الْإِفْطَارُ إِذَا بَدَتْ ثَلَاثَةُ أَنْجُمٍ وَهِيَ تَطْلُعُ مَعَ غُرُوبِ الشَّمْسِ (٨)

(١) - ورد مؤداه في الفقيه ٢: ٦٧ / ٢٨٠، والكافي ٤: ٨٧ / ٣، والتهديب ٤: ١٩٤ / ٥٥٣ من «اجتنبوا الغيبة...».

(٢) - ورد مؤداه في المقنع: ٦٠. من «ولا باس للصائم بالكحل...».

(٣) - ورد مؤداه في الكافي ٤: ١٦٨. من «اجتهدوا في ليلة الفطر...».

(٤) - ليس في نسخة «ض».

(٥) - ليس في نسخة «ض».

(٦) - الفقيه ٢: ٦٢ / ٢٦٩ عن رسالة أبيه، الهداية: ٤٥. من «وإذا رأيت هلال شهر رمضان...».

(٧) - المقنع: ٦٤، والهداية: ٤٨ باختلاف يسير.

(٨) - الفقيه ٢: ٨١ / ٣٥٨ عن رسالة أبيه، والمقنع: ٦٥. الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٢٠٧

فَإِذَا صِيَمْتَهُ فَعَلَيْكَ أَنْ تُظَهَرَ السَّكِينَةَ وَالْوَقَارَ وَلِيَصُمْ سَمْعُكَ وَبَصْرُكَ عَمَّا لَا يَحِلُّ النَّظَرُ إِلَيْهِ وَاجْتَنِبِ الْفُحْشَ مِنَ الْكَلَامِ وَاتَّقِ فِي صَوْمِكَ حَمْسَةَ أَشْيَاءَ تُفْطِرُكَ الْأَكْلَ وَالشُّرْبَ وَالْجِمَاعَ وَالْإِزْتِمَاسَ فِي الْمَاءِ وَالْكَذِبَ عَلَى اللَّهِ وَعَلَى رَسُولِهِ وَعَلَى الْأَئِمَّةِ (١) وَالْخَنَا (٢) مِنَ الْكَلَامِ وَالنَّظَرَ إِلَى مَا لَا يَجُوزُ وَرُوِيَ أَنَّ الْغِيْبَةَ تُفْطِرُ (٣) الصَّائِمَ وَسَيَأْتِي ذَلِكَ يَنْقُصُ الصَّوْمَ وَأَكْثَرُ فِي هَذَا الشَّهْرِ الْمِيَارِكِ مِنْ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ وَالصَّلَاةِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ص وَكَثْرَةِ الصَّدَقَةِ وَذِكْرِ اللَّهِ فِي آنَاءِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَبِرِّ الْأَخْوَانِ وَإِفْطَارِهِمْ مَعَكَ بِمَا يُمَكِّنُكَ فَإِنَّ فِي ذَلِكَ ثَوَابٌ عَظِيمٌ وَأَجْرٌ كَبِيرٌ فَإِنْ نَسَيْتَ وَأَكَلْتَ أَوْ شَرِبْتَ فَأَتِمَّ صَوْمَكَ وَلَا قَضَاءَ عَلَيْكَ (٤) وَاعْتَسِلْ فِي لَيْلِهِ تَمَعَ عَشْرَةَ مِنْهَا وَفِي لَيْلِهِ إِحْدَى وَعِشْرِينَ وَفِي لَيْلِهِ ثَلَاثَةَ وَعِشْرِينَ وَإِنْ نَسَيْتَ فَلَا إِعَادَةَ عَلَيْكَ (٥) وَكَذَلِكَ إِنْ اخْتَلَمْتَ نَهَارًا لَمْ يَكُنْ عَلَيْكَ قَضَاءُ ذَلِكَ الْيَوْمِ (٦) وَإِنْ أَصَابَتْكَ جَنَابِيَةٌ فِي أَوَّلِ اللَّيْلِ فَلَا بَأْسَ بِأَنْ تَنَامَ مُتَعَمِّدًا وَفِي نَيْتِكَ أَنْ تَقُومَ وَتَعْتَسِلَ قَبْلَ الْفَجْرِ فَإِنْ غَلَبَكَ النَّوْمُ حَتَّى تُصْبِحَ فَلَيْسَ عَلَيْكَ شَيْءٌ (٧) إِلَّا أَنْ تَكُونَ انْتَبَهْتَ فِي بَعْضِ اللَّيْلِ ثُمَّ نَمْتَ وَتَوَانَيْتَ وَلَمْ تَعْتَسِلْ وَكَسَلْتَ فَعَلَيْكَ صَوْمُ ذَلِكَ الْيَوْمِ وَإِعَادَةُ يَوْمٍ آخَرَ مَكَانَهُ (٨) وَإِنْ تَعَمَّدْتَ النَّوْمَ إِلَى أَنْ تُصْبِحَ فَعَلَيْكَ قَضَاءُ ذَلِكَ الْيَوْمِ وَالْكَفَّارَةُ وَهُوَ صَوْمُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ أَوْ عَتَقَ رَقَبَةً أَوْ إِطْعَامَ سِتِّينَ مِسْكِينًا (٩)

(١) - الهداية: ٤٦ عن رسالة أبيه، المقنع: ٦٠. من «واتق في صومك...».

(٢) - الخنا: الفحش «الصَّحاح - خنا - ٦: ٢٣٣٢».

(٣) - تحف العقول: ١١، من «و روى».

(٤) - ورد مؤداه في الفقيه ٢: ٣١٨ / ٧٤، والمقنع: ٦١، و التّهذيب ٤: ٢٧٧ / ٨٣٨ من «فإن نسيت ...».

(٥) - الفقيه ٢: ١٠٣ / ٤٦١، و التّهذيب ٤: ١٩٦ / ٥٦١ باختلاف في ألفاظه.

(٦) - ورد مؤداه في الكافي ٤: ١٠٥ / ٣، و قرب الاسناد: ٧٨.

منسوب به على بن موسى، امام هشتم عليه السلام، الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ١ جلد، مؤسسه آل البيت عليهم

السلام - مشهد، چاپ: اول، ١٤٠٦ ق. الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام ؛ ؛ ص ٢٠٧

(٧) - ورد مؤداه في الفقيه ٢: ٣٢٢ / ٧٤، و الكافي ٤: ١٠٥ / ١، التّهذيب ٤: ٢١٠ / ٦٠٨.

(٨) - ورد مؤداه في الفقيه ٢: ٣٢٣ / ٧٥، و التّهذيب ٤: ٢١١ / ٦١١ - ٦١٥، و الاستبصار ٢: ٢٦٧ / ٨٦ - ٢٧١.

(٩) - ورد مؤداه في التّهذيب ٤: ٢١٢ / ٦١٦ - ٦١٨، و الاستبصار ٢: ٨٧ / ٢٧٢ - ٢٧٤. الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام،

ص: ٢٠٨

وَ مَنْ أَرَادَ أَنْ يَتَسَحَّرَ فَلَهُ ذَلِكَ إِلَى أَنْ يَطْلُعَ الْفَجْرُ وَ لَوْ أَنَّ رَجُلَيْنِ نَظَرَا فَقَالَ أَحَدُهُمَا هَذَا الْفَجْرُ قَدْ طَلَعَ وَ قَالَ الْآخَرُ مَا طَلَعَ الْفَجْرُ بَعْدَ حَلِّ التَّسْحَرِ لِلَّذِي لَمْ يَرَهُ أَنَّهُ طَلَعَ «١» وَ حُرِّمَ عَلَى الَّذِي يَرَاهُ أَنَّهُ طَلَعَ وَ لَوْ أَنَّ قَوْمًا مُجْتَمِعِينَ سَأَلُوا أَحَدَهُمْ أَنْ يَخْرُجَ وَ يُنْظَرَ هَلْ طَلَعَ الْفَجْرُ ثُمَّ قَالَ قَدْ طَلَعَ الْفَجْرُ وَ ظَنَّ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ يَمْنَحُ فَأَكَلَ وَ شَرِبَ كَانَ عَلَيْهِ قَضَاءُ ذَلِكَ الْيَوْمِ «٢» وَ لَا يَجُوزُ لِلْمَرِيضِ وَ الْمَسَافِرِ الصَّيَامَ فَإِنْ صَامَا كَانَا عَاصِيَيْنِ وَ عَلَيْهِمَا الْقَضَاءُ وَ يَصُومُ الْعَلِيلُ إِذَا وَحِدًا مِنْ نَفْسِهِ خِفَةً وَ عَلِمَ أَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى الصَّوْمِ وَ هُوَ أَبْصُرٌ بِنَفْسِهِ «٣» وَ لَا يَجُوزُ لِلْمَسَافِرِ عَلَى حَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ إِلَّا عَادِيًا أَوْ بَاعِيًا وَ الْعَادِي اللَّصُّ وَ الْبَاعِي الَّذِي يَبْغِي الصَّيْدَ فَإِذَا قَدِمَتْ مِنَ السَّفَرِ وَ عَلَيْكَ بَقِيَّةُ يَوْمٍ فَأَمْسَكَ مِنَ الطَّعَامِ وَ الشَّرَابِ إِلَى اللَّيْلِ فَإِنْ خَرَجْتَ فِي سَفَرٍ وَ عَلَيْكَ بَقِيَّةُ يَوْمٍ فَأَفْطَرَ وَ كُلُّ مَنْ وَجِبَ عَلَيْهِ التَّقْصِيرُ فِي السَّفَرِ فَعَلَيْهِ الْإِفْطَارُ وَ كُلُّ مَنْ وَجِبَ عَلَيْهِ التَّمَامُ فِي الصَّلَاةِ وَ الصَّوْمِ فِي السَّفَرِ الْمُكَارِي وَ الْبَرِيدُ وَ الرَّاعِي وَ الْمَلَّاحُ وَ الرَّابِحُ لِأَنَّهُ عَمَلُهُمْ وَ صَاحِبُ الصَّيْدِ إِذَا كَانَ صَيْدُهُ بَطْرًا فَعَلَيْهِ التَّمَامُ فِي الصَّلَاةِ وَ الصَّوْمِ وَ إِنْ كَانَ صَيْدُهُ لِلتَّجَارَةِ فَعَلَيْهِ التَّمَامُ فِي الصَّلَاةِ وَ الصَّوْمِ «٤» وَ رَوَى أَنَّ عَلَيْهِ الْإِفْطَارَ فِي الصَّوْمِ وَ إِذَا كَانَ صَيْدُهُ مِمَّا يَعُودُ عَلَى عِيَالِهِ فَعَلَيْهِ التَّقْصِيرُ فِي الصَّلَاةِ وَ الصَّوْمِ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ص الْكَادُ عَلَى عِيَالِهِ كَالْمُجَاهِدِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ «٥» وَ إِنْ أَصَابَكَ رَمْدٌ فَلَا بَأْسَ أَنْ تُفْطِرَ تَعَالَجَ عَيْنَيْكَ «٦»

(١) - ورد مؤداه في الفقيه ٢: ٨٢ / ٣٦٥، و الكافي ٤: ٩٧ / ٧.

(٢) - الفقيه ٢: ٨٣ / ٣٦٧، و الكافي ٤: ٩٧ / ٤، و التّهذيب ٤: ٢٧٠ / ٨١٤، باختلاف في ألفاظه.

(٣) - ورد مؤداه في الفقيه ٢: ٨٣ / ٣٦٩، و الكافي ٤: ١١٨ / ٢ و ٣ و ٨ من «و يصوم العليل ...».

(٤) - ورد باختلاف يسير في المقنع: ٦٢، من «فإذا قدمت من السفر ...».

(٥) - الكافي ٥: ٨٨ / ١ و فيه عن أبي عبد الله عليه السلام.

(٦) - ورد مؤداه في الفقيه ٢: ٨٤ / ٣٧٣، و الكافي ٤: ١١٨ / ٤ و ٥، و التّهذيب ٤: ٢٥٧ / ٧٦٠. الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه

السلام، ص: ٢٠٩

وَ إِذَا طَهَّرَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ حَيْضِهَا وَ قَدِ بَقِيَ عَلَيْهَا يَوْمٌ صَامَتْ ذَلِكَ الْيَوْمَ تَأْدِيًا وَ عَلَيْهَا قَضَاءُ ذَلِكَ الْيَوْمِ «١» وَ إِنْ حَاضَتْ وَ قَدِ بَقِيَ عَلَيْهَا بَقِيَّةُ يَوْمٍ أَفْطَرَتْ وَ عَلَيْهَا الْقَضَاءُ وَ لَا بَأْسَ أَنْ يَذُوقَ الطَّبَّاحُ الْمَرْقَمَةَ وَ هُوَ صَائِمٌ بِطَرَفِ لِسَانِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَبْتَلِعَهُ وَ لَا بَأْسَ بِشَمِّ الطَّيِّبِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَسْحُوقًا فَإِنَّهُ يَصْعَدُ إِلَى الدِّمَاغِ «٢» وَ قَدْ ذَكَرْنَا صَوْمَ يَوْمِ الشُّكِّ فِي أَوَّلِ الْبَابِ وَ نُفَسِرُهُ ثَانِيَةً لِتَرْدَادِ بِهِ بَصِيرَةً

وَيَقِينًا وَإِذَا شَكَّكَتْ فِي يَوْمٍ لَا تَعْلَمُ أَنَّهُ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ أَوْ مِنْ شَعْبَانَ فَصُمِّمِ مِنْ شَعْبَانَ فَإِنْ كَانَ مِنْهُ لَمْ يَضُرَّكَ وَإِنْ كَانَ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ جَازَ لَكَ مِنْ رَمَضَانَ وَإِلَّا فَانظُرْ أَيَّ يَوْمٍ صُمِّمْتَ مِنَ الْعَامِ الْمَاضِي وَ عَمِدْ مِنْهُ خَمْسِيَّةَ أَيَّامٍ وَ صُمِّمِ الْيَوْمَ الْخَامِسَ وَ قَدْ رَوَى إِذَا غَابَ الْهَلَالُ قَبْلَ الشَّفَقِ فَهُوَ مِنْ لَيْلِهِ وَ إِذَا غَابَ بَعِيدَ الشَّفَقِ فَهُوَ لِلثَّلَاثِينَ فَإِذَا رَأَيْتَ ظِلَّ رَأْسِكَ فِيهِ فَلثَلَاثَ لَيَالٍ «٣» وَ إِذَا شَكَّكَتْ فِي هَلَالِ شَوَالٍ وَ تَغَيَّمَتِ السَّمَاءُ فَصُمِّمِ ثَلَاثِينَ يَوْمًا وَ أَفْطِرْ وَ وَدِّعِ الشَّهْرَ فِي آخِرِ لَيْلِهِ مِنْهُ وَ تَقْرَأُ دُعَاءَ الْوَدَاعِ وَ إِذَا كَانَ لَيْلَةُ الْفِطْرِ صَبَّيْتَ الْمَغْرِبَ وَ سَجَدْتَ وَ قُلْتَ - يَا ذَا الطُّولِ وَ يَا ذَا الْجُودِ وَ يَا ذَا الْحَوْلِ يَا مُصْطَفَى مُحَمَّدٍ وَ نَاصِرَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَ عَلَى آلِهِ وَ سَلَّمَ وَ اغْفِرْ لِي كُلَّ ذَنْبٍ أَذْنَبْتُهُ وَ نَسَيْتُهُ وَ هُوَ عِنْدَكَ فِي كِتَابٍ مُبِينٍ ثُمَّ يَقُولُ مِائَةَ مَرَّةٍ أَتُوبُ إِلَى اللَّهِ «٤» وَ كَبُرَ بَعْدَ الْمَغْرِبِ وَ الْعِشَاءِ الْأَخِيرَةِ وَ الْغَدَاةِ وَ لَيْلَةِ الْعِيدِ وَ الظُّهْرِ وَ الْعَصْرِ كَمَا تُكَبِّرُ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ تَقُولُ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ عَلَى مَا هَدَانَا وَ الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى مَا أَوْلَانَا وَ أَوْلَانَا وَ الْحَمْدُ لِلَّهِ بُكْرَةً وَ آصِيًا «٥» وَ ادْفَعْ زَكَاةَ الْفِطْرِ عَنْ نَفْسِكَ وَ عَنْ كُلِّ مَنْ تَعُولُ مِنْ صَخِيرٍ أَوْ كَبِيرٍ حُرٍّ وَ عَبِيدٍ ذَكَرَ وَ أَنْثَى «٦» وَ اعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى فَرَضَهَا زَكَاةً لِلْفِطْرِ قَبْلَ أَنْ تَكْثُرَ الْأَمْوَالُ فَقَالَ أَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَ آتُوا الزَّكَاةَ وَ إِخْرَاجَ الْفِطْرِ وَاجِبٌ عَلَى الْغَنِيِّ وَ الْفَقِيرِ وَ الْعَبْدِ وَ الْحُرِّ وَ عَلَى الذُّكْرَانِ

(١) - المقنع: ٤٤.

(٢) - الفقيه ٢: ٧٠ / ٢٩٢ باختلاف يسير.

(٣) - الفقيه ٢: ٧٨ / ٣٤٢ و ٣٤٣، و المقنع: ٥٨، و الهداية: ٤٥. من «و قد روى...».

(٤) - الهداية: ٥٢ باختلاف يسير. من «و إذا كان ليلة الفطر...».

(٥) - الفقيه ٢: ١٠٨ / ٤٦٤، و الهداية: ٥٢ باختلاف يسير.

(٦) - المقنع: ٦٦، و الهداية: ٥١. الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٢١٠

وَ الْبَنَاتِ وَ الصَّغِيرِ وَ الْكَبِيرِ وَ الْمُنَافِقِ وَ الْمُخَالِفِ لِكُلِّ رَأْسٍ صَاعٍ مِنْ تَمْرٍ وَ هُوَ تِسْعَةُ أَرْطَالٍ بِالْعِرَاقِيِّ أَوْ صَاعٍ مِنْ حِنْطَةٍ أَوْ صَاعٍ مِنْ شَعِيرٍ أَوْ صَاعٍ مِنْ زَبِيبٍ أَوْ قِيمِيَّةٍ ذَلِكَ وَ مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُخْرِجَ ثَمَنًا فَلْيُخْرِجْ مَا بَيْنَ ثَلَاثِي دَرَاهِمٍ «١» إِلَى دَرَاهِمٍ وَ الثَّلَاثَانِ أَقْلُ مَا رَوَى وَ الدَّرَاهِمُ أَكْثَرُ مَا رَوَى وَ قَدْ رَوَى ثَمَنُ تِسْعَةِ أَرْطَالٍ تَمْرٍ «٢» وَ رَوَى مَنْ لَمْ تَسْتَطِعْ يَدُهُ إِخْرَاجَ الْفِطْرِ أَخَذَ مِنَ النَّاسِ فِطْرَتَهُمْ وَ أَخْرَجَ مَا يَجِبُ عَلَيْهِ مِنْهَا وَ لَا بَأْسَ بِإِخْرَاجِ الْفِطْرِ إِذَا دَخَلَ الْعَشْرُ الْأَوَاخِرُ ثُمَّ إِلَى يَوْمِ الْفِطْرِ قَبْلَ الصَّلَاةِ فَإِنْ أَخْرَجَهَا إِلَى أَنْ تَزُولَ الشَّمْسُ صَارَتْ صَدَقَةً وَ لَمْ يُدْفَعِ الْفِطْرَةُ إِلَّا إِلَى مُسْتَحِقٍّ وَ أَفْضَلُ مَا يَعْمَلُ بِهِ فِيهَا أَنْ تُخْرَجَ إِلَى الْفَقِيرِ لِيُصْرِفَهَا فِي وَجْهِهَا بِهِذَا جَاءَتِ الرُّوَايَاتُ وَ الَّتِي يُسْتَحَبُّ الْإِفْطَارُ عَلَيْهِ يَوْمَ الْفِطْرِ الْبُرِّ وَ التَّمْرِ وَ أَرَوَى عَنِ الْعَالِمِ عِ الْإِفْطَارُ عَلَى الشُّكْرِ وَ رَوَى أَفْضَلُ مَا يُفْطَرُ عَلَيْهِ طِينُ قَبْرِ الْحَسَنِ ع «٣» وَ رَوَى أَنَّ لِلْفِطْرِ تَشْرِيْقًا كَتَشْرِيْقِ الْأَضْحَى يُسْتَحَبُّ فِيهِ الدَّبِيحَةُ كَمَا يُسْتَحَبُّ فِي الْأَضْحَى وَ عَلَيْكُمْ بِالتَّكْبِيرِ يَوْمَ الْعِيدِ وَ الْغَدُوِّ إِلَى مَوَاضِعِ الصَّلَاةِ وَ التَّبَرُّزِ إِلَى تَحْتِ السَّمَاءِ وَ الْوُقُوفِ تَحْتِهَا إِلَى وَقْتِ الْفَرَاغِ مِنَ الصَّلَاةِ وَ الدُّعَاءِ وَ رَوَى الْفِطْرَةَ نِصْفَ صَاعٍ مِنْ بُرٍّ وَ سَائِرُهُ صَاعًا صَاعًا «٤» وَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَدْفَعَ مَا يَلْزُمُهُ وَاحِدًا إِلَى نَفْسَيْنِ فَإِنْ كَانَ لَكَ مَمْلُوكٌ مُسْلِمٌ أَوْ ذِمِّيٌّ فَادْفَعْ عَنْهُ وَ إِنْ وُلِدَ لَكَ مَوْلُودٌ يَوْمَ الْفِطْرِ قَبْلَ الزَّوَالِ فَادْفَعْ عَنْهُ الْفِطْرَةَ وَ إِنْ وُلِدَ بَعْدَ الزَّوَالِ فَلَا فِطْرَةَ عَلَيْهِ وَ كَذَلِكَ إِذَا أَسْلَمَ الرَّجُلُ قَبْلَ الزَّوَالِ أَوْ بَعْدَ فَعَلَى هَذَا «٥» وَ لَا بَأْسَ بِإِخْرَاجِ الْفِطْرِ فِي أَوَّلِ يَوْمٍ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ إِلَى آخِرِهِ وَ هِيَ الزَّكَاةُ إِلَى أَنْ

(١) - في نسخة «ش»: «ما تبين و ثلثي درهم» و في نسخة «ض»، و البحار ٩٦: ١٠٧ / ١١، و مستدرک الوسائل ١: ٥٢٧ / ٢: «ما تبين و ثلاثين درهما». و الظاهر ما اثبتناه هو الصواب.

(٢) - ليس في نسخة «ش».

(٣) - ورد مؤداه في الفقيه ٢: ١١٣ / ٤٨٥ من «و الذي يستحب ...».

(٤) - ورد مؤداه في التهذيب ٤: ٨٥ / ٢٤٦ من «و روى: الفطرة ...».

(٥) - الفقيه ٢: ١١٦ / ٤٩٩، المقنع: ٦٦ باختلاف يسير. الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٢١١

تُصَلِّي صَلَاةَ الْعِيدِ فَإِنْ أَخْرَجَهَا بَعْدَ الصَّلَاةِ فَهِيَ صَدَقَةٌ وَ أَفْضَلُ وَقْتِهَا آخِرُ يَوْمٍ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ (١) وَ اعْلَمْ أَنَّ الْعَلَامَ يُؤَخِّدُ بِالصِّيَامِ إِذَا بَلَغَ تِسْعَ سِنِينَ عَلَى قَدَرٍ مَا يُطِيقُهُ فَإِنْ أَطَاعَ إِلَى الظُّهْرِ أَوْ بَعْدَهُ صَامَ إِلَى ذَلِكَ الْوَقْتِ فَإِذَا غَلَبَ عَلَيْهِ الْجُوعُ وَ الْعَطَشُ أَفْطَرَ (٢) وَ إِذَا صَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَلَا يَأْخُذُهُ بِصِيَامِ الشَّهْرِ كُلِّهِ وَ إِذَا لَمْ يَتَّهَيْأَ لِلشَّيْخِ أَوْ الشَّابِّ الْمَعْلُولِ أَوْ الْمَرْأَةِ الْحَامِلِ أَنْ تَصُومَ مِنَ الْعَطَشِ وَ الْجُوعِ أَوْ خَافَتْ أَنْ تَضُرَّ لَوْلَاهَا فَعَلَيْهِمْ جَمِيعًا الْإِفْطَارُ وَ يَتَّصَدَّقُ عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ لِكُلِّ يَوْمٍ بِمُدٍّ مِنْ طَعَامٍ وَ لَيْسَ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ (٣) وَ إِذَا مَرِضَ الرَّجُلُ وَ فَاتَهُ صَوْمُ شَهْرِ رَمَضَانَ كُلِّهِ وَ لَمْ يَصُمْهُ إِلَى أَنْ يَدْخُلَ عَلَيْهِ شَهْرُ رَمَضَانَ مِنْ قَابِلٍ فَعَلَيْهِ أَنْ يَصُومَ هَذَا الَّذِي قَدْ دَخَلَ عَلَيْهِ وَ يَتَّصِدَّقُ عَنْ الْأَوَّلِ لِكُلِّ يَوْمٍ بِمُدٍّ طَعَامٍ وَ لَيْسَ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَدْ صَحَّ فِيمَا بَيْنَ شَهْرَيْنِ رَمَضَانَيْنِ فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ وَ لَمْ يَصُمْ فَعَلَيْهِ أَنْ يَتَّصِدَّقُ عَنْ الْأَوَّلِ لِكُلِّ يَوْمٍ مُدًّا مِنْ طَعَامٍ وَ يَصُومَ الثَّانِي فَإِذَا صَامَ الثَّانِي قَضَى الْأَوَّلَ بَعْدَهُ وَ إِنْ فَاتَهُ شَهْرَانِ رَمَضَانَيْنِ حَتَّى دَخَلَ الشَّهْرُ الثَّلَاثُ وَ هُوَ مَرِيضٌ فَعَلَيْهِ أَنْ يَصُومَ الَّذِي دَخَلَ وَ يَتَّصِدَّقُ عَنْ الْأَوَّلِ لِكُلِّ يَوْمٍ مُدًّا مِنْ طَعَامٍ وَ يَقْضِي الثَّانِي (٤) فَإِنْ أَرَدَتْ سَفْرًا أَوْ أَرَدَتْ أَنْ تُقَدِّمَ مِنْ صَوْمِ السَّنَةِ شَيْئًا فَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ لِلشَّهْرِ الَّذِي تُرِيدُ الْخُرُوجَ فِيهِ (٥).

وَ إِنْ أَرَدَتْ قَضَاءَ شَهْرِ رَمَضَانَ فَأَنْتَ بِالْخِيَارِ إِنْ شِئْتَ قَضَيْتَهَا مُتَّابِعًا وَ إِنْ شِئْتَ مُتَّفَرِّقًا فَقَدْ رُوِيَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ قَالَ يَصُومُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ثُمَّ يُفْطِرُ (٦) وَ إِذَا مَاتَ الرَّجُلُ وَ عَلَيْهِ مِنْ صَوْمِ شَهْرِ رَمَضَانَ فَعَلَى وَلِيِّهِ أَنْ يَقْضِي عَنْهُ وَ كَذَلِكَ إِذَا فَاتَهُ فِي السَّفَرِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَاتَ فِي مَرَضِهِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَصِحَّ فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ وَ إِذَا كَانَ لِلْمَيِّتِ

(١) - الفقيه ٢: ١١٨، عن رسالته أبيه، و المقنع: ٩٧، و الهداية: ٥١.

(٢) - الفقيه ٢: ٧٦ / ٣٢٩، و المقنع: ٦١.

(٣) - المقنع: ٦١ باختلاف يسير، و المختلف: ٢٤٥ عن رسالته علي بن بابويه.

(٤) - المختلف: ٢٤٠، عن رسالته ابن بابويه، و المقنع: ٦٤.

(٥) - الفقيه ٢: ٥١، عن رسالته أبيه.

(٦) - المقنع: ٦٣ باختلاف يسير. الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٢١٢

وَلِيَّانِ فَعَلَى أَكْبَرِهِمَا مِنَ الرَّجُلَيْنِ أَنْ يَقْضِيَ عَنْهُ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلِيٌّ مِنَ الرَّجَالِ قَضَى عَنْهُ وَ لِيَّهُ مِنَ النِّسَاءِ (١) وَ مَنْ جَامَعَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ أَوْ أَفْطَرَ فَعَلَيْهِ عِتْقُ رَقَبَةٍ أَوْ صِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَّابِعَيْنِ أَوْ إِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا لِكُلِّ مِسْكِينٍ مُدٍّ مِنْ طَعَامٍ وَ عَلَيْهِ قَضَاءُ ذَلِكَ الْيَوْمِ وَ أَنَّى لَمْهَ بِمِثْلِهِ (٢) وَ قَدْ رُوِيَ رُحْصَةً فِي قُبَلِهِ الصَّائِمِ وَ أَفْضَلُ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يَنْتَزِعَ عَنْ مِثْلِ هَذَا قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع أَمَا يَسْتَيْحِي أَحَدُكُمْ أَلَّا يَصْبِرَ يَوْمًا إِلَى اللَّيْلِ إِنَّهُ كَانَ يُقَالُ إِنَّ بَدْوَ الْقِتَالِ اللَّطَامُ وَ لَوْ أَنَّ رَجُلًا لَصِقَ بِأَهْلِهِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ وَ أَذْفَقَ كَانَ عَلَيْهِ عِتْقُ رَقَبَةٍ (٣) وَ لَا بَأْسَ بِالسَّوَاكِ لِلصَّائِمِ وَ الْمَضْمَضَةِ وَ الْإِسْتِنْشَاقِ إِذَا لَمْ يَبْلُغْ وَ لَا يَدْخُلُ الْمَاءُ فِي حَلْقِهِ وَ لَا بَأْسَ بِالْكُحْلِ إِذَا لَمْ يَكُنْ مُمَسِّكًا وَ قَدْ رُوِيَ رُحْصَةً الْمَسْكِكِ فَإِنَّهُ يَخْرُجُ عَلَى عَكْرَةِ (٤) لِسَانِهِ وَ لَا يَجُوزُ لِلصَّائِمِ أَنْ يَقْطُرَ فِي أُذُنِهِ شَيْئًا وَ لَا يَشْعُطَ وَ لَمَّا يَحْتَقِنُ وَ الْمَرْأَةُ لَمَّا تَجْلِسُ فِي الْمَاءِ فَإِنَّهَا تَحْمِلُ الْمَاءَ بِقُبُلِهَا وَ لَا بَأْسَ لِلرَّجُلِ أَنْ يَسْتَنْقِعَ فِيهِ مَا لَمْ يَزْتَمِسْ فِيهِ وَ اعْلَمْ أَنَّ النَّدْرَ عَلَى وَجْهَيْنِ (٥) أَحَدُهُمَا أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ إِنْ أَفْعَلُ كَذَا وَ كَذَا فَلِلَّهِ عَلَى صَوْمِ كَذَا أَوْ صَلَاةٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ حَجٍّ أَوْ عِتْقِ رَقَبَةٍ فَعَلَيْهِ أَنْ يَفِيَّ لِلَّهِ بِنَدْرِهِ إِذَا كَانَ ذَلِكَ الشَّيْءُ كَمَا نَدَرَ فِيهِ فَإِنْ أَفْطَرَ يَوْمَ صَوْمِ النَّدْرِ فَعَلَيْهِ الْكِفَارَةُ شَهْرَيْنِ مُتَّابِعَيْنِ وَ قَدْ رُوِيَ أَنَّ عَلَيْهِ

كَفَّارَةٌ يَمِينٍ وَ الْوَجْهُ الثَّانِي مِنْ صَوْمِ النَّذْرِ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ إِنْ كَانَ كَذَاً وَ كَذَا صُمْتُ أَوْ صَلَّيْتُ أَوْ تَصَدَّقْتُ أَوْ حَجَّجْتُ وَ لَمْ يَقُلْ لِلَّهِ عَلَيَّ كَذَاً وَ كَذَاً إِنْ شَاءَ فَعَلَ وَ أَوْفَى بِنَذْرِهِ وَ إِنْ شَاءَ لَمْ يَفْعَلْ فَهُوَ بِالْخِيَارِ «٦» فَمَتَى وَجَبَ عَلَى الْإِنْسَانِ صَوْمُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ فَصَامَ شَهْرًا وَ صَامَ مِنَ الشَّهْرِ

(١) - المقنع: ٢ / ٩٨ / ٤٣٩، المقنع: ٦٣ باختلاف يسير.

(٢) - المقنع: ٦٠.

(٣) - المقنع: ٢ / ٧٠ / ٢٩٧ و ٢٩٨ باختلاف في ألفاظه.

(٤) - عكرة اللسان: اصله «الصَّحاح - عكر ٢: ٧٥٦».

(٥) - في نسخة «ش»: «قسمين».

(٦) - ورد مؤداه في الفقيه ٣: ٢٣٢ / ١٠٩٥، و المقنع: ١٣٧، و الهداية: ٧٣. الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٢١٣ الثاني أَيَّامًا ثُمَّ أَفْطَرَ فَعَلَيْهِ أَنْ يَبْنِي عَلَيْهِ وَ لَا بَأْسَ وَ إِنْ صَامَ شَهْرًا أَوْ أَقَلَّ مِنْهُ وَ لَمْ يَصُمْ مِنَ الشَّهْرِ الثَّانِي شَيْئًا عَلَيْهِ أَنْ يُعِيدَ صَوْمَهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَدْ أَفْطَرَ لِمَرَضٍ فَلَهُ أَنْ يَبْنِي عَلَى مَا صَامَ لِأَنَّ اللَّهَ حَبَسَهُ «١» وَ الرَّغِيفُ وَ الْقَلْسُ وَ الْقَيْءُ لَا يَنْقُضُ الصَّوْمَ إِلَّا أَنْ يَتَقَيَّأَ مُتَعَمِّدًا وَ لَمْ يَصُومْ فِي السَّفَرِ شَيْئًا مِنْ صَوْمِ الْفَرَضِ وَ لَمَّا تَطَوَّعَ إِلَّا الصَّوْمُ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ فِي أَوَّلِ الْبَابِ مِنْ صَوْمِ كَفَّارَةِ صِيْدِ الْحَرَمِ وَ صَوْمِ كَفَّارَةِ الْإِحْمَالِ فِي الْإِحْرَامِ إِنْ كَانَ بِهِ أَذَى مِنْ رَأْسِهِ وَ صَوْمِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ لَطَلَبِ حَاحِيهِ عِنْدَ قَبْرِ النَّبِيِّ ص وَ هُوَ يَوْمُ الْأَرْبَعَاءِ وَ الْخَمِيسِ وَ الْجُمُعَةِ وَ صَوْمِ الْإِعْتِكَافِ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَ مَسْجِدِ النَّبِيِّ ص وَ مَسْجِدِ الْكُوفَةِ وَ مَسْجِدِ الْمَدَائِنِ وَ لَا يَجُوزُ الْإِعْتِكَافُ فِي غَيْرِ هَؤُلَاءِ الْمَسَاجِدِ الْأَرْبَعَةِ وَ الْعِلَّةُ فِي ذَلِكَ أَنَّهُ لَا يُعْتَكَفُ إِلَّا فِي مَسْجِدٍ جَمَعَ فِيهِ إِمَامٌ عَدِلٌ وَ جَمَعَ رَسُولُ اللَّهِ ص بِمَكَّةَ وَ الْمَدِينَةَ وَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ع فِي هَذِهِ الثَّلَاثَةِ الْمَسَاجِدِ وَ قَدْ رُوِيَ فِي مَسْجِدِ الْبَصْرَةِ «٢» إِذَا قَضَيْتَ صَوْمَ شَهْرِ رَمَضَانَ وَ النَّذْرَ كُنْتَ بِالْخِيَارِ فِي الْإِفْطَارِ إِلَى زَوَالِ الشَّمْسِ فَإِنْ أَفْطَرْتَ بَعْدَ الزَّوَالِ فَعَلَيْكَ كَفَّارَةٌ مِثْلُ مَنْ أَفْطَرَ يَوْمًا مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ «٣» وَ قَدْ رُوِيَ أَنَّ عَلَيْهِ إِذَا أَفْطَرَ بَعْدَ الزَّوَالِ إِطْعَامَ عَشْرَةِ مَسَاكِينٍ لِكُلِّ مَسْكِينٍ مِئِدٌ مِنْ طَعَامٍ فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَيْهِ صَامَ يَوْمًا بَدَلَ يَوْمٍ وَ صَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ كَفَّارَةً لِمَا فَعَلَ «٤» وَ إِذَا أَصْبَحْتَ يَوْمَ الْفِطْرِ اغْتَسَلْ وَ تَطَيَّبْ وَ تَمَشَّطْ وَ الْبَسْ أَنْظَفَ ثِيَابِكَ وَ أَطْعِمْ شَيْئًا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَخْرُجَ إِلَى الْجَبَانَةِ فَإِذَا أَرَدْتَ الصَّلَاةَ فَابْرُزْ إِلَى تَحْتِ السَّمَاءِ وَ قُمْ عَلَى الْأَرْضِ وَ لَا تَقُمْ عَلَى غَيْرِهَا وَ أَكْثِرْ ذِكْرَ اللَّهِ وَ التَّضَرُّعَ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ وَ سَلِّهِ أَنْ لَا يَجْعَلَ مِنْكَ آخِرَ الْعَهْدِ وَ بِاللَّهِ التَّوْفِيقُ «٥»

(١) - المقنع: ٦٤ باختلاف يسير.

(٢) - ورد مؤداه في الفقيه ٢: ١٢٠ / ٥١٩، و المقنع: ٦٦، و الكافي ٤: ١ / ١٧٦.

(٣) - المختلف: ٢٤٨ عن رسالة علي بن بابويه، و المقنع: ٦٣.

(٤) - المقنع: ٦٣.

(٥) - الهداية: ٥٣ باختلاف في ألفاظه.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٢١٤

٣١ باب الحج و ما يستعمل فيه

اعْلَمَ يَرْحَمُكَ اللَّهُ أَنَّ الْحَجَّ فَرِيضَةٌ مِنْ فَرَائِضِ اللَّهِ جَلَّ وَعَزَّ اللَّازِمَةُ مِنْهُ الْوَاجِبَةُ عَلَى مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَقَدْ وَجَبَ فِي طَوْلِ الْعُمْرِ مَرَّةً وَاحِدَةً وَوَعِدَ عَلَيْهَا مِنَ الثَّوَابِ الْجَنَّةِ وَالْعَفْوِ مِنَ الذُّنُوبِ وَسَمِيَ تَارِكُهُ كَافِرًا وَتَوَعَّدَ عَلَى تَارِكِهِ بِالنَّارِ فَنَعُوذُ بِاللَّهِ وَرُوي أَنَّ مُنَادِيًا يُنَادِي بِالْحَاجِّ إِذَا قَضَوْا مَنَاسِكَهُمْ قَدْ غَفِرَ لَكُمْ مَا مَضَى فَاسْتَأْنِفُوا الْعَمَلَ «١».

أَرُوي عَنِ الْعَالِمِ ع أَنَّهُ لَا يَقِفُ أَحَدٌ مِنْ مُوَافِقٍ أَوْ مُخَالَفٍ فِي الْمَوْقِفِ إِلَّا غَفِرَ لَهُ «٢» فَقِيلَ لَهُ ع إِنَّهُ يَقِفُهُ الشَّارِي «٣» وَالنَّاصِبُ وَغَيْرُهُمَا فَقَالَ يَغْفِرُ لِلْجَمِيعِ حَتَّى إِنْ أَحَدَهُمْ لَوْ لَمْ يَعَاوِدْ إِلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ مَا وَحَدَ شَيْئًا مِمَّا تَقَدَّمَ وَكُلُّهُمْ مُعَاوِدٌ قَبْلَ الْخُرُوجِ مِنَ الْمَوْقِفِ.

وَ رُوي أَنَّ حَجَّةً مَقْبُولَةً خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا بِمَا فِيهَا وَ جَعَلَهُ فِي شَهْرٍ مَعْلُومٍ مَقْرُونٍ الْعُمْرَةَ إِلَى الْحَجِّ فَادْنَى مَا يَتِمُّ بِهِ فَرَضُ الْحَجِّ الْإِحْرَامِ بِشُرُوطِهِ وَ التَّلْبِيَةِ وَ الطَّوَافِ وَ الصَّلَاةِ عِنْدَ الْمَقَامِ وَ السَّعْيِ بَيْنَ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ وَ الْمَوْقِفَيْنِ وَ آدَاءِ الْكُفَّارَاتِ وَ النَّسْكِ وَ الزِّيَارَةِ وَ طَوَافِ النِّسَاءِ وَ الَّذِي يُفْسِدُ الْحَجَّ وَ يُوجِبُ الْحَجَّ مِنْ قَابِلِ الْجَمَاعِ لِلْمُحْرَمِ فِي الْحَرَمِ وَ مَا سِوَى ذَلِكَ

(١)- ورد مؤداه في ثواب الأعمال: ٦/٧١، والمحاسن: ١١٥/٦٤.

(٢)- ورد مؤداه في الفقيه ٢: ٥٨٢/١٣٦ و ٥٨٣، و ثواب الاعمال: ٥٨٣/٧١.

(٣)- في نسخة «ش» و «ض»: «الشَّادِي» و ما اثبتناه من البحار ٩٩: ٣٣/١١ عن فقه الرضا عليه السلام و الشاربي: من دان بدين

الشَّراء و هم الخوارج «القاموس المحيط- شري- ٤: ٣٤٨». الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٢١٥

فَفِيهِ الْكُفَّارَاتُ وَ هِيَ «١» مُتَّبَعَةٌ فِي بَابِ الْكُفَّارَاتِ ثُمَّ يَجِبُ عَلَيْهِ بِالسُّنَّةِ الْحَجُّ نَافِلَةً بِقَدْرِ اتِّسَاعِهِ وَ صِحَّةِ جِسْمِهِ وَ قُوَّتِهِ عَلَى السَّفَرِ وَ الَّذِي فَرَضَ اللَّهُ عَلَى عِبَادِهِ الْحَجَّ وَ الْعُمْرَةَ لِمَنْ وَحَدَ طَوْلًا فَقَالَ فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ «٢» وَ الْحَاجُّ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ قَارِنٌ وَ مُفْرَدٌ لِلْحَجِّ وَ مَتَمَّتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ وَ لَا يَجُوزُ لِأَهْلِ مَكَّةَ وَ حَاضِرِيهَا التَّمَتُّعُ إِلَى الْحَجِّ وَ لَيْسَ لَهُمَا إِلَّا الْقُرْآنُ أَوْ الْإِفْرَادُ لِقَوْلِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَ تَعَالَى فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ثُمَّ قَالَ جَلَّ وَعَزَّ ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ «٣» مَكَّةَ وَ مَنْ حَوْلَهَا عَلَى ثَمَانِيَةِ وَ أَرْبَعِينَ مِيلًا وَ مَنْ كَانَ خَارِجًا مِنْ هَذَا الْحَدِّ فَلَا يَحُجُّ إِلَّا مُتَمَّتَّعًا بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ وَ لَا يَقْبَلُ اللَّهُ غَيْرَهُ مِنْهُ «٤» فَإِذَا أَرَدْتَ الْخُرُوجَ إِلَى الْحَجِّ فَوَفِّرْ شَعْرَكَ شَهْرَ ذِي الْقَعْدَةِ وَ عَشْرَةَ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ وَ اجْمَعْ أَهْلَكَ وَ صَلِّ رَكَعَتَيْنِ وَ مَجِدْ «٥» اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ وَ صَلِّ عَلَى النَّبِيِّ ص وَ ارْزُقْ يَدَيْكَ إِلَى اللَّهِ وَ قُلِ اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْتَوْدِعُكَ الْيَوْمَ دِينِي وَ مَالِي وَ نَفْسِي وَ أَهْلِي وَ وُلْدِي وَ جَمِيعَ جِيرَانِي وَ إِخْوَانِي الْمُؤْمِنِينَ الشَّاهِدِينَ مِنَّا وَ الْغَائِبِينَ عَنَّا فَإِذَا خَرَجْتَ فَقُلْ بِحَوْلِ اللَّهِ وَ قُوَّتِهِ أَخْرَجَ فَإِذَا وَضَعْتَ رِجْلَكَ فِي الرِّكَابِ فَقُلْ بِسْمِ اللَّهِ وَ بِاللَّهِ وَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَ عَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ص فَإِذَا اسْتَوَيْتَ عَلَى رَاحِلَتِكَ وَ اسْتَوَى بِكَ مَحْمِلُكَ فَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا إِلَى الْإِسْلَامِ وَ مَنْ عَلَّمَنَا بِالْإِيمَانِ وَ عَلَّمَنَا الْقُرْآنَ وَ مَنْ عَلَّمَنَا بِمُحَمَّدٍ ص سُبْحَانَ الَّذِي «٦» سَخَّرَ لَنَا هَذَا وَ مَا كُنَّا لَهُ مُقْرِنِينَ وَ إِنَّا إِلَى رَبِّنَا لَمُنْقَلِبُونَ وَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ «٧» وَ عَلَيْكَ بِكَثْرَةِ الْإِسْتِغْفَارِ وَ التَّشْبِيحِ وَ التَّهْلِيلِ وَ التَّكْبِيرِ وَ الصَّلَاةِ عَلَى مُحَمَّدٍ وَ آلِهِ وَ

(١)- ورد مضمونه في الفقيه ٢: ٩٧١/٢١٣، و المقنع: ٧٦، و الكافي ٤: ٣٧٤/٣، و التهذيب ٥: ١٠٩٦/٣١٨.

٢ و ٣- البقرة ٢: ١٩٦.

(٤)- الفقيه ٢: ٩٢٦/٢٠٣، و المقنع: ٦٧، و الهداية: ٥٤، من «و لا يجوز لأهل مكة...».

(٥)- في نسخة «ش»: و احمد.

(٦)- ما بين القوسين ليس في نسخة «ش».

(٧) - الفقيه ٢: ٣١١، و المقنع: ٦٧، و الهداية: ٥٤ باختلاف سير. الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٢١٦

حُسْنِ الْخُلُقِ وَ حُسْنِ الصَّحَابَةِ لِمَنْ صَبَحَكَ وَ كَظَمَ الْغَيْظَ وَ قَلَّهَ الْكَلَامَ وَ إِيَّاكَ وَ الْمُمَارَاةَ فَإِذَا بَلَغْتَ أَحَدَ الْمَوَاقِيتِ الَّتِي وَقَّتَهَا رَسُولُ اللَّهِ ص «١» فَإِنَّهُ ص وَقَّتَ لِأَهْلِ الْعِرَاقِ الْعَقِيقَ وَ أَوْلَةَ الْمَسْلُخِ وَ وَسَيْطَهُ عَمْرَةَ وَ آخِرُهُ ذَاتَ عِزْقٍ وَ أَوْلَهُ أَفْضَلُ وَ وَقَّتَ لِأَهْلِ الطَّائِفِ قِرْنَ الْمَنَازِلِ وَ وَقَّتَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ وَ هِيَ مَسْجِدُ الشَّجَرَةِ وَ وَقَّتَ لِأَهْلِ الْيَمَنِ يَلَمَمَ وَ وَقَّتَ لِأَهْلِ الشَّامِ الْمَهْبَعَةَ وَ هِيَ الْجُحْفَةُ «٢» وَ مَنْ كَانَ مَنْزِلُهُ دُونَ هَذِهِ الْمَوَاقِيتِ مَا بَيْنَهُمَا وَ بَيْنَ مَكَّةَ فَعَلَيْهِ أَنْ يُحْرِمَ مِنْ مَنْزِلِهِ «٣» وَ لَا يَجُوزُ الْإِحْرَامُ قَبْلَ بُلُوغِ الْمِيقَاتِ وَ لَا يَجُوزُ تَأْخِيرُهُ عَنِ الْمِيقَاتِ إِلَّا لِعِلَلٍ أَوْ تَقْيَةٍ فَإِذَا كَانَ الرَّجُلُ عَلِيلاً أَوْ اتَّقَى فَلَا بَأْسَ بِأَنْ يُؤَخَّرَ الْإِحْرَامَ إِلَى ذَاتِ عِزْقٍ «٤» فَإِذَا بَلَغْتَ الْمِيقَاتِ فَاغْتَسِلْ أَوْ تَوَضَّأْ وَ الْبَسْ ثِيَابَكَ وَ صَلِّ سِتَّ رَكَعَاتٍ تَقْرَأُ فِيهَا فَاتِحَةَ الْكِتَابِ وَ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ وَ قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ فَإِنْ كَانَ وَقَّتَ صِلَاةَ الْفَرِيضَةِ فَصَلِّ هَذِهِ الرَّكَعَاتِ قَبْلَ الْفَرِيضَةِ ثُمَّ صَلِّ الْفَرِيضَةَ وَ رُوِيَ أَنَّ أَفْضَلَ مَا يُحْرِمُ الْإِنْسَانَ فِي دُبْرِ الصَّلَاةِ الْفَرِيضَةُ ثُمَّ أَحْرَمَ فِي دُبْرِهَا لِيَكُونَ أَفْضَلَ وَ تَوَجَّهَ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى مِنْهَا «٥» فَإِذَا فَرَعْتَ فَارْفَعْ يَدَيْكَ وَ مَجِّدِ اللَّهَ كَثِيراً وَ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَ آلِهِ كَثِيراً وَ قُلِ اللَّهُمَّ إِنِّي أُرِيدُ مَا أَمَرْتَ بِهِ مِنْ التَّمَتُّعِ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ عَلَى كِتَابِكَ وَ سُنَّةِ نَبِيِّكَ ص فَإِنْ عَرَضَ لِي عَارِضٌ يَحْبِسُنِي فَحَلِّنِي حَيْثُ حَبَسْتَنِي لِقَدْرِكَ الَّذِي قَدَّرْتَ عَلَيَّ اللَّهُمَّ إِنْ لَمْ تَكُنْ حَاجَّةً فَعُمْرَةٌ «٦» ثُمَّ تَلَبَّى سِرّاً بِالتَّلْبِيَّاتِ الْأَرْبَعِ وَ هِيَ الْمُفْتَرَضَاتُ تَقُولُ لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ

(١) - شرط جوابه يأتي في قوله: «فإذا بلغت المقيات فاغتسل أو توضأ».

(٢) - الفقيه ٢: ٣١٢، المقنع: ٦٨، الهداية: ٥٤ باختلاف سير، من «فإذا بلغت...».

(٣) - الفقيه ٢: ٢٠٠ / ٩١٢.

(٤) - الفقيه ٢: ١٩٩ / ٩٠٧.

(٥) - الهداية: ٥٥ باختلاف في ألفاظه.

(٦) - المقنع: ٦٩، و الهداية: ٥٥، و الكافي ٤: ٣٣١ / ٢، و التهذيب ٥: ٧٧ / ٢٥٣، باختلاف سير. الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا

عليه السلام، ص: ٢١٧

لَبَّيْكَ لَمَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ إِنَّ الْحَمْدَ وَ النِّعْمَةَ لَكَ وَ الْمُلْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ هَذِهِ الْأَرْبَعَةُ مَفْرُوضَاتُ «١» وَ تَقُولُ لَبَّيْكَ ذَا الْمَعَارِجِ لَبَّيْكَ لَبَّيْكَ تَبْدِئِي وَ تَعِيدُ وَ الْمَعَادُ إِلَيْكَ لَبَّيْكَ لَبَّيْكَ دَاعِيًا إِلَى دَارِ السَّلَامِ لَبَّيْكَ لَبَّيْكَ كَشَّافَ الْكُرْبِ الْعِظَامِ لَبَّيْكَ لَبَّيْكَ يَا كَرِيمُ لَبَّيْكَ لَبَّيْكَ عَزِيدُكَ وَ ابْنُ عَزِيدِكَ بَيْنَ يَدَيْكَ لَبَّيْكَ لَبَّيْكَ أَتَقَرَّبُ إِلَيْكَ بِمُحَمَّدٍ وَ آلِ مُحَمَّدٍ لَبَّيْكَ وَ أَكْثَرُ مِنْ ذِي الْمَعَارِجِ «٢» وَ اتَّقِ فِي إِحْرَامِكَ الْكُذْبَ وَ الْيَمِينَ الْكَاذِبَةَ وَ الصَّادِقَةَ وَ هُوَ الْجِدَالُ الَّذِي نَهَاهُ اللَّهُ وَ الْجِدَالُ قَوْلُ الرَّجُلِ لَا وَ اللَّهُ وَ بَلَى وَ اللَّهُ فَإِنْ جَادَلْتَ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ وَ أَنْتَ صَادِقٌ فَلَمَّا شِئَءَ عَلَيْكَ وَ إِنْ جَادَلْتَ ثَلَاثًا وَ أَنْتَ صَادِقٌ فَعَلَيْكَ دَمٌ شَاهٍ وَ إِنْ جَادَلْتَ مَرَّةً وَ أَنْتَ كَاذِبٌ فَعَلَيْكَ دَمٌ شَاهٍ وَ إِنْ جَادَلْتَ مَرَّتَيْنِ كَاذِبًا فَعَلَيْكَ دَمٌ بَقْرَةٍ وَ إِنْ جَادَلْتَ ثَلَاثًا وَ أَنْتَ كَاذِبٌ فَعَلَيْكَ يَدَانُهُ وَ اتَّقِ الصَّيْدَ وَ الْفُسُوقَ وَ هُوَ الْكُذْبُ فَاسْتَعْفِرِ اللَّهَ مِنْهُ وَ تَصَدَّقْ بِكَفِّ طُعْمٍ وَ الرَّفْتِ الْجِمَاعِ فَإِنْ جَامَعْتَ وَ أَنْتَ مُحْرِمٌ فِي الْفَرْجِ فَعَلَيْكَ بَدَنُهُ وَ الْحِجُّ مِنْ قَابِلٍ وَ يَجِبُ أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَكَ وَ بَيْنَ أَهْلِكَ حَتَّى تُؤَدَّى الْمَنَاسِكَ ثُمَّ تَجْتَمِعَانِ فَإِذَا حَجَّجْتُمَا مِنْ قَابِلٍ وَ بَلَغْتُمَا الْمَوْضِعَ الَّذِي وَاقَعْتَهَا فَرَّقَ بَيْنَكُمَا حَتَّى تَقْضِيَ الْمَنَاسِكَ ثُمَّ تَجْتَمِعَانِ فَإِنْ أَحَدْتُمَا عَلَى غَيْرِ الطَّرِيقِ الَّذِي كُنْتُمَا أَحَدْتُمَا فِيهِ الْعَامَ الْأَوَّلَ لَمْ يُفَرَّقْ بَيْنَكُمَا وَ تَلَزَمَ الْمَرْأَةُ بَدَنَهُ إِذَا طَاوَعَتِ الرَّجُلَ فَإِنْ أَكْرَهَهَا لَزِمَهُ بَدَنَتَانِ وَ لَمْ يَلْزَمِ الْمَرْأَةَ شَيْءٌ فَإِنْ كَانَ الرَّجُلُ جَامِعَهَا دُونَ الْفَرْجِ فَعَلَيْهِ بَدَنُهُ وَ لَيْسَ عَلَيْهِ الْحِجُّ مِنْ قَابِلٍ فَإِنْ كَانَ الرَّجُلُ جَامِعَهَا بَعْدَ وَقُوفِهِ بِالْمَشْعَرِ فَعَلَيْهِ دَمٌ وَ لَيْسَ عَلَيْهِ الْحِجُّ

من

(١) - الفقيه ٢: ٣١٣.

(٢) - الفقيه ٢: ٣١٤، و المقنع: ٦٩، و الهداية: ٥٥ بتقديم و تأخير. الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٢١٨

قَابِلٍ «١».

وَ إِنْ لَيْسَ ثَوْبًا مِنْ قَبْلِ أَنْ يُلْبِيَ نَزَعَهُ مِنْ فَوْقٍ وَ أَعَادَ الْغُسْلَ وَ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ «٢» وَ إِنْ لَيْسَهُ بَعْدَ مَا لَبِيَ فَيَنْزِعُهُ مِنْ أَسْفَلِهِ وَ عَلَيْهِ دَمٌ شَاهٍ وَ إِنْ كَانَ جَاهِلًا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَ إِذَا لَبَيْتَ فَارْفَعْ صَوْتَكَ بِالتَّلْبِيَةِ وَ لَبَّ مَتَى مَا صَعِدْتَ أَكْمَهُ أَوْ هَبَطْتَ وَادِيًا أَوْ لَقَيْتَ رَاكِبًا أَوْ انْتَبَهْتَ مِنْ نَوْمِكَ أَوْ رَكِبْتَ أَوْ نَزَلْتَ وَ بِالْأَسِيحَارِ فَإِنْ أَخَذْتَ عَلَى طَرِيقِ الْمَدِينَةِ لَبَيْتَ سِرًّا قَبْلَ أَنْ تَبْلُغَ الْمِيلَ الَّذِي عَلَى يَسَارِ الطَّرِيقِ فَإِذَا بَلَغْتَهُ فَارْفَعْ صَوْتَكَ بِالتَّلْبِيَةِ وَ لَا تَجُوزُ الْمِيلَ إِلَّا مُلْبِيًا «٣» فَإِذَا نَظَرْتَ إِلَى بَيْوتِ مَكَّةَ فَاقْطَعْ التَّلْبِيَةَ وَ حَدِّ بَيْوتِ مَكَّةَ مِنْ عَقَبِيَةِ الْمَدِينَتَيْنِ أَوْ بِحَدَائِثِهَا وَ مَنْ أَخَذَ عَلَى طَرِيقِ الْمَدِينَةِ قَطَعَ التَّلْبِيَةَ إِذَا نَظَرَ إِلَى عَرِيشِ مَكَّةَ وَ هُوَ عَقَبَةُ ذِي طُوًى «٤» فَإِذَا بَلَغْتَ الْحَرَمَ فَاعْتَسِلْ قَبْلَ أَنْ تَدْخُلَ مَكَّةَ وَ امْشِ هُنَيْهَةً وَ عَلَيْكَ السَّكِينَةُ وَ الْوَقَارُ فَإِذَا دَخَلْتَ مَكَّةَ وَ نَظَرْتَ إِلَى الْبَيْتِ فَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي عَظَّمَكَ وَ شَرَّفَكَ وَ كَرَّمَكَ وَ جَعَلَكَ مَثَابَةً لِلنَّاسِ وَ أَمْنَا وَ هُدَىٰ لِلْعَالَمِينَ «٥» ثُمَّ ادْخُلِ الْمَسْجِدَ حَافِيًا وَ عَلَيْكَ السَّكِينَةُ وَ الْوَقَارُ «٦» وَ إِنْ كُنْتَ مَعَ قَوْمٍ تَحْفَظُ عَلَيْهِمْ رِحَالَهُمْ حَتَّى يَطُوفُوا وَ يَسْبِعُوا كُنْتَ أَعْظَمُهُمْ ثَوَابًا وَ ادْخُلِ الْمَسْجِدَ مِنْ بَابِ بَنِي شَيْبَةَ فَقُلِ بِسْمِ اللَّهِ وَ بِاللَّهِ وَ عَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ص ثُمَّ تَطُوفُ بِالْبَيْتِ وَ تَتَيَدَأُ بِرُكْنِ الْحَجْرِ الْأَسْوَدِ وَ قُلِ أَمَانَتِي أَدَيْتَهَا وَ مِيثَاقِي تَعَاهَدْتُهُ لَتَشْهَدَ لِي بِالْمُؤَافَاةِ آمَنْتُ بِاللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ وَ كَفَرْتُ بِالْحَبْتِ وَ الطَّاعُوتِ وَ اللَّاتِ وَ الْعُزَّى وَ هَبْلَ وَ الْأَصْنَامِ وَ عِيَادَةِ الْأَوْثَانِ وَ الشَّيْطَانِ وَ كُلِّ نَدٍّ

(١) - الفقيه ٢: ٢١٢ / ٩٦٨ عن رسالته أبيه، و المقنع: ٧٠ باختلاف يسير.

(٢) - الفقيه ٢: ٢٠٢ / ٩٢٤، و المقنع: ٧٠ باختلاف يسير.

(٣) - الفقيه ٢: ٣١٤ بتقديم و تأخير.

(٤) - الفقيه ٢: ٣١٥، و المقنع: ٨٠، و الهداية: ٥٦.

(٥) - الفقيه ٢: ٢١٥، المقنع: ٨٠، الهداية: ٥٦ باختلاف يسير. من «فإذا دخلت مكة...».

(٦) - الفقيه ٢: ٣١٥، الكافي: ٤ / ٤٠٠ و ٦ / ٤٠١، التهذيب: ٥ / ٣٢٧ باختلاف يسير. الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه

السلام، ص: ٢١٩

يُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ جَلَّ سُبْحَانَهُ عَمَّا يَقُولُونَ عَلَوًّا كَبِيرًا تَطُوفُ أُسْبُوعًا وَ تُقَارِبُ بَيْنَ خُطَاكَ وَ تَسْبِيحُ الْحَجَرِ فِي كُلِّ شَوْطٍ فَإِنْ لَمْ تَقْدِرْ عَلَيْهِ فَأَشْرُ إِلَيْهِ بِيَدِكَ وَ قُلْ عِنْدَ بَابِ الْبَيْتِ سَائِلُكَ بِنَابِكَ مَسْكِينُكَ بِنَابِكَ عُبَيْدُكَ بِنَابِكَ فَفِيكَ فِقِيرُكَ نَزَلَ بِسَاحَتِكَ تَفْضَلُ عَلَيْهِ بِجَنَّتِكَ «١» فَإِذَا بَلَغْتَ مُقَابِلَ الْمِيزَابِ فَقُلِ اللَّهُمَّ اعْتِقْ رَقَبَتِي مِنَ النَّارِ وَ ادْرَأْ عَنِّي شَرَّ فِسْقَةِ الْعَرَبِ وَ الْعَجَمِ وَ أَظْلَمِي تَحْتَ ظِلِّ عَرْشِكَ وَ اضِرْفِ عَنِّي شَرَّ كُلِّ ذِي شَرٍّ وَ شَرَّ فِسْقَةِ الْجِنِّ وَ الْإِنْسِ «٢» وَ تَقُولُ فِي طَوَافِكَ اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِاسْمِكَ الَّذِي يُمَشَى بِهِ عَلَى ظِلِّ «٣» الْمَاءِ كَمَا يُمَشَى بِهِ عَلَى حِدَادِ الْأَرْضِ وَ بِاسْمِكَ الْمَخْرُوجِ الْمَكْنُونِ عِنْدَكَ وَ بِاسْمِكَ الْعَظِيمِ الْأَعْظَمِ الَّذِي إِذَا دُعِيَ بِهِ أُجِبَتْ وَ إِذَا سُئِلَ بِهِ أُعْطِيَ أَنْ تُصَلِّيَ عَلَى مُحَمَّدٍ وَ عَلَى آلِ مُحَمَّدٍ «٤» وَ أَنْ تَغْفِرَ لِي وَ تَرْحَمَنِي وَ تَقْبَلَ مِنِّي كَمَا تَقْبَلُ مِنْ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلِكَ وَ مُوسَى كَلِيمِكَ وَ عِيسَى رُوحِكَ وَ مُحَمَّدٍ ص حَبِيبِكَ فَإِذَا بَلَغْتَ الرُّكْنَ الْيَمَانِيَّ فَاسْبِيحْهُ فَإِنَّ فِيهِ بَابًا مِنْ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ لَمْ يُغْلَقْ مُنْذُ فَتِحَ «٥» وَ تَسْبِيحُ مِنْهُ إِلَى زَاوِيَةِ الْمَسْجِدِ مُقَابِلَ هَذَا الرُّكْنِ وَ تَقُولُ أَصَلَّى عَلَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ص وَ تَقُولُ بَيْنَ الرُّكْنِ الْيَمَانِيِّ وَ بَيْنَ رُكْنِ الْحَجْرِ الْأَسْوَدِ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَ فِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَ قِنَا عَذَابَ النَّارِ فَإِذَا كُنْتَ

فِي الشَّوْطِ السَّابِعِ فَصَفَ عِنْدَ الْمُسْتَبَارِ الْكَعْبِيَّةِ وَ تَعَلَّقَ بِأَسْيَاتِ الْكَعْبِيَّةِ وَ أَدْعَى اللَّهَ كَثِيرًا وَ أَلْحَى عَلَيْهِ وَ سَلَ حَوَائِجَ الدُّنْيَا وَ الْآخِرَةِ فَإِنَّهُ قَرِيبٌ مُجِيبٌ ﴿٦﴾ فَإِذَا فَرَغَتْ مِنْ أَسْبُوعِكَ فَائْتِ مَقَامَ إِبْرَاهِيمَ وَ صَلِّ رَكَعَتَيْنِ لِلطَّوَافِ وَ اقْرَأْ فِيهَا فَاتِحَةَ الْكِتَابِ وَ قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ وَ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴿٧﴾

(١) - ورد باختلاف في ألفاظه في الفقيه ٢: ٣١٦، و المقنع: ٨٠، و الهداية: ٥٧.

(٢) - الهداية: ٥٧ باختلاف يسير.

(٣) - ظلل: جمع ظلَّة، و هي أمواج البحر. «لسان العرب - ظلل - ١١: ٤١٧».

(٤) - الفقيه ٢: ٣١٧، و الهداية: ٥٧.

(٥) - الفقيه ٢: ١٣٤ / ٥٧١ من «فاذا بلغت الركن اليماني ...».

(٦) - الفقيه ٢: ٣١٧، و المقنع: ٨١، و الهداية: ٥٨ باختلاف يسير. من «و تقول بين الركن اليماني ...».

(٧) - الفقيه ٢: ٣١٨، و المقنع: ٨١، و الهداية: ٥٨. الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٢٢٠

ثُمَّ تَخْرُجُ إِلَى الصَّفَا مَا بَيْنَ الْأَشْطَوَاتَيْنِ تَحْتَ الْقَنَادِيلِ فَإِنَّهُ طَرِيقُ النَّبِيِّ ص إِلَى الصَّفَا فَابْتَدِئْ بِالصَّفَا وَ قِفْ عَلَيْهِ وَ أَنْتِ مُسْتَقْبِلُ الْبَيْتِ فَكَبِّرِي تَسْعَ ﴿١﴾ تَكْبِيرَاتٍ وَ أَحْمِدِي اللَّهَ وَ صَيِّلِي عَلَى مُحَمَّدٍ وَ عَلَى آلِهِ وَ أَدْعِي لِنَفْسِكَ وَ لَوَالِدَيْكَ وَ لِلْمُؤْمِنِينَ ثُمَّ تَنَحَّيْ بِرِ إِلَى الْمَرْوَةِ وَ أَنْتِ تَمْشِي فَإِذَا بَلَغْتِ حِدَّ السَّعْيِ وَ هُوَ الْمِيلَيْنِ الْأَخْضَرَيْنِ هَزُولٍ وَ اسْعِي مِاءً فُرُوجِكَ وَ قُلْ رَبِّ اغْفِرْ وَ ارْحَمْ وَ تَجَاوِزْ عَمَّا تَعَلَّمَ فَإِنَّكَ أَنْتِ الْأَعَزُّ الْأَكْرَمُ فَإِذَا جُزْتَ حِدَّ السَّعْيِ فَاقْطَعِي الْهَزُولَةَ وَ امْشِي عَلَى السُّكُونِ وَ التَّوَدُّهِ وَ الْوَقَارِ وَ أَكْثِرِي مِنَ التَّشْبِيحِ وَ التَّكْبِيرِ وَ التَّهْلِيلِ وَ التَّمْجِيدِ وَ التَّحْمِيدِ لِلَّهِ وَ الصَّلَاةِ عَلَى رَسُولِهِ ص حَتَّى تَبْلُغَ الْمَرْوَةَ فَاصْبِرِي عِنْدَ عَلَيْهَا وَ قُلْ مَا قُلْتِ عَلَى الصَّفَا وَ أَنْتِ مُسْتَقْبِلُ الْبَيْتِ ثُمَّ انْحَدِرِي مِنْهَا حَتَّى تَأْتِي الصَّفَا تَفْعَلُ ذَلِكَ سَبْعَ مَرَّاتٍ يَكُونُ وَقُوفُكَ عَلَى الصَّفَا أَرْبَعَ مَرَّاتٍ وَ عَلَى الْمَرْوَةِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ وَ السَّعْيُ مَا بَيْنَهُمَا سَبْعَ مَرَّاتٍ تَبْدَأُ بِالصَّفَا وَ تَخْتُمُ بِالْمَرْوَةِ ثُمَّ تُقْصِرُ مِنْ شَعْرِ رَأْسِكَ مِنْ جَوَانِبِهِ وَ حَاجِبِيكَ وَ مِنْ لِحْيَتِكَ ﴿٢﴾ وَ قَدْ أَحَلَّتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ أَحْرَمَتْ مِنْهُ ﴿٣﴾ وَ يَسْتَحَبُّ أَنْ يَطُوفَ الرَّجُلُ بِمَقَامِهِ بِمَكَّةَ ثَلَاثِمِائَةً وَ سِتِّينَ أُسْبُوعًا بَعْدَ أَيَّامِ السَّنَةِ فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَيْهِ طَافَ ثَلَاثِمِائَةً وَ سِتِّينَ شَوْطًا ﴿٤﴾ فَإِنْ سَهَوَتْ وَ طُفَّتْ طَوَافُ الْفَرِيضَةِ ثَمَانِيَةَ أَشْوَاطٍ فَزِدْ عَلَيْهَا سِتَّةَ أَشْوَاطٍ وَ صَلِّ عِنْدَ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ ع رَكَعَتَيْ الطَّوَافِ ثُمَّ اسْعِي بَيْنَ ﴿٥﴾ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ ثُمَّ تَأْتِي الْمَقَامَ فَصَيِّلِي خَلْفَهُ رَكَعَتَيْ الطَّوَافِ وَ اعْلَمِي أَنَّ الْفَرِيضَةَ هِيَ الطَّوَافُ الثَّانِي وَ الرَّكَعَتَيْنِ الْأُولَتَيْنِ لِطَوَافِ الْفَرِيضَةِ

(١) - في نسخة «ض»: «سبع».

(٢) - في نسخة «ش»: «أو حاجبيك أو من لحيتك».

(٣) - ورد باختلاف في ألفاظه في الفقيه ٢: ٣١٨، و المقنع: ٨٢، و الهداية: ٥٩، و مصباح المتهجد: ٦٢٤.

(٤) - الفقيه ٢: ٢٥٥ / ١٢٣٦، الكافي ٤: ٤٢٩ / ١٤، التهذيب ٥: ١٣٥ / ٤٤٥، و الخصال: ٧ / ٦٠٢.

(٥) - أثبتناه من البحار ٩٩: ٢٠٧ / ٩ عن فقه الرضا عليه السلام. الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٢٢١

وَ الرَّكَعَتَيْنِ الْآخِرَتَيْنِ لِلطَّوَافِ الْأَوَّلِ وَ الطَّوَافِ الْأَوَّلِ تَطَوُّعٌ فَإِنْ شَكَّكَ فَلَمْ تَدْرِ سَبْعَةَ طُفَّتْ أَمْ ثَمَانِيَةَ ﴿١﴾ وَ أَنْتِ فِي الطَّوَافِ فَابْنِ عَلَى سَبْعَةٍ وَ أَشْقَطُ وَاحِدَةٌ وَ أَقْطَعُهُ وَ إِنْ لَمْ تَدْرِ سِتَّةَ طُفَّتْ أَمْ سَبْعَةَ فَاتَمَّهَا بِوَاحِدَةٍ وَ إِنْ نَسِيَتْ شَيْئًا مِنَ الطَّوَافِ فَذَكَرْتَهُ بَعْدَ مَا سَعَيْتِ بَيْنَ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ فَابْنِ عَلَى مَا طُفَّتْ وَ تَمَّ طَوَافُكَ بِالْبَيْتِ إِنْ كُنْتَ قَدْ طُفَّتِ أَرْبَعَةَ أَشْوَاطٍ وَ إِنْ طُفَّتِ أَقَلَّ مِنْ أَرْبَعَةٍ أَشْوَاطٍ أَعَدَّتِ الطَّوَافِ وَ إِنْ نَسِيَتْ الطَّوَافِ كُلَّهُ ثُمَّ ذَكَرْتَهُ بَعْدَ مَا سَعَيْتِ فَطُفَّتِ أُسْبُوعًا وَ صَلِّ رَكَعَتَيْنِ وَ أَعِدِي السَّعْيَ بَيْنَ الصَّفَا وَ

الْمَرْوَةَ وَإِنْ نَسِيَتْ الرَّكْعَتَيْنِ خَلْفَ الْمَقَامِ ثُمَّ ذَكَرْتَهُمَا وَأَنْتَ تَسْبِيحِي فَأَفْرُغْ مِنْهُ ثُمَّ صَلِّ رَكْعَتَيْنِ وَلَيْسَ عَلَيْكَ إِعَادَةُ السَّعْيِ «٢» وَ
 إِنْ سَهَوْتَ وَ سَعَيْتَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ أَرْبَعَةَ عَشَرَ شَوْطًا فَلَيْسَ عَلَيْكَ شَيْءٌ «٣» وَإِنْ سَعَيْتَ سِتَّةَ أَشْوَاطٍ وَقَصَّرْتَ ثُمَّ ذَكَرْتَ بَعْدَ
 ذَلِكَ أَنَّكَ سَعَيْتَ سِتَّةَ أَشْوَاطٍ «٤» فَعَلَيْكَ أَنْ تَسْبِيحِي شَوْطًا آخَرَ وَإِنْ جَامَعْتَ أَهْلَكَ وَقَصَّرْتَ سَعَيْتَ شَوْطًا آخَرَ وَعَلَيْكَ دَمٌ
 بَقَرَهُ وَإِنْ سَعَيْتَ ثَمَانِيَةَ فَعَلَيْكَ الْإِعَادَةُ وَإِنْ سَعَيْتَ تِسْعَةً فَلَا شَيْءَ عَلَيْكَ وَفِيهِ ذَلِكَ أَنَّكَ إِذَا سَعَيْتَ ثَمَانِيَةَ كُنْتَ بَدَأْتَ بِالْمَرْوَةَ
 وَخَتَمْتَ بِهَا وَكَانَ ذَلِكَ خِلَافَ الشُّنَّةِ وَإِذَا سَعَيْتَ تِسْعًا كُنْتَ بَدَأْتَ بِالصَّفَا وَخَتَمْتَ بِالْمَرْوَةَ «٥» وَ لَمَّا أَتَيْتَهُ مِنَ الصَّيْدِ فِي عُمْرِهِ
 أَوْ مُتَعِيَهُ فَعَلَيْكَ أَنْ تَذِيحَ أَوْ تَنْحَرَ مَا لَزِمَكَ مِنَ الْجَزَاءِ بِمَكَّةَ عِنْدَ الْحَزْوَرَةَ «٦» قِبَالَةَ الْكَعْبَةِ مَوْضِعَ الْمَنْحَرِ وَإِنْ شِئْتَ أَخْرَجْتَهُ إِلَى
 أَيَّامِ التَّشْرِيقِ فَتَنْحَرُهُ بِمِنَى وَقَدْ رُوِيَ ذَلِكَ أَيْضًا

(١) - في نسخة «ش» و «ض»: «خمسة» و الظاهر اشتباهه، و صوابه ما أثبتناه من البحار ٩٩: ٢٠٧ / ٩.

(٢) - ورد مؤداه في الفقيه ٢: ٢٥٣ / ١٢٢٤ و ١٢٢٥. من «و ان نسيت الركعتين...».

(٣) - ورد مؤداه في التهذيب ٥: ١٥٢ / ٥٠١، و الاستبصار ٢: ٢٣٩ / ٨٣٤.

(٤) - ما بين القوسين ليس في نسخة «ش».

(٥) - الفقيه ٢: ٢٥٦ / ١٢٤٥ باختلاف يسير. من «و إن جامع أهلک...».

(٦) - الحزورة: كانت سوق مكة ثم دخلت في المسجد لما زيد فيه «معجم البلدان ٢: ٢٥٥». الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه

السلام، ص: ٢٢٢

وَ إِذَا وَجِبَ عَلَيْكَ فِي مُتَعِيهِ وَ مَا أَشْبَهَهَا مِمَّا يَجِبُ عَلَيْكَ فِيهِ مِنْ جَزَاءِ الْحَجِّ فَلَا تَنْحَرُهُ إِلَّا يَوْمَ النَّحْرِ بِمِنَى «١» وَ إِنْ كَانَ عَلَيْكَ
 دَمٌ وَاجِبٌ قَلْدَتُهُ أَوْ جَلَّتُهُ أَوْ أَشْعَرَتُهُ فَلَا تَنْحَرُهُ إِلَّا فِي يَوْمِ النَّحْرِ بِمِنَى وَ إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تُشَعِّرَ بَدَنَكَ فَاضْرِبِهَا بِالشَّفْرَةِ عَلَى سِنَامِهَا
 مِنَ الْجَانِبِ الْأَيْمَنِ «٢» فَإِنْ كَانَتِ الْبُذُنُ كَثِيرَةً فَادْخُلْ بَيْنَهَا وَ اضْرِبِهَا بِالشَّفْرَةِ يَمِينًا وَ شِمَالًا «٣» وَ إِذَا أَرَدْتَ نَحْرَهَا فَانْحَرِهَا وَ هِيَ
 قَائِمَةٌ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ وَ تُشَعِّرُهَا وَ هِيَ بَارِكَةٌ «٤» وَ كُلْ مِنْ أَضْحِيَّتِكَ وَ أَطْعِمِ الْقَنَاعِ وَ الْمُعْتَرِّ الْقَنَاعِ الَّذِي يَقْنَعُ بِمَا تُعْطِيهِ وَ الْمُعْتَرُّ
 الَّذِي يَغْتَرِبُكَ «٥» وَ لَمَّا تُعْطِيَ الْجَزَارَ مِنْهَا شَيْئًا وَ لَا تَأْكُلْ مِنْ فِدَاءِ الصَّيْدِ إِنْ اضْطَرَّرْتَهُ فَإِنَّهُ مِنْ تَمَامِ حَجِّكَ وَ أَكْثَرَ الصَّلَاةِ فِي
 الْحَجْرِ وَ تَعَمَّدُ تَحْتَ الْمِيزَابِ وَ ادْعُ عِنْدَهُ كَثِيرًا «٦» وَ صَلِّ فِي الْحَجْرِ عَلَى ذِرَاعَيْنِ مِنْ طَرَفِهِ مِمَّا يَلِي الْبَيْتَ فَإِنَّهُ مَوْضِعُ شَبِيرٍ وَ شَبِيرٌ
 ابْنُ هَارُونَ ع «٧» وَ إِنْ تَهَيَّأَ لَكَ أَنْ تُصَلِّيَ صَلَاتَكَ «٨» كُلَّهَا عِنْدَ الْحَطِيمِ فَافْعَلْ فَإِنَّهُ أَفْضَلُ بُقْعَةٍ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ وَ الْحَطِيمُ مَا
 بَيْنَ الْبَابِ وَ الْحَجْرِ الْأَسْوَدِ وَ هُوَ الْمَوْضِعُ الَّذِي فِيهِ تَابَ اللَّهُ عَلَى آدَمَ ع وَ بَعِيدُهُ الصَّلَاةُ فِي الْحَجْرِ أَفْضَلُ وَ بَعِيدُهُ مَيَّا بَيْنَ الرُّكْنِ
 الْعِرَاقِيِّ وَ الْبَابِ وَ هُوَ الْمَوْضِعُ الَّذِي كَانَ فِيهِ الْمَقَامُ فِي عَهْدِ إِبْرَاهِيمَ ع إِلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ص وَ بَعِيدُهُ خَلْفَ الْمَقَامِ الَّذِي هُوَ
 السَّاعِيَّةُ وَ مَيَّا قَرَبَ مِنَ الْبَيْتِ فَهُوَ أَفْضَلُ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ تُصَلِّيَ رَكْعَتَيْ طَوَافِ الْحَجِّ وَ الْعُمْرَةَ إِلَّا خَلْفَ الْمَقَامِ حَيْثُ هُوَ السَّاعِيَّةُ
 «٩»

(١) - ورد مؤداه في الفقيه ٢: ٢٣٥ / ١١٢٠، و المقنع: ٧٩.

(٢) - ورد مؤداه في الفقيه ٢: ٢٠٩ / ٩٥٥.

(٣) - ورد مؤداه في الكافي ٤: ٢٩٧ / ٥، و التهذيب ٥: ٤٣ / ١٢٨.

(٤) - ورد مؤداه في الفقيه ٢: ٢٠٩ / ٩٥٥، و التهذيب ٥: ٤٣ / ١٢٧.

(٥) - ورد باختلاف في ألفاظه في المقنع: ٨٨.

(٦) - ورد مؤداه في المقنع: ٨١.

(٧) - الكافي ٤: ٢١٤ / ٩، باختلاف في الألفاظ.

(٨) - في نسخة «ض»: صلواتك.

(٩) - الفقيه ٢: ١٣٥ / ٥٧٩، باختلاف يسير. الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٢٢٣

وَلَمَّا بَيَّاسَ أَنْ تُصَلِّيَ لِي رَكَعَتَيْنِ لَطَوَافِ النَّسَاءِ وَغَيْرِهِ حَيْثُ شِئْتَ مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ «١» وَإِذَا كَانَ يَوْمَ التَّزْوِيَةِ فَاغْتَسَلْ وَالْبَسْ ثَوْبَيْكَ اللَّذَيْنِ لِلْحَرَامِ وَائْتِ الْمَسْجِدَ حَافِيًا عَلَيْكَ السَّكِينَةَ وَالْوَقَارَ «٢» وَصَلِّ عِنْدَ الْمَقَامِ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ وَاعْقِدْ إِحْرَامَكَ دُبْرَ الْعَصْرِ وَإِنْ شِئْتَ فِي دُبْرِ الظُّهْرِ «٣» تَقُولُ اللَّهُمَّ إِنِّي أُرِيدُ مَا أَمَرْتَ بِهِ مِنَ الْحَجِّ عَلَى كِتَابِكَ وَسُنَّةِ نَبِيِّكَ ع فَإِنْ عَرَضَ لِي عَرَضٌ حَبَسَنِي فَحَلَّنِي أَنْتَ حَيْثُ حَبَسْتَنِي لِصَدْرِكَ الَّذِي قَدَّرْتَ عَلَيَّ «٤» وَلَبَّ مِثْلَ مَا لَمَبَّيْتُ فِي الْعُمْرَةِ ثُمَّ أَخْرَجْ إِلَى مِنِّي وَعَلَيْكَ السَّكِينَةَ وَالْوَقَارَ وَادْكُرِ اللَّهَ كَثِيرًا فِي طَرِيقِكَ فَإِذَا خَرَجْتَ إِلَى الْأَبْطَاحِ فَارْفَعْ صَوْتَكَ بِالتَّلْبِيَةِ فَإِذَا أَتَيْتَ مِنِّي فَبِتْ بِهَا وَصَلِّ بِهَا الْعِدَاءَ وَخَرُجْ مِنْهَا إِلَى عَرَافَاتٍ وَ أَكْثِرْ مِنَ التَّلْبِيَةِ فِي طَرِيقِكَ «٥» فَإِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ فَاغْتَسَلْ أَوْ قَبْلَ الزَّوَالِ وَصَلِّ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ بِأَذَانٍ وَإِقَامَتَيْنِ ثُمَّ ائْتِ الْمَوْقِفَ فَادْعُ بِدُعَاءِ الْمَوْقِفِ وَاجْتَهِدْ فِي الدُّعَاءِ وَالتَّضَرُّعِ وَالْحَقِّ قَائِمًا وَقَاعِدًا إِلَى أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ ثُمَّ أَفْضْ مِنْهَا بَعْدَ الْمَغِيبِ وَتَقُولُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَإِيَّاكَ أَنْ تُفِيضَ قَبْلَ الْغُرُوبِ فَيَلْزَمَكَ دَمٌ «٦» وَلَا تُصَلِّ الْمَغْرِبَ وَلَا الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ لَيْلَةَ النَّحْرِ إِلَّا بِمُزْدَلِفَةَ وَإِنْ ذَهَبَ رُبْعُ اللَّيْلِ فَإِذَا أَتَيْتَ الْمُزْدَلِفَةَ وَهِيَ الْجَمْعُ صَلَّيْتَ بِهَا الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ بِأَذَانٍ وَاحِدٍ وَإِقَامَتَيْنِ ثُمَّ تُصَلِّي نَوَافِلَكَ لِلْمَغْرِبِ بَعْدَ الْعِشَاءِ وَإِنَّمَا سُمِّيَتْ الْجَمْعُ الْمُزْدَلِفَةُ لِأَنَّهُ يُجْمَعُ فِيهَا الْمَغْرِبُ وَالْعِشَاءُ بِأَذَانٍ وَاحِدٍ وَإِقَامَتَيْنِ فَإِذَا أَصْبَحْتَ فَصَلِّ الْعِدَاءَ وَقِفْ بِهَا كَوُفُوكَ بِعَرَفَةَ وَادْعُ اللَّهَ كَثِيرًا «٧»

(١) - ورد مؤداه في الكافي ٤: ٤٢٤ / ٨.

(٢) - الكافي ٤: ٤٥٤ / ١ باختلاف يسير.

(٣) - في نسخة «ض» زيادة: «بالحج مفردا».

(٤) - الهداية: ٥٥ باختلاف يسير.

(٥) - الهداية: ٦٠ باختلاف في الفاظه.

(٦) - الفقيه ٢: ٣٢٢، و الهداية: ٦٠، باختلاف في الفاظه.

(٧) - الفقيه ٢: ٣٢٥ / ١٥٤٩، و الهداية: ٦١ باختلاف في الفاظه. الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٢٢٤

فَإِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ عَلَى جَبَلِ ثَبِيرٍ فَأَفْضْ مِنْهَا إِلَى مِنِّي وَإِيَّاكَ أَنْ تُفِيضَ مِنْهَا قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَلَا مِنْ عَرَافَاتٍ قَبْلَ غُرُوبِهَا فَيَلْزَمَكَ الدَّمُ وَرُوي أَنَّهُ يُفِيضُ مِنَ الْمَشْعَرِ إِذَا انْفَجَرَ الصُّبْحُ وَبَانَ فِي الْأَرْضِ خِفَافُ الْبَعِيرِ وَآثَارُ الْحَوَافِرِ فَإِذَا بَلَغْتَ طَرْفَ وَادِي مُحَسَّرٍ فَاسْعِ فِيهِ مِقْدَارَ مَائِهِ خُطْوَةً وَإِنْ كُنْتَ رَاكِبًا فَحَرِّكْ رَاكِبَكَ قَلِيلًا «١» فَإِذَا أَتَيْتَ مِنِّي فَاشْتَرِ هَيْدِيكَ وَادْبَحْهُ فَإِذَا أَرَدْتَ دَبْحَهُ أَوْ نَحْرَهُ فَقُصِّلْ وَجْهَهُ لِلذِّي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ حَنِيفًا مُسْلِمًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ إِنَّ صِيْلَاتِي وَنُشْكِي وَ مَخِيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِمَذَلِكِ أَمَرْتُ وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ اللَّهُمَّ مِنْكَ وَبِكَ وَ لَكَ وَ إِلَيْكَ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُمَّ تَقَبَّلْ مِنِّي كَمَا تَقَبَّلْتَ مِنْ إِبْرَاهِيمَ حَلِيلِكَ وَمُوسَى كَلِيمِكَ وَمُحَمَّدٍ حَبِيبِكَ ص ثُمَّ أَمَرَ السَّكِينِ عَلَيْهَا وَلَا تَنْخَعَهَا حَتَّى تَمُوتَ «٢» وَلَا يَجُوزُ فِي الْأَصْحَابِيِّ مِنَ الْبَيْدِ إِلَّا الثَّنِي وَهُوَ الَّذِي تَمَّ لَهُ سِنَةٌ وَدَخَلَ فِي الثَّانِيَةِ «٣» وَمِنْ الضَّانِ الْجَدْعُ لِسِنَتِهِ «٤» وَتُجْزَى الْبَقْرَةُ عَنْ خَمْسَةٍ وَرُوي عَنْ سَبْعَةٍ إِذَا كَانُوا مِنْ أَهْلِ بَيْتِ وَاحِدٍ وَرُوي أَنَّهَا لَا تُجْزَى إِلَّا عَنْ وَاحِدٍ فَإِذَا نَحَرْتَ أَصْحَابِيَّتَكَ أَكَلْتَ مِنْهَا وَتَصَدَّقْتَ بِالْبَاقِي وَرُوي أَنَّ شَاةً تُجْزَى عَنْ سَبْعِينَ إِذَا لَمْ يُوجَدْ شَيْءٌ «٥» وَإِذَا عَجَزْتَ

عَنِ الْهَدْيِ وَ لَمْ يُمَكِّنْكَ صُمْتَ قَبْلَ التَّزْوِيَةِ يَوْمَ وَ يَوْمَ التَّزْوِيَةِ وَ يَوْمَ عَرَفَةَ وَ سَبْعَةَ أَيَّامٍ إِذَا رَجَعْتَ إِلَى أَهْلِكَ وَ إِنْ فَاتَكَ صَوْمٌ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ أَيَّامٍ صُمْتَ صَيِّحَةً لَيْلَةَ الْحَضْبَةِ «٦» وَ يَوْمَيْنِ بَعْدَهَا «٧» وَ إِنْ وَحِدَتْ ثَمَنَ الْهَدْيِ وَ لَمْ تَجِدِ الْهَدْيَ فَخَلْفِ الثَّمَنِ عِنْدَ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ يَشْتَرِي ذَلِكَ فِي ذِي الْحِجَّةِ وَ يَذْبَحُ عَنْكَ

(١) - الفقيه ٢: ٣٢٧ بتقديم و تأخير.

(٢) - الفقيه ٢: ٢٩٩ / ١٤٨٩، و المقنع: ٨٨، و الهداية: ٦٢ باختلاف يسير.

(٣) - في الفقيه و الهداية: «و هو الذي تم له خمس سنين و دخل في السادسة».

(٤) - المقنع: ٨٨ عن رسالة أبيه، و الفقيه ٢: ٢٩٤ / ١٤٥٥، و الهداية: ٦٢.

(٥) - المقنع: ٨٨ عن رسالة أبيه باختلاف يسير.

(٦) - يعنى بليلة الحصبه: الليلة التي في صبيحتها رمى الجمار.

(٧) - الفقيه ٢: ٣٠٢ / ١٥٠٤ باختلاف يسير. الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٢٢٥

فَإِنْ مَضَتْ ذُو الْحِجَّةِ وَ لَمْ يَشْتَرِ لَكَ أُخْرَهَا إِلَى قَابِلِ ذِي الْحِجَّةِ فَإِنَّهَا أَيَّامُ الذَّبْحِ «١».

ثُمَّ احْلِقْ شَعْرَكَ وَ إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَحْلِقَ رَأْسَكَ فَاسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ وَ ابْدَأْ بِالنَّاصِيَةِ وَ احْلِقْ مِنَ الْعَظْمَيْنِ النَّابِتَيْنِ بِحِذَاءِ الْأُذُنَيْنِ وَ قُلِ اللَّهُمَّ أَعْطِنِي بِكُلِّ شَعْرَةٍ نُورًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ اذْفَنْ شَعْرَكَ بِمِنَى «٢» وَ خُذْ حَصِيَّاتِ الْجِمَارِ مِنْ حَيْثُ شِئْتُمْ وَ قَدْ رُوِيَ أَنَّ أَفْضَلَ مَا يُؤْخَذُ الْجِمَارُ مِنَ الْمُزْدَلِفَةِ وَ تَكُونُ مُنْقَطَةً كَحَلِيَّةٍ مِثْلَ رَأْسِ الْأَنْمَلَةِ وَ اغْسِلْهَا غَسِيلًا نَظِيفًا وَ لَا تَأْخُذْ مِنَ الَّذِي رُمِيَ مَرَّةً «٣» وَ اذْمِ إِلَى جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ فِي يَوْمِ النَّحْرِ بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ وَ تَقِفْ فِي وَسْطِ الْوَادِي مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ «٤» يَكُونُ بَيْنَكَ وَ بَيْنَ الْجَمْرَةِ عَشْرُ خُطَوَاتٍ أَوْ خَمْسَ عَشْرَةَ خُطْوَةً «٥» وَ تَقُولُ وَ أَنْتَ مُسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةِ وَ الْحَصَى فِي كَفِّكَ الْيُسْرَى اللَّهُمَّ هَذِهِ حَصِيَّاتِي فَأَحْصِهِنَّ لِي عِنْدَكَ وَ اذْفَعْهُنَّ فِي عَمَلِي ثُمَّ تَنَاوَلْ مِنْهَا وَاحِدَةً وَ تَزِمِي مِنْ قِبَلِ وَجْهَهَا وَ لَا تَزِمِهَا مِنْ أَعْلَاهَا وَ تُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ «٦» وَ تَزِمِي يَوْمَ الثَّانِي وَ الثَّلَاثِ وَ الرَّابِعِ فِي كُلِّ يَوْمٍ بِأَحَدِي وَ عَشْرِينَ حَصَاةً إِلَى الْجَمْرَةِ الْأُولَى بِسَبْعِ وَ تَقِفُ عَلَيْهَا وَ تَدْعُو وَ إِلَى الْجَمْرَةِ الْوُسْطَى بِسَبْعِ وَ تَقِفُ عِنْدَهَا وَ تَدْعُو وَ إِلَى جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ بِسَبْعِ وَ لَا تَقِفُ عِنْدَهَا «٧» فَإِنْ جَهَلْتَ وَ رَمَيْتَ مَقْلُوبَةً فَأَعِدْ عَلَى الْجَمْرَةِ الْوُسْطَى وَ جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ «٨» وَ إِنْ سَقَطَتْ مِنْكَ حَصَاةٌ فَخُذْ مِنْ حَيْثُ شِئْتُمْ مِنَ الْحَرَمِ وَ لَا تَأْخُذْ مِنَ الَّذِي قَدْ رُمِيَ «٩» وَ إِنْ كَانَ مَعَكَ مَرِيضٌ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَزِمِيَ الْجِمَارَ فَاحْمِلْهُ إِلَى الْجَمْرَةِ وَ مَرَّةً أَنْ يَزِمِيَ مِنْ كَفِّهِ إِلَى الْجَمْرَةِ وَ إِنْ كَانَ كَسِيرًا أَوْ مَبْطُونًا أَوْ ضَعِيفًا لَا يَعْقِلُ وَ لَا يَسْتَطِيعُ

(١) - في نسخة «ش»: «الحج»، و قد أورده الصدوق في الفقيه ٢: ٣٠٤ عن رسالة أبيه باختلاف يسير.

(٢) - الفقيه ٢: ٣٢٩، و المقنع: ٨٨، و الهداية: ٦٣ باختلاف يسير.

(٣) - ورد باختلاف في الفاظه في الفقيه ٢: ٣٢٦.

(٤) - في نسخة «ش»: «الكعبة».

(٥) - ما بين القوسين ليس في نسخة «ض».

(٦) - الفقيه ٢: ٣٢٧ باختلاف في ألفاظه.

(٧) - ورد مؤداه في الفقيه ٢: ٣٣١، و المقنع: ٩٣، و الهداية: ٦٥.

(٨) - ورد مؤداه في الفقيه ٢: ٢٨٥ / ١٣٩٩، و الكافي ٤: ٤٨٣ / ١ و ٢، و التهذيب ٥: ٢٦٥ / ٩٠٢ و ٩٠٣.

(٩) - ورد مؤداه في الفقيه ٢: ٢٨٥ / ١٣٩٧ و ١٣٩٨. الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٢٢٦

الخُرُوجَ وَ لَمَّا الحُمْلَانِ فَارَمِ أَنْتَ عَنْهُ «١» وَ إِنْ جَهِلْتَ وَ رَمَيْتَ إِلَى المَأْوَى بِسَبْعٍ وَ إِلَى الثَّانِيَةِ بِسِتٍّ وَ إِلَى الثَّلَاثَةِ بِثَلَاثٍ فَارَمِ إِلَى الثَّانِيَةِ بِوَاحِدَةٍ وَ أَعِدِ الثَّلَاثَةَ وَ مَتَى لَمْ تُجْزِ النِّصْفَ فَأَعِدِ الرَّمَى مِنْ أَوَّلِهِ وَ مَتَى مَا جُزَّتِ النِّصْفَ فَابْنِ عَلَى ذَلِكَ وَ إِنْ رَمَيْتَ إِلَى الجُمْرَةِ الأُولَى دُونَ النِّصْفِ فَعَلَيْكَ أَنْ تُعِيدَ الرَّمَى إِلَيْهَا وَ إِلَى مَا بَعْدَهَا مِنْ أَوَّلِهِ «٢» فَإِذَا رَمَيْتَ يَوْمَ الرَّابِعِ فَأَخْرِجْ مِنْهَا إِلَى مَكَّةَ وَ مُطَلِّقًا لِمَكَ رَمَى الجِمَارِ مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ إِلَى زَوَالِ الشَّمْسِ وَ قَدْ رَوَى مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ إِلَى آخِرِهِ وَ أَفْضَلُ ذَلِكَ مَا قَرَّبَ مِنَ الزَّوَالِ «٣» وَ جَائِزٌ لِلخَائِفِ وَ النِّسَاءِ الرَّمَى بِاللَّيْلِ فَإِنْ رَمَيْتَ وَ دَفَعْتَ فِي مَحْمِلٍ وَ انْحَدَرَتْ مِنْهُ إِلَى الأَرْضِ أَجْزَأَتْ عَنْكَ وَ إِنْ بَقِيَتْ فِي المَحْمِلِ لَمْ تُجْزِ عَنْكَ وَ أَرَمَ مَكَانَهَا أُخْرَى «٤» وَ زُرِ البَيْتُ يَوْمَ النَّحْرِ أَوْ مِنَ العُدَى وَ إِنْ أَخْرَجْتَهَا إِلَى آخِرِ اليَوْمِ أَجْرَأَكَ وَ تَغْتَسِلُ لِزِيَارَةِ البَيْتِ وَ إِنْ زُرْتَ نَهَارًا فَدَخَلَ عَلَيْكَ اللَّيْلُ فِي طَرِيقِكَ أَوْ فِي طَوَافِكَ أَوْ فِي سَبْعِكَ فَلَا بَأْسَ بِهِ مَا لَمْ يَنْقُضِ الوُضُوءَ وَ إِنْ نَقَضْتَ الوُضُوءَ أَعَدْتَ الغُسلَ وَ كَذَلِكَ إِذَا خَرَجْتَ مِنْ مَنَى لَيْلًا وَ قَدْ اغْتَسَلْتَ وَ أَصْبَحْتَ فِي طَرِيقِكَ أَوْ فِي طَوَافِكَ وَ سَعَيْكَ فَلَا شَيْءَ عَلَيْكَ فِيمَا لَمْ يَنْقُضِ الوُضُوءَ فَإِنْ نَقَضْتَ الوُضُوءَ أَعَدْتَ الغُسلَ وَ طُفَّتْ بِالبَيْتِ طَوَافَ الزِّيَارَةِ وَ هُوَ طَوَافُ الحَجِّ سَبْعَةً أَشْوَاطٍ وَ صَلَّيْتَ عِنْدَ المَقَامِ رَكَعَتَيْنِ وَ سَعَيْتَ بَيْنَ الصَّفَا وَ المَرْوَةِ كَمَا فَعَلْتَ عِنْدَ المُنْتَعَةِ سَبْعَةَ أَشْوَاطٍ ثُمَّ تَطَوَّفُ بِالبَيْتِ أُسْبُوعًا وَ هُوَ طَوَافُ النِّسَاءِ وَ لَمَّا تَبَتْ بِمَكَّةَ فَيَلْزِمُكَ دَمٌ وَ اعْلَمْ أَنَّكَ إِذَا رَمَيْتَ جُمْرَةَ العَقِيَّةِ حَلَّ لِمَكَ كُلُّ شَيْءٍ إِلا الطَّيْبَ وَ النِّسَاءَ وَ إِذَا طُفَّتْ طَوَافَ الحَجِّ حَلَّ لَكَ كُلُّ شَيْءٍ إِلا النِّسَاءَ

(١) - ورد مؤداه في الفقيه ٢: ٢٨٦ / ١٤٠٤ و ١٤٠٥، و الكافي ٤: ٤٨٥ / ١ و ٢، و التهذيب ٥: ٢٦٨ / ٩١٤ - ٩١٩.

(٢) - المختلف: ٣١١ عن علي بن بابويه.

(٣) - الفقيه ٢: ٣٣١ باختلاف يسير.

(٤) - ورد مؤداه في الفقيه ٢: ٢٨٥ / ١٣٩٩، و الكافي ٤: ٤٨٣ / ٣، و التهذيب ٥: ٢٦٧ / ٩٠٧، من «فإن رميت...». الفقه المنسوب

إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٢٢٧

فَإِذَا طُفَّتْ طَوَافَ النِّسَاءِ حَلَّ لَكَ كُلُّ شَيْءٍ إِلا الصَّيْدَ فَإِنَّهُ حَرَامٌ عَلَى المَحْلِّ فِي الحَرَمِ وَ عَلَى المَحْرَمِ فِي الحِلِّ وَ الحَرَمِ «١» ثُمَّ تَرْجِعُ إِلَى مَنَى فَتَقِيمُ بِهَا إِلَى يَوْمِ الرَّابِعِ فَإِذَا رَمَيْتَ الجِمَارَ يَوْمَ الرَّابِعِ ارْتِفَاعَ النَّهَارِ فَامْضِ مِنْهَا إِلَى مَكَّةَ فَإِذَا بَلَغْتَ مَسْجِدَ الحَضِيْبَةِ دَخَلْتَهُ وَ اسْتَلْقَيْتَ فِيهِ عَلَى فَقَاكَ بِقَدْرِ مَا تَسْتَرِيحُ ثُمَّ تَدْخُلُ مَكَّةَ وَ عَلَيْكَ السَّكِينَةُ وَ الوَقَارُ «٢» فَتَطُوفُ بِالبَيْتِ مَا شِئْتَ تَطَوُّعًا وَ إِذَا كَانَ الرَّجُلُ مِنْ حَاضِرِي المَسْجِدِ الحَرَامِ أَفْرَدَ بِالحَجِّ وَ إِنْ شَاءَ سَاقَ الهَدْيَ وَ يَكُونُ عَلَى إِحْرَامِهِ حَتَّى يَقْضِيَ المَنَاسِكَ كُلَّهَا وَ لَيْسَ عَلَى المُمْفِرِدِ الهَدْيَ وَ لَا عَلَى القَارِنِ إِلا مَا سَاقَهُ «٣» وَ كُلُّ شَيْءٍ أَتَيْتَهُ فِي الحَرَمِ بِجَهَالَةٍ وَ أَنْتَ مُحِلٌّ أَوْ مُحْرَمٌ أَوْ أَتَيْتَ فِي الحِلِّ وَ أَنْتَ مُحْرَمٌ فَلَيْسَ عَلَيْكَ شَيْءٌ إِلا الصَّيْدَ فَإِنْ عَلَيْكَ فِدَاءُهُ فَإِنْ تَعَمَّدَتْهُ كَانَ عَلَيْكَ فِدَاؤُهُ وَ إِئْمُهُ وَ إِنْ عَلِمْتَ أَوْ لَمْ تَعْلَمْ فَعَلَيْكَ فِدَاؤُهُ «٤» فَإِنْ كَانَ الصَّيْدُ نَعَامِيَّةً فَعَلَيْكَ بَدَنُهُ فَإِنْ لَمْ تَقْدِرْ عَلَيْهَا أَطْعَمْتَ سِتِينَ مَسْكِينًا لِكُلِّ مَسْكِينٍ مُيِّدٌ فَإِنْ لَمْ تَقْدِرْ صُمْتَ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ يَوْمًا فَإِنْ أَكَلْتَ بَيْضَهَا فَعَلَيْكَ دَمٌ كَذَلِكَ وَ إِنْ وَطَّئْتَهَا وَ كَانَ فِيهَا فِرَاحٌ تَتَحَرَّكَ فَعَلَيْكَ أَنْ تُرْسِلَ فُحُولَهُ مِنَ البُذْنِ عَلَى عَدِيدِهَا مِنَ الإِنَاثِ بِقَدْرِ عَدَدِ البَيْضِ فَمَا نَتَجَ مِنْهَا فَهُوَ هَدْيٌ لِبَيْتِ اللهِ «٥» وَ إِنْ كَانَ الصَّيْدُ بَقْرَةً أَوْ حِمَارًا وَ حَشَّ فَعَلَيْكَ بَقْرَةً فَإِنْ لَمْ تَقْدِرْ أَطْعَمْتَ ثَلَاثِينَ مَسْكِينًا فَإِنْ لَمْ تَقْدِرْ صُمْتَ تِسْعَةَ أَيَّامٍ «٦» وَ إِنْ كَانَ الصَّيْدُ طَبِيئًا فَعَلَيْكَ دَمٌ شَاهٍ فَإِنْ لَمْ تَقْدِرْ أَطْعَمْتَ عَشْرَةَ مَسَاكِينَ فَإِنْ لَمْ تَقْدِرْ صُمْتَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَإِنْ رَمَيْتَ طَبِيئًا فَكَسَّرْتَ يَدَهُ أَوْ رَجَلَهُ فَذَهَبَ عَلَى وَجْهِهِ لَا تَدْرِي مَا صَنَعَ

(١) - المختلف: ٣٠٨ عن علي بن بابويه، من «و اعلم أنك إذا رميت...».

(٢) - ورد باختلاف في الفاظه في الفقيه ٢: ٣٣٢، و المقنع: ٩٣، و الهداية: ٦٥ من «إذا بلغت ...».

(٣) - ورد مؤداه في الفقيه ٢: ٩٢٦ / ٢٠٣، و المقنع: ٩٣، و الهداية: ٦٥. من «و اذا كان الرجل ...».

(٤) - الفقيه ٢: ١١١٨ / ٢٣٥ باختلاف في الفاظه.

(٥) - ورد باختلاف في ألفاظه في المقنع: ٧٨.

(٦) - ورد مؤداه في الفقيه ٢: ١١١٢ / ٢٣٣، و المقنع: ٧٧ و فيها بالنسبة لحمار الوحش مثل النعامه بدنه. الفقه المنسوب إلى الإمام

الرضا عليه السلام، ص: ٢٢٨

فَعَلَيْكَ فِدَاؤُهُ وَ إِنْ رَأَيْتَهُ بَعْدَ ذَلِكَ يَزْعَى وَ يَمْشِي فَعَلَيْكَ رُبْعَ قِيمَتِهِ «١» وَ إِنْ كَسَرَتْ قَرْنَهُ أَوْ جَرَحَتْهُ تَصَدَّقْتَ بِشَيْءٍ مِنَ الطَّعَامِ وَ إِنْ قَتَلْتَ جَرَادَةً تَصِيَّ دَقَّتْ بِتَمْرَةٍ وَ تَمْرَةٌ «٢» خَيْرٌ مِنْ جَرَادَةٍ فَإِنْ كَانَ الْجَرَادُ كَثِيرًا ذَبَحْتَ الشَّاهَ «٣» وَ الْيَعْقُوبَ الذَّكَرَ وَ الْحَجَلَةَ الْإِنْثَى فِي الذَّكَرِ شَاهٌ وَ إِنْ قَتَلْتَ زُبُورًا تَصِيَّ دَقَّتْ بِكَفِّ طَعَامٍ «٤» وَ إِنْ قَتَلْتَ الْحَجَلَمَةَ أَوْ بُلْبُلًا أَوْ عُصِيْفُورًا فَدَمُ شَاهٍ وَ إِنْ أَكَلْتَ جَرَادَةً وَاحِدَةً فَعَلَيْكَ دَمُ شَاهٍ «٥» وَ فِي الثَّغْلِبِ وَ الْمَارْنَبِ دَمُ شَاهٍ وَ فِي الْقَطَاءِ حَمْلٌ «٦» قَدْ فُطِمَ مِنَ اللَّبَنِ وَ رُعِيَ مِنَ الشَّجَرِ وَ فِي بَيْضِهِ إِذَا أَصِيَّبَتْهُ قِيمَتُهُ فَإِنْ وَطِئْتَهَا وَ فِيهَا فِرَاحٌ تَنَحَّرَكَ فَعَلَيْكَ أَنْ تُرْسَلَ الذُّكْرَانُ مِنَ الْمَعْزِ عَلَى عَدِيدِهَا مِنَ الْإِنَاثِ عَلَى قَدْرِ عَدَدِ الْبَيْضِ فَمَا نُجِحَ فَهُوَ هَيْدَى لَيْبَتِ اللَّهِ «٧» وَ فِي الْيَزْبُوعِ وَ الْقُنْفُذِ وَ الضَّبِّ حَيْدَى وَ الْحَيْدَى خَيْرٌ مِنْهُ «٨» وَ لَمَّا بَأَسَ لِلْمُحْرِمِ أَنْ يَقْتَلَ الْحَيَّةَ وَ الْعُقْرَبَ وَ الْفَأْرَةَ وَ لَا بَأَسَ بِرَمِيِّ الْجِدَاهِ «٩» وَ إِنْ كَانَ الصَّيْدُ أَسَدًا ذَبَحْتَ كَبِشًا «١٠» وَ مَتَى أَصِيَّبَتْ شَيْئًا مِنَ الصَّيْدِ فِي الْحِلِّ وَ أَنْتَ مُحْرِمٌ فَعَلَيْكَ دَمٌ عَلَى مَا وَصَفْنَا وَ مَتَى مَا أَصَبْتَهُ فِي الْحَرَمِ وَ أَنْتَ مُحِلٌّ فَعَلَيْكَ قِيمَةُ الصَّيْدِ فَإِنْ أَصَبْتَهُ وَ أَنْتَ مُحْرِمٌ فِي الْحَرَمِ فَعَلَيْكَ الْفِدَاءُ وَ الْقِيمَةُ فَإِنْ كَانَ الصَّيْدُ طَيْرًا اشْتَرَيْتَ بِقِيمَتِهِ عَلْفًا

(١) - الفقيه ٢: ١١١٢ / ٢٣٣ و ١١١٣، و المقنع: ٧٧ باختلاف في ألفاظه.

(٢) - في نسخة «ض»: «بتمرات و تمرات».

(٣) - الفقيه ٢: ١١١٨ / ٢٣٥، المقنع: ٧٩.

(٤) - الفقيه ٢: ١١١٩ / ٢٣٥، المقنع: ٧٩، التهذيب ٥: ٣٤٥ / ١١٩٥.

(٥) - ورد مؤداه في التهذيب ٥: ٣٦٤ / ١٢٦٦. من «و ان اكلت جراده ...».

(٦) - الحمل: الخروف أو هو الجذع من أولاد الضأن فما دونه «القاموس المحيط - حمل - ٣: ٣٦٢».

(٧) - المقنع: ٧٨.

(٨) - الكافي ٤: ٣٨٧ / ٩.

(٩) - ورد مؤداه في الفقيه ٢: ١١٠٩ / ٢٣٢، و المقنع: ٧٧.

(١٠) - ورد مؤداه في الكافي ٤: ٢٣٧ / ٢٦، و التهذيب ٥: ٣٦٦ / ١٢٧٥. الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٢٢٩

عَلَفْتَ بِهِ حَمَامَ الْحَرَمِ وَ إِنْ كُنْتَ مُحْرِمًا وَ أَصِيَّبَتْهُ وَ أَنْتَ مُحْرِمٌ فِي الْحَرَمِ فَعَلَيْكَ دَمٌ وَ قِيمَةُ الطَّيْرِ دِرْهَمٌ فَإِنْ كَانَ فَوْخًا فَعَلَيْكَ دَمٌ وَ نِصْفُ دِرْهَمٍ فَإِنْ كَانَ أَكَلْتَ بَيْضَهُ تَصِيَّ دَقَّتْ بِرُبْعِ دِرْهَمٍ وَ إِنْ كَانَ بَيْضَ حَمَامٍ فَرُبْعُ دِرْهَمٍ وَ دِرْهَمٌ «١» وَ إِنْ كَانَ الصَّيْدُ قَطَاءً فَعَلَيْكَ حَمْلٌ قَدْ رَضَعَ وَ فُطِمَ مِنَ اللَّبَنِ وَ رَعِيَ الشَّجَرَ وَ إِنْ كَانَ غَيْرَ طَائِرٍ تَصِيَّ دَقَّتْ بِقِيمَتِهِ وَ إِنْ كَانَ فَوْخًا تَصَدَّقْتَ بِنِصْفِ دِرْهَمٍ «٢» وَ إِنْ نَفَرَتْ حَمِيَامُ الْحَرَمِ فَرَجَعَتْ فَعَلَيْكَ فِي كُلِّهَا شَاهٌ وَ إِنْ لَمْ تَرَهَا رَجَعَتْ فَعَلَيْكَ لِكُلِّ طَيْرٍ دَمُ شَاهٍ «٣» وَ إِذَا فَرَعْتَ مِنَ الْمَنَاسِكِ كُلِّهَا وَ أَرَدْتَ الْخُرُوجَ تَصِيَّ دَقَّتْ بِدِرْهَمٍ تَمْرًا حَتَّى يَكُونَ كَفَّارَةً لِمَا دَخَلَ عَلَيْكَ فِي إِحْرَامِكَ مِنَ الْخَلْلِ وَ النَّقْصَانِ وَ أَنْتَ لَمَّا تَعَلَّمُ «٤» فَإِذَا قَرَنَ الرَّجُلُ الْحَجَّ وَ الْعُمْرَةَ فَأُخْصِرَ بَعَثَ هَيْدِيًّا مَعَ هَيْدِي أَصِيْبَابِهِ وَ لَا يُحِلُّ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَيْدَى مَحَلَّهُ فَإِذَا بَلَغَ

مَحَلَّهُ أَحَلَّ وَ انصَرَفَ إِلَى مَنْزِلِهِ وَ عَلَيْهِ الْحِجُّ مِنْ قَابِلٍ وَ لَا تَقْرُبُ النِّسَاءَ حَتَّى تَحِجَّ مِنْ قَابِلٍ «٥» وَ إِنْ صِيدَ رَجُلٌ عَنِ الْحِجِّ وَ قَدْ أَحْرَمَ فَعَلَيْهِ الْحِجُّ مِنْ قَابِلٍ وَ لَا بَأْسَ بِمُوقَاعِيَةِ النِّسَاءِ لِأَنَّ هَذَا مَصْدُودٌ وَ لَيْسَ كَالْمَحْضُورِ «٦» وَ لَوْ أَنَّ رَجُلًا حَبَسَهُ سَيِّطَانٌ جَائِزٌ بِ مَكَّةَ وَ هُوَ مُتَمَتِّعٌ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحِجِّ ثُمَّ أُطْلِقَ عَنْهُ لَيْلَمَهُ النَّحْرُ فَعَلَيْهِ أَنْ يَلْحَقَ النَّاسَ بِجَمْعٍ ثُمَّ يَنْصَرِفَ إِلَى مَنَى وَ يَذْبَحُ وَ يَحْلِقُ وَ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَ إِنْ خَلَى يَوْمَ النَّحْرِ بَعِيدَ الزَّوَالِ فَهُوَ مَصْدُودٌ عَنِ الْحِجِّ وَ إِنْ كَانَ دَخَلَ مَكَّةَ مُتَمَتِّعًا بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحِجِّ فَلْيُطْفِئِ بِالْبَيْتِ أُسْبُوعًا وَ يَسْعَى أُسْبُوعًا وَ يَحْلِقُ رَأْسَهُ وَ يَذْبَحُ شَاءَ وَ إِنْ كَانَ دَخَلَ مَكَّةَ مُفْرِدًا لِلْحِجِّ فَلَيْسَ عَلَيْهِ ذَبْحٌ وَ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ «٧»

(١) - «و درهم» ليس في نسخة «ض».

(٢) - ورد مؤداه في الفقيه ٢: ٢٣٤ / ١١١٧.

(٣) - مختلف الشيعية: ٢٨٠ باختلاف في الألفاظ عن علي بن بابويه.

(٤) - ورد مؤداه في الفقيه ٢: ٣٣٢، و المقنع: ٩٣، و الهداية: ٦٥.

(٥) - الفقيه ٢: ٣٠٥ / ١٥١٢.

(٦) - مختلف الشيعية: ٣١٨ عن علي بن بابويه.

(٧) - مختلف الشيعية: ٣١٩ عن علي بن بابويه. الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٢٣٠

وَ إِنْ نَسِيَ الْمُتَمَتِّعَ التَّقْصِيرَ حَتَّى يَهْلَ بِالْحِجِّ كَانَ عَلَيْهِ دَمٌ وَ رُوِيَ أَنَّهُ يَسْتَغْفِرُ اللَّهَ «١» وَ إِذَا حَلَقَ الْمُتَمَتِّعُ رَأْسَهُ بِ مَكَّةَ فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ إِنْ كَانَ جَاهِلًا وَ إِنْ تَعَمَّدَ ذَلِكَ فِي أَوَّلِ شَهْرِ الْحِجِّ بِثَلَاثِينَ يَوْمًا مِنْهَا فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ وَ إِنْ تَعَمَّدَ بَعِيدَ الثَّلَاثِينَ الَّتِي يُؤَفَّرُ فِيهَا الشَّعْرُ لِلْحِجِّ فَإِنَّ عَلَيْهِ دَمٌ شَاءَ «٢» فَإِذَا أَرَادَ الْمُتَمَتِّعُ الْخُرُوجَ مِنْ مَكَّةَ إِلَى بَعْضِ الْمَوَاضِعِ فَلَيْسَ لَهُ ذَلِكَ لِأَنَّهُ مُرْتَبِطٌ بِالْحِجِّ حَتَّى يَقْضِيَهُ إِلَّا أَنْ يَعْلَمَ أَنَّهُ لَمَّا يُفَوِّتُهُ الْحِجُّ فَإِنَّ عِلْمَهُ وَ خَرَجَ ثُمَّ رَجَعَ فِي الشَّهْرِ الَّذِي خَرَجَ فِيهِ دَخَلَ مَكَّةَ مُجَلًّا وَ إِنْ رَجَعَ فِي غَيْرِ ذَلِكَ الشَّهْرِ دَخَلَهَا مُحْرِمًا «٣» وَ إِذَا حَرَّضَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ قَبْلِ أَنْ تُحْرِمَ فَعَلَيْهَا أَنْ تَحْتَشِي إِذَا بَلَغَتِ الْمَيْقَاتَ وَ تَغْتَسِلَ وَ تَلْبَسَ ثِيَابَ إِحْرَامِهَا وَ تَدْخُلَ مَكَّةَ وَ هِيَ مُحْرِمَةٌ وَ لَمَّا تَقْرَبَ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ فَإِنْ طَهَّرَتْ مَا بَيْنَهَا وَ بَيْنَ التَّرْوِيَةِ قَبْلَ الزَّوَالِ فَقَدْ أُذْرِكَتْ مُتَعْتِهَا فَعَلَيْهَا أَنْ تَغْتَسِلَ وَ تَطُوفَ الْبَيْتَ وَ تَسْعَى بَيْنَ الصُّفَا وَ الْمَرْوَةِ وَ تَقْضِيَ مَا عَلَيْهَا مِنَ الْمَنَاسِكِ «٤» وَ إِنْ طَهَّرَتْ بَعْدَ الزَّوَالِ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ فَقَدْ بَطَلَتْ مُتَعْتِهَا فَتَجْعَلُهَا حَجَّةً مُفْرَدَةً «٥» وَ إِنْ حَاضَتْ بَعْدَ مَا سَعَتْ بَيْنَ الصُّفَا وَ الْمَرْوَةِ وَ فَرَعَتْ مِنَ الْمَنَاسِكِ كُلِّهَا إِلَّا الطَّوْفَ بِالْبَيْتِ فَإِذَا طَهَّرَتْ قَضَتِ الطَّوْفَ بِالْبَيْتِ وَ هِيَ مُتَمَتِّعَةٌ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحِجِّ وَ عَلَيْهَا ثَلَاثَةُ أَطْوَافٍ طَوَافٍ لِلْمُتَعَةِ وَ طَوَافٍ لِلْحِجِّ وَ طَوَافٍ لِلنِّسَاءِ وَ مَتَى لَمْ يَطُفِ الرَّجُلُ طَوَافَ النِّسَاءِ لَمْ يَحِلَّ لَهُ النِّسَاءُ حَتَّى يَطُوفَ وَ كَذَلِكَ الْمَرْأَةُ لَا يَجُوزُ لَهَا أَنْ تُجَامِعَ حَتَّى تَطُوفَ طَوَافَ النِّسَاءِ «٦» وَ مَتَى حَرَّضَتِ الْمَرْأَةُ فِي الطَّوْفِ خَرَجَتْ مِنَ الْمَسْجِدِ فَإِنْ كَانَتْ طَافَتْ ثَلَاثَةَ أَشْوَاطٍ فَعَلَيْهَا أَنْ تُعِيدَ وَ إِنْ كَانَتْ طَافَتْ أَرْبَعَةً أَقَامَتْ عَلَى مَكَانِهَا فَإِذَا طَهَّرَتْ بَنَتْ وَ

(١) - المقنع: ٨٣.

(٢) - الفقيه ٢: ٢٣٨ / ١١٣٧، و المقنع: ٨٣، و الكافي ٤: ٤٤١ / ٧.

و التهذيب ٥: ١٥٨ / ٥٢٦، باختلاف يسير في الألفاظ.

(٣) - الفقيه ٢: ٢٣٨ / ١١٣٩، باختلاف يسير في الألفاظ.

(٤) - ورد مؤداه في المقنع: ٨٤.

(٥) - ورد مؤداه في التهذيب ٥: ٣٩٠ / ١٣٦٢.

(٦) - مختلف الشَّيْخَة: ٢٩١ عن رسالته على بن بابويه. الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٢٣١
 قَضَتْ مَا بَقِيَ عَلَيْهَا « ١ » وَ لَمَّا تَجَوَّزَ عَلَى الْمَسْجِدِ حَتَّى تَبَيَّنَ وَ تَخْرُجَ مِنْهُ وَ كَذَلِكَ الرَّجُلُ إِذَا أَصَابَهُ عِلَّةٌ وَ هُوَ فِي الطَّوَافِ وَ لَمْ يَمُودِزْ إِنْ تَمَّ إِيمَانُهُ خَرَجَ وَ أَعْيَادَ بَعْدَ ذَلِكَ طَوَافَهُ مَا لَمْ يَجُزْ نِصْفَهُ فَإِنْ جَازَ نِصْفَهُ فَعَلَيْهِ أَنْ يَبْنِي عَلَى مَا طَافَ « ٢ » وَ إِنْ اخْتَلَمَ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ يَتَيَّمُ وَ لَا يَخْرُجُ مِنْهُ إِلَّا مُتَيَّمًا وَ كَذَلِكَ يَفْعَلُ فِي مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ ص « ٣ » وَ إِذَا أَرَدْتَ الْخُرُوجَ مِنْ مَكَّةَ فَطُفْ بِالْبَيْتِ أَسْبُوعًا طَوَافَ الْوَدَاعِ وَ تَسْتَلِمِ الْحَجَرَ وَ الْأَرْكَانَ كُلَّهَا فِي كُلِّ شَوْطٍ وَ تَسْأَلُ اللَّهَ أَنْ لَا يَجْعَلَ لَكَ آخِرَ الْعَهْدِ مِنْهُ فَإِذَا فَرَعْتَ مِنْ طَوَافِكَ فَفَقِّ مَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ بِحَدَائِ رُكْنِ الْحَجْرِ الْأَسْوَدِ وَ ادْعُ اللَّهَ كَثِيرًا وَ اجْتَهِدْ فِي الدُّعَاءِ ثُمَّ تَفِيضُ وَ تَقُولُ آيُونَ تَائِبُونَ لِرَبِّنَا حَامِدُونَ إِلَى اللَّهِ رَاغِبُونَ وَ إِلَيْهِ رَاغِبُونَ وَ أَخْرُجْ مِنْ أَسْفَلِ مَكَّةَ فَإِذَا بَلَغْتَ بَابَ الْحَنَاطِينَ تَسْتَقْبِلُ الْكَعْبَةَ بِوَجْهِكَ وَ تَسْتَجِدُّ وَ تَسْأَلُ اللَّهَ أَنْ يَقْبَلَ مِنْكَ وَ أَلَّا يَجْعَلَ آخِرَ الْعَهْدِ مِنْكَ « ٤ » ثُمَّ تَزُورُ قَبْرَ مُحَمَّدٍ الْمُصْطَفَى ص فَإِنَّهُ قَالَ ص مَنْ حَجَّ وَ لَمْ يَزُرْنِي فَقَدْ جَفَانِي وَ تَزُورُ قُبُورَ السَّادَةِ فِي الْمَدِينَةِ ع وَ أَنْتَ عَلَى غَسِيلٍ إِنْ شَاءَ اللَّهُ وَ بِاللَّهِ الْإِغْتِصَامُ وَ لَمَّا حَوْلَ وَ لَمَّا قُوَّةٌ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ « ٥ ».

(١) - ورد مؤداه في المقنع: ٨٤، من «و متى حاضت المرأة».

(٢) - ورد مؤداه في الكافي ٤: ٤١٤/٥، و التهذيب ٥: ١٢٤/٤٠٧. من «و كذلك الرجل ...».

(٣) - ورد مؤداه في الفقيه ١: ٦٠/٢٢٤، و المقنع: ٩، و الهداية: ١٥.

(٤) - ورد باختلاف في ألفاظه في الفقيه ٢: ٣٣٣، و المقنع: ٩٤، و الهداية: ٦٦.

(٥) - الهداية: ٦٧ باختلاف يسير.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٢٣٢

٣٢ باب النكاح و المتعة و الرضاع

اعْلَمْ يَرْحِمُكَ اللَّهُ أَنْ وُجُوهَ النَّكَاحِ الَّذِي أَمَرَ اللَّهُ جَلَّ وَ عَزَّ بِهَا أَرْبَعَةٌ أَوْجُهُ « ١ » مِنْهَا نِكَاحُ مِيرَاثٍ وَ هُوَ بَوْلِيٌّ وَ شَاهِدَيْنِ وَ مَهْرٍ مَعْلُومٍ مَا يَقَعُ عَلَيْهِ التَّرَاضِي مِنْ قَلِيلٍ وَ كَثِيرٍ وَ إِنَّهُ اخْتِيَجَ إِلَى الشُّهُودِ وَ الْمُطْلَقِ مِنْ عَدَدِ النِّسْوَةِ فِي هَذَا الْوَجْهِ مِنَ النَّكَاحِ أَرْبَعٌ وَ لَا يَجُوزُ لِمَنْ لَهُ أَرْبَعٌ نِسْوَةٌ إِذَا عَزَمَ عَلَى التَّرْوِيحِ إِلَّا بِطَلَاقِ إِحْدَى الْأَرْبَعِ أَنْ يَتَزَوَّجَ حَتَّى تَنْقَضِيَ عِدَّةُ الْمُطَلَّغَةِ مِنْهُنَّ وَ تَحِلَّ لِغَيْرِهِ مِنَ الرِّجَالِ لِأَنَّهَا مَا لَمْ تَحِلَّ لِلرِّجَالِ فِي حَبَالَتِهِ وَ الْوَجْهُ الثَّانِي نِكَاحُ بَعِيرِ شُهُودٍ وَ لَا مِيرَاثٍ وَ هِيَ نِكَاحُ الْمُتَعَةِ بِشُرُوطِهَا وَ هِيَ أَنْ تَسْأَلَ الْمَرْأَةُ فَارِغَةً هِيَ أَمْ مَشْغُولَةً بِرُجُوعٍ أَوْ بَعْدَهُ أَوْ بِحَمْلٍ فَإِذَا كَانَتْ خَالِيَةً مِنْ ذَلِكَ قَالَ لَهَا تَمَتَّعِي نَفْسِكَ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ وَ سُنَّةِ نَبِيِّهِ ص نِكَاحًا غَيْرَ سِفَاحٍ كَذَا وَ كَذَا بِكَذَا وَ كَذَا وَ تَبَيَّنَ الْمَهْرُ وَ الْأَجَلُ عَلَى أَنْ لَا تَرْتِنِي وَ لَا أَرْتِكَ وَ عَلَى أَنَّ الْمَاءَ أَضَعُهُ حَيْثُ أَشَاءُ وَ عَلَى أَنَّ الْأَجَلَ إِذَا انْقَضَى كَانَ عَلَيْكَ عِدَّةُ خَمْسَةِ وَ أَرْبَعِينَ يَوْمًا فَإِذَا أَنْعَمْتَ قُلْتَ لَهَا قَدْ مَتَّعْتَنِي نَفْسِكَ وَ تُعِيدُ جَمِيعَ الشُّرُوطِ عَلَيْهَا لِأَنَّ الْقَوْلَ الْأَوَّلَ خِطْبَةٌ وَ كُلُّ شَرْطٍ قَبْلَ النَّكَاحِ فَاسِدٌ وَ إِنَّمَا يَنْعَقِدُ الْأَمْرُ بِالْقَوْلِ الثَّانِي فَإِذَا قَالَتْ فِي الثَّانِي نَعَمْ دَفَعَ إِلَيْهَا الْمَهْرَ أَوْ مَا حَضَرَ مِنْهُ وَ كَانَ مَا يَبْقَى دَيْنًا عَلَيْكَ وَ قَدْ حَلَّ لَكَ حَيْثُ دُونَهَا « ٢ » وَ رَوَى لَا تَمَتَّعْ مُلَقَبَةً « ٣ » وَ لَا مَشْهُورَةً بِالْفُجُورِ وَ ادْعُ الْمَرْأَةَ قَبْلَ الْمُتَعَةِ إِلَى مَا

(١) - الفقيه ٣: ٢٤١/١١٣٨، و الكافي ٥: ٣٦٤/١ و ٢ و ٣، و التهذيب ٧: ٢٤٠/١٠٤٩ و فيها: «النكاح ثلاثة أوجه».

(٢) - ورد مؤداه في المقنع: ١١٤، و الهداية: ٦٩، من «و الوجه الثاني ...».

(٣) - في نسخة «ض»: «بلصة». الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٢٣٣

لَمَا يَحِلُّ فَإِنْ أَجَابَتْ فَلَا تَتَمَتَّعُ بِهَا (١) وَ رُوِيَ أَيْضاً رُخْصَةً فِي هَذَا الْبَابِ أَنَّهُ إِذَا جَاءَ بِالْأَجْرِ وَالْأَجَلَ جَازَ لَهُ وَإِنْ لَمْ يَسْأَلْهَا وَلَا يَمْتَحِنُهَا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ (٢) وَ لَيْسَ عَلَيْهَا مِنْهُ عِدَّةٌ إِذَا عَزَمَ عَلَى أَنْ يَزِيدَ فِي الْمِدَّةِ وَالْأَجَلَ وَالْمَهْرَ إِنَّمَا الْعِدَّةُ عَلَيْهَا لِغَيْرِهِ إِلَّا أَنَّهُ يَهَبُ لَهَا مَا قَدَّ بَقِيَ مِنْ أَجَلِهِ عَلَيْهَا وَ هُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً وَ لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا تَرَضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ (٣) وَ هُوَ زِيَادَةُ فِي الْمَهْرِ وَالْأَجَلَ (٤) وَ سَبِيلُ الْمُتَعَةِ سَبِيلُ الْإِمَاءِ لَهُ أَنْ يَتَمَتَّعَ مِنْهُنَّ بِمَا شَاءَ وَ أَرَادَ (٥) وَ الْوَجْهُ الثَّلَاثُ نِكَاحُ مَلِكِ الْيَمِينِ وَ هُوَ أَنْ يَبْتِنَعَ الرَّجُلُ الْأَمِيَّةَ فَحَلَّالٌ لَهُ نِكَاحُهَا إِذَا كَانَتْ مُسَيَّبَرَةً وَ الْإِسْتِبْرَاءُ حَيْضَةٌ وَ هُوَ عَلَى الْبَائِعِ فَإِنْ كَانَ الْبَائِعُ ثَقِيَّةً وَ ذَكَرَ أَنَّهُ اسْتَبْرَأَهَا جَازَ نِكَاحُهَا مِنْ وَقْتِهَا وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ ثَقِيَّةً اسْتَبْرَأَهَا الْمُشْتَرِي بِحَيْضَةٍ (٦) وَ إِنْ كَانَتْ بِكَرًا أَوْ لِإِمْرَأَةٍ أَوْ مِمَّنْ لَمْ يَبْلُغْ حَدَّ الْبُذْرَاكِ اسْتَغْنَى عَنْ ذَلِكَ (٧) وَ الْوَجْهُ الرَّابِعُ نِكَاحُ التَّحْلِيلِ وَ هُوَ أَنْ يُحْلَلَ الرَّجُلُ أَوْ الْمَرْأَةُ فَرَجَ الْجَارِيَةِ مِدَّةً مَعْلُومَةً فَإِنْ كَانَتْ لِرَجُلٍ فَعَلَيْهِ قَبْلَ تَحْلِيلِهَا أَنْ يَسْتَبْرَأَهَا بِحَيْضَةٍ وَ يَسْتَبْرَأَهَا بَعْدَ أَنْ تَنْقَضِيَ أَيَّامُ التَّحْلِيلِ وَ إِنْ كَانَتْ لِمَرْأَةٍ اسْتَغْنَى عَنْ ذَلِكَ (٨) وَ اعْلَمْ أَنَّهُ يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ فِي وَجْهِ النِّكَاحِ فَقَطُّ وَ قَدْ يَحِلُّ مِلْكُهُ وَ يَبْعُهُ وَ ثَمَنُهُ إِلَّا فِي الْمُرْضِعِ نَفْسِهَا وَ الْفَحْلِ الَّذِي اللَّبَنُ مِنْهُ فَإِنَّهُمَا يَقُومَانِ مَقَامَ

(١) - ورد مؤداه في الكافي ٥: ٤٥٤/٣ و ٤.

(٢) - ورد مؤداه في التهذيب ٧: ٢٥٣/١٠٩٠ و ١٠٩١، و الاستبصار ٣: ١٤٣/٥١٦ و ٥١٧.

(٣) - النساء ٤: ٢٤.

(٤) - ورد مؤداه في الكافي ٥: ٤٥٨/٢، و التهذيب ٧: ٢٦٧/١١٥١.

(٥) - ورد مؤداه في الفقيه ٣: ٢٩٤/١٣٩٥ و ١٣٩٦، و الكافي ٥: ٤٥١/١-٧، و التهذيب ٧: ٢٥٨/١١١٧-١١٢١.

(٦) - ورد مؤداه في الكافي ٥: ٤٧٢/٤ و ٧، و التهذيب ٨: ١٧٣/٦٠٢-٦٠٤.

(٧) - ورد مؤداه في الفقيه ٣: ٢٨٣/١٣٤٧، و الكافي ٥: ٤٧٢/٣ و ٦، و التهذيب ٨: ١٧١/٥٩٥ و ٥٩٧.

(٨) - ورد مؤداه في الفقيه ٣: ٢٨٩/١٣٧٦ و ١٣٧٧، و الكافي ٥: ٤٦٨/١-٤، و التهذيب ٧: ٢٤١/١٠٥٢-١٠٥٨. الفقه المنسوب

إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٢٣٤

الْمَأْبُوتِينَ لَا يَحِلُّ بَيْعُهُمَا وَ لَا مِلْكُهُمَا مُؤْمِنِينَ كَانَا أُمَّ مَخَالِفِينَ (١) وَ الْحَيْدُ الَّذِي يَحْرُمُ بِهِ الرِّضَاعُ مِمَّا عَلَيْهِ عَمَلُ الْعَصَابَةِ دُونَ كُلِّ مَا رُوِيَ فَإِنَّهُ مُخْتَلِفٌ مَا أَتَتْ اللَّحْمَ وَ قَوَى الْعَظْمَ وَ هُوَ رِضَاعٌ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مُتَوَالِيَاتٍ أَوْ عَشْرَةَ رِضَاعَاتٍ مُتَوَالِيَاتٍ مُخْرَزَاتٍ مُرَوِيَّاتٍ بَلْبَنِ الْفَحْلِ (٢) (٣) وَ قَدْ رُوِيَ مَصَّهُ وَ مَصَّتَيْنِ وَ ثَلَاثٍ.

وَ إِذَا أَرَدْتَ التَّرْوِيحَ فَاسْتَحِزْ وَ امْضِ ثُمَّ صَلِّ رَكَعَتَيْنِ وَ ارْفَعْ يَدَيْكَ وَ قُلِ اللَّهُمَّ إِنِّي أُرِيدُ التَّرْوِيحَ فَسَهِّلْ لِي مِنَ النِّسَاءِ أَحْسَنَهُنَّ خُلُقًا وَ خَلْقًا وَ أَعْفَهُنَّ فَرْجًا وَ أَحْفَظَهُنَّ نَفْسًا فِيَّ وَ فِي مَالِي وَ أَكْمَلَهُنَّ جَمَالًا وَ أَكْثَرَهُنَّ أَوْلَادًا (٤).

وَ اعْلَمْ أَنَّ النِّسَاءَ شَتَّى فَمِنْهُنَّ الْغَنِيْمَةُ وَ الْعَرَامِيَّةُ وَ هِيَ الْمُحَبَّبَةُ لِرُؤُوسِهَا وَ الْعَاشِقَةُ لَهُ وَ مِنْهُنَّ الْهَلْمَالُ إِذَا تَجَلَّى وَ مِنْهُنَّ الظَّلَامُ الْحِنْدِيْسُ الْمُقَطَّبَةُ فَمَنْ ظَفَرَ بِصَالِحِهِنَّ يَسْعُدُ وَ مَنْ وَقَعَ فِي طَالِحِهِنَّ فَقَدْ ابْتُلِيَ وَ لَيْسَ لَهُ انْتِقَامٌ وَ هُنَّ ثَلَاثُ فَاِمْرَأَةٍ وَ لَوْ دُودٌ تُعِينُ رُؤُوسَهَا عَلَى دَهْرِهِ لِدُنْيَاهُ وَ آخِرَتِهِ وَ لَمَّا تُعِينُ الدَّهْرَ عَلَيْهِ وَ امْرَأَةٌ عَقِيمٌ لَمَّا ذَاتُ جَمَالٍ وَ لَا خُلُقٍ وَ لَا تُعِينُ رُؤُوسَهَا عَلَى خَيْرٍ وَ امْرَأَةٌ صَحَابَةٌ وَ لَاجِبَةٌ هَمَّازَةٌ تَسْتَقْبَلُ الْكَثِيرَ وَ لَا تَقْبَلُ الْيَسِيرَ (٥) وَ إِيَّاكَ أَنْ تَعْتَرِبَ بِمَنْ هَدِيَهُ صِفَتُهَا فَإِنَّهُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص إِيَّاكُمْ وَ خَضْرَاءَ الدَّمَنِ قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَ مَنْ خَضْرَاءُ الدَّمَنِ قَالَ الْمَرْأَةُ الْحَسِنَاءُ فِي مَنِبَتِ السَّوءِ (٦) فَإِذَا تَزَوَّجْتَ فَاجْهَدِي أَلَّا تُجَاوِزَ مَهْرَهَا مَهْرَ الشُّنَّةِ وَ هُوَ حَمْسِيْنَةُ دِرْهَمٍ فَعَلَى ذَلِكَ زَوْجَ رَسُولِ اللَّهِ ص وَ تَزَوَّجَ نِسَاءَهُ (٧) وَ وَجَّهَ إِلَيْهَا قَبْلَ أَنْ تَدْخُلَ بِهَا مَا عَلَيْكَ أَوْ بَعْضَهُ

(١) - ورد مؤداه في الفقيه ٣: ٦٦ / ٢٢١، والمقنع: ١٥٩، و التّهذيب ٨: ٢٤٣ / ٨٧٧ و ٨٧٩.

(٢) - ما بين القوسين ليس في نسخة «ش» ..

(٣) - ورد مؤداه في الكافي ٥: ٤٣٨ / ٢ و ٣، و التّهذيب ٧: ٣١٢.

(٤) - الفقيه ٣: ٢٤٩ / ١١٨٧، المقنع: ٩٨، الهداية: ٦٧، الكافي ٥: ٥٠١ / ٣، التّهذيب ٧: ٤٠٧ / ١٦٢٧ باختلاف في ألفاظه.

(٥) - الفقيه ٣: ٢٤٤ / ١١٥٨، المقنع: ١٠٠، التّهذيب ٧: ٤٠١ / ١٦٠١ باختلاف يسير.

(٦) - الفقيه ٣: ٢٤٨ / ١١٧٧، المقنع: ١٠٠، الكافي ٥: ٣٣٢ / ٤، التّهذيب ٧: ٤٠٣ / ١٦٠٨.

(٧) - المقنع: ٩٩ باختلاف يسير. الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٢٣٥

كَثُرَ مِنْ ثَوْبٍ أَوْ دَرَاهِمٍ أَوْ دَنَانِيرٍ أَوْ خَادِمٍ «١».

فَإِذَا أُدْخِلْتَ عَلَيْكَ فَخْذَ بِنَاصِيَّتَيْهَا وَ اسْتَقْبَلِ الْقِبْلَةَ بِهَا وَ قُلِ اللَّهُمَّ بِأَمَانَتِكَ أَخَذْتُهَا وَ بِمِيثَاقِكَ اسْتَحَلَلْتُ فَرَجَهَا اللَّهُمَّ فَارْزُقْنِي مِنْهَا وَ لَدَا مُبَارَكًا سَوِيًّا وَ لَا تَجْعَلْ لِلشَّيْطَانِ فِيهِ شُرْكَاً وَ لَا نَصِيْباً «٢».

وَ اتَّقِ التَّرْوِيحَ إِذَا كَانَ الْقَمَرُ فِي الْعَقْرِبِ فَإِنَّ أَيَا عَبِيدِ اللَّهِ ع قَالَ مِنْ تَزْوِجِ وَ الْقَمَرُ فِي «٣» الْعَقْرِبِ لَعَمْرٍ خَيْرًا أَيْدًا «٤» وَ إِنْ تَزَوَّجْتَ يَهُودِيَّةً أَوْ نَصْرَانِيَّةً فَاْمَنْعَهَا مِنْ شُرْبِ الْخَمْرِ وَ أَكْلِ لَحْمِ الْخَنْزِيرِ وَ اعْلَمْ أَنَّ عَلَيْكَ فِي دِينِكَ وَ تَزْوِيحِكَ إِيَّاهَا غَضَاضَةٌ «٥» وَ لَمَّا يَجُوزُ تَزْوِيحُ الْمُجُوسِيَّةِ وَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَزَوَّجَ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ «٦» وَ لَمَّا مِنَ الْإِمَاءِ إِلَّا اثْنَيْنِ وَ لَمَّا أَنْ تَتَزَوَّجَ مِنَ الْحَرَائِرِ الْمُسْلِمَاتِ أَرْبَعًا وَ يَتَزَوَّجَ الْعَيْدِ حُرَّتَيْنِ أَوْ أَرْبَعَ إِمَاءٍ وَ اتَّقِ الْجِمَاعَ أَوَّلَ لَيْلِهِ مِنَ الشَّهْرِ وَ فِي وَسْطِهِ وَ فِي آخِرِهِ فَإِنَّهُ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ لَيْسَ يَسِيْلُمُ الْوَلَدَ مِنَ السَّقَطِ وَ إِنْ تَمَّ يُوْشِكُ أَنْ يَكُونَ مَجْنُونًا وَ اتَّقِ الْجِمَاعَ فِي الْيَوْمِ الَّذِي تَنْكَسِفُ فِيهِ الشَّمْسُ وَ فِي لَيْلِهِ يَنْخَسِفُ فِيهَا الْقَمَرُ وَ فِي الزَّلْزَلَةِ وَ عِنْدَ الرِّيْحِ الصَّفْرَاءِ وَ الْحُمْرَاءِ وَ السُّودَاءِ فَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ وَ قَدْ بَلَغَهُ الْحَيْثُ رَأَى فِي وَ لَدِهِ مَا يَكْرَهُ «٧» وَ لَا تُجَامِعْ فِي السَّفِيْنَةِ وَ لَا تُجَامِعْ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ «٨» وَ لَا تَسْتَدْبِرْهَا «٩»

(١) - ورد مؤداه في التّهذيب ٧: ٣٥٧ / ١٤٥٢.

(٢) - الفقيه ٣: ٢٥٤ / ١٢٠٥، المقنع: ٩٩، الكافي ٥: ٥٠٠ / ٢. باختلاف يسير.

(٣) - في نسخة «ش» زيادة: «برج».

(٤) - الفقيه ٣: ٢٥٠ / ١١٨٨، المقنع: ١٠٦، الهداية: ٦٨، التّهذيب ٧: ٤٠٧ / ١٦٢٨ باختلاف يسير.

(٥) - الفقيه ٣: ٢٥٧ / ١٢٢٢، المقنع: ١٠٢، الهداية: ٦٨، الكافي ٥: ٣٥٦ / ١ باختلاف في ألفاظه، و المختلف:

٥٣٠ عن علي بن بابويه.

(٦) - المقنع: ١٠٢ باختلاف يسير.

(٧) - الفقيه ٣: ٢٥٥ / ١٢٠٧ و ١٢٠٨، المقنع: ١٠٦، الهداية: ٦٨ باختلاف يسير. من «واتق الجماع اول ليلة ...».

(٨) - في نسخة «ش»: «الكعبة».

(٩) - الفقيه ٣: ٢٥٥ / ١٢١٠ و ١٢١١، المقنع: ١٠٦، الهداية: ٦٨ باختلاف يسير. الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص:

فَإِذَا جِئْتَهُ فَاعْلَمْ بِالْغُسْلِ إِذَا التَّقَى الْخِتَانَانَ وَ إِنْ لَمْ تُنْزَلْ «١» وَ إِنْ جِئْتَهُ مُفَاحِذَةً حَتَّى أَدْفَقْتَ الْمَاءَ فَعَلَيْكَ الْغُسْلُ وَ لَيْسَ

عَلَى الْمَرْأَةِ الْغُسْلُ إِلَّا غَسَلَ الْفَحْدَيْنِ «٢» وَإِيَّاكَ أَنْ تُجَامِعَ امْرَأَةً حَائِضًا وَإِنْ أَرَدْتَ أَنْ تُجَامِعَهَا فَبِقَبْلِ الطَّهْرِ فَأَمْرُهَا أَنْ تَغْتَسَلَ فَرَجَهَا ثُمَّ تُجَامِعَ «٣» وَتَمَّتْ مَا جَامَعْتَهَا وَهِيَ حَائِضٌ فَعَلَيْكَ أَنْ تَتَّصِدَّ بِدِينَارٍ وَإِنْ جَامَعْتَ أُمَّتَكَ وَهِيَ حَائِضٌ تَصَدَّقَتْ بِثَلَاثَةِ أَمْدَادٍ مِنْ طَعَامٍ وَإِنْ جَامَعْتَ امْرَأَتَكَ فِي أَوَّلِ الْحَيْضِ تَصَدَّقَتْ بِدِينَارٍ وَإِنْ كَانَ فِي وَسْطِهِ فَنِصْفُ دِينَارٍ وَإِنْ كَانَ فِي آخِرِهِ فَرُبْعُ دِينَارٍ «٤» وَإِذَا أَرَادَتِ الْمَرْأَةُ أَنْ تَغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ فَحَاضَتْ قَبْلَ ذَلِكَ فَتَوَخَّرَ الْغُسْلُ إِلَى أَنْ تَطْهَرَ ثُمَّ تَغْتَسِلُ لِلْجَنَابَةِ وَهُوَ يُجْزِيهَا لِلْجَنَابَةِ وَالْحَيْضِ «٥» وَإِيَّاكَ أَنْ تَظَاهَرَ امْرَأَتَكَ فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَوْمًا بِالظَّهَارِ فَقَالَ الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مَنْ نَسَائِهِمْ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ إِنْ أُمَّهَاتُهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَسَدَنَّهُمْ وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنْكَرًا مِنَ الْقَوْلِ وَزُورًا «٦» فَإِنْ ظَاهَرَتْ فَهِيَ عَلَى وَجْهِينِ فَإِذَا قَالَ الرَّجُلُ لِامْرَأَتِهِ أَنْتِ عَلَيَّ كَظْهَرِ أُمِّي وَسَيِّكَتَ فَعَلَيْهِ الْكُفَّارَةُ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُجَامِعَ فَإِنْ جَامَعْتَ مِنْ قَبْلِ أَنْ تُكْفَرَ لَزِمَتْكَ كُفَّارَةٌ أُخْرَى فَإِنْ قَالَ هِيَ عَلَيْهِ كَظْهَرِ أُمِّي إِنْ فَعَلَ كَذَا وَكَذَا أَوْ فَعَلْتَ كَذَا وَكَذَا فَلَيْسَ عَلَيْهِ كُفَّارَةٌ حَتَّى يَفْعَلَ ذَلِكَ الشَّيْءَ وَيُجَامِعَ إِلَى أَنْ يَفْعَلَ فَإِنْ فَعَلَ لَزِمَهُ الْكُفَّارَةُ وَلا يُجَامِعُ حَتَّى يُكْفَرَ يَمِينَهُ وَالْكَفَّارَةُ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصَةَ يَوْمَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعِينَ ... فَمَنْ لَمْ يَسِدْ يَطْعُ فِإطْعَامِ سِتِّينَ مِسْكِينًا لِكُلِّ مِسْكِينٍ مُدٌّ مِنْ طَعَامٍ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ يَتَصَدَّقُ بِمَا يُطْبِقُ فَإِنْ طَلَّقَهَا سَقَطَ عَنْهُ الْكُفَّارَةُ فَإِنْ رَاجَعَهَا لَزِمَتْهُ فَإِنْ تَرَكَهَا حَتَّى يَمُضِيَ أَجْلُهَا وَتَزَوَّجَهَا رَجُلٌ

(١) - الهداية: ٦٩ باختلاف يسير.

(٢) - المقنع: ١٤ عن رسالته أبيه باختلاف يسير.

(٣) - المقنع: ١٠٧، الهداية: ٦٩ باختلاف يسير.

(٤) - المقنع: ١٦ و ١٠٧، الهداية: ٦٩ باختلاف يسير.

(٥) - ورد مضمونه في المقنع: ١٣، و التهذيب ١: ٣٩٥/١٢٢٣ - ١٢٢٩.

(٦) - المجادلة ٥٨: ٢. الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٢٣٧

آخِرُ ثُمَّ طَلَّقَهَا وَ أَرَادَ الْأَوَّلُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا لَمْ يَلْزِمُهُ الْكُفَّارَةُ «١» وَإِنْ حَطَبَ إِلَيْكَ رَجُلٌ رَضِيَتْ دِينَهُ وَ خُلِقَهُ فَرَوَّجَهُ وَ لا يَمْنَعُكَ فَقْرُهُ وَ فَاقَتُهُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى وَ إِنْ يَتَفَرَّقَا يُغْنِ اللَّهُ كِلَا مِنْ سَعْتِهِ «٢» وَ قَوْلُهُ إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَ اللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ «٣» وَ لَمَّا تَزَوَّجَ شَارِبٌ خَمْرًا فَإِنْ مَنْ فَعَلَ فَكَأَنَّمَا قَادَهَا إِلَى الزَّانَا وَ إِذَا تَزَوَّجَ رَجُلٌ فَأَصَابَهُ بَعِيدٌ ذَلِكَ جُنُونٌ فَيُنْبَغِ بِهِ مَبْلَغًا حَتَّى لَا يَعْرِفَ أَوْقَاتَ الصَّلَاةِ فُرُقَ بَيْنَهُمَا فَإِنْ عَرَفَ أَوْقَاتَ الصَّلَاةِ فَلْتَضْبِرِ الْمَرْأَةُ مَعَهُ فَقَدْ ابْتَلَيْتِ «٤» وَ إِنْ تَزَوَّجَهَا خَصِيٌّ فَدَلَّسَ نَفْسَهُ لَهَا وَ هِيَ لَا تَعْلَمُ فُرُقَ بَيْنَهُمَا وَ يُوجَعُ ظَهْرُهُ كَمَا دَلَّسَ نَفْسَهُ وَ عَلَيْهِ نِصْفُ الصَّدَاقِ وَ لا عِدَّةَ عَلَيْهَا مِنْهُ فَإِنْ رَضِيَتْ بِبَدَلِكَ لَمْ يُفَرَّقْ مَا بَيْنَهُمَا وَ لَيْسَ لَهَا الْخِيَارُ بَعْدَ ذَلِكَ «٥» فَإِنْ تَزَوَّجَهَا عَيْنِي وَ هِيَ لَا تَعْلَمُ تَضْبِرُ حَتَّى يُعَالِجَ نَفْسَهُ سَنَةً فَإِنْ صَلَحَ فَهِيَ امْرَأَتُهُ عَلَى النِّكَاحِ الْأَوَّلِ وَ إِنْ لَمْ يَصْلُحْ فُرُقَ بَيْنَهُمَا وَ لَهَا نِصْفُ الصَّدَاقِ وَ لا عِدَّةَ عَلَيْهَا مِنْهُ فَإِنْ رَضِيَتْ بِبَدَلِكَ لَا يُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا وَ لَيْسَ لَهَا خِيَارٌ بَعْدَ ذَلِكَ «٦» وَ إِذَا ادَّعَتْ أَنَّهُ لَمَّا يُجَامِعُهَا عَيْنِي كَانَ أَوْ غَيْرَ عَيْنِي فَيَقُولُ الرَّجُلُ إِنَّهُ قَدْ جَامَعَهَا فَعَلَيْهِ الْيَمِينُ وَ عَلَيْهَا الْبَيِّنَةُ لِأَنَّهَا الْمُدَّعِيَةُ وَ إِذَا ادَّعَتْ عَلَيْهِ أَنَّهُ عَيْنِي وَ أَنْكَرَ الرَّجُلُ أَنْ يَكُونَ كَذَلِكَ فَإِنَّ الْحُكْمَ فِيهِ أَنْ يَجْلِسَ الرَّجُلُ فِي مَاءٍ بَارِدٍ فَإِنْ اسْتَرَخَى ذَكَرَهُ فَهُوَ عَيْنِي وَ إِنْ تَشَنَّجَ فَلَيْسَ بِعَيْنِي «٧» وَ إِنْ تَزَوَّجَ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ فَوَجَدَهَا قَزَنَاءَ أَوْ عَفْلَاءَ «٨» أَوْ بَرَصَاءَ أَوْ مَجْنُونَةً إِذَا كَانَ

(١) - المقنع: ١٠٧.

(٢) - النساء: ٤: ١٣٠.

(٣) - النور ٢٤: ٣٢، وقد ورد في المقنع: ١٠١ باختلاف يسير.

(٤) - الفقيه ٣: ٣٣٨ / ١٦٢٩ باختلاف يسير. من «و إذا تزوج رجل...».

(٥) - ورد مؤداه في الفقيه ٣: ٢٦٨ / ١٢٧٤، و التهذيب ٧: ٤٣٢ / ١٧٢٠.

(٦) - ورد مؤداه في التهذيب ٧: ٤٣١ / ١٧١٩.

(٧) - الفقيه ٣: ٣٥٧ / ١٧٠٥، المقنع: ١٠٧. من «و إذا ادعت عليه أنه عنين...».

(٨) - في الحديث «ترد المرأة من العفل» هو بالتحريك، هنه تخرج في قبل المرأة يمنع من وطئها، وقيل، و هو ورم بين مسلكى

المرأة فيضيق فرجها حتى يمنع الإيلاج «مجمع البحرين - عقل - ٥: ٤٢٤». الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٢٣٨
بِهَا ظَاهِرًا كَانَ لَهُ أَنْ يُرَدَّهَا عَلَى أَهْلِهَا بِغَيْرِ طَلَاقٍ وَ يَزْتَجِعُ الزَّوْجُ عَلَى وَ لِيَّهَا مَا أَصْدَقَهَا إِنْ كَانَ أَعْطَاهَا شَيْئًا فَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَعْطَاهَا
شَيْئًا فَلَا شَيْءَ لَهُ «١».

(١) - ورد مضمونه في الفقيه ٣: ٢٧٣ / ١٢٩٦ و ١٢٩٩، و المقنع: ١٠٤، و الكافي ٥: ٤٠٩ / ١٦ و ١٧.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٢٣٩

٣٣ باب العقيقة

فَإِذَا وُلِدَ لَكَ مَوْلُودٌ فَأَذِّنْ فِي أُذُنِهِ الْأَيْمَنِ وَ أَقِمْ فِي أُذُنِهِ الْأَيْسَرِ وَ حَنَّكُهُ بِمَاءِ الْفُرَاتِ إِنْ قَدَرْتَ عَلَيْهِ أَوْ بِالْعَسَلِ سَاعَةً يُوَلَّدُ وَ سَمِّهِ
بِأَحْسَنِ الْأَسْمِ وَ كَنِّهِ بِأَحْسَنِ الْكُنْيَةِ وَ لِمَا يُكْنَى بِأَبِي عَيْسَى وَ لِمَا بِأَبِي الْحَكَمِ وَ لِمَا بِأَبِي الْحَارِثِ وَ لِمَا بِأَبِي الْقَاسِمِ إِذَا كَانَ الْأَسْمُ
مُحَمَّدًا وَ سَمِّهِ الْيَوْمَ السَّابِعَ وَ اخْتِنَهُ وَ انْقُبْ أُذُنَهُ وَ اخْلِقْ رَأْسَهُ وَ زِنْ شَعْرَهُ بَعِيدًا مَا تُجَفِّفُهُ بِفِضَّةٍ أَوْ بِذَهَبٍ وَ تَصَدَّقْ بِهَا وَ عَقَّ عَنْهُ
كُلُّ ذَلِكَ فِي الْيَوْمِ السَّابِعِ وَ إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَعَقَّ عَنْهُ فَلْيَكُنْ عَنِ الذَّكَرِ ذَكَرًا وَ عَنِ الْأُنْثَى أَنْثَى وَ تُعْطَى الْقَابِلَةُ الْوَرَكُ وَ لَا يَأْكُلُ مِنْهُ
الْمَأْبُوتَانِ فَإِنْ أَكَلَتْ مِنْهُ الْأُمُّ فَلِمَا تُرْضِعُهُ وَ تَفَرَّقْ لِحَمَّيْهَا عَلَى قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ مُحْتِيَاجِينَ وَ إِنْ أَعْيَدْتَهُ طَعَامًا وَ دَعَوْتَ عَلَيْهِ قَوْمًا مِنْ
إِخْوَانِكَ فَهُوَ أَحَبُّ إِلَيَّ وَ حُدَّهُ عَشْرَةُ أَنْفُسٍ وَ مَا زَادَ وَ كَلَّمَا أَكْثَرْتَ فَهُوَ أَفْضَلُ وَ أَفْضَلُ مَا يُطْبَخُ بِهِ مَاءٌ وَ مِلْحٌ.

فَإِذَا أَرَدْتَ ذَبْحَهُ فَقُلْ بِسْمِ اللَّهِ وَ بِاللَّهِ مِنْكَ وَ بِكَ وَ لَكَ وَ إِلَيْكَ عَقِيْقَتُهُ فَلَانَ بْنِ فَلَانَ عَلَى مِلَّتِكَ وَ دِينِكَ وَ سُنَّتِهِ نَبِيِّكَ مُحَمَّدٍ
ص «١» بِسْمِ اللَّهِ وَ بِاللَّهِ وَ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَ اللَّهُ أَكْبَرُ إِيْمَانًا بِاللَّهِ وَ تَنَاءً عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ص وَ الْعِصْمَةَ بِأَمْرِهِ وَ الشُّكْرَ لِرِزْقِهِ وَ الْمَعْرِفَةَ
لِفَضْلِهِ عَلَيْنَا أَهْلِ الْبَيْتِ فَإِنْ كَانَ ذَكَرًا فَقُلِ اللَّهُمَّ أَنْتَ وَهَبْتَ لَنَا ذَكَرًا وَ أَنْتَ أَعْلَمُ بِمَا وَهَبْتَ وَ مِنْكَ مَا أَعْطَيْتَ وَ لَكَ مَا صَيَّرْنَا
فَتَقَبَّلَهُ مِنَّا عَلَى سُنَّتِكَ وَ سُنَّتِ نَبِيِّكَ ص

(١) - ورد بتقديم و تأخير في المقنع: ١١٢. الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٢٤٠

فَإِنْ سَمَّيْتَهُ «١» عَنَّا الشَّيْطَانَ الرَّجِيمَ وَ لَكَ سَكْبُ «٢» الدَّمَاءِ وَ لَوْجِهَكَ الْقُرْبَانَ لَا شَرِيكَ لَكَ «٣».

(١) - في نسخة «ش»: «و أخسأ».

(٢) - في نسخة «ش»: «سفكت».

(٣) - الكافي ٦: ٣٠ / ٢، التهذيب ٧: ٣٤٣ / ١٧٧٤.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٢٤١

اعْلَمْ يَرْحَمُكَ اللَّهُ أَنَّ الطَّلَاقَ عَلَى وُجُوهِهِ وَ لَا يَقَعُ إِلَّا عَلَى طُهْرٍ مِنْ غَيْرِ جَمَاعٍ بِشَاهِدَيْنِ عَدْلَيْنِ مُرِيدًا لِلطَّلَاقِ فَلَا يَجُوزُ لِلشَّاهِدَيْنِ أَنْ يَشْهَدَا عَلَى رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ إِلَّا عَلَى إِقْرَارٍ مِنْهُ وَ مِنْهَا أَنَّهَا طَاهِرَةٌ مِنْ غَيْرِ جَمَاعٍ وَ يَكُونُ مُرِيدًا لِلطَّلَاقِ وَ لَا يَقَعُ الطَّلَاقُ بِإِجْبَارٍ وَ لَا إِكْرَاهٍ وَ لَا عَلَى سُكْرٍ «١» فَمِنْهُ طَلَاقُ السُّنَّةِ وَ طَلَاقُ الْعِدَّةِ وَ طَلَاقُ الْعُلَامِ وَ طَلَاقُ الْمَعْتُوهِ وَ طَلَاقُ الْغَائِبِ وَ طَلَاقُ الْحَامِلِ وَ الَّتِي لَمْ يُدْخَلْ بِهَا وَ الَّتِي يَنْسِتُ مِنَ الْحَيْضِ وَ الْأَخْرَسِ وَ مِنْهُ التَّخْيِيرُ وَ الْمُبَارَاةُ وَ النُّشُوزُ وَ الشَّقَاقُ «٢» وَ الْخُلْعُ وَ الْإِيْلَاءُ «٣» وَ كُلُّ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ إِلَّا أَنْ يُتَّبَعَ بِطَلَاقٍ أَمَّا طَلَاقُ السُّنَّةِ إِذَا أَرَادَ الرَّجُلُ أَنْ يُطَلِّقَ امْرَأَتَهُ يَتَرَبَّصُ بِهَا حَتَّى تَحِيضَ وَ تَطْهَرَ ثُمَّ يُطَلِّقُهَا تَطْلِيقَةً وَاحِدَةً فِي قُبُلِ عَدْلَيْنِ بِشَاهِدَيْنِ عَدْلَيْنِ فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ فَإِنْ أَشْهَدَ عَلَى الطَّلَاقِ رَجُلًا وَاحِدًا ثُمَّ أَشْهَدَ بَعْدَ ذَلِكَ بِرَجُلٍ آخَرَ لَمْ يَجْزُ ذَلِكَ الطَّلَاقُ إِلَّا أَنْ يُشْهَدَهُمَا جَمِيعًا فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ فَإِذَا طَلَّقَهَا عَلَى هَذَا تَرَكَهَا حَتَّى تَسْتَوْفِيَ قُرْوَءَهَا وَ هِيَ ثَلَاثَةٌ أَطْهَارٍ أَوْ ثَلَاثَةٌ أَشْهُرٍ إِنْ كَانَتْ مِمَّنْ لَا تَحِيضُ وَ مِثْلَهَا تَحِيضٌ فَإِذَا رَأَتْ أَوَّلَ قَطْرَةٍ مِنْ دَمِ الثَّلَاثِ فَقَدْ بَانَ مِنْهُ وَ لَا تَتْرَوِّجُ حَتَّى تَطْهَرَ فَإِذَا طَهَّرَتْ حَلَّتْ لِلزَّوْجِ وَ الزَّوْجُ خَاطِبٌ مِنَ الْخُطَابِ وَ الْأَمْرُ إِلَيْهَا إِنْ شَاءَتْ زَوْجَتْ نَفْسَهَا مِنْهُ وَ إِنْ شَاءَتْ لَمْ تَزَوِّجْهُ فَإِنْ تَزَوَّجَهَا ثَانِيَةً بِمَهْرٍ جَدِيدٍ فَإِنْ أَرَادَ طَلَاقَهَا ثَانِيَةً مِنْ قَبْلِ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا

(١)- ورد باختلاف في ألفاظه في المقنع: ١١٤، و مختلف الشيعة: ٥٨٤ عن علي بن بابويه.

(٢)- ليس في نسخة «ش».

(٣)- الفقيه ٣: ٣١٩. الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٢٤٢

طَلَّقَهَا بِشَاهِدَيْنِ عَدْلَيْنِ وَ لَا عِدَّةَ عَلَيْهَا مِنْهُ «١» وَ كُلُّ مَنْ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا فَلَا عِدَّةَ عَلَيْهَا مِنْهُ فَإِنْ كَانَ سَيِّمَى لَهَا صِدَاقًا فَلَهَا نِصْفُ الصَّدَاقِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ سَيِّمَى لَهَا صِدَاقًا فَلَهَا صِدَاقًا فَلَهَا صِدَاقًا لَهَا وَ لَكِنْ يُمْتَعَهَا بِشَيْءٍ قَلَّ أَمْ كَثُرَ عَلَى قَدْرِ يَسَارِهِ «٢» فَالْمُوسِعُ يُمْتَعُ بِخَادِمٍ أَوْ دَابَّةٍ وَ الْوَسْطُ بِثَوْبٍ وَ الْفَقِيرُ بِعِدْرِهِمْ أَوْ خَاتَمٍ «٣» كَمَا قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَ تَعَالَى وَ مَتَّعُوهُنَّ عَلَى الْمُوسِعِ قَدْرُهُ وَ عَلَى الْمُقْتِرِ قَدْرُهُ مَتَاعًا بِالْمَعْرُوفِ «٤» فَإِذَا أَرَادَ الْمُطَلَّقُ لِلسُّنَّةِ أَنْ يُطَلِّقَهَا ثَانِيَةً بَعْدَ مَا دَخَلَ بِهَا طَلَّقَهَا مِثْلَ تَطْلِيقَتِهِ الْأُولَى عَلَى طُهْرٍ مِنْ غَيْرِ جَمَاعٍ بِشَاهِدَيْنِ عَدْلَيْنِ يَتَرَبَّصُ بِهَا حَتَّى تَسْتَوْفِيَ قُرْوَءَهَا فَإِنْ زَوَّجَتْهُ نَفْسَهَا بِمَهْرٍ جَدِيدٍ وَ أَرَادَ أَنْ يُطَلِّقَهَا الثَّلَاثَةَ طَلَّقَهَا وَ قَدْ بَانَ مِنْهُ سَاعِيَةً طَلَّقَهَا وَ لَا تَحِلُّ لِلزَّوْجِ حَتَّى تَسْتَوْفِيَ قُرْوَءَهَا وَ لَا يَحِلُّ لَهَا حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ «٥» وَ رُوِيَ أَنَّهَا لَا تَحِلُّ لَهُ أَبَدًا إِذَا طَلَّقَهَا طَلَاقُ السُّنَّةِ عَلَى مَا وَصَفْنَا وَ سَيِّمَى طَلَاقُ السُّنَّةِ الْهَدْمَ لِأَنَّهُ مَتَى اسْتَوْفَتْ قُرْوَءَهَا وَ تَزَوَّجَهَا الثَّانِيَةَ هَدَمَ طَلَاقَ الْأَوَّلِ «٦» وَ رُوِيَ أَنَّ طَلَاقَ الْهَدْمِ لِمَا يَكُونُ إِلَّا بِزَوْجٍ ثَانٍ وَ أَمَّا طَلَاقُ الْعِدَّةِ فَهُوَ أَنْ يُطَلِّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ عَلَى طُهْرٍ مِنْ غَيْرِ جَمَاعٍ بِشَاهِدَيْنِ عَدْلَيْنِ ثُمَّ يُرَاجِعُهَا مِنْ يَوْمِهِ أَوْ مِنْ غَدٍ أَوْ مَتَى مَا يُرِيدُ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَسْتَوْفِيَ قُرْوَءَهَا وَ هُوَ أَمْلَكُ بِهَا وَ أَذْنَى الْمُرَاجَعَةِ أَنْ يُقْبَلَهَا أَوْ يُنْكَرَ الطَّلَاقُ فَيَكُونُ إِنْكَارُهُ لِلطَّلَاقِ مُرَاجَعَةً فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يُطَلِّقَهَا ثَانِيَةً لَمْ يَجْزُ ذَلِكَ إِلَّا بَعْدَ الدُّخُولِ بِهَا فَإِنْ دَخَلَ بِهَا وَ أَرَادَ طَلَاقَهَا تَرَبَّصَ بِهَا حَتَّى تَحِيضَ وَ تَطْهَرَ ثُمَّ يُطَلِّقُهَا فِي قُبُلِ عَدْلَيْنِ بِشَاهِدَيْنِ عَدْلَيْنِ فَإِنْ أَرَادَ مُرَاجَعَتَهَا رَاجَعَهَا

(١)- الفقيه ٣: ٣٢٠/١٥٥٦، المقنع: ١١٥ باختلاف في بعض ألفاظه.

(٢)- ورد مؤداه في الفقيه ٣: ٣٢٦/١٥٧٩.

(٣)- الفقيه ٣: ٣٢٧/١٥٨٢، المقنع: ١١٦ باختلاف في ألفاظه.

(٤) - البقرة ٢: ٢٣٦.

(٥) - ورد مؤداه في المقنع: ١١٥.

(٦) - الفقيه ٣: ٣٢٠/١٥٥٦ باختلاف يسير. من «و سَمِيَ طَلَاقِ السَّنَةِ...». الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٢٤٣
وَ تَجُوزُ الْمُرَاجَعَةُ بِغَيْرِ شُهُودٍ كَمَا يَجُوزُ التَّرْوِيجُ وَ إِنَّمَا تُكْرَهُ الْمُرَاجَعَةُ بِغَيْرِ شُهُودٍ مِنْ جِهَةِ الْحُدُودِ وَ الْمَوَارِيثِ وَ السُّلْطَانِ فَإِنْ
طَلَّقَهَا الثَّلَاثَةَ فَقَدْ بَانَتْ مِنْهُ سَاعَهُ طَلَّقَهَا الثَّلَاثَةَ فَلَا تَحِلُّ لَهُ ... حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ فَإِذَا انْقَضَتْ عِدَّتُهَا مِنْهُ وَ تَزَوَّجَهَا رَجُلٌ آخَرَ وَ
طَلَّقَهَا أَوْ مَاتَ عَنْهَا وَ أَرَادَ الْأَوَّلُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا فَعَلَ فَإِنْ طَلَّقَهَا ثَلَاثَ تَطْلِيقَاتٍ عَلَى مَا وَصَفْتُهُ وَاحِدَةً بَعِيدًا وَاحِدَةً فَقَدْ بَانَتْ مِنْهُ وَ لَا
تَحِلُّ لَهُ بَعِيدَ تِسْعَ تَطْلِيقَاتٍ أَبَدًا وَ اعْلَمْ أَنَّ كُلَّ مَنْ طَلَّقَ تِسْعَ تَطْلِيقَاتٍ عَلَى مَا وَصَفْتُمْ لَمْ تَحِلَّ لَهُ أَبَدًا «١» وَ الْمُحْرِمُ إِذَا تَزَوَّجَ فِي
إِحْرَامِهِ فُرُقَ بَيْنَهُمَا وَ لَا تَحِلُّ لَهُ أَبَدًا «٢» وَ مَنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً لَهَا زَوْجٌ دَخَلَ بِهَا أَوْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا أَوْ زَنَى بِهَا لَمْ تَحِلَّ لَهُ أَبَدًا «٣» وَ مَنْ
خَطَبَ امْرَأَةً فِي عِدَّتِهِ لِلزَّوْجِ عَلَيْهَا رَجْعِيَّةٌ «٤» أَوْ تَزَوَّجَهَا «٥» وَ كَانَ عَالِمًا لَمْ تَحِلَّ لَهُ أَبَدًا «٦» فَإِنْ كَانَ جَاهِلًا وَ عِلْمٌ مِنْ قَبْلِ أَنْ
يَدْخُلَ بِهَا تَرَكَهَا حَتَّى تَسْتَوْفِيَ عِدَّتَهَا مِنْ زَوْجِهَا ثُمَّ يَتَزَوَّجَهَا «٧» فَإِنْ كَانَ دَخَلَ بِهَا لَمْ تَحِلَّ لَهُ أَبَدًا عَالِمًا كَانَ أَوْ جَاهِلًا فَإِنْ
ادَّعَتِ الْمَرْأَةُ أَنَّهَا لَمْ تَعْلَمْ أَنَّ عَلَيْهَا عِدَّةً لَمْ تُصَدِّقْ عَلَى ذَلِكَ «٨» وَ الْعُلَامُ إِذَا طَلَّقَ لِلسَّنَةِ فَطَلَاقُهُ جَائِزٌ «٩» وَ مَنْ وَلَعَ بِالصَّبِيِّ لَا
تَحِلُّ لَهُ أُخْتُهُ أَبَدًا

(١) - ورد باختلاف في الفاظه في الفقيه ٣: ٣٢٢، و المقنع: ١١٥.

(٢) - الفقيه ٢: ٢٣١/١٠٩٨، المقنع: ١٠٩ باختلاف يسير.

(٣) - ورد مؤداه في الكافي ٥: ٤٢٩/١١، و التهذيب ٧: ٣٠٥/١٢٧٠ و ١٢٧١.

(٤) - اثبتناه من البحار ١٠٤: ٧/٢ عن فقه الرضا عليه السلام.

(٥) - في نسخة «ش» و «ض»: «زوجها» و ما اثبتناه من البحار.

(٦) - ورد مؤداه في الكافي ٥: ٤٢٦/١ و ٢، و التهذيب ٧: ٣٠٥/١٢٧٢، و الاستبصار ٣: ١٨٧/٦٧٧.

(٧) - ورد مؤداه في الكافي ٥: ٤٢٧/٣، و التهذيب ٧: ٣٠٦/١٢٧٤ و ١٢٧٥، و الاستبصار ٣: ١٨٦/٦٧٦.

(٨) - الكافي ٥: ٤٢٦/٢، التهذيب ٧: ٣٠٧/١٢٧٦، الاستبصار ٣: ١٨٧/٦٧٩.

(٩) - ورد مؤداه في الفقيه ٣: ٣٢٥/١٥٧٥، و الكافي ٦: ١٢٤/١ و ٤، و التهذيب ٨: ٧٦/٢٥٥. الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا

عليه السلام، ص: ٢٤٤

وَ اعْلَمْ أَنَّ خَمْسًا يُطَلَّقْنَ عَلَى كُلِّ حَالٍ وَ لَا يَحْتَاجُ الزَّوْجُ يَنْظُرَ طَهْرَهَا الْحَامِلُ وَ الْعَائِبُ عَنْهَا زَوْجَهَا وَ الَّتِي لَمْ يَدْخُلْ بِهَا وَ الَّتِي لَمْ
تَبْلُغِ الْحَيْضَ وَ الَّتِي قَدِ بَيَّسَتْ مِنَ الْحَيْضِ فَأَمَّا الَّتِي لَمْ تَحِضْ أَوْ قَدِ بَيَّسَتْ مِنَ الْحَيْضِ فَعَلَى وَجْهَيْنِ وَ إِنْ كَانَ مِثْلَهَا لَا تَحِضُ فَلَا
عِدَّةَ عَلَيْهَا وَ إِنْ كَانَ مِثْلَهَا تَحِضُ فَعَلَيْهَا الْعِدَّةُ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَ طَلَاقُ الْحَامِلِ فَهُوَ وَاحِدٌ وَ أَجْلُهَا أَنْ تَضَعَ مَا فِي بَطْنِهَا وَ هُوَ أَقْرَبُ
الْأَجَلَيْنِ فَإِذَا وَضَعَتْ أَوْ أَشْفَقَتْ يَوْمَ طَلَّقَهَا أَوْ بَعْدَ مَتَى كَانَ فَقَدْ بَانَتْ مِنْهُ وَ حَلَّتْ لِلزَّوْجِ فَإِنْ مَضَى بِهَا ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ مِنْ قَبْلِ «١»
أَنْ تَضَعَ فَقَدْ بَانَتْ مِنْهُ وَ لَمَّا تَحِلُّ لِلزَّوْجِ حَتَّى تَضَعَ فَإِنْ رَاجَعَهَا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَضَعَ مَا فِي بَطْنِهَا أَوْ تَمَضَى لَهَا ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ ثُمَّ أَرَادَ
طَلَاقَهَا فَلَيْسَ لَهُ ذَلِكَ حَتَّى تَضَعَ مَا فِي بَطْنِهَا «٢» وَ تَطْهَرُ ثُمَّ يُطَلَّقُهَا «٣» وَ أَمَّا الْمُخَيَّرُ فَأَصْلُ ذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَنْفَ لِنَبِيِّهِ ص مِنْ
مَقَالِهِ قَالَتْهَا بَعْضُ نِسَائِهِ أَيْ بَرَى مُحَمَّدٌ أَنَّهُ لَوْ طَلَّقْنَا لَمْ نَجِدْ أَكْفَاءَ مِنْ قُرَيْشٍ يَتَزَوَّجُونَا فَأَمَرَ اللَّهُ نَبِيَّهُ ص أَنْ يَعْتَزَلَ نِسَاءَهُ تِسْعَةَ وَ
عِشْرِينَ يَوْمًا فَاعْتَزَلَهُنَّ فِي مَشْرَبِهِ أُمَّ إِبْرَاهِيمَ ع ثُمَّ نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لَأَزْوَاجِكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تُرِيدُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَ زِينَتَهَا
إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى وَ إِنْ كُنْتُمْ تُرِيدُونَ اللَّهَ وَ رَسُولَهُ وَ الدَّارَ الْآخِرَةَ «٤» إِلَى آخِرِ الْآيَةِ فَاسْتَخَرْنَا اللَّهَ وَ رَسُولَهُ فَلَمْ يَقَعْ طَلَاقٌ «٥» وَ أَمَّا

الْخُلْعُ فَلَمَّا يَكُونُ إِلَّا مِنْ قِبَلِ الْمَرْأَةِ وَهُوَ أَنْ تَقُولَ لِرَوْجِهَا لَمَّا أُبْرِئَكَ قَسِيماً وَ لَمَّا أُطِيعَ لَكَ أَمراً وَ لَأَوْطِنَنَّ فِرَاشَكَ مَا تَكْرَهُهُ فَإِذَا قَالَتْ هَذِهِ الْمَقَالِمَةُ فَقَدْ حَلَّ لِرَوْجِهَا مِمَّا يَأْخُذُ مِنْهَا وَ إِنْ كَانَ أَكْثَرَ مِمَّا أُعْطَاهَا مِنَ الصَّدَاقِ وَ قَدْ بَانَ مِنْهُ وَ حَلَّتْ لِلزَّوْجِ بَعْدَ انْتِصَاءِ عِدَّتِهَا مِنْهُ فَحَلَّ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ أُخْتَهَا مِنْ سَاعِيَةِ «٦» وَ أَمَّا الْمَيَّارَةُ فَهُوَ أَنْ تَقُولَ لِرَوْجِهَا طَلَّقْنِي وَ لَمَكَ مَا عَلَيْكَ فَيَقُولَ لَهَا عَلَيَّ

(١) - في نسخة «ش»: «غير».

(٢) - أثبتناه من مختلف الشيعة: ٥٨٨ عن رسالته علي بن بابويه.

(٣) - المقنع: ١١٦ باختلاف يسير. من «و اعلم أن خمسا...».

(٤) - الأحزاب ٣٣: ٢٨-٢٩.

(٥) - الفقيه ٣: ٣٣٤ عن رسالته أبيه، المقنع: ١١٦ باختلاف يسير.

(٦) - المقنع: ١١٧. الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٢٤٥

أَنَّكَ إِنْ رَجَعْتَ فِي شَيْءٍ مِمَّا وَهَبْتَهُ لِي فَأَنَا أَمْلُكَ بِبُضْعِكَ فَيُطَلَّقُهَا عَلَيَّ هَذَا وَ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهَا دُونَ الصَّدَاقِ الَّذِي أُعْطَاهَا وَ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ الْكُلَّ «١» وَ أَمَّا النُّشُوزُ فَقَدْ يَكُونُ مِنَ الرَّجُلِ وَ يَكُونُ مِنَ الْمَرْأَةِ فَأَمَّا الَّذِي مِنَ الرَّجُلِ فَهُوَ يُرِيدُ طَلَّاقَهَا فَتَقُولُ لَهُ أَمْسِكْنِي وَ لَكَ مَا عَلَيْكَ وَ قَدْ وَهَبْتُ لِيْلَتِي لَكَ وَ يَصْطَلِحَانِ عَلَيَّ هَذَا فَإِذَا نَشَرَتِ الْمَرْأَةُ كَنُشُوزِ الرَّجُلِ فَهُوَ الْخُلْعُ إِذَا كَانَ مِنَ الْمَرْأَةِ وَ حِدَّهَا فَهُوَ أَنْ لَمَّا تُطِيعُهُ وَ هُوَ مِمَّا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى وَ اللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَ اهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَ اضْرِبُوهُنَّ «٢» فَالْمَهْجَرَانُ أَنْ يُحَوَّلَ إِلَيْهَا ظَهْرُهُ فِي الْمَضْجَعِ وَ الضَّرْبُ بِالسَّوَاكِ وَ شَبَّهَهُ ضَرْباً رَفِيقاً «٣» وَ أَمَّا الشَّقَاقُ فَيَكُونُ مِنَ الزَّوْجِ وَ الْمَرْأَةِ جَمِيعاً كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى وَ إِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ «٤» وَ حَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا يَخْتَارُ الرَّجُلُ رَجُلًا وَ الْمَرْأَةُ تَخْتَارُ رَجُلًا فَيَجْتَمِعَانِ عَلَيَّ فُوقَهُ أَوْ عَلَيَّ صُلِحَ فَإِنْ أَرَادَا إِصْلَاحًا فَمِنْ غَيْرِ أَنْ يَسْتَأْمِرَا وَ إِنْ أَرَادَا التَّفْرِيقَ بَيْنَهُمَا فَلَيْسَ لَهُمَا إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَسْتَأْمِرَا الزَّوْجِ وَ الزَّوْجَةَ «٥».

شرح آخر في طلاق السنة و العدة

طَلَّاقُ السُّنَّةِ إِذَا أَرَادَ الرَّجُلُ أَنْ يُطَلِّقَ امْرَأَتَهُ تَرَكَهَا حَتَّى تَحِيضَ وَ تَطْهَرُ ثُمَّ يُشْهَدُ شَاهِدَيْنِ عِدْلَيْنِ عَلَيَّ طَلَّاقَهَا ثُمَّ هُوَ بِالْخِيَارِ فِي الْمُرَاجَعَةِ مِنْ ذَلِكَ الْوَقْتِ إِلَى أَنْ تَحِيضَ بِمِا قَدْ جَعَلَهُ اللَّهُ لَهُ فِي الْمُهَامَةِ وَ هُوَ ثَلَاثَةُ أَقْرَاءٍ وَ الْقَرْءُ الْبَيَاضُ بَيْنَ الْحَيْضَتَيْنِ وَ هُوَ اجْتِمَاعُ الدَّمِ فِي الرَّحِمِ فَإِذَا بَلَغَ تَمَامَ حَيْدِ الْقَرْءِ دَفَعْتُهُ فَكَانَ الدَّقُّ الْأَوَّلُ الْحَيْضُ فَإِنْ تَرَكَهَا وَ لَمْ يُرَاجِعْهَا حَتَّى تَخْرُجَ الثَّلَاثَةُ الْأَقْرَاءُ فَقَدْ بَانَ مِنْهُ فِي أَوَّلِ قَطْرِهِ

(١) - الفقيه ٣: ٣٣٦ / ١٦٢٣ و ١٦٢٤، المقنع: ١١٧ باختلاف في ألفاظه.

(٢) - النساء ٤: ٣٤.

(٣) - الفقيه ٣: ٣٣٦، المقنع: ١١٧ باختلاف يسير.

(٤) - النساء ٤: ٣٥.

(٥) - الفقيه ٣: ٣٣٧، المقنع: ١١٨ باختلاف يسير. الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٢٤٦

مِنْ دَمِ الْحَيْضَةِ الثَّلَاثَةِ وَ هُوَ أَحَقُّ بِرَجْعَتِهَا إِلَى أَنْ تَطْهَرَ فَإِنْ تَطْهَرَ فَهُوَ خَاطِبٌ مِنَ الْخُطَابِ إِنْ شَاءَتْ زَوْجَتُهُ نَفْسَهَا تَزْوِجًا جَدِيداً

وَإِلَّا فَلَا فَإِنْ تَزَوَّجَهَا بَعْدَ الْخُرُوجِ مِنَ الْعِدَّةِ تَزْوِيجًا جَدِيدًا فَهِيَ عِنْدَهُ عَلَى اثْنَتَيْنِ.
وَ قَدْ أَرَوَى عَنِ الْعَالِمِ ع أَنَّهُ قَالَ الْفَقِيهَ لَا يُطَلَّقُ إِلَّا طَلَاقَ الشُّنَّةِ.

قَالَ وَ إِذَا أَرَادَ الرَّجُلُ أَنْ يُطَلِّقَهَا طَلَاقَ الْعِدَّةِ تَرَكَهَا حَتَّى تَحِيضَ ثُمَّ تَطَهَّرَ ثُمَّ يُشْهَدُ شَاهِدَيْنِ عِدْلَيْنِ عَلَى طَلْقِهَا ثُمَّ يُرَاجِعُهَا وَ يُوَاعِقُهَا ثُمَّ يَنْتَظِرُ بِهَا الْحَيْضَ وَ الطُّهْرَ ثُمَّ يُطَلِّقُهَا بِشَاهِدَيْنِ التَّلْطِيقَةَ الثَّانِيَةَ ثُمَّ يُوَاعِقُهَا مَتَى شَاءَ مِنْ أَوَّلِ الطُّهْرِ إِلَى آخِرِهِ فَإِذَا رَاجَعَهَا فَحَاضَتْ ثُمَّ طَهَّرَتْ وَ طَلَّقَهَا الثَّلَاثَةَ بِشَاهِدَيْنِ فَقَدْ بَانَ مِنْهُ وَ لَا تَحِلُّ لَهُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ وَ عَلَيْهَا اسْتِيقْبَالُ الْعِدَّةِ مِنْهُ وَ قَتِ التَّلْطِيقَةَ الثَّلَاثَةَ.

وَ عَلَى الْمَتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا عِدَّةُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ «١» وَ عَلَى الْأَمِيهِ الْمُطَلَّقَةِ عِدَّةُ خَمْسَةِ وَ أَرْبَعِينَ يَوْمًا «٢» وَ عَلَى الْمُتَعَةِ مِثْلُ ذَلِكَ مِنَ الْعِدَّةِ «٣» وَ عَلَى الْأَمِيهِ الْمَتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا عِدَّةُ شَهْرَيْنِ وَ خَمْسَةَ أَيَّامٍ «٤» وَ عَلَى الْمُتَعَةِ مِثْلُ ذَلِكَ «٥» وَ إِنْ نَكَحَتْ زَوْجًا غَيْرَهُ ثُمَّ طَلَّقَهَا أَوْ مَاتَ عَنْهَا فَرَاجَعَهَا الْأَوَّلُ ثُمَّ طَلَّقَهَا طَلَاقَ الْعِدَّةِ ثُمَّ نَكَحَتْ زَوْجًا غَيْرَهُ ثُمَّ رَاجَعَهَا الْأَوَّلُ وَ طَلَّقَهَا طَلَاقَ الْعِدَّةِ الثَّلَاثَةَ لَمْ تَحِلَّ لَهُ أَبَدًا وَ خَمْسٌ يُطَلَّقْنَ عَلَى كُلِّ حَالٍ مَتَى طَلَّقْنَ الْحُبْلَى الَّتِي قَدِ اسْتَبَانَ حَمْلُهَا وَ الَّتِي لَمْ تُدْرِكْ مُدْرَكَ النِّسَاءِ وَ الَّتِي قَدِ بَيَّسَتْ مِنَ الْحَيْضِ وَ الَّتِي لَمْ يَدْخُلْ بِهَا زَوْجُهَا وَ الْغَائِبُ إِذَا غَابَ أَشْهُرًا فَلْيُطَلِّقْهُنَّ أَرْوَاجَهُنَّ مَتَى شَاءُوا بِشَهَادَةِ شَاهِدَيْنِ «٦» وَ ثَلَاثٌ لَا عِدَّةَ عَلَيْهِنَّ الَّتِي لَمْ يَدْخُلْ بِهَا زَوْجُهَا وَ الَّتِي لَمْ تَبْلُغْ مِنَ النِّسَاءِ وَ

(١) - ورد مؤداه في الفقيه ٣: ١٥٨٩ / ٣٢٨، والمقنع: ١٢٠، والهداية: ٧٢. من «و على المتوفى عنها...».

(٢) - ورد مؤداه في التهذيب ٨: ١٥٤ / ٥٣٣، والاستبصار ٣: ٣٤٦ / ١٢٣٦.

(٣) - ورد مؤداه في الفقيه ٣: ٢٩٦ / ١٤٠٦، والمقنع: ١١٤، والهداية: ٦٩.

(٤) - ورد مؤداه في التهذيب ٨: ١٥٤ / ٥٣٣ - ٥٣٧، والاستبصار ٣: ٣٤٦ / ١٢٣٦ - ١٢٤٠.

(٥) - ورد مؤداه في التهذيب ٨: ١٥٨ / ٥٤٧، والاستبصار ٣: ٣٥١ / ١٢٥٤.

(٦) - الفقيه ٣: ٣٣٤ / ١٦١٥ و ١٦١٦، المقنع: ١١٦ باختلاف يسير. الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٢٤٧

الَّتِي قَدِ بَيَّسَتْ مِنَ الْحَيْضِ وَ بِاللَّهِ التَّوْفِيقُ «١».

(١) - ورد مؤداه في الكافي ٦: ٨٥ / ٤، و التهذيب ٨: ٦٧ / ٢٢٢، و الاستبصار ٣: ٣٣٧ / ١٢٠٢.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٢٤٨

٣٥ باب الإيلاء واللعان

وَ اعْلَمَ يَرْحَمِيكَ اللَّهُ أَنَّ الْإِيْلَاءَ أَنْ يَخْلِفَ الرَّجُلُ أَنْ لَا يُجَامِعَ امْرَأَتَهُ فَلَهُ إِلَى أَنْ يَذْهَبَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءَ بَعِيدَ ذَلِكَ وَ هُوَ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى الْجَمِيعِ فَهِيَ امْرَأَتُهُ وَ عَلَيْهِ كَفَارَةُ الْيَمِينِ وَ إِنْ أَبَى أَنْ يُجَامِعَ بَعِيدَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ قِيلَ لَهُ طَلَّقْ فَإِنْ فَعِلَ وَ إِلَّا حُبْسَ فِي حَظِيرِهِ مِنْ قَصَبٍ وَ شَدَدَ عَلَيْهِ فِي الْمَأْكَلِ وَ الْمَشْرَبِ حَتَّى يُطَلَّقَ وَ قَدْ رَوَى أَنَّهُ إِذَا امْتَنَعَ مِنَ الطَّلَاقِ ضُرِبَتْ عُنُقُهُ لِامْتِنَاعِهِ عَلَى إِمَامِ الْمُسْلِمِينَ «١» وَ الْأَخْرُسُ «٢» إِذَا أَرَادَ الطَّلَاقَ أَلْقَى عَلَى امْرَأَتِهِ قِنَاعًا يُرَى أَنَّهَا قَدْ حُرِّمَتْ عَلَيْهِ فَإِذَا أَرَادَ مُرَاجَعَتَهَا رَفَعَ الْقِنَاعَ عَنْهَا يُرَى أَنَّهَا قَدْ حَلَّتْ لَهُ «٣» وَ أَمَّا اللَّعَانُ فَهُوَ أَنْ يَزِمَى الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ بِالْفُجُورِ وَ يُنْكِرُ وَ لَدَهَا فَإِنْ أَقَامَ عَلَيْهَا أَرْبَعَةَ شُهُودٍ عُدُولٍ رُجِمَتْ وَ إِنْ لَمْ يُقَمَّ عَلَيْهَا بَيِّنَةٌ لَاعَنَهَا فَإِنْ امْتَنَعَ مِنْ لِعَانِهَا ضُرِبَ حِدِّ الْمُفْتَرِي ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَ إِنْ لَاعَنَهَا دُرِيٌّ عَنْهُ الْحَدُّ وَ اللَّعَانُ أَنْ يَقُومَ الرَّجُلُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ فَيَخْلِفُ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لِمِنَ الصَّادِقِينَ فِيمَا رَمَاهَا بِهِ ثُمَّ يَقُولُ لَهُ الْإِمَامُ اتَّقِ اللَّهَ فَإِنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ شَدِيدَةٌ ثُمَّ

يَقُولُ الرَّجُلُ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ فِيمَا رَمَاهَا بِهِ ثُمَّ تَقُولُ الْمَرْأَةُ مُسَدِّقَةً الْقَبْلَةَ فَتَحْلِفُ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ فِيمَا رَمَاهَا بِهِ ثُمَّ يَقُولُ الْإِمَامُ اتَّقِيَ اللَّهَ فَإِنَّ غَضَبَ اللَّهِ شَدِيدٌ ثُمَّ تَقُولُ الْمَرْأَةُ

(١)- المقنع: ١١٨ باختلاف في الفاظه.

(٢)- في نسخه «ض»: و المعنوه.

(٣)- الفقيه ٣: ٣٣٣ عن رسالته أبيه، المقنع: ١١٩ باختلاف يسير. الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٢٤٩
أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ فِيمَا رَمَاهَا بِهِ ثُمَّ يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا «١» فَلَا تَحِلُّ لَهُ أَبَدًا وَ لَا يَتَوَارَثَانِ لَا يَرِثُ الرَّوْحُ الْمَرْأَةَ وَ لَا تَرِثُ الْمَرْأَةُ الرَّوْحَ وَ لَا الْأَبُّ الْإِبْنَ وَ لَا الْإِبْنُ الْأَبَّ فَإِنْ دَعَا أَحَدٌ وَ لَعَدَهَا وَ لَعَدَ الرَّائِيَةَ جِلْدَ الْحِدِّ وَ إِنْ ادَّعَى الرَّجُلُ بَعْدَ الْمَلَاعَنَةِ أَنَّهُ وَ لَعَدَهُ لِحَقِّ بِهِ وَ نَسَبَ إِلَيْهِ «٢» وَ رُوِيَ فِي خَبَرٍ آخَرَ أَنَّهُ لَمَّا وَ لَا كَرَامِيَةَ لَهُ وَ لَا عِزَّ إِنَّهُ لَا يُرَدُّ إِلَيْهِ «٣» فَإِنْ مَاتَ الْأَبُّ وَرِثَهُ الْإِبْنُ وَ إِنْ مَاتَ الْإِبْنُ لَمْ يَرِثْهُ أَبُوهُ «٤».

(١)- المقنع: ١٢٠.

(٢)- الفقيه ٣: ٣٤٧/١٦٦٥، المقنع: ١٢٠، الهداية: ٧٢ باختلاف يسير. من «فإن دعا أحد...».

(٣)- ورد مؤداه في التهذيب ٨: ١٩٤/٦٨٠، والاستبصار ٣: ٣٧٦/١٣٤٣.

(٤)- الفقيه ٣: ٣٤٧/١٦٦٥، المقنع: ١٢٠، الهداية: ٧٢.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٢٥٠

٣٦ باب التجارات و البيوع و المكاسب

اعْلَمْ يَرْحِمُكَ اللَّهُ أَنَّ كُلَّ مِأْمُورٍ بِهِ مِمَّا هِيَ صِلَاخٌ لِلْعِبَادِ وَ قَوَامٌ لَهُمْ فِي أُمُورِهِمْ مِنْ وُجُوهِ الصَّلَاحِ الَّذِي لَمَّا يُقِيمُهُمْ غَيْرُهُ مِمَّا يَأْكُلُونَ وَ يَشْرَبُونَ وَ يَلْبَسُونَ وَ يَنْكِحُونَ وَ يَمْلِكُونَ وَ يَسْتَعْمِلُونَ فَهَذَا كُلُّهُ حَلَالٌ بَيْعُهُ وَ شِرَاؤُهُ وَ هِبَتُهُ وَ عَارِيَّتُهُ وَ كُلُّ أَمْرٍ يَكُونُ فِيهِ الْفَسَادُ مِمَّا قَدْ نَهَى عَنْهُ مِنْ جِهَتِهِ أَكْلُهُ وَ شُرْبُهُ وَ لَبْسُهُ وَ نِكَاحِهِ وَ إِمْسَاكِهِ لَوْجِهِ الْفَسَادِ مِمَّا قَدْ نَهَى عَنْهُ مِثْلُ الْمَيْتَةِ وَ الدَّمِ وَ لَحْمِ الْخِنْزِيرِ وَ الرَّبَا وَ جَمِيعِ الْفَوَاحِشِ وَ لُحُومِ السَّبْيِ وَ الخَمْرِ وَ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ فَحَرَامٌ ضَارٌّ لِلْجِسْمِ وَ فَاسِدٌ لِلنَّفْسِ «١» وَ رُوِيَ أَنَّ مَنْ اتَّجَرَ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَ لَمَّا فَهِقَ ارْتِطَمَ فِي الرَّبَا ارْتِطَامًا «٢» وَ رُوِيَ إِذَا صَفَقَ الرَّجُلُ عَلَى الْبَيْعِ فَقَدْ وَجِبَ وَ إِنْ لَمْ يَفْتَرَقَا «٣» وَ رُوِيَ أَنَّ الشَّرْطَ فِي الْحَيَوَانِ ثَلَاثَةٌ أَيَّامٍ اشْتَرَطَ أَمْ لَمْ يَشْتَرَطْ «٤» وَ رُوِيَ أَنَّ مَنْ بَاعَ أَوْ اشْتَرَى فَلْيُحْفَظْ خَمْسَ خِصَالٍ وَ إِلَّا فَلَا يَبِيعُ «٥» وَ لَا يَشْتَرِي الرَّبَا وَ الْحَلْفَ وَ كِتْمَانَ الْعَيْبِ وَ الْمَدْحَ إِذَا بَاعَ وَ الدَّمَّ إِذَا اشْتَرَى «٦» وَ رُوِيَ فِي الرَّجُلِ يَشْتَرِي الْمَتَاعَ فَيَجِدُ بِهِ عَيْبًا يُوجِبُ الرَّدَّ فَإِنْ كَانَ الْمَتَاعُ قَائِمًا بِعَيْنِهِ رَدَّ عَلَى صَاحِبِهِ وَ إِنْ كَانَ قَدْ قُطِعَ أَوْ خِيطَ أَوْ حَدَّثَ فِيهِ حَدِيثٌ رَجَعَ فِيهِ

(١)- تحف العقول: ٢٤٧ باختلاف في ألفاظه.

(٢)- الفقيه ٣: ١٢٠/٥١٣، الكافي ٥: ٢٣/١٥٤، المقنعة: ٩١، نهج البلاغة ٣: ٢٥٩/٤٤٧ باختلاف يسير.

(٣)- التهذيب ٧: ٢٠/٨٧، الاستبصار ٣: ٧٣/٢٤٢.

(٤)- الكافي ٥: ١٦٩/٢.

(٥)- في نسخه «ش» و «ض»: «بيع»، و ما أثبتناه من البحار ١٠٣: ١٠٠/٣٩.

بُنْفَصَانِ الْعَيْبِ عَلَى سَبِيلِ الْأَرْضِ «١» وَ رُوِيَ رِبْحُ الْمُؤْمِنِ عَلَى أَخِيهِ رَبًّا إِلَّا أَنْ يَشْتَرِيَ مِنْهُ شَيْئًا بِأَكْثَرِ مِنْ مِائَةِ دِرْهَمٍ فَيَرْبِحَ فِيهِ قُوتَ يَوْمِهِ أَوْ يَشْتَرِيَ مَتَاعًا لِلتَّجَارَةِ فَيَرْبِحَ عَلَيْهِ رِبْحًا خَفِيفًا «٢» وَ رُوِيَ أَنْ كَمَلَ زَائِدُهُ فِي الْيَدَنِ مِمَّا هُوَ فِي أَصْلِ الْخَلْقِ أَوْ نَاقِصٍ مِنْهُ يُوجِبُ الرِّدَّ فِي الْبَيْعِ «٣» وَ رُوِيَ فِي الْجَارِيَةِ الصَّغِيرَةِ تُشْتَرَى وَ يُفْرَقُ بَيْنَهَا وَ بَيْنَ أُمِّهَا فَقَالَ إِنْ كَانَتْ قَدْ اسْتَيْغَنَتْ عَنْهَا فَلَا بَأْسَ «٤» وَ اتَّقِ فِي طَلَبِ الرِّزْقِ وَ أَجْمَلْ فِي الطَّلَبِ وَ اخْفِضْ فِي الْمُكْتَسَبِ «٥» وَ اعْلَمْ أَنَّ الرِّزْقَ رِزْقَانِ فَرِزْقُ تَطْلُبُهُ وَ رِزْقُ يَطْلُبُكَ فَأَمَّا الَّذِي تَطْلُبُهُ فَاطْلُبْهُ مِنْ حَلَالٍ فَإِنْ أَكَلَهُ حَلَالًا إِنْ طَلَبْتَهُ مِنْ وَجْهِهِ وَ إِلَّا أَكَلْتَهُ حَرَامًا وَ هُوَ رِزْقُكَ لَا يُدُّ لَكَ مِنْ أَكْلِهِ «٦» وَ إِذَا كُنْتَ فِي تِجَارَتِكَ وَ حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَلَا يَشْغَلُكَ عَنْهَا مَتَجَرُّكَ فَإِنَّ اللَّهَ وَ صَفَ قَوْمًا وَ مَدَحَهُمْ فَقَالَ رِجَالٌ لَا تُلْهِمُهُمْ تِجَارَةً وَ لَا يَبِيعُ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ «٧» وَ كَانَ هَؤُلَاءِ الْقَوْمُ يَتَجَرُّونَ فَإِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ تَرَكُوا تِجَارَتَهُمْ وَ قَامُوا إِلَى صَلَاتِهِمْ وَ كَانُوا أَكْبَرًا مِنْ مَنْ لَا يَتَجَرُّ وَ يُصَلِّي «٨» وَ مَنْ اتَّجَرَ فَلْيَجْتَنِبِ الْكُذْبَ وَ لَوْ أَنَّ رَجُلًا خَاطَ قَلَامَانِسَ وَ حَشَاهَا قُطْنًا عَتِيقًا لَمَا جَازَ لَهُ حَتَّى يُبَيِّنَ عَيْبَهُ «٩» الْمَكْتُومَ «١٠» وَ إِذَا سَأَلَكَ رَجُلٌ شِرَاءً ثَوْبٍ فَلَا تُعْطِهِ مِنْ عِنْدِكَ فَإِنَّهَا خِيَانَةٌ وَ لَوْ كَانَ

(١) - ورد باختلاف في ألفاظه في الفقيه ٣: ١٣٦ / ٥٩٢، و الكافي ٥: ٢٠٧ / ٢، و التهذيب ٧: ٦٠ / ٢٥٨.

(٢) - ورد باختلاف يسير في الكافي ٥: ١٥٤ / ٢٢، و التهذيب ٧: ٧ / ٢٣، و الاستبصار ٣: ٦٩ / ٢٣٢.

(٣) - ورد مؤداه في الكافي ٥: ٢١٥ / ١٢.

(٤) - ورد باختلاف في ألفاظه في الكافي ٥: ٢١٩ / ٤.

(٥) - في نسخة «ش»: «المكسب». و ورد باختلاف يسير في المقنع: ١٢١ عن وصية والده.

(٦) - المقنع: ١٢١ عن وصية والده، الهداية: ٨٠، أمالي الصدوق: ٢٤٢ باختلاف يسير.

(٧) - التور ٢٤: ٣٧.

(٨) - ورد باختلاف في ألفاظه في الفقيه ٣: ١١٩ / ٥٠٨، و الكافي ٥: ١٥٤ / ٢١.

(٩) - في نسخة «ض»: «عينه» و في «ش»: «عليه»: و ما أثبتناه من البحار ١٠٣: ١٠٠ / ٤٠.

(١٠) - ورد مؤداه في الفقيه ٣: ١٠٥ / ٤٣٨. الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٢٥٢

الَّذِي عِنْدَكَ أَجُودَ مِمَّا عِنْدَ غَيْرِكَ «١» وَ كَسَبُ الْمُعْتَبَةِ حَرَامٌ وَ لَا بَأْسَ بِكَسَبِ النَّائِحَةِ إِذَا قَالَتْ صِدْقًا وَ لَا بَأْسَ بِكَسَبِ الْمَاشِطَةِ إِذَا لَمْ تُشَارِطْ وَ قَبِلَتْ مَا تُعْطَى وَ لَا تَصِلُ شَعْرُ الْمَرْأَةِ بِغَيْرِ شَعْرِهَا وَ أَمَّا شَعْرُ الْمَعْرِزِ فَلَا بَأْسَ بِأَنْ يُوَصَلَ «٢» «٣» وَ قَدْ لَعَنَ النَّبِيُّ صِ بَعْدَهُ الْوَاصِلَ شَعْرَهُ بِشَعْرِ غَيْرِهِ وَ الْمُشْتَبَةَ مِنَ النِّسَاءِ بِالرِّجَالِ وَ الرِّجَالَ بِالنِّسَاءِ وَ الْمُفْلَجَ بِأَسْنَانِهِ وَ الْمُوشِمَ بِبَدَنِهِ وَ الدَّعِيَّ إِلَى غَيْرِ مَوْلَاهُ وَ الْمُتَغَافِلَ عَنْ زَوْجَتِهِ وَ هُوَ الدَّيُّوثُ وَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص أَقْتُلُوا الدَّيُّوثَ وَ اسْتَعْمِلْ فِي تِجَارَتِكَ مَكَارِمَ الْأَخْلَاقِ وَ الْأَفْعَالَ الْجَمِيلَةَ لِلدِّينِ وَ الدُّنْيَا وَ لَوْ أَنَّ رَجُلًا أَعْطَتْهُ امْرَأَتُهُ مَالًا وَ قَالَتْ لَهُ اضْنَعْ بِهِ مَا شِئْتَ فَإِنْ أَرَادَ الرَّجُلُ يَشْتَرِي بِهِ جَارِيَةً يَطُوهَا لَمَا جَازَ لَهُ لِأَنَّهَا أَرَادَتْ مَسْرَتَهُ لَيْسَ لَهُ مَا سَاءَهَا «٤» وَ إِذَا أُعْطِيَ رَجُلًا مَالًا فَجَحَدَكَ وَ حَلَفَ عَلَيْهِ ثُمَّ أَتَاكَ بِالْمَالِ بَعْدَ مُدَّةٍ وَ بِمَا رِبِحَ فِيهِ وَ نَدِمَ عَلَى مَا كَانَ مِنْهُ فَخُذْ مِنْهُ رَأْسَ مَالِكَ وَ نِصْفَ الرِّبْحِ وَ رُدَّ عَلَيْهِ نِصْفَ الرِّبْحِ هَذَا رَجُلٌ تَأْتِبُ فَإِنْ جَحَدَكَ رَجُلٌ حَقَّكَ وَ حَلَفَ عَلَيْهِ وَ وَقَعَ لَهُ عِنْدَكَ مِالٌ فَلَا تَأْخُذْ مِنْهُ إِلَّا بِمُقْدَارِ حَقِّكَ وَ قُلِ اللَّهُمَّ إِنِّي أَخَذْتُهُ مَكَانَ حَقِّي وَ لَا تَأْخُذْ أَكْثَرَ مِمَّا حَبَسِيَهُ عَلَيْكَ وَ إِنْ اسْتِخْلَفَكَ أَنْكَ مَا أَخَذْتَ فَجَائِزٌ لَكَ أَنْ تَحْلِفَ إِذَا قُلْتَ هَذِهِ الْكَلِمَةَ «٥» فَإِنْ حَلَفْتَ «٦» أَنْتَ عَلَى حَقِّكَ وَ حَلَفَ هُوَ فَلَيْسَ لَكَ أَنْ تَأْخُذَ مِنْهُ شَيْئًا فَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ص مَنْ حَلَفَ بِاللَّهِ فَلْيُصَدِّقْ وَ مَنْ حَلَفَ لَهُ فَلْيُرِضْ وَ مَنْ لَمْ يَرْضَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ جَلٌّ وَ عَزٌّ «٧»

- (١)- المقنع: ١٢٢ عن وصيِّه والده.
- (٢)- في نسخة «ش» و «ض»: «يرسل» و ما أثبتناه من البحار ١٠٣: ١٠٣/٥١.
- (٣)- المقنع: ١٢٢، الهداية: ٨٠ بتقديم و تأخير.
- (٤)- المقنع: ١٢٢ عن وصيِّه والده، من «و استعمل في تجارتك».
- (٥)- المقنع: ١٢٤ باختلاف يسير.
- (٦)- في نسخة «ض»: «حلفته».
- (٧)- الفقيه ٣: ١١٤/٤٨٨، المقنع: ١٢٤، الكافي ٧: ٤٣٨/١، التهذيب ٨: ٢٨٤/١٠٤٠ من «فقد قال النبي...». الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٢٥٣
- فَإِنْ أَتَاكَ الرَّجُلُ بِحَقِّكَ مِنْ بَعْدِ مَا حَلَفْتَهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ تُطَالِبَهُ فَإِنْ كُنْتَ مُوسِرًا أَخَذْتَهُ فَتَصَدَّقْتَ بِهِ وَ إِنْ كُنْتَ مُحْتَاجًا إِلَيْهِ أَخَذْتَ لِنَفْسِكَ وَ إِنْ كَانَ لَكَ عَلَى رَجُلٍ حَقٌّ فَوَجَدْتَهُ بِمَكَّةَ أَوْ فِي الْحَرَمِ فَلَا تُطَالِبْهُ بِهِ وَ لَا تُسَلِّمْ عَلَيْهِ فَتُفْرِعَهُ إِلَّا أَنْ تَكُونَ أَعْطَيْتَهُ حَقِّكَ فِي الْحَرَمِ فَلَا بَأْسَ أَنْ تُطَالِبَهُ فِي الْحَرَمِ «١» وَ اعْلَمْ أَنَّ أُجْرَةَ الزَّائِيَةِ وَ ثَمَنَ الْكَلْبِ سُحْتٌ إِلَّا كَلْبَ الصَّيْدِ وَ أَمَّا الرَّشَا فِي الْحُكْمِ فَهُوَ الْكُفْرُ بِاللَّهِ الْعَظِيمِ «٢» وَ اعْلَمْ أَنَّ الْبَائِعِينَ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يُفْتَرِقَا فَإِذَا افْتَرِقَا فَلَا خِيَارَ لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا «٣» وَ اعْلَمْ أَنَّ أُجْرَةَ الْمُعَلِّمِ حَرَامٌ إِذَا شَارَطَ فِي تَعْلِيمِ الْقُرْآنِ أَوْ مُعَلِّمٌ لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا قُرْآنًا فَقَطَّ فَحَرَامٌ أُجْرَتُهُ إِنْ شَارَطَ أَوْ لَمْ يُشَارَطَ «٤».
- وَ رَوَى عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى أَكَلُونَ لِلسُّحْتِ «٥» قَالَ أُجْرَةُ الْمُعَلِّمِينَ الَّذِينَ يُشَارِطُونَ فِي تَعْلِيمِ الْقُرْآنِ وَ رَوَى أَنَّ عُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَعْطَانِي فُلَانٌ الْأَعْرَابِيُّ نَاقَةً بَوْلِدَهَا إِنِّي كُنْتُ عَلَّمْتُهُ أَرْبَعَ سُورٍ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ فَقَالَ رُدَّ عَلَيْهِ يَا ابْنَ مَسْعُودٍ «٦» فَإِنَّ الْأُجْرَةَ عَلَى الْقُرْآنِ حَرَامٌ.
- فَإِنْ خَرَجَ فِي السَّلْعَةِ عَيْبٌ وَ عِلْمُ الْمُشْتَرِي فَالْخِيَارُ إِلَيْهِ إِنْ شَاءَ رَدُّهُ وَ إِنْ شَاءَ أَخَذَهُ وَ رَدَّ عَلَيْهِ بِالْقِيَمَةِ أَرْضَ الْعَيْبِ وَ إِنْ كَانَ الْعَيْبُ فِي بَعْضِ مَا اشْتَرَى وَ أَرَادَ أَنْ يَرُدَّهُ عَلَى الْبَائِعِ رَدَّ تَمَامَهُ أَوْ رَدَّ عَلَيْهِ بِالْقِيَمَةِ أَرْضَ الْعَيْبِ وَ الْقِيَمَةُ أَنْ تَقْوَمَ السَّلْعَةُ صَاحِبِهَا وَ تُقَوِّمَ مَعِيَّتَهُ فَيُعْطَى الْمُشْتَرِي مَا بَيْنَ الْقِيَمَتَيْنِ.

(١)- المقنع: ١٢٤ باختلاف يسير، و مختلف الشيعة: ٤١٠ عن علي بن بابويه.

(٢)- الفقيه ٣: ١٠٥/٤٣٥، المقنع: ١٢٢.

(٣)- المقنع: ١٢٢.

(٤)- ورد مؤداه في الفقيه ٣: ٩٩/٣٨٣.

(٥)- المائة: ٥: ٤٢.

(٦)- في نسخة «ش»: «فقال رسول الله: يا بن مسعود رد عليه».

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٢٥٤

٣٧ باب النفقة و المأكل و المشرب و الطعام

اعْلَمْ يَرْحِمُكَ اللَّهُ أَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَ تَعَالَى لَمْ يُبْسَخْ أَكْلًا وَ لَا شُرْبًا إِلَّا لِمَا فِيهِ الْمُنْفَعَةُ وَ الصَّلَاحُ وَ لَمْ يُحَرِّمْ إِلَّا مَا فِيهِ الضَّرَرُ وَ التَّلَفُ وَ الْفَسَادُ فَكُلُّ نَافِعٍ مَقْوٍ لِلْجِسْمِ فِيهِ قُوَّةٌ لِلْيَدَنِ فَحَلَالٌ وَ كُلُّ مُضَرٍّ يَذْهَبُ بِالْقُوَّةِ أَوْ قَاتِلٍ فَحَرَامٌ مِثْلَ السُّمُومِ وَ الْمَيْتَةِ وَ الدَّمِ وَ لَحْمِ

الْخَنْزِيرِ وَذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ وَمِخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ وَ مَا لَا قَانِصَةَ لَهُ مِنْهَا وَ مِثْلَ الْبَيْضِ إِذَا اسْتَوَى طَرَفَاهُ وَ السَّمَكِ الَّذِي لَا فُلُوسَ لَهُ فَحَرَامٌ كُلُّهُ إِلَّا عِنْدَ الضَّرُورَةِ وَ الْعِلَّةُ فِي تَحْرِيمِ الْجِرِّيِّ وَ هُوَ السَّلُورُ «١» وَ مَا جَرَى مَجْرَاهُ مِنْ سَائِرِ الْمُسُوخِ الْبَرِّيِّهِ وَ الْبَحْرِيِّهِ مَا فِيهَا مِنَ الضَّرْرِ لِلْجِسْمِ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَدَّسَتْ آلَاؤُهُ «٢» مَثَلٌ عَلَى صُورِهَا مُسُوخًا فَأَرَادَ أَنْ لَا يُسَدِّتْخَفَ بِمِثْلِهِ وَ الْمَيْتَةُ تُورِثُ الْكَلْبَ وَ مَوْتَ الْفُجَاءِ وَ الْأَكْلَةَ وَ الدَّمَ يُقْسَى الْقَلْبَ وَ يُورِثُ الدَّاءَ الدُّبَيْلَةَ وَ السُّمُومَ قَاتِلَهُ وَ الْخَمْرُ يُورِثُ فَسَادَ الْقَلْبِ وَ يُسَوِّدُ الْأَسْنَانَ وَ يُبَخِّرُ الْفَمَ وَ يُبْعِدُ مِنَ اللَّهِ «٣» وَ يُقَرَّبُ مِنْ سَخَطِهِ وَ هُوَ مِنْ شَرَابِ إِبْلِيسَ وَ قَالَ شَارِبُ الْخَمْرِ مَلْعُونٌ «٤» شَارِبُ الْخَمْرِ كَعَبْدَةِ الْأَوْثَانِ يُحْسَرُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَعَ فِرْعَوْنَ وَ هَامَانَ وَ سَنَذَكُرُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى فِي

(١) - في نسخة «ض»: «و هو السَّلُور». و لم ترد في نسخة «ش». و ما أثبتناه من مستدرک الوسائل ٣: ٧٢.

و السَّلُور: جنس سمك بحرى و نهري «المعجم الوسيط ١: ٤٤٧».

(٢) - في نسخة «ض»: «لان تقدست اسماء». و في «ش»: «و ان» و ما أثبتناه من مستدرک الوسائل ٣: ٧٢.

(٣) - ورد مؤداه في الفقيه ٣: ٢١٨ / ١٠٠٩.

(٤) - ما بين القوسين ليس في نسخة «ش». الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٢٥٥

بَابِ الْخَمْرِ مَا تُورِثُهُ مِنْهُ بَتَمَامِهِ وَ اعْلَمْ أَنَّ كُلَّ صَنِيفٍ مِنْ صُنُوفِ الْأَشْرِبَةِ الَّتِي لَا تُغَيِّرُ الْعَقْلَ شَرِبَتْ الْكَثِيرَ مِنْهَا لَا بَأْسَ بِهِ سِوَى الْفُقَّاعِ فَإِنَّهُ مَنْصُوصٌ عَلَيْهِ لِغَيْرِ هَذِهِ الْعِلَّةِ «١» وَ كُلُّ شَرَابٍ يَتَغَيَّرُ الْعَقْلُ مِنْهُ كَثِيرُهُ وَ قَلِيلُهُ حَرَامٌ أَعَادَنَا اللَّهُ وَ إِيَّاكُمْ مِنْهَا «٢» وَ لِيَكُنْ نَفَقَتِكَ عَلَى نَفْسِكَ وَ عَلَى عِيَالِكَ قَضَاءً فَإِنَّ اللَّهَ يَقُولُ يَسْئَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ «٣» وَ الْعَفْوَ الْوَسِيطُ وَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى وَ الَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَ لَمْ يَقْتُرُوا وَ كَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا «٤».

وَ قَالَ الْعَالِمُ عَ ضَمِنْتَ لِمَنْ افْتَصَدَ أَنْ لَا يَفْتَقَرَ «٥».

وَ اعْلَمْ أَنَّ نَفَقَتَكَ عَلَى نَفْسِكَ وَ عِيَالِكَ صَدَقَةٌ وَ الْكَادُ عَلَى عِيَالِهِ مِنْ حِلٍّ كَالْمُجَاهِدِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ «٦» وَ اعْلَمْ أَنَّهُ جَائِزٌ لِلْوَالِدِ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ مَالِ وَلَدِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ وَ لَيْسَ لِلْوَالِدِ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ مَالِ وَالِدِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ «٧» وَ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تُنْفِقَ مِنْ مَالِ زَوْجِهَا بِغَيْرِ إِذْنِهِ الْمَادُومَ دُونَ غَيْرِهِ وَ إِذَا أَرَادَتِ الْأُمُّ أَنْ تَأْخُذَ مِنْ مَالِ وَلَدِهَا فَلَيْسَ لَهَا إِلَّا أَنْ تَقْوَمَ عَلَى نَفْسِهَا لِتَرُدَّهُ عَلَيْهِ وَ لَا بَأْسَ لِلرَّجُلِ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ بَيْتِ أَبِيهِ وَ أُخِيهِ وَ أُمَّهِ وَ أُخْتِهِ وَ صَدِيقِهِ مَا يَخْشَى عَلَيْهِ الْفُسَادَ مِنْ يَوْمِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ مِثْلَ الْبُقُولِ وَ الْفَاكِهَةِ وَ أَشْبَاهِ ذَلِكَ «٨» وَ إِذَا مَرَرْتَ بِبُسْتَانٍ فَلَا بَأْسَ أَنْ تَأْكُلَ مِنْ ثَمَارِهَا وَ لَا تَحْمِلَ مَعَكَ شَيْئًا «٩».

(١) - ورد تحريم الفقاع في الفقيه ٤: ٣٠١ / ٩١١، و الكافي ٦: ٤٢٢ باب الفقاع، و التهذيب ٩: ١٢٤ / ٥٣٤.

(٢) - ورد مؤداه في المقنع: ١٥٣، و الهداية: ٧٦، و الكافي ٦: ٤٠٨ / ١ و ٢ و ٣، و التهذيب ٩: ١١١ / ٤٨٠.

(٣) - البقرة ٢: ٢١٩.

(٤) - الفرقان ٢٥: ٦٧.

(٥) - ورد باختلاف يسير في الفقيه ٢: ٣٥ / ١٤٨.

(٦) - المقنع: ١٢٢، الهداية: ٨٠.

(٧) - المقنع: ١٢٤.

(٨) - المقنع: ١٢٥ باختلاف يسير و تقديم و تأخير.

(٩) - الفقيه ٣: ١١٠ / ٤٦٤، المقنع: ١٢٤.

٣٨ باب الربا والسلم والدين والعينه

اعْلَمَ يَرْحَمُكَ اللَّهُ أَنَّ الرِّبَا حَرَامٌ سِيحَتْ مِنَ الكِبَائِرِ وَمِمَّا قَسَدَ وَعَدَّ اللَّهُ عَلَيْهِ النَّارَ فَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْهَا وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَى لِسَانِ كُلِّ نَبِيٍّ وَ فِي كُلِّ كِتَابٍ.

وَ قَدْ أَرَوَى عَنِ الْعَالِمِ ع أَنَّهُ قَالَ إِنَّمَا حَرَّمَ اللَّهُ تَعَالَى الرِّبَا لِنَلَّا يَتَمَنَّعَ النَّاسُ الْمَعْرُوفَ (١).

وَ رُوِيَ أَنَّ أَجْرَ القَرْضِ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ ضِعْفًا مِنْ أَجْرِ الصَّدَقَةِ لِأَنَّ القَرْضَ يَصِلُ إِلَى مَنْ لَا يَضَعُ نَفْسَهُ لِلصَّدَقَةِ لِأَخِذِ الصَّدَقَةَ.

وَ أَرَوَى أَنَّهُ إِذَا كَانَ يَوْمَ القِيَامَةِ رَفَعَ اللَّهُ أَعْمَالَ قَوْمٍ كَأَمْثَالِ القَبَاطِيِّ (٢) فَيَقُولُ اللَّهُ اذْهَبُوا فَخُذُوا أَعْمَالَكُمْ فَإِذَا دَنُوا مِنْهَا قَالَ اللَّهُ حَيْلٌ وَ عَزٌّ كُنَّ هَبَاءً فَصَيَّرَتْ هَبَاءً وَ هُوَ قَوْلُهُ وَ قَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَثُورًا (٣) ثُمَّ قَالَ أَمَا وَاللَّهِ لَقَدْ كَانُوا يُصَلُّونَ وَ يَصُومُونَ وَ لَكِنْ إِذَا عَرَضَ لَهُمُ الحَرَامُ كَانُوا يَأْخُذُونَ وَ لَمْ يُبَالُوا.

وَ رُوِيَ إِذَا كَفَلَ الرَّجُلُ بِالرَّجُلِ حُبْسَ إِلَى أَنْ يَأْتِيَ صَاحِبُهُ (٤).

وَ رُوِيَ أَنَّ صَاحِبَ الدَّيْنِ يُدْفَعُ إِلَى غَرْمَائِهِ إِنْ شَاءُوا أَجْرُوهُ (٥) وَ إِنْ شَاءُوا

(١) - الكافي ٥: ١٤٦ / ٨، التهذيب ٧: ١٧ / ٧٢ باختلاف يسير، من «إِنَّمَا حَرَّمَ اللَّهُ...».

(٢) - القباطي: جمع القبطية و هي ثياب رقيقة بيضاء تصنع بمصر «النهاية ٤: ٤».

(٣) - الفرقان ٢٥: ٢٣.

(٤) - ورد مؤداه في الفقيه ٣: ٥٤ / ١٨٤، و المقنع: ١٢٧، و الكافي ٥: ١٠٥ / ٦، و التهذيب ٦: ٢٠٩ / ٤٨٦ و ٤٨٧، من «و روى اذا كفل...».

(٥) - في نسخه «ص»: «فإن شاؤا أخذوه». الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٢٥٧

استعملوه و إن كان له ضيعه أخذ منه بعضها و ترك البعص إلى ميسره (١).

وَ رُوِيَ أَنَّهُ لَا تَبَاعُ الدَّارُ وَ لَا الجَارِيَةُ عَلَى الدَّيْنِ (٢).

وَ إِذَا كَانَ عَلَى رَجُلٍ دَيْنٌ إِلَى أَجَلٍ فَإِذَا مَاتَ الرَّجُلُ فَقَدَ حَلَّ الدَّيْنِ (٣) وَ رُوِيَ مَنْ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ يَتَوَى قَضَاءَهُ يَنْصِيرُ مِنَ اللَّهِ حَافِظًا يُعِينَانِهِ عَلَى الأَدَاءِ فَإِنْ قَصَّرَتْ نَيْتُهُ نَقَصُوا عَنْهُ مِنَ المَعُونَةِ بِمِقْدَارِ مَا يَقْصُرُ مِنْهُ مِنْ نَيْتِهِ (٤) أَرَوَى أَنَّهُ شَكَرَ رَجُلًا إِلَى الْعَالِمِ ع دَيْنًا عَلَيْهِ فَقَالَ لَهُ الْعَالِمُ ع أَكْثَرَ مِنَ الصَّلَاةِ وَ رُوِيَ لَيْسَ عَلَى الضَّامِنِ عَزْمُ العُزْمِ عَلَى مَنْ أَكَلَ المَالِ (٥) وَ رُوِيَ أَنَّهُ مَنْ أَفْرَضَ قَرْضًا وَ ضَرَبَ لَهُ أَجَلًا فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ عِنْدَ انْقِضَاءِ الأَجَلِ كَانَ لَهُ مِنَ التَّوَابِ فِي كُلِّ يَوْمٍ مِثْلَ صَدَقَةِ دِينَارٍ (٦) وَ رُوِيَ كَمَا لَا يَحِلُّ لِلْغَرِيمِ المَطْلُ وَ هُوَ مُوسَرٌّ كَذَلِكَ لَا يَحِلُّ لِصَاحِبِ المَالِ أَنْ يُعَسِّرَ المُعَسِّرَ (٧) وَ أَرَوَى مَنْ قَدَّمَ غَرِيمًا لَهُ إِلَى السُّلْطَانِ وَ هُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ يَحْلِفُ لَهُ فَتَرَكَهُ تَعْظِيمًا لِلَّهِ جَلَّ وَ عَزَّ لَمْ يَرْضَ اللَّهُ لَهُ يَوْمَ القِيَامَةِ إِلَّا بِمَنْزِلَةِ إِبرَاهِيمَ الخَلِيلِ ع (٨) أَرَوَى أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ لَهُ دَيْنٌ قَدْ وَجَبَ فَيَقُولُ أَخْرَنِي بِهِ وَ أَنَا أَرْبِحُكَ فَيُبِيعُهُ حَبَّةً لَوْ لَوْ تَقَوْمٌ بِأَلْفِ دِرْهَمٍ بَعِشْرَةَ أَلْفِ دِرْهَمٍ أَوْ بَعْشْرِينَ أَلْفَ فَقَالَ لَا بَأْسَ وَ رُوِيَ فِي خَبَرٍ آخَرَ بِمِثْلِهِ لَا بَأْسَ

(١) - ورد مؤداه في الفقيه ٣: ١١٣ / ٤٧٩، و الكافي ٥: ٩٦ / ٤، و التهذيب ٦: ١٨٦ / ٣٨٨. من «و ان كان له ضيعه...».

(٢) - الكافي ٥: ٩٦ / ٣، التهذيب ٦: ١٨٦ / ٣٨٧.

(٣) - الفقيه ٣: ١١٦ / ٤٩٥، التهذيب ٦: ١٩٠ / ٤٠٨.

(٤) - الفقيه ٣: ١١٢ / ٤٧٣، المقنع: ١٢٦، الكافي ٥: ٩٥ / ١، التهذيب ٦: ١٨٥ / ٣٨٤ باختلاف يسير.

(٥) - الفقيه ٣: ٥٤ / ١٨٦، الكافي ٥: ١٠٤ / ٥، التهذيب ٦: ٢٠٩ / ٤٨٥، من «و روى: ليس على الضامن...».

(٦) - ثواب الأعمال: ١٦٧ / ٤ باختلاف يسير.

(٧) - ثواب الأعمال: ١٦٧ / ٥، التهذيب ٦: ١٩٣ / ٤١٨ باختلاف يسير.

(٨) - ثواب الأعمال: ١٥٩ / ١، التهذيب ٦: ١٩٣ / ٤١٩ باختلاف يسير. الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٢٥٨

وَقَدْ أَمَرَنِي أَبِي عَ فَفَعَلْتُ مِثْلَ هَذَا «١» وَ سِئِلَ عَنِ الشَّاهِ بِالشَّاهَتَيْنِ وَ البَيْضَةِ بِالبَيْضَتَيْنِ فَقَالَ لَا بَأْسَ إِنْ لَمْ يَكُنْ كَيْلًا وَ لَا وَزْنًا «٢» وَ سِئِلَ عَنِ حَيْدِ الرِّبَا وَ العَيْنَةِ فَقَالَ كُلَّمَا يُبَاعُ عَلَيْهِ فَهُوَ حَلَالٌ وَ كُلُّ مَا فَرَزْتَ بِهِ مِنَ الحَرَامِ إِلَى الحَلَالِ فَهُوَ حَلَالٌ وَ كُلُّ بَيْعٍ بِالنَّسِيئَةِ سَعْرٌ يَوْمَهُ مَا لَمْ يَنْقُصْ وَ الصَّرْفُ بِالنَّسِيئَةِ وَ الدِّينَارُ بِدِينَارٍ وَ حَبَّةٌ وَ مَا فَوْقَهُ وَ شِرَاءُ الدَّرَاهِمِ بِالدَّرَاهِمِ وَ الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ لِتَفَاضُلِ مَا بَيْنَهُمَا فِي الوَازِنِ حَتَّى طَعَامُ اللَّيْنِ مِنَ الخُبْزِ بِاليَابِسِ وَ الخُبْزِ النَّعِيٍّ بِالخُشْكَارِ بِالفَضْلِ وَ مَا لَا يَجُوزُ فَهُوَ الرِّبَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ بِالسَّوِيِّ وَ مِثْلِهِ وَ أَشْبَاهِهِ وَ اعْلَمْ أَنَّ الرِّبَا رِبَاءَانِ «٣» رِبَاً يُؤْكَلُ وَ رِبَاً لَا يُؤْكَلُ وَ أَمَّا الرِّبَا الَّذِي يُؤْكَلُ فَهُوَ هَيْدِيَّتُكَ إِلَى رَجُلٍ يُطَلِّبُ الثَّوَابَ أَفْضَلُ مِنْهُ فَأَمَّا الَّذِي لَمْ يَأْكُلْ فَهُوَ مَا يُكَالُ وَ يُوزَنُ فَإِذَا دَفَعَ الرَّجُلُ إِلَى رَجُلٍ عَشْرَ دَرَاهِمَ عَلَى أَنْ يَرُدَّ عَلَيْهِ أَكْثَرَ مِنْهَا فَهُوَ الرِّبَا الَّذِي نَهَى اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَ ذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا «٤» الآيَةُ عَنِي بِذَلِكَ أَنْ يَرُدَّ الفَضْلَ الَّذِي أَخَذَهُ عَلَى رَأْسِ مَالِهِ حَتَّى اللَّحْمَ الَّذِي عَلَى بَدَنِهِ مِمَّا حَمَلَهُ مِنَ الرِّبَا إِذَا تَابَ أَنْ يَضَعَ عَنْهُ ذَلِكَ اللَّحْمَ عَنْ بَدَنِهِ بِالدُّخُولِ إِلَى الحَمَامِ كُلِّ يَوْمٍ عَلَى الرِّبْقِ هَيْدًا إِذَا تَابَ عَنْ أَكْلِ الرِّبَا وَ أَخْذِهِ وَ مُعَامَلَتِهِ «٥» وَ لَيْسَ بَيْنَ الوَالِدِ وَ وَلَدِهِ رِبَاً وَ لَمَّا بَيْنَ الزَّوْجِ وَ المَرْأَةِ رِبَاً وَ لَا بَيْنَ المَوْلَى وَ العَبْدِ وَ لَا بَيْنَ المُسْلِمِ وَ الذَّمِّيِّ «٦» وَ لَوْ أَنَّ رَجُلًا بَاعَ ثَوْبًا بِثَوْبَيْنِ أَوْ حَيوانًا بِحَيوانَيْنِ مِنْ أَيِّ جِنْسٍ يَكُونُ

(١) - الفقيه ٣: ١٨٣ / ٨٢٣ و ٨٢٤، الكافي ٥: ٢٠٥ / ١٠ و ١١، التهذيب ٧: ٥٢ / ٢٢٧ و ٥٣ / ٢٢٨ باختلاف في ألفاظه.

(٢) - الفقيه ٣: ١٧٨ / ٨٠٧، التهذيب ٧: ١١٨ / ٥١٣، الكافي ٥: ١٩١ / ٨.

(٣) - ليس في نسخة «ض».

(٤) - البقرة ٢: ٢٧٨.

(٥) - الفقيه ٣: ١٨٢ / ٨٢١، المقنع: ١٢٥ باختلاف في ألفاظه، من «و اعلم أن الربا رباءان...».

(٦) - المقنع: ١٢٦، الفقيه ٣: ١٧٦ / ٧٩١ و ٧٩٢. الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٢٥٩

لَا يَكُونُ ذَلِكَ رِبَاً «١» وَ لَوْ بَاعَ ثَوْبًا بِسَوِيِّ عَشْرَةِ دَرَاهِمَ بِعَشْرَيْنِ دِرْهَمًا أَوْ خَاتَمًا مَا يَسْوَى دِرْهَمًا بِعَشْرٍ مَا دَامَ عَلَيْهِ فَصٌّ لَا يَكُونُ شَيْئًا فَلَيْسَ بِالرِّبَا.

(١) - ورد مؤداه في الفقيه ٣: ١٧٧ / ٧٩٧ و ٧٩٨، و المقنع: ١٢٥، و الكافي ٥: ١٩٠ / ١، و التهذيب ٧:

٥١١ / ١١٨.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٢٦٠

٣٩ باب القضاء والأحكام

اعْلَمْ أَنَّ القَضَاءَ أَرْبَعَةٌ قَاضٍ يَقْضِي بِالبَاطِلِ وَ هُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ بَاطِلٌ فَهُوَ فِي النَّارِ وَ قَاضٍ يَقْضِي بِالبَاطِلِ وَ هُوَ لَا يَعْلَمُ أَنَّهُ بَاطِلٌ فَهُوَ فِي

النَّارِ وَ قَاضٍ قَضَى بِالْحَقِّ وَ هُوَ لَا يَعْلَمُ أَنَّهُ حَقٌّ فَهُوَ فِي النَّارِ وَ قَاضٍ يَقْضِي بِالْحَقِّ وَ هُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ حَقٌّ فَهُوَ فِي الْجَنَّةِ فَاجْتَنِبِ الْقَضَاءَ فَإِنَّكَ لَا تَقُومُ بِهِ «١» وَ اعْلَمْ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْكَ أَنْ تُسَاوِيَ بَيْنَ الْخَصْمَيْنِ حَتَّى فِي النَّظَرِ إِلَيْهِمَا حَتَّى لَا يَكُونَ نَظْرُكَ إِلَى أَحَدِهِمَا أَكْثَرَ مِنْ نَظْرِكَ إِلَى الْآخَرِ «٢» فَإِذَا تَحَاكَمْتَ إِلَى حَاكِمٍ فَانْظُرْ أَنْ تَكُونَ عَلَى يَمِينِ خَصْمِكَ «٣» وَ إِذَا تَحَاكَمَ خَصْمَانِ فَادْعَى كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى صَاحِبِهِ دَعْوَى فَالَّذِي يَدْعَى بِالِدَعْوَى أَوْلَى أَحَقُّ مِنْ صَاحِبِهِ أَنْ يَسْمَعَ مِنْهُ فَإِذَا ادَّعَى جَمِيعًا فَالِدَعْوَى لِلَّذِي عَلَى يَمِينِ خَصْمِهِ وَ اعْلَمْ أَنَّ الْحُكْمَ فِي الدَّعَاوِي كُلِّهَا أَنَّ الْبَيِّنَةَ عَلَى الْمُدْعَى وَ الْيَمِينَ عَلَى الْمُدْعَى عَلَيْهِ فَإِنْ نَكَلَ عَنِ الْيَمِينِ لَزِمَهُ الْحُكْمُ فَإِنْ رَدَّ الْمُدْعَى عَلَيْهِ الْيَمِينَ عَلَى الْمُدْعَى إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْمُدْعَى شَاهِدَانِ فَلَمْ يَحْلِفْ فَلَا حَقَّ لَهُ إِلَّا فِي الْحُدُودِ فَلَا يَمِينُ فِيهَا وَ فِي الدَّمِ لِأَنَّ الْبَيِّنَةَ عَلَى الْمُدْعَى عَلَيْهِ وَ الْيَمِينَ عَلَى الْمُدْعَى لِنَلَا يَبْطُلُ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ «٤» وَ اعْلَمْ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ شَهَادَةُ شَارِبِ الْخَمْرِ وَ لَا اللَّاعِبِ بِالشُّطْرَنِجِ وَ التَّرْدِ وَ لَا

(١) - الفقيه ٣: ٦٠ / ٣، المقنع: ١٣٢ باختلاف يسير.

(٢) - ورد مؤداه في الفقيه ٣: ٢٧ / ٨، و المقنع: ١٣٣، و الكافي ٧: ٤١٣ / ٣، و التهذيب ٦: ٢٢٦ / ٥٤٣.

(٣) - ورد مؤداه في الفقيه ٣: ٢٦ / ٧، و التهذيب ٦: ٢٢٧ / ٥٤٨.

(٤) - الفقيه ٣: ٣٩ عن رسالة والده، المقنع: ١٣٢، الهداية: ٧٤. الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٢٦١

مُقَامِرٍ وَ لَمَّا مَتَّهَمَ وَ لَمَّا تَابَعَ لِمَثْبُوعٍ وَ لَمَّا أُجْبِرَ لِصَاحِبِهِ وَ لَمَّا امْرَأُهُ لِرُؤُوسِهَا وَ لَا الْمَشْهُورِ بِالْفُسْقِ وَ الْفُجُورِ وَ لَا الْمَرَابِي «١» وَ تَجُوزُ شَهَادَةُ الرَّجُلِ لِامْرَأَتِهِ وَ شَهَادَةُ الْوَالِدِ لِوَالِدِهِ وَ تَجُوزُ شَهَادَةُ الْوَالِدِ عَلَى وَوَلَدِهِ وَ تَجُوزُ شَهَادَةُ الْأَعْمَى إِذَا أُثْبِتَ وَ شَهَادَةُ الْعَبْدِ لِغَيْرِ صَاحِبِهِ «٢» وَ لَمَّا تَجُوزُ شَهَادَةُ الْمُفْتَرِي حَتَّى يَتُوبَ مِنْ فِرْيَتِهِ «٣» وَ تَوَبُّهُ أَنْ يُوقَفَ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي قَالَ فِيهِ مَا قَالَ يَكْذِبُ نَفْسَهُ «٤» وَ لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ عَلَى شَهَادَةٍ فِي الْحُدُودِ «٥» وَ لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ الرَّجُلِ لِشَرِيكِهِ إِلَّا فِيمَا لَا يَعُودُ نَفْعُهُ إِلَيْهِ فَإِذَا شَهِدَ رَجُلٌ عَلَى شَهَادَةِ رَجُلٍ فَإِنَّ شَهَادَتَهُ تُقْبَلُ وَ هِيَ نِصْفُ شَهَادَةٍ وَ إِذَا شَهِدَ رَجُلَانِ عَلَى شَهَادَةِ رَجُلٍ فَقَدْ ثُبِتَ شَهَادَةُ رَجُلٍ وَاحِدٍ وَ إِنْ كَانَ الَّذِي شَهِدَ عَلَيْهِ مَعَهُ فِي مِصْرِهِ وَ لَوْ أَنَّهُمَا حَضَرَا فَشَهِدَ أَحَدُهُمَا عَلَى شَهَادَةِ الْآخَرِ وَ أَنْكَرَ صَاحِبُهُ أَنْ يَكُونَ أَشْهَدَهُ عَلَى شَهَادَتِهِ فَإِنَّهُ يُقْبَلُ قَوْلُ أُعَدَلِيهِمَا «٦» وَ إِذَا دُعِيَ رَجُلٌ لِشَهَادَةٍ عَلَى رَجُلٍ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَمْتَنِعَ مِنَ الشَّهَادَةِ عَلَيْهِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى وَ لَا يَأْتِ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا «٧» فَإِذَا أَرَادَ صَاحِبُهُ أَنْ يَشْهَدَ لَهُ بِمَا أَشْهَدَ فَلَا يَمْتَنِعَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى وَ مَنْ يَكْتُمُهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ فَلْتَبَهُ «٨» وَ إِذَا أُتِيَ الرَّجُلُ بِكِتَابٍ فِيهِ خَطُّهُ وَ عِلْمَتُهُ وَ لَمْ يَذْكَرِ الشَّهَادَةَ فَلَا يَشْهَدُ لِأَنَّ الْخَطَّ يَتَشَابَهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ صَاحِبُهُ ثِقَةً وَ مَعَهُ شَاهِدٌ آخَرٌ ثِقَةً فَيَشْهَدُ لَهُ حِينَئِذٍ «٩» وَ إِذَا ادَّعَى رَجُلٌ عَلَى رَجُلٍ عَقَارًا أَوْ حَيَوَانًا أَوْ غَيْرَهُ وَ أَقَامَ بِذَلِكَ بَيِّنَةً وَ أَقَامَ

(١) - الفقيه ٣: ٢٥ / ٦٧، المقنع: ١٣٣، الهداية: ٧٥ و قد ورد فيها اكثر الفقرات.

(٢) - ورد مؤداه في الفقيه ٣: ٢٦ / ٦٩ و ٧٠، و المقنع: ١٣٣.

(٣) - في نسخة «ض»: «الفريه».

(٤) - المقنع: ١٣٣.

(٥) - الفقيه ٣: ١٤٠ / ٤١.

(٦) - المقنع: ١٣٣.

(٧) - البقرة ٢: ٢٨٢.

(٨) - البقرة ٢: ٢٨٣. و ورد مؤداه في الفقيه ٣: ٣٤ / ١١١ و ١١٢، و الكافي ٧: ٣٧٩ / ١ و ٢، و التهذيب ٦:

(٩) - مختلف الشيعة: ٧٢٤ عن علي بن بابويه. الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٢٦٢

الَّذِي فِي يَدِهِ شَاهِدَيْنِ فَإِنَّ الْحُكْمَ فِيهِ أَنْ يُخْرَجَ الشَّيْءُ مِنْ يَدِ مَالِكِهِ إِلَى الْمُدَّعِي لِأَنَّ الْبَيِّنَةَ عَلَيْهِ فَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْمَلِكُ فِي يَدِ أَحَدٍ وَادَّعَى فِيهِ الْخَضِيمَانِ جَمِيعًا فَكُلُّ مَنْ أَقَامَ عَلَيْهِ شَاهِدَيْنِ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ فَإِنْ أَقَامَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا شَاهِدَيْنِ فَإِنَّ أَحَقَّ الْمُدَّعِيَيْنِ مَنْ عَدَلَ شَاهِدَاهُ فَإِنْ اسْتَوَى الشُّهُودُ فِي الْعَدَالَةِ فَأَكْثَرُهُمْ شُهُودًا يَحْلِفُ بِاللَّهِ وَ يُدْفَعُ إِلَيْهِ الشَّيْءُ «١» وَ كُلُّ مَا لَا يَتَهَيَّأُ فِيهِ الْأَشْهَادُ عَلَيْهِ فَإِنَّ الْحَقَّ فِيهِ أَنْ يُسْتَعْمَلَ فِيهِ الْقُرْعَةُ «٢».

وَ قَدْ رَوَى عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ قَالَ أَيْ قَضِيَّتِهِ أَعْدَلُ مِنَ الْقُرْعَةِ إِذَا فُوضَ الْأَمْرُ إِلَى اللَّهِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى فَسَاهَمَ فَكَانَ مِنَ الْمُدْحَضِينَ «٣».

وَ لَوْ أَنَّ رَجُلَيْنِ اشْتَرَا جَارِيَةً وَ وَقَعَاهَا جَمِيعًا فَاتَتْ بِوَلَدٍ لَكَانَ الْحُكْمُ فِيهِ أَنْ يُقْرَعَ بَيْنَهُمَا فَمَنْ أَصَابَتْهُ الْقُرْعَةُ أَلْحَقَ بِهِ الْوَلَدُ وَ يُعْرَمُ نِصْفَ قِيَمَةِ الْجَارِيَةِ لِصَاحِبِهِ وَ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا نِصْفُ الْحَدِّ وَ إِنْ كَانُوا ثَلَاثَةً نَفَرٍ وَ وَقَعُوا جَارِيَةً عَلَى الْإِنْفِرَادِ بَعْدَ أَنْ اشْتَرَاهَا الْأَوَّلُ وَ وَقَعَهَا اشْتَرَاهَا الثَّانِي وَ وَقَعَهَا فَاشْتَرَاهَا الثَّلَاثُ وَ وَقَعَهَا كُلُّ ذَلِكَ فِي طَهْرٍ وَاحِدٍ فَاتَتْ بِوَلَدٍ لَكَانَ الْحَقُّ أَنْ يَلْحَقَ الْوَلَدُ بِالَّذِي عِنْدَهُ الْجَارِيَةُ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ص الْوَالِدُ لِلْفِرَاشِ وَ لِلْعَاهِرِ الْحَجْرُ هَذَا فِيمَا لَا يُخْرَجُ فِي النَّظَرِ وَ لَيْسَ فِيهِ إِلَّا التَّسْلِيمُ «٤» وَ تُقْبَلُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِي النِّكَاحِ وَ الدِّينِ وَ فِي كُلِّ مَا لَا يَتَهَيَّأُ لِلرِّجَالِ أَنْ يَنْظُرُوا إِلَيْهِ وَ لَا تُقْبَلُ فِي الطَّلَاقِ وَ لَا فِي رُؤْيِيهِ الْهَلَالِ وَ تُقْبَلُ فِي الْحُدُودِ إِذَا شَهِدَ امْرَأَتَانِ وَ ثَلَاثَةٌ رِجَالٍ وَ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُنَّ إِذَا كُنَّ أَرْبَعٌ نِسْوَةٍ وَ رَجُلَيْنِ «٥» وَ لَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الشُّهُودِ فِي الزَّانَا إِلَّا شَهَادَةُ الْعُدُولِ فَإِنْ شَهِدَ أَرْبَعَةٌ بِالزَّانَا وَ لَمْ يُعَدِّلُوا ضَرْبُوا بِالسُّوْطِ حَدَّ الْمُفْتَرِي وَ إِنْ شَهِدَ ثَلَاثَةٌ عُدُولٍ وَ قَالُوا الْآنَ يَا تَيْكُمُ الرَّابِعُ

(١) - الفقيه ٣: ٣٩، المقنع: ١٣٣ عن رسالة والده باختلاف يسير.

(٢) - ورد مؤداه في الفقيه ٣: ٥٢ / ١٧٤، و التهذيب ٦: ٢٤٠ / ٥٩٣.

(٣) - الصافات ٣٧: ١٤١، الفقيه ٣: ٥٢ / ١٧٥.

(٤) - المقنع: ١٣٤، و القول بعد الحديث الشريف عن رسالة والده.

(٥) - المقنع: ١٣٥ بتقديم و تأخير. الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٢٦٣

كَانَ عَلَيْهِمْ حَدُّ الْمُفْتَرِي إِلَّا أَنْ يَشْهَدَ أَرْبَعَةٌ عُدُولٍ فِي مَوْقِفٍ وَاحِدٍ فَإِنْ شَهِدَ أَرْبَعَةٌ عُدُولٍ عَلَى رَجُلٍ بِالزَّانَا أَوْ شَهِدَ رَجُلَانِ عَلَى رَجُلٍ بِقَتْلِ رَجُلٍ أَوْ سَرِقَةٍ فَرَجِمَ الَّذِي شَهِدُوا عَلَيْهِ بِالزَّانَا وَ قُتِلَ الَّذِي شَهِدُوا عَلَيْهِ بِالْقَتْلِ وَ قُطِعَ الَّذِي شَهِدُوا عَلَيْهِ بِالسَّرِقَةِ ثُمَّ رَجَعَا عَنْ شَهَادَتِهِمَا وَ قَالَا غَلَطْنَا فِي هَذَا الَّذِي شَهِدْنَا وَ أَتَيْتَا بِرَجُلٍ وَ قَالَا هَذَا الَّذِي قُتِلَ وَ هَذَا الَّذِي سَرِقَ وَ هَذَا الَّذِي زَنَى قَالَ يَجِبُ عَلَيْهِمَا دِيَّةُ الْمَقْتُولِ الَّذِي قُتِلَ وَ دِيَّةُ الْيَدِ الَّتِي قُطِعَتْ «١» بِشَهَادَتِهِمَا وَ لَمْ تُقْبَلْ شَهَادَتُهُمَا عَلَى الثَّانِي الَّذِي شَهِدُوا عَلَيْهِ وَ إِنْ قَالُوا تَعَمَّدْنَا قُطْعًا فِي السَّرِقَةِ وَ كُلُّ مَنْ شَهِدَ شَهَادَةَ الزُّورِ فِي مَالٍ أَوْ قَتَلَ لَزِمَهُ دِيَّةُ الْمَقْتُولِ وَ رُدُّ الْمَالِ بِشَهَادَتِهِمَا وَ لَمْ تُقْبَلْ شَهَادَتُهُمَا بَعْدَ ذَلِكَ وَ عُقُوبَتُهُمَا فِي الْأَخْرَجَةِ النَّارُ اسْتَحَقَّاهَا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَزُولَ أَقْدَامُهُمَا «٢».

(١) - في نسخة «ض»: «يد الذي قطع».

(٢) - المقنع: ١٣٥ باختلاف يسير، و من «فإن شهد أربعة...» أورده عن رسالة والده.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٢٦٤

٤٠ باب الشفعة

وَاعْلَمْ أَنَّ الشُّفْعَةَ وَاجِبَةٌ فِي الشَّرْكَهِ الْمُسَاعَةِ وَ «١» فِي الْمَجَازِ الْمَقْسُومِ وَ فِي الْمَجَاوِرَةِ وَ الشُّرْبِ الْجَامِعِ وَ فِي الْأَرْحِيَةِ وَ فِي الْحَمَامَاتِ «٢» وَ لَا شُفْعَةَ لِيَهُودِيٍّ وَ لَا نَصْرَانِيٍّ وَ لَا مُخَالِفٍ «٣» وَ لَا شُفْعَةَ فِي سَفِينَةٍ وَ لَا طَرِيقٍ يَجْمَعُ الْمُسْلِمِينَ وَ لَا حَيَوَانَ وَ لَا ضَرَرَ فِي شُفْعَةٍ وَ لَا ضِرَارَ «٤» وَ الشُّفْعَةُ عَلَى الْبَائِعِ وَ الْمُشْتَرِي لَيْسَ لِلْبَائِعِ أَنْ يَبِيعَ أَوْ يَعْزِضَ عَلَى شَرِيكِهِ أَوْ مُجَاوِرِهِ وَ لَا لِلْمُشْتَرِي أَنْ يَمْتَنِعَ إِذَا طُولَبَ بِالشُّفْعَةِ وَ رُوِيَ أَنَّ الشُّفْعَةَ وَاجِبَةٌ فِي كُلِّ شَيْءٍ مِنَ الْحَيَوَانَ وَ الْعَقَارِ وَ الرَّقِيقِ إِذَا كَانَ الشَّيْءُ بَيْنَ شَرِيكَيْنِ فَبَاعَ أَحَدُهُمَا فَالشَّرِيكَ أَحَقُّ بِهِ مِنَ الْغَرِيبِ وَ إِذَا كَانَ الشَّرْكَاءُ أَكْثَرَ مِنْ اثْنَيْنِ فَلَا شُفْعَةَ لِوَاحِدٍ مِنْهُمْ «٥» وَ إِنَّمَا يَجِبُ لِلشَّرِيكَ إِذَا بَاعَ شَرِيكُهُ أَنْ يَعْزِضَ عَلَيْهِ فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ بَطَلَتِ الشُّفْعَةُ مَتَى مَا سَأَلَ لَا أَنْ يَتَجَافَى عَنْهُ أَوْ يَقُولَ بَارَكَ اللَّهُ لَكَ فِيمَا اشْتَرَيْتَ أَوْ بَعْتَ أَوْ يَطْلُبَ مِنْهُ مُقَاسَمَةً «٦» وَ رُوِيَ أَنَّهُ لَيْسَ فِي الطَّرِيقِ شُفْعَةٌ وَ لَا فِي النَّهْرِ وَ لَا فِي الرَّحَى وَ لَا فِي حَمَامٍ

(١) - في البحار ١٠٤: ٣/٢٥٦: وليس.

(٢) - المقنع: ١٣٥، الهداية: ٧٥، باختلاف في ألفاظه.

(٣) - الفقيه ٣: ١٥٧/٤٥، الكافي ٥: ٦٨١/٦، التهذيب ٧: ١٦٦/٧٣٧ باختلاف يسير و ليس فيهم المخالف.

(٤) - ورد مؤداه في الفقيه ٣: ١٥٤/٤٥، و الكافي ٥: ٢٨٠/٤، و التهذيب ٧: ١٦٤/٧٢٧، من «و لا ضرر...».

(٥) - المقنع: ١٣٥ باختلاف يسير من «و روى أن الشفعة...».

(٦) - ورد مؤداه في الفقيه ٣: ١٦٤/٤٧. الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٢٦٥

وَ لَمَّا فِي تَوْبٍ وَ لَا فِي شَيْءٍ مَقْسُومٍ «١» فَإِذَا كَانَتْ دَارًا فِيهَا دُورٌ وَ طَرِيقٌ أَبُوَابِهَا فِي عَزْصِيَةٍ وَاحِدَةٍ فَبَاعَ رَجُلٌ دَارًا مِنْهَا مِنْ رَجُلٍ كَانَ لِصَاحِبِ الدَّارِ الْأُخْرَى شُفْعَةً إِذَا لَمْ يَتَهَيَّأْ لَهُ أَنْ يُحَوَّلَ بَابَ الدَّارِ الَّتِي اشْتَرَاهَا إِلَى مَوْضِعٍ آخَرَ فَإِنْ حَوَّلَ بَابَهَا فَلَا شُفْعَةَ لِأَحَدٍ عَلَيْهِ «٢» وَ إِنَّمَا يَجِبُ عَلَيْهِ الشُّفْعَةُ لِشَرِيكَ غَيْرِ مُقَاسِمٍ «٣» فَإِذَا عَرَفَ حِصَّةَ الرَّجُلِ مِنْ حِصَّةِ الشَّرِيكَ فَلَا شُفْعَةَ لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا «٤» وَ بِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

(١) - مختلف الشيعة: ٤٠٢ عن علي بن بابويه.

(٢) - الفقيه ٣: ١٦٤/٤٧، المقنع: ١٣٦ باختلاف يسير.

(٣) - الفقيه ٣: ١٤٥/٤٥، المقنع: ١٣٦ باختلاف يسير.

(٤) - الهداية: ٧٥.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٢٦٦

٤١ باب اللقطة

اعْلَمْ أَنَّ اللَّقْطَةَ لِقَطَّتَانِ لِقَطَّةُ الْحَرَمِ وَ لِقَطَّةُ غَيْرِ الْحَرَمِ فَأَمَّا لِقَطَّةُ الْحَرَمِ فَإِنَّهَا تُعْرَفُ سِنَةً فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا وَ إِلَّا تَصَدَّقَتْ بِهَا وَ إِنْ كُنْتَ وَ جَدْتَ فِي الْحَرَمِ دِينَارًا مُطْلَسًا «١» فَهُوَ لَكَ لَا تُعْرَفُهُ وَ لِقَطَّةُ غَيْرِ الْحَرَمِ تُعْرَفُهَا أَيْضًا سِنَةً فَإِذَا جَاءَ صَاحِبُهَا وَ إِلَّا فَهِيَ كَسَبِيلِ مَالِكَ وَ إِنْ كَانَ دُونَ دَرَاهِمٍ فَهِيَ لَكَ حَلَالٌ وَ إِنْ وَجِدْتَ فِي دَارٍ وَ هِيَ عَامِرَةٌ فَهِيَ لِأَهْلِهَا وَ إِنْ كَانَ خَرَابًا فَهِيَ لِمَنْ وَجَدَهَا فَإِنْ وَجِدْتَ فِي جَوْفِ الْبُهَائِمِ وَ الطُّيُورِ وَ غَيْرِ ذَلِكَ فَتُعْرَفُهَا صَاحِبُهَا الَّذِي اشْتَرَيْتَهَا مِنْهُ فَإِنْ عَرَفَهَا فَهُوَ لَهُ وَ إِلَّا فَهِيَ كَسَبِيلِ مَالِكَ وَ

أَفْضَلُ مَا تَسْتَعْمَلُهُ فِي اللَّقْطَةِ إِذَا وَجَدْتَهَا فِي الْحَرَمِ أَوْ غَيْرِ الْحَرَمِ أَنْ تَتْرُكَهَا فَلَا تَأْخُذَهَا وَلَا تَمَسَّهَا وَلَا أَنْ النَّاسَ تَرَكَوْا مَا وَجَدُوا لِحَاجَةِ صَاحِبِهَا فَأَخَذَهَا وَإِنْ وَجَدْتَ إِدَاوَةً أَوْ نَعْلًا أَوْ سَوْطًا فَلَا تَأْخُذْهُ وَإِنْ وَجَدْتَ مَسِيلَةً أَوْ مَحِيطًا أَوْ سَيْرًا فَخُذْهُ وَانْتَفِعْ بِهِ وَإِنْ وَجَدْتَ طَعَامًا فِي مَفَازَةٍ فَقَوْمُهُ عَلَى نَفْسِكَ لِصَاحِبِهِ ثُمَّ كُلْهُ فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهُ فَرُدَّ عَلَيْهِ ثُمَّنْهُ وَإِلَّا فَتَصَدَّقْ بِهِ بَعْدَ سِنِهِ فَإِنْ وَجَدْتَ شَاةً فِي فَلَاةٍ مِنَ الْأَرْضِ فَخُذْهَا فَإِنَّمَا هِيَ لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ أَوْ لِلذُّبِّ

(١) - الدِّينَارُ الْمُطْلَسُ: الدِّينَارُ الَّذِي مَحِيَّتْ كِتَابَتُهُ «الصَّحَاحُ - طَلْسُ - ٣: ٩٤٤». الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص:

٢٦٧

فَإِنْ وَجَدْتَ بَعِيرًا فِي فَلَاةٍ فَادْعُهُ وَ لَا تَأْخُذْهُ فَإِنَّ بَطْنَهُ وَعَاوُهُ وَ كَرِشَهُ سِقَاؤُهُ وَ خُفَّهُ حِدَاؤُهُ «١».

(١) - المقنع: ١٢٧، باختلاف يسير و بتقديم و تأخير.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٢٦٨

٤٢ باب الدين والقرض

وَ اعْلَمَنَّ أَنَّهُ مِنَ اسْتِدَانِ دَيْنًا وَ نَوَى قَضَاءَهُ فَهُوَ فِي أَمَانِ اللَّهِ حَتَّى يَقْضِيَهُ فَإِنْ لَمْ يَنْوِ قَضَاءَهُ فَهُوَ سَارِقٌ فَاتَّقِ اللَّهَ وَ أَدِّ إِلَى مَنْ لَهُ عَلَيْكَ وَ ارْزُقْ بِمَنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ حَتَّى تَأْخُذَهُ مِنْهُ فِي عَفَافٍ وَ كِفَافٍ فَإِنْ كَانَ غَرِيمَكَ مُعْسِرًا وَ كَانَ أَنْفَقَ مَا أَخَذَ مِنْكَ فِي طَاعَةِ اللَّهِ فَانظُرْهُ إِلَى مَيْسِرَةٍ وَ هِيَ أَنْ يَبْلُغَ خَبْرَهُ الْإِمَامَ فَيَقْضِيَهُ عَنْهُ أَوْ يَجِدَ الرَّجُلَ طَوَّلًا فَيَقْضِيَهُ دَيْنَهُ وَإِنْ كَانَ أَنْفَقَ مَا أَخَذَهُ مِنْكَ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ فَطَالِبُهُ بِحَقِّكَ فَلَيْسَ هُوَ مِنْ أَهْلِ هَذِهِ الْآيَةِ «١» وَ إِذَا كَانَ لَكَ عَلَى رَجُلٍ مَالٌ وَ ضَمِنَهُ رَجُلٌ عِنْدَ مَوْتِهِ وَ قَبِلَتْ ضَمَانَهُ فَالْمَيِّتُ قَدْ بَرِيَ مِنْهُ وَ قَدْ لَزِمَ الضَّامِنَ رَدُّهُ عَلَيْكَ وَ إِذَا مَاتَ رَجُلٌ وَ لَهُ دَيْنٌ عَلَى رَجُلٍ فَإِنْ أَخَذَهُ وَارِثُهُ مِنْهُ فَهُوَ لَهُ وَ إِذَا لَمْ يُعْطِهِ فَهُوَ لِلْمَيِّتِ فِي الْأَخْرَةِ وَ زَكَاةُ الدَّيْنِ عَلَى مَنْ اسْتَقْرَضَ وَ لَوْ كَانَ عَلَى رَجُلٍ دَيْنٌ وَ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ وَ كَانَ لِابْنِهِ مَالٌ يَجُوزُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ مَالِ ابْنِهِ فَيَقْضِيَهُ بِهِ دَيْنَهُ «٢» وَ إِذَا كَانَ لَكَ عَلَى رَجُلٍ مَالٌ فَلَا زَكَاةَ عَلَيْكَ فِيهِ حَتَّى يَقْضِيَهُ «٣» وَ يَحُولُ عَلَيْهِ الْحَوْلُ فِي يَدِكَ إِلَّا أَنْ تَأْخُذَ عَلَيْهِ مَنَفَعَةً فِي التَّجَارَةِ فَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ فَعَلَيْكَ زَكَاةُ «٤»

(١) - المراد بالآية، قوله تعالى: «وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة...»

(٢) - المقنع: ١٢٦ عن وصية والده، باختلاف يسير و تقديم و تأخير.

(٣) - في هامش نسخة «ش»: و في نسخة: «تقبضه».

(٤) - المقنع: ٥٢ باختلاف في ألفاظه. الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٢٦٩

وَ إِذَا مَاتَ رَجُلٌ وَ عَلَيْهِ دَيْنٌ وَ لَمْ يَكُنْ لَهُ إِلَّا قَدْرٌ مِمَّا يُكْفِنُ بِهِ كُفِّنَ بِهِ فَإِنْ تَفَضَّلَ عَلَيْهِ رَجُلٌ بِكَفْنٍ كُفِّنَ بِهِ وَ يُقْضَى بِمَا تَرَكَ دَيْنُهُ «١» وَ إِذَا مَاتَ رَجُلٌ وَ عَلَيْهِ دَيْنٌ وَ لَمْ يُخْلَفْ شَيْئًا فَكَفَّنَهُ رَجُلٌ مِنْ زَكَاةِ مَالِهِ فَهُوَ جَائِزٌ لَهُ فَإِنْ اتَّجَرَ عَلَيْهِ رَجُلٌ آخَرَ بِكَفْنٍ كُفِّنَ مِنَ الزَّكَاةِ وَ جُعِلَ الَّذِي اتَّجَرَ عَلَيْهِ لَوْرَثَتِهِ يُصْلِحُونَ بِهِ حَالَهُمْ لِأَنَّ هَذَا لَيْسَ بِتَرِكَةِ الْمَيِّتِ إِنَّمَا هُوَ شَيْءٌ صَارَ إِلَيْهِمْ بَعْدَ مَوْتِهِ وَ بِاللَّهِ الْإِعْتِصَامُ «٢».

(١) - ورد مؤداه في الفقيه ٤: ١٤٣ / ٤٩٢، و الكافي ٧: ٢٣ / ٢.

٤٣ باب الأيمان والنذور والكفارات

اعْلَمْ يَرْحِمُكَ اللَّهُ أَنَّ أَعْظَمَ الْأَيْمَانِ الْحَلْفُ بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فَإِذَا حَلَفَ الرَّجُلُ بِاللَّهِ عَلَى طَاعِيَةٍ نَظِيرُ رَجُلٍ حَلَفَ بِاللَّهِ أَنْ يُصَلِّيَ صَلَاةً مَعْلُومَةً أَوْ أَنْ يَعْمَلَ شَيْئاً مِنْ خِصَالِ الْبِرِّ فَقَدْ وَجَبَ عَلَيْهِ فِي يَمِينِهِ أَنْ يَفِيَ بِمَا حَلَفَ عَلَيْهِ لِأَنَّ الَّذِي حَلَفَ عَلَيْهِ لِلَّهِ طَاعَةٌ فَإِنْ لَمْ يَفِ بِمَا حَلَفَ وَ جَارَ الْوَقْتُ فَقَدْ حَنَثَ وَ وَجَبَ عَلَيْهِ الْكُفَّارَةُ «١» فَإِنْ حَلَفَ أَنْ لَا يَقْرَبَ مَعْصِيَةً أَوْ حَرَاماً ثُمَّ حَنَثَ فَقَدْ وَجَبَ عَلَيْهِ الْكُفَّارَةُ وَ الْكُفَّارَةُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ أَوْ كِسْوَتُهُمْ ثَوْبَيْنِ لِكُلِّ مَسْكِينٍ وَ الْمُكْفَرُ عَنْ يَمِينِهِ بِالْخِيَارِ إِنْ كَانَ مُوسِراً أَيْ ذَلِكَ شَاءَ فَعَلَ وَ الْمُعْسِرُ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ إِلَّا إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ أَوْ صَوْمٌ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ إِنْ أَمْكَنَهُ ذَلِكَ وَ الْغَنِيُّ وَ الْفَقِيرُ فِي ذَلِكَ سَوَاءٌ «٢» فَإِنْ حَلَفَ بِالظُّهَارِ وَ هُوَ يُرِيدُ الْيَمِينَ فَعَلَيْهِ لِلْفِطْرِ الْيَمِينِ عِتْقُ رَقَبَةٍ أَوْ صِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ أَوْ إِطْعَامُ سِتِّينَ مَسْكِيناً «٣» وَ قَدْ رُوِيَ أَنَّ الثَّلَاثَةَ عَلَيْهِ عُقُوبَةٌ عَلَى مَكْرُوهٍ أُمَّهُ وَ ذَوِي رَحِمِهِ بِمِثْلِ هَذَا وَ لَا يَمِينَ فِي قَطِيعَةِ رَحِمٍ وَ لَا فِي تَوَكُّرِ الدُّخُولِ فِي حَلَالٍ وَ كُفَّارَةُ هَذِهِ الْأَيْمَانِ الْحَنَثُ وَ اعْلَمْ أَنَّ كُلَّ مَا كَانَ مِنْ قَوْلِ الْإِنْسَانِ لِلَّهِ عَلَى نَذْرٍ مِنْ وُجُوهِ الطَّاعِيَةِ وَ وُجُوهِ الْبِرِّ فَعَلَيْهِ الْوَفَاءُ بِمَا جَعَلَ عَلَى نَفْسِهِ «٤» وَ إِنْ كَانَ النَّذْرُ لِغَيْرِ اللَّهِ فَإِنَّهُ إِنْ لَمْ يُعْطَ وَ لَمْ يَفِ بِمَا

(١) - مؤداه في الفقيه ٣: ٢٣١ / ١٠٩٤، و المقنع: ١٣٦، و الهداية: ٧٢، و الكافي ٧: ٤٤٥ / ١ - ١٠، و التهذيب ٨:

٢٩١ / ١٠٧٤ - ١٠٧٨.

(٢) - المقنع: ١٣٧، الهداية: ٧٣ باختلاف في ألفاظه.

(٣) - مؤداه في الفقيه ٣: ٣٤١ / ١٦٤١، و المقنع: ١٠٨، و الهداية: ٧١.

(٤) - مؤداه في المقنع: ١٣٧. من «و اعلم أن كل ما كان...». الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٢٧١

عَلَّمَهُ عَلَى نَفْسِهِ فَلَمَّا كَفَّارَةٌ عَلَيْهِ وَ لَا صَوْمٌ وَ لَا صَدَقَةٌ نَظِيرُ ذَلِكَ أَنْ تَقُولَ لِلَّهِ عَلَيَّ صِلَاةً مَعْلُومَةً أَوْ صَوْمٌ مَعْلُومٌ أَوْ بِرٌّ أَوْ وَجْهٌ مِنْ وُجُوهِ الْبِرِّ فَيَقُولُ إِنْ عَافَيْتَنِي اللَّهُ مِنْ مَرَضِي أَوْ رَدَّنِي مِنْ سَفَرِي أَوْ رَدَّ عَلَيَّ غَائِبِي أَوْ رَزَقَنِي رِزْقاً أَوْ وَصَلَنِي إِلَى مَحْبُوبِي حَلَالاً فَأَعْطَيْتَنِي مَا تَمَنَّى لِرِمَّةٍ مَا جَعَلَ عَلَى نَفْسِهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ جَعَلَ عَلَى نَفْسِهِ مَا لَا يُطِيقُهُ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ إِلَّا بِمُقَدَّارِ مَا يَحْتَمِلُهُ وَ هَذَا مِمَّنْ يَجِبُ أَنْ يَسْتَغْفِرَ اللَّهُ مِنْهُ وَ لَمَّا يَعُودُ إِلَى مِثْلِهِ «١» وَ إِنْ هُوَ نَذَرَ لَوَجْهِهِ مِنْ وُجُوهِ الْمَعَاصِيِ مِثْلَ الرَّجُلِ يَجْعَلُ عَلَى نَفْسِهِ نَذراً عَلَى شُرْبِ الْخَمْرِ أَوْ فِسْقٍ أَوْ زِنَا أَوْ سِرْقَةٍ أَوْ قَتْلِ أَوْ مَوْتٍ أَوْ إِسَاءَةٍ مُؤْمِنٍ أَوْ عُقُوقٍ أَوْ قَطِيعَةِ رَحِمٍ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ فِي نَذْرِهِ وَ قَدْ رُوِيَ أَنَّ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ كُفَّارَةُ يَمِينٍ بِاللَّهِ لِلْعُقُوبَةِ لَا غَيْرَ لِإِقْدَامِهِ عَلَى نَذْرٍ فِي مَعْصِيَةٍ «٢» وَ قَدْ رُوِيَ إِذَا نَذَرْتَ نَذْرَ طَاعَةٍ لِلَّهِ فَقَدَّمَهُ فَإِنَّ اللَّهَ أَوْفَى مِنْكَ وَ اعْلَمْ أَنَّ الْكُفَّارَةَ عَلَى مِثْلِ الْمُوَاقَعَةِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ وَ الْأَكْلِ وَ الشُّرْبِ فِيهِ فَعَلَيْهِ لِكُلِّ يَوْمٍ عِتْقُ رَقَبَةٍ أَوْ صَوْمُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ أَوْ إِطْعَامُ سِتِّينَ مَسْكِيناً فَإِنْ عَادَ لَزِمَهُ لِكُلِّ يَوْمٍ مِثْلُ الْكُفَّارَةِ الْأَوَّلِ «٣» وَ قَدْ رُوِيَ أَنَّ الثَّلَاثَةَ عَلَيْهِ وَ هَذَا الَّذِي يَخْتَارُهُ خَوَاصُّ الْفُقَهَاءِ ثُمَّ لَا يُدْرِكُ مِثْلَ ذَلِكَ الْيَوْمَ أَبَداً «٤» فَأَمَّا الظُّهَارُ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ لِامْرَأَتِهِ أَوْ مَا مَلَكَتْ يَمِينُهُ هِيَ عَلَيْهِ كَظْهَرِ أُمَّهِ أَوْ كَظْهَرِ أُخْتِهِ أَوْ خَالَتِهِ أَوْ عَمَّتِهِ أَوْ دَائِيَّتِهِ فَإِذَا فَعَلَ ذَلِكَ وَ جَبَّ عَلَيْهِ لِلْفِطْرِ مَا قَدْ فَسَّرْنَا فِي بَابِ الظُّهَارِ وَ إِنْ حَلَفَ الْمَمْلُوكُ أَوْ ظَاهِرَ فَلَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا الصَّوْمُ فَقَطْ وَ هُوَ شَهْرَانِ مُتَتَابِعَانِ «٥» وَ أَمَّا كُفَّارَةُ الدَّمِ فَعَلَى مَنْ قَتَلَ مُؤْمِناً مُتَعَمِّداً أَنْ يُقَادَ بِهِ فَإِنْ عَفِيَ عَنْهُ وَ قَبِلَتْ مِنْهُ الدِّيَةُ فَعَلَيْهِ التَّوْبَةُ وَ الْاسْتِغْفَارُ وَ مَنْ قَتَلَ مُؤْمِناً خَطأً فَعَلَيْهِ عِتْقُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ أَوْ

- (١)- ورد مؤداه في المقنع: ١٣٧، و الهداية: ٧٣.
- (٢)- ورد مؤداه في الفقيه ٣: ٢٢٧ / ١٠٧٠، و المقنع: ١٣٧، و الهداية: ٧٣، و فيها «و لا نذر في معصية».
- (٣)- ورد مؤداه في المقنع: ١٠٧، و الهداية: ٤٧، من «و اعلم ان الكفارة...».
- (٤)- ورد مؤداه في الفقيه ٢: ٣١٧ / ٧٣.
- (٥)- مؤداه في الفقيه ٣: ٣٤٦ / ١٦٦١، و الكافي ٦: ١٥٦ / ١٣، و التهذيب ٨: ٢٤ / ٨٩، و فيها «نصف ما على الحر صوم شهر». الفقه

المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٢٧٢

صَوْمُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ أَوْ إِطْعَامُ سِتِّينَ مَسْكِينًا وَ دِيَّةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ أَخَذَ مِنْ عَاقِلَتِهِ «١» فَأَمَّا الْكَفَّارَةُ عَلَى مَنْ وَقَعَ جَارِيَتُهُ أَوْ أَهْلُهُ وَ هُوَ مُحْرِمٌ فَعَلَيْهِ بَدَنُهُ قَبْلَ أَنْ يَشْهَدَ الْمُؤَقَّفَيْنِ وَ عَلَيْهِ الْحَجُّ مِنْ قَابِلٍ «٢» وَ إِنْ أَصَابَ صَبِيحًا فَعَلَيْهِ الْجَزَاءُ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعْمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدِيًّا بِالْبَالِغِ الْكَعْبِيِّ «٣» إِنْ كَانَ صَبِيحًا نَعَامَةً فَعَلَيْهِ بَدَنُهُ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ إِطْعَامَ سِتِّينَ مَسْكِينًا إِنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ يَوْمًا وَ إِنْ كَانَ حِمَارًا وَحَشٍ أَوْ بَقْرَةً وَحَشٍ فَعَلَيْهِ بَقْرَةٌ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ إِطْعَامَ ثَلَاثِينَ مَسْكِينًا فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ تِسْعَةَ أَيَّامٍ وَ إِنْ كَانَ الصَّيْدُ مِنَ الظَّبْيِ فَعَلَيْهِ شَاةٌ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ إِطْعَامَ عَشْرَةَ مَسَاكِينَ فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَصِيَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ «٤» وَ إِنْ كَانَ الصَّيْدُ طَائِرًا فَعَلَيْهِ دِرْهَمٌ وَ إِنْ كَانَ فَرْخًا فَعَلَيْهِ نِصْفُ دِرْهَمٍ وَ إِنْ كَانَ بَيْضًا أَوْ [وَأَوْ] كَسْرَهَا أَوْ أَكَلَ فَعَلَيْهِ رُبْعُ دِرْهَمٍ «٥» وَ إِنْ كَانَ بِهِ أَدَى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ وَ النَّسُكُ شَاةٌ أَوْ إِطْعَامُ سِتِّينَ مَسَاكِينَ لِكُلِّ مَسْكِينٍ نِصْفُ صَاعٍ أَوْ صَوْمٌ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ «٦» وَ مِنْ ظَلَّلَ عَلَى نَفْسِهِ وَ هُوَ مُحْرِمٌ فَعَلَيْهِ شَاةٌ «٧» أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا وَ هُوَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَ مَنْ بَاتَ لَيْلًا مِنْ لَيْلَةٍ فَعَلَيْهِ لِكُلِّ لَيْلَةٍ دَمٌ يُهْرَبُ «٨» وَ مَنْ كَانَ مُتَمَتِّعًا فَلَمْ يَجِدْ هَدِيًّا فَعَلَيْهِ صِيَامٌ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَ سَبْعَةَ إِذَا

(١)- مؤداه في التهذيب ٨: ٣٢٢ / ١١٩٦.

(٢)- مؤداه في الفقيه ٢: ٢١٣ عن رسالته أبيه، المقنع: ٧١.

(٣)- المائة ٥: ٩٥.

(٤)- الفقيه ٢: ٢٣٣ / ١١١٢، المقنع: ٧٧ باختلاف يسير و فيهما حكم الحمار الوحش مثل النعامة.

(٥)- مؤداه في المقنع: ٧٨.

(٦)- مؤداه في الفقيه ٢: ٢٢٨ / ١٠٨٣ و ٢٢٩ / ١٠٨٤، و المقنع: ٧٥.

(٧)- مؤداه في الفقيه ٢: ٢٢٦ / ١٠٦٣.

(٨)- الفقيه ٢: ٢٨٦ / ١٤٠٦ باختلاف في ألفاظه. الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٢٧٣

رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ «١» وَ الْمُحْرِمُ فِي الْحَرَمِ إِذَا فَعَلَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ تَضَاعَفَ عَلَيْهِ الْفِدَاءُ مَرَّتَيْنِ أَوْ عَدَلَ الْفِدَاءِ الثَّانِي صِيَامًا وَ بِاللَّهِ التَّوْفِيقُ وَ اعْلَمْ أَنَّ الْيَمِينَ عَلَى وَجْهَيْنِ يَمِينٌ فِيهَا كَفَّارَةٌ وَ يَمِينٌ لَا كَفَّارَةَ فِيهَا فَالْيَمِينُ الَّتِي فِيهَا الْكَفَّارَةُ فَهُوَ أَنْ يَخْلِفَ الْعَبْدُ عَلَى شَيْءٍ يَلْزُمُهُ أَنْ يَفْعَلَ فَيَخْلِفُ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ الشَّيْءَ وَ إِنْ لَمْ يَفْعَلْ فَعَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ أَوْ يَخْلِفَ عَلَى مَا يَلْزُمُهُ أَنْ يَفْعَلَهُ أَنْ لَا يَفْعَلَهُ فَعَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ إِذَا فَعَلَهُ وَ الْيَمِينُ الَّتِي لَا كَفَّارَةَ فِيهَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ فَمِنْهَا مَا يُوجِرُ عَلَيْهِ الرَّجُلُ إِذَا حَلَفَ كَاذِبًا وَ مِنْهَا مَا لَا كَفَّارَةَ فِيهَا عَلَيْهِ وَ لَهَا أَجْرٌ لَهُ وَ مِنْهَا مَا لَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ فِيهَا وَ الْعُقُوبَةُ فِيهَا إِدْخَالُ النَّارِ فَأَمَّا الَّتِي يُوجِرُ عَلَيْهَا الرَّجُلُ إِذَا حَلَفَ كَاذِبًا وَ لَمْ يَلْزَمْ فِيهَا الْكَفَّارَةَ فَهُوَ أَنْ يَخْلِفَ الرَّجُلُ فِي حَلَاصِ امْرئٍ مُسْلِمٍ أَوْ يُخَلِّصَ بِهَا مَالَ امْرئٍ مُسْلِمٍ مِنْ مُتَعَدِّ يَتَعَدَّى عَلَيْهِ مِنْ لِصٍّ أَوْ غَيْرِهِ وَ أَمَّا الَّتِي لَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ وَ لَهَا أَجْرٌ لَهُ فَهُوَ أَنْ يَخْلِفَ الرَّجُلُ عَلَى شَيْءٍ ثُمَّ يَجِدُ مَا هُوَ خَيْرٌ مِنَ الْيَمِينِ فَيَتْرُكُ الْيَمِينَ وَ يَرْجِعُ إِلَى الَّذِي هُوَ خَيْرٌ.

وَقَالَ الْعَالِمُ عَ لَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ وَ ذَلِكَ مِنْ خُطُواتِ الشَّيْطَانِ.

وَأَمَّا الَّتِي عُقُوبَتُهَا دُخُولُ النَّارِ فَهِيَ إِذَا حَلَفَ الرَّجُلُ عَلَى مِائِ امْرِئٍ مُسْلِمٍ أَوْ عَلَى حَقِّهِ ظُلْمًا فَهِيَ يَمِينٌ غَمُوسٌ يُوجِبُ النَّارَ وَ لَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا «٢» وَ اعْلَمْ أَنَّهُ لَا يَمِينَ فِي قَطِيعِهِ رَحِمٌ وَ لَا نَذْرٌ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ وَ لَا يَمِينٌ لَوْلَمِدٍ مَعَ الْوَالِدَيْنِ وَ لَا لِلْمَرْأَةِ مَعَ زَوْجِهَا وَ لِمَا لِلْمَمْلُوكِ مَعَ مَوْلَاهُ وَ لَوْ أَنَّ رَجُلًا حَلَفَ أَوْ نَذَرَ أَنْ يَشْرَبَ خَمْرًا أَوْ يَفْعَلَ شَيْئًا مِمَّا لَيْسَ لِلَّهِ فِيهِ رِضًا فَحَنَثَ لَا يَفِي بِنَذْرِهِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ «٣» وَ النَّذْرُ عَلَى وَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ إِنْ عُوِفْتُ مِنْ مَرَضِي أَوْ تَخَلَّصْتُ مِنْ كَذَا وَ كَذَا فَعَلَى صَدَقَةٍ أَوْ صَوْمٍ أَوْ شَيْءٍ مِنْ أَفْعَالِ الْبِرِّ فَهِيَ بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَ

(١) - المقنع: ٩٠، التهذيب: ٥/٢٣٣، الاستبصار: ٢/٢٨٢، ١٠٠١ باختلاف يسير.

(٢) - الهداية: ٧٢، الفقيه: ٣/٢٣١، ١٠٩٤، المقنع: ١٣٦ باختلاف يسير. من «و اعلم أن اليمين على وجهين...».

(٣) - الهداية: ٧٣، المقنع: ١٣٧. الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٢٧٤

فَعَلٍ وَ إِنْ شَاءَ لَمْ يَفْعَلْ فَإِنْ قَالَ لِلَّهِ عَلَى كَذَا وَ كَذَا مِنْ أَفْعَالِ الْبِرِّ فَعَلَيْهِ أَنْ يَفِي وَ لَا يَسِعُهُ تَرْكُهُ فَإِنْ خَالَفَ لَزِمَهُ صِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ وَ رُوي كَفَّارَةُ يَمِينٍ وَ إِذَا نَذَرَ الرَّجُلُ أَنْ يَصُومَ صَوْمًا يَوْمًا أَوْ شَهْرًا وَ لَمْ يُسَمِّ يَوْمًا بَعِيْنِهِ أَوْ شَهْرًا بَعِيْنِهِ فَهِيَ بِالْخِيَارِ أَيَّ يَوْمٍ شَاءَ صِيَامَ وَ أَيَّ شَهْرٍ شَاءَ صَامَ مَا لَمْ يَكُنْ ذِي الْحِجَّةِ أَوْ شَوَّالٍ فَإِنَّ فِيهِمَا الْعِيدَيْنِ وَ لَا يُجُوزُ صَوْمُهُمَا فَإِنْ صَامَ يَوْمًا أَوْ شَهْرًا لَمْ يُسَمِّهِ فِي النَّذْرِ مُتَتَابِعٍ أَوْ غَيْرُهُ فَافْطَرَ فَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ إِنَّمَا عَلَيْهِ أَنْ يَصُومَ مَكَانَهُ يَوْمًا آخَرَ أَوْ شَهْرًا آخَرَ عَلَى حَسَبِ مَا نَذَرَ فَإِنْ نَذَرَ أَنْ يَصُومَ يَوْمًا مَعْرُوفًا أَوْ شَهْرًا مَعْرُوفًا فَعَلَيْهِ أَنْ يَصُومَ ذَلِكَ الْيَوْمَ أَوْ ذَلِكَ الشَّهْرَ فَإِنْ لَمْ يَصُمْهُ أَوْ صَامَهُ فَافْطَرَ فَعَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ لِخُلْفِ النَّذْرِ وَ لَوْ أَنَّ رَجُلًا نَذَرَ نَذْرًا وَ لَمْ يُسَمِّ شَيْئًا فَهِيَ بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَ تَصَدَّقَ بِشَيْءٍ وَ إِنْ شَاءَ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ أَوْ صَامَ يَوْمًا إِلَّا أَنْ يَكُونَ يَنْوِي شَيْئًا فِي نَذْرِهِ وَ يَلْزِمُهُ ذَلِكَ الشَّيْءُ بَعِيْنِهِ وَ إِنْ امْرُؤٌ نَذَرَ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِمَالٍ كَثِيرٍ وَ لَمْ يُسَمِّ مَبْلَغَهُ فَإِنَّ الْكَثِيرَ ثَمَانُونَ وَ مَا زَادَ لِقَوْلِ اللَّهِ جَلَّ وَ عَزَّ لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ «١» فَكَانَتْ ثَمَانِينَ مَوْطِنًا وَ بِاللَّهِ حُسْنُ الْإِسْتِشَادِ «٢».

(١) - التوبة: ٩: ٢٥.

(٢) - الهداية: ٧٣، الفقيه: ٣/٢٣٢، ١٠٩٥، المقنع: ١٣٧ باختلاف يسير.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٢٧٥

٤٤ باب الزنا واللواط

وَ اعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ حَيْلٌ وَ عَزَّ حَرَمَ الزَّانَا لِمَا فِيهِ مِنْ بُطْلَانِ الْأَنْسَابِ الَّتِي هِيَ مِنْ أَصُولِ هَذَا الْعَالَمِ وَ تَعْطِيلِ الْمَاءِ «١» وَ رُوي أَنَّ الدَّفْقَ فِي الرَّحِمِ إِثْمٌ وَ الْعَزْلُ أَهْوَنُ.

وَ رُوي أَنَّ يَعْقُوبَ النَّبِيِّ عَ قَالَ لِابْنِهِ يُوسُفَ عَ يَا بُنَيَّ لَا تَزْنِ فَإِنَّ الطَّيْرَ لَوْ زَنَى لَتَنَاقَرَ رِيشُهُ «٢».

وَ رُوي أَنَّ الزَّانَا يُسَوِّدُ الْوَجْهَ وَ يُوْرِثُ الْفَقْرَ وَ يَبِيْئُ «٣» الْعُمْرَ وَ يَقْطَعُ الرَّزْقَ وَ يَذْهَبُ بِالْبَهَاءِ وَ يَقْرُبُ السَّخَطَ وَ صَاحِبُهُ مَخْذُولٌ مَشْتُومٌ «٤».

وَ رُوي لَمَّا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَ هُوَ مُؤْمِنٌ فَسَيِّئٌ عَن مَعْنَى ذَلِكَ فَقَالَ يُفَارِقُهُ رُوحُ الْإِيمَانِ فِي تِلْكَ الْحَالِ فَلَا يَرْجِعُ إِلَيْهِ حَتَّى يَتُوبَ «٥».

وَ مَنْ زَنَى بِذَاتِ مَحْرَمٍ ضَرَبَ ضَرْبَهُ بِالسَّيْفِ مُحْصَنًا كَانَ أَمْ غَيْرُهُ فَإِنْ كَانَتْ تَابَعَتْهُ ضَرَبَتْ ضَرْبَهُ بِالسَّيْفِ وَ إِنْ اسْتَكْرَهَهَا فَلَا شَيْءَ

عَلَيْهَا «٦» وَ مَنْ زَنَى بِمُحْصَنَةٍ وَ هُوَ مُحْصَنٌ فَعَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الرَّجْمُ «٧» وَ مَنْ زَنَى بِمُحْصَنَةٍ وَ هُوَ غَيْرُ مُحْصَنٍ فَعَلَيْهَا الرَّجْمُ وَ عَلَيْهِ الْجُلْدُ «٨» وَ تَغْرِيبُ سَنَةِ

(١) - ورد مؤداه في الفقيه ٣: ١٧٤٨ / ٣٦٩، و علل الشرائع: ٤٧٩، و عيون أخبار الرضا عليه السلام ٢: ٩٢.

(٢) - الفقيه ٤: ١٣ / ١٣، الكافي ٥: ٥٤٢ / ٨، و المحاسن: ١٠٦ / ٩٢ من «و روى: ان يعقوب عليه السلام».

(٣) - في نسخة «ش»: «و يبير».

(٤) - الفقيه ٤: ٢٦٦، الخصال: ٣٢٠ / ٢ و ٣ و ٤ و فيهما بعض الفقرات.

(٥) - الفقيه ٤: ١٤ / ٢٠ باختلاف يسير.

(٦) - الفقيه ٤: ٣٠ / ٨١ باختلاف يسير.

(٧) - المقنع: ١٤٤، علل الشرائع: ١٣ / ٥٤٠ باختلاف في ألفاظه.

(٨) - المقنع: ١٤٤ باختلاف في ألفاظه. الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٢٧٦

وَ حَدِّدُ التَّغْرِيبِ خَمْسُونَ فَرَسِيخًا وَ الرَّجْمُ أَنْ يُحْفَرَ بِئْرٌ بِقَامِيَةِ الرَّجُلِ إِلَى صَدْرِهِ «١» وَ لِلْمَرْأَةِ إِلَى فَوْقِ ثَمَدِيَّتِهَا وَ تُرْجَمُ «٢» فَإِنْ فَرَّ الْمَرْجُومُ وَ هُوَ الْمُتَمَرِّدُ تَرَكَ وَ إِنْ فَرَّ وَ قَدْ قَامَتْ عَلَيْهِ الْبَيِّنَةُ رُدَّ إِلَى الْبَيْتِ وَ رُجِمَ حَتَّى يَمُوتَ «٣» وَ رُويَ أَنْ لَا يُتَعَمَّدُ بِالرَّجْمِ رَأْسُهُ وَ رُويَ لَا يَقْتُلُهُ إِلَّا حَجْرُ الْإِمَامِ وَ حَدُّ الْمُحْصَنِ أَنْ يَكُونَ لَهُ فَرْجٌ يَغْدُو عَلَيْهِ وَ يَرُوحُ «٤».

وَ أَرُويَ عَنِ الْعَالِمِ ع أَنَّهُ قَالَ لَا يُرْجَمُ الزَّانِي حَتَّى يُقَرَّ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ بِالزَّانَا إِذَا لَمْ يَكُنْ شَاهِدًا «٥» فَإِذَا رَجَعَ وَ أَنْكَرَ تَرَكَ وَ لَمْ يُرْجَم.

وَ لَا يُقَطَّعُ السَّارِقُ حَتَّى يُقَرَّ مَرَّتَيْنِ إِذَا لَمْ يَكُنْ شَاهِدًا «٦» وَ لَا يُحَدُّ اللَّوْطِيُّ حَتَّى يُقَرَّ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ عَلَى تِلْكَ الصِّفَةِ «٧».

وَ رُويَ أَنَّ جِلْدَ الزَّانِي أَشَدُّ الضَّرْبِ وَ أَنَّهُ يُضْرَبُ مِنْ قَوْلِهِ إِلَى قَدَمِهِ لِمَا تُفْضَى مِنَ اللَّذَّةِ بِجَمِيعِ جَوَارِحِهِ.

وَ رُويَ أَنَّهُ إِنْ وُجِدَ وَ هُوَ عُرْيَانٌ جِلْدَ عُرْيَانًا وَ إِنْ وُجِدَ عَلَيْهِ ثَوْبٌ جِلْدَ فِيهِ «٨».

وَ رُويَ أَنَّ الْحِدُودَ فِي الشِّتَاءِ لَمَّا تَقَامَ بِالْغَدَوَاتِ وَ لَا يُقَامُ فِي الصَّيْفِ فِي الْهَاجِرَةِ وَ يُقَامُ إِذَا بَرَدَ النَّهَارُ «٩» وَ لَا يُقِيمُ حَدًّا مَنْ فِي جَنْبِهِ حَدٌّ «١٠».

وَ أَمَّا أَضْلُ اللَّوْاطِ مِنْ قَوْمِ لُوطٍ وَ فِرَارِهِمْ مِنْ قَوْمِ الْأَضْيَافِ مِنْ مُدْرِكِهِ

(١) - المقنع: ١٤٤ باختلاف في ألفاظه من «و الرجم أن يحفر...» و فيه: «إلى عنقه».

(٢) - ورد مؤداه في الفقيه ٤: ٢٠ / ٥٠ و ٢٤ / ٥٢، و المحاسن: ٣٠٩ / ٢٣.

(٣) - ورد مؤداه في الفقيه ٤: ٢٤ / ١٩، و الكافي ٧: ١٨٥ / ٥.

منسوب به على بن موسى، امام هشتم عليه السلام، الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ١ جلد، مؤسسة آل البيت عليهم

السلام - مشهد، چاپ: اول، ١٤٠٦ ق. الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام ؛ ص ٢٧٦

(٤) - الفقيه ٤: ٢٥ / ٥٧، الكافي ٧: ١٧٩ / ١٠، التهذيب ١٠: ١٢ / ٢٨ باختلاف يسير من «و حد المحصن...».

(٥) - الهداية: ٧٥ باختلاف يسير.

(٦) - الفقيه ٤: ٤٣ / ١٤٥، تفسير العياشي ١: ٣١٩ / ١٠٧.

(٧) - ورد مؤداه في الكافي ٧: ٢٠١ / ١، التهذيب ١٠: ٥٣ / ١٩٨.

(٨) - ورد مؤداه في الفقيه ٤: ٢٠/٤٦ و ٤٧، و المقنع: ١٤٣.

(٩) - ورد مؤداه في الكافي ٧: ٢١٧/١-٣، و التهذيب ١٠: ٣٩/١٣٦ و ١٣٧، و المحاسن: ٢٧٤/٣٧٩.

(١٠) - ورد مؤداه في الفقيه ٤: ٢٢/٥١ و ٢٤/٥٢ و ٥٣، و عيون أخبار الرضا عليه السلام ٢: ٢٣٨/١، و الكافي ٧: ١٨٨/٣. الفقه

المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٢٧٧

الطَّرِيقِ وَ انْفِرَادِهِمْ عَنِ النِّسَاءِ وَ اسْتِغْنَاءِ الرَّجَالِ بِالرِّجَالِ وَ النِّسَاءِ بِالنِّسَاءِ وَ لِذَلِكَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص أَيُّ ذَايَ أَدْوَى مِنَ الْبُخْلِ وَ ذَكَرَ هَذَا الْحَدِيثَ «١» وَ حُرِّمَ لِمَا فِيهِ مِنَ الْفَسَادِ وَ بَطْلَانِ مَا حَضَّ اللَّهُ عَلَيْهِ وَ أَمَرَ بِهِ مِنَ النِّسَاءِ «٢».

أَرَوَى عَنِ الْعَالِمِ ع أَنَّهُ قَالَ لَوْ كَانَ يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يُرْجَمَ مَرَّتَيْنِ لَرَجِمَ اللُّوطِيُّ «٣» وَ عَلَيْهِ مِثْلُ حَدِّ الزَّانِي مِنَ الرَّجْمِ وَ الْحَدِّ مُحْصَنًا أَوْ غَيْرَ مُحْصَنٍ «٤».

وَ إِذَا وُجِدَ رَجُلَانِ عُرَاهُ فِي تَوْبٍ وَاحِدٍ وَ هُمَا مُتَّهَمَانِ فَعَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةٌ جِلْدَةٍ وَ كَذَلِكَ امْرَأَتَانِ فِي تَوْبٍ وَاحِدٍ «٥» وَ رَجُلٌ وَ امْرَأَةٌ فِي تَوْبٍ وَاحِدٍ وَ فِي اللُّوَاطَةِ الْكُبْرَى ضَرْبَةٌ بِالسَّيْفِ أَوْ هَدْمَةٌ أَوْ طَرْحُ الْجِدَارِ وَ هِيَ الْإِيْقَابُ وَ فِي الصُّغْرَى مِائَةٌ جِلْدَةٍ وَ رَوَى أَنَّ اللُّوَاطَةَ هِيَ التَّفْحُذُ وَ أَنَّ عَلَى فَاعِلِهِ الْقَتِيلَ وَ الْإِيْقَابُ الْكُفْرُ بِاللَّهِ وَ لَيْسَ الْعَمَلُ عَلَى هَذَا وَ إِنَّمَا الْعَمَلُ عَلَى الْأُولَى فِي اللُّوَاطِ «٦» وَ اتَّقِ الزَّانَا وَ اللُّوَاطَ وَ هُوَ أَشَدُّ مِنَ الزَّانَا وَ الزَّانَا أَشَدُّ مِنْهُ «٧» وَ هُمَا يورثانِ صَاحِبَهُمَا اثْنَيْنِ وَ سَبْعِينَ ذَا فِي الدُّنْيَا وَ فِي الْآخِرَةِ وَ يُجْلَدُ عَلَى الْجَسَدِ كُلِّهِ إِلَّا الْفَرْجَ وَ الْوَجْهَ فَإِنِ عَادَا جِلْدًا مِائَةً مِائَةً فَإِنِ عَادَا قِتْلًا وَ إِنِ زَانِيًا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَ هُمَا مُحْصَيْنَانِ أَوْ أَحَدُهُمَا مُحْصَنٌ وَ الْآخَرُ غَيْرُ مُحْصَنٍ ضُرِبَ الَّذِي هُوَ غَيْرُ مُحْصَنٍ مِائَةَ جِلْدَةٍ وَ ضُرِبَ الْمُحْصَنُ مِائَةً ثُمَّ رَجِمَ بَعْدَ ذَلِكَ «٨»

(١) - ورد مؤداه في علل الشرائع: ٤/٥٤٨، و تفسير العياشي ٢: ٢٤٤/٢٦.

(٢) - ورد مؤداه في علل الشرائع: ١/٥٤٧، و عيون اخبار الرضا عليه السلام ٢: ٩٧.

(٣) - الفقيه ٤: ٣١/٨٧، عقاب الأعمال: ٥/٣١٦، الكافي ٧: ١٩٩/٣، التهذيب ١٠: ٥٣/١٩٦، الاستبصار ٤: ٢٢٠/٨٢٤، المحاسن: ١٢٢/١٠٤، الجعفریات: ١٢٦.

(٤) - ورد مؤداه في المقنع: ١٤٧، و الكافي ٧: ١٩٨/١، و التهذيب ١: ٥٤/٢٠٠، و الاستبصار ٤: ٢٢٠/٨٢٤، و قرب الاسناد: ٦٤.

(٥) - ورد مؤداه في الكافي ٧: ١٨١/٦ و ١٨٢/١٠، و التهذيب ١٠: ٤٢/١٥١ و ٤٣/١٥٣.

(٦) - ورد مؤداه في المقنع: ١٤٤، و الهداية: ٧٦.

(٧) - المقنع: ١٤٣ باختلاف يسير.

(٨) - المقنع: ١٤٣ باختلاف يسير، من «و يجلد على الجسد...». الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٢٧٨

قَالَ وَ أَوَّلُ مَنْ يَبْدَأُ بِرَجْمِهَا الشُّهُودُ الَّذِينَ شَهِدُوا عَلَيْهِمَا وَ الْإِمَامُ «١» فَإِذَا زَنَى الْعَبْدُ وَ الْجَارِيَةُ جِلْدٌ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا خَمْسِينَ جِلْدَةً مُحْصَيْنَيْنِ كَانَا أَوْ غَيْرَ مُحْصَيْنَيْنِ وَ إِنِ عَادَا جِلْدًا خَمْسِينَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِلَى أَنْ يَزْنِيَا ثَمَانِي مَرَّاتٍ ثُمَّ يُقْتَلَا فِي الثَّامِنَةِ «٢» وَ لَا يَجُوزُ مُنَاكَحُهُ الزَّانِي وَ الزَّانِيَةُ حَتَّى تَظْهَرَ تَوْبَتُهُمَا «٣» فَإِنِ زَنَى رَجُلٌ بِعَمَّتِهِ أَوْ بِخَالَتِهِ حَزَمَتْ عَلَيْهِ أَبَدًا بِنَاتِهِمَا «٤» وَ مَنْ زَنَى بِذَاتِ بَعْلِ مُحْصَيْنَةٍ كَانَتْ أَوْ غَيْرَ مُحْصَيْنَةٍ ثُمَّ طَلَّقَهَا زَوْجَهَا أَوْ مَاتَ عَنْهَا وَ أَرَادَ الَّذِي زَنَى بِهَا أَنْ يَتَزَوَّجَ بِهَا لَمْ تَحِلَّ لَهُ أَيْدًا وَ يُقَالُ لِرُؤُوسِهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ حُدٌّ مِنْ حَسَنَاتِهِ مَا شِئْتَ «٥» وَ مَنْ لَاطَ بِغُلَامٍ فَعُقُوبَتُهُ أَنْ يُحْرَقَ بِالنَّارِ أَوْ يُهْدَمَ عَلَيْهِ حَائِطٌ أَوْ يُضْرَبَ بِالسَّيْفِ «٦» وَ لَا تَحِلُّ لَهُ أُخْتُهُ فِي التَّزْوِيجِ أَبَدًا وَ لَا ابْنَتُهُ «٧» وَ يُضَلَّبُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى شَفِيرِ جَهَنَّمَ حَتَّى يَفْرَغَ اللَّهُ مِنْ حِسَابِ الْخَلَائِقِ ثُمَّ يُلْقِيهِ فِي النَّارِ فَيَعْدُّهُ بِطَبَقِهِ طَبَقِهِ حَتَّى يُؤَدِّيَهُ إِلَى أَسْفَلِهَا فَلَا يَخْرُجُ مِنْهَا أَبَدًا وَ إِذَا قَبِلَ الرَّجُلُ غُلَامًا بِشَهْوَةٍ لَعَنَتْهُ مَلَائِكَةُ السَّمَاءِ وَ مَلَائِكَةُ الْأَرْضِ وَ مَلَائِكَةُ الرَّحْمَةِ وَ مَلَائِكَةُ الْغَضَبِ وَ أَعَدَّ لَهُ جَهَنَّمَ وَ سَاءَتْ مَصِيرًا وَ فِي خَبَرٍ آخَرَ مَنْ قَبِلَ غُلَامًا بِشَهْوَةٍ أَلْجَمَهُ اللَّهُ بِلِجَامٍ

مِنْ نَارٍ «٨» وَ اعْلَمْ أَنَّ حُرْمَةَ الدُّبْرِ اعْظَمُ مِنَ الْفَرْجِ لِأَنَّ اللَّهَ أَهْلَكَ أُمَّةً بِحُرْمَةِ الدُّبْرِ وَ لَمْ يُهْلِكْ أَحَدًا بِحُرْمَةِ الْفَرْجِ «٩».

- (١)- الفقيه ٤: ٢٦/٦٢، المقنع: ١٤٤، الكافي ٧: ١٨٤/٣ باختلاف في ألفاظه.
 - (٢)- المقنع: ١٤٨، الفقيه ٤: ٣٢/٩٠ باختلاف في ألفاظه.
 - (٣)- ورد مؤداه في الفقيه ٣: ٢٥٦/١٢١٦ و ١٢١٧، و المقنع: ١٠١، و التهذيب ٧: ٣٢٧/١٣٤٧.
 - (٤)- ورد مؤداه في الكافي ٥: ٤١٧/١٠، و التهذيب ٧: ٣١١/١٢٩١، و الانتصار: ١٠٨.
 - (٥)- ورد مؤداه في الانتصار: ١٠٨.
 - (٦)- المقنع: ١٤٤، الهداية: ٧٦ باختلاف يسير، و مختلف الشيعة: ٧٦٤ عن رسالة علي بن بابويه.
 - (٧)- ورد مؤداه في الكافي ٥: ٤١٧/٢، و التهذيب ٧: ٣١٠/١٢٨٦.
 - (٨)- مكارم الاخلاق: ٢٣٨، من «و في خير آخر...».
 - (٩)- المقنع: ١٤٤.
- الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٢٧٩

٤٥ باب شرب الخمر والغناء

اعْلَمْ يَرْحِمُكَ اللَّهُ أَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَ تَعَالَى حَرَّمَ الْخَمْرَ بَعَيْنِهِ وَ حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ص كُلَّ شَرَابٍ مُسْكِرٍ وَ لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ص الْخَمْرَ وَ غَارِسِيَهَا وَ عَاصِرَهَا وَ حَامِلَهَا وَ الْمُحْمَوْلَةَ إِلَيْهِ وَ بَانِعَهَا وَ مُبْتَاعَهَا وَ شَارِبَهَا وَ آكَلَ ثَمَنَهَا وَ سَاقِيَهَا «١» وَ الْمُتَحَوِّلَ فِيهَا فَهِيَ مَلْعُونَةٌ شَرَابٌ لِعَيْنٍ «٢» وَ شَارِبُهَا لِلْعَنَاءِ «٣» وَ اعْلَمْ أَنَّ شَارِبَ الْخَمْرِ كَعَبْدِهِ الْأَوْثَانِ وَ كَنَاحِ أُمِّهِ فِي حَرَمِ اللَّهِ وَ هُوَ يُحْشَرُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَعَ الْيَهُودِ وَ النَّصَارَى وَ الْمَجُوسِ وَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا بِاللَّهِ أُولَئِكَ حِزْبُ الشَّيْطَانِ الْأَيُّهَا الْخَاسِرُونَ وَ اعْلَمْ أَنَّ مَنْ شَرِبَ مِنَ الْخَمْرِ قَمَدًا وَاحِدًا لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صِلَاتَهُ أَرْبَعِينَ يَوْمًا «٤» وَ مَنْ كَانَ مُؤْمِنًا فَلَيْسَ لَهُ فِي الْإِيْمَانِ حِطٌّ وَ لَا فِي الْإِسْلَامِ لَهُ نَصِيْبٌ وَ لَا يَقْبَلُ مِنْهُ الصَّرْفُ وَ لَا الْعَدْلُ وَ هُوَ أَقْرَبُ إِلَى الشُّرْكِ مِنَ الْإِيْمَانِ حُصَّ مَاءُ اللَّهِ «٥» وَ أَعْدَاؤُهُ فِي أَرْضِهِ شَرَابُ الْخَمْرِ وَ الزُّنَاهُ فَإِنْ مَاتَ فِي أَرْبَعِينَ يَوْمًا لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَ لَا يُكَلِّمُهُ وَ لَا يُزَكِّيهِ وَ لَهُ

- (١)- الفقيه ٤: ٤٠ عن رسالة أبيه، المقنع: ١٥٢ باختلاف يسير.
- (٢)- في نسخة «ش»: «فهي الملعونة و شراب اللعين».
- (٣)- في نسخة «ض»: «لعينان».
- (٤)- الفقيه ٤: ٤١ عن رسالة أبيه و ٤: ٤ و ٢٥٥، المقنع: ١٥٣، عقاب الأعمال: ٢٨٩/٢ باختلاف في ألفاظه، من «و اعلم ان من شرب...».

- (٥)- في نسخة «ش»: «الرحمن». الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٢٨٠
- عَذَابٌ أَلِيمٌ وَ لَا يَقْبَلُ تَوْبَتَهُ فِي أَرْبَعِينَ وَ هُوَ فِي النَّارِ لَا شَكَّ فِيهِ «١».
- وَ قَالَ ص «٢» الْخَمْرُ حَرَامٌ بَعَيْنِهِ وَ الْمُسْكِرُ مِنْ كُلِّ شَرَابٍ فَمَا أَشْكَرَ كَثِيرُهُ فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ «٣».
- وَ لَهَا خَمْسَةُ أَسْمَاءٍ الْعَصِيْرُ مِنَ الْكُرْمِ وَ هِيَ الْخَمْرُ الْمَلْعُونَةُ وَ النَّبِيْعُ مِنَ الزَّبِيْبِ وَ الْبَيْعُ «٤» مِنَ الْعَسَلِ وَ الْمِزْرُ «٥» مِنَ الشَّعِيْرِ وَ غَيْرِهِ وَ النَّبِيْذُ مِنَ التَّمْرِ «٦» وَ إِيَّاكَ أَنْ تَرْوِجَ شَارِبَ الْخَمْرِ فَإِنْ زَوَّجْتَهُ فَكَأَنَّمَا قَمَدَتْ «٧» إِلَى الزُّنَا وَ لَا تُصَيِّدْهُ إِذَا حَدَّثَكَ وَ لَا تَقْبَلْ

شَهَادَتُهُ وَ لَا تَأْمَنُهُ عَلَى شَيْءٍ مِنْ مَالِكَ فَإِنْ ائْتَمَّتْهُ فَلَيْسَ لَكَ عَلَى اللَّهِ ضَمَانٌ «٨» وَ لَا تُؤَاكِلُهُ وَ لَا تُصَاحِبُهُ وَ لَا تَضْحَكُ فِي وَجْهِهِ وَ لَا تُصَافِحُهُ وَ لَا تُعَانِقُهُ وَ إِنْ مَرَضَ فَلَا تُعِدُّهُ وَ إِنْ مَاتَ فَلَا تُشَيِّعُ لِجَنَازَتِهِ «٩» وَ اعْلَمْ أَنَّ أَصِيلَ الْخَمْرِ مِنَ الْكُرْمِ إِذَا أَصَابَتْهُ النَّارُ أَوْ عَلَى مِنْ غَيْرِ أَنْ تُصَيِّبَهُ النَّارُ فَهُوَ خَمْرٌ وَ لَمَّا يَحِلُّ شُرْبُهُ إِلَّا أَنْ يَذْهَبَ ثُلُثُهُ عَلَى «١٠» النَّارِ وَ يَبْقَى ثُلُثُهُ فَإِنْ نَشَّ مِنْ غَيْرِ أَنْ تُصَيِّبَهُ النَّارُ فَدَعُوهُ حَتَّى يَصِيرَ خَلًّا مِنْ ذَاتِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُلْقَى فِيهِ شَيْءٌ فَإِنْ تَغَيَّرَ بَعْدَ ذَلِكَ وَ صَارَ خَمْرًا فَلَا بَأْسَ أَنْ يُطْرَحَ فِيهِ مِلْحٌ أَوْ غَيْرُهُ حَتَّى يَتَحَوَّلَ خَلًّا وَ إِنْ صَبَّ فِي الْخَلِّ خَمْرٌ لَمْ يَحِلَّ أَكْلُهُ حَتَّى يَذْهَبَ عَلَيْهِ أَيَّامٌ وَ يَصِيرَ خَلًّا ثُمَّ أَكِلَ «١١» بَعْدَ ذَلِكَ «١٢»

(١)- ورد مؤداه في الفقيه ٤: ٢٥٥، و المقنع: ١٥٣، و عقاب الأعمال: ٢٩٢، من «فإن مات في أربعين...».

(٢)- في نسخة «ش»: «العالم عليه السلام».

(٣)- المقنع: ١٥٢، ١٥٣، الفقيه ٤: ٤٠ و ٢٥٥، الخصال: ٦٠٩، عيون أخبار الرضا عليه السلام ٢: ١٢٦.

باختلاف يسير.

(٤)- البتع: نبيذ العسل «الصحاح - بتع - ٣: ١١٨٣».

(٥)- المزر: نبيذ الذرة «الصحاح - مزر - ٢: ٨١٦».

(٦)- الفقيه ٤: ٤٠ عن رسالة والده، المقنع: ١٥٢.

(٧)- في نسخة «ش» و «ض»: «زوجته» و ما أثبتناه من البحار ٧٩: ١٤٢ / ٥٥.

(٨)- المقنع: ١٥٣ باختلاف يسير.

(٩)- ورد مؤداه في الفقيه ٤: ٤١ / ١٣٣، و جامع الأخبار: ١٧٨.

(١٠)- في نسخة «ش»: «من».

(١١)- في نسخة «ش»: «يؤكل».

(١٢)- الفقيه ٤: ٤٠، المقنع: ١٥٣ عن رسالة أبيه. الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٢٨١

وَ لَمَّا يَبْسُ أَنْ تُصَيِّبَهُ فِي تَوْبِ أَصَابِهِ الْخَمْرُ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى حَرَّمَ شُرْبَهَا وَ لَمْ يُحَرِّمِ الصَّلَاةَ فِي تَوْبِ أَصَابِهِ «١» وَ إِنْ خَاطَ خَيَاطُ تَوْبِيكَ بِرِيقِهِ وَ هُوَ شَارِبُ الْخَمْرِ فَإِنْ كَانَ يَشْرَبُ غَبًّا فَلَا بَأْسَ وَ إِنْ كَانَ مُدْمِنًا لِلشُّرْبِ كُلِّ يَوْمٍ فَلَا تُصَلُّ فِي ذَلِكَ التَّوْبِ حَتَّى يُغْسَلَ وَ لَا تُصَلُّ فِي بَيْتٍ فِيهِ خَمْرٌ مَحْضُورَةٌ فِي آيَةِ «٢» وَ لَا تَأْكُلُ فِي مَائِدَةٍ يُشْرَبُ عَلَيْهَا بَعْدَكَ خَمْرٌ وَ لَا تُجَالِسُ شَارِبَ الْخَمْرِ «٣» وَ لَمَّا تَسَلَّمَ عَلَيْهِ إِذَا جُرْتَ بِهِ فَإِنْ سَلَّمَ عَلَيْكَ فَلَا تَرُدُّ عَلَيْهِ السَّلَامَ بِالْمَسَاءِ وَ الصُّبْحِ وَ لَا تَجْتَمِعُ مَعَهُ فِي مَجْلِسٍ فَإِنَّ اللَّعْنَةَ إِذَا نَزَلَتْ عَمَّتْ مَنْ فِي الْمَجْلِسِ «٤» وَ اعْلَمْ أَنَّ الْغِنَاءَ مِمَّا قَدَّ وَعَدَّ اللَّهُ عَلَيْهِ النَّارَ فِي قَوْلِهِ وَ مِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهُوَ الْحَدِيثَ لِيُضَلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَ يَتَّخِذَهَا هُزُوعًا أَوْلِيكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُهِينٌ «٥» «٦».

وَ قَدْ نَرَوِي عَنْ أَبِي عَزِيدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ سَأَلَهُ بَعْضُ أَصْحَابِهِ فَقَالَ جُعِلْتُ فِدَاكَ إِنْ لِي جِيرَانًا وَ لَهُمْ جَوَارٍ فَيَنَاتُ «٧» يَنْغَنِينَ وَ يَضْرِبِينَ بِالْعُودِ فَرُبَّمَا دَخَلْتُ الْخَلَاءَ فَأَطِيلُ الْجُلُوسَ اسْتِمَاعًا مَنِي لَهْنٍ قَالَ فَقَالَ لَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع لَا تَفْعَلْ فَقَالَ الرَّجُلُ وَ اللَّهُ مَا هُوَ شَيْءٌ أَتَيْتُهُ بِرَجُلِي إِنَّمَا هُوَ شَيْءٌ أَسْمَعُ بِأُذُنِي فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع بِاللَّهِ أَنْتَ مَا سَمِعْتَ قَوْلَ اللَّهِ تَبَارَكَ وَ تَعَالَى إِنْ السَّمْعَ وَ الْبَصِيرَ وَ الْفُؤَادَ كُلُّ أَوْلِيكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا «٨» وَ أَرَوِي فِي تَفْسِيرِ هَذِهِ الْآيَةِ أَنَّهُ يُسْأَلُ السَّمْعَ عَمَّا سَمِعَ وَ الْبَصِيرَ عَمَّا نَظَرَ وَ الْقَلْبَ عَمَّا عَقَدَ عَلَيْهِ

(١)- الفقيه ٤: ٤١ / ١٣٢، المقنع: ١٥٣.

(٢)- الفقيه ٤: ٤١ / ١٣٢، المقنع: ٢٥ و ١٥٣ باختلاف يسير، من «و لا تصل...».

(٣) - المقنع: ١٣٥ باختلاف يسير.

(٤) - الفقيه ٤: ١٣٢ / ٤١، المقنع: ١٣٥ باختلاف يسير، من «و لا تجتمع معه...».

(٥) - لقمان ٣١: ٦.

(٦) - الفقيه ٤: ١٣٤ / ٤١، المقنع: ١٥٤ باختلاف يسير.

(٧) - في نسخة «ش»: «مغنيات».

(٨) - الاسراء ١٧: ٣٦. الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٢٨٢

فَقَالَ الرَّجُلُ كَأَنِّي لَمْ أَسْمَعْ بِهَذِهِ الْأَيَّةِ فِي كِتَابِ اللَّهِ مِنْ عَجْمِي وَعَرَبِيِّ لَأَجْرَمَ أَنِّي قَدْ تَرَكْتُهَا وَأَنْتَى أَسْتَتَغْفِرُ اللَّهَ فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع أَذْهَبْتَ فَاعْتَسِلَ وَصَلَّ مَا بَدَا لَكَ فَلَقَدْ كُنْتَ مُقِيمًا عَلَى أَمْرٍ عَظِيمٍ مَا كَانَ أَسْوَأَ حَالِكَ لَوْ كُنْتَ مِتَّ عَلَى هَذَا اسْتَغْفِرَ اللَّهُ وَاسْأَلَ اللَّهُ التَّوْبَةَ مِنْ كُلِّ مَا يَكْرَهُ فَإِنَّهُ لَا يَكْرَهُهُ إِلَّا الْقَبِيحَ وَالْقَبِيحَ دَعَا لِأَهْلِهِ فَإِنَّ لِكُلِّ قَبِيحٍ أَهْلًا «١».

وَرَوَى أَنَّهُ مَنْ أَبْقَى فِي بَيْتِهِ طُثُورًا أَوْ عُودًا أَوْ شَيْئًا مِنَ الْمَلَاهِي مِنَ الْمَعْرِفَةِ وَالشُّطْرُنْجِ وَأَشْبَاهِهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ فَإِنْ مَاتَ فِي أَرْبَعِينَ مَاتَ فَاجِرًا فَاسِقًا مَأْوَاهُ النَّارُ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ «٢».

وَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى حَرَّمَ الْخَمْرَ لِمَا فِيهَا مِنَ الْفَسَادِ وَبُطْلَانِ الْعُقُولِ فِي الْحَقَائِقِ وَذَهَابِ الْحَيَاءِ مِنَ الْوَجْهِ وَإِنَّ الرَّجُلَ إِذَا سَيَّرَ فَرْبِيمًا وَقَعَ عَلَى أُمِّهِ أَوْ قَتَلَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ وَيُفْسِدُ أَمْوَالَهُ وَيَذْهَبُ بِالذِّينِ وَيَسِيءُ الْمَعَاشِرَةَ وَيُوقِعُ الْعَرَبْدَةَ وَهُوَ يُورِثُ مَعَ ذَلِكَ الدَّاءِ الدَّفِينِ «٣» فَمَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فِي دَارِ الدُّنْيَا سَقَاهُ اللَّهُ مِنْ طِينَةِ خَبَالٍ وَهِيَ صَدِيدُ أَهْلِ النَّارِ «٤» وَرَوَى أَنَّ مَنْ سَقَى صَبِيًّا جُرْعَةً مِنْ مُسْكِرٍ سَقَاهُ اللَّهُ مِنْ طِينَةِ الْخَبَالِ حَتَّى يَأْتِيَ بِعُذْرٍ مِمَّا أَتَى وَإِنْ لَا يَأْتِي أَبَدًا يَفْعَلُ بِهِ ذَلِكَ مَغْفُورًا لَهُ أَوْ مُعَذَّبًا «٥» وَعَلَى شَارِبِ كُلِّ مُسْكِرٍ مِثْلُ مَا عَلَى شَارِبِ الْخَمْرِ مِنَ الْحَدِّ «٦» وَاعْلَمْ أَنَّ السَّحْقَ مِثْلُ اللَّوَاطِ إِذَا قَامَتْ عَلَى الْمَرْأَتَيْنِ الْبَيْتَةَ بِالسَّحْقِ فَعَلَى كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا ضَرْبَةٌ بِالسَّيْفِ أَوْ هَدْمَةٌ أَوْ طَرْحُ جِدَارٍ وَهِنَّ الرَّسَائِطُ اللَّوَاتِي ذُكِرْنَ

(١) - الفقيه ١: ١٧٧ / ٤٥، الكافي ٦: ١٠ / ٤٣٢، التهذيب ١: ١١٦ / ٣٠٤ باختلاف يسير.

(٢) - ورد مؤداه في الفقيه ٤: ١٣٥ / ٤٢.

(٣) - ورد مؤداه في الفقيه ٣: ١٠٠٩ / ٢١٨، وعلل الشرائع: ١ / ٤٧٦ و ٢ / ٤٨٤، و أمالي الصدوق:

١ / ٥٣٠.

(٤) - الفقيه ٤: ٤، أمالي الصدوق: ٣٤٦. باختلاف يسير.

(٥) - ورد مؤداه في الخصال: ٦٣٥، و الكافي ٦: ٣٩٧ / ٧.

(٦) - ورد مؤداه في الفقيه ٤: ١٣٠ / ٤٠، و الهداية: ٧٦، وعلل الشرائع: ٨ / ٥٣٩. الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص:

٢٨٣

فِي الْقُرْآنِ «١» وَكَذَلِكَ إِذَا قَامَتْ الْبَيْتَةُ فِي اللَّوَاطِ الْأَكْبَرِ وَهُوَ الْإِيْقَابُ وَاللَّوَاطُ الْأَصْغَرُ فِيهِ الْحَدُّ مِائَةٌ جِلْدَةٌ وَحَدُّ الزَّانِي وَالزَّانِيَةُ أَعْلَظُ مَا يَكُونُ مِنَ الْحَدِّ وَأَشَدُّ مَا يَكُونُ مِنَ الضَّرْبِ.

(١) - ورد مؤداه في مكارم الأخلاق: ٢٣٢.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٢٨٤

٤٦ باب اللعب بالشطرنج و النرد و القمار و الضرب بالصوالج «١» و غيره

اعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ نَهَى عَنِ جَمِيعِ الْقِمَارِ وَ أَمَرَ الْعِبَادَ بِالاجْتِنَابِ مِنْهَا وَ سَيَمَّاها رِجْسًا فَقَالَ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ
«٢» مِثْلَ اللَّعْبِ بِالشُّطْرُنْجِ وَ النَّزْدِ وَ غَيْرِهِ مِنَ الْقِمَارِ وَ النَّزْدِ أَشَدُّ مِنَ الشُّطْرُنْجِ فَإِنَّ اتِّخَاذَهَا كُفْرٌ بِاللَّهِ الْعَظِيمِ وَ اللَّعْبُ بِهَا شِرْكٌ وَ
تَقْلَابُهَا كَبِيرَةٌ مُوبِقَةٌ وَ السَّلَامُ عَلَى اللَّاهِي بِهَا كُفْرٌ وَ مُقْلَبٌ كَالنَّاطِرِ إِلَى فَرْجِ أُمِّهِ وَ اللَّاعِبُ بِالنَّزْدِ كَمِثْلِ الَّذِي يَأْكُلُ لَحْمَ الْخِنْزِيرِ وَ
مِثْلُ الَّذِي يَلْعَبُ بِهَا مِنْ غَيْرِ قِمَارٍ مِثْلُ الَّذِي يَضَعُ يَدَهُ فِي الدَّمِ وَ لَحْمِ الْخِنْزِيرِ وَ مِثْلُ الَّذِي يَلْعَبُ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ كَمِثْلِ
الَّذِي مُصَرِّقٌ عَلَى الْفَرْجِ الْحَرَامِ وَ اتَّقِ اللَّعِبَ بِالْخَوَاتِيمِ وَ الْأَرْبَعَةَ عَشَرَ وَ كُلَّ قِمَارٍ حَتَّى لَعِبِ الصَّبِيانِ بِالْجُوزِ وَ اللَّوْزِ وَ الْكِعَابِ وَ
إِيَّاكَ وَ الضَّرْبَةَ بِالصُّوْلُجَانِ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَزُكُّضُ مَعَكَ وَ الْمَلَائِكَةُ تَنْفِرُ عَنْكَ وَ مِنْ عَشْرِ دَابَّتِهِ فَمَاتَ دَخَلَ النَّارَ «٣».

(١)- الصولجان: عصا يعطف طرفها، تضرب بها الكرة و اللاعبون على الدواب، و هو نوع من اللعب. انظر «لسان العرب- صلح-
٢: ٣١٠».

(٢)- المائة ٥: ٩٠.

(٣)- الفقيه ٤: ١٣٥ / ٤٢ باختلاف يسير.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٢٨٥

٤٧ باب القذف للمحصن و المحصنة

اعْلَمْ يَزْحَمُكَ اللَّهُ إِذَا قَذَفَ مُسْلِمًا فَعَلَى الْقَازِفِ ثَمَانُونَ جَلْدَةً «١» وَ إِذَا قَذَفَ ذِمِّيًّا مُسْلِمًا جُلِدَ حَدَيْنِ حَدًّا لِلْقَذْفِ وَ الْحَدُّ
الْآخَرُ لِحُرْمَةِ الْإِسْلَامِ «٢» وَ إِذَا زَنَى الذِّمِّيُّ بِمُسْلِمَةٍ قِتْلًا جَمِيعًا «٣» وَ رُوِيَ إِذَا قَذَفَ رَجُلٌ رَجُلًا فِي دَارِ الْكُفْرِ وَ هُوَ لَا يَعْرِفُهُ فَلَا شَيْءَ
عَلَيْهِ لِأَنَّهُ لَا يَحِلُّ أَنْ يُحْسَنَ الظَّنُّ فِيهَا بِأَخِيذٍ إِلَّا مَنْ عَرَفَتْ إِيْمَانَهُ وَ إِذَا قَذَفَ رَجُلًا فِي دَارِ الْإِيْمَانِ وَ هُوَ لَا يَعْرِفُهُ فَعَلَيْهِ الْحَدُّ لِأَنَّهُ لَا
يَتَّبَعِي أَنْ يَظُنَّ بِأَخِيذٍ فِيهَا إِلَّا خَيْرًا وَ رُوِيَ أَنَّهُ مَنْ ذَكَرَ السَّيِّدَ مُحَمَّدًا ص أَوْ وَاحِدًا مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ الطَّاهِرِينَ ع بِالسُّوءِ وَ بِمَا لَا يَلِيْقُ
بِهِمْ أَوْ الطَّعْنِ فِيهِمْ وَجَبَ عَلَيْهِ الْقَتْلُ وَ إِذَا قَذَفَ حُرًّا عَبْدًا وَ كَانَتْ أُمُّهُ مُسْلِمَةً فِي دَارِ الْهَجْرَةِ وَ طَالَبَتْ بِحَقِّهَا جُلِدَ وَ إِنْ لَمْ تُطَالَبْ
فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَ إِذَا قَذَفَ الْعَبْدَ الْحُرَّ جُلِدَ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَ إِذَا تَقَاذَفَ رَجُلَانِ لَمْ يُجْلَدَا «٤» وَ إِذَا قَذَفَتِ الْمَرْأَةُ الرَّجُلَ جُلِدَتْ ثَمَانِينَ
جَلْدَةً.

(١)- المقنع: ١٤٩، الهداية: ٧٦ باختلاف يسير.

(٢)- ورد مؤداه في الفقيه ٤: ١٠٦ / ٣٥، و الكافي ٧: ٢٣٩ / ٦، و التهذيب ١٠: ٧٥ / ٢٨٥.

(٣)- ورد مؤداه في الهداية: ٧٦، و الكافي ٧: ٢٣٩ / ٣، و التهذيب ١٠: ١٣٤ / ٣٨، و فيها يقتل الذمي و لم يتطرقوا للمسلمة.

(٤)- في نسخة «ض» زيادة: «احد منهما لان لكل واحد منهما مثلما عليه و اذا قذف الرجل المسلم الذمي لم يجلد».

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٢٨٦

٤٨ باب الفرائض و الموارث

اعْلَمْ يَزْحَمُكَ اللَّهُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَسَمَ الْفَرَائِضَ بِعَدْرِ مَقْدُورٍ وَ حِسَابِ مَحْسُوبٍ وَ بَيَّنَّ فِي كِتَابِهِ مَا بَيَّنَّ مِنَ الْقِسْمَةِ ثُمَّ قَالَ عَزَّ وَ

حَيْلَ وَ أَوْلُوا الْأَرْحَامَ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ «١» فَجَعَلَ الْإِرْثَ عَلَىٰ ضَرْبَيْنِ قِسْمَهُ مَشْرُوحَهُ وَقِسْمَهُ مُجْمَلَهُ وَ جَعَلَ لِلزَّوْجِ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَعْدُ النِّصْفَ وَ مَعَ الْوَالِدِ الرَّبْعَ لَا يَزِيدُ وَ لَا يَنْقُصُ مَعَ بَاقِي الْوَرِثَةِ وَ جَعَلَ لِلزَّوْجَةِ الرَّبْعَ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ وَ التُّمْنَ مَعَ الْوَالِدِ عَلَىٰ هَذَا السَّبِيلِ «٢» وَ جَعَلَ لِلأَبَوَيْنِ مَعَ الْوَالِدِ وَ الشَّرَكَاءِ السُّدْسَيْنِ لَا يَنْقُصَانِ مِنْ ذَلِكَ شَيْئاً وَ لَهُمَا فِي مَوَاصِعَ زِيَادَةٌ عَلَى السُّدْسَيْنِ «٣» ثُمَّ سَمِيَ لِلأَوْلَادِ وَ الْإِخْوَةِ وَ الْأَخَوَاتِ وَ الْقَرَابَاتِ سَهَمًا فِي الْقُرْآنِ وَ سَهَمًا بِأَنَّهَا ذَوِي الْأَرْحَامِ وَ جَعَلَ الْأَمْوَالَ بَعْدَ الزَّوْجِ وَ الزَّوْجَةِ وَ الأبَوَيْنِ لِلأَقْرَبِ فَالأَقْرَبُ لِلذَّكَرِ مِثْلَ حِطِّ الْأُنثِيَيْنِ وَ إِذَا تَسَاوَتِ الْقَرَابَةُ مِنْ جِهَةِ الْأَبِ وَ الْأُمِّ تَقَسَّمُهُ بِفَضْلِ الْكِتَابِ فَإِذَا تَقَارَبَتْ فَبِأَيِّ ذَوِي الْأَرْحَامِ وَ اعْلَمَنَّ أَنَّ الْمَوَارِيثَ تَكُونُ سِتَّةَ أَشْهُمٍ لَا تَزِيدُ عَلَيْهَا وَ صَارَتْ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُمٍ

(١) - الأنفال ٨: ٧٥.

(٢) - ورد مؤداه في الفقيه ٤: ١٩٣ باب ١٣٥، و المقنع: ١٧٠، و الهداية: ٨٣ من «و جعل للزوج...».

(٣) - ورد مؤداه في الفقيه ٤: ١٩٤ / ٦٦٩، و المقنع: ١٦٩، و الهداية: ٨٣. الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٢٨٧
لأنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ مِنْ سِتَّةِ أَشْيَاءَ وَ هُوَ قَوْلُهُ وَ لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ «١» تَمَامَ الْآيَةِ «٢» وَ أَصْلُ الْمَوَارِيثِ أَنْ لَا يَرِثَ مَعَ الْوَالِدِ وَ الْمَأْبُوتَيْنِ أَحَدٌ إِلَّا الزَّوْجُ وَ الزَّوْجَةُ فَإِذَا تَرَكَ الرَّجُلُ امْرَأَةً فَلِلْمَرْأَةِ الرَّبْعُ وَ مَا بَقِيَ فَلِلْقَرَابَةِ إِنْ كَانَ لَهُ قَرَابَةٌ وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَحَدٌ حَصَلَ مَا بَقِيَ لِلِإِمَامِ الْمُسْلِمِينَ فَإِنْ تَرَكَ الْمَرْأَةُ زَوْجَهَا فَلَهُ النِّصْفُ وَ النِّصْفُ الْآخِرُ لِقَرَابَتِهَا إِنْ كَانَتْ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهَا قَرَابَةٌ فَالنِّصْفُ يُرَدُّ عَلَى الزَّوْجِ «٣» وَ إِنْ تَرَكَتْ مَعَ الزَّوْجِ وَلَعْدًا ذَكَرًا كَانَ أُمُّ أُنْثَى وَ إِحْدًا كَانَ أُمُّ أَكْثَرَ فَلِلزَّوْجِ الرَّبْعُ وَ مَا بَقِيَ فَلِلوَالِدِ فَإِنْ تَرَكَ الزَّوْجُ امْرَأَةً وَ وَلَدًا فَلِلْمَرْأَةِ التُّمْنَ وَ مَا بَقِيَ فَلِلوَالِدِ «٤» فَإِنْ تَرَكَ الرَّجُلُ أَبَوَيْهِ فَلِلْأُمِّهِ التُّلْثُ وَ لِلأَبِ التُّلْثَانِ «٥» فَإِنْ تَرَكَ أَبَوَيْنِ وَ ابْنًا أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَلِلْمَأْبُوتَيْنِ السُّدْسَانِ وَ مَا بَقِيَ فَلِلابْنِ «٦» فَإِنْ تَرَكَ أَبَاهُ وَ ابْنَتَهُ فَلِلابْنَةِ النِّصْفَ ثَلَاثَةَ أَشْهُمٍ مِنْ سِتَّةِ وَ لِلأَبِ السُّدْسُ يُقَسَّمُ الْمَالُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَشْهُمٍ فَمَا أَصَابَ ثَلَاثَةَ أَشْهُمٍ فَلِلابْنَةِ وَ مَا أَصَابَ سَهْمًا فَلِلأَبِ وَ كَذَلِكَ إِذَا تَرَكَ أُمَّهُ وَ ابْنَتَهُ فَإِنْ تَرَكَ أَبَوَيْنِ وَ ابْنَتَهُ فَلِلابْنَةِ النِّصْفَ وَ لِلأَبَوَيْنِ السُّدْسَانِ يُقَسَّمُ الْمَالُ عَلَى خَمْسَةِ فَمَا أَصَابَ ثَلَاثَةَ أَشْهُمٍ فَلِلابْنَةِ وَ مَا أَصَابَ سَهْمَيْنِ فَلِلأَبَوَيْنِ فَإِنْ تَرَكَ ابْنَتَيْنِ وَ أَبَوَيْنِ فَلِلابْنَتَيْنِ التُّلْثَانِ وَ لِلأَبَوَيْنِ السُّدْسَانِ «٧» وَ إِنْ تَرَكَ أَبَوَيْهِ وَ ابْنًا وَ ابْنَةً أَوْ بَنَيْنَ وَ بَنَاتٍ فَلِلأَبَوَيْنِ السُّدْسَانِ وَ مَا

(١) - المؤمنون ٢٣: ١٢.

(٢) - المقنع: ١٦٧، الفقيه ٤: ١٨٩ / ٦٥٨.

(٣) - المقنع: ١٧٠، الهداية: ٨٣ باختلاف يسير من «فاذا ترك الرجل...».

(٤) - المقنع: ١٧٠ باختلاف في الفاظه.

(٥) - الفقيه ٤: ١٩١ / ٦٦٥، الهداية: ٨٢.

(٦) - الفقيه ٤: ١٩٢ / ٦٦٨ باختلاف يسير.

(٧) - المقنع: ١٦٩، الهداية: ٨٢، الفقيه ٤: ١٩٢ / ٦٦٨ باختلاف يسير. الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٢٨٨

بَقِيَ لِلْبَنَيْنِ وَ الْبَنَاتِ لِلذَّكَرِ مِثْلَ حِطِّ الْأُنثِيَيْنِ «١» فَإِنْ تَرَكَ امْرَأَةً وَ أَبَوَيْنِ لِامْرَأَتِهِ الرَّبْعَ وَ لِأُمِّهِ التُّلْثُ وَ مَا بَقِيَ فَلِلأَبِ «٢» فَإِنْ تَرَكَتْ امْرَأَةٌ زَوْجَهَا وَ أَبَوَيْهَا وَ وَلَعْدًا ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى وَ إِحْدًا كَانَ أَوْ أَكْثَرَ فَلِلزَّوْجِ الرَّبْعُ وَ لِلأَبَوَيْنِ السُّدْسَانِ وَ مَا بَقِيَ فَلِلوَالِدِ «٣» فَإِنْ تَرَكَ أَبَوَيْهِ وَ أَحَاً فَلِلأَبِ التُّلْثُ وَ لِلأَبِ التُّلْثَانِ وَ سَقَطَ الْآخُ فَإِنْ تَرَكَ أَبَوَيْهِ فَلِلأَبِ التُّلْثُ وَ لِلأَبِ التُّلْثَانِ وَ كَذَلِكَ إِذَا تَرَكَ أَحَاً أَوْ أُخْتَيْنِ أَوْ ثَلَاثَ أَخَوَاتٍ أَوْ أُخْتًا وَ أَبَوَيْنِ فَلِلأَبِ التُّلْثُ وَ لِلأَبِ التُّلْثَانِ فَإِنْ تَرَكَ أَبَوَيْنِ وَ أَحَوَيْنِ أَوْ أَرْبَعَ أَخَوَاتٍ أَوْ أَحَاً وَ أُخْتَيْنِ فَلِلأَبِ

حَدَيْنِ مِنْ قَبْلِ الْأُمِّ وَحَدَيْنِ مِنْ قَبْلِ الْأَبِ فَلِلْجَدِّ وَالْجَدَّةِ مِنْ قَبْلِ الْأَبِ
لِلدَّكَرِ مِثْلَ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ (١) وَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا يَتَوَارَثَانِ أَهْلُ الْمِلَّتَيْنِ نَحْنُ نَرِثُهُمْ وَلَا يَرِثُونَا وَلَا أَنْ رَجُلًا مُسْلِمًا أَوْ ذِمِّيًّا تَرَكَ ابْنًا مُسْلِمًا
وَ ابْنًا ذِمِّيًّا لَكَانَ الْمِيرَاثُ مِنَ الرَّجُلِ الْمُسْلِمِ أَوْ الذَّمِّيِّ لِلابْنِ الْمُسْلِمِ وَ كَذَلِكَ مَنْ تَرَكَ ذَا قَرَابَةٍ مُسْلِمَةً وَ ذَا قَرَابَةٍ مِنْ أَهْلِ ذِمَّتِهِ
مِمَّنْ قَرَّبَ نَسَبُهُ أَوْ بَعْدَ لَكَانَ الْمُسْلِمُ أَوْلَى بِالْمِيرَاثِ مِنَ الذَّمِّيِّ وَ لَوْ كَانَ الذَّمِّيُّ وَلَدًا وَ كَانَ الْمُسْلِمُ أَخًا أَوْ عَمًّا أَوْ ابْنَ أَخٍ أَوْ ابْنَ
عَمٍّ أَوْ أَبْعَدَ مِنْ ذَلِكَ لَكَانَ الْمُسْلِمُ أَوْلَى بِالْمِيرَاثِ مِنَ الذَّمِّيِّ سِوَاءَ كَانَ الْمَيِّتُ مُسْلِمًا أَوْ ذِمِّيًّا لِأَنَّ الْإِسْلَامَ لَمْ يَزِدْهُ إِلَّا قُوَّةً (٢) وَ لَوْ
مَرَاتِ مُسْلِمٍ وَ تَرَكَ امْرَأَةً يَهُودِيَّةً أَوْ نَصْرَانِيَّةً لَمْ يَكُنْ لَهَا مِيرَاثٌ وَ إِنْ مَاتَتْ هِيَ وَرِثَتْهَا الزَّوْجُ الْمُسْلِمُ (٣) وَ إِذَا تَرَكَ الرَّجُلُ ابْنَ
مُلاَعَنَةً فَلَا مِيرَاثَ لَوْلَدِهِ مِنْهُ وَ كَانَ مِيرَاثُهُ لِأَقْرَبَائِهِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ قَرَابَةٌ فَمِيرَاثُهُ لِإِمَامِ الْمُسْلِمِينَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَكْذَبَ نَفْسَهُ بَعْدَ اللَّعَانِ
فَيَرِثُهُ الْإِبْنُ وَ إِنْ مَاتَ الْإِبْنُ لَمْ يَرِثْهُ الْأَبُ (٤) وَ اعْلَمْ أَنَّ الدِّيَّةَ يَرِثُهَا الْوَرِثَةُ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ مَا خَلَا الْإِخْوَةَ وَ الْأَخَوَاتِ مِنَ الْأُمَّ فَإِنَّهُمْ
لَا يَرِثُونَ مِنَ الدِّيَّةِ شَيْئًا (٥) وَ إِنْ تَرَكَ رَجُلٌ وَلَدًا خُنْثَى فَإِنَّهُ يُنْظَرُ إِلَى إِحْلِيلِهِ إِذَا بَالَ فَإِنْ خَرَجَ بَوْلُهُ مِمَّا

(١) - المقنع: ١٧٥ من «و ان ترك جدًا من قبل الأب ...».

(٢) - المقنع: ١٧٦ باختلاف يسير عن رسالته والده.

(٣) - ورد مؤداه في الفقيه ٤: ٢٤٤/٧٨٤.

(٤) - المقنع: ١٧٧.

(٥) - الفقيه ٤: ٢٣٢/٧٤٤ باختلاف يسير. الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٢٩١

يَخْرُجُ مِنَ الرَّجَالِ وَرِثَ مِيرَاثَ الرَّجَالِ وَ إِنْ خَرَجَ الْبَوْلُ مِمَّا يَخْرُجُ مِنَ النِّسَاءِ وَرِثَ مِيرَاثَ النِّسَاءِ وَ إِنْ خَرَجَ الْبَوْلُ مِنْهُمَا جَمِيعًا
فَمِنْ أَيُّهُمَا سَبَقَ الْبَوْلُ وَرِثَ عَلَيْهِ وَ إِنْ خَرَجَ الْبَوْلُ مِنَ الْمَوْضِعَيْنِ مَعًا فَلَهُ نِصْفُ مِيرَاثِ الذَّكَرِ وَ نِصْفُ مِيرَاثِ الْأُنثَى وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ
لَهُ مَا لِلرِّجَالِ وَ لَا مَا لِلنِّسَاءِ فَإِنَّهُ يُؤْخَذُ سَهْمَانِ يُكْتَبُ عَلَى سَهْمِ عَبْدِ اللَّهِ وَ عَلَى سَهْمِ أُمِّهِ اللَّهُ ثُمَّ يُجْعَلُ السَّهْمَانِ فِي سَهْمِ مُبْتَهَمِهِ ثُمَّ
يَقُومُ الْإِمَامُ أَوْ الْمُفْرَعُ فَيَقُولُ اللَّهُمَّ أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِي مَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ بَيْنَ لَنَا أَمْرَ هَذَا الْمَوْلُودِ حَتَّى نُورِثَهُ مَا فَارَضْتَ
لَهُ فِي كِتَابِكَ ثُمَّ تُجَالُ السَّهْمَانِ فَأَيُّهُمَا خَرَجَ وَرِثَ عَلَيْهِ (١) وَ إِذَا تَرَكَ الرَّجُلُ وَلَدًا لَهُ رَأْسَانِ فَإِنَّهُ يَتَرَكَ حَتَّى يَنَامَ ثُمَّ يُنْبَهُهُمَا فَإِنْ
انْتَبَهَا جَمِيعًا وَرِثَ مِيرَاثًا وَاحِدًا وَ إِنْ انْتَبَهَ أَحَدُهُمَا وَ بَقِيَ الْآخَرُ نَائِمًا وَرِثَا مِيرَاثَ اثْنَيْنِ (٢) وَ لَوْ أَنَّ قَوْمًا عَرَفُوا أَوْ سَقَطَ عَلَيْهِمْ
حَاطِطٌ وَ هُمْ أَقْرَبَاءُ فَلَمْ يُدْرَ أَيُّهُمَا مَاتَ قَبْلَ صَاحِبِهِ لَكَانَ الْحُكْمُ فِيهِ أَنْ يُورَثَ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ فَإِذَا عَرِقَ رَجُلٌ وَ امْرَأَةٌ أَوْ سَقَطَ
عَلَيْهِمَا سَقَطَ وَ لَمْ يُدْرَ أَيُّهُمَا مَاتَ قَبْلَ صَاحِبِهِ كَانَ الْحُكْمُ أَنْ تُورَثَ الْمَرْأَةُ مِنَ الرَّجُلِ وَ يُورَثَ الرَّجُلُ مِنَ الْمَرْأَةِ وَ كَذَلِكَ إِذَا
كَانَ الْأَبُ وَ الْإِبْنُ وَرِثَ الْأَبُ مِنَ الْإِبْنِ ثُمَّ يُورَثُ الْإِبْنُ مِنَ الْأَبِ وَ إِذَا مَاتَا جَمِيعًا فِي سَاعَةٍ وَاحِدَةٍ فَخَرَجَتْ أَنْفُسُهُمَا جَمِيعًا فِي
لَحْظَةٍ وَاحِدَةٍ لَمْ يُورَثَ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ وَ إِذَا مَاتَ رَجُلٌ حُرٌّ فَتَرَكَ أُمَّ مَمْلُوكَةً فَإِنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَ أَمْرًا أَنْ تُشْتَرَى الْأُمُّ مِنْ مَالِ
ابْنِهَا وَ تُعْتَقَ وَ تَرِثَ وَ إِذَا تَرَكَ الرَّجُلُ جَارِيَةً أُمَّ وَ لَمِدٍ وَ لَمْ يَكُنْ وَلَدُهُ مِنْهَا بَاقِيًا فَإِنَّهَا مَمْلُوكَةٌ لِلْوَرِثَةِ وَ إِنْ كَانَ وَلَدُهَا بَاقِيًا فَإِنَّهَا
لِلْوَالِدِ وَ هُمْ لَا يَمْلِكُونَهَا وَ هِيَ حُرَّةٌ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ لَا يَمْلِكُ أَبَوَيْهِ وَ لَا وَلَدَهُ فَإِنْ كَانَ لِلْمَيِّتِ وَلَدٌ مِنْ غَيْرِ هَذِهِ الَّتِي هِيَ أُمُّ وَلَدِهِ فَإِنَّهَا
تُجْعَلُ فِي نِصَبِ وَلَدِهَا إِذَا كَانُوا صِغَارًا فَإِذَا أَدْرَكُوا تَوَلَّوْا هُمْ عِتْقَهَا فَإِنْ مَاتُوا قَبْلَ أَنْ يُدْرِكُوا أَلْحَقَتْ

(١) - المقنع: ١٧٦ باختلاف يسير.

(٢) - المقنع: ١٧٦، الهداية: ٨٥. الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٢٩٢

ميراثًا للورثة و بالله التوفيق (١).

(١) - المقنع: ١٧٨ عن رسالة والده.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٢٩٣

٤٩ باب الغنائم والخمس

اعْلَمْ أَنَّ الْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَ الْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ

وَ أَرَوِي عَنِ الْعَالِمِ ع أَنَّهُ قَالَ رَكَضَ جَبْرَائِيلُ ع بِرِجْلِهِ حَتَّى جَرَتْ خَمْسِيَّةُ أَنْهَارٍ وَ لِسَانُ الْمَاءِ يَتَّبِعُهُ الْفُرَاتُ وَ دِجْلَمَةُ وَ النَّيْلُ وَ نَهْرُ مَهْرَبَانَ «١» وَ نَهْرُ بَلَخَ فَمَا سَقَتْ وَ سُقِيَ مِنْهَا فَلِلْإِمَامِ وَ الْبَحْرُ الْمُطِيفُ بِالدُّنْيَا «٢».

وَ رَوَى أَنَّ اللَّهَ جَلَّ وَ عَزَّ جَعَلَ مَهْرَ فَاطِمَةَ ع خُمُسَ الدُّنْيَا «٣» فَمَا كَانَ لَهَا صَارَ لَوْلِدِهَا ع.

وَ قِيلَ لِلْعَالِمِ ع مَا أَيْسَرُ مَا يَدْخُلُ بِهِ الْعَبْدُ النَّارَ قَالَ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ مَالِ الْيَتِيمِ دِرْهَمًا وَ نَحْنُ الْيَتِيمُ «٤».

وَ قَالَ جَلَّ وَ عَزَّ وَ اعْلَمُوا أَنَّكُمْ غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَ لِلرَّسُولِ وَ لِلَّذِي الْقُرْبَى «٥» إِلَى آخِرِ الْآيَةِ فَتَطَوَّلَ عَلَيْنَا بِذَلِكَ امْتِنَانًا مِنْهُ وَ رَحْمَةً إِذَا كَانَ الْمَالِكُ لِلنَّفُوسِ وَ الْأَمْوَالِ وَ سَائِرِ الْأَشْيَاءِ الْمَلَكَ الْحَقِيقِيِّ وَ كَانَ مَا فِي أَيْدِي النَّاسِ عَوَارِي وَ أَنَّهُمْ مَالِكُونَ مَجَازًا لَا حَقِيقَةً لَهُ

(١) - كذا في نسخة «ش» و «ض» و الظاهر أن المقصود مهران: كما يظهر من ياقوت الحموي أنه في باكستان الحالية، فلعله نهر

البنجاب و لم نجد فيما بين أيدينا من المصادر «مهربان» و قد ورد في المصادر الآتية «مهران»، انظر «معجم البلدان ٥: ٢٣٢».

(٢) - الفقيه ٢: ٢٤ / ٩١، الخصال ٢٩١ / ٥٤، الكافي ١: ٣٣٨ / ٨ باختلاف سير.

(٣) - الكافي ٥: ٣٧٨ / ٧ باختلاف سير.

(٤) - الفقيه ٢: ٢٢ / ٧٨، كمال الدين: ٥٢٢، تفسير العياشي ١: ٢٢٥ / ٤٨ باختلاف سير من «ما أيسر ما يدخل...».

(٥) - الانفال ٨: ٤١. الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٢٩٤

وَ كُلُّ مِمَّا أَفَادَهُ النَّاسُ فَهُوَ غَنِيمَةٌ لِمَا فَرَّقَ بَيْنَ الْكُنُوزِ وَ الْمَعَادِنِ وَ الْعُوصِ وَ مَالِ الْفَيْءِ الَّذِي لَمْ يُخْتَلَفْ فِيهِ وَ هُوَ مِمَّا أَدْعَى فِيهِ الرُّخْصَةُ وَ هُوَ رِبْحُ التَّجَارَةِ وَ غَلَّةُ الضَّيْعَةِ وَ سَائِرِ الْفَوَائِدِ مِنَ الْمَكَاسِبِ وَ الصَّنَاعَاتِ وَ الْمَوَارِيثِ وَ غَيْرِهَا لِأَنَّ الْجَمِيعَ غَنِيمَةٌ وَ فَائِدَةٌ مِنْ رِزْقِ اللَّهِ تَعَالَى «١» فَإِنَّهُ رَوَى أَنَّ الْخُمُسَ عَلَى الْخِيَاطِ مِنْ إِبْرَتِهِ وَ الصَّانِعِ مِنْ صِنَاعَتِهِ فَعَلَى كُلِّ مَنْ غَنِمَ مِنْ هَذِهِ الْوُجُوهِ مَالًا فَعَلَيْهِ الْخُمُسُ «٢» فَإِنْ أَخْرَجَهُ فَقَدْ أَدَّى حَقَّ اللَّهِ عَلَيْهِ وَ تَعَرَّضَ لِلْمَزِيدِ وَ حَلَّ لَهُ الْبَاقِي مِنْ مَالِهِ وَ طَابَ وَ كَانَ اللَّهُ أَقْدَرَ عَلَى إِنْجَازِ مِمَّا وَعَدَهُ الْعِبَادَ مِنَ الْمَزِيدِ وَ التَّطَهِيرِ مِنَ الْبُخْلِ عَلَى أَنْ يُعْنِيَ نَفْسَهُ مِمَّا فِي يَدَيْهِ عَنِ الْحَرَامِ الَّذِي يَحِلُّ فِيهِ بَلْ قَدْ خَسِرَ الدُّنْيَا وَ الْآخِرَةَ وَ ذَلِكَ هُوَ الْخُسْرَانُ الْمُبِينُ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَ أَخْرِجُوا حَقَّ اللَّهِ مِمَّا فِي أَيْدِيكُمْ يُبَارِكِ اللَّهُ لَكُمْ فِي بَاقِيهِ وَ تَزَكُوا فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى الْغَنِيُّ وَ نَحْنُ الْفُقَرَاءُ وَ قَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى لَنْ يَنَالَ اللَّهُ لُحُومَهَا وَ لَا دِمَاؤُهَا وَ لَكِنْ يَنَالُهُ التَّقْوَى مِنْكُمْ «٣» فَلَا تَدْعُوا التَّقَرُّبَ إِلَى اللَّهِ بِالْقَلِيلِ وَ الْكَثِيرِ عَلَى حَسَبِ الْإِمْكَانِ وَ يَادِرُوا بِذَلِكَ الْحَوَادِثِ وَ اخِذُوا عَوَاقِبَ التَّسْوِيفِ فِيهَا فَإِنَّمَا هَلَكَ مَنْ هَلَكَ مِنَ الْأُمَّمِ السَّالِفَةِ بِذَلِكَ وَ بِاللَّهِ الْإِعْتَصَامُ.

(١) - ورد مؤداه في المقنع: ٥٣، و الخصال: ٢٩٠ / ٥١ و ٢٩١ / ٥٣ من «و كل ما أفاده...».

(٢) - ورد مؤداه في التهذيب ٤: ١٢٢ / ٣٤٨ و ١٢٣ / ٣٥٣، و الاستبصار ٢: ١٨٠ / ٥٥ - ١٨٢.

٥٠ باب الصيد والذبائح

أَعْلَمَ أَنَّ الطَّيْرَ إِذَا مَلَكَ جَنَاحَهُ فَهُوَ لِمَنْ أَخَذَهُ إِلَّا أَنْ يُعْرَفَ صَاحِبُهُ فَيَرُدُّ عَلَيْهِ «١» وَ لَا يَصْلُحُ أَخْذُ الْفِرَاحِ مِنْ أَوْكَارِهَا فِي جَبَلٍ أَوْ بِنْرِ أَوْ أَجْمَةٍ حَتَّى يَنْهَضَ «٢» وَ يُؤْكَلُ مِنَ الطَّيْرِ مَا يَدْفُ «٣» بِجَنَاحَيْهِ وَ لَا يُؤْكَلُ مَا يَصْفُ «٤» وَ إِنْ كَانَ الطَّيْرُ يَصْفُ وَ كَانَ دَفِيْفُهُ أَكْثَرَ مِنْ صَفِيْفِهِ أُكِلَ وَ إِنْ كَانَ صَفِيْفُهُ أَكْثَرَ مِنْ دَفِيْفِهِ لَمْ يُؤْكَلْ وَ يُؤْكَلُ مِنَ الْبَيْضِ مَا اخْتَلَفَ طَرَفَاهُ «٥» وَ مِنَ السَّمَكِ مَا كَانَ لَهُ فُلُوسٌ «٦» وَ ذَكَاءُ السَّمَكِ وَ الْجَرَادِ أَخْذُهُ وَ لَا يُؤْكَلُ مَا يَمُوتُ فِي الْمَاءِ مِنْ سَمَكٍ وَ جَرَادٍ وَ غَيْرِهِ «٧» وَ إِذَا اصْطَدَّتْ سَمَكَةً وَ فِي جَوْفِهَا أُخْرَى أُكِلَتْ إِذَا كَانَ لَهَا فُلُوسٌ «٨» وَ رَوَى لَا يُؤْكَلُ مَا فِي جَوْفِهِ لِأَنَّهُ طَعَمَتْهُ

(١) - الفقيه ٣: ٢٠٥ / ٩٣٤، المقنع: ١٤٢.

(٢) - الفقيه ٣: ٢٠٥ / ٩٣٥، المقنع: ١٤٢، الهداية: ٧٩.

(٣) - دَفَّ الطَّيْرِ: حَرَكَ جَنَاحِيهِ فِي طَيْرَانِهِ وَ ضَرَبَ بِهِمَا جَنِيْبِيهِ «مجمع البحرين - دفف - ٥: ٥٩».

(٤) - صَفَّ الطَّيْرِ: بَسَطَ جَنَاحِيهِ فِي طَيْرَانِهِ وَ لَمْ يَحْرِكْهُمَا كَثِيْرًا «مجمع البحرين - صفف - ٥: ٨١».

(٥) - المقنع: ١٤٢، الهداية: ٧٨ باختلاف يسير.

(٦) - المقنع: ١٤٢، الهداية: ٧٩، الفقيه ٣: ٢٠٥ / ٩٣٦، و ٢٠٦ / ٩٤٣.

(٧) - المقنع: ١٤٢.

(٨) - المختلف: ١٢٦ عن علي بن بابويه باختلاف يسير. الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٢٩٦

وَ لَمَّا يُؤْكَلُ الْجَرِيُّ وَ لَمَّا الْمَارِمَاهِي وَ لَا الزَّمَارُ «١» وَ لَمَّا الطَّافِي وَ هِيَ الَّذِي يَمُوتُ فِي الْمَاءِ فَيَطْفُو عَلَى رَأْسِ الْمَاءِ وَ إِنْ وَجِدَتْ سَمَكًا وَ لَمْ تَدْرِ أَمْ ذِكْيٌ «٢» هُوَ أَمْ غَيْرُ ذِكْيٍ وَ ذَكَاتُهُ «٣» أَنْ يَخْرُجَ مِنَ الْمَاءِ حَيًّا فَخُذَهُ وَ اطْرَحَهُ فِي الْمَاءِ فَإِنْ طَفَا عَلَى رَأْسِ الْمَاءِ مُسْتَلْقِيًّا عَلَى ظَهْرِهِ فَهُوَ غَيْرُ ذِكْيٍ وَ إِنْ كَانَ عَلَى وَجْهِهِ فَهُوَ ذِكْيٌ وَ إِنْ وَجِدَتْ لَحْمًا وَ لَمْ تَعْلَمْ أَنَّهُ ذِكْيٌ أَمْ مَيْتَةٌ فَأَلْقِيْ مِنْهُ قِطْعَةً عَلَى النَّارِ فَإِنْ تَقَبَّضَ فَهُوَ ذِكْيٌ وَ إِنْ اسْتَبْرَحَ عَلَى النَّارِ فَهُوَ مَيْتَةٌ «٤» وَ إِذَا جُعِلَتْ سَمَكَةٌ مَعَ الْجَرِيِّ فِي السَّفُودِ «٥» فَإِنْ كَانَتْ السَّمَكَةُ فَوْقَهُ فَكُلْهَا وَ إِنْ كَانَتْ تَحْتَهُ فَلَا تَأْكُلْ «٦» وَ كُلُّ صَيْدٍ إِذَا اصْطَدَّتْهُ فِي الْبَرِّ وَ الْبَحْرِ حَلَالٌ سِوَى مَا قَدْ بَيَّنَّتْ لَكَ مِمَّا جَاءَ فِي الْخَبْرِ بِأَنْ أَكَلَهُ مَكْرُوهٌ وَ إِذَا كَانَ «٧» اللَّحْمُ مَعَ الطَّحَالِ فِي السَّفُودِ أُكِلَ اللَّحْمُ وَ الْجُودَابَةُ «٨» لِأَنَّ الطَّحَالَ فِي حِجَابٍ وَ لَا يَنْزِلُ مِنْهُ شَيْءٌ إِلَّا أَنْ «٩» يُثَقَّبَ فَإِنْ ثَقَّبَ وَ سِيَّالٌ مِنْهُ لَمْ يُؤْكَلْ مِمَّا تَحْتَهُ مِنَ الْجُودَابِيَّةِ وَ لَا غَيْرِهِ وَ يُؤْكَلُ مَا فَوْقَهُ «١٠» وَ إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تُرْسَلَ الْكَلْبَ عَلَى الصَّيْدِ فَسَمِّ اللَّهَ عَلَيْهِ فَإِنْ أَدْرَكَتْهُ حَيًّا فَادْبَحْهُ أَنْتَ وَ إِنْ أَدْرَكَتْهُ وَ قَدْ قَتَلَهُ كَلْبُكَ فَكُلْ مِنْهُ وَ إِنْ أَكَلَ بَعْضَهُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكَنَ عَلَيْكُمْ «١١» وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَكَ حَدِيدٌ تَذْبِئُهُ فَدَعِ الْكَلْبَ عَلَى الصَّيْدِ وَ سَمِّ عَلَيْهِ

(١) - الزَّمِير: نوع من السَّمَكِ «القاموس المحيط - زمر - ٢: ٤٠».

(٢) - فِي نَسْخَةِ «ض»: «أَزْكِي».

(٣) - فِي نَسْخَةِ «ض»: «و زَكَاتُهُ».

(٤) - الفقيه ٣: ٢٠٧ / ٩٥٢، المقنع: ١٤٢ باختلاف يسير، من «و لا يؤكل الجري...».

(٥) - السَّقُود: حديدة يشوى بها اللحم «القاموس المحيط - سغد - ١: ٣٠٢».

(٦) - الفقيه ٣: ٢١٤/٩٩٧، المقنع: ١٤٣، المختلف: ١٣١ عن الصدوقين باختلاف يسير.

(٧) - فى نسخة «ش» و «ض»: و كذلك، و ما أثبتناه من البحار ٦٥: ١١/٢٥٦.

(٨) - الجوزاب: طعام يتخذ من سكر و لحم و رز «القاموس المحيط - جذب - ١: ٤٥».

(٩) - أثبتناه من البحار.

(١٠) - الفقيه ٣: ٢١٤/٩٩٧، المقنع: ١٤٣، المختلف: ١٣١ عن الصدوقين باختلاف يسير.

(١١) - المائدة ٥: ٤. الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٢٩٧

حَتَّى يُقْتَلَ ثُمَّ تَأْكُلُ مِنْهُ وَ إِنْ أُرْسِلَتْ عَلَى الصَّيْدِ كَلَيْكَ فَشَارَكَهُ كَلْبٌ آخَرَ فَلَا تَأْكُلْهُ إِلَّا أَنْ تُدْرِكَ ذَكَاتَهُ «١» وَ إِنْ رَمَيْتَ وَ سَمَيْتَ وَ أَدْرَكَتَهُ وَ قَدْ مَاتَ فَكُلْهُ إِذَا كَانَ فِي السَّهْمِ زُجٌّ حَدِيدٌ وَ إِنْ وَجَدْتَهُ مِنَ الْعَدِ وَ كَانَ سَهْمُكَ فِيهِ فَلَا بَأْسَ بِأَكْلِهِ إِذَا عَلِمْتَ أَنَّ سَهْمَكَ قَتَلَهُ «٢» وَ إِنْ رَمَيْتَ وَ هُوَ عَلَى جَبَلٍ فَأَصَابَهُ سَهْمُكَ وَ وَقَعَ فِي الْمَاءِ وَ مَاتَ فَكُلْهُ إِذَا كَانَ رَأْسُهُ خَارِجاً مِنَ الْمَاءِ وَ إِنْ كَانَ رَأْسُهُ فِي الْمَاءِ فَلَا تَأْكُلْهُ «٣» وَ لَمَّا تَأْكُلُ مِمَّا اضْطَدَّتْ بِيَّازٍ أَوْ صِقْرٍ أَوْ فَهَيْدٍ أَوْ عَقَابٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ إِلَّا مَا أَدْرَكَتَ ذَكَاتَهُ إِلَّا الْكَلْبَ الْمُعَلَّمُ فَلَا بَأْسَ بِأَكْلِ مَا قَتَلَهُ إِذَا كُنْتَ سَمَيْتَ عَلَيْهِ «٤».

(١) - المقنع: ١٣٨، و روى باختلاف فى ألفاظه فى الفقيه ٣: ٢٠٥/٩٣٤.

(٢) - المقنع: ١٣٩.

(٣) - الفقيه ٣: ٢٠٥/٩٣٤، المقنع: ١٣٩. و عن الصدوق و والده فى مختلف الشيعة: ٦٩٠.

(٤) - المقنع: ١٣٨.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٢٩٨

٥١ باب الوصية للميت

وَ اعْلَمْ أَنَّ الْوَصِيَّةَ حَقٌّ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ وَ يُسْتَحَبُّ أَنْ يُوصِيَ الرَّجُلُ لِقَرَابَتِهِ مِمَّنْ لَا يَرِثُ شَيْئاً مِنْ مَالِهِ قَلَّ أَمْ كَثُرَ وَ إِنْ لَمْ يَفْعَلْ فَقَدْ خَتَمَ عَمَلَهُ بِالْمَعْصِيَةِ «١» وَ مَنْ أَوْصَى بِمَالِهِ أَوْ بِنَعْصِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ مِنْ حَجٍّ أَوْ عَتَقٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ مَا كَانَ مِنْ أَبْوَابِ الْخَيْرِ فَإِنَّ الْوَصِيَّةَ جَائِزَةٌ لَا يَحِلُّ تَبْدِيلُهَا لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ فَمَنْ بَدَلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ «٢» فَإِنْ أَوْصَى فِي غَيْرِ حَقٍّ أَوْ فِي غَيْرِ سُنَّةٍ فَلَا حَرَجَ أَنْ يَرُدَّهُ إِلَى حَقِّهِ وَ سُنَّتِهِ «٣» فَإِنْ أَوْصَى رَجُلٌ بِرُبْعِ مَالِهِ فَهُوَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ يُوصَى بِثُلثِهِ وَ إِنْ أَوْصَى بِالثُلثِ فَهُوَ الْعَايَةُ فِي الْوَصِيَّةِ «٤» فَإِنْ أَوْصَى بِمَالِهِ كُلَّهُ فَهُوَ أَعْلَمُ بِمَا فَعَلَهُ وَ يَلْزَمُ الْوَصِيَّ إِيفَادُ وَصِيَّتِهِ عَلَى مَا أَوْصَى بِهِ وَ إِذَا أَوْصَى رَجُلٌ إِلَى رَجُلٍ وَ هُوَ شَاهِدٌ فَلَهُ أَنْ يَمْتَنِعَ مِنْ قَبُولِ الْوَصِيَّةِ وَ إِنْ كَانَ الْمُوصَى إِلَيْهِ غَائِباً وَ مَاتَ الْمُوصَى مِنْ قَبْلِ أَنْ يَلْتَقِيَ مَعَ الْمُوصَى إِلَيْهِ فَإِنَّ الْوَصِيَّةَ لَازِمَةٌ لِلْمُوصَى إِلَيْهِ وَ يَجُوزُ شَهَادَةُ كَافِرَيْنِ فِي الْوَصِيَّةِ إِذَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ مُسْلِمَانِ وَ يَجُوزُ شَهَادَةُ امْرَأَةٍ فِي رُبْعِ الْوَصِيَّةِ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَهَا غَيْرُهَا وَ يَجُوزُ شَهَادَةُ الْمَرْأَةِ وَ حَدَّهَا فِي مَوْلُودٍ يُوَلَّدُ فَيَمُوتُ مِنْ سَاعَتِهِ «٥»

(١) - الهداية: ٨١.

(٢) - البقرة ٢: ١٨١، و قد ورد مؤداه فى الفقيه ٤: ١٤٨/٥١٤، و المقنع: ١٦٣، و تفسير القمى ١: ٦٥.

(٣) - المقنع: ١٦٤ باختلاف يسير.

(٤) - المقنع: ١٦٤، الفقيه ٤: ١٣٦ / ٤٧٤، علل الشرائع: ٥٦٧ / ٦ باختلاف يسير.

(٥) - المقنع: ١٦٦. من «و إذا أوصى رجل إلى رجل...». الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٢٩٩
وَ إِذَا أَوْصَى رَجُلٌ إِلَى رَجُلَيْنِ فَلَيْسَ لَهُمَا أَنْ يَنْفَرِدَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِنِصْفِ التَّرِكَةِ وَ عَلَيْهِمَا إِتْفَاقُ الْوَصِيَّةِ عَلَى مَا أَوْصَى الْمَيِّتُ
«١» وَ إِذَا أَوْصَى رَجُلٌ لِرَجُلٍ بِصِيَّةٍ نَدُوقٍ أَوْ سَفِينَةٍ أَوْ صُنْدُوقٍ أَوْ الْوَصِيَّةِ مَتَاعٍ أَوْ غَيْرِهِ فَهُوَ مَعَ مَا فِيهِ لِمَنْ أَوْصَى لَهُ إِلَّا أَنْ
يَكُونَ قَدْ اسْتَيْثَنَى بِمَا فِيهِ وَ إِذَا أَوْصَى لِرَجُلٍ بِسُكْنَى دَارِهِ فَلَا زِمَ لِلْوَرَثَةِ أَنْ يُمْضُوا وَصِيَّتَهُ وَ إِذَا مَاتَ الْمُوصَى لَهُ رَجَعَتِ الدَّارُ مِيرَاثًا
لِوَرَثَةِ الْمَيِّتِ «٢» وَ إِذَا أَوْصَى رَجُلٌ لِرَجُلٍ بِجُزْءٍ مِنْ مَالِهِ فَهُوَ وَاحِدٌ مِنْ عَشْرَةِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى ثُمَّ اجْعَلْ عَلَى كُلِّ جَبَلٍ مِنْهُمْ جُزْءًا «٣»
وَ كَانَتِ الْجِبَالُ عَشْرَةً وَ رُوي جُزْءٌ مِنْ سَبْعَةِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى لَهَا سَبْعَةُ أَبْوَابٍ لِكُلِّ بَابٍ مِنْهُمْ جُزْءٌ مَقْسُومٌ «٤» «٥» فَإِنْ أَوْصَى بِسَهْمٍ مِنْ
مَالِهِ فَهُوَ سَهْمٌ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُمٍ وَ كَذَلِكَ إِذَا أَوْصَى بِشَيْءٍ مِنْ مَالِهِ غَيْرِ مَعْلُومٍ فَهُوَ وَاحِدٌ مِنْ سِتَّةِ «٦» وَ إِذَا وَصَّى رَجُلٌ إِلَى امْرَأَةٍ وَ
غُلَامٍ غَيْرِ مُدْرِكٍ فَحَاضِرٌ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَنْفَذَ الْوَصِيَّةَ وَ لَمَّا تَنْتَظِرُ بُلُوغَ الْغُلَامِ وَ لَيْسَ لِلْغُلَامِ إِذَا أَرَادَتْ هِيَ وَ أَدْرَكَ الْغُلَامُ أَنْ يَرْجِعَ فِي
شَيْءٍ مِمَّا أَنْفَذَتْهُ الْمَرْأَةُ إِلَّا مَا كَانَ مِنْ تَغْيِيرٍ أَوْ تَبْدِيلٍ «٧» فَإِنْ أَوْصَى بِمَالٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَ لَمْ يُسَمِّ السَّبِيلَ فَإِنْ شَاءَ جَعَلَهُ لِإِمَامِ
الْمُسْلِمِينَ وَ إِنْ شَاءَ جَعَلَهُ فِي حَجٍّ أَوْ فَرَقَهُ عَلَى قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ «٨» وَ لَا بَأْسَ لِلرَّجُلِ إِذَا كَانَ لَهُ أَوْلَادٌ أَنْ يُفَضِّلَ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ «٩»
وَ إِنْ أَوْصَى لِمَمْلُوكِهِ بِثُلْثِ مَالِهِ قَوْمَ الْمَمْلُوكِ قِيمَةً عَادِلَةً فَإِنْ كَانَتْ قِيمَتُهُ

(١) - مختلف الشيعة: ٥١٢ عن علي بن بابويه.

(٢) - المقنع: ١٦٦.

(٣) - البقرة ٢: ٢٦٠.

(٤) - الحجر ١٥: ٤٤.

(٥) - معاني الأخبار: ٢١٧ / ١، الهداية: ١٦٣ باختلاف يسير.

(٦) - المقنع: ١٦٣، الهداية: ٨١ باختلاف يسير.

(٧) - المقنع: ١٦٤، وقد ورد باختلاف يسير في الفقيه ٤: ١٥٥ / ٥٣٨، والكافي ٧: ٤٦ / ١، و التهذيب ٩: ١٨٤ / ٧٤٣.

(٨) - المقنع: ١٦٤. باختلاف يسير.

(٩) - المقنع: ١٦٥ باختلاف في الفاظه. الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٣٠٠

أَكْثَرَ مِنَ الثُّلْثِ اسْتَشْعَى فِي الْفَضْلَةِ ثُمَّ أُعْتِقَ «١» وَ إِنْ أَوْصَى بِحَجٍّ وَ كَانَ صَرُورَةً حُجَّ عَنْهُ مِنْ جَمِيعِ مَالِهِ وَ إِنْ كَانَ قَدْ حَجَّ فَمِنْ
الثُّلْثِ فَإِنْ لَمْ يَبْلُغْ مَالَهُ مَا يُحِجُّ عَنْهُ مِنْ بَلَدِهِ حُجَّ عَنْهُ مِنْ حَيْثُ تَتَهَيَّأُ وَ إِنْ أَوْصَى بِثُلْثِ مَالِهِ فِي حَجٍّ وَ عَتَقَ وَ صَدَقَهُ تَمَضَى وَصِيَّتَهُ
وَ إِنْ لَمْ يَبْلُغْ ثُلْثَ مَالِهِ مَا يُحِجُّ عَنْهُ وَ يُعْتَقُ بِهِ وَ يُتَصَدَّقُ مِنْهُ بَدَى بِالْحَجِّ فَإِنَّهُ فَرِيضَةٌ وَ مَا بَقِيَ «٢» جُعِلَ فِي عَتَقٍ أَوْ صَدَقَةٍ إِنْ شَاءَ
اللَّهُ «٣».

(١) - ورد مؤداه في التهذيب ٩: ١٩٤ / ٧٨٢ و ٢١٦ / ٨٥١، و الاستبصار ٤: ١٢٠ / ٤٥٦ و ١٣٤ / ٥٠٥.

(٢) - في نسخة «ض»: «يبقى».

(٣) - المقنع: ١٦٤ باختلاف يسير.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٣٠١

اعْلَمْ يَرْحِمُكَ اللَّهُ أَنَّ كُلَّ مَا يَتَعَلَّمُهُ الْعَبْدُ مِنْ أَصْنَافِ الصَّنَائِعِ مِثْلَ الْكِتَابِ وَالْحِسَابِ وَالتَّجَارَةِ وَالتُّحُومِ وَالطَّبِّ وَسَائِرِ الصَّنَاعَاتِ وَالْأَيْتِيَةِ وَالْهَنْدَسِيَةِ وَالتَّصْيَاوِيرِ مَا لَيْسَ فِيهِ مِثَالُ الرُّوحَانِيِّينَ وَأَبْوَابِ صُنُوفِ الآلَاتِ الَّتِي يَحْتَاجُ إِلَيْهَا مِمَّا فِيهِ مَنَافِعُ وَ قَوَامُ الْمَعَايِشِ وَ طَلَبُ الْكَسْبِ فَحَلَالٌ كُلُّهُ تَعْلِيمُهُ وَ الْعَمَلُ بِهِ وَ أَخَذُ الْأَجْرِ عَلَيْهِ وَ إِنْ قَدْ تَصَيَّرَ فِيهَا فِي وَجْهِ الْمَعَاصِي أَيْضًا مِثْلَ اسْتِعْمَالِ مَا جُعِلَ لِلْحَلَالِ ثُمَّ يُضَيَّرُ إِلَى أَبْوَابِ الْحَرَامِ فِي مِثْلِ مُعَاوَنَةِ الظَّالِمِ وَ غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَسْبَابِ الْمَعَاصِي مِثْلَ الْإِنَاءِ وَ الْأَقْدَاحِ وَ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ وَ لَعَلَّهُ مَا فِيهِ مِنَ الْمَنَافِعِ جَائِزٌ تَعْلِيمُهُ وَ عَمَلُهُ وَ حَرَمَ عَلَى مَنْ يَضُرُّهُ إِلَى غَيْرِ وَجْهِ الْحَقِّ وَ الصَّلَاحِ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ بِهَا دُونَ غَيْرِهَا اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ صِنَاعَةً مُحَرَّمَةً أَوْ مَنَهِيًّا عَنْهَا مِثْلَ الْغِنَاءِ وَ صِنْعَةِ الْأَمَةِ وَ بِنَاءِ الْبَيْعَةِ وَ الْكُنَائِسِ وَ بَيْتِ النَّارِ وَ تَصْيَاوِيرِ ذَوِي الْأَرْوَاحِ عَلَى مِثَالِ الْحَيَوَانِ أَوْ الرُّوحَانِيِّ وَ مِثْلِ صِنْعَةِ الدَّفِّ وَ العُودِ وَ أَشْبَاهِهِ وَ عَمَلِ الْخَمْرِ وَ الْمُسِيكِ وَ الآلَاتِ الَّتِي لَا تَصْلُحُ فِي شَيْءٍ مِنَ الْمُحَلَّلَاتِ فَحَرَامٌ عَمَلُهُ وَ تَعْلِيمُهُ وَ لَا يُجُوزُ ذَلِكَ وَ بِاللَّهِ التَّوْفِيقُ «١».

(١) - ورد باختلاف في ألفاظه في تحف العقول: ٢٤٩.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٣٠٢

٥٣ باب اللباس و ما يكره فيه الصلاة و الدم و النجاسات و ما يجوز فيه الصلاة

اعْلَمْ يَرْحِمُكَ اللَّهُ أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ أَنْبَتَهُ الْأَرْضُ فَلَا بَأْسَ بِلُبْسِهِ وَ الصَّلَاةِ فِيهِ «١» وَ كُلُّ شَيْءٍ حَلَّ أَكْلُ لَحْمِهِ فَلَا بَأْسَ بِلُبْسِ جِلْدِهِ الذِّكِيِّ وَ صُوفِهِ وَ شَعْرِهِ وَ وَبَرِهِ وَ رِيَشِهِ وَ عِظَامِهِ وَ إِنْ كَانَ الصُّوفُ وَ الْوَبْرُ وَ الشَّعْرُ وَ الرَّيشُ مِنَ الْمَيْتَةِ وَ غَيْرِ الْمَيْتَةِ بَعْدَ مَا يَكُونُ مِمَّا أَحَلَّ اللَّهُ أَكْلَهُ فَلَا بَأْسَ بِهِ «٢» وَ كَذَلِكَ الْجِلْدُ فَإِنَّ دَبَاغَتَهُ طَهَّرَتْهُ وَ قَدْ يُجُوزُ الصَّلَاةُ فِيهَا لَمْ تُنْبَتِ الْأَرْضُ وَ لَمْ يَحَلَّ أَكْلُهُ مِثْلَ السُّنْحَابِ وَ الْفَنَكِ وَ السَّمُورِ «٣» وَ الْحَوَاصِلِ وَ إِذَا كَانَ الْحَرِيرُ فِيهَا لَمْ يُجُوزْ فِي مِثْلِهِ وَ حَيْدُهُ الصَّلَاةُ مِثْلَ الْفَلَنْسُوهِ مِنَ الْحَرِيرِ وَ التَّكَّةِ مِنَ الْإِبْرِيَسَمِ وَ الْجُورْبِ وَ الْخُفَّانِ وَ الرَّانِ «٤» وَ جَابِلِكِ يُجُوزُ الصَّلَاةُ فِيهِ وَ لَا بَأْسَ بِهِ «٥» وَ كُلُّ شَيْءٍ يَكُونُ غِذَاءَ الْإِنْسَانِ فِي الْمَطْعَمِ وَ الْمَشْرَبِ مِنَ الثَّمَرِ وَ الْكَثْرِ «٦» وَ السَّكْرِ فَلَمَّا يُجُوزُ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ وَ لَمَّا عَلَى ثِيَابِ الْقُطْنِ وَ الْكُتَّانِ وَ الصُّوفِ وَ الشَّعْرِ وَ الْوَبْرِ وَ لَا عَلَى الْجِلْدِ إِلَّا عَلَى شَيْءٍ لَا يَصْلُحُ لِلْمَلْبَسِ فَقَطُّ فَهُوَ مِمَّا يُجُوزُ وَ أَحْسَنُ مِنْهُ الْأَرْضُ إِلَّا

(١) - تحف العقول: ٢٥٢.

(٢) - تحف العقول: ٢٥٢ باختلاف يسير.

(٣) - ورد مؤداه في المقنع: ٢٤، و كذلك في الفقيه ١: ١٧٠ عن رسالته أبيه. من «وقد يجوز الصلاة...».

(٤) - الران: حذاء كالخف لا قدم له و هو أطول من الخف «القاموس المحيط - رين - ٤: ٢٣٠».

(٥) - ورد مؤداه في التهذيب ٢: ٣٥٧ / ١٤٧٨ و ١٤٧٩ و ٣٥٨ / ١٤٨٢.

(٦) - الكثر: جمار النخل أو طلعه «القاموس المحيط - كثر - ٢: ١٢٥». الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٣٠٣

أَنْ يَكُونَ فِي حَالِ الضَّرُورَةِ «١» وَ ذِكَاةُ الْحَيَوَانِ ذَبْحُهُ وَ ذِكَاةُ الْجُلُودِ الْمَيْتَةِ دَبَاغَتُهُ.

أَرْوَى عَنِ الْعَالِمِ أَنَّ قَلِيلَ الدَّمِ وَ كَثِيرَهُ إِذَا كَانَ مَسْفُوحًا سَوَاءً وَ مَا كَانَ رَشْحًا أَقَلَّ مِنْ مِقْدَارِ دِرْهَمٍ جَارَتْ الصَّلَاةُ فِيهِ وَ مَا كَانَ أَكْثَرَ مِنْ دِرْهَمٍ غَسَلَ «٢».

وَرُوِيَ فِي دَمِ دَمَامِيلٍ يُصَيَّبُ الثُّوبَ وَالْيَدَيْنَ أَنَّهُ قَالَ يَجُوزُ فِيهِ الصَّلَاةُ «٣» وَ أَرُوِيَ «٤» أَنَّهُ لَمَّا يَجُوزُ وَ رُوِيَ «٥» أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِدَمِ
 الْبُعُوضِ وَ الْبَرَاغِيثِ «٦» وَ أَرُوِيَ دَمِيكَ لَيْسَ مِثْلَ دَمِ غَيْرِكَ «٧» وَ نَزَوَى قَلِيلَ الْبَوْلِ وَ الْغَائِطِ وَ الْجَنَابِيهِ وَ كَثِيرُهَا سَوَاءٌ لَا بُدَّ مِنْ
 غَسْلِهِ إِذَا عَلِمَ بِهِ فَيَاذَا لَمْ يَعْلَمْ بِهِ أَصَابَهُ أَمْ لَمْ يُصَيَّبْهُ رَشَّ عَلَى مَوْضِعِ الشَّكِّ الْمَاءَ فَإِنْ تَيَقَّنَ أَنَّ فِي ثَوْبِهِ نَجَاسَةً وَ لَمْ يَعْلَمْ فِي أَيِّ
 مَوْضِعٍ عَلَى الثُّوبِ غَسَلَهُ كُلَّهُ «٨» وَ نَزَوَى أَنْ بَوْلَ مَا لَا يَجُوزُ أَكَلُهُ فِي النَّجَاسَةِ ذَلِكَ حُكْمُهُ وَ بَوْلُ مَا يُؤْكَلُ لِحُمِّهِ فَلَا بَأْسَ بِهِ «٩» وَ
 مَا وَقَعَتِ الشَّمْسُ عَلَيْهِ مِنَ الْأَمَاكِنِ الَّتِي أَصَابَهَا شَيْءٌ مِنَ النَّجَاسَةِ مِثْلَ الْبَوْلِ وَ غَيْرِهِ طَهَّرَتْهَا «١٠»

(١)- ورد مؤداه في الفقيه ١: ١٧٤ عن رسالته أبيه، و المقنع: ٢٥، تحف العقول: ٢٥٢.

(٢)- ورد مؤداه في الفقيه ١: ١٦١ / ٧٥٨، و الكافي ٣: ٥٩ / ٣، و الاستبصار ١: ١٧٥ / ٦٠٩. و التهذيب ١: ٢٥٤ / ٧٣٦.

(٣)- ورد مؤداه في التهذيب ١: ٢٥٨ / ٧٤٧، و الاستبصار ١: ١٧٧ / ٦١٦، و الكافي ٣: ٥٨ / ١.

(٤)- في نسخة «ض»: «و أرى».

(٥)- في نسخة «ض»: «و أرى».

(٦)- ورد مؤداه في الكافي ٣: ٦٠ / ٨ و ٩، و التهذيب ١: ٢٥٥ / ٧٤٠.

(٧)- ورد مؤداه في الكافي ٣: ٥٩ / ٧.

(٨)- ورد مؤداه في الكافي ٣: ٥٣ / ١ و ٥٤ / ٣ و ٤.

(٩)- ورد مؤداه في الكافي ٣: ٥٧ / ١ و ٢ و ٣.

(١٠)- ورد مؤداه في الفقيه ١: ١٥٧ / ٧٣٢، و التهذيب ١: ٢٧٣ / ٨٠٤. الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٣٠٤

وَ أَمَّا الثِّيَابُ فَلَا تَطْهَرُ إِلَّا بِالْغَسْلِ وَ اللَّهُ أَعْلَمُ وَ أَحْكَمُ «١».

(١)- ورد مؤداه في التهذيب ١: ٢٥٠ / ٧١٧ و ٢٥١ / ٧٢١ و ٧٢٢.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٣٠٥

٥٤ باب العتق و التدبير و المكاتبه

أَرُوِيَ عَنِ الْعَالِمِ ع أَنَّهُ قَالَ لَا عِتْقَ إِلَّا لِلْمُؤْمِنِ مَنْ أَعْتَقَ رَقِيَّةً مُؤْمِنَةً أُنْثَى كَانَتْ أَوْ ذَكَرًا أَعْتَقَ اللَّهُ بِكُلِّ عَضْوٍ مِنْ أَعْضَائِهِ عَضْوًا مِنْهُ
 مِنَ النَّارِ «١».

وَ صَفَهُ كِتَابِ الْعِتْقِ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ إِنْ فُلَانٌ بَنَ فُلَانٍ أَعْتَقَ فُلَانًا أَوْ فُلَانَةً غُلَامَةً أَوْ جَارِيَتَهُ لَوْجِهَ اللَّهِ لَا يُرِيدُ مِنْهُ جَزَاءً وَ لَا
 شُكُورًا عَلَى أَنْ يُقِيمَ الصَّلَاةَ وَ يُؤْتِيَ الزَّكَاةَ وَ يَحِجَّ الْبَيْتَ وَ يَصُومَ شَهْرَ رَمَضَانَ وَ يَتَوَلَّى أَوْلِيَاءَ اللَّهِ وَ يَتَّبِعَ مِنْ أَعْدَاءِ اللَّهِ «٢» وَ لَا
 يَكُونُ الْعِتْقُ إِلَّا لَوْجِهَ اللَّهِ خَالِصَةً وَ لَا عِتْقَ لِغَيْرِ اللَّهِ «٣» وَ لَا يَمِينٍ فِي اسْتِكْرَاهٍ وَ لَا عَلَى سُكْرٍ وَ لَا عَلَى عَصَبِيَّةٍ وَ لَا عَلَى مَعْصِيَةِ «٤»
 وَ التَّدْبِيرُ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ لِعَبْدِهِ أَوْ لِأَمْتِهِ أَنْتَ مُدَبَّرٌ فِي حَيَاتِي وَ حُرٌّ بَعْدَ مَوْتِي عَلَى سَبِيلِ الْعِتْقِ لَا يُرِيدُ بِذَلِكَ «٥» إِلَّا مَا شَرَحْنَاهُ وَ
 الْمُدَبَّرُ مَمْلُوكٌ لِلْمُدَبِّرِ فَإِنْ كَانَ مُؤْمِنًا لَمْ يَجُزْ لَهُ بَيْعُهُ وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ مُؤْمِنًا جَازَ بَيْعُهُ مَتَى مَا أَرَادَ الْمُدَبَّرُ وَ مَا دَامَ هُوَ حَيٌّ لَا سَبِيلَ
 لِأَحَدٍ عَلَيْهِ وَ نَزَوَى أَنْ الْمُدَبَّرُ إِذَا بَاعَ الْمُدَبَّرُ أَنْ يَشْتَرِطَ عَلَى الْمُشْتَرِي أَنْ يُعْتَقَهُ عِنْدَ مَوْتِهِ وَ الْمَكَاتِبُ حُكْمُهُ فِي الرَّقِّ وَ الْمَوَارِيثِ
 حُكْمُ الرَّقِّ إِلَى أَنْ يُؤَدَّى النِّصْفَ مِنْ مَكَاتِبَتِهِ فَإِذَا أَدَّى النِّصْفَ صَارَ حُكْمُهُ حُكْمَ الْأَحْرَارِ لِأَنَّ الْحُرِّيَّةَ إِذَا صَارَتْ وَ الْعُبُودِيَّةَ

(١)- الفقيه ٣: ٦٦/٢١٩، المقنع: ١٥٥ باختلاف في ألفاظه.

(٢)- المقنع: ١٥٥ باختلاف يسير.

(٣)- ورد مؤداه في المقنع: ١٥٧.

(٤)- ورد مؤداه في الكافي ٧: ٤٤٠/٤، و الفقيه ٣: ٢٣٥/١١٠٩.

(٥)- في نسخه «ض» زيادة: «الاضرار». الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٣٠٦

سَوَاءً عَلَبَتِ الْحُرِّيَّةُ عَلَى الْعُبُودِيَّةِ فَصَارَ حُرًّا فِي نَفْسِهِ وَ أَنَّهُ إِذَا أَعْتَقَ عِتْقًا أَجَازَ فَإِنْ شَرَطَ أَنَّهُمْ أَحْرَارٌ فَالشَّرْطُ أَمْلَكُ وَ عَلَى مَا بَقِيَ مِنَ الْمُكَاتِبَةِ أَذَاهُ حَتَّى يَسْتَيْتَمَ مِا وَقَعَتِ الْمُكَاتِبَةُ عَلَيْهِ وَ إِنَّمَا بَلَغَتِ الْحُرِّيَّةُ فِي النِّصْفِ وَ مَا بَعْدَهُ إِذَا لَمْ يُمَكِّنْهُ أَدَاءُ مَا يَبْقَى عَلَيْهِ فَكَانَ مَمْنُوعًا مِنَ الْبَيْعِ وَ إِنْ مَاتَ أُجْرِي مَجْرَى الْأَحْرَارِ وَ بِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٣٠٧

٥٥ باب الشهادة

وَ نَزَوِي «١» أَنَّهُ مَنْ وُلِدَ عَلَى الْفِطْرَةِ وَ لَمْ يُعْرِفْ مِنْهُ جُرْمٌ فَهُوَ عَدْلٌ وَ شَهَادَتُهُ جَائِزَةٌ «٢».

فَأَرَوِي عَنِ الْعَالِمِ ع أَنَّهُ قَالَ مَنْ كَتَمَ شَهَادَتَهُ أَوْ شَهِدَ إِثْمًا لِيُهِدِرَ دَمَ رَجُلٍ مُسْلِمٍ أَوْ لِيَتَوَى «٣» مَالَهُ أَتَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَ لَوَجْهِهِ ظُلْمَةٌ مَدَّ الْبَصِيرَ وَ فِي وَجْهِهِ كُدُوحٌ «٤» يَعْرِفُهُ الْخَلَائِقُ بِاسْمِهِ وَ نَسَبِهِ وَ مَنْ شَهِدَ شَهَادَةً حَقًّا لِيُخْرِجَ بِهَا حَقًّا لِمُرِيٍّ مُسْلِمٍ أَوْ لِيُحَقِّنَ بِهَا دَمَهُ أَتَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَ لَوَجْهِهِ نُورٌ مَدَّ الْبَصِيرَ يَعْرِفُهُ الْخَلَائِقُ بِاسْمِهِ وَ نَسَبِهِ «٥».

وَ أَرَوِي عَنِ الْعَالِمِ ع أَنَّهُ قَالَ مَنْ شَهِدَ عَلَى مُؤْمِنٍ بِمَا يَثْلُمُهُ أَوْ يَثْلُمُ مَالَهُ أَوْ مُرُوءَتَهُ سَمَاءَهُ اللَّهُ كَاذِبًا وَ إِنْ كَانَ صَادِقًا وَ إِنْ شَهِدَ لَهُ بِمَا يُحِبِّي مَالَهُ أَوْ يُعِينُهُ عَلَى عَدُوِّهِ أَوْ يَحَقِّنُ دَمَهُ سَمَاءَهُ اللَّهُ صَادِقًا وَ إِنْ كَانَ كَاذِبًا «٦».

وَ مَعْنَى ذَلِكَ أَنْ يَشْهَدَ لَهُ وَ يَشْهَدَ عَلَيْهِ فِيمَا بَيْنَهُ وَ بَيْنَ مُخَالَفٍ فَأَمَّا بَيْنَهُ وَ بَيْنَ مُوَافِقٍ فَلْيَشْهَدْ لَهُ وَ عَلَيْهِ بِالْحَقِّ.

وَ أَرَوِي عَنِ الْعَالِمِ ع أَنَّهُ قَالَ لَا يَجُوزُ شَهَادَةُ ظَنِينٍ وَ حَاسِدٍ وَ لَا بَاغٍ

(١)- في نسخه «ش»: «روى».

(٢)- ورد مؤداه في الفقيه ٣: ٢٨/٨٣، و أمالي الصدوق: ٩١/٣.

(٣)- التوى: هلاك المال «الصّحاح- توى- ٦: ٢٢٩٠».

(٤)- الكدوح: جمع كدح، و هو الخدش و الجرح «الصّحاح- كدح- ١: ٣٩٨».

(٥)- الفقيه ٣: ٣٥/١١٤، عقاب الأعمال: ٢٦٨/٣، الكافي ٧: ٣٨٠/١، و التهذيب ٦: ٢٧٦/٧٥٦ باختلاف يسير.

(٦)- عوالي اللآلى ١: ٣١٤/٣٥ عن كتاب التّكليف لابن أبي العزاقر. الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٣٠٨

وَ لَا مَتَّهِمٌ وَ لَا خَصْمٌ وَ لَا مُتَّهَكٌ وَ لَا مَشْهُورٌ «١».

وَ بَلَغَنِي عَنِ الْعَالِمِ ع أَنَّهُ قَالَ إِذَا كَانَ لِأَخِيكَ الْمُؤْمِنِ عَلَى رَجُلٍ «٢» حَقٌّ فَدَفَعَهُ عَنْهُ وَ لَمْ يَكُنْ لَهُ مِنَ الْبَيْتَةِ إِلَّا وَاحِدَةٌ وَ كَانَ الشَّاهِدُ ثِقَةً فَسَأَلْتُهُ عَنْ شَهَادَتِهِ فَإِذَا أَقَامَهَا عِنْدَكَ شَهِدْتَ مَعَهُ عِنْدَ الْحَاكِمِ عَلَى مِثَالِ مَا شَهِدَ لِيَلَّا يَتَوَى حَقُّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ «٣».

وَ لَا يَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِي الطَّلَاقِ وَ لَا رُؤْيَاهُ هَلَالٍ وَ لَا حُدُودٍ وَ يَجُوزُ فِي الدُّيُونِ وَ مَا لَا يَسْتَطِيعُ الرَّجُلُ أَنْ يَنْظُرَ إِلَيْهِ «٤».

أَرَوِي عَنِ الْعَالِمِ ع أَنَّهُ يَجُوزُ فِي الدَّمِ وَ الْقَسَامَةِ وَ التَّدْبِيرِ وَ رَوَى أَنَّهُ يَجُوزُ شَهَادَةُ امْرَأَتَيْنِ فِي اسْتِهْلَالِ الصَّبِيِّ وَ نَزَوِي أَنَّهُ يَجُوزُ شَهَادَةُ الْقَابِلَةِ وَ حَدَّهَا «٥» وَ نَزَوِي أَنَّهُ لَمَّا يَجُوزُ شَهَادَةُ عَرَّافٍ وَ لَمَّا كَاهِنٍ «٦» وَ يَجُوزُ شَهَادَةُ الْمُسْلِمِينَ فِي جَمِيعِ أَهْلِ الْمِلَلِ وَ لَا

- (١)- وردت بعض فقراته في الفقيه ٣: ٢٥ / ٦٦، و الهداية: ٧٥، و الكافي ٧: ٣٩٥ / ٣، من «لا يجوز شهادة ...».
 - (٢)- في نسخة «ش»: «أحد».
 - (٣)- عوالي اللآلي ١: ٣١٥ / ٣٦ عن كتاب التكليف لابن أبي العزاقر باختلاف يسير.
 - (٤)- المقنع: ١٣٥، المختلف: ١٦٠ عن علي بن بابويه وفيهما اجازة شهادة النساء في الحدود، و قد مر في ص: ٢٦٢ ما نصه: «و لا تقبل في الطلاق و لا في رؤية الهلال. و تقبل في الحدود».
 - (٥)- ورد مؤداه في الكافي ٧: ٣٩٠ / ١ و ٢ و ٣٩٢ / ١٢ و ١٣، و دعائم الاسلام ٢: ٥١٤ / ١٨٤٣.
 - (٦)- ورد مؤداه في الفقيه ٣: ٣٠ / ٩١ وفيه حكم العراف فقط.
 - (٧)- الهداية: ٧٥ باختلاف يسير.
- الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٣٠٩

٥٦ باب النوادر في الحدود

أَرَوِي عَنِ الْعَالِمِ ع أَنَّهُ قَالَ حَبَسَ الْإِمَامُ بَعْدَ الْحَدِّ ظَلْمًا «١».

وَ أَرَوِي أَنَّهُ قَالَ كُلُّ شَيْءٍ وَضَعَ اللَّهُ فِيهِ حَدًّا فَلَيْسَ مِنَ الْكِبَائِرِ الَّتِي لَا يُغْفَرُ.

وَ قَالَ الْعَالِمُ «٢» لَا يُعْفَى عَنِ الْحُدُودِ الَّتِي لِلَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ دُونَ الْإِمَامِ فَإِنَّهُ مُخَيَّرٌ إِنْ شَاءَ عَفَا وَ إِنْ شَاءَ عَاقَبَ فَأَمَّا مَا كَانَ مِنْ حَقِّ بَيْنِ النَّاسِ فَلَمَّا يَأْسَ أَنْ يُعْفَى عَنْهُ دُونَ الْإِمَامِ قَبِيلَ أَنْ يَبْلُغَ الْإِمَامَ وَ مَا كَانَ مِنَ الْحُدُودِ لِلَّهِ جَلَّ وَ عَزَّ دُونَ النَّاسِ مِثْلَ الرِّئَا وَ اللُّوَاطِ وَ شُرْبِ الْخَمْرِ فَالْإِمَامُ مُخَيَّرٌ فِيهِ إِنْ شَاءَ عَفَا وَ إِنْ شَاءَ عَاقَبَ وَ مَا عَفَا الْإِمَامُ عَنْهُ فَقَدْ عَفَا اللَّهُ عَنْهُ «٣» وَ مَا كَانَ بَيْنَ النَّاسِ فَالْقِصَاصُ أَوْلَى.

وَ كَانَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ع يُؤَلَّى الشُّهُودَ فِي إِقَامَةِ الْحُدُودِ وَ إِنْ أَقَرَّ الْإِنْسَانُ بِالْجُرْمِ الَّذِي فِيهِ الرَّجْمُ كَانَ أَوَّلَ مَنْ يَرْجُمُهُ الْإِمَامُ ثُمَّ النَّاسُ «٤» وَ إِذَا قَامَتِ الْبَيِّنَةُ كَانَ أَوَّلَ مَنْ يَرْجُمُهُ الْبَيِّنَةُ ثُمَّ الْإِمَامُ ثُمَّ النَّاسُ «٥» أَصِحَّابُ الْكِبَائِرِ كُلُّهَا إِذَا أُقِيمَ عَلَيْهِمُ الْحَدُّ مَرَّتَيْنِ قَتَلُوا فِي الثَّلَاثَةِ وَ شَارِبُ الْخَمْرِ فِي الرَّابِعَةِ وَ إِنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ جُلِدَ مِائَةً ثَمَانُونَ لِحَدِّ الْخَمْرِ وَ عِشْرُونَ لِحُرْمَةِ شَهْرِ رَمَضَانَ «٦» مَنْ أَتَى بِهِمَّةً عَزَّرَ وَ التَّعْزِيرُ مَا بَيْنَ بَضْعَةِ عَشْرٍ سَوَطًا إِلَى تِسْعَةٍ وَ ثَلَاثِينَ

- (١)- التهذيب ٦: ٣١٤ / ٨٧٠.
 - (٢)- ليس في نسخة «ض»، و كذا في الموردین الآتیین.
 - (٣)- ورد مؤداه في الكافي ٧: ٢٥٢ / ٤، من «لا يعفى عن الحدود ...».
 - (٤)- ورد مؤداه في الفقيه ٣: ٢٦ / ٦٢، و الكافي ٧: ١٨٤ / ٣ من «و كان امير المؤمنين عليه السلام ...».
 - (٥)- الفقيه ٤: ٥١ / ١٨٢، الكافي ٧: ١٩١ / ٢، التهذيب ١٠: ٦٢ / ٢٢٨.
 - (٦)- ورد مؤداه في الفقيه ٤: ٤٠ / ١٣٠ و ١٣١، و الكافي ٧: ٢١٦ / ١٥ و ٢١٨ / ٤. الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٣١٠
- وَ التَّادِيبُ مَا بَيْنَ ثَلَاثَةٍ إِلَى عَشْرَةٍ وَ إِنْ قَامَتِ بَيِّنَةٌ عَلَى قَوَادِ جُلِدَ خَمْسَةً وَ سَبْعِينَ وَ نُفِيَ عَنِ الْمِضِيرِ الَّذِي هُوَ فِيهِ «١» وَ رَوَى أَنَّ

النَّفْيُ هُوَ الْحَبْسُ سِنَّهُ أَوْ يُتَوَبَ قُلْتُ لَا حَدَّ عَلَى مَجْنُونٍ حَتَّى يُفِيقَ وَلَا عَلَى صَبِيٍّ حَتَّى يُدْرِكَ وَلَا عَلَى النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ «٢» وَ مَنْ تَخَطَّى حَرِيمَ قَوْمٍ حَلَّ قَتْلَهُ «٣».

قَالَ الْعَالِمُ عَ أُتِيَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع بِصَبِيٍّ قَدْ سَرَقَ فَأَمَرَ بِحُكِّ أَصَابِعِهِ عَلَى الْحَجْرِ حَتَّى خَرَجَ الدَّمُ ثُمَّ أُتِيَ بِهِ ثَانِيَةً وَقَدْ سَرَقَ فَأَمَرَ بِأَصَابِعِهِ فَسَرَطَتْ ثُمَّ أُتِيَ بِهِ ثَالِثَةً وَقَدْ سَرَقَ فَقَطَعَ أُنَامِلَهُ.

وَقَالَ الْعَالِمُ ع إِذَا زَنَى الْمَمْلُوكُ جُلِدَ نِصْفَ الْحَدِّ «٤» وَإِذَا قَذَفَ الْحُرُّ جُلِدَ ثَمَانِينَ «٥».

وَإِذَا سَرَقَ فَعَلَى مَوْلَاهُ إِمَّا تَسْلِيمُهُ لِلْحَدِّ وَإِمَّا يُعْزَمُهُ عَمَّا قَامَ عَلَيْهِ الْحَدُّ فَإِنْ أَقْرَ الْعَبْدُ عَلَى نَفْسِهِ بِالسَّرِقَةِ لَمْ يُقَطَّعَ «٦» وَ لَمْ يُعْزَمَ مَوْلَاهُ لِأَنَّهُ أَقْرَ فِي مَالٍ غَيْرِهِ فَإِذَا شَرِبَ الْخَمْرَ جُلِدَ ثَمَانِينَ «٧» وَإِنْ لَمَّاطَ حُكْمَ فِيهِ بِحُكْمِ الْحَدِّ وَ مِنْ أَطَّلَعَ فِي دَارِ قَوْمٍ رُجِمَ فَإِنْ تَنَحَّى فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَإِنْ وَقَفَ فَعَلَيْهِ أَنْ يُرْجَمَ فَإِنْ أَعْمَاهُ أَوْ أَصَمَّهُ فَلَا دِيَّةَ لَهُ «٨».

(١)- ورد باختلاف في ألفاظه في الفقيه ٤: ٣٤/١٠٠، والكافي ٧: ٢٤١/١٠، والتهذيب ١٠: ٦٤/٢٣٥.

(٢)- الفقيه ٤: ٣٦/١١٥، التهذيب ١٠: ١٥٢/٦٠٩ من «قلت: لأحد...».

(٣)- ورد مؤداه في الكافي ٧: ٢٩٧/٥، والتهذيب ١٠: ٢١٠/٨٢٩.

(٤)- ورد مؤداه في المقنع: ١٤٨، من «إذا زنى المملوك...».

(٥)- ورد مؤداه في المقنع: ١٤٩.

(٦)- الفقيه ٤: ٥٠/١٧٤، التهذيب ١٠: ١١٢/٤٤٠، الاستبصار ٤: ٢٤٣/٩٢٠. من «فإن أقر العبد...».

(٧)- ورد مؤداه في الكافي ٧: ٢١٥/٨ و ٩، والتهذيب ١٠: ٩١/٣٥٣ و ٣٥٤. من «فإذا شرب...».

(٨)- ورد مؤداه في الفقيه ٤: ٧٤/٢٢٦ و ٢٢٧، والكافي ٧: ٢٩٠/١، والتهذيب ١٠: ٢٠٦/٨١٣ و ٢٠٧/٨١٨.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٣١١

٥٧ باب الديات

اعْلَمْ يَرْحِمُكَ اللَّهُ أَنَّ اللَّهَ جَلَّ وَ عَزَّ جَعَلَ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةً طَوَّلًا مِنْهُ وَ رَحِمَةً لِنَلَّا يَتَعَدَّى النَّاسُ حُدُودَ اللَّهِ فَجَعَلَ فِي النُّطْفَةِ إِذَا ضَرَبَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ فَالْقَتْلُ عِشْرِينَ دِينَارًا فَإِنْ أَلْقَتْ مَعَ النُّطْفَةِ قَطْرَةً دَمٍ جَعَلَ لِنَلِكَ الْقَطْرَةَ دِينَارًا ثُمَّ لِكُلِّ قَطْرَةٍ دِينَارًا إِلَى تَمَامِ أَرْبَعِينَ دِينَارًا وَ هِيَ الْعَلَقَةُ فَإِنْ أَلْقَتْ عَلَقَةً وَ هِيَ قِطْعَةُ دَمٍ مُجْتَمِعَةٌ مُشْتَبِكَةٌ فَعَلَيْهِ أَرْبَعُونَ دِينَارًا ثُمَّ فِي الْمُضْغَةِ سِتُونَ دِينَارًا ثُمَّ فِي الْعَظْمِ الْمُكْتَسَبِ لِحَمًا ثَمَانُونَ دِينَارًا ثُمَّ لِلصُّورَةِ وَ هِيَ الْجَنِينُ مَائَةٌ دِينَارًا فَإِذَا وُلِدَ الْمَوْلُودُ وَ اسْتِهْلَ وَ اسْتِهْلَالُهُ بَكَأُوهُ فِدْيَتُهُ إِذَا قُتِلَ مُتَعَمِّدًا أَلْفَ دِينَارٍ أَوْ عَشْرَةَ أَلْفِ دِرْهَمٍ وَ الْمَأْتِي خَمْسِيَّةُ أَلْفِ دِرْهَمٍ إِذْ كَانَ لَا فَرْقَ بَيْنَ دِيَّةِ الْمَوْلُودِ وَ الرَّجُلِ وَ إِذَا قُتِلَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ وَ هِيَ حَامِلٌ مِثْمٌ وَ لَمْ تُسَقِطْ وَلَدُهَا وَ لَمْ يُعْلَمَ ذَكَرٌ هُوَ أَوْ أُنتَى فِدْيَتُهُ نِصْفُ دِيَّةِ الذَّكَرِ وَ نِصْفُ دِيَّةِ الْأُنْثَى «١» وَ قَدْ جُعِلَ لِلْجَسَدِ كُلِّهِ سِتُّ فَرَائِضَ النَّفْسِ وَ الْبَصِيرِ وَ السَّمْعِ وَ الْكَلَامِ وَ نَقْضِ الصَّوْتِ مِنَ الْأُنْثَى «٢» وَ الْبَحْحِ «٣» وَ الشَّلْلِ مِنَ الْيَدَيْنِ وَ الرَّجْلَيْنِ وَ جُعِلَ مَعَ كُلِّ

(١)- ورد باختلاف في ألفاظه في الفقيه ٤: ٥٤/١٩٤.

(٢)- كذا في نسخة «ش»، و لعل الصواب: الأذن و هو النقص «لسان العرب- أفن- ١٣: ١٩» و ما بين القوسين ليس في «ض».

(٣)- البحح: غلظ الصوت و خشونته «لسان العرب- بحح- ٢: ٤٠٦». الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٣١٢

وَاحِدَهُ مِنْ هَذِهِ قَسَامَةٌ عَلَى نَحْوِ مَا قُسِّمَتِ الدِّيَةُ فَجُعِلَ لِلنَّفْسِ عَلَى الْعَمْدِ مِنَ الْقَسَامَةِ خَمْسُونَ رَجُلًا وَعَلَى الْخَطَا خَمْسٌ وَعِشْرُونَ رَجُلًا عَلَى مَا يَبْلُغُ دِيَّتَهُ كَامِلَةً وَمِنَ الْجُرُوحِ سِتُّهُ نَفْرٍ فِيمَا بَلَغَتْ دِيَّتُهُ أَلْفَ دِينَارٍ فَمَا كَانَ دُونَ ذَلِكَ فَبِحَسَابِهِ مِنَ السِّتِّهِ نَفْرٍ «١» وَالبَيِّنَةُ فِي جَمِيعِ الْحُقُوقِ عَلَى الْمُدَّعَى فَقَطُّ وَالبَيِّنَةُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ إِلَّا فِي الدَّمِّ فَإِنَّ البَيِّنَةَ أَوْلَى عَلَى الْمُدَّعَى وَهِيَ شَاهِدًا عَمْدًا مِنْ غَيْرِ أَهْلِهِ إِنْ ادَّعَى عَلَيْهِ قَتْلَهُ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ شَاهِدَيْنِ عَدْلَيْنِ فَقَسَامَةٌ وَهِيَ خَمْسُونَ رَجُلًا مِنْ خِيَارِهِمْ يَشْهَدُونَ بِالقَتْلِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ طَوْلَبَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ بِالبَيِّنَةِ أَوْ بِالْقَسَامَةِ أَنَّهُ لَمْ يَقْتُلْهُ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ حَلْفَ الْمُتَّهَمِ خَمْسِينَ يَمِينًا أَنَّهُ مَا قَتَلَهُ وَ لَا عَلِمَ لَهُ قَاتِلًا فَإِنْ حَلَفَ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ثُمَّ يُؤَدَّى الدِّيَةَ أَهْلُ الْحَجَرِ «٢» وَ الْقَبِيلَةُ فَإِنْ أَبِي أَنْ يَحْلِفَ أَلْزَمَ الدَّمَّ فَإِنْ قُتِلَ فِي عَشِيْرٍ أَوْ سُوقٍ فَدِيَّتُهُ مِنْ بَيْتِ مَالِ الْمُسْلِمِينَ «٣» وَ كُلُّ مَنْ ضَرَبَ مُتَّعِدًا فَتَلَفَ الْمَضْرُوبُ بِذَلِكَ الضَّرْبِ فَهُوَ عَمْدٌ «٤» وَ الْخَطَأُ أَنْ يَزْمِيَ رَجُلًا فَيُصِيبَ غَيْرَهُ أَوْ يَزْمِيَ بِهِمَةً أَوْ حَيوانًا فَيُصِيبَ رَجُلًا «٥» وَ الدِّيَةُ فِي النَّفْسِ أَلْفُ دِينَارٍ أَوْ عَشْرَةُ آلَافٍ دِرْهَمٍ أَوْ مِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ عَلَى حَسَبِ أَهْلِ الدِّيَةِ إِنْ كَانُوا مِنْ أَهْلِ الْعَيْنِ «٦» أَلْفُ دِينَارٍ وَإِنْ كَانُوا مِنْ أَهْلِ الْوَرِقِ «٧» فَعَشْرَةُ آلَافٍ دِرْهَمٍ وَإِنْ كَانُوا مِنْ أَهْلِ الْإِبِلِ فَمِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ «٨» وَ كُلُّ مَا فِي الْإِنْسَانِ مِنْهُ وَاحِدٌ فَفِيهِ دِيَةٌ كَامِلَةٌ وَ كُلُّ مَا فِي الْإِنْسَانِ مِنْهُ اثْنَانِ فَفِيهِمَا الدِّيَةُ تَامَّةٌ وَ فِي إِحْدَاهُمَا النِّصْفُ «٩»

(١) - الفقيه ٤: ٥٥ / ١٩٤، الكافي ٧: ٣٦٣ / ٩، التهذيب ١٠: ١٦٩ / ٦٦٨ باختلاف يسير.

(٢) - أهل الحجر: أهل البادية. و ان كان المراد جمع حجرة، أى: أهل الحجر فالمراد أهل القرية او المدينة. انظر «لسان العرب - حجر - ٤: ١٦٦ و ١٦٨».

(٣) - ورد مؤداه فى الفقيه ٤: ٧٣ / ٢٢٣.

(٤) - ورد مؤداه فى الفقيه ٤: ٧٧ / ٢٣٩ و ٨٢ / ٢٥٨، و الهداية: ٧٨.

(٥) - ورد مؤداه فى الفقيه ٤: ٧٧ / ٢٣٩، و الهداية: ٧٨.

(٦) - العين: الذهب و الدنانير «القاموس المحيط - عين - ٤: ٢٥١».

(٧) - الورق: الدراهم المضروبة «لسان العرب - ورق - ٣: ٢٨٨».

(٨) - الفقيه ٤: ٧٨ / ٢٤٥، المقنع: ١٨٢، الهداية: ٧٨، التهذيب ١٠: ١٦٠ / ٦٤٠ باختلاف فى ألفاظه.

(٩) - الهداية: ٧٧ باختلاف يسير. الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٣١٣

وَ جُعِلَ دِيَةُ الْجِرَاحِ فِي الْأَعْضَاءِ عَلَى حَسَبِ ذَلِكَ فَدِيَةُ كُلِّ عَظْمٍ يُكْسِرُ تُعْلَمُ مَا فِي دِيَةِ الْقِسْمِ فَدِيَةُ كَثِيرِهِ خُمُسٌ دِيَّتِهِ وَ دِيَةُ مُوضِحَتِهِ رُبْعٌ دِيَةِ كَثِيرِهِ «١».

(١) - ورد مؤداه فى الفقيه ٤: ٥٥.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٣١٤

٥٨ باب العين

فَإِذَا أَصِيبَ الرَّجُلُ فِي إِحْدَى عَيْنَيْهِ لَعَلَّهُ مِنَ الرَّمْيِ أَوْ غَيْرِهِ فَإِنَّهَا تُقَاسُ بِبَيْضِهِ تُرْبَطُ عَلَى عَيْنِهِ الْمَصَابِيهُ فَيُنْظَرُ مَا مُنْتَهَى بَصِيرِ عَيْنِهِ الصَّحِيحَةِ ثُمَّ تُغَطَّى عَيْنُهُ الصَّحِيحَةُ فَيُنْظَرُ مَا مُنْتَهَى عَيْنِهِ الْمَصَابِيهُ فَيُعْطَى دِيَّتُهُ بِحَسَابِ ذَلِكَ وَ الْقَسَامَةُ عَلَى هَذِهِ سِتُّهُ نَفْرٍ فَإِنْ كَانَ مَا ذَهَبَ مِنْ بَصِيرِهِ السُّدْسَ حَلْفٌ وَحْدَهُ وَ أُعْطِيَ وَإِنْ كَانَ ثَلَاثَ بَصِيرِهِ حَلْفٌ وَ حَلْفَ مَعَهُ رَجُلٌ وَإِنْ كَانَ نِصْفَ بَصِيرِهِ حَلْفٌ وَ

حَلَفَ مَعَهُ رَجُلَانِ وَإِنْ كَانَ ثُلَاثِي بَصِيرِهِ حَلَفَ وَحَلَفَ مَعَهُ ثَلَاثَةُ رِجَالٍ وَإِنْ كَانَ خَمْسَةَ أَسْدَاسِ بَصِيرِهِ حَلَفَ وَحَلَفَ مَعَهُ أَرْبَعَةُ رِجَالٍ وَإِنْ كَانَ بَصِيرُهُ كُلَّهُ حَلَفَ وَحَلَفَ مَعَهُ خَمْسَةُ رِجَالٍ فَإِنْ لَمْ يُوجَدْ مَنْ يَحْلِفُ مَعَهُ وَعَسِيرَ «١» عَلَيْهِ بِهَذَا الْحِسَابِ لَمْ يُعْطَ إِلَّا مَا حَلَفَ عَلَيْهِ «٢».

(١) - في نسخة «ض»: «و عيى».

(٢) - الفقيه ٤: ٥٦ باختلاف يسير.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٣١٥

٥٩ باب الأذن

وَ فِي الْأُذُنِ الْقِصَاصُ وَ دِيَّتُهَا خَمْسِيَّةٌ دِينَارٍ «١» وَ فِي شَحْمَةِ الْأُذُنِ ثُلَاثَا دِيَّةٍ الْأُذُنِ فَإِنْ أَصَابَ السَّمْعَ شَيْءٌ فَعَلَى قِيَاسِ الْعَيْنِ يُصَوَّتُ لَهُ بِشَيْءٍ مُصَوَّتٍ وَ يُقَاسُ ذَلِكَ وَ الْقِسَامَةُ عَلَى مَا يَنْقُصُ مِنَ السَّمْعِ فَعَلَى مَا شَرَحْنَا مِنَ الْبَصْرِ.

٦٠ باب الصدغ

فَإِذَا أُصِيبَ الصُّدْغُ فَلَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَلْتَفِتَ حَتَّى يَنْحَرِفَ بِكَلْبَتِهِ فَنِصْفُ الدِّيَّةِ وَ مَا كَانَ دُونَ ذَلِكَ فَبِحِسَابِهِ.

٦١ باب أشفار العين

فَإِذَا أُصِيبَ الشَّفْرُ الْأَعْلَى حَتَّى يَصِيرَ أَشْتَرَ «٢» فَدِيَّتُهُ ثُلُثُ دِيَّةِ الْعَيْنِ إِذَا كَانَ مِنْ فَوْقَ وَ إِذَا كَانَ مِنْ أَسْفَلَ فَدِيَّتُهُ نِصْفُ دِيَّةِ الْعَيْنِ.

(١) - الفقيه ٤: ٦٣ باختلاف يسير.

(٢) - الشتر: انقلاب جفن العين. «الصحاح - شتر - ٢: ٦٩٣».

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٣١٦

٦٢ باب الحاجب

إِذَا أُصِيبَ الْحَاجِبُ فَذَهَبَ شَعْرُهُ كُلُّهُ فَدِيَّتُهُ نِصْفُ دِيَّةِ الْعَيْنِ فَإِنْ نَقَصَ مِنْ شَعْرِهِ شَيْءٌ حُسِبَ عَلَى هَذَا الْقِيَاسِ «١».

٦٣ باب الأنف

فَإِنْ قُطِعَتْ أَرْبَعَةُ الْأَنْفِ فَدِيَّتُهَا خَمْسِيَّةٌ دِينَارٍ فَإِنْ أَنْفَذَتْ مِنْهُ نَافِذَةٌ فَثُلَاثَا دِيَّةٍ الْأَرْبَعَةُ فَإِنْ بَرَأَتْ وَ التَّامَّتْ وَ لَمْ تَنْخَرِمْ فَخُمُسُ دِيَّةِ الْأَرْبَعَةِ وَ إِنْ كَانَتْ النَّافِذَةُ فِي أَحَدِ الْمَنْخَرَيْنِ إِلَى الْخَيْشُومِ وَ هُوَ الْحَاجِزُ بَيْنَ الْمَنْخَرَيْنِ فَدِيَّتُهَا عَشْرُ دِيَّةِ الْأَنْفِ.

٦٤ باب الشفة

فَإِذَا قُطِعَ مِنَ الشَّفَةِ الْعُلْيَا أَوْ السُّفْلَى شَيْءٌ فَبِحِسَابِ دِيَّتِهَا تَكُونُ الْقِسْمَةُ «٣».

(١) - في نسخة «ض»: الحساب.

(٢) - أرنبة الأنف: طرفه. «الصاحح - رنب - ١: ١٤٠».

(٣) - ورد باختلاف يسير في الفقيه ٤: ٥٦ من «فإن أصاب السمع شيء».

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٣١٧

٦٥ باب الخد

إِذَا كَانَتْ فِيهِ نَافِذَةٌ يُرَى مِنْهَا جَوْفُ الْفَمِ فَدَيْتُهَا مِائَةٌ دِينَارٍ وَإِنْ بَرَأَ وَالتَّامَ «١» وَبِهِ أَثَرٌ بَيْنَ فَدَيْتَيْهِ خَمْسُونَ دِينَاراً وَإِنْ كَانَتْ نَافِذَةٌ فِي الْخَدَيْنِ كِلَيْهِمَا فَدَيْتُهَا مِائَةٌ دِينَارٍ وَإِنْ كَانَتْ رَمِيَّةً فِي الْعِظْمِ حَتَّى يَنْفُذَ إِلَى الْحَنَكِ فَدَيْتُهَا مِائَةٌ وَخَمْسُونَ دِينَاراً وَإِنْ لَمْ يَنْفُذْ فَدَيْتُهَا مِائَةٌ دِينَارٍ وَإِنْ كَانَتْ مُوضِحَةً فِي الْوَجْهِ فَدَيْتُهَا خَمْسُونَ دِينَاراً وَإِنْ كَانَ بِهَا شَيْئٌ فَدَيْتُهُ دِيَّةُ الْمُوضِحَةِ وَإِنْ كَانَ جُرْحاً لَمْ يُوضِحْ ثُمَّ بَرَأَ وَكَانَ فِي الْخَدَيْنِ فَدَيْتُهُ عَشْرَةٌ دَنَائِرٍ فَإِنْ كَانَ فِي الْوَجْهِ صَدَعٌ فِي الْعِظْمِ فَدَيْتُهُ ثَمَانُونَ دِينَاراً وَإِنْ سَقَطَتْ مِنْهُ جِلْدَةٌ مِنْ لَحْمِ الْخَدِّ وَ لَمْ يُوضِحْ وَكَانَ مَا سَقَطَ وَرَنَ الدَّرْهَمِ فَمَا فَوْقَ ذَلِكَ فَدَيْتُهُ ثَلَاثُونَ دِينَاراً وَفِي الشَّجَّةِ الْمُوضِحَةِ فِي الرَّأْسِ وَهِيَ الَّتِي تُوضِحُ الْعِظَامَ أَرْبَعُونَ دِينَاراً «٢».

(١) - في نسخة «ض»: «أو التأم».

(٢) - الفقيه ٤: ٥٨ باختلاف في بعض ألفاظه.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٣١٨

٦٦ باب اللسان

سَأَلْتُ الْعَالِمَ عَ عَنْ رَجُلٍ طَرَفَ لُغَامٍ فَقُطِعَ بَعْضُ لِسَانِهِ فَأَفْصَحَ بَعْضَ الْكَلَامِ وَ لَمْ يُفْصَحْ بِبَعْضٍ فَقَالَ يَقْرَأُ حُرُوفَ الْمُعْجَمِ فَمَا أَفْصَحَ بِهِ طَرِحَ مِنَ الدِّيَةِ وَمَا لَمْ يُفْصَحْ بِهِ أَلْزَمَ مِنَ الدِّيَةِ فَقُلْتُ كَيْفَ ذَلِكَ قَالَ بِحِسَابِ الْجَمَلِ وَهُوَ حُرُوفُ أَبِي جَادَ «١» مِنْ وَاحِدٍ إِلَى أَلْفٍ وَ عِدَدُ حُرُوفِهِ ثَمَانِيَةٌ وَ عِشْرُونَ حَرْفًا فَيُقْسَمُ لِكُلِّ حَرْفٍ جُزْءًا مِنَ الدِّيَةِ الْكَامِلَةِ ثُمَّ يُحِطُّ مِنْ ذَلِكَ مَا بَيْنَ عَنْهُ وَ يُلْزَمُ الْبَاقِي «٢» وَ دِيَّةُ اللِّسَانِ دِيَّةٌ كَامِلَةٌ «٣».

(١) - في نسخة «ش»: «أبجد».

(٢) - ورد مؤداه في الفقيه ٤: ٨٣ / ٢٦٦، و التهذيب ١٠: ٢٦٣ / ١٠٣٩ - ١٠٤٢.

(٣) - ورد مؤداه في الفقيه ٤: ٥٥، و المقنع: ١٨٠.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٣١٩

٦٧ باب الأسنان

اعْلَمَنَّ أَنَّ دِيَّةَ الْأَسْنَانِ سَوَاءٌ وَهِيَ اثْنَتَا عَشْرَةَ سِنًّا سِتُّ مِنْ فَوْقَ وَ سِتُّ مِنْ أَسْفَلَ مِنْهَا أَرْبَعٌ ثَنِيَا وَ أَرْبَعَةٌ أُثْيَابٍ وَ أَرْبَعٌ رِبَاعِيَاتٍ دِيَّةٌ

كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْاِثْنَيْ عَشَرَ خَمْسُونَ دِينَارًا فَذَلِكَ سِتُّمِائَةُ دِينَارٍ وَ إِنْ دِيَّةُ الْأَضْرَاسِ وَ هِيَ سِتُّمِائَةُ عَشَرَ ضِرْسًا إِنْ كَانَتِ الدِّيَّةُ مَقْسُومَةً عَلَى ثَمَانِيَةٍ وَ عَشْرِينَ سِنًّا كَانَ مَا يُرَادُ مِنَ الْأَرْبَعَةِ الْمُسَيَّمَةِ وَ أَضْرَاسُ الْعُقْلِ لَا دِيَّةَ فِيهَا إِنَّمَا عَلَى مَنْ أَصَابَهَا أَرْشُ كَأَرْشِ الْخَدَشِ بِحِسَابِ مَحْسُوبٍ لِكُلِّ ضِرْسٍ خَمْسِيَّةٌ وَ عَشْرُونَ دِينَارًا فَذَلِكَ أَرْبَعُمِائَةُ دِينَارٍ «١» فَإِذَا اسْتَوَدَّتِ السُّنُّ إِلَى الْحَوْلِ وَ لَمْ تَسْقُطْ فَدِيَّتُهَا دِيَّةُ السَّاقِطِ وَ إِذَا انْصَدَعَتْ وَ لَمْ تَسْقُطْ فَدِيَّتُهَا نِصْفُ دِيَّةِ السَّاقِطِ وَ إِذَا انْكَسَرَ مِنْهَا شَيْءٌ فَبِحِسَابِهِ مِنَ الْخَمْسِيَّةِ الدِّينَارِ وَ كَذَلِكَ مَا يُزَاوِلُ الْأَضْرَاسَ مِنْ سَوَادٍ وَ صَدَعٍ وَ كَثِيرٍ فَبِحِسَابِ الْخَمْسِيَّةِ وَ عَشْرِينَ الدِّينَارِ «٢» وَ مَا نَقَصَ مِنْ أَضْرَاسِهِ أَوْ أَشْيَانِهِ عَنِ الثَّمَانِ وَ الْعَشْرِينَ حُطَّ مِنْ أَصْلِ الدِّيَّةِ مَقْدَارًا مَا نَقَصَ مِنْهُ «٣» وَ رُوِيَ إِذَا تَغَيَّرَتِ السُّنُّ إِلَى السَّوَادِ فِيهِ سِتُّمِائَةُ دَنَانِيرٍ وَ إِذَا تَغَيَّرَتْ إِلَى الْحُمْرَةِ فَثَلَاثَةُ دَنَانِيرٍ وَ إِذَا تَغَيَّرَتْ إِلَى الْخَضْرَاءِ فَدِينَارٌ وَ نِصْفٌ.

(١) - ورد مؤداه في الفقيه ٤: ١٠٤ / ٣٥١، و المقنع: ١٩٠، و الهداية: ٧٨.

(٢) - الفقيه ٤: ٥٨ باختلاف يسير.

(٣) - ورد مؤداه في الفقيه ٤: ١٠٣ / ٣٤٧ و ١٠٤ / ٣٥١، و المقنع: ١٩٠.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٣٢٠

٦٨ باب الرأس

فِي مَوَاضِحِ الرَّأْسِ وَاحِدَتُهَا مُوَضِحَةٌ «١» خَمْسُونَ دِينَارًا وَ إِنْ نُقِلَتْ مِنْهُ الْعِظَامُ مِنْ مَوْضِعٍ إِلَى مَوْضِعٍ فَدِيَّتُهَا مِائَةٌ وَ خَمْسُونَ دِينَارًا فَإِنْ كَانَتْ نَاقِبَةً فَتِلْكَ تُسَمَّى الْمَأْمُومَةَ «٢» وَ فِيهَا ثُلُثُ الدِّيَّةِ ثَلَاثِمِائَةٌ وَ ثَلَاثَةٌ وَ ثَلَاثُونَ دِينَارًا وَ ثُلُثٌ «٣» فَإِذَا صُبَّ عَلَى الرَّأْسِ مَاءٌ مَعْلِيُّ فَشَحِطَ شَعْرُهُ حَتَّى لَا يَبْتُتَ جَمِيعُهُ فَدِيَّتُهُ كَامِلَةٌ «٤» وَ إِنْ نَبَتَ بَعْضُهُ أَخَذَ مِنَ الدِّيَّةِ بِحِسَابِ مَا نَبَتَ وَ جَمِيعُ شَجَاغِ الرَّأْسِ عَلَى حِسَابِ مَا وَصَفْنَا مِنْ أَمْرِ الْخَدَّيْنِ «٥» وَ مَنْ حَلَقَ رَأْسَ رَجُلٍ فَلَمْ يَنْبُتْ فَعَلَيْهِ مِائَةٌ دِينَارٍ وَ إِنْ حَلَقَ لِحْيَتَهُ وَ لَمْ يَنْبُتْ فَعَلَيْهِ الدِّيَّةُ «٦» وَ إِنْ نَبَتَتْ فَطَالَتْ بَعْدَ نَبَاتِهَا فَلَا شَيْءَ.

(١) - الموضحة: الشجة التي تبنى العظم «الصحاح - وضح - ١: ٤١٦».

(٢) - المأمومة: الشجة التي تبلغ ام الدماغ و هي أشد الشجاج «مجمع البحرين - أمم - ٦: ١٤».

(٣) - الفقيه ٤: ٥٨، الكافي ٧: ٣٣٢، التهذيب ١٠: ٣٠٠ باختلاف يسير.

(٤) - ورد مؤداه في الفقيه ٤: ١١٢ / ٣٧٩ و ٣٨٠، و المقنع: ١٨٩.

(٥) - ورد مؤداه في الفقيه ٤: ١٢٥ / ٤٣٥. من «و جميع شجاج...».

(٦) - المقنع: ١٩٠.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٣٢١

٦٩ باب الترقوة

(١)

إِنْ انْكَسَرَتِ التَّرْقُوهُ فَجَبِرَتْ عَلَى غَيْرِ عُنُقٍ «٢» وَ لَا عَيْبٍ فَدِيَّتُهَا أَرْبَعُونَ دِينَارًا فَإِنْ انْصَدَعَتْ فَدِيَّتُهَا أَرْبَعَةُ أَحْمَاسٍ كَثِيرِهَا اثْنَانِ وَ

ثَلَاثُونَ دِينَارًا وَإِذَا وَضَحَتْ فَدَيْتُهَا خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ دِينَارًا وَإِنْ نُقِلَتِ الْعِظَامُ مِنْهَا فَدَيْتُهَا نِصْفُ دِيَةِ كَسْرِهَا عِشْرُونَ دِينَارًا وَإِنْ نَقِبَتْ فَدَيْتُهَا رُبْعُ دِيَةِ كَسْرِهَا عَشْرَةٌ دَنَانِيرٌ «٣».

٧٠ باب المنكبين

دِيَةُ الْمُنْكَبِ إِذَا كَسَرَ خُمُسُ دِيَةِ الْيَدِ مِائَةً دِينَارٍ وَإِنْ كَانَ فِي الْمُنْكَبِ صَدْعٌ فَدَيْتُهُ أَرْبَعَةُ أَخْمَاسِ دِيَةِ كَسْرِهِ ثَمَانُونَ دِينَارًا وَإِنْ وَضَحَ فَدَيْتُهُ رُبْعُ دِيَةِ كَسْرِهِ خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ دِينَارًا فَإِنْ نُقِلَتْ مِنْهُ الْعِظَامُ فَدَيْتُهُ مِائَةٌ دِينَارٍ وَخَمْسَةٌ وَسَبْعُونَ دِينَارًا مِنْهَا مِائَةٌ دِينَارٍ لِلْكَسْرِ وَخَمْسُونَ لِنَقْلِ الْعِظَامِ وَخَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ دِينَارًا لِلْمُوضِحَةِ وَإِنْ كَانَتْ نَاقِبَةً فَدَيْتُهَا رُبْعُ دِيَةِ كَسْرِهَا خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ دِينَارًا فَإِنْ رُضَّ الْمُنْكَبُ فَعَتَمَ فَدَيْتُهُ ثَلَاثُ دِيَةِ النَّفْسِ فَإِنْ فَكَّ فَدَيْتُهُ ثَلَاثُونَ دِينَارًا.

(١) - الترقوة: العظم الذي في أعلى الصدر و هما عظامان يلتقيان في منحر العنق «النهاية ١: ١٨٧».

(٢) - عثم العظم المكسور: إذا انجبر على غير استواء «الصحاح - عثم - ٥: ١٩٧٩».

(٣) - الفقيه ٤: ٥٩ باختلاف سير.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٣٢٢

٧١ باب العضد

دِيَةُ الْعُضُدِ إِذَا كُسِرَتْ فَجَبِرَتْ عَلَى غَيْرِ عَتَمٍ خُمُسُ دِيَةِ الْيَدِ مِائَةً دِينَارٍ وَ مُوضِحَتُهَا رُبْعُ كَسْرِهَا خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ دِينَارًا وَ دِيَةُ نَقْلِ الْعِظَامِ نِصْفُ دِيَةِ كَسْرِهَا خَمْسُونَ دِينَارًا وَ دِيَةُ نَقِبَتِهَا رُبْعُ دِيَةِ كَسْرِهَا خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ دِينَارًا وَ كَذَلِكَ الْمَرْفُوقُ وَ الذَّرَاعُ «١».

٧٢ باب زند «٢» اليد والكف

إِذَا رُضَّ الزَّنْدُ فَجَبِرَ عَلَى غَيْرِ عَتَمٍ وَ لَا عَيْبٍ فِيهِ ثَلَاثُ دِيَةِ الْيَدِ فَإِنْ فَكَّ الْكَفُّ فَتَلَّتْ دِيَةُ الْيَدِ وَ فِي مُوضِحَتِهَا رُبْعُ كَسْرِهَا خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ دِينَارًا وَ فِي نَقْلِ عِظَامِهَا نِصْفُ دِيَةِ كَسْرِهَا وَ فِي نَافَذَتِهَا خُمُسُ دِيَةِ الْيَدِ فَإِنْ كَانَتْ نَاقِبَةً فَدَيْتُهَا رُبْعُ دِيَةِ كَسْرِهَا «٣».

(١) - الفقيه ٤: ٥٩.

(٢) - الزند: موصل طرف الذراع في الكف «الصحاح - زند - ٢: ٤٨١».

(٣) - الفقيه ٤: ٦٠ باختلاف سير، من «فإن فك الكف».

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٣٢٣

٧٣ باب الأصابع والعضد والأشاجع

فِي الْإِبْهَامِ إِذَا قُطِعَ ثَلَاثُ دِيَةِ الْيَدِ وَ دِيَةُ قَصَبِ الْإِبْهَامِ الَّتِي فِي الْكَفِّ إِذَا جَبِرَتْ عَلَى غَيْرِ عَتَمٍ وَ لَا عَيْبٍ خُمُسُ دِيَةِ الْإِبْهَامِ وَ دِيَةُ صَدْعِهَا سِتَّةٌ وَعِشْرُونَ دِينَارًا وَ ثَلَاثَانِ وَ دِيَةُ مُوضِحَتِهَا ثَمَانِيَةٌ دَنَانِيرٌ وَ ثَلَاثُ دِينَارٍ وَ دِيَةُ فَكِّهَا عَشْرَةٌ دَنَانِيرٌ وَ دِيَةُ الْمَفْصَلِ الثَّانِي مِنْ أَعْلَى الْإِبْهَامِ إِذَا جَبِرَ عَلَى غَيْرِ عَتَمٍ وَ لَا عَيْبٍ سِتَّةٌ عَشَرَ دِينَارًا وَ دِيَةُ الْمُوضِحَةِ فِي الْعُلْيَا أَرْبَعَةٌ دَنَانِيرٌ وَسِتُّ دِينَارٍ وَ دِيَةُ نَقْلِ

العظام خمسة دنانير و ما قطع منه فحسابه و في الأصابع الأربع في كل إصبع سُدس دية اليد ثلاثة و ثمانون ديناراً و ثلث و دية كسره كل مفصل من الأصابع الأربعة التي تلي الكف ستة عشر ديناراً و ثلث و في نقل عظامها ثمانية دنانير و ثلث و في موضعها أربع دنانير و سُدس دينار و في نقبه أربعة دنانير و سُدس و في فكه خمسة دنانير (١) و دية المفصل الأوسط من الأصابع الأربع إذا قطع خمسة و خمسون ديناراً و ثلث و في كسره أحد عشر ديناراً و ثلث و في صدعه ثمانية دنانير و نصف و في موضعها ديناراً و ثلثان و في نقل عظامه خمسة دنانير و ثلث و في نقبه ديناران و ثلث دينار و في فكه ثلاثة دنانير و ثلثان و في المفصل الأعلى من أصابع الأربع إذا قطع سبعة و عشرون ديناراً و نصف دينار و ربع عشر دينار و في كسره خمسة دنانير و أربعة أخماس دينار (٢)

(١) - الفقيه ٤: ٦٠ باختلاف سير.

(٢) - الفقيه ٤: ٦١ باختلاف سير. الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٣٢٤

و إذا أصيب ظفر إبهام اليد على ما يوجب النفخة ففي كل واحد منهما ثلث دية أظفار اليد و دية أظفار كل يد مائتان و خمسون ديناراً و الثلث من ذلك ثلاثة و ثمانون ديناراً و ثلث و دية الأصابع الأربع في كل يد مائة و ستة و ستون ديناراً و ثلثان الربع من ذلك واحد و أربعون ديناراً و ثلثان و دية أظفار الرجلين كذلك روى أن على كل ظفر ثلاثين ديناراً و العمل في دية الأظفار في اليدين و الرجلين في كل واحد ثلاثون ديناراً.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٣٢٥

٧٤ باب الصدر و الظهر و الأكتاف و الأضلاع

و إذا انكسر الصدر و انتنى شقاه فديته خمسة مائة دينار و دية أحد شقيه إذا انتنى مائتان و خمسون ديناراً و إذا انتنى الصدر و الكفان فديته مع الكفتين ألف دينار و إذا انتنى أحد الكفتين مع شق الصدر فديته خمسة مائة دينار و دية الموضحة في الصدر خمسة و عشرون ديناراً و إن اعتري الرجل صعر (١) لا يقدر أن يلتفت فديته خمسمائة دينار (٢) و إن كسر الصلب فجبر على غير عيب فديته مائة دينار و إن عثم فديته ألف دينار و في الأضلاع فيما خالط القلب إذا كسر منها ضلع فديته خمسة و عشرون ديناراً و دية فصل عظامه سبعة دنانير و نصف و موضحة ربع دية كسره و نقبه مثل ذلك و في الأضلاع مما يلي العضدين دية كل ضلع عشرة دنانير إذا كسر و دية صدعه سبعة دنانير و دية نقل عظامه خمسة دنانير و موضحة كل ضلع منها ربع دية كسره ديناران و نصف فإن نقب ضلع منها فديته ديناران و نصف و في عيبه إذا برأ الرجل مائة دينار و خمسة و عشرون ديناراً (٣).

(١) - الصعر: في الحديث «في الصعر الدية» و هو أن يثنى عنقه فيصير في ناحية. و أصل الصعر داء.

«مجمع البحرين - صعر - ٣: ٣٦٥».

(٢) - الفقيه ٤: ٦٢ باختلاف سير.

(٣) - الفقيه ٤: ٦٢ باختلاف سير.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٣٢٦

٧٥ باب البطن

فِي الْجَائِفَةِ ثُلُثُ دِيَّةِ النَّفْسِ وَإِنْ نَفَذْتَ مِنَ الْجَائِفِينَ فَأَرْبَعُمِائَةٍ دِينَارٍ وَ ثَلَاثَةٌ وَ ثَلَاثُونَ دِينَاراً «١».

٧٦ باب الورك

وَ فِي الْوَرِكِ إِذَا كَسَّرَ فَجَبَرَ عَلَى غَيْرِ عَثْمٍ وَ لَا عَيْبٍ خُمُسُ دِيَّةِ الرَّجُلِ مِائَتَا دِينَارٍ فَإِنْ صَدَعَ الْوَرِكُ فَأَرْبَعَةُ أَحْمَاسٍ دِيَّةُ كَسْرِهِ وَ إِنْ وَضَحَ فَرُبْعُ دِيَّةِ كَسْرِهِ وَ إِنْ نُقِلَ عِظَامُهُ فَمِائَةُ دِينَارٍ وَ خَمْسَةٌ وَ سَبْعُونَ دِينَاراً وَ دِيَّةُ فَكِّ الْوَرِكِ ثَلَاثُونَ دِينَاراً فَإِنْ رُضَّ فَعَثْمٌ فَتُلْتُ دِيَّةُ النَّفْسِ وَ اللَّهُ أَعْلَمُ «٢».

٧٧ باب البيضتين

دِيَّةُ الْأُتَيْتَيْنِ أَلْفُ دِينَارٍ «٣» وَ قَدْ رُوِيَ أَنَّ أَحَدَهَا تَفْضُلٌ عَلَى الْأُخْرَى وَ إِنَّ الْفَاضِلَةَ هِيَ الْيُسْرَى لِمَوْضِعِ الْوَلَدِ «٤» فَإِنْ فَجِحَ [فَجِحَ] فَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى الْمَشْيِ إِلَّا مَشْيًا لَا يَنْفَعُهُ فَأَرْبَعَةُ أَحْمَاسٍ دِيَّةُ النَّفْسِ ثَمَانِمِائَةٌ «٥» وَ فِي الذِّكْرِ أَلْفُ دِينَارٍ «٦».

(١) - الفقيه ٤: ٦٣ باختلاف يسير.

(٢) - الفقيه ٤: ٦٣ باختلاف في ألفاظه.

(٣) - الفقيه ٤: ٦٥ باختلاف في ألفاظه.

(٤) - ورد مؤداه في الفقيه ٤: ١١٣ / ٣٨٦.

(٥) - الفقيه ٤: ٦٥.

(٦) - الفقيه ٤: ٥٥، التهذيب ١٠: ٢٩٧.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٣٢٧

٧٨ باب الفخذين

دِيَّتُهُمَا أَلْفُ دِينَارٍ دِيَّةُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا خَمْسِمِائَةٌ دِينَارٍ «١» وَ إِذَا كَسَّرَتِ الْفَخْدُ فَجَبِرَتْ عَلَى غَيْرِ عَثْمٍ وَ لَمَّا عَيْبٌ فَخُمُسُ دِيَّةِ الرَّجُلِ مِائَتَا دِينَارٍ وَ إِنْ عَثِمَتِ الْفَخْدُ فَدِيَّتُهَا ثُلُثُ دِيَّةِ النَّفْسِ وَ دِيَّةُ صَدَعِ الْفَخْدِ أَرْبَعَةُ أَحْمَاسٍ دِيَّةُ كَسْرِهَا وَ إِنْ كَانَتْ قَوْحَةً لَا تَبْرَأُ فَتُلْتُ دِيَّةُ كَسْرِهَا وَ مَوْضِحَتُهَا رُبْعُ دِيَّةِ كَسْرِهَا «٢».

٧٩ باب الركبتيين

وَ فِي الرُّكْبَتَيْنِ إِذَا كَسَّرَتْ وَ جَبِرَتْ عَلَى غَيْرِ عَثْمٍ خُمُسُ دِيَّةِ الرَّجُلِ فَإِنْ أَنْصَدَعَتْ فَدِيَّتُهَا أَرْبَعَةُ أَحْمَاسٍ دِيَّةُ كَسْرِهَا وَ مَوْضِحَتُهَا رُبْعُ دِيَّةِ كَسْرِهَا وَ نُقِلَ عِظَامُهَا مِائَةُ دِينَارٍ وَ خَمْسَةٌ وَ سَبْعُونَ دِينَاراً وَ دِيَّةُ نَقْبِهَا رُبْعُ دِيَّةِ كَسْرِهَا فَإِنْ رُضَّتْ فَعَثْمٌ فَتُلْتُ دِيَّةُ النَّفْسِ فَإِنْ فَكَّتْ فَثَلَاثُونَ دِينَاراً «٣».

(١) - مؤداه في الفقيه ٤: ٥٥، المقنع: ١٨٠.

(٢) - الفقيه ٤: ٦٣، التهذيب ١٠: ٣٠٥ باختلاف يسير.

(٣) - الفقيه ٤: ٦٣، التهذيب ١٠: ٣٠٥ باختلاف يسير.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٣٢٨

٨٠ باب الساقين

إِذَا كَسِرَتْ السَّاقَانِ فَجَبِرَتْ عَلَى غَيْرِ عَظْمٍ وَ لَا عَيْبٍ فِيهِمَا مِائَتَا دِينَارٍ وَ دِيَّةُ صِدْعِهَا أَرْبَعَةُ أَحْمَاسٍ دِيَّةُ كَشِيرِهَا وَ مُوضِ حَتِّهَا رُبْعٌ دِيَّةُ كَشِيرِهَا وَ نَقْلُ عِظَامِهَا مِثْلُ ذَلِكَ رُبْعٌ دِيَّةُ كَشِيرِهَا وَ فِي نَقْبِهَا نِصْفُ «١» دِيَّةُ مُوضِ حَتِّهَا وَ هُوَ خَمْسَةٌ وَ عِشْرُونَ دِينَاراً «٢» وَ الْقَرْحَةُ الَّتِي لَا تَبْرَأُ فِيهَا ثَلَاثَةٌ وَ ثَلَاثُونَ دِينَاراً فَإِنْ عَمَّتِ السَّاقُ فَتُلْتُ دِيَّةُ النَّفْسِ وَ فِي الْكَعْبِ وَ الْقَدَمِ إِذَا رُضَّ الْكَعْبُ فَجَبِرَ عَلَى غَيْرِ عَظْمٍ فَتُلْتُ دِيَّةُ النَّفْسِ وَ الْقَدَمُ إِذَا كَسِرَتْ فَجَبِرَتْ عَلَى غَيْرِ عَظْمٍ خُمُسٌ دِيَّةُ النَّفْسِ وَ دِيَّةُ مُوضِ حَتِّهَا رُبْعٌ دِيَّةُ كَشِيرِهَا وَ فِي نَافَذَتِهَا رُبْعٌ دِيَّةُ الْكُسْرِ «٣».

(١) - ليس في نسخة «ش»، و في «ض» و البحار ١٠٤: ٤١٩: «ربع» و هو سهو ظاهر، و الصواب ما أثبتناه كما في الفقيه و التهذيب.

(٢) - الفقيه ٤: ٦٤، التهذيب ١٠: ٣٠٥ باختلاف يسير.

(٣) - الفقيه ٤: ٦٤، و التهذيب ١٠: ٣٠٦ باختلاف في ألفاظه.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٣٢٩

٨١ باب الأصابع من الرجل و العصب التي فيها القدم

فِي خَمْسِ أَصَابِعِ الرَّجْلِ مِثْلُ مَا فِي أَصَابِعِ الْيَدِ وَ فِي الْأَبْهَامِ وَ الْمَفَاصِلِ مِثْلُ مَا فِي الْيَدِ مِنَ الْأَبْهَامِ وَ الْمَفَاصِلِ «١» وَ دِيَّةُ الْيَدِ وَ الرَّجْلِ الشَّلَاءِ ثَلَاثُ دِيَّةِ الصَّحِيحَةِ وَ الزَّوَائِدُ مِنَ الْأَصَابِعِ وَ غَيْرِهَا وَ النَّوَاقِصُ لَا دِيَّةَ فِيهَا مَوْضُوعَةٌ مِنْ جُمْلَةِ الدِّيَّةِ «٢».

٨٢ باب دية النفس

دِيَّةُ النَّفْسِ أَلْفُ دِينَارٍ «٣» وَ دِيَّةُ نُقْصَانِ النَّفْسِ فَاحْكُمُ أَنْ تُحْسَبَ الْأَنْفَاسُ التَّامَّةُ وَ يَقَعُدُ عَنْهَا سَاعَةً ثُمَّ يُحْسَبُ الْأَنْفَاسُ النَّاقِصَةُ وَ يُعْطَى مِنَ الدِّيَّةِ بِمِقْدَارِ مَا يَنْقُصُ مِنْهَا «٤».

(١) - ورد مؤداه في الفقيه ٤: ١٠٢ / ٣٤٥، و المقنع: ١٨١، و الكافي ٧: ٣٢٨ / ١١، و التهذيب ١٠: ٢٥٧ / ١٠١٦.

(٢) - ما بين القوسين ليس في نسخة «ش». و ورد مؤداه في الكافي ٧: ٣٣٠ / ٢، و التهذيب ١٠: ٢٥٤ / ١٠٠٤ و الاختصاص: ٢٥٥.

(٣) - الفقيه ٤: ٥٥، التهذيب ١٠: ٢٩٦.

(٤) - ورد مؤداه في المقنع: ١٨٨، و الكافي ٧: ٣٢٤ / ١٠، و التهذيب ١٠: ٢٦٨ / ١٠٥٤.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٣٣٠

٨٣ باب دية المرأة

دِيَّتُهَا نِصْفُ دِيَّةِ الرَّجُلِ وَ هُوَ خَمْسٌ مِائَةٌ دِينَارٍ «١» وَ دِيَاتُهُ تُعْطَى لَهَا مَا لَمْ يَبْلُغِ الثُّلُثَ مِنْ دِيَّةِ الرَّجُلِ فَإِذَا جَاوَزَتْ الثُّلُثَ رُدَّتْ إِلَى

النِّصْفِ نَظِيرِ الْأَصْبَعِ مِنْ أَصَابِعِ الْيَدِ لِلرَّجُلِ وَالْمَرْأَةُ هُمَا سَوَاءٌ فِي الدِّيَةِ وَهِيَ الْإِبْهَامُ مِائَةٌ وَسِتَّةٌ وَسِتُونَ دِينَاراً وَثَلَاثَانِ وَالْمَرْأَةُ وَالرَّجُلُ فِي دِيَةِ هَذَا الْأَصْبَعِ سَوَاءٌ لِأَنَّهَا حِينِيذٍ لَمْ يَتَجَاوَزِ الثُّلُثَ فَإِنْ قُطِعَ مِنَ الْمَرْأَةِ زِيَادَةُ ثَلَاثَةِ أَصَابِعٍ أُخِرَ مِمَّا لَهُ ثَلَاثَةٌ وَثَمَانُونَ دِينَاراً وَثَلْثٌ حَتَّى يَصِيرَ الْجَمِيعُ أَرْبَعِمِائَةٍ وَسِتَّةٌ عَشَرَ دِينَاراً وَثَلْثِي دِينَارٍ أُوجِبَ لَهَا مِنْ جَمِيعِ ذَلِكَ مِائَتَا دِينَارٍ وَثَمَانِيَةُ دَنَانِيرٍ وَثَلْثٌ وَرُدَّتْ مِنْ بَعْدِ الثُّلُثِ إِلَى النِّصْفِ «٢».

(١)- ورد مؤداه في الكافي ٧: ٢٩٨ / ١، و التهذيب ١٠: ١٨٠ / ٧٠٥.

(٢)- ورد مؤداه في الفقيه ٤: ٢٨٣ / ٨٨، و الكافي ٧: ٢٩٩ / ٦، و التهذيب ١٠: ١٨٤ / ٧١٩ - ٧٢٢.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٣٣١

٨٤ باب دية أهل الذمة والعبيد

دِيَةُ الذَّمِيِّ الرَّجُلِ ثَمَانِمِائَةٌ دِرْهَمٌ وَالْمَرْأَةُ عَلَى هَذَا الْحِسَابِ أَرْبَعِمِائَةٌ دِرْهَمٌ «١» وَرُوي أَنَّ دِيَةَ الذَّمِيِّ أَرْبَعَةُ آلَافٍ دِرْهَمٌ «٢» وَ دِيَةُ الْعَبْدِ قِيمَتُهُ يَعْنِي ثَمَنَهُ وَكَذَلِكَ دِيَةُ الْأَمَةِ إِلَّا أَنْ يَتَجَاوَزَ ثَمَنُهَا دِيَةَ الْحُرِّ فَإِنْ تَجَاوَزَ ذَلِكَ رُدَّ إِلَى دِيَةِ الْحُرِّ وَ لَمْ يَتَجَاوَزْ بِالْعَبْدِ عَشْرَةَ آلَافٍ دِرْهَمٍ وَ لَا بِالْأَمَةِ خَمْسِيَةَ آلَافٍ «٣» وَ مَنْ أَخَذَ ثَمَنَ عَضْوٍ مِنْ أَعْضَائِهِ ثُمَّ قَتَلَ فَرَضِي وَرَثَتَهُ بِثَمَنِ ذَلِكَ الْعَضْوِ إِنْ اخْتَارُوا قَتْلَهُ وَ إِنْ اخْتَارُوا الدِّيَةَ فَإِنَّ دِيَةَ النَّفْسِ وَحِدَهَا كَمَا بَيَّنَّاهُ عَشْرَةَ آلَافٍ دِرْهَمٍ وَ ذَلِكَ مَا يَلْزَمُ فِي الدِّيَاتِ بِالْبَيِّنَةِ وَ الْإِقْرَارِ «٤» فَإِنْ مَاتَ الْجُنَّاهُ وَ أقيمت فيهم الحُدُودُ فَقَدْ طَهَّرُوا فِي الدُّنْيَا وَ الْآخِرَةِ وَ إِنْ تَابُوا كَانَ الْوَعِيدُ عَلَيْهِمْ بَاقِيًا بِحَالِهِ وَ حَسْبُهُمُ اللَّهُ جَلَّ وَ عَزَّ إِنْ شَاءَ عَذَّبَ وَ إِنْ شَاءَ عَفَا وَ لَا يُقَادُ الْوَالِدُ بَوْلَدِهِ وَ يُقَادُ الْوَالِدُ بَوْلَدِهِ «٥».

(١)- ورد مؤداه في الفقيه ٤: ٢٩٢ / ٩٠ و ٢٩٣ و ٢٩٤، و المقنع: ١٨٩، و الهداية: ٧٨.

(٢)- الفقيه ٤: ٢٩٧ / ٩١ باختلاف في ألفاظه.

(٣)- ورد مؤداه في الفقيه ٤: ٣١٨ / ٩٦، و الهداية: ٧٨.

(٤)- ورد مؤداه في الكافي ٧: ٣١٦ / ١، و التهذيب ١٠: ٢٧٧ / ١٠٨٣.

(٥)- ورد مؤداه في المقنع: ١٨٤، و الكافي ٧: ٢٩٧ / ١، و التهذيب ١٠: ٢٣٦ / ٩٤١ من «و لا يقاد...».

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٣٣٢

٨٥ باب أكل مال اليتيم ظلماً

أَرُوي عَنِ الْعَالِمِ أَنَّهُ قَالَ مَنْ أَكَلَ مِنْ «١» مَالِ الْيَتِيمِ دِرْهَمًا وَاحِدًا ظُلْمًا مِنْ غَيْرِ حَقِّ خَلْدِهِ اللَّهُ فِي النَّارِ. وَرُوي أَنَّ أَكْمَلَ مِيزَالِ الْيَتِيمِ مِنَ الْكِبَائِرِ الَّتِي وَعَدَ اللَّهُ عَلَيْهَا النَّارَ فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَ جَلَّ مِنْ قَائِلٍ يَقُولُ إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَ سَيَصْلُونَ سَعِيرًا «٢» «٣».

وَ نَرُوي أَنَّ مَنْ اتَّجَرَ بِمِيزَالِ الْيَتِيمِ فَرَبِحَ كَانَ لِلْيَتِيمِ وَ الْخُسَيْرَانُ عَلَى التَّاجِرِ وَ مَنْ حَوَلَ مِيزَالَ الْيَتِيمِ أَوْ قَرَضَ شَيْئًا مِنْهُ كَانَ ضَامِنًا بِجَمِيعِهِ وَ كَانَ عَلَيْهِ زَكَاتُهُ دُونَ الْيَتِيمِ.

وَ رُوي إِيَّائِكُمْ وَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى لَا تَعَرَّضُوا لَهَا وَ لَا تَلْبَسُوا بِهَا فَمَنْ تَعَرَّضَ لِمَالِ يَتِيمٍ فَأَكَلَ مِنْهُ شَيْئًا فَكَأَنَّمَا أَكَلَ جَذْوَةً مِنَ النَّارِ.

وَرُوِيَ اتَّقُوا اللَّهَ وَ لَمَّا يَعْرِضْ أَحَدُكُمْ لِمَالِ الْيَتِيمِ فَإِنَّ اللَّهَ حَرَلَ تَنَاقُؤَهُ يَلِي حِسَابَهُ بِنَفْسِهِ مَغْفُورًا لَهُ أَوْ مَعْدِبًا وَ آخِرُ حُدُودِ الْيَتِيمِ الْإِحْتِلَامُ.

وَأَرُوِي عَنِ الْعَالِمِ لَا يُتَمَّ بَعِيدَ احْتِلَامٍ فَإِذَا احْتَلَمَ امْتَحَنَ فِي أَمْرِ الصَّغِيرِ وَ الْوَسِيطِ وَ الْكَبِيرِ فَإِنْ أُوْنَسَ مِنْهُ رُشِدٌ دَفِعَ إِلَيْهِ مَالَهُ وَ إِلَّا كَانَ عَلَى حَالَتِهِ إِلَى أَنْ يُوْنَسَ مِنْهُ الرُّشْدُ.

(١) - اثبتناه من البحار ٧٥: ١٣/٥ عن فقه الرضا عليه السلام.

(٢) - النساء ٤: ١٠.

(٣) - ورد باختلاف في ألفاظه في الفقيه ٣: ٣٦٨.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٣٣٣

رُوِيَ أَنَّ لِأَيُّسَرَ الْقَبِيلَةَ وَ هُوَ فَقِيهَهَا وَ عَالِمُهَا أَنَّ يَتَصَرَّفَ لِلْيَتِيمِ فِي مَالِهِ فِيمَا «١» يَرَاهُ حَظًّا وَ صَلَاحًا وَ لَيْسَ عَلَيْهِ خُسْرَانٌ وَ لَا لَهُ رِبْحٌ وَ الرِّبْحُ وَ الْخُسْرَانُ لِلْيَتِيمِ وَ عَلَيْهِ وَ بِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

(١) - في نسخة «ش» و «ض»: «فإن» و ما أثبتناه من البحار ٧٥: ١٣/٦.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٣٣٤

٨٦ باب حق الوالد على ولده

عَلَيْكَ بِطَاعَةِ الْآبِ وَ بَرِّهِ وَ التَّوَاضُعِ وَ الْخُضُوعِ وَ الْإِعْظَامِ وَ الْإِكْرَامِ لَهُ وَ خَفْضِ الصَّوْتِ بِحَضْرَتِهِ فَإِنَّ الْآبَ أَضَلُّ الْبَائِنِ وَ الْبَائِنُ فَرْعُهُ لَوْلَاهُ لَمْ يَكُنْ بِتَعْدِرَةِ اللَّهِ ابْتِدُلُوا لَهُمُ الْمَأْمُولَ وَ الْحَيَاةَ وَ النَّفْسَ «١» وَ قَدْ أَرُوِي أَنَّكَ لَأَيُّسَرَ كَفَيْكَ فَجَعَلْتَ لَهُ النَّفْسَ وَ الْمَالِ تَابِعُوهُمْ فِي الدُّنْيَا أَحْسَنَ الْمَتَابِعَةِ بِالْبِرِّ وَ بَعِيدَ الْمَوْتِ بِالْإِعْظَامِ لَهُمْ وَ الرَّحْمِ عَلَيْهِمْ فَإِنَّهُ رُوِيَ أَنَّ مَنْ بَرَّ أَبَاهُ فِي حَيَاتِهِ وَ لَمْ يَدْعُ لَهُ بَعِيدَ وَفَاتِهِ سَمَاءَهُ اللَّهُ عَاقِبًا وَ مُعَلِّمُ الْخَيْرِ وَ الدِّينِ يَقُومُ مَقَامَ الْآبِ وَ يَجِبُ مِثْلُ الَّذِي يَجِبُ لَهُ فَاعْرِفُوا حَقَّهُ وَ اعْلَمُوا أَنَّ حَقَّ الْأُمِّ أَلْزَمُ الْحَقُوقِ وَ أَوْجِبُهَا لِأَنَّهَا حَمَلَتْ حَيْثُ لَمَّا يَحْمِلُ أَحَدٌ أَحَدًا وَ وَقْتُ السَّمْعِ وَ الْبَصِيرِ وَ جَمِيعِ الْجَوَارِحِ مَسْرُورَةً مُسْتَبَشِّرَةً بِمِثْلِكَ فَحَمَلَتْهُ بِمَا فِيهِ مِنَ الْمَكْرُوهِ وَ الَّذِي لَا يَصْبِرُ عَلَيْهِ أَحَدٌ وَ رَضِيَتْ بِأَنَّ تَجُوعَ وَ يَشْبَعُ وَ لَدَّهَا وَ تَطْمَأُ وَ يَزُورُ وَ تَعْرِى وَ يَكْتَسِي وَ يَظَلُّ وَ تَضْحَى فَلْيَكُنِ الشُّكْرُ لَهَا وَ الْبُرُّ وَ الرَّفْقُ بِهَا عَلَى قَدْرِ ذَلِكَ وَ إِنْ كُنْتُمْ لَا تُطِيقُونَ بِأَذْنَى حَقِّهَا إِلَّا بِعَوْنِ اللَّهِ «٢» وَ قَدْ قَرَنَ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ حَقَّهَا بِحَقِّهِ فَقَالَ اشْكُرْ لِي وَ لِيُؤَدِّكَ إِلَيَّ الْمَصِيرُ «٣» وَ رُوِيَ أَنَّ كُلَّ أَعْمَالِ الْبِرِّ يُبَلِّغُ الْعَبْدَ الذُّرْوَةَ مِنْهَا إِلَّا ثَلَاثَةً حُقُوقِ حَقِّ رَسُولِ اللَّهِ وَ حَقِّ الْوَالِدَيْنِ فَاسْأَلِ اللَّهَ الْعَوْنَ عَلَى ذَلِكَ.

(١) - ورد باختلاف في ألفاظه في الفقيه ٢: ٣٧٨، و روضة الواعظين: ٣٦٧.

(٢) - ورد باختلاف في ألفاظه في الفقيه ٢: ٣٧٨، و روضة الواعظين: ٣٦٧. من «و اعلم أن حق الام...».

(٣) - لقمان: ٣١: ١٤.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٣٣٥

٨٧ باب حق الإخوان

اعْلَمْ يَرْحِمِكَ اللَّهُ أَنَّ حَقَّ الْإِخْوَانِ فَرَضَ لِعَازِمٍ أَنْ تَقْدُواهُمْ بِأَنْفُسِكُمْ وَ أَسْمَاعِكُمْ وَ أَبْصَارِكُمْ وَ أَرْجُلِكُمْ وَ جَمِيعِ جَوَارِحِكُمْ وَ هُمْ حُصُونُكُمْ الَّتِي تَلْجَأُونَ إِلَيْهَا فِي الشَّدَائِدِ فِي الدُّنْيَا وَ الْآخِرَةِ لَا تُبَاطِئُهُمْ وَ لَا تُخَالِفُوهُمْ وَ لَا تَعْتَابُوهُمْ وَ لَا تَدْعُوا نَصِيْرَتَهُمْ وَ لَا مُعَاوَنَتَهُمْ وَ ابْذُلُوا النُّفُوسَ وَ الْأَمْوَالَ دُونَهُمْ وَ الْإِقْبَالَ عَلَى اللَّهِ جَلَّ وَ عَزَّ بِالْدُّعَاءِ لَهُمْ وَ مُوَاسَاتِهِمْ وَ مُسَاوَاتِهِمْ فِي كُلِّ مَا يَجُوزُ فِيهِ الْمُسَاوَاةُ وَ الْمُوَاسَاةُ وَ نَصِيْرَتَهُمْ ظَالِمِينَ وَ مَظْلُومِينَ بِالْدَّفْعِ عَنْهُمْ وَ رُوِيَ أَنَّهُ سَيْلَ الْعَالِمِ عَنِ الرَّجُلِ يُصْبِحُ مَعْمُومًا لَا يَدْرِي سَبَبَ غَمِّهِ فَقَالَ إِذَا أَصَابَهُ ذَلِكَ فَلْيَعْلَمْ أَنَّ أَخَاهُ مَعْمُومٌ وَ كَذَلِكَ إِذَا أَصْبَحَ فَرِحَانَ لِيَغِيْرَ سَبَبٍ يُوجِبُ الْفَرَحَ فَبِاللَّهِ نَسْتَعِينُ عَلَى حُقُوقِ الْإِخْوَانِ وَ الْمَأْخِ الَّذِي تَجِبُ لَهُ هَذِهِ الْحُقُوقُ الَّذِي لَمَّا فَرَّقَ بَيْنَكَ وَ بَيْنَهُ فِي جُمْلَةِ الدِّينِ وَ تَفَصَّيْلِهِ ثُمَّ مَا يَجِبُ لَهُ بِالْحُقُوقِ عَلَى حَسَبِ قُرْبٍ مَا بَيْنَ الْإِخْوَانِ وَ بَعْدِهِ بِحَسَبِ ذَلِكَ.

أَرُوِي عَنِ الْعَالِمِ ع أَنَّهُ وَقَفَ حِيَالِ «١» الْكَعْبَةِ ثُمَّ قَالَ مَا أَغْظَمَ حَقَّكَ يَا كَعْبَةُ وَ وَاللَّهِ إِنَّ حَقَّ الْمُؤْمِنِ لِأَعْظَمَ مِنْ حَقِّكَ. وَ رُوِيَ أَنَّ مَنْ طَافَ بِالْبَيْتِ سَبْعَةَ أَشْوَاطٍ كَتَبَ اللَّهُ لَهُ سِتِّمَةَ آلَافٍ حَسَنَةٍ وَ مَحَا عَنْهُ سِتِّمَةَ آلَافٍ سَيِّئَةٍ وَ رَفَعَ لَهُ سِتَّةَ آلَافٍ دَرَجَةً وَ قَضَاءَ حَاجَةِ الْمُؤْمِنِ أَفْضَلَ مِنْ طَوَافٍ وَ طَوَافٍ حَتَّى عَدَّ عَشْرَةَ «٢».

(١) - حِيَالِ الْكَعْبَةِ: أَرَاؤَهَا «الصحاح - حول - ٤: ١٦٧٩».

(٢) - ورد باختلاف في ألفاظه في أمالي الصدوق: ٣٩٨ / ١١، و التهذيب ٥: ٣٩٢ / ١٢٠ و ٣٩٣، من «و روى أن من طاف ...».

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٣٣٦

٨٨ باب حق الولد على الوالدين

أَرُوِي عَنِ الْعَالِمِ ع أَنَّهُ قَالَ لِرَجُلٍ أَلَيْكَ وَالِدَانِ فَقَالَ لَا فَقَالَ أَلَيْكَ وَ لَدَّ قَالَ نَعَمْ قَالَ لَهُ بَرِّ وَ لَدَكَ يُحَسَّبُ لَكَ بَرٌّ وَ الدِّيْنُكَ. وَ رُوِيَ أَنَّهُ قَالَ بَرُّوا أَوْلَادَكُمْ وَ أَحْسِنُوا إِلَيْهِمْ فَإِنَّهُمْ يَطُّونَ أَنْكُمْ تَرْزُقُونَهُمْ. وَ رُوِيَ أَنَّهُ قَالَ إِنَّمَا سُمُّوا الْأَبْرَارَ لِأَنَّهُمْ بَرُّوا الْأَبَاءَ وَ الْأَبْنََاءَ. وَ قَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص رَحِمَ اللَّهُ وَالِدًا أَعَانَ وَ لَدَّهُ عَلَى الْبِرِّ «١».

(١) - جامع الأحاديث: ١١ باختلاف يسير، من «و قد قال رسول الله ...».

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٣٣٧

٨٩ باب حق النفوس

سَلُوا رَبَّكُمْ الْعَافِيَةَ فِي الدُّنْيَا وَ الْآخِرَةِ فَإِنَّهُ أَرُوِي عَنِ الْعَالِمِ ع أَنَّهُ قَالَ إِنَّهُ الْمَلِكُ الْخَفِيُّ إِذَا حَضَرَتْ لَمْ يُؤْبَهُ بِهَا وَ إِنْ غَابَتْ عُرِفَ فَضْلُهَا وَ اجْتَهَدُوا أَنْ يَكُونَ زَمَانُكُمْ أَرْبَعَ سَاعَاتٍ سَاعَةٌ مِنْهُ لِمُنَاجَاتِهِ وَ سَاعَةٌ لِأَمْرِ الْمَعَاشِ وَ سَاعَةٌ لِمُعَاشَرَةِ الْإِخْوَانِ الثَّقَاتِ وَ الَّذِينَ يُعْرِفُونَكُمْ عُيُوبَكُمْ وَ يَخْلُصُونَ لَكُمْ فِي الْبَاطِنِ وَ سَاعَةٌ تَخْلُونَ فِيهَا لِلذَّاتِكُمْ وَ بِهَذِهِ السَّاعَةِ تَقْدِرُونَ عَلَى الثَّلَاثِ السَّاعَاتِ لَا تُحَدِّثُوا أَنْفُسَكُمْ بِالْفَقْرِ وَ لَا بِطُولِ الْعُمُرِ فَإِنَّهُ مَنْ حَدَّثَتْهَا بِطُولِ الْعُمُرِ حَرَصَ اجْعَلُوا لِأَنْفُسِكُمْ حِطًّا مِنَ الدُّنْيَا بِإِعْطَائِهَا مَا تَشْتَهِي مِنَ الْحَلَالِ وَ مَا لَمْ يَنْلِ الْمُرُوءَةَ وَ لَا سَرَفَ فِيهِ وَ اسْتَعِينُوا بِذَلِكَ عَلَى أُمُورِ الدِّينِ فَإِنَّهُ نَزَوِي لَيْسَ مِنَّا مَنْ تَرَكَ دُنْيَاهُ لِدِينِهِ وَ دِينَهُ لِدُنْيَاهُ «١» تَفَقَّهُوا فِي دِينِ اللَّهِ فَإِنَّهُ أَرُوِي مَنْ لَمْ يَتَفَقَّهْ فِي دِينِهِ مَا يُحْطَى أَكْثَرَ مِمَّا يُصِيبُ فَإِنَّ الْفِقْهَ مِفْتَاحُ

الْبَصِيرَةَ وَتَمَامَ الْعِبَادَةِ وَالسَّبَبُ إِلَى الْمَنَازِلِ الرَّفِيعَةِ وَخَاصُّ الْمَرْءِ بِالْمَرْئِيَّةِ الْجَلِيلَةِ فِي الدِّينِ وَالدُّنْيَا وَفَضْلُ الْفَقِيهِ عَلَى الْعِبَادِ كَفَضْلِ الشَّمْسِ عَلَى الْكَوَاكِبِ وَمَنْ لَمْ يَتَّفَقْهُ فِي دِينِهِ لَمْ يَزَكَّ اللَّهُ لَهُ عَمَلًا.
وَأُرْوَى عَنِ الْعَالِمِ ع أَنَّهُ قَالَ لَوْ وَجَدْتُ شَابًا مِنْ شُبَّانِ الشَّيْخَةِ لَا يَتَّفَقُهُ لَضَرْبَتُهُ ضَرْبَةً بِالسَّيْفِ وَرَوَى غَيْرِي عَشْرُونَ سَوَاطٍ.

(١) - الفقيه ٣: ٩٤ / ٣٥٥ وفيه بدل كلمة الدين الآخرة. من «ليس منا...».

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٣٣٨
وَأَنَّهُ قَالَ تَفَقَّهُوا وَإِلَّا فَاتَمَّتْ أَعْرَابُ جُهَالٍ.
وَرُوي أَنَّهُ قَالَ مَنْزِلَةُ الْفَقِيهِ فِي هَذَا الْوَقْتِ كَمَنْزِلَةِ الْأَنْبِيَاءِ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ.
وَرُوي أَنَّ الْفَقِيهَ يَسْتَعْفِرُ لَهُ مَلَائِكَةُ السَّمَاءِ وَأَهْلُ الْأَرْضِ وَالْوَحْشُ وَالطَّيْرُ وَحَيْتَانُ الْبَحْرِ.
وَعَلَيْكُمْ بِالْقَصْدِ فِي الْغِنَى وَالْفَقْرِ وَالْبِرِّ مِنَ الْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ فَإِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يُعْظِمُ شِمَّةَ «١» التَّمْرِ حَتَّى تَأْتِيَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَجَبَلٍ أَحَدٍ إِيَّاكُمْ وَالْحِرْصَ وَالْحَسَدَ فَإِنَّهُمَا أَهْلَكَ الْأُمَّمَ السَّافِلَةَ وَإِيَّاكُمْ وَالْبُخْلَ فَإِنَّهُ عَاهَهُ لَا يَكُونُ فِي حُرٍّ وَلَا مُؤْمِنٍ إِنَّهُ خَلَّافُ الْإِيمَانِ عَلَيْكُمْ بِالتَّقِيَّةِ فَإِنَّهُ رُوي مَنْ لَا تَقِيَّةَ لَهُ لَا دِينَ لَهُ «٢» وَرُوي تَارِكُ التَّقِيَّةِ كَافِرٌ وَرُوي أَنَّ حَيْثُ لَا يُتَّقَى التَّقِيَّةُ دِينَ «٣» مُنْذُ أَوَّلِ الدَّهْرِ إِلَى آخِرِهِ.

وَرُوي أَنَّ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع كَانَ يَمْضِي يَوْمًا فِي أَسْوَاقِ الْمَدِينَةِ وَخَلْفَهُ أَبُو الْحَسَنِ مُوسَى ع فَجَذَبَ رَجُلٌ ثُوبَ أَبِي الْحَسَنِ ثُمَّ قَالَ لَهُ مِنَ الشَّيْخِ فَقَالَ لَا أَعْرِفُ.

تَزَاوَرُوا تَحَابُّوا وَتَصَافَحُوا وَلَا تَحْتَشِمُوا فَإِنَّهُ رُوي الْمُحْتَشِمِي «٤» وَالْمُحْتَشِمُ فِي النَّارِ لَمَّا تَأْكُلُوا النَّاسَ بِأَلِ مُحَمَّدٍ ص فَإِنَّ التَّأْكُلَ بِهِمْ كُفْرٌ لَمَّا تَسْتَقِلُّوا قَلِيلَ الرِّزْقِ فَتَحَرَّمُوا كَثِيرَهُ عَلَيْكُمْ فِي أُمُورِكُمُ الْكَيْتَمَانَ فِي أُمُورِ الدِّينِ وَالدُّنْيَا فَإِنَّهُ رُوي أَنَّ الْأِدَاعِيَةَ كُفْرٌ وَرُوي أَنَّ الْمَذِيحَ وَالْقَائِلَ شَرِيكَانَ وَرُوي مِمَّا تَكْتُمُهُ مِنْ عَيْدُوكَ فَلَمَّا يَقِفُ عَلَيْهِ وَلِيكَ لَمَّا تَغَضَّبُوا مِنَ الْحَقِّ إِذَا صَدِغْتُمْ بِهِ وَلَا تَغْرَنُكُمْ الدُّنْيَا فَإِنَّهَا لَا تَصْلُحُ لَكُمْ كَمَا لَمْ تَصْلُحْ لِمَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ مِمَّنِ اطْمَأَنَّ إِلَيْهَا

(١) - الشَّعْبَةُ: نصف الشيء «القاموس المحيط - شقق - ٣: ٢٥٠».

(٢) - ورد في الكافي ٢: ١٧٢ / ٢ «ولا دين لمن لا تقيته له».

(٣) - في نسخة «ش»: روى التقيته ديني.

(٤) - يقال: تحشيت من فلان أي تدممت منه. «لسان العرب - حشا - ١٤: ١٨٢». الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص:

٣٣٩

وَرُوي أَنَّ الدُّنْيَا سَجَنُ الْمُؤْمِنِ وَالْقَبْرِ بَيْتُهُ وَالْجَنَّةُ مَأْوَاهُ وَالدُّنْيَا جَنَّةُ الْكَافِرِ وَالْقَبْرِ سَجَنُهُ وَالنَّارُ مَأْوَاهُ عَلَيْكُمْ بِالصَّدَقِ وَإِيَّاكُمْ وَالكَذِبِ فَإِنَّهُ لَا يَصْلُحُ إِلَّا لِأَهْلِهِ أَكْثَرُوا مِنْ ذِكْرِ الْمَوْتِ فَإِنَّهُ أُرْوَى أَنَّ ذِكْرَ الْمَوْتِ أَفْضَلُ الْعِبَادَةِ وَأَكْثَرُوا مِنَ الصَّلَاةِ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ ع وَالدُّعَاءِ لِلْمُؤْمِنِينَ وَالمُؤْمِنَاتِ فِي آنَاءِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ فَإِنَّ الصَّلَاةَ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ أَفْضَلُ أَعْمَالِ الْبِرِّ أَحْرَصُوا عَلَى قَضَاءِ حَوَائِجِ الْمُؤْمِنِينَ وَإِدْخَالَ السُّرُورِ عَلَيْهِمْ وَدَفْعِ الْمَكْرُوهِ عَنْهُمْ فَإِنَّهُ لَيْسَ شَيْءٌ مِنَ الْأَعْمَالِ عِنْدَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ بَعْدَ الْفَرَائِضِ أَفْضَلَ مِنْ إِدْخَالِ السُّرُورِ عَلَى الْمُؤْمِنِ لَمَّا تَدْعُوا الْعَمَلَ الصَّالِحَ وَالِاجْتِهَادَ فِي الْعِبَادَةِ اتِّكَالًا عَلَى حُبِّ آلِ مُحَمَّدٍ ع وَلا تَدْعُوا حُبَّ آلِ مُحَمَّدٍ ع وَالتَّسْلِيمِ لِأَمْرِهِمْ اتِّكَالًا عَلَى الْعِبَادَةِ فَإِنَّهُ لَا يُقْبَلُ أَحَدُهُمَا دُونَ الْآخَرِ وَاعْلَمُوا أَنَّ رَأْسَ طَاعَةِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ التَّسْلِيمُ لِمَا عَقَلْنَاهُ وَلِمَا لَمْ نَعْقِلْهُ فَإِنَّ رَأْسَ الْمَعَاصِي الرَّدُّ عَلَيْهِمْ وَإِنَّمَا امْتَحَنَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ النَّاسَ بِطَاعَتِهِ لِمَا عَقَلُوهُ وَلا لِمَا يَعْقِلُوهُ إِجْبَابًا

لِلْحُجَّةِ وَقَطْعاً لِلشُّبْهَةِ وَ اتَّقُوا اللَّهَ وَ قُولُوا قَوْلاً سَدِيداً يُضِيحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَ يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَ يُدْخِلْكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَ مَسَاكِنَ طَيِّبَةً فِي جَنَّاتِ عَدْنٍ وَ لَا يَفُوتُكُمْ خَيْرُ الدُّنْيَا فَإِنَّ الْآخِرَةَ لَأَتْلَحُقُ وَ لَا تُنَالُ إِلَّا بِالْأَنْبِيَاءِ.
الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٣٤٠

٩٠ باب الطب

أَرْوَى عَنِ الْعَالِمِ ع أَنَّهُ قَالَ الْحَمِيَّةُ «١» رَأْسُ كُلِّ دَوَاءٍ وَ الْمَعِدَةُ بَيْتُ الْأَدْوَاءِ وَ عَوْدُ بَدَنِكَ مَا تَعَوَّدَ «٢».
وَ قَالَ رَأْسُ الْحَمِيَّةِ الرَّفْقُ بِالْبَدَنِ.

وَ رُوِيَ اجْتَنِبِ الدَّوَاءَ مَا اخْتَمَلَ بَدَنُكَ الدَّاءَ «٣» فَإِذَا لَمْ يَحْتَمِلِ الدَّاءَ فَلَا دَوَاءَ «٤».

وَ أَرْوَى عَنْهُ ع أَنَّهُ قَالَ اثْنَانِ عَلِيلَانِ أَبَدًا صَحِيحٌ مُحْتَمٌ وَ عَلِيلٌ مُخَلِّطٌ «٥».

رُوِيَ إِذَا جُعْتَ فَكُلْ وَ إِذَا عَطِشْتَ فَاشْرَبْ وَ إِذَا هَاجَ بِكَ الْبَوْلُ قَبْلَ وَ لَا تُجَامِعْ إِلَّا مِنْ حَاجَتِهِ وَ إِذَا نَعَسْتَ فَنَمْ فَإِنَّ ذَلِكَ مَصِيحَةٌ لِلْبَدَنِ.

وَ رُوِيَ عَنْهُ ع أَنَّهُ قَالَ مَا تَكُونُ عَلَةً إِلَّا مِنْ ذَنْبٍ وَ مَا يَغْفِرُ اللَّهُ أَكْثَرَ «٦».

أَرْوَى أَنَّهُ قَالَ مَوْتُ الْإِنْسَانِ بِالذُّنُوبِ أَكْثَرُ مِنْ مَوْتِهِ بِالْأَجَالِ وَ حَيَاتُهُ بِالْبِرِّ أَكْثَرُ مِنْ حَيَاتِهِ بِالْعُمْرِ «٧».

(١) - احتمى المريض: امتنع من أكل ما يضره، و منع نفسه شهواتها من الأكل و الشرب «القاموس المحيط - حمى - ٤: ٣٢٠».

(٢) - ورد باختلاف في ألفاظه في مكارم الأخلاق: ٣٦٢، و طب النبي: ١٩، و دعوات الراوندى: ٢٨.

(٣) - الكافي ٦: ٣٨٢ / ٢، المحاسن: ١١ / ٥٧١.

(٤) - مكارم الأخلاق: ٣٦٢ باختلاف يسير.

(٥) - مكارم الأخلاق: ٣٦٢.

(٦) - مكارم الأخلاق: ٣٦٢.

(٧) - مكارم الأخلاق: ٣٦٢.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٣٤١

وَ قَالَ الْعَالِمُ ع كُلُّ عَلَةٍ تُسَارِعُ فِي الْجِسْمِ يَنْتَظِرُ أَنْ يُؤَمَّرَ فَيَأْخُذَ إِلَّا الْحَمَى فَإِنَّهَا تَرِدُ وَرُوداً «١».

وَ رُوِيَ أَنَّهَا حَظُّ الْمُؤْمِنِ مِنَ النَّارِ «٢».

وَ أَرْوَى عَنِ الْعَالِمِ ع أَنَّهُ قَالَ أَيَّامُ الصَّحَّةِ مَحْسُوبِيَّةٌ وَ أَيَّامُ الْعَلَّةِ مَحْسُوبِيَّةٌ وَ لَا يَزِيدُ هَذِهِ وَ لَا يَنْقُصُ هَذِهِ فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَ جَلَّ يَحْجُبُ بَيْنَ الدَّاءِ وَ الدَّوَاءِ حَتَّى تَنْقُضِيَ الْمُدَّةَ ثُمَّ يُخَلِّي بَيْنَهُ وَ بَيْنَهُ فَيَكُونُ بُرُؤُهُ بِذَلِكَ الدَّوَاءِ أَوْ يَشَاءُ فَيُخَلِّي قَبْلَ انْقِضَاءِ الْمُدَّةِ بِمَعْرُوفٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ بَرٍّ فَإِنَّهُ يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَ يُثَبِّتُ وَ هُوَ يُبَدِّئُ وَ يُعِيدُ

وَ رُوِيَ لَا خَيْرَ فِي بَدَنِ لَا يَأَلُمُ «٣» وَ لَمَّا فِي مَالٍ لَا يُضَارُّ «٤» فَسَيَّلَ الْعَالِمُ ع عَنْ مَعْنَى هَذَا فَقَالَ إِنَّ الْبَدْنَ إِذَا صَحَّ أَشْتَرَ وَ بَطْرٌ فَإِذَا اعْتَلَّ ذَهَبَ ذَلِكَ عَنْهُ فَإِنْ صَبَرَ جُعِلَ كَفَّارَةً لِمَا قَدْ أَذْنَبَ وَ إِنْ لَمْ يَصْبِرْ جَعَلَهُ وَبَالاً عَلَيْهِ.

وَ رُوِيَ حُمَى يَوْمَ كَفَّارَةٍ سَنَةٍ «٥».

وَ قَالَ الْعَالِمُ ع حُمَى يَوْمَ كَفَّارَةٍ سِتِّينَ سَنَةً إِذَا قَبِلَهَا بِقَبُولِهَا قِيلَ وَ مَا قَبُولُهَا قَالَ أَنْ يَحْمَدَ اللَّهُ وَ يَشْكُرَهُ وَ يَشْكُوَ إِلَيْهِ وَ لَا يَشْكُوهُ وَ إِذَا سُئِلَ عَنْ خَيْرِهِ قَالَ خَيْراً «٦».

وَرُويَ مَنْ شَكَاَ إِلىَ أَخِيهِ الْمُؤْمِنِ فَقَدَّ شَكَاَ إِلىَ اللَّهِ وَ مَنْ شَكَاَ إِلىَ غَيْرِهِ فَقَدَّ شَكَاَ اللَّهُ «٧».

وَرُويَ أَنَّهُ إِذاَ كانَ يَوْمَ الْقِيامَةِ يَؤُدُّ أَهْلَ الْبَلَاءِ وَ الْمَرَضَى أَنَّ لِحُومَهُمْ قَدَّ قُرِضَتْ بِالْمَقَارِيضِ لِمَا يَرَوْنَ مِنْ جَزِيلِ ثَوَابِ الْعَلِيلِ.

- (١)- الكافي ٨: ٥٣ / ٨٨ باختلاف يسير.
 - (٢)- الكافي ٣: ٧ / ١١٢، ثواب الأعمال: ١ / ٢٨٨، مكارم الأخلاق: ٣٥٧، التمهيد: ٤٣ / ٤٩.
 - (٣)- ثواب الأعمال: ٢ / ٢٢٨ باختلاف يسير من «و روى: لا خير...».
 - (٤)- في نسخة «ض»: «بصا».
 - (٥)- ثواب الأعمال: ٢٢٩، علل الشرائع: ٢٩٧، مكارم الأخلاق: ٣٥٨، التمهيد: ٤٢ / ٤٥، وفيها ليلة بدل يوم من «و روى: حمى...».
 - (٦)- ورد باختلاف في ألفاظه في ثواب الأعمال: ٢٢٩، والكافي ٣: ٥ / ١١٦، و مكارم الأخلاق: ٣٥٩.
 - (٧)- معاني الأخبار: ٨٤ / ٤٠٧، قرب الاسناد: ٣٨ باختلاف يسير.
- الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٣٤٢

٩١ باب الأدوية الجامعة بالقرآن

أَرُويَ عَنِ الْعَالِمِ ع أَنَّهُ قالَ إِذاَ بَدَثَ بِكَ عِلَّةٌ تَحَوَّفتَ عَلىَ نَفْسِكَ مِنْها فَاقْرَأِ الْأَنْعَامَ فَإِنَّهُ لاَ يَنالُكَ مِنْ تِلْكَ الْعِلَّةِ ما تَكَرَّهُ «١».

أَرُويَ عَنِ الْعَالِمِ ع مَنْ نالَتْهُ عِلَّةٌ فَلْيَقْرَأْ فِي جَنْبِهِ أُمَّ الْكِتابِ سَبْعَ مَرَّاتٍ فَإِنْ سَكَنْتَ وَ إِلاَ فَلْيَقْرَأْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَإِنَّها تَسْكُنُ «٢».

وَ أَرُويَ عَنِ الْعَالِمِ ع فِي الْقُرْآنِ شِفاءً مِنْ كُلِّ داءٍ «٣».

وَ قالَ داؤودُ مَرَضاًكُمْ بِالصَّدَقَةِ «٤» وَ اسْتَشْفُوا لَهُ بِالْقُرْآنِ فَمَنْ لَمْ يَشْفِهِ الْقُرْآنُ فَلَا شِفاءَ لَهُ «٥».

وَ نَرُويَ أَنَّهُ مَنْ قَرَأَ النَّحْلَ فِي كُلِّ شَهْرٍ كَفَى الْمُقَدَّرَ فِي الدُّنيا سَبْعِينَ نَوْعاً مِنْ أَنْواعِ الْبَلَاءِ أَهُونُهُ الْجُنُونُ وَ الْجَذامُ وَ الْبَرَصُ «٦» وَ مَنْ قَرَأَ سُورَةَ لُقْمَانَ فِي كُلِّ لَيْلَةٍ وَ كَلَّ اللَّهُ بِهِ ثَلَاثِينَ مَلَكاً يَحْفَظُونَهُ مِنْ إِبليسَ وَ جُنودِهِ حَتَّى يُصْبِحَ فَإِنْ قَرَأَها بِالنَّهارِ لَمْ يَزَالُوا يَحْفَظُونَهُ حَتَّى يُمَسِيَ «٧» وَ مَنْ قَرَأَ سُورَةَ يسَ قَبْلَ أَنْ يَنامَ أَوْ فِي نَهارِهِ كانَ مِنَ الْمُحْفَظِينَ وَ الْمَرْزُوقِينَ حَتَّى يُمَسِيَ أَوْ يُصْبِحَ وَ مَنْ قَرَأَها فِي لَيْلَةٍ وَ كَلَّ اللَّهُ بِهِ أَلْفَى مَلَكٍ يَحْفَظُونَهُ مِنْ كُلِّ شَيْطانٍ

- (١)- مكارم الأخلاق: ٣٦٣ باختلاف يسير.
 - (٢)- مكارم الأخلاق: ٣٦٣.
 - (٣)- مكارم الأخلاق: ٣٦٣.
 - (٤)- مكارم الأخلاق: ٣٨٨، الجعفریات: ٢٢١، طب الأئمة: ١٢٣.
 - (٥)- طب الأئمة: ٤٨ باختلاف في اللفظ.
 - (٦)- ثواب الأعمال: ١٣٣، مكارم الأخلاق: ٣٦٤، تفسير العياشي ٢: ٢٥٤ / ١، مجمع البيان ٣: ٣٤٧.
 - (٧)- ثواب الأعمال: ١٣٦، مكارم الأخلاق: ٣٦٤، مجمع البيان ٤: ٣١٢. الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٣٤٣
- رَجِيمٍ وَ مِنْ كُلِّ آفَةٍ فَإِنْ ماتَ فِي يَوْمِهِ أَوْ لَيْلَتِهِ أَذخَلَهُ اللَّهُ الْجَنَّةَ وَ حَضَرَ غَسِيلَهُ ثَلَاثُونَ أَلْفَ مَلَكٍ كُلُّهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ لَهُ وَ يَشْفَعُونَ لَهُ قَبْرِهِ «١» وَ مَنْ قَرَأَ سُورَةَ الصَّافَاتِ فِي كُلِّ يَوْمٍ جُمِعَتْ لَهُ لَمْ يَزَلْ مَحْفُوظاً مِنْ كُلِّ آفَةٍ مَدْفُوعاً عَنْهُ كُلُّ بَلِيَّةٍ فِي الدُّنيا مَرزُوقاً بِأَوْسَعِ

مَا يَكُونُ مِنَ الرِّزْقِ وَ لَمْ يُصَبِّ بِهِ فِي مَالِهِ وَ لَا فِي وُلْدِهِ وَ لَا فِي يَدَيْهِ سُوءٌ مِنْ شَيْطَانٍ رَجِيمٍ وَ مِنْ جَبَّارٍ عَنِيدٍ وَ إِنْ مَاتَ فِي يَوْمِهِ أَوْ لَيْلَتِهِ بَعَثَهُ اللَّهُ شَهِيداً مِنْ قَبْرِهِ «٢» وَ مَنْ قَرَأَ الزُّمَّرَ أَعْطَاهُ اللَّهُ شَرَفَ الدُّنْيَا وَ الآخِرَةِ وَ أَعَزَّهُ بِمَا مَالٍ وَ لَا عَشِيرَةٍ «٣» وَ مَنْ قَرَأَ الطُّورَ جَمَعَ اللَّهُ لَهُ خَيْرَ الدُّنْيَا وَ الآخِرَةِ «٤» وَ مَنْ قَرَأَ الْوَاقِعَةَ فِي كُلِّ جُمُعَةٍ لَمْ يَرِ فِي الدُّنْيَا بُؤْساً وَ لَا فَقْراً وَ لَا آفَةٌ مِنْ آفَاتِ الدُّنْيَا وَ هَذِهِ السُّورَةُ خَاصَّةٌ لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ لَا يَشْرِكُهُ فِيهَا أَحَدٌ «٥» وَ مَنْ قَرَأَ الْحَدِيدَ وَ الْمُجَادَلَةَ فِي صَلَاةٍ فَرِيضَةٍ وَ أَدْمَنَهَا لَمْ يَرِ فِي أَهْلِهِ وَ مَالِهِ وَ يَدَيْهِ سُوءاً وَ لَا خِصَاصَةً «٦» وَ مَنْ قَرَأَ الْمُتَحَنَّنَةَ فِي فَرَائِضِهِ وَ نَوَافِلِهِ امْتَحَنَ اللَّهُ قَلْبَهُ لِلْإِيمَانِ وَ نَوَّرَ بَصِيرَتَهُ وَ لَمْ يُصَبِّ بِهِ فَقْرٌ أَبَداً وَ لَا ضَرَرٌ فِي يَدَيْهِ وَ لَا فِي وُلْدِهِ «٧» وَ مَنْ قَرَأَ سُورَةَ الْجِنِّ لَمْ يُصَبِّ بِهِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا شَيْءٌ مِنْ أَعْيُنِ الْجِنِّ وَ لَا نَفْسِهِمْ وَ لَا سِحْرِهِمْ وَ لَا كَيْدِهِمْ «٨» وَ مَنْ قَرَأَ سُورَةَ الْمُزَّمِّلِ فِي عِشَاءِ الآخِرَةِ أَوْ فِي آخِرِ اللَّيْلِ كَانَ لَهُ اللَّيْلِ وَ النَّهَارُ شَاهِدَيْنِ مَعَ السُّورَةِ وَ أَحْيَاهُ اللَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً وَ أَمَاتَهُ اللَّهُ مِيتَةً طَيِّبَةً «٩» وَ مَنْ قَرَأَ النَّازِعَاتِ لَمْ يَمُتْ إِلَّا رَيَّاناً وَ لَمْ يَدْخُلِ الْجَنَّةَ

(١) - ثواب الأعمال: ١٣٨، مكارم الأخلاق: ٣٦٤، مجمع البيان ٤: ٤١٣.

(٢) - ثواب الأعمال: ١٣٩، مكارم الأخلاق: ٣٦٤، مجمع البيان ٤: ٤٣٦.

(٣) - ثواب الأعمال: ١٣٩، مكارم الأخلاق: ٣٦٤، مجمع البيان ٤: ٤٨٧.

(٤) - ثواب الأعمال: ١٤٣، مكارم الأخلاق: ٣٦٤، مجمع البيان ٥: ١٦٢.

(٥) - ثواب الأعمال: ١٤٤، مكارم الأخلاق: ٣٦٤، مجمع البيان ٥: ٢١٢، و فيها ليلة الجمعة.

(٦) - مكارم الأخلاق: ٣٦٤، ثواب الأعمال: ١٤٥، مجمع البيان ٥: ٢٢٩.

(٧) - ثواب الأعمال: ١٤٥، مكارم الأخلاق: ٣٦٥، مجمع البيان ٥: ٢٦٧.

(٨) - ثواب الأعمال: ١٤٨، مكارم الأخلاق: ٣٦٥، مجمع البيان ٥: ٣٦٥.

(٩) - ثواب الأعمال: ١٤٨، مكارم الأخلاق: ٣٦٥، مجمع البيان ٥: ٣٧٥. الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٣٤٤
إِلَّا رَيَّاناً «١» وَ مَنْ قَرَأَ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي فَرِيضَةٍ مِنَ الْفَرَائِضِ نَادَاهُ مُنَادٍ يَا عَبْدَ اللَّهِ قَدْ غَفِرَ لَكَ مَا مَضَى فَاسْتَبْأَنَفِ الْعَمَلَ «٢» وَ مَنْ قَرَأَ إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا فِي نَوَافِلِهِ لَمْ يُصَبِّ بِهِ زَلْزَلَةٌ أَبَداً وَ لَمْ يَمُتْ بِهَا وَ لَا بِصَاعِقَةٍ وَ لَا بِآفَةٍ مِنْ آفَاتِ الدُّنْيَا «٣» وَ مَنْ قَرَأَ وَئِيلَ لِكُلِّ هُمَزَةٍ فِي فَرِيضَةٍ نَفَتْ عَنْهُ الْفَقْرَ وَ جَلِبَتْ عَلَيْهِ الرِّزْقُ وَ دُفِعَتْ عَنْهُ مِيتَةُ السُّوءِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ «٤» وَ مَنْ قَرَأَ قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ وَ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ فِي فَرِيضَةٍ مِنَ الْفَرَائِضِ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ وَ لَوْلَادِيهِ وَ مَا وَلَدَ فَإِنْ كَانَ شَقِيماً أُثْبِتَ فِي دِيْوَانِ السُّعْدَاءِ وَ أَحْيَاهُ اللَّهُ سَعِيداً شَهِيداً وَ أَمَاتَهُ اللَّهُ شَهِيداً «٥» وَ بَعَثَهُ اللَّهُ شَهِيداً وَ مَنْ قَرَأَ إِذَا جَاءَ نَصِيرُ اللَّهِ فِي نَافِلَتِهِ أَوْ فَرِيضَتِهِ نَصَرَهُ اللَّهُ عَلَى جَمِيعِ أَعْدَائِهِ «٦» وَ كَفَاهُ الْمُهَمَّ.

(١) - ثواب الأعمال: ١٤٩، مجمع البيان ٥: ٤٢٨.

(٢) - ثواب الأعمال: ١٥٢/٢، مكارم الأخلاق: ٣٦٥، مجمع البيان ٥: ٥١٦.

(٣) - مكارم الأخلاق: ٣٦٥، ثواب الأعمال: ١٥٢، مجمع البيان ٥: ٥٢٤.

(٤) - ثواب الأعمال: ١٥٤، مكارم الأخلاق: ٣٦٥، مجمع البيان ٥: ٥٣٦ باختلاف يسير.

(٥) - ثواب الأعمال: ١٥٥، مكارم الأخلاق: ٣٦٥، مجمع البيان ٥: ٥٥١.

(٦) - ثواب الأعمال: ١٥٥، مكارم الأخلاق: ٣٦٦، مجمع البيان ٥: ٥٥٣.

منسوب به على بن موسى، امام هشتم عليه السلام، الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ١ جلد، مؤسسه آل البيت عليهم السلام - مشهد، چاپ: اول، ١٤٠٦ ق. الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام ؛ ؛ ص ٣٤٥
الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٣٤٥

٩٢ باب فضل الدعاء

أَرَوَى عَنِ الْعَالِمِ ع أَنَّهُ قَالَ لِكُلِّ دَاءٍ دَوَاءٌ سَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ لِكُلِّ دَاءٍ دُعَاءٌ فَإِذَا أَلْهِمَ الْعَلِيلُ الدُّعَاءَ فَقَدْ أَدِنَ فِي شِفَائِهِ «١» ثُمَّ قَالَ لِي الْعَالِمُ ع الدُّعَاءُ أَفْضَلُ مِنْ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ لِأَنَّ اللَّهَ جَلَّ وَعَزَّ يَقُولُ قُلْ مَا يَعْبُؤُا بِكُمْ رَبِّي لَوْ لَا دُعَاؤُكُمْ فَقَدْ كَذَّبْتُمْ فَسَوْفَ يَكُونُ لِزَامًا «٢» وَإِنَّ اللَّهَ يُؤَخِّرُ إِجَابَةَ الْمُؤْمِنِ شَوْقًا إِلَى دُعَائِهِ وَيَقُولُ صَوْتٌ أَحَبُّ أَنْ أَسْمِعَهُ وَيُعَجِّلُ إِجَابَةَ دُعَاءِ الْمُنَافِقِ وَيَقُولُ صَوْتٌ أَكْرَهُ سَمَاعَهُ «٣».

وَ أَفْضَلُ الدُّعَاءِ الصَّلَاةُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ص وَ الدُّعَاءُ لِإِخْوَانِكَ الْمُؤْمِنِينَ ثُمَّ الدُّعَاءُ لِنَفْسِكَ بِمَا أَحْبَبْتَ «٤» وَ أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنَ اللَّهِ إِذَا كَانَ فِي السُّجُودِ «٥».

وَ أَرَوَى أَنَّ الدُّعَاءَ يَدْفَعُ مِنَ الْبَلَاءِ مَا قُدِّرَ وَ مَا لَمْ يُقَدَّرْ قَلِيلٌ وَ كَيْفَ يَدْفَعُ مَا لَمْ يُقَدَّرْ قَالَ حَتَّى لَا يَكُونَ «٦» وَ طِينُ قَبْرِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع شِفَاءٌ مِنْ كُلِّ دَاءٍ وَ أَمَانٌ مِنْ كُلِّ خَوْفٍ «٧».
وَ أَرَوَى عَنْهُ ع أَنَّهُ قَالَ طِينُ قَبْرِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع شِفَاءٌ مِنْ

(١) - مكارم الأخلاق: ٣٨٩.

(٢) - الفرقان: ٢٥: ٧٧.

(٣) - مكارم الأخلاق: ٣٨٩.

(٤) - مكارم الأخلاق: ٣٨٩ باختلاف يسير.

(٥) - الكافي ٣: ٣٢٤ / ١١، مكارم الأخلاق: ٣٨٩، الاصول الستة عشر: ٤١ باختلاف يسير.

(٦) - الكافي ٢: ٣٤٠ / ٢ باختلاف يسير.

(٧) - طب الأئمة: ٥٢، و ورد باختلاف يسير في الكافي ٦: ٢٦٦ / ٩، و التهذيب ٩: ٨٩ / ٣٧٧، و أمالي الطوسي ١: ٣٢٦. الفقه

المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٣٤٦

كُلِّ عَلَيْهِ إِلَّا السَّامَ وَ السَّامَ الْمَوْتُ «١» وَ مَاءٌ زَمْرَمٌ أَرَوَى عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ص قَالَ مَاءٌ زَمْرَمٌ شِفَاءٌ لِمَا شُرِبَ لَهُ «٢» وَ فِي حَدِيثٍ آخَرَ مَاءٌ زَمْرَمٌ شِفَاءٌ لِمَا اسْتَعْمِلَ.

وَ أَرَوَى مَاءٌ زَمْرَمٌ شِفَاءٌ مِنْ كُلِّ دَاءٍ وَ سُقْمٍ وَ أَمَانٌ مِنْ كُلِّ خَوْفٍ وَ حُزْنٍ «٣».

وَ أَرَوَى عَنِ الْعَالِمِ ع أَنَّ حَبَّةَ السُّودَاءِ مُبَارَكَةٌ تُخْرِجُ الدَّاءَ الدَّفِينِ مِنَ الْبَدَنِ.

وَ عَنْهُ ع أَنَّ حَبَّةَ السُّودَاءِ شِفَاءٌ مِنْ كُلِّ دَاءٍ إِلَّا السَّامَ وَ عَلَيْكُمْ بِالْعَسَلِ وَ حَبَّةِ السُّودَاءِ «٤».

وَ قَالَ الْعَسَلُ شِفَاءٌ فِي ظَاهِرِ الْكِتَابِ كَمَا قَالَ اللَّهُ جَلَّ وَعَزَّ.

وَ قَالَ الْعَالِمُ ع فِي الْعَسَلِ شِفَاءٌ مِنْ كُلِّ دَاءٍ «٥» مَنْ لَعَقَ لَعَقَةً عَسَلٍ عَلَى الرِّيْقِ يَقْطَعُ الْبُلْغَمَ وَ يَحْسِمُ «٦» الصُّفْرَةَ وَ يَمْنَعُ الْمُرَّةَ السُّودَاءَ وَ يُصْفِي الذُّهْنَ وَ يُجَوِّدُ الْحَفِظَ إِذَا كَانَ مَعَ اللَّبَانِ الذَّكْرِ.

وَ السُّكَّرُ يَنْفَعُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ «٧» وَ كَذَلِكَ الْمَاءُ الْمَغْلِيُّ «٨».

وَأُرْوَى فِي الْمِيَاءِ الْبَارِدِ أَنَّهُ يُطْفِئُ الْحَرَارَةَ وَيَسْكُنُ الصَّفْرَاءَ وَيَهْضِمُ الطَّعَامَ وَيُذِيبُ الْفَضْلَةَ الَّتِي عَلَى رَأْسِ الْمَعْدَةِ وَيَذْهَبُ بِالْحَمَى «٩».

وَأُرْوَى أَنَّهُ لَوْ كَانَ شَيْءٌ يَزِيدُ فِي الْبِدَنِ لَكَانَ الْغَمْرُ يَزِيدُ وَاللَّيْنُ مِنَ الثِّيَابِ وَكَذَلِكَ الطَّيْبُ وَدُخُولُ الْحَمَامِ وَلَوْ غَمِرَ الْمَيِّتُ فَعَاشَ لَمَا أَنْكَرْتُ ذَلِكَ.

(١) - الكافي ٤: ٤٨٨ / ٤ باختلاف في الفاظه.

(٢) - الفقيه ٢: ١٣٥ / ٥٧٣، مكارم الأخلاق: ١٥٥، طب الأئمة: ٥٢ و باختلاف يسير في الكافي ٦: ٣٨٧ / ٥ و المحاسن: ١٩ / ٥٧٣.

(٣) - مكارم الأخلاق: ١٥٥.

(٤) - مكارم الأخلاق: ١٨٥، طب الأئمة: ٥١ و ٤٨، من «و عنه عليه السلام...».

(٥) - الخصال: ٤٢٣، الكافي ٦: ٣٣٢ / ٢، المحاسن: ٤٩٩ / ٦١٣ باختلاف يسير.

(٦) - في نسخة «ش»: «و يلحس».

(٧) - الكافي ٦: ٣٣٣ / ٢، المحاسن: ٥٠٠ / ٤٢٢ من «و السكر...».

(٨) - مكارم الأخلاق: ١٥٧، وفيه: الماء المغلى ينفع من كل شيء.

(٩) - ورد باختلاف في ألفاظه في مكارم الأخلاق: ١٥٥، و الكافي ٦: ٣٨١ / ٢، و المحاسن: ٥٧٢ / ١٥.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٣٤٧

وَأُرْوَى أَنَّ الصَّدَقَةَ تَرْجِعُ الْبَلَاءَ مِنَ السَّمَاءِ.

وَقِيلَ إِنَّ الصَّدَقَةَ تَدْفَعُ الْقَضَاءَ الْمُبْرَمَ عَنْ صَاحِبِهِ «١» وَقِيلَ لَا يَذْهَبُ بِالْأَدْوَاءِ إِلَّا الدُّعَاءُ وَ الصَّدَقَةُ وَ الْمَاءُ الْبَارِدُ.

وَأُرْوَى أَنَّ أَقْصَى الْحِمِيَةِ أَرْبَعَةٌ عَشَرَ يَوْمًا وَ أَنَّهَا لَيْسَ تَزُكُّ أَكْلَ الشَّيْءِ وَ لَكِنَّهَا تَزُكُّ الْإِكْتَارَ مِنْهُ.

وَأُرْوَى أَنَّ الصَّحَّةَ وَ الْعِلَّةَ يَفْتَتِلَانِ فِي الْجَسَدِ فَإِنْ غَلَبَتِ الْعِلَّةُ الصَّحَّةَ اسْتَيْقَظَ الْمَرِيضُ وَ إِنْ غَلَبَتِ الصَّحَّةُ الْعِلَّةَ اشْتَهَى الطَّعَامَ فَإِذَا اشْتَهَى الطَّعَامَ فَاطْعَمُوهُ فَلَرَبَّمَا فِيهِ الشِّفَاءُ.

وَ نَزَوَى مِنْ كُفْرَانَ النَّعْمِ أَنَّ يَقُولَ الرَّجُلُ أَكَلْتُ الطَّعَامَ فَضَرَّنِي «٢».

وَ نَزَوَى أَنَّ الثَّمَارَ إِذَا أَدْرَكَتْ فِيهَا الشِّفَاءُ لِقَوْلِهِ جَلَّ وَ عَزَّ كُلُّوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ «٣» وَ بِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

(١) - مكارم الأخلاق: ٣٨٨، طب الأئمة: ١٢٣ باختلاف يسير. من «و قيل: ان الصدقة...».

(٢) - معاني الأخبار: ٣٨٥ / ١٨، المحاسن: ٤٥٠ / ٣٤٢ باختلاف يسير من «من كفران النعم...».

(٣) - الأنعام ٦: ١٤١.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٣٤٨

٩٣ باب القدر و المنزلة بين المنزلتين

سَأَلْتُ الْعَالِمَ عَ أَجَبَرَ اللَّهُ الْعِبَادَ عَلَى الْمَعَاصِي فَقَالَ اللَّهُ أَعْدَلُ مِنْ ذَلِكَ «١» فَقُلْتُ لَهُ فَفَوَّضَ إِلَيْهِمْ فَقَالَ هُوَ أَعَزُّ مِنْ ذَلِكَ فَقُلْتُ لَهُ فَتَصِفُ لَنَا الْمَنْزِلَةَ بَيْنَ الْمَنْزِلَتَيْنِ فَقَالَ الْجَبْرُ هُوَ الْكُرْهُ فَاللَّهُ تَبَارَكَ وَ تَعَالَى لَمْ يُكْرِهْ عَلَى مَعْصِيَتِهِ وَ إِنَّمَا الْجَبْرُ أَنْ يُجْبَرَ الرَّجُلُ عَلَى مَا يَكْرَهُ وَ عَلَى مَا لَا يَشْتَهِي كَالرَّجُلِ يُغْلَبُ عَلَى أَنْ يُضْرَبَ أَوْ يُقَطَّعَ يَدُهُ أَوْ يُؤْخَذَ مَالُهُ أَوْ يُغْضَبَ عَلَى حُرْمَتِهِ أَوْ مِنْ كَانَتْ لَهُ قُوَّةٌ

وَمَنْعُهُ فُقُوهَ وَ أَمَا مَنْ أَتَى إِلَى أَمْرِ طَائِعًا مُجِبًّا لَهُ يُعْطَى عَلَيْهِ مَا لَهُ لِيُنَالَ شَهْوَتَهُ فَلَيْسَ ذَلِكَ بِجَبْرٍ إِنَّمَا الْجَبْرُ مَنْ أكرهه عَلَيْهِ أَوْ
أغضبه حَتَّى فَعَلَ مَا لَا يُرِيدُ وَ لَا يَشْتَهِيهِ وَ ذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَ تَعَالَى لَمْ يَجْعَلْ لَهُ هَوَى وَ لَا شَهْوَةَ وَ لَا مَحَبَّةً وَ لَا مَشِيئَةً إِلَّا فِيمَا
عَلِمَ أَنَّهُ كَانَ مِنْهُمْ وَ إِنَّمَا يُجْزُونَ فِي عِلْمِهِ وَ قَضَائِهِ وَ قَدْرِهِ عَلَى الَّذِي فِي عِلْمِهِ وَ كِتَابِهِ السَّابِقِ فِيهِمْ قَبْلَ خَلْقِهِمْ وَ الَّذِي عَلِمَ أَنَّهُ
غَيْرُ كَائِنٍ مِنْهُمْ هُوَ الَّذِي لَمْ يَجْعَلْ لَهُمْ فِيهِ شَهْوَةً وَ لَا إِزَادَةً.

وَ أَرَوَى عَنِ الْعَالِمِ ع أَنَّهُ قَالَ مَنْزِلَتُهُ بَيْنَ مَنْزِلَتَيْنِ فِي الْمَعَاصِي وَ سَيِّئِ الْأَشْيَاءِ فَاللَّهُ حَيَلٌ وَ عَزَّ الْفَاعِلُ لَهَا وَ الْقَاضِي وَ الْمُقَدِّرُ وَ
الْمُدَبِّرُ.

وَ قَدْ أَرَوَى أَنَّهُ قَالَ لَا يَكُونُ الْمُؤْمِنُ مُؤْمِنًا حَقًّا حَتَّى يَعْلَمَ أَنَّ مَا أَصَابَهُ لَمْ يَكُنْ

(١) - التوحيد: ١٠ / ٣٦٢ باختلاف يسير. الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٣٤٩

لِيُخْطِئَهُ وَ مَا أَخْطَاهُ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَهُ «١».

وَ أَرَوَى عَنِ الْعَالِمِ ع أَنَّهُ قَالَ مَسَاكِينُ الْقَدَرِيَّةِ أَرَادُوا أَنْ يَصِفُوا اللَّهَ عَزَّ وَ جَلَّ بِعَدْلِهِ فَأَخْرَجُوهُ مِنْ قُدْرَتِهِ وَ سُلْطَانِهِ «٢».

وَ رَوَى لَوْ أَرَادَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ أَنْ لَا يُعْصَى مَا خَلَقَ اللَّهُ إِبْلِيسَ.

وَ أَرَوَى أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ الْعَالِمَ ع أَكَلَفَ اللَّهُ الْعِبَادَ مَا لَمْ يُطِيقُونَ فَقَالَ كَلَّفَ اللَّهُ جَمِيعَ الْخَلْقِ مَا لَا يُطِيقُونَهُ إِنْ لَمْ يُعِنَهُمْ عَلَيْهِ فَإِنَّ
أَعَانَهُمْ عَلَيْهِ أَطَاقُوهُ قَالَ اللَّهُ جَلَّ وَ عَزَّ لِنَبِيِّهِ ص وَ اصْبِرْ وَ مَا صَبْرُكَ إِلَّا بِاللَّهِ «٣».

قُلْتُ وَ رَوَيْتُ عَنِ الْعَالِمِ ع أَنَّهُ قَالَ الْقَدْرُ وَ الْعَمَلُ بِمَنْزِلَةِ الرُّوحِ وَ الْجَسَدِ فَالرُّوحُ بِغَيْرِ الْجَسَدِ لَا يَتَحَرَّكُ وَ لَا يُرَى وَ الْجَسَدُ بِغَيْرِ
الرُّوحِ صُورَةٌ لَا حَرَكَتَ لَهُ فَإِذَا اجْتَمَعَا قَوِيًّا وَ صِلْحًا وَ حَسِينًا وَ مَلْحًا كَمَا ذَكَرْتُ الْقَدْرَ وَ الْعَمَلُ فَلَوْ لَمْ يَكُنِ الْقَدْرُ وَاقِعًا عَلَى الْعَمَلِ لَمْ
يُعْرِفِ الْخَالِقُ مِنَ الْمَخْلُوقِ وَ لَوْ لَمْ يَكُنِ الْعَمَلُ بِمُؤَافَقَتِهِ مِنَ الْقَدْرِ لَمْ يُمَضَّ وَ لَمْ يَتَمَّ وَ لَكِنْ بِاجْتِمَاعِهِمَا قَوِيًّا وَ صِلْحًا وَ لِلَّهِ فِيهِ
الْعَوْنُ لِعِبَادِهِ الصَّالِحِينَ «٤» ثُمَّ تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ وَ لَكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَ زَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَ كَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَ الْفُسُوقَ وَ
الْعِصْيَانَ «٥» الْآيَةَ ثُمَّ قَالَ الْعَالِمِ ع وَجَدْتُ ابْنَ آدَمَ بَيْنَ اللَّهِ وَ بَيْنَ الشَّيْطَانِ فَإِنَّ أَحَبَّهُ اللَّهُ تَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُهُ خَلَصَتْ وَ اسْتِخْلَصَتْ وَ إِلَّا
خَلَى بَيْنَهُ وَ بَيْنَ عَدُوِّهِ.

وَ قِيلَ لِلْعَالِمِ ع إِنَّ بَعْضَ أَصْحَابِنَا يَقُولُونَ بِالْجَبْرِ وَ بَعْضُهُمْ يَقُولُونَ بِالْإِسْتِطَاعَةِ قَالَ فَأَمَرَ أَنْ يُكْتَبَ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ قَالَ اللَّهُ
عَزَّ وَ جَلَّ يَا بَنِي آدَمَ بِمَشِيئَتِي كُنْتَ أَنْتَ الَّذِي تَشَاءُ وَ بِقُوَّتِي أَذَيْتَ فَرَائِضِي وَ بِنِعْمَتِي قَوَيْتَ عَلَى مَعْصِيَتِي خَلَقْتُكَ سَمِيعًا بَصِيرًا
مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنِّي وَ مَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ بِذُنُوبِكَ وَ مَعَاصِيكَ

(١) - الكافي ٢: ٤٨ / ٤ و ٧، مشكاة الأنوار: ١٢، شهاب الأخبار: ١٠٩ / ٥٩٦ باختلاف يسير من «لا يكون المؤمن مؤمنا...».

(٢) - ورد باختلاف في ألفاظه في التوحيد: ٣٨٢ / ٢٩.

(٣) - النحل ١٦: ١٢٧.

(٤) - التوحيد: ٣٦٦ / ٤، مختصر بصائر الدرجات: ١٣٧ باختلاف يسير من «القدر و العمل...».

(٥) - الحجرات ٧ / ٤٩. الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٣٥٠

وَ ذَلِكَ أَنِّي أَوْلَى بِحَسَبَاتِكَ مِنْكَ وَ أَنْتَ أَوْلَى بِسَيِّئَاتِكَ مِنِّي لَا أَسْأَلُ عَمَّا أَفْعَلُ وَ هُمْ يُسْأَلُونَ ثُمَّ قَالَ ع قَدْ بَيَّنْتُ لَكَ كُلَّ شَيْءٍ
تُرِيدُهُ «١».

(١) - الكافي ١: ١٢٢/١٢، التوحيد: ٣٣٨/٦ باختلاف يسير. من «و قيل للعالم عليه السلام: ان بعض أصحابنا...».

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٣٥١

٩٤ باب الاستطاعة

أَرَوِي أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ الْعَالِمَ ع فَقَالَ يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ أَلَيْسَ أَنَا مُسْتِطِيعٌ لِمَا كُفِّتُ فَقَالَ لَهُ الْعَالِمُ ع مَا لِاسْتِطَاعَةٍ عِنْدَكَ قَالَ الْقُوَّةُ عَلَى الْعَمَلِ قَالَ لَهُ الْعَالِمُ ع قَدْ أُعْطِيَ الْقُوَّةُ إِنْ أُعْطِيَ الْمَعُونَةَ قَالَ لَهُ الرَّجُلُ فَمَا الْمَعُونَةُ قَالَ التَّوْفِيقُ قَالَ فَلَمْ أُعْطِ التَّوْفِيقَ قَالَ ع لَوْ كُنْتُ مُوَفَّقًا كُنْتُ عَامِلًا وَ قَدْ يَكُونُ الْكَافِرُ أَقْوَى مِنْكَ وَ لَا يُعْطَى التَّوْفِيقَ فَلَا يَكُونُ عَامِلًا ثُمَّ قَالَ ع أَخْبِرْنِي عَنْكَ مَنْ خَلَقَ فِيكَ الْقُوَّةَ قَالَ الرَّجُلُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَ تَعَالَى قَالَ الْعَالِمُ ع فَهَلْ تَسْتِطِيعُ بِتِلْكَ الْقُوَّةِ دَفْعَ الضَّرْرِ عَن نَفْسِكَ وَ أَخْذَ النَّفْعِ إِلَيْهَا بِغَيْرِ الْعَوْنِ مِنَ اللَّهِ تَبَارَكَ وَ تَعَالَى قَالَ لَا قَالَ ع فَلِمَ تَنْتَحِلُ مَا لَا تَقْدِرُ عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ أَيْنَ أَنْتَ عَنِ قَوْلِ الْعَبْدِ الصَّالِحِ وَ مَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ «١»

(١) - هود ١١: ٨٨. الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٣٥٢

وَ أَرَوِي أَنَّ رَجُلًا سَأَلَهُ عَنِ الْإِسْتِطَاعَةِ فَقَالَ أَسْتِطِيعُ أَنْ تَسْتِطِيعَ أَنْ تَنْتَهِيَ عَمَّا يَكُونُ قَالَ لَا قَالَ ع فَبِمَا أَنْتَ مُسْتِطِيعٌ قَالَ الرَّجُلُ لَا أَذْرِي فَقَالَ الْعَالِمُ ع إِنَّ اللَّهَ جَلَّ وَ عَزَّ خَلَقَ خَلْقًا فَجَعَلَ فِيهِمْ آلَةَ الْفِعْلِ ثُمَّ لَمْ يُفَوِّضْ إِلَيْهِمْ فَهَمُّ مُسْتِطِيعُونَ لِلْفِعْلِ فِي وَقْتِ الْفِعْلِ مَعَ الْفِعْلِ قَالَ الرَّجُلُ فَالْعِبَادُ مَجْبُورُونَ فَقَالَ لَوْ كَانُوا مَجْبُورِينَ كَانُوا مَعْدُورِينَ قَالَ الرَّجُلُ فَمَفُوضٌ إِلَيْهِمْ قَالَ لَا قَالَ فَمَا هُوَ قَالَ الْعَالِمُ ع عَلِمَ مِنْهُمْ فَعَلًا فَجَعَلَ فِيهِمْ آلَةَ الْفِعْلِ فَإِذَا فَعَلُوا كَانُوا مُسْتِطِيعِينَ «١» وَ سَأَلْتُ الْعَالِمَ ع أَنَّهُ يَكُونُ الْعَبْدُ فِي حَالِ مُسْتِطِيعًا قَالَ نَعَمْ أَرْبَعُ خِصَالٍ مُخَلَى السَّرْبِ صِيحِجٌ سَلِيمٌ مُسْتِطِيعٌ فَسَأَلْتُهُ عَنِ تَفْسِيرِهِ فَقَالَ يَكُونُ مُخَلَى السَّرْبِ صِيحِجٌ الْجِسْمِ سَلِيمٌ الْجَوَارِحِ لَا يَقْدِرُ أَنْ يَزِنِي إِلَّا أَنْ يَجِدَ امْرَأَةً فَإِذَا وَجَدَ امْرَأَةً فَإِمَّا أَنْ يَعِصِي فَيَمْتَنِعَ كَمَا امْتَنَعَ يُوسُفُ وَ إِمَّا أَنْ يُخَلَى بَيْنَهُ وَ بَيْنَهَا فَهُوَ زَانٍ وَ لَمْ يُطْعِ اللَّهَ بِإِكْرَاهٍ وَ لَمْ يَعِصِ بِقَلْبِهِ «٢».

وَ أَرَوِي عَنِ الْعَالِمِ ع قَالَ سِتَّةٌ لَيْسَ لِلْعِبَادِ فِيهَا صُنْعُ الْمَعْرِفَةِ وَ الْجَهْلُ وَ الرِّضَا وَ الْغَضَبُ وَ النَّوْمُ وَ الْيَقْظَةُ «٣»

(١) - الكافي ١: ١٢٣/٢ باختلاف يسير من «و أروى: أنَّ رجلا سأله عن الاستطاعة...».

(٢) - التوحيد: ٣٤٨/٧، اعتقادات الصدوق: ٧٢، الكافي ١: ١٢٢/١ باختلاف يسير.

(٣) - الخصال: ٣٢٥/١٣، التوحيد: ٤١١/٦، الكافي ١: ١٢٥/١.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٣٥٣

٩٥ باب مكارم الأخلاق و التجل و المروءة و الحياء و البر و صلة الأرحام و غير ذلك من الآداب

وَ نَرَوِي عَنِ النَّبِيِّ ص أَنَّهُ قَالَ بُعِثْتُ بِمَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ «١».

أَرَوِي عَنِ الْعَالِمِ ع أَنَّ اللَّهَ جَلَّ وَ عَلَا خَصَّ رَسُولَهُ بِمَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ فَامْتَحِنُوا أَنْفُسَكُمْ فَإِنْ كَانَتْ فِيكُمْ فَاحْمَدُوا اللَّهَ وَ إِلَّا فَاسْأَلُوهُ وَ ارْغَبُوا إِلَيْهِ فِيهَا قَالَ وَ ذَكَرَهَا عَشْرَةَ الْيَقِينِ وَ الْقَنَاعِيَّةُ وَ الْبَصِيْرَةُ وَ الشُّكْرُ وَ الْحِلْمُ وَ حُسْنُ الْخُلُقِ وَ السَّخَاءُ وَ الْغَيْرَةُ وَ الشَّجَاعِيَّةُ وَ الْمُرُوءَةُ وَ فِي خَبَرٍ آخَرَ زَادَ فِيهَا الصُّدُقَ وَ الْحَيَاءَ وَ أَدَاءَ الْأَمَانَةِ «٢».

وَأَرَوَى عَنِ الْعَالِمِ ع قَالَ مَا نَزَلَ مِنَ السَّمَاءِ أَجَلٌ وَلَا أَعَزَّ مِنْ ثَلَاثَةِ التَّسْلِيمِ وَالْبِرِّ وَالْيَقِينِ (٣).
وَأَرَوَى عَنِ الْعَالِمِ ع أَنَّهُ قَالَ إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ أَوْحَى إِلَى آدَمَ ع أَنْ اجْتَمِعِ الْكَلِمَامَ كُلَّهُ فِي أَرْبَعِ كَلِمَاتٍ فَقَالَ يَا رَبِّ بَيْنَهُنَّ لِي
فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَيْهِ وَاحِدَةً لِي وَآخَرَى لِمَكَ وَآخَرَى بَيْنِي وَبَيْنِكَ وَآخَرَى بَيْنَكَ وَبَيْنَ النَّاسِ فَالَّتِي لِي تُؤْمِنُ بِي وَلَا تُشْرِكُ بِي
شَيْئًا وَالَّتِي لَكَ فَأُجَازِيكَ عَنْهَا

(١) - أمالي الطوسي ٢: ٢٠٩، مشكاة الأنوار: ٢٤٣.

(٢) - الكافي ٢: ٤٦، الخصال: ١٢/٤٣١، أمالي الصدوق: ٨/١٨٤، معاني الأخبار: ٣/١٩١، أمالي المفيد:

٢٢/١٩٢، معدن الجواهر: ٦٧ باختلاف يسير.

(٣) - مشكاة الأنوار: ٢٧ باختلاف يسير. الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٣٥٤

أُخْرِجَ مَا تَكُونُ إِلَى الْمُحَازَاةِ وَالَّتِي بَيْنَكَ وَبَيْنِي فَعَلَيْكَ الدُّعَاءُ وَعَلَى الْإِجَابَةِ وَالَّتِي بَيْنَكَ وَبَيْنَ النَّاسِ فَإِنْ تَرْضَى لَهُمْ مَا
تَرْضَى لِنَفْسِكَ وَتَكْرَهُ لَهُمْ مَا تَكْرَهُ لِنَفْسِكَ (١).

وَأَرَوَى أَنَّهُ سُئِلَ الْعَالِمِ ع عَنْ خِيَارِ الْعِبَادِ فَقَالَ الَّذِينَ إِذَا أَحْسَنُوا اسْتَبَشَرُوا وَإِذَا أَسَاءُوا اسْتَغْفَرُوا وَإِذَا أُعْطُوا شَكَرُوا وَإِذَا ابْتُلُوا
صَبَرُوا وَإِذَا غَضِبُوا عَفَوْا (٢).

وَأَرَوَى أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ الْعَالِمِ ع أَنْ يُعَلِّمَهُ مَا يَنَالُ بِهِ خَيْرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَلَا يُطَوَّلَ عَلَيْهِ فَقَالَ لَا تَغْضَبْ.

وَنَزَوَى أَنَّ رَجُلًا أَتَى سَيِّدَنَا رَسُولَ اللَّهِ ص فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ عَلَّمْنِي خُلُقًا يَجْمَعُ لِي خَيْرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ فَقَالَ لَا تَكْذِبْ قَالَ
الرَّجُلُ وَكُنْتُ عَلَى حَالِمَةٍ يَكْرَهُهَا اللَّهُ فَتَرَكْتُهَا خَوْفًا أَنْ يَسْأَلَنِي سَائِلٌ عَنْهَا عَمِلْتُ كَذَا وَكَذَا فَافْتَضَحَ أَوْ أَكْذَبَ فَأَكُونَ قَدْ خَالَفْتُ
رَسُولَ اللَّهِ ص فِيمَا حَمَلَنِي عَلَيْهِ.

وَأَرَوَى عَنِ الْعَالِمِ ع أَنَّهُ قَالَ عَجِبْتُ لِمَنْ يَشْتَرِي الْعَبِيدَ بِمَالِهِ فَيُعْتِقُهُمْ كَيْفَ لَا يَشْتَرِي الْأَحْرَارَ بِحُسْنِ خُلُقِهِ.

وَنَزَوَى كِبْرُ الدَّارِ مِنَ السَّعَادَةِ وَكَثْرَةُ الْمُحِبِّينَ مِنَ السَّعَادَةِ وَمُوَافَقَةُ الزَّوْجَةِ كَمَالُ الشُّرُورِ.

وَنَزَوَى تَعَاهُدُ الرَّجُلِ ضَيْعَتَهُ مِنَ الْمُرُوءَةِ (٣) وَسَمَنُ الدَّابَّةِ مِنَ الْمُرُوءَةِ وَالْإِحْسَانُ إِلَى الْخَادِمِ مِنَ الْمُرُوءَةِ.

وَأَرَوَى أَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يُحِبُّ الْجَمَالَ وَالتَّجَمُّلَ وَيُبْغِضُ الْبُؤْسَ وَالتَّبَاؤُسَ وَأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يُبْغِضُ مِنَ الرِّجَالِ الْقَادُورَةَ
وَأَنَّهُ إِذَا أَنْعَمَ عَلَى عَبْدِهِ نِعْمَةً أَحَبَّ أَنْ يَرَى أَثَرَ تِلْكَ النِّعْمَةِ.

وَرَوَى جِصُّصُ الدَّارِ وَاكْسَاحُ الْأَفْيَةِ وَنَظْفَهَا وَأَسْرَجُ السَّرَاجِ قَبْلَ مَغِيبِ الشَّمْسِ كُلِّ ذَلِكَ يَنْفِي الْفَقْرَ وَيَزِيدُ فِي الرِّزْقِ (٤).

وَأَرَوَى عَنِ الْعَالِمِ ع قُلْتُ لَهُ أَيُّ الْخِصَالِ بِالْمَرْءِ أَجْمَلُ فَقَالَ وَقَارٌ

(١) - الفقيه ٤: ٢٩٠/٨٧٣، معاني الأخبار: ١/١٣٧، أمالي الصدوق: ١/٤٨٧، الكافي ٢: ١١٨/١٣.

(٢) - الكافي ٢: ١٨٨/٣١، مشكاة الأنوار: ٧٩.

(٣) - معاني الأخبار: ٧/٢٥٨، من «و نروى: تعاهد الرجل...».

(٤) - مكارم الأخلاق: ٤١، أمالي الطوسي ١: ٢٨١ باختلاف يسير، من «و أروى أن الله تبارك و تعالی ...». الفقه المنسوب إلى

الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٣٥٥

بِلَا مَهَابَةٍ وَ سَمَاحٍ بِلَا طَلَبِ الْمُكَافَأَةِ وَ تَشَاغُلٍ بِغَيْرِ صَلَاحِ الدُّنْيَا (١).

وَنَزَوَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ص نَظَرَ إِلَى وَلَدَيْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ الْحَسَنِ وَ الْحُسَيْنِ ص وَ بَنَاتِ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ص فَقَالَ بَنُونَا لِبَنَاتِنَا وَ

بَنَاتُنَا لِنِينَا.

وَرَوَى لَا تَقْطَعُ أَوْدَاءَكَ فَيُطْفَى نُورَكَ «٢».

وَرَوَى أَنَّ الرَّحِمَ إِذَا بَعْدَتْ غِطَّتْ وَإِذَا تَمَاسَّتْ عَطِبَتْ.

وَرَوَى سِتْرُ سِتْنَيْنِ بَرٍّ وَالِدَيْكَ سِتْرُ سَنَةٍ صِلْ رَحِمَكَ سِتْرُ مِيلًا عُدْ مَرِيضًا سِتْرُ مِيلَيْنِ شَيِّعْ جَنَازَهُ سِتْرُ ثَلَاثَةِ أَمْيَالٍ أَجِبْ دَعْوَةَ سِتْرُ أَرْبَعَةِ أَمْيَالٍ زُرْ أَخَاكَ فِي اللَّهِ سِتْرُ خَمْسِيَةِ أَمْيَالٍ انصُرْ مَظْلُومًا سِتْرُ سِتَّةِ أَمْيَالٍ اغِثْ مَلْهُوفًا سِتْرُ عَشْرَةِ أَمْيَالٍ فِي قَضَاءِ حَاجَةِ الْمُؤْمِنِ وَ عَلَيْكَ بِالِاسْتِغْفَارِ «٣».

وَرَوَى بَرُّوا آبَاءَكُمْ يَبْرِكْكُمْ أَبْنَاؤُكُمْ كُفُّوا عَنِ نِسَاءِ النَّاسِ تَعِفَّ نِسَاؤُكُمْ «٤».

وَأَرَوَى الْأَخَ الْكَبِيرُ بِمَنْزِلَةِ الْأَبِ.

وَأَرَوَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ص كَانَ يُقَسِّمُ لِحَطَّاتِهِ بَيْنَ جُلَسَائِهِ وَمَا سُئِلَ عَنْ شَيْءٍ قَطُّ فَقَالَ لَا بِأَبِي هُوَ وَ أُمِّي ص وَ لَا عَاتَبَ أَحَدًا عَلَى ذَنْبٍ أَدْنَبَ.

وَرَوَى مَنْ عَرَضَ لِأَخِيهِ الْمُؤْمِنِ فِي حَدِيثِهِ فَكَأَنَّمَا خَدَشَ وَجْهَهُ «٥».

وَرَوَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ص لَعَنَ ثَلَاثَةَ أَكَلِ زَادِهِ وَحَدَهُ وَ رَاكِبِ الْفَلَاةِ وَحَدَهُ وَ النَّائِمِ فِي بَيْتٍ وَحَدَهُ «٦».

وَأَرَوَى أَطْرَفُوا أَهْلِيكُمْ فِي كُلِّ جُمُعَةٍ بِشَيْءٍ مِنَ الْفَاكِهَةِ وَ اللَّحْمِ حَتَّى يَفْرَحُوا بِالْجُمُعَةِ «٧».

(١) - أمالي الصدوق: ٢٣٨/٨، الكافي ٢: ٣٣/١٨٨.

(٢) - علل الشرائع: ١٩/٥٨٢، نوادر الراوندي: ١٠ باختلاف في ألفاظه، من «و روى: لا تقطع...».

(٣) - نوادر الراوندي: ٥، من «و روى: سرستين...».

(٤) - أمالي الصدوق: ٢٣٨/٦ باختلاف في ألفاظه.

(٥) - مشكاة الأنوار: ١٨٩، جامع الأحاديث: ٢٤، قضاء حقوق المؤمنين ح ٨ باختلاف يسير، من «من عرض لأخيه...».

(٦) - الفقيه ٤: ٢٥٩، المواعظ للصدوق: ١٩.

(٧) - الفقيه ١: ٢٧٣/١٢٤٦.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٣٥٦

وَرَوَى إِنْ كُنْتَ تُحِبُّ أَنْ تَنْسَبَ لَكَ النِّعْمَةُ وَ تَكْمَلَ لَكَ الْمُرُوءَةُ وَ تَصِلِحَ لَكَ الْمَعِيشَةُ فَلَا تُشْرِكِ الْعَبِيدَ وَ السَّفَلَةَ فِي أَمْرِكَ فَإِنَّكَ إِنْ ائْتَمَنْتَهُمْ خَانُوكَ وَ إِنْ خَدَّثُوكَ كَذَبُوكَ وَ إِنْ نُكِبْتَ خَدَلُوكَ «١» وَ لَمَّا عَلَيْكَ أَنْ تَصِحَّحَ ذَا الْعَقْلِ فَإِنْ لَمْ تَحْمَدْ كَرَمَهُ انْتَفَعِ بِعَقْلِهِ «٢» وَ اخْتَرِزْ مِنْ سَيِّئِ الْأَخْلَاقِ وَ لَمَّا تَدَعَّ صِحْبَةَ الْكَرِيمِ وَ إِنْ لَمْ تَحْمَدِ عَقْلَهُ وَ لَكِنْ تَنْتَفِعِ بِكَرَمِهِ بِعَقْلِكَ وَ فِرَّ الْفِرَارَ كُلَّهُ مِنَ الْأَحْمَقِ اللَّئِيمِ.

وَرَوَى انظُرْ إِلَى مَنْ هُوَ دُونَكَ فِي الْمَقْدَرَةِ وَ لَا تَنْظُرْ إِلَى مَنْ هُوَ فَوْقَكَ فَإِنَّ ذَلِكَ أَفْعَى لَكَ وَ أُخْرَى أَنْ تَسْتَوْجِبَ زِيَادَةً.

وَ اعْلَمْ أَنَّ الْعَمَلَ الدَّائِمَ الْقَلِيلَ عَلَى الْيَقِينِ وَ الْبَصِيرَةَ أَفْضَلُ عِنْدَ اللَّهِ مِنَ الْعَمَلِ الْكَثِيرِ عَلَى غَيْرِ الْيَقِينِ وَ الْجَهْلِ وَ اعْلَمْ أَنَّهُ لَا وَرَعَ أَنْفَعُ مِنْ تَجَنُّبِ مَحَارِمِ اللَّهِ وَ الْكَفِّ عَنِ أَدَى الْمُؤْمِنِ وَ لَا عَيْشَ أَهْنًا مِنْ حُسْنِ الْخُلُقِ وَ لَا مَالَ أَنْفَعُ مِنَ الْقُنُوعِ وَ لَا جَهْلَ أَضْرُّ مِنَ الْعُجْبِ «٣» وَ لَا تَخَاصِمِ الْعُلَمَاءَ وَ لَا تَلَاعِبُهُمْ وَ لَا تُحَارِبُهُمْ وَ لَا تَوَاضِعُهُمْ.

وَ رَوَى مَنْ اخْتَمَلَ الْجَفَاءَ لَمْ يَشْكُرِ النِّعْمَةَ «٤».

وَ أَرَوَى عَنِ الْعَالِمِ ع أَنَّهُ قَالَ رَحِمَ اللَّهُ عَبْدًا حَبَّبْنَا إِلَى النَّاسِ وَ لَمْ يُبْعِضْنَا إِلَيْهِمْ وَ أَيُّمَ اللَّهُ لَوْ يَرُونَ مَحَاسِنَ كَلَامِنَا لَكَانُوا أَعَزَّ وَ لَا

اسْتَطَاعَ أَنْ يَتَعَلَّقَ عَلَيْهِمْ بِشَيْءٍ.

وَأَرَوَى عَنِ الْعَالِمِ عَ أَنَّهُ قَالَ عَلَيْكُمْ بِتَقْوَى اللَّهِ وَالْوَرَعِ وَالِاجْتِهَادِ وَادَاءِ الْأَمَانَةِ وَصِدْقِ الْحَدِيثِ وَحُسْنِ الْجَوَارِ فِيهِذَا حِجَاءَ مُحَمَّدٍ ص صَلُّوا فِي عَشَائِرِكُمْ وَصَلُّوا أَرْحَامَكُمْ وَعُودُوا مَرْضَاكُمْ وَاحْضُرُوا جَنَائِزَكُمْ وَكُونُوا زِينًا وَلَا تَكُونُوا شَيْنًا حَبِيبُونَ إِلَى النَّاسِ وَلَا تُبْغِضُونَا جُرُؤًا إِلَيْنَا كُلَّ مَوَدَّةٍ وَادْفَعُوا عَنَّا كُلَّ قَبِيحٍ وَمَا قِيلَ فِينَا مِنْ خَيْرٍ فَنَحْنُ أَهْلُهُ وَمَا قِيلَ فِينَا مِنْ شَرٍّ فَمَا نَحْنُ كَذَلِكَ

(١) - علل الشرائع: ٥٥٨ باختلاف يسير.

(٢) - في نسخة «ش»: «بكرمك» و في نسخة «ض»: «بكرمه» و ما أثبتناه من البحار ٧٤: ١٨٧ / ١٢.

(٣) - علل الشرائع: ٥٥٩، تحف العقول: ٢٦٧، الاختصاص: ٢٢٧ باختلاف يسير، من «و نروى: انظر...».

(٤) - الخصال: ٣٧ / ١١ من «و نروى: من احتمال...». الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٣٥٧

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ «١».

وَنَزَوَى أَنْ رَجُلًا قَالَ لِلصَّادِقِ ع يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ فِيمَ الْمُرُوءَةُ فَقَالَ أَلَّا يَرَاكَ حَيْثُ نَهَاكَ وَ لَا يَفْقِدَكَ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكَ.

(١) - السرائر: ٤٩٤ باختلاف يسير من «عليكم بتقوى الله».

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٣٥٨

٩٦ باب التوكل على الله و الرجاء من الله و التفويض إلى الله و أن كل ما صنعه الله للمؤمن فهو خير له و أنه من أعطى الدين فقد أعطى الدنيا

أَرَوَى عَنِ الْعَالِمِ عَ أَنَّهُ قَالَ مَنْ أَرَادَ أَنْ يَكُونَ أَقْوَى النَّاسِ فَلْيَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ «١» وَ سَيِّئِلَ عَنِ حَدِّ التَّوَكُّلِ مَا هُوَ قَالَ لَا تَخَافُ سِوَاهُ «٢» وَ أَرَوَى أَنَّ الْعِنَى وَ الْعِزَّ يَجُولَانِ فَإِذَا ظَفِرَا بِمَوْضِعِ التَّوَكُّلِ أَوْطَنَا «٣».

وَأَرَوَى عَنِ الْعَالِمِ عَ أَنَّهُ قَالَ التَّوَكُّلُ عَلَى اللَّهِ عِزٌّ وَ حِلٌّ دَرَجَاتٌ مِنْهَا أَنْ تَتَّقَى بِهِ «٤» فِي أُمُورِكَ كُلِّهَا فَمَا فَعَلَهُ بِكَ كُنْتَ عَلَيْهِ رَاضِيًا «٥».

وَرَوَى أَنَّ اللَّهَ حِلٌّ وَ عِزٌّ أَوْحَى إِلَى دَاوُدَ عَ مَا اعْتَصَمَ بِى عِبِيدٌ مِنْ عِبَادِي دُونَ أَحَدٍ مِنْ خَلْقِي عَرَفْتُ ذَلِكَ مِنْ نَبِيَّتِهِ ثُمَّ يَكِيدُهُ أَهْلُ السَّمَاوَاتِ وَ الْأَرْضِ وَ مَا فِيهِنَّ إِلَّا جَعَلْتُ لَهُ الْمَخْرَجَ مِنْ بَيْنَهُنَّ وَ مَا اعْتَصَمَ عِبِيدٌ مِنْ عِبِيدِي بِأَحَدٍ مِنْ خَلْقِي دُونِي عَرَفْتُ ذَلِكَ مِنْ نَبِيَّتِهِ إِلَّا قَطَعْتُ أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ مِنْ يَدَيْهِ وَ أَسَخْتُ الْأَرْضَ مِنْ تَحْتِهِ وَ لَمْ أَبَالِ بِأَيِّ وَادٍ هَلَكَ «٦».

(١) - جامع الاخبار: ١٣٧، مشكاة الأنوار: ١٨ باختلاف يسير.

(٢) - أمالي الصدوق: ٨ / ١٩٩، عدة الداعي: ١٣٥ باختلاف في ألفاظه.

(٣) - الكافي ٢: ٥٣ / ٣، مشكاة الأنوار: ١٦.

(٤) - أثبتناه من البحار ٧١: ١٤٣ / ٤٢.

(٥) - الكافي ٢: ٥٣ / ٥، مشكاة الأنوار: ١٦ باختلاف يسير.

(٦) - الكافي ٢: ٥٢ / ١، مشكاة الأنوار: ١٦.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٣٥٩

وَأَرَوَى عَنِ الْعَالِمِ ع أَنَّهُ قَالَ يَقُولُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَ تَعَالَى وَ عَزَّتِي وَ جَلَالِي وَ ارْتِفَاعِي فِي عُلُوِّي لَا يُؤَثِّرُ عَيْدُ هَوَايَ عَلَيَّ هَوَاهُ إِلَّا جَعَلْتُ غِنَاهُ فِي قَلْبِي وَ هَمَّهُ فِي آخِرَتِهِ وَ كَفَفْتُ عَلَيْهِ ضَمِيئَتَهُ وَ صَمَمْتُ السَّمَاوَاتِ وَ الْأَرْضَ رِزْقَهُ وَ كُنْتُ لَهُ مِنْ وَرَاءِ حَاجَتِهِ وَ أَتَتْهُ الدُّنْيَا وَ هِيَ رَاغِمَةٌ وَ عَزَّتِي وَ جَلَالِي وَ ارْتِفَاعِي فِي عُلُوِّ مَكَانِي لَا يُؤَثِّرُ عَيْدُ هَوَاهُ عَلَيَّ هَوَايَ إِلَّا قَطَعْتُ رَجَاءَهُ وَ لَمْ أَرْزُقْهُ مِنْهَا إِلَّا مَا قَدَرْتُ لَهُ «١».

وَأَرَوَى أَنَّ بَعْضَ الْعُلَمَاءِ كَانَ يَقُولُ سُبْحَانَ مَنْ لَوْ كَانَتِ الدُّنْيَا خَيْرًا كُلُّهَا أَهْلَكَ فِيهَا مِنْ أَحَبِّ سُبْحَانَ مَنْ لَوْ كَانَتِ الدُّنْيَا شَرًّا كُلُّهَا أَنْجَى مِنْهَا مَنْ أَرَادَ «٢».

وَرُوِيَ كُنْ لِمَنْ لَمَّا تَرَجُّو أَرْجِي مِنْكَ لِمَا تَرَجُّو فَإِنَّ مُوسَى بْنَ عِمْرَانَ ع خَرَجَ يَقْتَسِسُ نَارًا لِأَهْلِهِ كَلَّمَهُ اللَّهُ وَ رَجَعَ نَبِيًّا وَ خَرَجَتْ مَلَائِكَةُ سَبِيًّا فَأَسْلَمَتْ مَعَ سُلَيْمَانَ وَ خَرَجَتْ سَحْرَةً فَرَعُونَ يَطْلُبُونَ الْعِزَّ لِفِرْعَوْنَ فَرَجَعُوا مُؤْمِنِينَ «٣».

وَرُوِيَ وَ لَا تَقُلْ لِسَيِّءٍ قَدْ مَضَى لَوْ كَانَ غَيْرُهُ.

رُوِيَ عَنِ الْعَالِمِ ع قَالَ إِذَا يَشَاءُ اللَّهُ يُعْطِينَا وَ إِذَا أَحَبَّ أَنْ يُكْرَهَ رَضِينَا.

وَأَرَوَى أَعْلَمَ النَّاسِ بِاللَّهِ أَرْضَاهُمْ بِقَضَاءِ اللَّهِ «٤».

وَرُوِيَ رَأْسُ طَاعَةِ اللَّهِ الصَّبْرُ وَ الرِّضَا «٥».

وَرُوِيَ مَا قَضَى اللَّهُ عَلَيَّ عَبْدِهِ قَضَاءً فَرَضِي بِهِ إِلَّا جَعَلَ الْخَيْرَ فِيهِ «٦».

وَرُوِيَ أَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَ تَعَالَى أَوْحَى إِلَى مُوسَى بْنِ عِمْرَانَ يَا مُوسَى مَا خَلَقْتُ خَلْقًا أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ عِبْدِي الْمُؤْمِنِ وَ إِنِّي إِنَّمَا أَبْتَلِيهِ لِمَا هُوَ خَيْرٌ لَهُ وَ أَعَافِيهِ لِمَا هُوَ خَيْرٌ لَهُ فَلْيَصْبِرْ عَلَيَّ بَلَاءِي وَ لِيَشْكُرْ نِعْمَائِي وَ لِيَرْضَ بِقَضَائِي أَكْتَبُهُ مِنَ الصَّادِقِينَ عِنْدِي «٧».

(١) - مشكاة الأنوار: ١٦ و ١٧ باختلاف يسير.

(٢) - مشكاة الأنوار: ٢٦٤.

(٣) - أمالي الصدوق: ٧/١٥٠ من «و روى: كن لمن...».

(٤) - الكافي ٢: ٢/٤٩، التمهيد: ١٣٠/٦٠، مشكاة الأنوار: ٣٣ من «و أروى: اعلم الناس...».

(٥) - الكافي ٢: ١/٤٩، مشكاة الأنوار: ٣٣.

(٦) - المؤمن: ٢٤/٢٢، التمهيد: ١٢٣/٥٩، مشكاة الأنوار: ٣٣ باختلاف يسير.

(٧) - التوحيد: ١٣/٤٠٥، الكافي ٢: ٧/٥١، أمالي الطوسي ١: ٢٤٣، عدة الداعي: ٣١، مشكاة الأنوار: ٢٩٩ باختلاف يسير.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٣٦٠

وَأَرَوَى عَنِ الْعَالِمِ ع أَنَّهُ قَالَ قَالَ الْمُؤْمِنُ يَغْتَرِضُ كُلَّ خَيْرٍ لَوْ قَرِضَ بِالْمَقَارِضِ كَمَا كَانَ خَيْرًا لَهُ وَ إِنْ مَلَكَ مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَ الْمَغْرِبِ كَانَ خَيْرًا لَهُ.

وَرُوِيَ مَنْ أُعْطِيَ الدِّينَ فَقَدْ أُعْطِيَ الدُّنْيَا.

وَرُوِيَ أَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَ تَعَالَى يُعْطِي الدُّنْيَا مَنْ يُحِبُّ وَ مَنْ لَا يُحِبُّ وَ لَا يُعْطِي الدِّينَ إِلَّا مَنْ يُحِبُّهُ «١».

وَ فِي خَيْرٍ آخَرَ لَا يُعْطِي اللَّهُ الدِّينَ إِلَّا أَهْلَ خَاصَّتِهِ وَ صَفْوَتِهِ مِنْ خَلْقِهِ «٢».

وَرُوِيَ إِذَا طَلَبْتَ شَيْئًا مِنَ الدُّنْيَا فَرَوَى عَنْكَ فَادْكُرْ مَا حَصَّكَ اللَّهُ بِهِ مِنْ دِينِهِ أَوْ صَرَفَهُ عَنْكَ بِغَيْرِكَ فَإِنَّ ذَلِكَ آخَرَى أَنْ تَسْحُو «٣» نَفْسُكَ عَمَّا فَاتَكَ مِنَ الدُّنْيَا.

وَرُوي أَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَوْحَى إِلَى دَاوُدَ عَ فُلَانَهُ بِنْتُ فُلَانَهُ مَعِيَكَ فِي الْجَنَّةِ فِي دَرَجَتِكَ فَصَارَ إِلَيْهَا فَسَأَلَهَا عَنْ عَمَلِهَا فَخَبَّرَتْهُ فَوَجَدَهُ مِثْلَ أَعْمَالِ سَائِرِ النَّاسِ فَسَأَلَهَا عَنْ نَيْبَتِهَا فَقَالَتْ مَا كُنْتُ فِي حَالَةٍ فَتَقَلَّبَنِي اللَّهُ مِنْهَا إِلَى غَيْرِهَا إِلَّا كُنْتُ بِالْحَالَةِ الَّتِي نَقَلَنِي إِلَيْهَا أَسْرَ مِنْي بِالْحَالَةِ الَّتِي كُنْتُ فِيهَا فَقَالَ حَسَنَ ظَنُّكَ بِاللَّهِ جَلَّ وَعَزَّ.

وَأَرَوِي عَنِ الْعَالِمِ عَ أَنَّهُ قَالَ وَاللَّهِ مَا أُعْطِيَ مُؤْمِنٌ قَطُّ خَيْرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ إِلَّا بِحُسْنِ ظَنِّهِ بِاللَّهِ وَرَجَائِهِ مِنْهُ وَحُسْنِ خُلُقِهِ وَ الْكَفِّ عَنِ اغْتِيَابِ الْمُؤْمِنِينَ وَ إِيْمِ اللَّهِ لَا يُعَذِّبُ اللَّهُ مُؤْمِنًا بَعْدَ التَّوْبَةِ وَالِاسْتِغْفَارِ إِلَّا بِسُوءِ الظَّنِّ بِاللَّهِ وَ تَقْصِيرِهِ مِنْ رَجَائِهِ لِلَّهِ وَ سُوءِ خُلُقِهِ وَ مِنْ اغْتِيَابِهِ الْمُؤْمِنِينَ وَ اللَّهِ لَا يُحْسِنُ عَبْدٌ مُؤْمِنٌ ظَنًّا بِاللَّهِ إِلَّا كَانَ اللَّهُ عِنْدَ ظَنِّهِ بِهِ لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَ جَلَّ كَرِيمٌ يَسْتَحْيِي أَنْ يُخْلِفَ ظَنَّ عَبْدِهِ وَ رَجَاءَهُ فَأَحْسِنُوا الظَّنَّ بِاللَّهِ وَ ارْعَبُوا إِلَيْهِ وَ قَدْ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ الظَّانِينَ بِاللَّهِ ظَنُّ السُّوءِ عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السُّوءِ «٤» «٥».

وَرُوي أَنَّ دَاوُدَ عَ قَالَ يَا رَبِّ مَا آمَنَ بِكَ مَنْ عَرَفَكَ فَلَمْ يُحْسِنِ

(١) - الكافي ٢: ١٧٠ / ٢، المحاسن: ١٠٧ / ٢١٦ من «و روى ان الله تبارك و تعالى ...».

(٢) - الكافي ٢: ١٧٠ / ١، المحاسن: ١١١ / ٢١٧ باختلاف في ألفاظه.

(٣) - في نسخة «ش»: «يستحق» و لم ترد العبارة في نسخة «ض» و ما اثبتناه من البحار ٧١: ١٤٥.

(٤) - الفتح ٤٨: ٦.

(٥) - ورد باختلاف يسير في عدده الداعي: ١٣٥، و الكافي ٢: ٥٨ / ٢، و مشكاة الأنوار: ٣٥. من «و الله ما أعطى مؤمن ...». الفقه

المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٣٦١

الظَّنُّ بِكَ «١».

وَرُوي أَنَّ آخَرَ عَبْدٍ يُؤْمَرُ بِهِ إِلَى النَّارِ يَلْتَفِتُ فَيَقُولُ يَا رَبِّ لَمْ يَكُنْ هَذَا ظَنِّي بِكَ فَيَقُولُ مَا كَانَ ظَنُّكَ بِي قَالَ كَانَ ظَنِّي بِكَ أَنْ تَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي وَ تُسَيِّئَ لِي بِجَنَّتِكَ فَيَقُولُ اللَّهُ جَلَّ وَ عَزَّ يَا مَلَأْتِكِي وَ عَزَّتِي وَ جَلَالِي وَ جُودِي وَ كَرَمِي وَ ارْتَفَاعِي فِي عُلُوِّي مَا ظَنَّنِي بِي عَبْدِي خَيْرًا سَاعِيَةً قَطُّ وَ لَوْ ظَنَّ بِي سَاعَةً خَيْرًا مَا رَوَعْتُهُ بِالنَّارِ أَجِيزُوا لَهُ كَذِبُهُ وَ أَدْخِلُوهُ الْجَنَّةَ «٢» ثُمَّ قَالَ الْعَالِمُ عَ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ أَلَا لَا يَنْكِلِ الْعَامِلُونَ عَلَى أَعْمَالِهِمُ الَّتِي يَعْمَلُونَهَا لِثَوَابِي فَإِنَّهُمْ لَوِ اجْتَهَدُوا وَ اتَّعَبُوا أَنْفُسَهُمْ وَ أَعْمَارَهُمْ فِي عِبَادَتِي كَانُوا مُقْصِرِينَ غَيْرَ بَالِغِينَ فِي عِبَادَتِهِمْ كُنْهَ عِبَادَتِي فِيمَا يظُنُّونَهُ عِنْدِي مِنْ كَرَامَتِي وَ لَكِنْ بِرَحْمَتِي فَلْيَتَّقُوا وَ مِنْ فَضْلِي فَلْيَرْجُوا وَ إِلَى حُسْنِ الظَّنِّ بِي فَلْيَطْمَئِنُّوا وَ إِنَّ رَحْمَتِي عِنْدَ ذَلِكَ تُدْرِكُهُمْ وَ مِنِّي تَبْلُغُهُمْ وَ رِضْوَانِي وَ مَغْفِرَتِي تُلَبِّسُهُمْ فَإِنِّي أَنَا اللَّهُ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ وَ بِذَلِكَ تَسَمَّيْتُ «٣».

وَأَرَوِي عَنِ الْعَالِمِ عَ أَنَّهُ قَالَ إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَ جَلَّ أَوْحَى إِلَى مُوسَى بْنِ عِمْرَانَ عَ أَنَّ فِي الْحَبْسِ رَجُلَيْنِ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَمَرَ بِإِطْلَاقِهِمَا قَالَ فَظَنَّرَ إِلَى أَحَدِهِمَا فَإِذَا هُوَ مِثْلُ الْهُدْيَةِ «٤» فَصَالَ لَهُ مِمَّا الَّذِي بَلَغَ بِكَ مَا أَرَى مِنْكَ قَالَ الْخَوْفُ مِنَ اللَّهِ وَ نَظَرُ إِلَى الْآخِرِ لَمْ يَشْجَعْ مِنْهُ شَيْءٌ فَقَالَ لَهُ أَنْتَ وَ صَاحِبُكَ كُنْتُمَا فِي أَمْرٍ وَاحِدٍ وَ قَدْ رَأَيْتُ مَا بَلَغَ الْأَمْرُ بِصَاحِبِكَ وَ أَنْتَ لَمْ تَتَّعِزْ فَقَالَ لَهُ الرَّجُلُ إِنَّهُ كَانَ ظَنِّي بِاللَّهِ جَمِيلًا حَسِينًا فَقَالَ يَا رَبِّ قَدْ سَمِعْتَ مَقَالَ عَبْدِيكَ فَأَيُّهُمَا أَفْضَلُ قَالَ تَعَالَى صَاحِبُ الظَّنِّ الْحَسَنِ أَفْضَلُ «٥».

وَأَرَوِي عَنِ الْعَالِمِ عَ أَنَّ اللَّهَ أَوْحَى إِلَى مُوسَى بْنِ عِمْرَانَ عَ يَا مُوسَى قُلْ لِبَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي فَلْيُظَنَّ بِي مَا شَاءَ يَجِدُنِي عِنْدَهُ.

(٢) - تفسير القمي ٢: ٢٦٤ باختلاف يسير.

(٣) - الكافي ٢: ٥٠/٤ و ٥٨/١، أمالي الطوسي ١: ٢١٥.

(٤) - الهدية: ما على أطراف الثوب من الخيوط السائبة. انظر «الصحاح - هذب - ١: ٢٣٧».

(٥) - مشكاة الأنوار: ٣٦ باختلاف في ألفاظه.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٣٦٢

٩٧ باب السخاء

أَرَوِي عَنِ الْعَالِمِ عَ أَنَّهُ قَالَ السَّخَاءُ شَجْرَةٌ فِي الْجَنَّةِ أَعْصَانُهَا فِي الدُّنْيَا فَمَنْ تَعَلَّقَ بِغُضَنِ مِنْهَا أَدَّتْهُ إِلَى الْجَنَّةِ وَ الْبُحْلُ شَجْرَةٌ فِي النَّارِ أَعْصَانُهَا فِي الدُّنْيَا فَمَنْ تَعَلَّقَ بِغُضَنِ مِنْ أَعْصَانِهَا أَدَّتْهُ إِلَى النَّارِ أَعَادَنَا اللَّهُ وَ إِيَّاكُمْ مِنَ النَّارِ (١).

وَ تَرَوِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ص قَالَ لِعِدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ رُفِعَ عَنْ أَبِيكَ الْعَذَابُ الشَّدِيدُ بِسَخَاوَةِ نَفْسِهِ (٢).

وَ رَوِي أَنَّ جَمَاعَةً مِنَ الْأَسْيَارِي جَاءُوا بِهِمْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ص فَأَمَرَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ع بِضَرْبِ أَعْنَاقِهِمْ ثُمَّ أَمَرَ بِأَفْرَادٍ وَاحِدٍ لَا يُقْتَلُهُ فَقَالَ الرَّجُلُ لِمَ أَفْرَدْتَنِي مِنَ أَصْحَابِي وَ الْجَنَائِئِ وَاحِدَةً فَقَالَ لَهُ إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَ تَعَالَى أَوْحَى إِلَيَّ أَنَّكَ سَيَخِي قَوْمِكَ وَ لَا أَقْتُلُكَ فَقَالَ الرَّجُلُ إِنِّي أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَ أَنَّكَ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ قَالَ فَقَادَهُ سَخَاوَةٌ إِلَى الْجَنَّةِ (٣).

وَ رَوِي الشَّابُّ السَّخِيُّ الْمُقْتَرِفُ لِلذُّنُوبِ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ مِنَ الشَّيْخِ الْعَابِدِ الْبَخِيلِ (٤).

وَ رَوِي مَا شَيْءٌ يُتَقَرَّبُ بِهِ إِلَى اللَّهِ جَلَّ وَ عَزَّ أَحَبُّ إِلَيْهِ مِنْ إِطْعَامِ الطَّعَامِ وَ إِرَاقَةِ الدَّمَاءِ.

وَ رَوِي أَطِيلُوا الْجُلُوسَ عِنْدَ الْمَوَائِدِ فَإِنَّهَا أَوْقَاتٌ لَا تُحْسَبُ مِنْ أَعْمَارِكُمْ.

(١) - الإختصاص: ٢٥٢، و ورد باختلاف في ألفاظه في أمالي الطوسي ٢: ٨٩.

(٢) - الإختصاص: ٢٥٣ باختلاف يسير.

(٣) - الإختصاص: ٢٥٣ باختلاف يسير.

(٤) - الإختصاص: ٢٥٣، و ورد باختلاف في الفاظه في مشكاة الأنوار: ٢٣٠.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٣٦٣

وَ رَوِي لَوْ عَمِلْتُ طَعَامًا بِمِائَةِ أَلْفِ دِرْهَمٍ وَ أَكَلْتُ مِنْهُ مُؤْمِنٌ وَاحِدٌ لَمْ يَعُدَّ سَرَفًا.

وَ أَرَوِي عَنِ الْعَالِمِ عَ أَنَّهُ قَالَ أَطْعِمُوا الطَّعَامَ وَ أَفْشُوا السَّلَامَ وَ صَلُّوا وَ النَّاسُ نِيَامٌ وَ ادْخُلُوا الْجَنَّةَ بِسَلَامٍ.

وَ أَرَوِي إِيَّاكَ وَ السَّخِيَّ فَإِنَّ اللَّهَ جَلَّ وَ عَزَّ يَأْخُذُ بِيَدِهِ.

وَ رَوِي أَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَ تَعَالَى يَأْخُذُ بِنَاصِيَةِ السَّخِيِّ إِذَا اعْتَرَّ (١) «٢» وَ بِاللَّهِ التَّوْفِيقُ وَ عَلَيْهِ التُّكْلَانُ وَ اللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ وَ أَسْتَعِينُ

اللَّهُ فِي كُلِّ الْأُمُورِ وَ صَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَ آلِهِ الطَّيِّبِينَ الطَّاهِرِينَ (٣).

(١) - اعتر: افتقر «الصحاح - عرر - ٢: ٧٤٤».

(٢) - الإختصاص: ٢٥٣.

(٣) - ما بين القوسين ليس في نسخه «ض».

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٣٦٤

أَرَوِي عَنِ الْعَالِمِ ع أَنَّهُ قَالَ مَنْ أَرَادَ أَنْ يَكُونَ أَغْنَى النَّاسِ فَلْيَكُنْ وَاثِقًا بِمَا عِنْدَ اللَّهِ جَلَّ وَعَزَّ «١».
وَأَرَوِي فَلْيَكُنْ بِمَا فِي يَدِي اللَّهِ أَوْثَقَ مِنْهُ مِمَّا فِي يَدِيهِ «٢».

وَأَرَوِي عَنِ الْعَالِمِ ع أَنَّهُ قَالَ قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ اَرْضُ بِمَا آتَيْتَكَ تَكُنْ أَغْنَى النَّاسِ «٣».
وَأَرَوِي مَنْ قَنَعَ شَيْعَ وَمَنْ لَمْ يَقْنَعْ لَمْ يَشْبَعْ «٤».

وَأَرَوِي أَنَّ جَبْرِئِيلَ ع أَهْبِطَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ص فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقْرَأُ عَلَيْكَ السَّلَامَ وَيَقُولُ لَكَ اقْرَأْ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ لَا تَمُدَّنْ عَيْنَيْكَ إِلَى مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ «٥» الْآيَةُ فَأَمَرَ النَّبِيَّ ص مُنَادِيًا يُنَادِي مَنْ لَمْ يَتَأَدَّبْ بِأَدَبِ اللَّهِ تَقَطَّعَتْ نَفْسُهُ عَلَى الدُّنْيَا حَسْرَاتٍ.

وَأَرَوِي مَنْ رَضِيَ مِنَ الدُّنْيَا بِمَا يُجْزِيهِ كَانَ أَيْسَرَ مَا فِيهَا يَكْفِيهِ وَمَنْ لَمْ يَرْضَ مِنَ الدُّنْيَا بِمَا يُجْزِيهِ لَمْ يَكُنْ شَيْءٌ مِنْهَا يَكْفِيهِ «٦».
وَأَرَوِي مَا هَلَكَ مَنْ عَرَفَ قَدْرَهُ وَمَا يُنْكَرُ النَّاسُ عَنِ الْقَوْتِ إِنَّمَا يُنْكَرُ عَنِ

(١) - ورد باختلاف في ألفاظه في الكافي ٢: ١١٢/٨، ومشكاة الأنوار: ١٣٠.

(٢) - الفقيه ٤: ٢٨٥/٨٥٤.

(٣) - مشكاة الأنوار: ١٣٠.

(٤) - مشكاة الأنوار: ١٣٠.

(٥) - الحجر ١٥: ٨٨.

(٦) - الكافي ٢: ١١٣/١١، مشكاة الأنوار: ١٣١. الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٣٦٥.

الْعُقُولِ ثُمَّ قَالَ وَكَمْ عَسَى يَكْفِي الْإِنْسَانَ «١».

وَأَرَوِي مَنْ رَضِيَ مِنَ اللَّهِ بِالْيَسِيرِ مِنَ الرِّزْقِ رَضِيَ اللَّهُ مِنْهُ بِالْقَلِيلِ مِنَ الْعَمَلِ «٢».

وَأَرَوِي عَنِ النَّبِيِّ ص أَنَّهُ قَالَ مَنْ سَأَلَنَا أَعْطَيْنَاهُ وَمَنِ اسْتَعْنَى أَعْغَاهُ اللَّهُ «٣».

وَأَرَوِي إِنْ دَخَلَ نَفْسَكَ شَيْءٌ مِنَ الْقَنَاعِيَةِ فَادْكُرْ مَعَاشَ رَسُولِ اللَّهِ ص فَإِنَّمَا كَانَ قُوَّتُهُ الشَّعِيرِ وَحَلَاوَتُهُ التَّمْرِ وَوَقُودُهُ السَّعْفِ إِذَا وَجَدَ «٤».

وَأَرَوِي أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ص لِيَسْأَلَهُ فَمَسِعَهُ وَهُوَ يَقُولُ مَنْ سَأَلَنَا أَعْطَيْنَاهُ وَمَنِ اسْتَعْنَى أَعْغَاهُ اللَّهُ فَانصَرَفَ وَ لَمْ يَسْأَلْهُ ثُمَّ عَادَ إِلَيْهِ

فَسَمِعَ مِثْلَ مَقَالَتِهِ فَلَمْ يَسْأَلْهُ حَتَّى فَعَلَ ذَلِكَ ثَلَاثًا فَلَمَّا كَانَ فِي الْيَوْمِ الثَّلَاثِ مَضَى وَ اسْتَعَارَ فَأَسَأَ وَ صَدَّعَ الْجَبَلَ فَاحْتَطَبَ وَ حَمَلَهُ

إِلَى السُّوقِ فَبَاعَهُ بِنُصْفِ صَاعٍ مِنْ شَعِيرٍ فَأَكَلَهُ هُوَ وَ عِيَالُهُ ثُمَّ دَامَ عَلَى ذَلِكَ حَتَّى جَمَعَ مَا اشْتَرَى بِهِ فَأَسَأَ ثُمَّ اشْتَرَى بِكَرَيْنٍ وَ غُلَامًا

وَ أَيْسَرَ فَاتَى النَّبِيَّ ص فَخَبَّرَهُ فَقَالَ أَلَيْسَ قَدْ قُلْنَا مَنْ سَأَلَنَا أَعْطَيْنَاهُ وَمَنِ اسْتَعْنَى أَعْغَاهُ اللَّهُ «٥».

(١) - ما بين القوسين ليس في نسخة «ش».

(٢) - الكافي ٢: ١١١/٣ باختلاف يسير.

(٣) - الكافي ٢: ١١١/٢، مشكاة الأنوار: ١٣١.

(٤) - الكافي ٢: ١١١/١، مشكاة الأنوار: ١٣٠ باختلاف يسير.

(٥) - ورد باختلاف في ألفاظه في الكافي ٢: ٧/١١٢.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٣٦٦

٩٩ باب الكفاف

أَرَوَى عَنِ الْعَالِمِ ع أَنَّهُ قَالَ يَقُولُ اللَّهُ جَلَّ جَلَالُهُ إِنَّ أَعْبَطَ عِبَادِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَبْدٌ رَزِقَ حَظَّهُ مِنْ صِيْلَمَاحِهِ قَتَرْتُ فِي رِزْقِهِ فَصَبَرَ حَتَّى إِذَا حَضَرَتْ وَفَاتُهُ قَلَّ تُرَاتُّهُ وَقَلَّ بَوَاكِيهِ «١».

وَ تَرَوَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ص قَالَ اللَّهُمَّ ارْزُقْ مُحَمَّدًا وَ آلَ مُحَمَّدٍ وَ مَنْ أَحَبَّهُمُ الْعَصَافَ وَ الْكُفَافَ وَ ارْزُقْ مَنْ أَبْغَضَ مُحَمَّدًا وَ آلَ مُحَمَّدٍ الْمَالَ وَ الْوَلَدَ «٢».

وَ رَوَى أَنَّ قَيْمًا كَانَ لِأَبِي ذَرِّ الْعِفَارِيِّ فِي غَنَمِهِ فَقَالَ قَدْ كَثُرَ الْعَنَمُ وَ وَلَدَتْ فَقَالَ تُبَشِّرُنِي بِكَثْرَتِهَا مَا قَلَّ وَ كَفَى مِنْهَا أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا كَثُرَ وَ أَلْهَى «٣».

وَ رَوَى طُوبَى لِمَنْ آمَنَ وَ كَانَ عَيْشُهُ كَفَافًا «٤».

(١) - ورد باختلاف في ألفاظه في الكافي ٢: ١/١١٣.

(٢) - الكافي ٢: ٣/١١٣، نوادر الراوندي: ١٦، مشكاة الأنوار: ١٢٥.

(٣) - مشكاة الأنوار: ١٢٥ باختلاف في ألفاظه.

(٤) - الكافي ٢: ٢/١١٣، وفيه «لمن اسلم»، نوادر الراوندي: ٤.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٣٦٧

١٠٠ باب اليأس مما في أيدي الناس

أَرَوَى عَنِ الْعَالِمِ ع أَنَّهُ قَالَ الْيَأْسُ مِمَّا فِي أَيْدِي النَّاسِ عِزُّ الْمُؤْمِنِ فِي دِينِهِ وَ مُرُوءَتُهُ فِي نَفْسِهِ وَ شَرَفُهُ فِي دُنْيَاهِ وَ عَظَمَتُهُ فِي آخِرَتِهِ النَّاسِ وَ جَلَالَتُهُ فِي عَشِيرَتِهِ وَ مَهَابَتُهُ عِنْدَ عِيَالِهِ وَ هُوَ أَعْنَى النَّاسِ عِنْدَ نَفْسِهِ وَ عِنْدَ جَمِيعِ النَّاسِ.

وَ أَرَوَى شَرَفُ الْمُؤْمِنِ قِيَامَ اللَّيْلِ وَ عِزُّهُ اسْتِغْنَاؤُهُ عَنِ النَّاسِ «١».

وَ أَرَوَى أَنَّ أَصْلَ الْإِنْسَانِ نُجْبَةٌ وَ دِينُهُ نَسْبُهُ وَ مُرُوءَتُهُ حَيْثُ يَجْعَلُ نَفْسَهُ وَ النَّاسَ إِلَى آدَمَ شَرَعَ سِوَاءَ وَ آدَمَ مِنْ تُرَابٍ.

وَ أَرَوَى الْيَأْسُ غِنَى وَ الطَّمَعُ فَقْرٌ حَاضِرٌ.

وَ رَوَى مَنْ أَبْدَى ضُرَّهُ إِلَى النَّاسِ فَضَحَ نَفْسَهُ عِنْدَهُمْ.

وَ أَرَوَى عَنِ الْعَالِمِ ع أَنَّهُ قَالَ وَقُوا دِينَكُمْ بِالْإِسْتِغْنَاءِ بِاللَّهِ عَنِ طَلَبِ الْحَوَائِجِ وَ اعْلَمُوا أَنَّهُ مَنْ خَضَعَ لِصِيْلَمَاحِ سُلْطَانِ حِيَاثٍ أَوْ لِمُخَالِفٍ طَلَبًا لِمَا فِي يَدَيْهِ مِنْ دُنْيَاهِ أَهْمَلَهُ اللَّهُ وَ مَقَّتْ عَلَيْهِ وَ وَكَلَهُ إِلَيْهِ فَإِنْ هُوَ غَلَبَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ دُنْيَاهِ نَزَعَ اللَّهُ مِنْهُ الْبَرَكَهَ وَ لَمْ يَنْفَعَهُ بِشَيْءٍ فِي حُجَّتِهِ وَ لَا غَيْرِهِ مِنْ أَفْعَالِ الْبِرِّ.

وَ أَرَوَى إِذَا أَرَادَ أَحَدُكُمْ أَنْ لَا يَسْأَلَ رَبَّهُ شَيْئًا إِلَّا وَ أَعْطَاهُ فَلْيَتَأَسَّ مِنَ النَّاسِ كُلِّهِمْ فَلَا يَكُونُ لَهُ رَجَاءٌ إِلَّا عِنْدَ اللَّهِ جَلَّ وَ عَزَّ «٢».

وَ تَرَوَى سَخَاءَ النَّفْسِ عَمَّا فِي أَيْدِي النَّاسِ أَكْثَرُ مِنْ سَخَاءِ الْبَدَلِ.

وَ اعْلَمَنَّ أَنَّ بَعْضَ الْعُلَمَاءِ سَمِعَ رَجُلًا يَدْعُو اللَّهَ أَنْ يُعْتِيَهُ عَنِ النَّاسِ فَقَالَ إِنَّ النَّاسَ لَا يَسْتَعْتُونَ عَنِ النَّاسِ وَ لَكِنْ أَعْنَاكَ اللَّهُ عَنِ دُنْيَا

(١)- الكافي ٢: ١١٩ / ١، مشكاة الأنوار: ١٢٦.

(٢)- الكافي ٢: ١١٩ / ٢، أمالي الطوسي ١: ٣٤.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٣٦٨

١٠١ باب الصبر والكتمان والنصيحة

أَرَوَى أَنَّ الصَّبْرَ عَلَى الْبَلَاءِ حَسَنٌ جَمِيلٌ وَأَفْضَلُ مِنْهُ عَنِ الْمَحَارِمِ «١».

وَ رَوَى إِذَا كَانَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ نَادَى مُنَادٍ أَيْنَ الصَّابِرُونَ فَيَقُومُ عُنُقٌ مِنَ النَّاسِ فَيَقَالُ لَهُمْ اذْهَبُوا إِلَى الْجَنَّةِ بِغَيْرِ حِسَابٍ قَالَ فَتَلَقَّاهُمْ الْمَلَائِكَةُ فَيَقُولُونَ أَيُّ شَيْءٍ كَانَتْ أَعْمَالُكُمْ فَيَقُولُونَ كُنَّا نَصْبِرُ عَلَى طَاعَةِ اللَّهِ وَ نَصْبِرُ عَنْ مَعْصِيَةِ اللَّهِ فَيَقُولُونَ نِعْمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ «٢».

وَ تَرَوَى أَنَّ فِي وَصَايَا الْأَنْبِيَاءِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ اضْبُرُوا عَلَى الْحَقِّ وَ إِنْ كَانَ مَرًّا «٣».

وَ أَرَوَى أَنَّ الْيَقِينَ فَوْقَ الْإِيمَانِ بِدَرَجَةٍ وَاحِدَةٍ وَ الصَّبْرُ فَوْقَ الْيَقِينِ.

وَ تَرَوَى أَنَّهُ مَنْ صَبَرَ لِلْحَقِّ عَوَّضَهُ اللَّهُ خَيْرًا مِمَّا صَبَرَ عَلَيْهِ.

وَ تَرَوَى أَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَ تَعَالَى أَوْحَى إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ص أَنِّي أَخَذُكَ بِمُدَارَاةِ النَّاسِ كَمَا أَخَذُكَ بِالْفَرَائِضِ «٤».

وَ تَرَوَى أَنَّ الْمُؤْمِنَ أَخَذَ عَنِ اللَّهِ جَلَّ وَ عَزَّ الْكِتْمَانَ وَ عَنْ نَبِيِّهِ ص مُدَارَاةِ النَّاسِ وَ عَنِ الْعَالِمِ ع الصَّبْرَ فِي الْبُأْسَاءِ وَ الضَّرَّاءِ.

وَ رَوَى فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ اضْبُرُوا وَ صَابِرُوا وَ رَابِطُوا وَ اتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ قَالَ اضْبُرُوا «٥» عَلَى طَاعَةِ اللَّهِ وَ امْتِحَانِهِ وَ صَابِرُوا قَالَ الزُّمُوا طَاعَةً

(١)- مشكاة الأنوار: ٢٢ باختلاف في ألفاظه.

(٢)- أمالي الطوسي ١: ١٠٠ باختلاف في ألفاظه.

(٣)- مشكاة الأنوار: ٢٢، باختلاف يسير.

(٤)- الكافي ٢: ٩٦ / ٤ باختلاف في ألفاظه.

(٥)- آل عمران ٣: ٢٠٠. الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٣٦٩

الرَّسُولِ وَ مَنْ يَقُومُ مَقَامَهُ وَ رَابِطُوا قَالَ لَا تُفَارِقُوا ذَلِكَ يَعْنِي الْأَمْرَيْنِ وَ كُلُّ لَعَلٍّ فِي كِتَابِ اللَّهِ مُوجِبَةٌ وَ مَعْنَاهَا أَنَّكُمْ تُفْلِحُونَ.

وَ أَرَوَى عَنِ الْعَالِمِ ع الصَّبْرَ عَلَى الْعَاقِبَةِ أَعْظَمُ مِنَ الصَّبْرِ عَلَى الْبَلَاءِ يُرِيدُ بِذَلِكَ أَنَّ يَصْبِرَ عَلَى مَحَارِمِ اللَّهِ مَعَ بَسْطِ اللَّهِ عَلَيْهِ فِي الرِّزْقِ وَ تَخْوِيلِهِ النَّعَمَ وَ أَنْ يَعْمَلَ بِمَا أَمَرَهُ اللَّهُ بِهِ فِيهَا.

أَرَوَى عَنِ الْعَالِمِ ع فِي كَلَامٍ طَوِيلٍ ثَلَاثَةٌ لَا يَغْلُ عَلَيْهِمَا قَلْبُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِخْلَاصُ الْعَمَلِ لِلَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ وَ النَّصِيحَةُ لِأَيُّمِهِ الْمُسْلِمِينَ وَ اللُّزُومُ لِجَمَاعَتِهِمْ.

وَ قَالَ حَقُّ الْمُؤْمِنِ عَلَى الْمُؤْمِنِ أَنْ يَمَحُضَهُ النَّصِيحَةَ فِي الْمَشْهَدِ وَ الْمَغِيبِ كَنَصِيحَتِهِ لِنَفْسِهِ.

وَ تَرَوَى مَنْ مَشَى فِي حَاجَةِ أَخِيهِ فَلَمْ يَنَاصِحْهُ كَانَ كَمَنْ حَارَبَ اللَّهَ وَ رَسُولَهُ «١».

وَ أَرَوَى مَنْ أَصْبَحَ لَا يَهْتَمُّ بِأَمْرِ الْمُسْلِمِينَ فَلَيْسَ مِنْهُمْ «٢».

وَ أَرَوِي لَأ يَقْبَلُ اللَّهُ عَمَلَ عَبْدٍ وَ هُوَ يُضْمِرُ فِي قَلْبِهِ عَلَى مُؤْمِنٍ سُوءًا.

وَ نَزَوِي لَيْسَ مِنَّا مَنْ غَشَّ مُؤْمِنًا أَوْ ضَرَّهُ أَوْ مَأْكْرَهُ «٣».

وَ نَزَوِي الْخَلْقِ عِيَالِ اللَّهِ فَاحْبَبْ الْخَلْقِ إِلَى اللَّهِ مَنْ أَدْخَلَ عَلَى أَهْلِ بَيْتِ مُؤْمِنٍ سُورًا «٤» وَ مَشَى مَعَ أَخِيهِ فِي حَاجَتِهِ.

(١)- الكافي ٢: ٢٦٩/٢ و ٢٧٠/٤ و ٦ باختلاف يسير.

(٢)- الكافي ٢: ١٣١/١ و ٥.

(٣)- عيون أخبار الرضا عليه السلام ٢: ٢٦/٦٩.

(٤)- الكافي ٢: ١٣١/٦ باختلاف يسير.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٣٧٠

١٠٢ باب التواضع والزهّد

أَرَوِي عَنِ الْعَالِمِ ع أَنَّهُ قَالَ إِنَّ الدُّنْيَا قَدْ تَرَحَّلَتْ مُدْبِرَةً وَ إِنَّ الْآخِرَةَ قَدْ تَرَحَّلَتْ مُقْبِلَةً وَ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا بُنُونَ فَكُونُوا مِنْ أُنْبَاءِ الْآخِرَةِ وَ لَا تَكُونُوا مِنْ أُنْبَاءِ الدُّنْيَا وَ كُونُوا مِنَ الرَّاهِدِينَ فِي الدُّنْيَا الرَّاعِينَ فِي الْآخِرَةِ لِأَنَّ الرَّاهِدِينَ اتَّخَذُوا الْأَرْضَ بِسَاطًا وَ التُّرَابَ فِرَاشًا وَ الْمَاءَ طَبِيبًا وَ قَرَّضُوا الدُّنْيَا تَقْرِيبًا أَلَا مَنْ اشْتَقَّ إِلَى الْجَنَّةِ سَلًا عَنِ الشَّهَوَاتِ وَ مَنْ أَشْفَقَ مِنَ النَّارِ رَجَعَ عَنِ الْمُحَرَّمَاتِ وَ مَنْ زَهَدَ فِي الدُّنْيَا هَانَتْ عَلَيْهِ الْمُصِيبَاتُ أَلَا إِنَّ لِلَّهِ تَعَالَى عِبَادًا شُرُورُهُمْ مَأْمُونَةٌ مَخْرُونَةٌ وَ أَنْفُسُهُمْ عَفِيفَةٌ وَ حَوَائِجُهُمْ خَفِيفَةٌ صَبَرُوا أَيَّامًا فَصَارَتْ لَهُمُ الْعُقُوبَى رَاحَةً طَوِيلَةً أَمَا «١» آتَاءَ اللَّيْلِ فَصَافُونَ عَلَى أَقْدَامِهِمْ وَ آتَاءَ النَّهَارِ فَخَلَصُوا مَخْلَصًا وَ هُمْ عَابِرُونَ يَسِيرُونَ فِي فَكَائِكَ رِقَابِهِمْ بَرَّةً أَنْتَقِيَاءَ كَأَنَّهُمُ الْقِدَاحُ «٢» يَنْظُرُ إِلَيْهِمُ النَّاطِرُ فَيَقُولُ مَرَضَى «٣».

وَ رَوِي عَنِ الْمَسِيحِ ع أَنَّهُ قَالَ لِلْحَوَارِيِّينَ أَكَلِي مَا تَنْبِتُهُ الْأَرْضُ لِلْبَهَائِمِ وَ شُرْبِي مَاءَ الْفِرَاتِ بِكَفِّي وَ سِرَاجِي الْقَمَرِ وَ فِرَاشِي التُّرَابِ وَ وَسَادَتِي الْمَدْرُ وَ لُبْسِي الشَّعْرُ لَيْسَ لِي وَ لَدَّ يَمُوتُ وَ لَا امْرَأَةٌ تَحْزَنُ وَ لَا بَيْتٌ يَخْرُبُ وَ لَا مَالٌ يَتَلَفُ فَأَنَا أَعْنَى وَ لَدَّ آدَمَ «٤».

وَ أَرَوِي عَنِ الْعَالِمِ ع أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَ تَعَالَى

(١)- أثبتناه من البحار ٧٠: ٣١٤/١٩.

(٢)- القداح: جمع قده و هو السهم. و هذا كناية عن نحافة اجسامهم و ضعفها. انظر «الصّحاح- قده- ١: ٣٩٤».

(٣)- الكافي ٢: ١٥٧/١٥ باختلاف يسير.

(٤)- مشكاة الأنوار: ١٢٧ باختلاف يسير. الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٣٧١

وَ كَانَ تَحْتَهُ كَنْزٌ لَهُمَا «١» فَقَالَ وَ اللَّهُ مَا كَمَانَ ذَهَبًا وَ لَا فِضَّةً وَ لَكِنَّهُ كَانَ لَوْحًا مَكْتُوبًا عَلَيْهِ أَرْبَعَةُ أَحْرُفٍ أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا مَنْ أَيْقَنَ بِالْمَوْتِ لَمْ يَضْحَكْ سِنَّهُ وَ مَنْ أَيْقَنَ بِالْحِسَابِ لَمْ يَفْرَحْ قَلْبُهُ وَ مَنْ أَيْقَنَ بِالْقَدْرِ عَلِمَ أَنَّهُ لَا يُصِيبُهُ إِلَّا مَا قُدِّرَ عَلَيْهِ «٢».

وَ أَرَوِي عَنِ الْعَالِمِ ع مَنْ طَابَ نَفْسُهُ إِذَا رَغِبَ وَ إِذَا رَهَبَ وَ إِذَا اشْتَهَى وَ إِذَا غَضِبَ حَرَّمَ اللَّهُ جَسَدَهُ عَلَى النَّارِ «٣».

وَ نَزَوِي لَأ يَصْلُحُ الْمُؤْمِنُ إِلَّا بِثَلَاثِ خِصَالٍ الْفِقْهُ فِي الدِّينِ وَ التَّقْدِيرُ فِي الْمَعِيشَةِ وَ الصَّبْرُ عَلَى النَّائِبَةِ «٤».

وَ رَوِي أَنَّ الْوَحْيَ احْتَبَسَ عَلَى مُوسَى بْنِ عِمْرَانَ ع ثَلَاثِينَ صَبَاحًا فَصَعِدَ عَلَى جَبَلٍ بِالشَّامِ فَأَقْبَلَ يَتَضَوَّرُ «٥» عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ يَا رَبِّ لِمَ حَبَسْتَ عَلَيَّ وَ حَيِّكَ وَ كَلَامَكَ بِعَذُوبٍ أَدْنَبْتُهَا فَهِيَ أَنَا بَيْنَ يَدَيْكَ فَاقْبِضْ لِنَفْسِكَ رِضَاهَا وَ إِن كُنْتُ حَبَسْتَ عَلَيَّ وَ حَيِّكَ بِعَذُوبٍ بَنِي إِسْرَائِيلَ فَعُفِّرْ أُنْفُسَهُمْ فَأَوْحِي إِلَيْهِ جَلَّ وَ عَزَّ يَا مُوسَى أ تَدْرِي لِمَ خَصَصْتُكَ بِوَحْيِي وَ بِكَلَامِي قَالَ لَا عَلِمَ لِي يَا رَبِّ قَالَ يَا

مُوسَىٰ إِنِّي أُطَلِّعُكَ إِلَىٰ خَلْقِي أَطَاعَهُ فَلَمْ أَرِ فِيهِمْ أَشَدَّ تَوَاضَعًا مِنْكَ وَكَانَ مُوسَىٰ عِذَا صَلَّى لَا يَنْفَتِلُ حَتَّىٰ يُلْصِقَ خَدَّهُ الْأَيْمَنَ وَالْأَيْسَرَ بِالْأَرْضِ «٦».

وَسَأَلْتُ الْعَالِمَ عَ عَنْ أَزْهَدِ النَّاسِ فَقَالَ الَّذِي لَا يَطْلُبُ الْمَعْدُومَ حَتَّىٰ يَنْفَدَ الْمَوْجُودُ.
فِي حِكْمَةِ آلِ دَاوُدَ عَ يَتَّبِعِي أَنْ لَا تَرَىٰ طَاعَةً إِلَّا فِي ثَلَاثٍ مَرْمَةٌ لِمَعَاشٍ «٧» أَوْ لَذَّةٌ فِي غَيْرِ مُحَرَّمٍ أَوْ تَزْوُودٍ لِمَعَادٍ.

(١) - الكهف ١٨: ٨٢.

(٢) - تفسير العياشي ٢: ٣٣٨ / ٦٦، مشكاة الأنوار: ١٢ باختلاف يسير.

(٣) - مشكاة الأنوار: ٣٠٧ باختلاف يسير.

(٤) - الفقيه ٣: ١٠٢ / ٤٠٥، الخصال: ١٢٤ / ١٢٠، الكافي ٥: ٨٧ / ٤ باختلاف يسير.

(٥) - فِي نَسْخَةِ «ش» وَ «ض»: «يَتَصَوَّرُ» وَ الظَّاهِرُ أَنَّهُ تَصْحِيفٌ «يَتَصَوَّرُ» وَ التَّصَوُّرُ: الصِّيَاحُ وَ التَّلْوِيُّ «الصَّحَاحُ - ضُور - ٢: ٧٢٣».

(٦) - علل الشرائع: ٥٦ / ٢، الزهد: ١٥٣ / ٥٨ باختلاف فِي بَعْضِ الْفَاطَةِ.

(٧) - مَرْمَةٌ الْمَعَاشِ: إِصْلَاحُهُ «الصَّحَاحُ - رَمَمَ - ٥: ١٩٣٦».

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٣٧٢

وَ رُوِيَ الْكَبِيرُ رِذَاءَ اللَّهِ مَنْ نَازَعَ اللَّهَ رِذَاءَهُ فَصَمَهُ «١».

وَ رُوِيَ أَنَّ مَلَكَينِ مُوَكَّلَانِ بِالْعِبَادِ فَمَنْ تَوَاضَعَ رَفَعَاهُ وَ مَنْ تَكَبَّرَ وَضَعَاهُ «٢».

وَ أَرُوِي عَنِ الْعَالِمِ عَ أَنَّهُ قَالَ عَجَبًا لِلْمُتَكَبِّرِ الْفُخُورِ الَّذِي كَانَ بِالْأَمْسِ نُطْفَةً وَ هُوَ غَدًا جِيفَةً «٣» وَ الْعَجَبُ كُلُّ الْعَجَبِ لِمَنْ شَكَّ فِي اللَّهِ وَ هُوَ يَرَى الْخَلْقَ وَ الْعَجَبُ لِمَنْ أَنْكَرَ الْمَوْتَ وَ هُوَ يَرَى مِنْ يَمُوتُ كُلَّ يَوْمٍ وَ لَيْلَةٍ وَ لِمَنْ لَمْ يَذْكُرِ الْآخِرَةَ وَ هُوَ يَرَى النَّشْأَةَ الْأُولَى وَ لِمَنْ عَمِلَ لِدَارِ الْفَنَاءِ وَ هُوَ يَرَى دَارَ الْبَقَاءِ.

وَ رُوِيَ أَنَّ اللَّهَ أَوْحَىٰ إِلَىٰ بَعْضِ عِبَادِ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَ قَدْ دَخَلَ قَلْبُهُ شَيْءٌ أَمَّا عِبَادُكَ لِي فَقَدْ تَعَزَّزْتَ بِي وَ أَمَا زُهِدَكَ فِي الدُّنْيَا فَقَدْ تَعَجَّلْتَ الرَّاحَةَ فَهَلْ وَالَيْتَ لِي وَلِيًّا أَوْ عَادَيْتَ لِي عَدُوًّا ثُمَّ أَمَرَ بِهِ إِلَى النَّارِ نَعُودُ بِاللَّهِ مِنْهَا.

وَ نَزُوِي أَنَّ أَيُّوبَ عَ لَمَّا جَهَّزَهُ الْبَلَاءُ قَالَ لَأُقْعِدَنَّ مَقْعَدَ الْخِصْمِ فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَيْهِ تَكَلَّمَ فَجَنَى عَلَى الرَّمَادِ وَ قَالَ يَا رَبِّ إِنَّكَ تَعْلَمُ أَنَّهُ مَا عَرَّضَ لِي أَمْرَانِ قَطُّ كِلَاهُمَا لَكَ فِيهِ رِضَىٰ إِلَّا اخْتَرْتُ أَشَدَّهُمَا عَلَىٰ بِيَدِي فَنُودِي مِنْ غَمَامَةٍ بَيْضَاءَ بِسِتِّهِ آلاَفٍ لُغَةً فَلَمِنَ الْمَنْ فَوَضَعَ الرَّمَادَ عَلَىٰ رَأْسِهِ وَ خَرَّ سَاجِدًا يُنَادِي لَكَ الْمُنُّ سَيِّدِي وَ مَوْلَايَ فَكَشَفَ اللَّهُ ضُرَّهُ.

(١) - الكافي ٢: ٢٣٤ / ٥، الزهد: ٦٢ / ١٦٤، مشكاة الأنوار: ٢٢٧ باختلاف يسير.

(٢) - الكافي ٢: ٩٩ / ٢، الزهد: ٦٢ / ١٦٣، مشكاة الأنوار: ٢٢٧.

(٣) - الكافي ٢: ٢٤٧ / ١، مشكاة الأنوار: ٢٢٧ باختلاف يسير.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٣٧٣

١٠٣ باب المعروف

أَرُوِي عَنِ الْعَالِمِ عَ أَنَّهُ قَالَ أَهْلُ الْمَعْرُوفِ فِي الدُّنْيَا أَهْلُ الْمَعْرُوفِ فِي الْآخِرَةِ «١» لِأَنَّ اللَّهَ جَلَّ وَ عَزَّ يَقُولُ لَهُمْ قَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ تَفَضُّلاً عَلَيْكُمْ لِأَنَّكُمْ كُنْتُمْ أَهْلَ الْمَعْرُوفِ فِي الدُّنْيَا وَ بَقِيَتْ حَسَنَاتِكُمْ فَهَبُوهَا لِمَنْ تَشَاءُونَ فَتَكُونُوا بِهَا أَهْلَ الْمَعْرُوفِ فِي

الْآخِرَةَ.

وَقَالَ إِنَّ لِلَّهِ عِبَادًا يَفْرُغُ الْعِبَادُ إِلَيْهِمْ فِي حَوَائِجِهِمْ أَوْلَيْكَ الْأُمْنُونَ كُلُّ مَعْرُوفٍ صَدَقَهُ فَقُلْتُ لَهُ يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ ص وَإِنْ كَانَ غَتِيًّا فَقَالَ وَإِنْ كَانَ غَتِيًّا.

وَأَرَوَى الْمَعْرُوفُ كَأَسْمِيهِ وَ لَيْسَ شَيْءٌ أَفْضَلَ مِنْهُ إِلَّا ثَوَابُهُ وَ هُوَ هَدِيَّةٌ مِنَ اللَّهِ إِلَى عَبْدِهِ الْمُؤْمِنِ وَ لَيْسَ كُلُّ مَنْ يُحِبُّ أَنْ يَصْنَعَ الْمَعْرُوفَ إِلَى النَّاسِ يَصْنَعُهُ وَ لَا كُلُّ مَنْ رَغِبَ فِيهِ يَقْدِرُ عَلَيْهِ وَ لَا كُلُّ مَنْ يَقْدِرُ عَلَيْهِ يُؤْذَنُ لَهُ فِيهِ فَإِذَا مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْعَبْدِ الْمُؤْمِنِ جَمَعَ اللَّهُ لَهُ الرَّغْبَةَ وَ الْقُدْرَةَ وَ الْإِذْنَ فَهَنَّاكَ تَجِبُ السَّعَادَةُ «٢».

وَ نَزَوَى عَنِ النَّبِيِّ ص مَنْ أَدْخَلَ عَلَى مُؤْمِنٍ فَرَحًا فَقَدْ أَدْخَلَ عَلَى فَرَحًا فَقَدْ اتَّخَذَ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا وَ مَنْ اتَّخَذَ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا جَاءَ مِنَ الْأَمِينِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ.

وَ رَوَى اضْطِنَعَ الْمَعْرُوفَ إِلَى أَهْلِهِ وَ إِلَى غَيْرِ أَهْلِهِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِهِ فَكُنْ

(١) - الفقيه ٢: ٣٠/١٠٨، أمالي الصدوق: ٥/٢١٠، ثواب الأعمال: ٢١٧، الكافي ٤: ٢٩/٢ و ٣ و ٤، و الزهد:

٣٠/٧٧، أمالي الطوسي ٢: ٢١٦، كشف الغممة ٢: ٤٢٠.

(٢) - ورد باختلاف في ألفاظه في الفقيه ٢: ٣٠/١١٣، و الكافي ٤: ٢٦/٣. الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص:

٣٧٤

أَنْتَ مِنْ أَهْلِهِ «١».

وَ رَوَى لَا يَتِمُّ الْمَعْرُوفُ إِلَّا بِثَلَاثِ خِصَالٍ تَعْجِيلِهِ وَ تَصْغِيرِهِ وَ سَتْرِهِ فَإِذَا عَجَّلْتَهُ هَنَأَتْهُ وَ إِذَا صَغَّرْتَهُ عَظَّمْتَهُ وَ إِذَا سَتَرْتَهُ أَتَمَمْتَهُ «٢».

وَ رَوَى إِذَا سَأَلَكَ أَحْوَكُ حَاجَةً فَبَادِرْ بِقَضَائِهَا قَبْلَ اسْتِعْنَائِهَا عَنْهَا.

وَ نَزَوَى عَنِ الصَّادِقِ ع أَنَّهُ قَالَ مَنْ سَرَّ مُؤْمِنًا فَقَدْ سَرَّنِي وَ مَنْ سَرَّنِي فَقَدْ سَرَّ رَسُولَ اللَّهِ ص وَ مَنْ سَرَّ رَسُولَ اللَّهِ ص فَقَدْ سَرَّ اللَّهَ وَ مَنْ سَرَّ اللَّهَ أَدْخَلَهُ الْجَنَّةَ «٣».

(١) - عيون أخبار الرضا عليه السلام ٢: ٣٥/٧٦ و ٣١٧/٦٩، الكافي ٤: ٢٧/٦، الزهد: ٣٢/٨٣ باختلاف يسير.

(٢) - الفقيه ٢: ٣١/١١٨، الخصال: ١٣٣/١٤٣، الكافي ٤: ٣٠/١ باختلاف في ألفاظه.

(٣) - اعلام الدين: ٧٩.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٣٧٥

١٠٤ باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

أَرَوَى عَنِ الْعَالِمِ ع أَنَّهُ قَالَ إِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِمَا عَمِلُوا مِنَ الْمَعَاصِي وَ لَمْ يَنْهَهُمُ الرَّبَّائِيُّونَ وَ الْأَخْبَارُ عَنْ ذَلِكَ «١» إِنَّ اللَّهَ جَلَّ وَ عَلَا بَعَثَ مَلَكَينِ إِلَى مَدِينَةٍ لِيَقْلِبَاهَا عَلَى أَهْلِهَا فَلَمَّا انْتَهَيَا إِلَيْهَا وَجَدَا رَجُلًا يَدْعُو اللَّهَ وَ يَتَضَرَّعُ إِلَيْهِ فَقَالَ أَحَدُهُمَا لِصَاحِبِهِ أَمَا تَرَى هَذَا الرَّجُلَ الدَّاعِيَ فَقَالَ لَهُ رَأَيْتَهُ وَ لَكِنْ أَمْضِيَ إِلَى مَا أَمَرَنِي بِهِ رَبِّي فَقَالَ الْآخَرُ وَ لَكِنِّي لَا أَحْدِثُ شَيْئًا حَتَّى أَرْجِعَ فَعَادَ إِلَى رَبِّهِ فَقَالَ يَا رَبِّ إِنِّي انْتَهَيْتُ إِلَى الْمَدِينَةِ فَوَجَدْتُ عَبْدَكَ فَلَنَا يَدْعُو وَ يَتَضَرَّعُ إِلَيْكَ فَقَالَ عَزَّ وَ جَلَّ امْضِ لِمَا أَمَرْتُكَ فَإِنَّ ذَلِكَ رَجُلٌ لَمْ يَتَغَيَّرْ وَجْهُهُ غَضَبًا لِي قَطُّ «٢».

وَ أَرَوَى أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ الْعَالِمَ ع عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ قُوا أَنْفُسَكُمْ وَ أَهْلِكُمْ نَارًا «٣» قَالَ يَا مُرْهُمُ بِمَا أَمَرَهُمُ اللَّهُ وَ يَنْهَاهُمْ عَمَّا

نَهَاهُمْ فَإِنْ أَطَاعُوا كَانَ قَدْ وَقَاهُمْ وَإِنْ عَصَوْهُ كَانَ قَدْ قَضَى مَا عَلَيْهِ «(٤)» .
وَرَوَى أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَ كَمَا نَ يَخْطُبُ فَعَارَضَهُ رَجُلٌ فَقَالَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ حَدِّثْنَا عَنْ مَيِّتِ الْأَحْيَاءِ فَقَطَعَ الْخُطْبَةَ ثُمَّ قَالَ مُنْكَرٌ
لِلْمُنْكَرِ بِقَلْبِهِ وَ لِسَانِهِ وَ يَدَيْهِ فَخَلَالَ الْخَيْرِ حَصَلَهَا كُلُّهَا وَ مُنْكَرٌ لِلْمُنْكَرِ بِقَلْبِهِ «(٥)» وَ لِسَانِهِ وَ تَارَكَ لَهُ يَدَيْهِ فَخَصَلَتَانِ مِنْ خِصَالِ الْخَيْرِ
حَازَ وَ مُنْكَرٌ لِلْمُنْكَرِ بِقَلْبِهِ وَ تَارَكَ بِلِسَانِهِ وَ يَدَيْهِ فَخَلَّ مِنْ

(١)- الكافي ٥: ٥٧/٦، الزهد: ٥/١٠٥، ٢٨٨.

(٢)- الزهد: ٦٤/١٧١، الكافي ٥: ٥٨/٨، أمالي الطوسي ٢: ٢٨٢.

(٣)- التحريم ٦٦: ٦.

(٤)- الكافي ٥: ٦٢/٢، تفسير القمي ٢: ٣٧٧ باختلاف في ألفاظه.

(٥)- ما بين القوسين ليس في نسخة «ض». الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٣٧٦

خَلَالَ الْخَيْرِ حَازَ وَ تَارَكَ لِلْمُنْكَرِ بِقَلْبِهِ وَ لِسَانِهِ وَ يَدَيْهِ فَذَلِكَ مَيِّتُ الْأَحْيَاءِ ثُمَّ عَادَ إِلَى خُطْبَتِهِ ع.
وَ نَزَوَى أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ص فَقَالَ أَخْبِرْنِي مَا أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ فَقَالَ الْإِيمَانُ بِاللَّهِ قَالَ ثُمَّ مَاذَا قَالَ صَمَلَهُ الرَّحِمِ قَالَ ثُمَّ مَا
ذَا قَالَ الْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَ النَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ قَالَ الرَّجُلُ وَ أَيُّ الْأَعْمَالِ أَنْعَسَ مِنْهَا قَالَ الشُّرُوكُ بِاللَّهِ ثُمَّ مَاذَا قَالَ فَطِيعَةُ الرَّحِمِ قَالَ ثُمَّ
مَاذَا قَالَ الْأَمْرُ بِالْمُنْكَرِ وَ النَّهْيُ عَنِ الْمَعْرُوفِ «(١)» .

وَ نَزَوَى أَنَّ صَبِيئِينَ تَوَثَّيَا عَلَى دِيكَ فَتَفَّاهُ فَلَمْ يَدْعَا عَلَيْهِ رِيْشَهُ وَ شَيْخٌ قَائِمٌ يُصَيِّلِي لَا يَأْمُرُهُمْ وَ لَا يَنْهَاهُمْ فَأَمَرَ اللَّهُ الْأَرْضَ فَابْتَلَعَتْهُ
«(٢)» .

وَ أَرَوَى عَنِ الْعَالِمِ ع أَنَّهُ قَالِ إِنَّمَا يُؤْمَرُ بِالْمَعْرُوفِ وَ يُنْهَى عَنِ الْمُنْكَرِ مُؤْمِنٌ فَيَسْتَيْقِظُ «(٣)» أَوْ جَاهِلٌ فَيَتَعَلَّمُ أَمَّا صَاحِبُ سَيْفٍ وَ
سَوْطٍ فَلَا «(٤)» .

نَزَوَى حَسْبُ الْمُؤْمِنِ عِيًّا إِذَا رَأَى مُنْكَرًا أَنْ لَا يُعْلَمَ مِنْ قَلْبِهِ أَنَّهُ لَهُ كَارَةٌ.

وَ أَرَوَى عَنِ الْعَالِمِ ع أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَ جَلَّ قَالَ وَيْلٌ لِلَّذِينَ يَجْتَلِبُونَ الدُّنْيَا بِالْأَدْبَانِ وَ وَيْلٌ لِلَّذِينَ يَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ
وَ وَيْلٌ لِلَّذِينَ إِذَا الْمُؤْمِنُ فِيهِمْ يَسِيرٌ بِالْعَدْلِ يَعْتَدُونَ وَ عَلَيْهِ يَجْتَرُّونَ وَ لَا يَهْتَدُونَ لِأَتِيحَنَ لَهُمْ فِتْنَةٌ تَتْرُكُ «(٥)» الْحَكِيمِ فِيهِمْ حَيْرَانَ.
وَ نَزَوَى مِنْ أَعْظَمِ النَّاسِ حَسْرَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَنْ وَصَفَ عَدْلًا فَخَالَفَهُ إِلَى غَيْرِهِ «(٦)» .

وَ نَزَوَى فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى فَكُجِبُوا فِيهَا هُمْ وَ الْغَاوُونَ «(٧)» قَالَ هُمْ قَوْمٌ وَصَفُوا

(١)- الكافي ٥: ٥٨/٩، و ما بين القوسين ليس في نسخة «ض».

(٢)- ورد باختلاف في ألفاظه و مفصلاً في أمالي الطوسي ٢: ٢٨٢.

(٣)- في نسخة «ض»: «فيتعظ».

(٤)- الكافي ٥: ٦٠/٢، الخصال: ٩/٣٥.

(٥)- في نسخة «ض»: «ولا يهتدون ولا يتحالمهم فتنه و ينزل، و في «ش»: «ولا يهتدون و ينزل، و ما أثبتناه من البحار ١٠٠: ٨٢/

٨٣

(٦)- الكافي ٢: ٢٧/٣ و ٥.

(٧)- الشعراء ٢٦: ٩٤. الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٣٧٧

بِأَلْسِنَتِهِمْ ثُمَّ خَالَفُوهُ إِلَى غَيْرِهِ «١» فَسُئِلَ عَنْ مَعْنَى ذَلِكَ فَقَالَ إِذَا وَصَفَ الْإِنْسَانُ عَيْدًا خَالَفَهُ إِلَى غَيْرِهِ فَرَأَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ الثَّوَابَ الَّذِي هُوَ وَاصِفُهُ لِغَيْرِهِ عَظَمَتْ حَسْرَتُهُ.

(١) - الكافي ٢: ٢٧ / ٤، الزهد: ١٨١ / ٦٨.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٣٧٨

١٠٥ باب النيات وإن نية المؤمن خير من عمله لأنه ينوي خيرا من عمله

أَرَوَى عَنِ الْعَالِمِ ع أَنَّهُ قَالَ نِيَّةُ الْمُؤْمِنِ خَيْرٌ مِنْ عَمَلِهِ لِأَنَّهُ يَنْوِي خَيْرًا مِنْ عَمَلِهِ وَنِيَّةُ الْفَاجِرِ شَرٌّ مِنْ عَمَلِهِ وَكُلُّ يَعْملُ عَلَى نِيَّتِهِ «١». وَ تَرَوَى نِيَّةُ الْمُؤْمِنِ خَيْرٌ مِنْ عَمَلِهِ لِأَنَّهُ يَنْوِي مِنَ الْخَيْرِ مَا لَا يُطِيقُهُ «٢» وَ لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ «٣». وَ رَوَى مَنْ حَسُنَتْ نِيَّتُهُ زَادَ اللَّهُ فِي رِزْقِهِ «٤».

وَ سَأَلْتُ الْعَالِمَ ع عَنْ قَوْلِ اللَّهِ حُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ «٥» قُوَّةُ الْأَبْدَانِ أَمْ قُوَّةُ الْقَلْبِ فَقَالَ جَمِيعًا «٦» وَ قَالَ لَا قَوْلَ إِلَّا بِعَمَلٍ وَ لَا عَمَلَ إِلَّا بِنِيَّةٍ وَ لَا نِيَّةَ إِلَّا بِإِصَابَةِ السُّنَّةِ «٧». وَ تَرَوَى حُسْنَ الْخَلْقِ سَجِيَّةً وَ نِيَّةً وَ صَاحِبُ النِّيَّةِ أَفْضَلُ. وَ تَرَوَى مَا ضَعُفَتْ نِيَّةٌ عَنْ نِيَّةٍ.

وَ أَرَوَى عَنْهُ نِيَّةُ الْمُؤْمِنِ خَيْرٌ مِنْ عَمَلِهِ فَسَأَلْتُهُ عَنْ مَعْنَى ذَلِكَ فَقَالَ الْعَمَلُ

(١) - الكافي ٢: ٦٩ / ٢، المحاسن: ٣١٥ / ٢٦٠ باختلاف في ألفاظه.

(٢) - في نسخة «ش»: «يستطيعه».

(٣) - علل الشرائع: ٥٢٤ / ٢ باختلاف يسير.

(٤) - الخصال: ٨٨ / ٢١، المحاسن: ٣١٨ / ٢٦١، أمالي الطوسي: ١: ٢٥٠.

(٥) - البقرة ٢: ٦٣ و ٩٣ و الاعراف ٧: ١٧١.

(٦) - المحاسن: ٣١٩ / ٢٦١.

(٧) - المحاسن: ٢٢٢ / ١٣٤، الكافي ١: ٥٦ / ٩. الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٣٧٩

يَدْخُلُهُ الرِّيَاءُ وَ النِّيَّةُ لَا يَدْخُلُهَا الرِّيَاءُ «١».

وَ سَأَلْتُ الْعَالِمَ ع عَنْ تَفْسِيرِ نِيَّةِ الْمُؤْمِنِ خَيْرٌ مِنْ عَمَلِهِ قَالَ إِنَّهُ رَبَّمَا انْتَهَتْ بِالْإِنْسَانِ حَالُهُ مِنْ مَرَضٍ أَوْ خَوْفٍ يُفَارِقُهُ الْعَمَلُ وَ مَعَهُ نِيَّتُهُ فَلِذَلِكَ الْوَقْتِ نِيَّةُ الْمُؤْمِنِ خَيْرٌ مِنْ عَمَلِهِ وَ فِي وَجْهِ آخَرَ أَنَّهَا لَا تُفَارِقُ عَقْلَهُ أَوْ نَفْسَهُ وَ الْأَعْمَالُ قَدْ تُفَارِقُهُ قَبْلَ مُفَارَقَةِ الْعَقْلِ وَ النَّفْسِ.

(١) - علل الشرائع: ٥٢٤ / ١ باختلاف في ألفاظه.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٣٨٠

١٠٦ باب التفكير والاعتبار والهم في الدين والإخلاص واليقين والبصيرة والتقوى والخوف والرجاء والطاعة لله عز وجل

أَرَوِي عَنِ الْعَالِمِ ع أَنَّهُ قَالَ طُوبَى لِمَنْ كَانَ صِيَمُهُ فِكْرًا وَ نَظَرُهُ عِبْرًا وَ وَسَعُهُ بَيْتُهُ وَ بَكَى عَلَى خَطِيئَتِهِ وَ سَلِمَ النَّاسُ مِنْ لِسَانِهِ وَ يَدِهِ
«١».

وَ أَرَوِي فِكْرَ سَاعِيهِ خَيْرٌ مِنْ عِبَادَةِ سِنِيهِ فَسَأَلْتُ الْعَالِمَ ع عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ تَمُرُّ بِالْخَرِيَةِ وَ بِالِدِّيَارِ الْقَصَارِ فَتَقُولُ أَيْنَ يَا نُوكَ أَيْنَ
سُكَّانِكَ مَا لَكَ لَا تَتَكَلَّمِينَ «٢» لَيْسَتْ الْعِبَادَةُ كَثْرَةُ الصَّلَاةِ وَ الصِّيَامِ الْعِبَادَةُ التَّفَكُّرُ فِي أَمْرِ اللَّهِ جَلٍّ وَ عُلَا «٣».

وَ أَرَوِي التَّفَكُّرَ مَزَاتَكَ تَرْبِكَ سَيِّئَاتِكَ وَ حَسَنَاتِكَ.

وَ نَزَوِي أَنَّ سَيِّدَنَا رَسُولَ اللَّهِ ص رَأَى بَعْضَ أَصْحَابِهِ مُنْصَرِفًا مِنْ بَعْثٍ كَانَ بَعَثَهُ فِيهِ وَ قَدْ انْصَرَفَ بِشَعْنِهِ وَ غُبَارِ سَفَرِهِ وَ سِلَاحُهُ عَلَيْهِ
يُرِيدُ مَنْزِلَهُ فَقَالَ ص انْصَرَفَ مِنَ الْجِهَادِ الْأَضْرَعِ إِلَى الْجِهَادِ الْمَأْكِبِ فَقِيلَ لَهُ أَوْ جِهَادٌ فَوْقَ الْجِهَادِ بِالسَّيْفِ قَالَ نَعَمْ جِهَادُ الْمَرْءِ
نَفْسُهُ «٤».

وَ نَزَوِي فِي قَوْلِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَ تَعَالَى فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ «٥» قَبْلَ أَنْ يُعْتَبَرَ بِكُمْ.

(١) - الاختصاص: ٢٣٢، مشكاة الأنوار: ٣٧.

(٢) - الكافي ٢: ٢/٤٥، المحاسن: ٥/٢٦، مشكاة الأنوار: ٣٧، وفيها «ليلة» بدل «سنة».

(٣) - تحف العقول: ٣٦٧.

(٤) - ورد باختصار في معاني الأخبار: ١/١٦٠، و أمالي الصدوق: ٨/٣٧٧، و الكافي ٥: ٣/١٢، و الاختصاص:

٢٤٠.

(٥) - الحشر ٥٩: ٢.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٣٨١

وَ أَرَوِي أَنَّ اللَّهَ فِي الدِّينِ يَذْهَبُ بِذُنُوبِ الْمُؤْمِنِ.

وَ نَزَوِي أَنَّ الْهُمُومَ سَاعَةُ الْكَفَّارَاتِ.

أَرَوِي عَنِ الْعَالِمِ ع أَنَّهُ قَالَ يَقُولُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَ تَعَالَى أَنَا خَيْرُ شَرِيكِ مَنْ أَشْرَكَ مَعِيَ غَيْرِي فِي عَمَلِي لَمْ أَقْبَلْ إِلَّا مَا كَانَ لِي
خَالِصًا «١».

وَ نَزَوِي أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَ جَلَّ يَقُولُ أَنَا خَيْرُ شَرِيكِ مَا شُورِكْتُ فِي شَيْءٍ إِلَّا تَرَكْتُهُ.

وَ أَرَوِي عَنِ الْعَالِمِ ع الْعَامِلُ عَلَى غَيْرِ بَصِيرَةٍ كَالسَّائِرِ عَلَى غَيْرِ الطَّرِيقِ لَا يَزِيدُهُ سُرْعَةُ السَّيْرِ إِلَّا بُعْدًا عَنِ الطَّرِيقِ.

وَ رَوَى كَفَى بِالْيَقِينِ غِنَى وَ بِالْعِبَادَةِ شُغْلًا «٢» الْإِيمَانُ فِي الْقَلْبِ وَ الْيَقِينُ خَطَرَاتُ «٣».

وَ أَرَوِي مَا قَسَمَ بَيْنَ النَّاسِ أَقْلُ مِنَ الْيَقِينِ «٤».

وَ أَرَوِي أَنَّ لِلَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ فِي عِبَادِهِ آيَةٌ وَ هِيَ الْقَلْبُ فَأَحْبَبَهَا إِلَيْهِ أَضْيَافًا وَ أَضْيَابَهَا وَ أَرْقُفَهَا أَضْيَابَهَا فِي دِينِ اللَّهِ وَ أَضْيَافَهَا مِنَ
الدُّنُوبِ وَ أَرْقُفَهَا عَلَى الْإِخْوَانِ.

وَ رَوَى أَنَّ اللَّهَ يُبْغِضُ مِنْ عِبَادِهِ الْمَائِلِينَ فَلَا تَرْلُوا عَنِ الْحَقِّ فَمَنْ اسْتَبَدَلَ بِالْحَقِّ هَلَكًا وَ فَاتَتْهُ الدُّنْيَا وَ خَرَجَ مِنْهَا سَاطِطًا.

وَ أَرَوِي مَنْ أَرَادَ أَنْ يَكُونَ أَعَزَّ النَّاسِ فَلْيَتَّقِ اللَّهَ فِي سِرِّهِ وَ عَلَانِيَتِهِ.

أَرَوِي عَنِ الْعَالِمِ ع فِي تَفْسِيرِ هَذِهِ الْآيَةِ وَ مَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلُ لَهُ مَخْرَجًا وَ يَزُرُّهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ «٥» قَالَ يَجْعَلُ لَهُ مَخْرَجًا فِي

دِينِهِ وَ يَزُرُّهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ فِي دُنْيَاهُ.

وَ نَزَوِي مَنْ خَافَ اللَّهَ سَخَتْ نَفْسُهُ عَنِ الدُّنْيَا «٦».

(١) - الكافي ٢: ٢٢٣ / ٩، المحاسن: ٢٥٢ / ٢٧٠، تفسير العياشي ٢: ٣٥٣، الزهد: ١٦٧ / ٦٣، مشكاة الأنوار: ١١ باختلاف يسير.

(٢) - الكافي ٢: ٧٠ / ١، المحاسن: ٢٤٧ / ٢٥١، التمهيد: ١٣٥ / ٦١، مشكاة الأنوار: ١٣، من «و روى:

كفى...».

(٣) - المحاسن: ٢٤٩ / ٢٦٠، التمهيد: ١٤٦ / ٦٤.

(٤) - الكافي ٢: ٤٣ / ٢ و ٥. الخصال: ٣٦ / ٢٨٥.

(٥) - الطلاق ٦٥: ٢ و ٣.

(٦) - الكافي ٢: ٥٥ / ٤، مشكاة الأنوار: ١١٧.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٣٨٢

وَ نَزَوِي خَفِ اللَّهُ كَمَا أَنَّكَ تَرَاهُ فَإِنْ كُنْتَ لَا تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ وَ إِنْ كُنْتَ لَا تَدْرِي أَنَّهُ يَرَاكَ فَقَدْ كَفَرْتَ وَ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّهُ يَرَاكَ
ثُمَّ اسْتَشَرْتَ الْمَخْلُوقِينَ بِالْمَعَاصِي وَ بَرَزْتَ لَهُ بِهَا فَقَدْ جَعَلْتَهُ أَهْوَنَ النَّاطِرِينَ إِلَيْكَ «١».

وَ نَزَوِي مِنْ رَجَاءٍ شَيْئًا طَلَبَهُ وَ مَنْ خَافَ شَيْئًا هَرَبَ مِنْهُ «٢» مِمَّا مِنْ مُؤْمِنٍ يَجْتَمِعُ فِي قَلْبِهِ خَوْفٌ وَ رَجَاءٌ إِلَّا أَعْطَاهُ اللَّهُ مَا أَمَلَ وَ آمَنَهُ
مِمَّا يَخَافُ.

وَ نَزَوِي مِنْ مَاتَ آمِنًا مِنْ أَنْ يُسَلَبَ سِلْبٌ وَ مَنْ مَاتَ خَائِفًا مِنْ أَنْ يُسَلَبَ أَمِنَ السَّلْبَ وَ بِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

(١) - جامع الأخبار: ١١٤، و ورد باختلاف يسير في الكافي ٢: ٥٥ / ٢، مشكاة الأنوار: ١١٧.

(٢) - الكافي ٢: ٥٥ / ٥.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٣٨٣

١٠٧ باب البدع والضلالة و أن كل رئاسة إلى النار

«١»

أَرَوِي عَنِ الْعَالِمِ ع أَنَّهُ قَالَ كُلُّ بَدْعَةٍ ضَلَالَةٌ وَ كُلُّ ضَلَالَةٍ إِلَى النَّارِ.

وَ نَزَوِي أَدْنَى الشُّرْكَ أَنْ يَبْتَدِعَ الرَّجُلُ رَأْيًا فَيُحِبُّ عَلَيْهِ وَ يُبْغِضُ «٢».

وَ نَزَوِي أَنَّهُ كَانَ فِي الزَّمَانِ الْأَوَّلِ رَجُلٌ يَطْلُبُ الدُّنْيَا مِنْ حَلَالٍ فَلَمْ يَقْدِرْ عَلَيْهَا فَأَتَاهُ الشَّيْطَانُ عَلَيْهِ اللَّعْنَةُ فَقَالَ لَهُ أَلَا أَدُلُّكَ عَلَى
شَيْءٍ يَكْتَسِرُ دُنْيَاكَ وَ يَعْلُو ذِكْرُكَ بِهِ فَقَالَ نَعَمْ قَالَ تَبْتَدِعْ دِينًا وَ تَدْعُو النَّاسَ إِلَيْهِ فَفَعَلَ فَاسْتَجَابَ لَهُ خَلْقٌ كَثِيرٌ وَ أَطَاعُوهُ وَ أَصَابَ
مِنَ الدُّنْيَا أَمْرًا عَظِيمًا ثُمَّ إِنَّهُ فَكَّرَ يَوْمًا فَقَالَ ابْتَدِعْتُ دِينًا وَ دَعَوْتُ النَّاسَ إِلَيْهِ مَا أَدْرِي أَلَيْ التَّوْبَةُ أَمْ لَا إِلَّا أَنْ أَرُدَّ مِنْ دَعْوَتِهِ عَنَّهُ
فَجَعَلَ يَأْتِي أَصْحَابَهُ فَيَقُولُ أَنَا الَّذِي دَعَوْتُكُمْ إِلَى الْبَاطِلِ وَ إِلَى بَدْعِيهِ وَ كَذِبَ فَجَعَلُوا يَقُولُونَ لَهُ كَذَبْتَ لَا بَلْ إِلَى الْحَقِّ دَعَوْتَنَا وَ
نَحْنُ غَيْرُ رَاجِعِينَ عَمَّا نَحْنُ عَلَيْهِ وَ لَكِنَّكَ شَكَّكَتَ فِي دِينِكَ فَرَجَعْتَ عَنَّهُ فَلَمَّا رَأَى أَنَّ الْقَوْمَ قَدْ تَدَاخَلَهُمُ الْخُذْلُمَةُ عَمِدَ إِلَى
سِلْسِلَةٍ وَ أَوْتَدَ لَهَا وَ تَدَا ثُمَّ جَعَلَهَا فِي عُنُقِهِ ثُمَّ قَالَ لَا أُحِلُّهَا حَتَّى يَتُوبَ اللَّهُ عَلَيَّ وَ رَوِي أَنَّهُ ثَقَبَ تَرْفُوتَهُ وَ أَدْخَلَهَا فِيهَا فَأَوْحَى اللَّهُ
تَعَالَى إِلَى نَبِيِّ ذَلِكِ الزَّمَانِ قُلْ لِفُلَانٍ لَوْ دَعَوْتَنِي حَتَّى تَسْقُطَ أَوْصَالُكَ مَا اسْتَجَبْتُ لَكَ وَ لَا غَفَرْتُ لَكَ حَتَّى تَرُدَّ النَّاسَ عَمَّا
دَعَوْتُ إِلَيْهِ «٣».

وَ نَزَوِي مَنْ رَدَّ صَاحِبَ بَدْعَةٍ عَنِ بَدْعَتِهِ فَهُوَ سَبِيلٌ مِنْ سَبِيلِ اللَّهِ.

وَأَرَوَى عَنِ الْعَالِمِ عَ مَنْ دَعَا النَّاسَ إِلَى نَفْسِهِ وَفِيهِمْ مَنْ هُوَ أَعْلَمُ

(١) - الكافي ١: ٨ / ٤٥ و ١٢ / ٤٦، عقاب الأعمال: ٢ / ٣٠٧.

(٢) - عقاب الأعمال: ٣ / ٣٠٧.

(٣) - عقاب الأعمال: ١ / ٣٠٦، علل الشرائع: ٢ / ٤٩٢ باختلاف يسير. الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٣٨٤ مِنْهُ فَهُوَ مُبْتَدِعٌ ضَالٌّ.

أَرَوَى مَنْ طَلَبَ الرِّئَاسَةَ لِنَفْسِهِ هَلَكَ «١» فَإِنَّ الرِّئَاسَةَ لَا تَصْلُحُ إِلَّا لِأَهْلِهَا «٢».

وَأَرَوَى مَنْ تَعَلَّمَ الْعِلْمَ لِيَمَارِيَ بِهِ السُّفَهَاءَ أَوْ يُبَاهِيَ بِهِ الْعُلَمَاءَ أَوْ يَصْرِفَ وُجُوهَ النَّاسِ إِلَيْهِ لِيُرْسُوهُ وَيُعْظُمُوهُ فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعِدَهُ مِنَ النَّارِ «٣» إِيَّاكَ وَالْخُصُومَةَ فَإِنَّهَا تُورِثُ الشُّكَّ وَتُحِبُّ الْعَمَلَ وَتُزِدِي بِصَاحِبِهَا وَعَسَى أَنْ يَتَكَلَّمَ بِشَيْءٍ لَا يُغْفَرُ لَهُ.

وَنَزَوَى أَنَّهُ كَانَ فِيهَا مَضَى قَوْمٌ انْتَهَى بِهِمُ الْكَلَامُ إِلَى اللَّهِ جَلَّ وَعَزَّ فَتَحَيَّرُوا وَإِنْ كَانَ الرَّجُلُ لِيُدْعَى مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ فَيَجِيبُ مِنْ خَلْفِهِ «٤».

وَأَرَوَى عَنِ الْعَالِمِ عَ تَكَلَّمُوا فِيمَا دُونَ الْعَرْشِ فَإِنَّ قَوْمًا تَكَلَّمُوا فِي اللَّهِ جَلَّ وَعَزَّ فَتَاهُوا «٥».

وَأَرَوَى عَنِ الْعَالِمِ عَ وَسَأَلْتُهُ عَنْ شَيْءٍ مِنَ الصِّفَاتِ فَقَالَ لَا يَتَجَاوَزُ مِمَّا فِي الْقُرْآنِ «٦».

أَرَوَى أَنَّهُ قَرِئَ بَيْنَ يَدَيْ الْعَالِمِ عَ قَوْلُهُ تَعَالَى لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ «٧» فَقَالَ إِنَّمَا عَنَى أَبْصَارَ الْقُلُوبِ وَهِيَ الْأَوْهَامُ فَقَالَ لَا تُدْرِكُ الْأَوْهَامَ كَيْفِيَّتَهُ وَهُوَ يُدْرِكُ كُلَّ وَهْمٍ «٨» وَ أَمَّا عُمُودُ الْبَشَرِ فَلَا تَلْحَقُهُ لِأَنَّهُ تَعَالَى لَا يُحَدُّ وَ لَا يُوصَفُ هَذَا مَا نَحْنُ عَلَيْهِ كُلُّنَا.

(١) - الكافي ٢: ٢ / ٢٢٥.

(٢) - الكافي ١: ٦ / ٣٧.

(٣) - الكافي ١: ٦ / ٣٧ باختلاف يسير.

(٤) - التوحيد: ١١ / ٤٥٦، أمالي الصدوق: ٢ / ٣٤٠، المحاسن: ٢٣٨ / ٢١٠ باختلاف يسير.

(٥) - التوحيد: ٧ / ٤٥٥، المحاسن: ٢٣٨ / ٢١١، تفسير القمي ٢: ٣٣٨.

(٦) - المحاسن: ٢٣٩ / ٢١٤.

(٧) - الأنعام ٦: ١٠٣.

(٨) - المحاسن: ٢٣٩ / ٢١٥ باختلاف يسير.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٣٨٥

١٠٨ باب حديث النفس

أَرَوَى أَنَّهُ سُئِلَ الْعَالِمِ عَ عَنْ حَدِيثِ النَّفْسِ فَقَالَ مَنْ يُطِيقُ أَلَّا يُحَدِّثَ نَفْسَهُ.

وَ سَأَلْتُ الْعَالِمِ عَ عَنِ الْوَسْوَسَةِ وَإِنْ كَثُرَتْ قَالَ لَا شَيْءَ فِيهَا تَقُولُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ «١» وَ فِي خَبَرٍ آخَرَ لَا حَوْلَ وَ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ «٢».

وَ أَرَوَى أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِلْعَالِمِ عَ يَقَعُ فِي نَفْسِي أَمْرٌ عَظِيمٌ فَقَالَ قُلْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ «٣» وَ فِي خَبَرٍ آخَرَ «٤» لَا حَوْلَ وَ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ.

وَ نَزَوَى عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَ أَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَ تَعَالَى عَفَا عَنْ أُمَّتِي وَ سَاوَسَ الصُّدُورِ.

وَنَزَوَى عَنْهُ أَنْ اللَّهَ تَجَاوَزَ لِأَمْتِي عَمَّا تُحَدِّثُ بِهِ أَنْفُسَهَا «٥» إِلَّا مَا كَانَ يَعْقِدُ عَلَيْهِ.
وَأَرَوَى إِذَا خَطَرَ بِبَالِكَ فِي عَظَمَتِهِ وَجَبْرُوتِهِ أَوْ بَعْضِ صِفَاتِهِ شَيْءٌ مِنَ الْأَشْيَاءِ فَقُلْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ صَ عَلِيُّ أَمِيرُ
الْمُؤْمِنِينَ إِذَا قُلْتَ ذَلِكَ عُدْتَ إِلَى مَحْضِ الْإِيمَانِ.

(١) - الكافي ٢: ٣١٠ / ١.

(٢) - أمالي الصدوق: ٤٣٦ / ٥، المحاسن: ٥٢ / ٤١ باختلاف يسير.

(٣) - الكافي ٢: ٣١٠ / ٢.

(٤) - ما بين القوسين ليس في «ش».

(٥) - عدة الداعي: ٢١٢ باختلاف يسير.

الفرقة المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٣٨٦

وَأَرَوَى أَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَشَقَطَ عَنِ الْمُؤْمِنِ مَا لَا يَغْلَمُ وَمَا لَا يَتَعَمَّدُ وَالنَّسِيَانَ وَالسَّهْوَ وَالغَلَطَ وَمَا اسْتَكْرَهَ عَلَيْهِ وَمَا اتَّقَى
فِيهِ وَمَا لَا يُطِيقُ أَقُولُ ذَلِكَ «١».

(١) - ورد باختلاف في الفاظه في الفقيه ١: ٣٦ / ١٣٢، والخصال: ٩ / ٤١٧، والتوحيد: ٢٤ / ٣٥٣، والكافي ٢:

٢ / ٣٣٥.

الفرقة المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٣٨٧

١٠٩ باب الرياء والنفاق والعجب

نَزَوَى عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ص أَنَّهُ قَالَ قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَنَا أَعْلَمُ بِمَا يَصِلُحُ عَلَيْهِ دِينُ عِبَادِي الْمُؤْمِنِينَ أَنْ يَجْتَهِدَ فِي عِبَادَتِي
فَيَقُومُ مِنْ نَوْمِهِ وَلَذِهِ وَسَادَتِهِ فَيَجْتَهِدُ لِي فَأَضْرِبُهُ بِالنَّعَاسِ اللَّيْلَمَةَ وَاللَّيْلَتَيْنِ نَظْرًا مَنَى لَهُ وَإِبْقَاءً عَلَيْهِ فَيَنَامُ حَتَّى يُصْبِحَ فَيَقُومُ وَهُوَ
مِرَاقَتٌ نَفْسُهُ وَ لَوْ خَلَيْتُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا يُرِيدُ مِنْ عِبَادَتِي لَمَدَخَلَهُ مِنْ ذَلِكَ الْعُجْبُ فَيَصِيْرُهُ الْعُجْبُ إِلَى الْفِتْنَةِ فَيَأْتِيهِ مِنْ ذَلِكَ مَا فِيهِ
هَلَاكُهُ أَلَا فَلَا يَتَّكِلِ الْعَامِلُونَ عَلَى أَعْمَالِهِمْ فَإِنَّهُمْ لَوْ اجْتَهَدُوا أَنْفُسَهُمْ أَعْمَارَهُمْ فِي عِبَادَتِي كَانُوا مُقَصِّرِينَ غَيْرَ بِالْغَيْنِ كُنْهَ عِبَادَتِي
فِيْمَا يَطْلُبُونَهُ عِنْدِي وَ لَكِنْ بِرَحْمَتِي فَلْيَثِقُوا وَبِفَضْلِي فَلْيَفْرَحُوا وَإِلَى حُسْنِ الظَّنِّ بِي فَلْيَطْمَئِنُّوا فَإِنَّ رَحْمَتِي عِنْدَ ذَلِكَ تُدْرِكُهُمْ
فَإِنِّي أَنَا اللَّهُ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ وَبِذَلِكَ تَسَمَّيْتُ «١».

وَنَزَوَى فِي قَوْلِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا «٢» قَالَ لَيْسَ مِنْ
رَجُلٍ يَعْمَلُ شَيْئًا مِنَ الثَّوَابِ لَا يَطْلُبُ بِهِ وَجْهَ اللَّهِ إِنَّمَا يَطْلُبُ تَرْكِيَةَ النَّاسِ يَشْتَهِي أَنْ تَسْمَعَ بِهِ النَّاسُ إِلَّا أَشْرَكَ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ «٣» فِي
ذَلِكَ الْعَمَلِ فَيَبْطُلُهُ «٤» الرِّيَاءُ وَقَدْ سَمَّاهُ اللَّهُ تَعَالَى الشُّرُوكَ.

وَنَزَوَى مَنْ عَمِلَ لِلَّهِ كَانَ ثَوَابُهُ عَلَى اللَّهِ وَمَنْ عَمِلَ لِلنَّاسِ كَانَ ثَوَابُهُ عَلَى النَّاسِ إِنَّ كُلَّ رِيَاءٍ شُرُوكٌ «٥».

(١) - الكافي ٢: ٥٠ / ٤، التمهيص: ١١٥ / ٥٧، عدة الداعي: ٢٢٢ باختلاف يسير.

(٢) - الكهف ١٨: ١١٠.

(٣) - الكافي ٢: ٢٢٢ / ٤، تفسير العياشي ٢: ٩٣ / ٣٥٢، الزهد: ١٧٧ / ٦٧ باختلاف يسير.

(٤) - في نسخة «ش»: «فيطلب» و في نسخة «ض»: «فيطلبه» و ما أثبتناه من البحار ٧٢: ٣٠٠ / ٣٦.

(٥) - الزهد: ١٧٧ / ٦٧ و ورد بتقديم و تأخير في الكافي ٢: ٢٢٢ / ٣.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٣٨٨

وَ نَزَوِي مَا مِنْ عَبْدٍ أَسْرَّ خَيْرًا فَيَذْهَبُ الْأَيَّامَ حَتَّى يُظْهِرَ اللَّهُ لَهُ خَيْرًا وَ مَا مِنْ عَبْدٍ أَسْرَّ شَرًّا فَيَذْهَبُ الْأَيَّامَ حَتَّى يُظْهِرَ اللَّهُ لَهُ شَرًّا «١» .
وَ نَزَوِي أَنْ عَالِمًا أَتَى عَابِدًا فَقَالَ لَهُ كَيْفَ صَيَّمْتَهُ قَالَ تَسَأَلُنِي عَنْ صِيَامَاتِي وَ أَنَا أَعْبُدُ اللَّهَ مُنْذُ كَذَا وَ كَذَا فَقَالَ لَهُ كَيْفَ بُكَأُوكَ
قَالَ إِنِّي لِأَبْكِي حَتَّى تَعَجِرِي دُمُوعِي فَقَالَ لَهُ الْعَالِمُ عَ فَإِنَّ ضَحِكَكَ وَ أَنْتَ عَارِفٌ بِاللَّهِ أَفْضَلُ مِنْ بُكَائِكَ وَ أَنْتَ تُدِلُّ عَلَى اللَّهِ إِنَّ
الْمُدِلَّ «٢» لَا يَصْعَدُ مِنْ عَمَلِهِ شَيْءٌ «٣» .

وَ نَزَوِي مَنْ شَكَّ فِي اللَّهِ بَعْدَ مَا وُلِدَ عَلَى الْفِطْرَةِ لَمْ يَتَّبِعْ أَبَدًا «٤» .

وَ أَرَوِي أَنْ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيًّا ع قَالَ فِي كَلَامٍ لَهُ إِنَّ مِنَ الْبَلَاءِ الْفَاقَهَةَ وَ أَشَدُّ مِنَ الْفَاقَهَةِ مَرَضُ الْبَدَنِ وَ أَشَدُّ مِنْ مَرَضِ الْبَدَنِ مَرَضُ
الْقَلْبِ «٥» .

أَرَوِي لَا يَنْفَعُ مَعَ الشُّكِّ وَ الْجُحُودِ عَمَلٌ «٦» .

وَ أَرَوِي مَنْ شَكَّ أَوْ ظَنَّ فَأَقَامَ عَلَى أَحَدِهِمَا أُحْبَطَ عَمَلُهُ «٧» .

وَ أَرَوِي فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ وَ مَا وَجَدْنَا لِأَكْثَرِهِمْ مِنْ عَهْدٍ وَ إِنَّا وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ «٨» قَالَ نَزَلَتْ فِي الشُّكَّاكِ «٩» .

وَ أَرَوِي فِي قَوْلِهِ تَعَالَى الَّذِينَ آمَنُوا وَ لَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ «١٠» قَالَ الشُّكُّ «١١» وَ الشَّاكُّ فِي الْآخِرَةِ مِثْلُ الشَّاكِّ فِي الْأُولَى
نَسَّأَلُ اللَّهَ الثَّبَاتَ وَ حُسْنَ الْيَقِينِ .

وَ أَرَوِي أَنَّهُ سُئِلَ عَنْهُ رَجُلٌ يَقُولُ بِالْحَقِّ وَ يُسْرِفُ عَلَى نَفْسِهِ بِشُرْبِ الْخَمْرِ وَ يَأْتِي الْكِبَائِرَ وَ عَنْ رَجُلٍ دُونَهُ فِي الْيَقِينِ وَ هُوَ لَا يَأْتِي
مَا يَأْتِيهِ فَقَالَ ص

(١) - الكافي ٢: ٢٢٤ / ١٢، الزهد: ١٧٧ / ٦٧ باختلاف يسير.

(٢) - المدل: المنان. انظر «الصحاح - دلل - ٤: ١٦٩٩» .

(٣) - الكافي ٢: ٢٣٦ / ٥، الزهد: ١٦٨ / ٦٣، قصص الانبياء: ١٧٩، باختلاف يسير.

(٤) - الكافي ٢: ٢٩٤ / ٦ باختلاف يسير.

(٥) - نهج البلاغة ٣: ٢٤٧ / ٣٨٨.

(٦) - الكافي ٢: ٢٩٤ / ٧.

(٧) - الكافي ٢: ٢٩٤ / ٨.

(٨) - الأعراف ٧: ١٠٢.

(٩) - الكافي ٢: ٢٩٣ / ١، تفسير العياشي: ٢: ٢٣ / ٦٠.

(١٠) - الأنعام ٦: ٨٢.

(١١) - الكافي ٢: ٢٩٣ / ٤، تفسير العياشي ١: ٣٦٦ / ٤٨. الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٣٨٩

أَحْسَنُهُمَا يَقِينًا كَنَائِمٍ عَلَى الْمَحَجَّةِ إِذَا انْتَبَهَ رَكِبَهَا وَ الْمَادُونُ الَّذِي يَدْخُلُهُ الشُّكُّ كَالنَّائِمِ عَلَى غَيْرِ طَرِيقٍ لَا يَدْرِي إِذَا انْتَبَهَ أَيُّمَا
الْمَحَجَّةِ .

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٣٩٠

نَزَوِي أَنْ رَجُلًا أَتَى أَبَا جَعْفَرٍ فَسَأَلَهُ عَنِ الْحَدِيثِ الَّذِي رَوَى عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ص أَنَّهُ قَالَ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ فَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ حَقُّ فَوَلَّى الرَّجُلُ مُدْبِرًا فَلَمَّا خَرَجَ أَمَرَ بِرَدِّهِ ثُمَّ قَالَ يَا هَذَا إِنَّ لِلَّهِ شُرُوطًا وَإِنِّي مِنْ شُرُوطِهَا. أَرَوِي عَنِ الْعَالِمِ ع أَنَّ رَجُلًا سَأَلَهُ فَقَالَ يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ ص عَلَّمَنِي مَا يَجْمَعُ لِي خَيْرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَ لَمَّا تَطَوَّلَ عَلَيَّ فَقَالَ لَا تَغْضَبْ.

وَ أَرَوِي أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ ص عَمَّا يَجْمَعُ بِهِ خَيْرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ قَالَ لَا تَكْذِبْ. وَ سَأَلَنِي رَجُلٌ «١» عَنْ ذَلِكَ فَقُلْتُ خَالَفَ نَفْسَكَ.

(١) - في نسخة «ض» زيادة: منى، و ورد في عوائد الأيام: ٢٥٢: سنى، فتأمل.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٣٩١

١١١ باب العطاس

وَ اعْلَمْ أَنَّ عِلَّةَ الْعَطَاسِ هِيَ أَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَ تَعَالَى إِذَا أَنْعَمَ عَلَى عَبْدٍ بِنِعْمَةٍ فَنَسِيَ أَنْ يَشْكُرَ عَلَيْهَا سَلَطَ عَلَيْهِ رِيحًا تَدُورُ فِي بَدَنِهِ فَيَخْرُجُ مِنْ حَيَاتِهِمِهِ فَيَحْمَدُ اللَّهَ عَلَى تِلْكَ الْعَطْسَةِ فَيَجْعَلُ ذَلِكَ الْحَمْدَ شُكْرًا لِتِلْكَ النِّعْمَةِ وَ مَا عَطَسَ عَاطِسٌ إِلَّا هُضِمَ لَهُ طَعَامُهُ أَوْ تَجَشَّأَ «١» إِلَّا مَرِيءَ طَعَامُهُ فَإِذَا عَطَسَتْ فَاجْعَلْ سَبَابَتَكَ عَلَى قَصْبِهِ أَنْفِكَ ثُمَّ قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَ صَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَ آلِهِ وَ سَلَّمَ رَغِمَ أَنْفِي لِلَّهِ ذَاخِرًا صَاحِرًا غَيْرَ مُسْتَكْبِرٍ وَ لَا مُسْتَكْبِرٍ «٢» فَإِنَّهُ مَنْ قَالَ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ عِنْدَ عَطْسِهِ خَرَجَ مِنْ أَنْفِهِ دَابَّةٌ أَكْبَرُ مِنَ الْبُقِّ وَ أَضِعْرُ مِنَ الذُّبَابِ فَلَمَّا يَزَالُ فِي الْهُوَاءِ إِلَى أَنْ يَصِيرَ تَحْتَ الْعَرْشِ وَ تَسْبِحُ لِصَاحِبِهَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ فَإِذَا عَطَسَ أَحْوَكُ فَسَيَمُتُّهُ وَ قُلُ يَرْحَمُكَ اللَّهُ وَ إِذَا سَيَمَّتْكَ أَحْوَكُ فَرُدَّ عَلَيْهِ وَ قُلِ يَعْفِرُ اللَّهُ لَنَا وَ لَكَ هَذَا إِذَا عَطَسَ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا فَإِذَا زَادَ عَلَى ثَلَاثٍ فَقُلِ شِفَاكَ اللَّهُ «٣» فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ عِلَّةٍ وَ دَاءٍ فِي رَأْسِهِ وَ دِمَاعِهِ وَ مَنْ عَطَسَ وَ لَمْ يُسَيِّمْتْ سَيَمَّتْهُ سَيَبْعُونَ أَلْفَ مَلِكٍ فَسَيَمَّتْ أَحَاكَ إِذَا سَمِعْتَهُ يَحْمَدُ اللَّهَ وَ يُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ص فَإِنْ لَمْ تَسْمَعْ ذَلِكَ مِنْهُ فَلَا تُسَمِّتْهُ وَ إِذَا سَمِعْتَ عَطْسَهُ فَاحْمَدِ اللَّهَ وَ إِنْ كُنْتَ فِي صَلَاتِكَ أَوْ كَانَ بَيْنَكَ وَ بَيْنَ

(١) - في نسخة «ض»: «يخشى» و لم ترد في نسخة «ش» و ما أثبتناه من البحار ٧٦: ٥٥/١٣.

(٢) - مكارم الأخلاق: ٣٥٥ باختلاف يسير. من «فاذا عطست...».

(٣) - مكارم الأخلاق: ٣٥٥ باختلاف في الفاظه، من «فاذا عطس...». الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٣٩٢

الْعَاطِسِ أَرْضٌ أَوْ بَحْرٌ «١» وَ مَنْ سَبَقَ الْعَاطِسَ إِلَى حَمْدِ اللَّهِ أَمِنَ مِنَ الصُّدَاعِ وَ إِذَا سَيَمَّتْ فَقُلِ يَرْحَمُكَ اللَّهُ وَ لِلْمُنَافِقِ يَرْحَمُكُمْ اللَّهُ تَرِيدٌ بِذَلِكَ الْمَلَائِكَةُ الْمَيُوكِلِينَ بِهِ وَ تَقُولُ لِلْمَرَأَةِ عَافَاكَ اللَّهُ وَ لِلْمَرِيضِ شِفَاكَ اللَّهُ وَ لِلْمَعْمُومِ وَ الْمَهْمُومِ فَرَحَكَ اللَّهُ وَ لِلْغَلَامِ وَرَعَكَ «٢» اللَّهُ وَ أَنْشَأَكَ وَ لِلذَّمِّيِّ هَدَاكَ اللَّهُ وَ لِإِمَامِ الْمُسْلِمِينَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْكَ وَ نَزَوِي أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ص كَانَ يَقُولُ لِرَسُولِ اللَّهِ ص إِذَا عَطَسَ رَفَعَ اللَّهُ ذِكْرَكَ وَ قَدْ فَعَلَ وَ كَانَ النَّبِيُّ ص يَقُولُ لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ع إِذَا عَطَسَ أَعْلَى اللَّهُ كَعْبِكَ وَ قَدْ فَعَلَ وَ إِنْ عَطَسْتَ وَ أَنْتَ فِي الصَّلَاةِ أَوْ سَمِعْتَ عَطْسَهُ فَاحْمَدِ اللَّهَ عَلَى أَيِّ حَالِهِ تَكُونُ وَ صَلِّ عَلَى النَّبِيِّ وَ آلِهِ.

(١) - مكارم الأخلاق: ٣٥٣ باختلاف يسير.

(٢) - من الرعة: وهى حسن الهيئة. «القاموس المحيط - ورع - ٣: ٩٣».

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٣٩٣

١١٢ باب الفرع والهيم

وَ إِذَا فَرَعْتَ مِنْ سُلْطَانٍ أَوْ غَيْرِهِ فَقُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَ هُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ أَمْتَبِعْ بِحَوْلِ اللَّهِ وَ قُوَّتِهِ مِنْ حَوْلِهِمْ وَ قُوَّتِهِمْ أَمْتَبِعْ بِرَبِّ الْفَلَقِ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ وَ أَقُولُ مَا شَاءَ اللَّهُ لَا حَوْلَ وَ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ «١» وَ إِذَا حَزَنَكَ أَمْرٌ فَقُلْ سَبْعَ مَرَّاتٍ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ لَا حَوْلَ وَ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ فَإِنْ كُفِيتَ وَ إِلَّا أَتَمَمْتَ سَبْعِينَ مَرَّةً وَ إِذَا ابْتَلَيْتَ بِلُوى أَوْ أَصَابَتْكَ مِحْنَةٌ أَوْ خِفْتَ أَمْرًا أَوْ أَصَابَكَ غَمٌّ فَاسْتَبِعْ بَعْضَ إِخْوَانِكَ وَ ادْعُ بِهَذَا الدُّعَاءِ وَ يُؤْمِنُ الْأَخُ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ص أَنَّهُ دَعَا وَ آمَنَ عَلَيْهِ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ ع فِي الْمُهَمَّاتِ وَ قَالَ مَا دَعَا بِهَذَا الدُّعَاءِ أَحَدٌ قَطُّ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ إِلَّا أُعْطِيَ مَا سَأَلَ إِلَّا أَنْ يَسْأَلَ مَا ثَمًّا أَوْ قَطِيعَةً رَحِمَ وَ هُوَ أَنْ يَقُولَ يَا حَيُّ يَا قَيُّوْمُ يَا حَيُّ لَا يَمُوتُ يَا حَيُّ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ أَسْأَلُكَ بِأَنَّ لَكَ الْحَمْدَ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ الْمَنَّانُ بِيَدَيْكَ السَّمَاوَاتِ وَ الْأَرْضِ يَا ذَا الْجَلَالِ وَ الْإِكْرَامِ «٢» وَ إِذَا كُنْتَ مَجْهُودًا فَاسْتَجِدْ ثُمَّ اجْعَلْ خَدَّكَ الْأَيْمَنَ عَلَى الْأَرْضِ ثُمَّ خَدَّكَ الْأَيْسَرَ وَ قُلْ فِي كُلِّ وَاحِدٍ يَا مُدِلُّ كُلِّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ يَا مُعَزُّ كُلِّ ذَلِيلٍ قَدْ وَ حَقَّكَ بَلَّغَ مَجْهُودِي فَصَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَ آلِهِ وَ فَرِّجْ عَنِّي «٣».

(١) - الكافي ٢: ٤٠٥/٧.

(٢) - الكافي ٢: ٤٠٥/٤، تفسير القمي ١: ٣٥٤ من «أَسْأَلُكَ بِأَنَّ لَكَ الْحَمْدَ...».

(٣) - مكارم الأخلاق: ٣٢٩.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٣٩٤

١١٣ باب الحجامه و الحلق

فَإِذَا أَرَدْتَ الْحِجَامَةَ فَاجْلِسْ بَيْنَ يَدَيْ الْحِجَامِ وَ أَنْتَ مُتَرَبِّحٌ وَ قُلْ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ أَعُوذُ بِاللَّهِ الْكَرِيمِ فِي حِجَامَتِي مِنْ الْعَيْنِ فِي الدَّمِ وَ مِنْ كُلِّ سُوءٍ «١» وَ أَغْلَالٍ وَ أَمْرَاضٍ وَ أَسْقَامٍ وَ أَوْجَاعٍ وَ أَسْأَلُكَ الْعَافِيَةَ وَ الْمَعَافَاةَ وَ الشِّفَاءَ مِنْ كُلِّ دَاءٍ. وَ قَدْ رُوِيَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ قَالَ اقْرَأْ آيَةَ الْكُرْسِيِّ وَ احْتَجِمْ أَيَّ يَوْمٍ شِئْتَ «٢» وَ تَصَدَّقْ وَ اخْرُجْ أَيَّ يَوْمٍ شِئْتَ وَ إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَأْخُذَ شَعْرَكَ فَأَيْدِ بِالنَّاصِيَةِ فَإِنَّهَا مِنَ الشَّنَةِ وَ قُلْ بِسْمِ اللَّهِ وَ بِاللَّهِ وَ عَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ص وَ سُنَّتِهِ حَنِيفًا مُسْلِمًا وَ مَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ اللَّهُمَّ أَعْطِنِي بِكُلِّ شَعْرَةٍ نُورًا سَاطِعًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَإِذَا فَرَعْتَ فَقُلِ اللَّهُمَّ زَيِّنِي بِالتَّقَى وَ جَنِّبْنِي الرَّدى «٣» وَ جَنِّبْ شَعْرِي وَ بَشْرِي الْمَعَاصِي وَ جَمِيعَ مَا تَكَرَّهُ مِنْنِي فَإِنِّي لَا أَتْلُكَ لِنَفْسِي نَفْعًا وَ لَا ضَرًّا وَ اسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ وَ ابْتَدِئْ بِالنَّاصِيَةِ وَ احْلِقْ إِلَى الْعَظْمَيْنِ النَّابِتَيْنِ الدَّانِيَيْنِ لِلدَّانِيَيْنِ وَ بِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

(١) - معاني الأخبار: ١٧٢، مكارم الأخلاق: ٧٤ باختلاف يسير.

(٢) - مكارم الأخلاق: ٧٥.

١١٤ باب الزي والزينة

وَ إِذَا لَبَسْتَ ثَوْبَكَ الْجَدِيدَ فَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي كَسَانِي مِنَ الرِّيَاشِ مَا أُوَارِي بِهِ عَوْرَتِي وَ أَتَجَمَّلُ بِهِ عِنْدَ النَّاسِ اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ لِبَاسَ التَّقْوَى وَ لِبَاسَ الْعَافِيَةِ وَ اجْعَلْهُ لِبَاساً أُسْرِعِي فِيهِ لِمَرْضَاتِكَ وَ أَعْمُرْ فِيهَا مَسَاجِدَكَ «١» وَ إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَلْبَسَ السَّرَاوِيلَ فَلَا تَلْبَسْهُ وَ أَنْتَ قَائِمٌ وَ الْبَسُ وَ أَنْتَ جَالِسٌ فَإِنَّهُ يُورِثُ الْحَبْنَ «٢» وَ الْمِيَاءَ الْأَضْفَرَ وَ يُورِثُ الْعَمَّ وَ الْهَمَّ وَ قُلْ بِسْمِ اللَّهِ اللَّهُمَّ اسْتُرْ عَوْرَتِي وَ لَا تَهْتِكْنِي فِي عَرَصَاتِ الْقِيَامَةِ وَ أَعْفُ فَوْجِي وَ لَا تَخْلَعْ عَنِّي زِينَةَ الْإِيمَانِ «٣» وَ إِذَا تَعَمَّمْتَ فَقُلْ بِسْمِ اللَّهِ اللَّهُمَّ ارْفَعْ ذِكْرِي وَ أَعْلِ شَأْنِي وَ أَعِزَّنِي بِعِزَّتِكَ وَ أَكْرِمْنِي بِكَرَمِكَ بَيْنَ يَدَيْكَ وَ بَيْنَ خَلْقِكَ اللَّهُمَّ تَوَجَّنِي بِتَاجِ الْكِرَامَةِ وَ الْعِزِّ وَ الْقَبُولِ وَ إِذَا لَبَسْتَ خَاتِماً فَقُلِ اللَّهُمَّ سَمِّنِي بِسِيَمَاءِ الْإِيمَانِ وَ اخْتِمْ لِي بِالْخَيْرِ وَ اجْعَلْ عَاقِبَتِي إِلَى خَيْرٍ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ وَ إِذَا أَرَدْتَ النَّظَرَ فِي الْمِرْآةِ فَخُذْهَا بِيَدِكَ الْيُسْرَى وَ قُلْ بِسْمِ اللَّهِ فَإِذَا نَظَرْتَ فِيهَا فَضَعْ يَدَكَ الْيُمْنَى عَلَى مُقَدَّمِ رَأْسِكَ وَ امْسَحْ عَلَى وَجْهِكَ وَ اقْبِضْ لِحْيَتَكَ وَ انْظُرْ فِي الْمِرْآةِ وَ تَقُولُ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَنِي بَشَرًا سَوِيًّا وَ زَيَّنَنِي وَ لَمْ يَشْنِي وَ فَضَّلَنِي عَلَى كَثِيرٍ مِنْ خَلْقِهِ وَ مَنْ عَلَيَّ بِالْإِسْلَامِ وَ رَضِيَهُ لِي دِينًا

(١) - مكارم الأخلاق: ١٠١، و في المقنع عن رسالته والده: ١٩٤، الكافي ٦: ٢/٤٥٨ باختلاف في ألفاظه.

(٢) - في نسخة «ش» و «ض»: «الجبين» و الظاهر تصحيف صحته: «الجبين» و هوداء في البطن يعظم منه البطن و يتورم «القاموس المحيط - جبن - ٤: ٢١٢».

(٣) - المقنع: ١٩٤ عن رسالته والده باختلاف يسير. الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٣٩٦

ثُمَّ ضَعَهَا مِنْ يَدِكَ وَ قُلِ اللَّهُمَّ لَا تُغَيِّرْ مَا بَنَّا مِنْ أَنْعَمِكَ وَ اجْعَلْنَا لِأَنْعَمِكَ مِنَ الشَّاكِرِينَ وَ لِأَلَائِكَ مِنَ الذَّاكِرِينَ.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٣٩٧

١١٥ باب الآداب

وَ إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَكْتَحِلَ فَخُذِ الْمِيلَ بِيَدِكَ الْيُمْنَى وَ اضْرِبْهُ فِي الْمُكْحَلِهِ وَ قُلْ بِسْمِ اللَّهِ وَ إِذَا جَعَلْتَ الْمِيلَ فِي عَيْنِكَ فَقُلِ اللَّهُمَّ نَوِّرْ بَصِيرَتِي وَ اجْعَلْ فِيهِ نُورًا أَبْصُرُ بِهِ حَقَّكَ وَ اهْدِنِي إِلَى طَرِيقِ الْحَقِّ وَ ارشِدْنِي إِلَى سَبِيلِ الرَّشَادِ اللَّهُمَّ نَوِّرْ عَلَيَّ دُنْيَايَ وَ آخِرَتِي وَ إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَمْسُطَ لِحْيَتَكَ فَخُذِ الْمُسْطَ بِيَدِكَ الْيُمْنَى وَ قُلْ بِسْمِ اللَّهِ وَ ضَعْ الْمُسْطَ عَلَى أُمَّ رَأْسِكَ ثُمَّ تَسْرِحْ مُقَدَّمِ رَأْسِكَ وَ قُلِ اللَّهُمَّ حَسِّنْ شَعْرِي وَ بَشْرِي وَ طَيِّبْ عَيْشَتِي وَ افْرُقْ عَنِّي الشُّوَاءَ ثُمَّ تَسْرِحْ مُؤَخَّرِ رَأْسِكَ وَ قُلِ اللَّهُمَّ لِمَا تَرُدَّنِي عَلَى عِقَابِي وَ اضْرِبْ عَنِّي كَيْدَ الشَّيْطَانِ وَ لَا تُمَكِّنْهُ مِنِّي ثُمَّ سَرِّحْ حَاجِبِيكَ وَ قُلِ اللَّهُمَّ زَيِّنِي بِزِينَةِ أَهْلِ التَّقْوَى ثُمَّ تَسْرِحْ لِحْيَتَكَ مِنْ فَوْقِ وَ قُلِ اللَّهُمَّ سَرِّحْ عَنِّي الْغُمُومَ وَ الْهُمُومَ وَ وَسْوَسةَ الصُّدُورِ «١» ثُمَّ أَمِرَ الْمُسْطَ عَلَى صُدْغِكَ ثُمَّ امْسَحْ وَجْهَكَ بِمَاءٍ وَرَدَّ فَإِنِّي أَرَوِي عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ قَالَ مَنْ أَرَادَ أَنْ يَذْهَبَ فِي حَاجَتِهِ لَهُ وَ مَسَحَ وَجْهَهُ بِمَاءٍ وَرَدَّ لَمْ يُرْهَقْ وَ تَقْضَى حَاجَتُهُ وَ لَا يُصِيبُهُ قَتَرٌ وَ لَا ذَلَّةٌ «٢» وَ إِذَا لَبَسْتَ الْخُفَّ أَوْ النَّعْلَ فَابْدَأْ بِرِجْلِكَ الْيُمْنَى قَبْلَ الْيُسْرَى

(١) - المقنع: ١٩٥ عن رسالته والده، مكارم الأخلاق: ٧١ باختلاف يسير من «وإذا أردت أن تمشط...».

(٢) - المقنع: ١٩٦ عن رسالته والده باختلاف يسير. الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٣٩٨

وَ إِذَا أَرَدْتَ لُبْسَهُ فَقُلْ بِسْمِ اللَّهِ وَ الْحَمْدُ لِلَّهِ اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَ آلِ مُحَمَّدٍ اللَّهُمَّ وَطِّئِ قَدَمَيَّ فِي الدُّنْيَا وَ الآخِرَةِ وَ تَبَّتْهُمَا عَلَيَّ
الإِيمَانِ وَ لَا تُزِلَّهُمَا يَوْمَ زَلْزَلَةِ الأَقْدَامِ اللَّهُمَّ وَ قِنِي مِنْ جَمِيعِ الأَفَاتِ وَ العَاهَاتِ وَ الأَذَى وَ إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَنْزِعَهُمَا فَقُلْ اللَّهُمَّ فَرِّجْ عَنِّي
كُلَّ هَمٍّ وَ غَمٍّ وَ لَمَّا تَنْزَعُ عَنِّي حُلَّةَ الإِيمَانِ (١) وَ إِذَا أَرَدْتَ الخُرُوجَ مِنْ مَنْزِلِكَ فَقُلْ بِسْمِ اللَّهِ وَ لَمَّا حَوَلَ وَ لَا قُوَّةَ إِلاَّ بِاللَّهِ تَوَكَّلْتُ
عَلَى اللَّهِ فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ هَيْدَا نَادَى مَلَكٌ فِي قَوْلِكَ بِسْمِ اللَّهِ هَيْدَيْتَ أَيُّهَا العَبْدُ وَ فِي قَوْلِكَ لَا حَوْلَ وَ لَا قُوَّةَ إِلاَّ بِاللَّهِ وَ قِيَّتَ وَ فِي
قَوْلِكَ تَوَكَّلْتُ عَلَى اللَّهِ كُفَيْتَ فَيَقُولُ الشَّيْطَانُ حِينَئِذٍ كَيْفَ لِي بِعَبْدٍ هَيْدَى وَ وَقَى وَ كُفَيْتَ (٢) وَ اقْرَأْ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ مَرَّةً عَن
يَمِينِكَ وَ مَرَّةً عَن يَسَارِكَ وَ مَرَّةً مِنْ خَلْفِكَ وَ مَرَّةً مِنْ بَيْنِ يَدَيْكَ وَ مَرَّةً مِنْ فَوْقِكَ وَ مَرَّةً مِنْ تَحْتِكَ فَإِنَّكَ تَكُونُ فِي يَوْمِكَ
كُلَّهُ فِي أَمَانِ اللَّهِ تَعَالَى وَ إِذَا وَضَعْتَ رِجْلَكَ فِي الرِّكَابِ فَقُلْ بِسْمِ اللَّهِ وَ بِاللَّهِ وَ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَ مَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْ لا
أَنْ هَدَانَا اللَّهُ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا وَ مَا كُنَّا لَهُ مُقْرِنِينَ وَ مَنْ عَلَيْنَا بِالْإِيمَانِ وَ بِمُحَمَّدٍ ص (٣) فَإِذَا دَخَلْتَ سُوقًا مِنْ أسْوَاقِ
المُسْلِمِينَ فَقُلْ لا إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ وَ حْدَهُ لا شَرِيكَ لَهُ لَهُ المُلْكُ وَ لَهُ الْحَمْدُ يُحْيِي وَ يُمِيتُ وَ هُوَ حَيٌّ لا يَمُوتُ بِيَدِهِ الخَيْرُ وَ هُوَ عَلَى كُلِّ
شَيْءٍ قَدِيرٌ وَ أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَ رَسُولُهُ اللَّهُمَّ ارْزُقْنِي مِنْ خَيْرِهَا وَ خَيْرِ أَهْلِهَا (٤) وَ اجْتَهِدْ أَنْ لا تَلْقَى أَخًا مِنْ إِخْوَانِكَ إِلاَّ
تَبَسَّمتَ فِي وَجْهِهِ وَ ضَحِكْتَ مَعَهُ فِي مَرْضَاهُ اللَّهُ فَإِنَّهُ نَزَوَى عَن أَبِي عَبدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ قَالَ مَنْ ضَحِكَ فِي وَجْهِ أَخِيهِ المُؤْمِنِ تَوَاضَعًا
لِلَّهِ جَلَّ وَ عَزَّ أَدْخَلَهُ الْجَنَّةَ وَ إِذَا رَأَيْتَ ذِمِّيًّا فَقُلْ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي فَضَّلَنِي عَلَيْكَ بِالْإِسْلَامِ دِينًا وَ بِالْقُرْآنِ

(١) - ورد باختصار في المقنع: ١٩٦ عن رسالته والده، و مكارم الأخلاق: ١٢٣.

(٢) - المقنع: ١٩٦ عن رسالته والده، و قد ورد باختلاف في ألفاظه في الكافي ٢: ٣٩٣/٢.

(٣) - المقنع: ٦٨، مكارم الأخلاق: ٢٤٨ باختلاف في ألفاظه.

(٤) - مكارم الأخلاق: ٢٥٧ باختلاف يسير، و في عيون أخبار الرضا عليه السلام ٢: ٣١/٤٢ و قد ورد الدعاء فيه إلى «و هو على

كلِّ شيءٍ قدير». الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٣٩٩

كِتَابًا وَ بِمُحَمَّدٍ ص رَسُولًا وَ نَبِيًّا وَ بِالْمُؤْمِنِينَ إِخْوَانًا وَ بِالْكَعْبَةِ قِبْلَةً فَإِنَّهُ مَنْ قَالَ ذَلِكَ لا يَجْمَعُ بَيْنَهُ وَ بَيْنَهُ فِي النَّارِ وَ يُعْتَقَهُ مِنْهَا فَإِذَا
نَظَرْتَ إِلى أَهْلِ البَلَاءِ فَقُلْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي عَافَانِي مِمَّا ابْتَلَاكَ بِهِ وَ لَوْ شَاءَ لَفَعَلَ (١) وَ أَنَا أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْهَا وَ مِمَّا ابْتَلَاكَ
بِهِ وَ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي فَضَّلَنِي عَلَى كَثِيرٍ مِنْ خَلْقِهِ وَ إِذَا كَانَ لَكَ دَيْنٌ عَلَى قَوْمٍ وَ قَدْ تَعَسَّرَ عَلَيْكَ أَخْذُهُ فَقُلْ اللَّهُمَّ لِحَظَّةٍ مِنْ
لِحَظَاتِكَ الْكِرَامِ تَبَسَّرْ عَلَى غُرْمَائِي بِهَا القَضَاءَ وَ تَبَسَّرْ لِي بِهَا مِنْهُمْ الإِقْتِضَاءَ إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ (٢) وَ إِذَا وَقَعَ عَلَيْكَ دَيْنٌ
فَقُلْ اللَّهُمَّ أَغْنِنِي بِحَالِكَ عَن حَزَامِكَ وَ أَغْنِنِي بِفَضْلِكَ عَمَّنْ سِوَاكَ فَإِنَّهُ نَزَوَى عَن رَسُولِ اللَّهِ ص لَوْ كَانَ عَلَيْكَ مِثْلُ صَبِيرٍ (٣)
دِينًا قَضَاهُ اللَّهُ عَنكَ وَ الصَّبِيرُ جَبَلٌ بِالْيَمَنِ يُقَالُ لا يَرَى جَبَلٌ أَعْظَمَ مِنْهُ (٤) وَ رَوَى أَكْثَرَ مِنَ الاسْتِغْفَارِ وَ أَرْطَبَ لِسَانَكَ بِقِرَاءَةِ إِنَّا
أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ القَدْرِ (٥) وَ إِذَا أَرَدْتَ سِفْرًا فَاجْمَعْ أَهْلَكَ وَ صِلْ رُكْعَتَيْنِ وَ قُلْ اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْتَوْدِعُكَ دِينِي وَ نَفْسِي وَ أَهْلِي وَ
وُلْدِي وَ عِيَالِي (٦) فَإِذَا اشْتَرَيْتَ مَتَاعًا أَوْ سَلَعَةً أَوْ جَارِيَةً أَوْ دَابَّةً فَقُلْ اللَّهُمَّ إِنِّي اشْتَرَيْتُهُ أَلْتَمِسُ فِيهِ مِنْ رِزْقِكَ فَاجْعَلْ لِي فِيهِ رِزْقًا
اللَّهُمَّ إِنِّي أَلْتَمِسُ فِيهِ فَضْلَكَ فَاجْعَلْ لِي فِيهِ فَضْلًا اللَّهُمَّ إِنِّي أَلْتَمِسُ فِيهِ مِنْ خَيْرِكَ وَ بَرَكَتِكَ وَ سِعَةِ رِزْقِكَ فَاجْعَلْ لِي فِيهِ رِزْقًا
وَاسِعًا وَ رِجْحًا طَيِّبًا هَنِيئًا مَرِيئًا يَقُولُهَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ (٧)

(١) - الكافي ٢: ٧٩/٢٠، مكارم الأخلاق: ٣٥١ باختلاف يسير من «فإذا نظرت إلى اهل البلاء...».

(٢) - الكافي ٢: ٤٠٣ / ١ باختلاف يسير.

(٣) - في نسخة «ض» و «ش»: «صيد» و كذا المورد الآتي و كلاهما تصحيف و صوابه ما أثبتناه من البحار ٩٥: ٣٠١ / ٣. و الصبير: إسم جبل باليمن «النهاية ٣: ٩».

(٤) - أمالي الصدوق: ٣١٧ / ١٠ باختلاف يسير.

(٥) - الكافي ٥: ٣١٧ / ٥١.

(٦) - المقنع: ٦٧، مكارم الأخلاق: ٢٤٥ باختلاف يسير.

(٧) - الفقيه ٣: ١٢٥ / ١ باختلاف يسير، و ورد مختصراً في الكافي ٥: ١٥٦ / ١، و مكارم الأخلاق: ٢٥٧.

منسوب به على بن موسى، امام هشتم عليه السلام، الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ١ جلد، مؤسسه آل البيت عليهم السلام - مشهد، چاپ: اول، ١٤٠٦ ق. الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام؛ ص ٤٠٠ الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٤٠٠

فَإِذَا دَخَلْتَ عَلَى سُلْطَانٍ تَخَافُ شَرَّهُ فَقُلِ اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ خَيْرَ فُلَانٍ وَ أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّهِ وَ أَسْأَلُكَ بَرَكَتَهُ وَ أَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَتِهِ اللَّهُمَّ اجْعَلْ حَاجَتِي أَوْلَهَا صِلَاحًا وَ أَوْسَطَهَا فَلَاحًا وَ آخِرَهَا نَجَاحًا وَ إِذَا كَانَ لَكَ إِلَى رَجُلٍ حَاجَةٌ فَقُلْ خَيْرُكَ بَيْنَ عَيْنَيْكَ وَ شُرُوكَ تَحْتَ قَدَمَيْكَ وَ أَنَا أَسْتَعِينُ بِاللَّهِ عَلَيْكَ تَقُولُ ذَلِكَ مَرَارًا «١» وَ إِذَا أُصِيبَتْ بِمَالٍ فَقُلِ اللَّهُمَّ إِنِّي عَبْدُكَ وَ ابْنُ عَبْدِكَ وَ ابْنُ أُمَّتِكَ وَ فِي قَبْضَتِكَ نَاصِيَتِي بِيَدِكَ تَحْكُمُ مَا تَشَاءُ وَ تَفْعَلُ مَا تُرِيدُ اللَّهُمَّ فَلِكِ الْحَمْدُ عَلَى حُسْنِ قَضَائِكَ وَ بِلَائِكَ اللَّهُمَّ هُوَ مَالُكَ وَ رِزْقُكَ وَ أَنَا عَبْدُكَ خَوَّلْتَنِي حِينَ رَزَقْتَنِي اللَّهُمَّ فَأَلْهِمْنِي شُكْرَكَ فِيهِ وَ الصَّبْرَ عَلَيْهِ حِينَ أُصِيبُ وَ أُخِذْتُ اللَّهُمَّ أَنْتَ أَعْطَيْتَ وَ أَنْتَ أَصَيْبُ اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْنِي ثَوَابَهُ وَ لَا تَنْسِينِي مِنْ خَلْفِهِ فِي دُنْيَايَ وَ آخِرَتِي إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ اللَّهُمَّ أَنَا لَكَ وَ بِكَ وَ إِلَيْكَ وَ مِنْكَ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي ضَرًّا وَ لَا نَفْعًا وَ إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تُحْرَزَ مَتَاعَكَ فَاقْرَأْ آيَةَ الْكُرْسِيِّ وَ اكْتُبْهَا وَ ضَعُهَا فِي وَسْطِهِ وَ اكْتُبْ أَيْضًا وَ جَعَلْنَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَ مِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا فَاعْشَيْنَاهُمْ فَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ «٢» لَا ضَرْعَةَ عَلَى مَا حَفِظَ اللَّهُ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ «٣» إِلَى آخِرِ السُّورَةِ فَإِنَّكَ قَدْ أَحْرَزْتَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ فَلَا يَصِلُ إِلَيْهِ سُوءٌ بِإِذْنِ اللَّهِ فَإِذَا رَأَيْتَ الْأَسَدَ فَكَبِّرْ فِي وَجْهِهِ ثَلَاثَ تَكْبِيرَاتٍ وَقُلِ اللَّهُ أَعَزُّ وَ أَكْبَرُ وَ أَجَلُّ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ أَكْبَرُ وَ أَعُوذُ بِاللَّهِ مِمَّا أَخَافُ وَ أُخِذَرُ «٤» فَإِذَا نَبَحَكَ الْكَلْبُ فَاقْرَأْ يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَ الْإِنْسِ «٥» إِلَى آخِرِهَا وَ إِذَا نَزَلَتْ مَنْزِلًا تَخَافُ فِيهِ السَّمْعَ فَقُلْ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ لَهُ الْمُلْكُ وَ لَهُ الْحَمْدُ يُحْيِي وَ يُمِيتُ وَ هُوَ حَيٌّ لَا يَمُوتُ بِيَدِهِ الْخَيْرُ وَ هُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شَرِّ كُلِّ سَمِيعٍ وَ إِنْ حَفَّتْ عَقْرَبًا فَقُلْ أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّامَّاتِ الَّتِي لَا يُجَاوِزُهُنَّ بَرٌّ وَ لَا

(١) - مكارم الأخلاق: ٣٤٨ و فيه «إذا دخلت على السلطان فقل».

(٢) - يس ٣٦: ٩.

(٣) - التوبة ٩: ١٢٩.

(٤) - مكارم الأخلاق: ٣٤٩ باختلاف يسير من «فإذا رأيت الأسد...».

(٥) - الرحمن ٥٥: ٣٣. الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٤٠١

فَاجِرٌ مِنْ شَرِّ كُلِّ ذِي شَرٍّ وَ مِنْ شَرِّ مَا دَرَأَ وَ بَرَأَ وَ مِنْ شَرِّ كُلِّ دَابَّةٍ هُوَ آخِذٌ بِنَاصِيَتِهَا إِنْ رَبِّي عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ «١» وَ إِذَا كَرِهْتَ أَمْرًا فَقُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ وَ نِعْمَ الْوَكِيلُ وَ إِذَا دَخَلْتَ مَنْزِلَكَ فَسَلِّمْ عَلَى أَهْلِكَ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ أَحَدٌ فَقُلْ بِسْمِ اللَّهِ وَ بِاللَّهِ وَ السَّلَامُ عَلَى

رَسُولِ اللَّهِ وَالسَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ «٢» وَاتَّقِ فِي جَمِيعِ أُمُورِكَ وَأَحْسِنْ خُلُقَكَ وَاجْمَلْ مُعَاشِرَتَكَ مَعَ الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ وَتَوَاضَعْ مَعَ الْعُلَمَاءِ وَأَهْلِ الدِّينِ وَارْفُقْ بِمَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ وَتَعَاهِدْ إِخْوَانَكَ وَسَارِعْ فِي قَضَاءِ حَوَائِجِهِمْ وَإِيَّاكَ وَالْغِيْبَةَ وَالنَّمِيمَةَ وَسُوءَ الْخُلُقِ مَعَ أَهْلِكَ وَعِيَالِكَ وَأَحْسِنْ مُجَاوَرَةَ مَنْ جَاوَرَكَ فَإِنَّ اللَّهَ يَسْأَلُكَ عَنِ الْجَارِ وَقَدْ نَزَوَى عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَ أَنْ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَوْصَانِي بِالْجَارِ حَتَّى ظَنَنْتُ أَنَّهُ يَرِيئِي «٣» وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

(١) - الكافي ٢: ٧/٤١٥ باختلاف يسير من «و ان خفت عقربا...».

(٢) - مكارم الأخلاق: ٢٤٥ باختلاف يسير «من و اذا دخلت منزلك...».

(٣) - نهج البلاغة ٣: ٤٧/٨٦.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٤٠٢

١١٦ باب الدعاء في الوتر وما يقال فيه

وَ هَذَا مِمَّا نُدَاوِمُ بِهِ نَحْنُ مَعَاشِرَ أَهْلِ الْبَيْتِ عَ لِمَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْحَلِيمَ الْكَرِيمَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ سُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ السَّمَاوَاتِ السَّنْعِ وَ رَبِّ الْأَرْضِينَ السَّنْعِ وَ مَا فِيهِنَّ وَ مَا بَيْنَهُنَّ وَ رَبِّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ يَا اللَّهُ الَّذِي لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَ آلِ مُحَمَّدٍ اللَّهُمَّ أَنْتَ الْمَلِكُ الْحَقُّ الْمُبِينُ لِمَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ وَ بِحَمْدِكَ عَمِلْتُ سُوءاً وَ ظَلَمْتُ نَفْسِي فَاعْفُرْ لِي ذُنُوبِي إِنَّهُ لَمَّا يَعْفُرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ اللَّهُمَّ إِيَّاكَ أَعْبُدُ وَ لَكَ أَصِلُّ وَ بِكَ آمَنْتُ وَ لَكَ أَسَلَمْتُ وَ بِكَ اعْتَصَمْتُ وَ عَلَيْكَ تَوَكَّلْتُ وَ بِكَ اسْتَعْنَيْتُ وَ لَكَ أَسْتَجِدُّ وَ أَرْكُعُ وَ أَحْضَعُ وَ أَحْشَعُ وَ مِنْكَ أَخَافُ وَ أَرْجُو وَ إِلَيْكَ أَرْغَبُ وَ مِنْكَ أَخَافُ وَ أَخِذْهُ وَ مِنْكَ أَلْتَمِسُ وَ أَطْلُبُ وَ بِكَ اهْتَدَيْتُ وَ أَنْتَ الرَّجَاءُ وَ أَنْتَ الْمُرْجَى وَ أَنْتَ الْمُرْتَجَى اللَّهُمَّ اهْدِنِي فِيْمَنْ هَدَيْتَ وَ عَافِنِي فِيْمَنْ عَافَيْتَ وَ تَوَلَّنِي فِيْمَنْ تَوَلَّيْتَ وَ يَارِكَ لِي فِيْمَا أَعْطَيْتَ وَ قِنِي شَرَّ مَا قَضَيْتَ إِنَّكَ تَقْضِي وَ لَا يُقْضَى عَلَيْكَ لَا مَنْجَى وَ لَا مَلْجَأَ وَ لَا مَفْرَ وَ لَا مَهْرَبَ مِنْكَ إِلَّا إِلَيْكَ سُبْحَانَكَ وَ حَنَانِكَ تَبَارَكَتَ وَ تَعَالَيْتَ عَمَّا يَقُولُ الظَّالِمُونَ عَلَواً كَبِيراً اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِنْ كُلِّ مَا سَأَلَكَ بِهِ مُحَمَّدٌ وَ آلُهُ وَ أَعُوذُ بِكَ مِنْ كُلِّ مَا اسْتَعَاذَ بِهِ مُحَمَّدٌ وَ آلُهُ اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ أَنْ نَذَلَ وَ نَحْزَى وَ أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ فَسَقَةِ الْعَرَبِ وَ الْعَجَمِ وَ شَرِّ فَسَقَةِ الْجَنِّ وَ الْإِنْسِ وَ مِنْ شَرِّ كُلِّ ذِي شَرٍّ وَ شَرِّ كُلِّ دَابَّةٍ أَنْتَ آخِذٌ بِنَاصِيَتِهَا إِنَّكَ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ وَ أَعُوذُ بِكَ مِنْ هَمَزَاتِ الشَّيَاطِينِ وَ أَعُوذُ بِكَ رَبَّ أَنْ يَحْضُرُونِ

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٤٠٣

اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ السَّامَةِ وَ الْهَامَةِ وَ الْعَيْنِ اللَّامَةِ وَ مِنْ شَرِّ طَوَارِقِ اللَّيْلِ وَ النَّهَارِ إِلَّا طَارِقاً يَطْرُقُ بِخَيْرٍ يَا اللَّهُ اللَّهُمَّ اصْرِفْ عَنِّي الْبَلَاءَ وَ الْآفَاتِ وَ الْعَاهَاتِ وَ الْأَسْقَامَ وَ الْأَوْجَاعَ وَ الْأَلَامَ وَ الْمَآمِرَاتِ وَ أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْفَقْرِ وَ الْفَاقَةِ وَ الضَّنْكِ وَ الضَّيْقِ وَ الْحِرْمَانِ وَ سُوءِ الْقَضَاءِ وَ شَمَاتَةِ الْأَعْدَاءِ وَ الْحَاسِدِ وَ أَعُوذُ بِكَ مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ رَجِيمٍ وَ جَبَّارٍ عَنِيدٍ وَ سُلْطَانٍ جَائِرٍ اللَّهُمَّ مَنْ كَانَ أَمْسِي وَ أَصْبَحَ وَ لَهُ ثِقَةٌ أَوْ رَجَاءٌ غَيْرُكَ فَانْتِ ثِقَتِي وَ سُؤْلِي وَ رَجَائِي يَا خَيْرَ مَنْ سُئِلَ وَ يَا أَكْرَمَ مَنْ اسْتُكْرِمَ وَ يَا أَرْحَمَ مَنْ اسْتُرْحِمَ ارْحَمْ ضِعْفِي وَ ذُلِّي بَيْنَ يَدَيْكَ وَ تَضَرَّعِي إِلَيْكَ وَ وَحْشَتِي مِنَ النَّاسِ وَ ذَلِّ مَقَامِي بِبَابِكَ اللَّهُمَّ انْظُرْ إِلَيَّ بِعَيْنِ الرَّحْمَةِ نَظْرَةً تَكُونُ خَيْرَةً اسْتَأْهَلْنَا [أَسْتَأْهَلُهَا] وَ إِلَّا تَفَضَّلْ عَلَيْنَا يَا أَكْرَمَ الْمَأْكُومِينَ وَ يَا أَجْوَدَ الْمَأْجُودِينَ وَ يَا خَيْرَ الْغَافِرِينَ وَ يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ وَ يَا أَحْكَمَ الْحَاكِمِينَ وَ يَا أَسْرَعَ الْحَاسِبِينَ يَا أَهْلَ التَّقْوَى وَ الْمَغْفِرَةَ يَا مَعِيدِنَ الْجُودِ وَ الْكَرَمِ يَا اللَّهُ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ عَبْدِكَ وَ رَسُولِكَ وَ نَبِيِّكَ وَ صَيفِيكَ وَ سَافِرِكَ وَ خَيْرَتِكَ مِنْ بَرِيَّتِكَ وَ صِفْوَتِكَ مِنْ خَلْقِكَ وَ زَكِيَّتِكَ وَ تَقِيَّتِكَ وَ نَقِيَّتِكَ وَ نَجِيَّتِكَ وَ نَجِيَّتِكَ وَ وَلِيِّ عَهْدِكَ وَ مَعِيدِنَ سِرِّكَ وَ كَهْفِ غَيْبِكَ الطَّاهِرِ الطَّيِّبِ الْمُبَارَكِ الرَّكِيِّ الصَّادِقِ الْوَفِيِّ الْعَادِلِ الْيَارِّ

المُطَهَّرِ الْمُتَقَدِّسِ النَّبِيِّ الْمُضِيِّ السَّرَاجِ اللَّامِعِ وَ النُّورِ السَّاطِعِ وَ الحُجَّةِ البَالِغَةِ نُورِكَ المَانُورِ وَ حَبْلِكَ الأَطْوَلَ وَ عُرْوَتِكَ الأَوْثَقِ وَ بَابِكَ المَادْنِي وَ وَجْهِكَ الأَكْرَمِ وَ سَيْفِكَ الأَوْقَفِ وَ جَنْبِكَ الأَوْجِبِ وَ طَاعَتِكَ الأَلْزَمِ وَ حِجَابِكَ الأَقْرَبِ اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِ وَ عَلَى آلِهِ مِنْ آلِ طه وَ يس وَ اخْصِصْ وَلِيَّكَ وَ وصِيَّ نَبِيِّكَ وَ أخَا رَسُولِكَ وَ وَزِيرَهُ وَ وَلِيَّ عَهْدِهِ إِمَامَ المُتَّقِينَ وَ خَاتَمَ الوَصِيِّينَ لِخَاتَمِ النَّبِيِّينَ مُحَمَّدٍ ص وَ ابْنَتَهُ البُتُولَ وَ عَلَى سَيِّدِي شَبَابِ أَهْلِ الجَنَّةِ مِنَ الأَوَّلِينَ وَ الآخِرِينَ وَ عَلَى الأَئِمَّةِ الرَّاشِدِينَ المَهْدِيِّينَ السَّالِفِينَ المَاضِينَ وَ عَلَى التَّقِيَاءِ الأَتَقِيَاءِ البَرَّةِ المَأْتَمَةِ الفَاضِلِينَ البَيَّاقِينَ وَ عَلَى بَقِيَّتِكَ فِي أَرْضِكَ القَائِمِ بِالحَقِّ فِي اليَوْمِ المَوْعُودِ وَ عَلَى الفَاضِلِينَ المَهْدِيِّينَ الأَمَنَاءِ الخَزَنَةِ وَ عَلَى خَوَاصِّ مَلَائِكَتِكَ جَبْرَائِيلَ وَ ميكَائِيلَ وَ إِسْرَافِيلَ وَ عِزْرَائِيلَ وَ الصَّافِينَ وَ الحَيَّافِينَ وَ الكَرُوبِيِّينَ وَ المُسَبِّحِينَ وَ جَمِيعِ مَلَائِكَتِكَ فِي سَمَواتِكَ وَ أَرْضِكَ أَكْتَعِينِ

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٤٠٤

وَ صَلِّ عَلَى أَيْبِنَا آدَمَ وَ أُمَّنَا حَوَاءَ وَ مَيَّا بَيْنَهُمَا مِنَ النَّبِيِّينَ وَ المُرْسَلِينَ وَ اخْصِصْ مُحَمَّدًا بِأَفْضَلِ الصَّلَاةِ وَ التَّسْلِيمِ اللَّهُمَّ إِنِّي أَبْرَأُ إِلَيْكَ مِنْ أَعْدَائِهِمْ وَ مُعَانِدِيهِمْ وَ ظَالِمِيهِمْ اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُمْ وَ عَادِ مَنْ عَادَاهُمْ وَ انصُرْ مَنْ نَصَرَهُمْ وَ اخْذَلْ مَنْ خَذَلَ عِبَادَكَ المُضِيَّ طَفِينِ الأَخْيَارِ الأَتَقِيَاءِ الجَبْرَةِ اللَّهُمَّ احْشُرْنِي مَعَ مَنْ اتَّوَلَّى وَ أَبْعَدْنِي مِمَّنْ اتَّبَرَأَ وَ أَنْتَ تَعْلَمُ مَيَّا فِي ضَمِيرِ قَلْبِي مِنْ حُبِّ أَوْلِيائِكَ وَ بُغْضِ أَعْدَائِكَ وَ كَفَى بِكَ عَلِيمًا اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَ لِوَالِدَتِي وَ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا اللَّهُمَّ اجْزِهِمَا عَنِّي بِأَفْضَلِ الجَزَاءِ وَ كَافِهِمَا عَنِّي بِأَفْضَلِ المُكَافَاةِ اللَّهُمَّ بَدِّلْ سَيِّئَاتِي بِحَسَنَاتِ وَ ارْفَعْ لَهُمْ بِالحَسَنَاتِ الدَّرَجَاتِ اللَّهُمَّ إِذَا صَدَرْنَا إِلَى مَا صَارُوا إِلَيْهِ فَأَمْرٌ مَلَكَ المَوْتِ أَنْ يَكُونَ بِنَا رُءُوفًا رَحِيمًا اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَ لِجَمِيعِ إِخْوَانِنَا المُؤْمِنِينَ وَ المُؤْمِنَاتِ وَ المُسْلِمِينَ وَ المُسْلِمَاتِ الأَحْيَاءِ مِنْهُمْ وَ الأَمْواتِ وَ تَابِعْ بَيْنَنَا وَ بَيْنَهُمْ بِالْخَيْرَاتِ إِنَّكَ مُجِيبُ الدَّعَوَاتِ وَ وَلِيُّ الحَسَنَاتِ يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ اللَّهُمَّ لَا تُخْرِجْنِي مِنْ هَذِهِ الدُّنْيَا إِلَّا بِذَنْبٍ مَغْفُورٍ وَ سِعْجِي مَشْكُورٍ وَ عَمَلٍ مُتَقَبَّلٍ وَ تِجَارَةٍ لَنْ تَبُورَ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي مِنَ النَّارِ وَ اجْعَلْنِي مِنَ طَلْقَائِكَ وَ عَتَقَائِكَ مِنَ النَّارِ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي مَا مَضَى مِنْ ذُنُوبِي وَ اغْصِرْ مِنِّي فِيمَا بَقِيَ مِنْ عُمُرِي اللَّهُمَّ كُنْ لِي وَلِيًّا وَ حَافِظًا وَ نَاصِرًا وَ مُعِينًا وَ اجْعَلْنِي فِي حِرْزِكَ وَ حِفْظِكَ وَ حِمَايَتِكَ وَ كَنَفِكَ وَ دِرْعِكَ الحَصَةِ بَيْنَ وَ فِي كِلَاءَتِكَ عَزَّ جَارُكَ وَ جَلَّ ثَنَاؤُكَ وَ لَا إِلَهَ غَيْرُكَ وَ لَا مَعْبُودَ سِوَاكَ اللَّهُمَّ مَنْ أَرَادَنِي بِسُوءٍ فَأَرِذْهُ اللَّهُمَّ رُدِّ كَيْدَهُ فِي نَحْرِهِ اللَّهُمَّ بَتِّرْ عُمُرَهُ وَ بَدِّدْ شَمْلَهُ وَ فَرِّقْ جَمْعَهُ وَ اسْتَأْصِلْ شَافَتَهُ وَ أَقْطَعْ دَابِرَهُ وَ قَطِّرْ رِزْقَهُ وَ أَيْلِهِ بِجَهْدِ البَلَاءِ وَ اشْغَلْهُ بِنَفْسِهِ وَ ابْتَلْهُ بِعِيَالِهِ وَ وُلْدِهِ وَ اصْرِفْ عَنِّي شَرَّهُ وَ أَطْبِقْ عَنِّي قَمَهُ وَ خُذْ مِنْهُ أَمْنَهُ مِثْلَ مَنْ أَخَذَ مِنْ أَهْلِ القُرَى وَ هِيَ ظَالِمَةٌ وَ اجْعَلْنِي مِنْهُ عَلَى حَذَرٍ بِحِفْظِكَ وَ حِيَاظَتِكَ وَ ادْفَعْ عَنِّي شَرَّهُ وَ كَيْدَهُ وَ مَكْرَهُ وَ اكْفِنِيهِ وَ اكْفِنِي مَا أَهَمَّنِي مِنْ أَمْرِ دُنْيَايَ وَ آخِرَتِي

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٤٠٥

اللَّهُمَّ لَا تُسَلِّطْ عَلَيَّ مَنْ لَا يَرْحَمُنِي اللَّهُمَّ أَصْلِحْنِي «١» وَ أَصْلِحْ شَأْنِي وَ أَصْلِحْ فَسَادَ قَلْبِي اللَّهُمَّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي وَ نُورْ قَلْبِي وَ يَسِّرْ لِي أَمْرِي وَ لَا تُشِمِّتْ بِي الأَعْدَاءَ وَ لَا الحَاسِدِ اللَّهُمَّ اغْنِنِي بِعِنَاكَ وَ لَا تُخَوِّجْنِي إِلَى أَحَدٍ سِوَاكَ تَفَضَّلْ عَلَيَّ عَنْ فَضْلِ مَنْ سِوَاكَ يَا قَرِيبُ يَا مُجِيبُ يَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ وَ بِحَمْدِكَ عَمِلْتُ سُوءًا وَ ظَلَمْتُ نَفْسِي فَاعْفِرْ لِي ذُنُوبِي إِنَّهُ لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ اللَّهُمَّ أَظْهِرِ الحَقَّ وَ أَهْلَهُ وَ اجْعَلْنِي مِمَّنْ أَقُولُ بِهِ وَ أَنْتَظِرُهُ اللَّهُمَّ قَوْمِ قَائِمِ مُحَمَّدٍ وَ أَظْهِرْ دَعْوَتَهُ بِرِضَا مَنْ آلِ مُحَمَّدٍ اللَّهُمَّ أَظْهِرْ رَايَتَهُ وَ قَوْمَ عَزْمَهُ وَ عَجَلْ خُرُوجَهُ وَ انصُرْ جُيُوشَهُ وَ اعْضُدْ أَنْصَارَهُ وَ أَيْلِغْ طَلِبَتَهُ وَ أَنْجِحْ أَمْلَهُ وَ أَصْلِحْ شَأْنَهُ وَ قَرِّبْ أَوَانَهُ فَإِنَّكَ تُبَدِّئُ وَ تُعِيدُ وَ أَنْتَ العُفُورُ الوُدُودُ اللَّهُمَّ ائْتَمِرْ الدُّنْيَا قَسِيطًا وَ عِيدًا كَمَا مِلْتُ جَوْرًا وَ ظَلَمْتُ اللَّهُمَّ انصُرْ جُيُوشَ المُؤْمِنِينَ وَ سَيَرَايَاهُمْ وَ مُرَابِطِيهِمْ حَيْثُ كَانُوا وَ أَيْنَ كَانُوا مِنْ مَشَارِقِ الأَرْضِ وَ مَغَارِبِهَا وَ انصُرْهُمْ نَصْرًا عَزِيمًا وَ افْتَحْ لَهُمْ فَتْحًا يَسِيرًا وَ اجْعَلْ لَنَا وَ لَهُمْ مِنْ لَدُنْكَ سُلْطَانًا نَصِيرًا اللَّهُمَّ اجْعَلْنَا مِنْ أَتْبَاعِهِ وَ المُسْتَشْهِدِينَ بَيْنَ يَدَيْهِ اللَّهُمَّ العَنِ الظَّالِمَةَ وَ الظَّالِمِينَ الَّذِينَ بَدَّلُوا دِينَكَ وَ حَرَّفُوا «٢» كِتَابَكَ وَ غَيَّرُوا سُنَّةَ نَبِيِّكَ وَ دَرَسُوا الأَثَارَ وَ ظَلَمُوا عَلَى أَهْلِ بَيْتِ نَبِيِّكَ وَ قَاتَلُوا وَ تَعَدَّوْا عَلَيْهِمْ وَ غَصَبُوا حَقَّهُمْ وَ نَفَّوْهُمْ «٣» عَنْ

بُلْدَانِهِمْ وَأَزْعَجُوهُمْ عَنْ أَوْطَانِهِمْ مِنَ الطَّاعِينَ وَالتَّابِعِينَ وَالقَّاسِطِينَ وَالمَارِقِينَ وَالنَّاكِثِينَ وَ أَهْلِ الزُّورِ وَ الكَذِبِ الكَفْرَةَ الفَجْرَةَ
اللَّهُمَّ العَنِ أَتْبَاعَهُمْ وَ جُيُوشَهُمْ وَ أَصْحَابَهُمْ وَ أَعْوَانَهُمْ وَ مُحِبِّيهِمْ وَ شِيَعَتِهِمْ وَ احْشُرْهُمْ إِلَى جَهَنَّمَ زُرْقًا «٤» اللَّهُمَّ عَذِّبْ كَفْرَةَ أَهْلِ
الْكِتَابِ وَ جَمِيعِ المُشْرِكِينَ وَ مَنْ ضَارَعَهُمْ مِنْ

(١) - في نسخة «ش»: «و اصلح لي».

(٢) - في نسخة «ض»: «و حرقوا».

(٣) - في نسخة «ش»: «و نفروهم».

(٤) - زرقا: جمع أزرق و هو الأعمى، و قيل: أسود الوجه «مجمع البحرين - زرق - ٥: ١٧٦». الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه

السلام، ص: ٤٠٦

المُنَافِقِينَ فَإِنَّهُمْ يَتَقَلَّبُونَ فِي نِعْمِكَ وَ يَجْحَدُونَ آيَاتِكَ وَ يُكذِّبُونَ رُسُلَكَ وَ يَتَعَدَّوْنَ حُدُودَكَ وَ يَدْعُونَ مَعَكَ إِلَهًا لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ
سُبْحَانَكَ وَ تَعَالَيْتَ عَمَّا يَقُولُ الظَّالِمُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الشُّكِّ وَ الشَّرِكِ وَ الشَّقَاقِ وَ النِّفَاقِ وَ الرِّيَاءِ وَ دَرَكِ
الشَّقَاءِ وَ سُوءِ القَضَاءِ وَ شِمَاتِهِ الأَعْدَاءِ وَ سُوءِ المُنْقَلَبِ اللَّهُمَّ تَقَبَّلْ مِنِّي كَمَا تَقَبَّلْتَ مِنَ الصَّالِحِينَ وَ أَلْحِقْنِي بِهِمْ يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ
اللَّهُمَّ افْسَحْ فِي أَجَلِي وَ أَوْسِعْ فِي رِزْقِي وَ مَتَّعْنِي بِطُولِ البَقَاءِ وَ دَوَامِ العِزِّ وَ تِمَامِ النِّعَمِ بِهِ وَ رِزْقِ وَاوَسِّعْ وَ أَعْنِنِي بِحِلَالِكَ عَنِ
حَرَامِكَ وَ اصْرِفْ عَنِّي السُّوءَ وَ الفَحْشَاءَ وَ المُنْكَرَ اللَّهُمَّ أَفْعَلْ بِي مَا أَنْتَ أَهْلُهُ وَ لَا تَفْعَلْ بِي مَا أَنَا أَهْلُهُ لَا تَأْخُذْنِي بِعَيْدِكَ جُدْ
عَلَيَّ بِعَفْوِكَ وَ رَحْمَتِكَ وَ رَأْفَتِكَ وَ رِضْوَانِكَ اللَّهُمَّ عَفْوِكَ لِمَا تَرُدُّنَا خَائِبِينَ وَ لِمَا تَقْطَعُ رَجَائِي وَ لَا تَجْعَلْنِي مِنَ القَانِطِينَ وَ لَا
مَحْرُومِينَ وَ لَا مُجْرِمِينَ وَ لَا آيِسِينَ وَ لَا ضَالِّينَ وَ لَا مُضِلِّينَ وَ لَا مَطْرُودِينَ وَ لَا مَعْضُوبِينَ آمِنَا العِقَابَ وَ اطمئنَّ بِنَا دَارَكَ دَارَ السَّلَامِ
اللَّهُمَّ إِنِّي أَتَوَسَّلُ إِلَيْكَ بِمُحَمَّدٍ وَ آلِهِ الطَّيِّبِينَ وَ أَتَشْفَعُ إِلَيْكَ بِهِمْ وَ أَتَقَرَّبُ إِلَيْكَ بِهِمْ وَ أَتَوَجَّهُ إِلَيْكَ بِهِمْ اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي بِهِمْ
وَ جِبْهًا اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي بِهِمْ وَ تَجَاوَزْ عَن سَيِّئَاتِي بِهِمْ وَ ارْحَمْنِي بِهِمْ وَ اشْفَعْنِي بِهِمْ اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ حُسْنَ العَاقِبَةِ وَ تِمَامِ النِّعَمَةِ فِي
الدُّنْيَا وَ الآخِرَةِ إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا وَ ارْحَمْنَا وَ تُبْ عَلَيْنَا وَ عَافِنَا وَ غَنِّمْنَا وَ رَفِّعْنَا وَ سَدِّدْنَا وَ اهْدِنَا وَ أَرْضِدْنَا وَ
عَافِنَا وَ كُنْ لَنَا وَ لَا تَكُنْ عَلَيْنَا وَ اكْفِنَا مَا أَهَمَّنَا مِنْ أَمْرِ دُنْيَانَا وَ آخِرَتِنَا وَ لَا تُضِلَّنَا وَ لَا تُهْلِكُنَا وَ لَا تَضَعْنا وَ اهْدِنَا إِلَى سَوَاءِ الصِّرَاطِ
وَ آتِنَا مَا سَأَلْنَا وَ مَا لَمْ نَسْأَلْكَ وَ زِدْنَا مِنْ فَضْلِكَ إِنَّكَ أَنْتَ المَنَّانُ يَا اللَّهُ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَ فِي الآخِرَةِ حَسَنَةً وَ قِنَا عَذَابَ
النَّارِ اسْتَغْفِرُ اللهَ رَبِّي وَ أَتُوبُ إِلَيْهِ اغْفِرْ وَ ارْحَمْ وَ تَجَاوَزْ عَمَّا تَعَلَّمَ فَإِنَّكَ أَنْتَ الأَعَزُّ الأَكْرَمُ.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٤٠٧

١١٧ باب الادهان والاستيك والامشاط

نَرَوِي عَنْ رَسُولِ اللهِ ص أَنَّهُ قَالَ ادَّهِنُوا غَبَاً وَ اكْتَحِلُوا وَثَرًا وَ امشُطُوا رَسِيلاً رَجُلًا وَ اسْتَاكُوا عَرَضًا «١» قِيلَ عَنْ مَعْنَاهَا فَقَالَ ادَّهِنُوا
يَوْمٌ وَ يَوْمٌ لَأَ وَ اكْتَحِلُوا وَثَرًا وَ امشُطُوا رَجُلًا قَالَ مِنْ فَوْقِ لَأَ مِنْ تَحْتِ وَ اسْتَاكُوا عَرَضًا قَالَ دَائِمًا فِي كُلِّ الصَّلَوَاتِ مَا قَدَرْتُمْ.
وَ قَدْ فَسَّرَ عَلَى غَيْرِ هَذَا الطَّرِيقِ أَهْلُ البِيَّاطِنِ قَوْلُهُ ادَّهِنُوا غَبَاً قَالَ بَرُّوا أَهْلِيكُمْ وَ أَوْلَادَكُمْ جُمُعَةً إِلَى جُمُعَةٍ بِالجَمَاعِ وَ اللُّحُومِ وَ
وَسَّعُوا فِي النِّفَقَاتِ حَتَّى تَحَبَّبَ إِلَيْهِمُ الجُمُعَةُ وَ قَوْلُهُ اكْتَحِلُوا وَثَرًا قَالَ اكْتَحِلُوا أَعْيُنَكُمْ بِسَهْرِ اللَّيْلِ وَ طُولِ القِيَامِ وَ المُنَاجَاةِ مَعَ
الوَاحِدِ القَهَّارِ وَ قَوْلُهُ اسْتَاكُوا عَرَضًا قَالَ أَكثَرُوا ذِكْرَ اللهِ وَ رُسُولِهِ وَ آلِهِ ص وَ لَا تَغْفَلُوا عَنْهُ فِي السَّرِّ وَ العلَانِيَةِ وَ فِي خَلَوَاتِكُمْ وَ
أَشْغَالِكُمْ وَ قَوْلُهُ امشُطُوا رَجُلًا قَالَ اطْرَحُوا عَنْكُمْ أَشْغَالَ الدُّنْيَا وَ هُمُومَهَا وَ اسْتَغْلُوا بِطَاعَةِ اللهِ عَنْ طَاعَةِ الشَّيْطَانِ فَإِنَّ حِزْبَ اللهِ هُمُ
الغَالِبُونَ

(١) - ورد في مكارم الأخلاق: ٤٨ و ٥٠ بعض فقراته.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٤٠٨

١١٨ باب في الاستطاعة

عَنِ الْعَالِمِ ع قَالَ سُئِلَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع فَقِيلَ لَهُ أَنْبِئْنَا عَنِ الْقَدْرِ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ فَقَالَ سِئْرُ اللَّهِ فَلَا تُفْشُوهُ فَقِيلَ لَهُ الثَّانِي أَنْبِئْنَا عَنِ الْقَدْرِ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ فَقَالَ بَحْرٌ عَمِيقٌ لَا تَلْحَقُوهُ فَقِيلَ لَهُ الثَّلَاثُ أَنْبِئْنَا عَنِ الْقَدْرِ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ فَقَالَ طَرِيقٌ مُعْوَجٌّ فَلَا تَسْلُكُوهُ ثُمَّ قِيلَ لَهُ الرَّابِعَةُ أَنْبِئْنَا عَنِ الْقَدْرِ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ فَقَالَ مَا يَفْتَحُ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا وَ مَا يُمْسِكُ فَلَا مُرْسِلَ لَهُ مِنْ بَعْدِهِ فَقِيلَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ إِنَّمَا سَأَلْنَاكَ عَنِ الْإِسْطِطَاعَةِ الَّتِي بِهَا نَقُومُ وَ نَقْعِدُ فَقَالَ عَنِ الْإِسْطِطَاعَةِ تَمْلِكُكَ مَعَ اللَّهِ أَمْ دُونَ اللَّهِ قَالَ فَسَكَتَ الْقَوْمُ وَ لَمْ يَحْزُوا جَوَابًا فَقَالَ ع إِنْ قُلْتُمْ إِنَّكُمْ تَمْلِكُونَهَا مَعَ اللَّهِ فَتَلْتَكُمُ وَ إِنْ قُلْتُمْ دُونَ اللَّهِ فَتَلْتَكُمُ فَقَالُوا كَيْفَ تَقُولُ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ قَالَ تَمْلِكُونَهَا بِالَّذِي يَمْلِكُهَا دُونَكُمْ فَإِنْ أَمَدَّكُمْ كَانَ ذَلِكَ مِنْ عَطَائِهِ وَ إِنْ سَلَبَكُمْ كَانَ ذَلِكَ مِنْ بَلَائِهِ إِنَّمَا هُوَ الْمَالِكُ لِمَا مَلَكَكُمْ وَ الْقَادِرُ لِمَا عَلَيْهِ أَقْدَرَكُمْ أَمَا تَسْمَعُونَ مَا يَقُولُ الْعِبَادُ يَسْأَلُونَهُ الْحَوْلَ وَ الْقُوَّةَ حَيْثُ يَقُولُونَ لَا حَوْلَ وَ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ فَسُئِلَ عَنْ تَأْوِيلِهَا فَقَالَ لَا حَوْلَ عَنْ مَعْصِيَةِ اللَّهِ إِلَّا بِعِصْمَتِهِ وَ لَا قُوَّةَ عَلَى طَاعَتِهِ إِلَّا بِعَوْنِهِ.

قَالَ الْعَالِمُ ع كَتَبَ الْحَسَنُ بْنُ أَبِي الْحَسَنِ الْبَصْرِيُّ إِلَى الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ع يَسْأَلُهُ عَنِ الْقَدْرِ فَكَتَبَ إِلَيْهِ اتَّبِعْ مَا شَرَحْتَ لَكَ فِي الْقَدْرِ مِمَّا أَضَى إِلَيْنَا أَهْلَ الْبَيْتِ فَإِنَّهُ مَنْ لَمْ يُؤْمِنْ بِالْقَدْرِ خَيْرِهِ وَ شَرِّهِ فَقَدْ كَفَرَ وَ مَنْ حَمَلَ الْمَعَاصِيَ عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ فَقَدْ فَجَرَ وَ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ افْتِرَاءً عَظِيمًا إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَ تَعَالَى لَا يُطَاعُ بِإِكْرَاهٍ وَ لَا يُعْصَى بِغَلْبَةٍ وَ لَا يُهْمَلُ الْعِبَادَ فِي الْهَلَاكَةِ وَ لَكِنَّهُ

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٤٠٩

الْمَالِكُ لِمَا مَلَكَهُمْ وَ الْقَادِرُ لِمَا عَلَيْهِ أَقْدَرَهُمْ فَإِنْ اتَّمَرُوا بِالطَّاعَةِ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ صَادًا عَنْهَا مُبْطِنًا وَ إِنْ اتَّمَرُوا بِالْمَعْصِيَةِ فَشَاءَ أَنْ يَمُنَّ عَلَيْهِمْ فَيَحُولَ بَيْنَهُمْ وَ بَيْنَ مَا اتَّمَرُوا بِهِ فَإِنْ فَعَلَ وَ إِنْ لَمْ يَفْعَلْ فَلَيْسَ هُوَ حَامِلُهُمْ عَلَيْهِمْ قَسْرًا وَ لَا كَلْفُهُمْ جَبْرًا بِتَمَكِينِهِ إِيَّاهُمْ بَعْدَ إِعْذَارِهِ وَ إِنْذَارِهِ لَهُمْ وَ احْتِجَاجِهِ عَلَيْهِمْ طَوْقَهُمْ وَ مَكْتَنَهُمْ وَ جَعَلَ لَهُمُ السَّبِيلَ إِلَى أَخْذِ مَا إِلَيْهِ دَعَاهُمْ وَ تَرْكِ مَا عَنْهُ نَهَاهُمْ جَعَلَهُمْ مُسْتِطِيعِينَ لِأَخْذِ مَا أَمَرَهُمْ بِهِ مِنْ شَيْءٍ غَيْرِ آخِذِيهِ وَ لَتَرْكِ مَا نَهَاهُمْ عَنْهُ مِنْ شَيْءٍ غَيْرِ تَارِكِيهِ وَ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي جَعَلَ عِبَادَهُ أَقْوِيَاءَ لِمَا (١) أَمَرَهُمْ بِهِ يَنَالُونَ بِتِلْكَ الْقُوَّةِ وَ نَهَاهُمْ عَنْهُ وَ جَعَلَ الْعُذْرَ لِمَنْ لَمْ يَجْعَلْ لَهُ السَّبَبَ جَهْدًا مُتَقَبَّلًا (٢).

(١) - أثبتناه من البحار ٥: ١٢٤ / ٧١.

(٢) - تحف العقول: ١٦٢ باختلاف في ألفاظه، من «كتب الحسن بن أبي الحسن...».

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٤١٠

١١٩ باب القضاء و المشيئة و الإرادة

سُئِلَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع عَنْ مَشِيئَةِ اللَّهِ وَ إِرَادَتِهِ فَقَالَ ع إِنَّ لِلَّهِ مَشِيئَتَيْنِ مَشِيئَةَ حَتْمٍ وَ مَشِيئَةَ عَزْمٍ وَ كَذَلِكَ إِنَّ لِلَّهِ إِرَادَتَيْنِ إِرَادَةَ عَزْمٍ وَ إِرَادَةَ حَتْمٍ لَا تُحْطَى وَ إِرَادَةَ عَزْمٍ تُحْطَى وَ تُصِيبُ وَ لَهُ مَشِيئَتَانِ مَشِيئَةُ يَشَاءُ وَ مَشِيئَةُ لَا يَشَاءُ يَنْهَى وَ هُوَ مَا يَشَاءُ وَ يَأْمُرُ وَ هُوَ لَا يَشَاءُ.

مَعْنَاهُ أَرَادَ الْعِبَادَةَ وَ شَاءَ وَ لَمْ يُرِدِ الْمَعْصِيَةَ وَ شَاءَ وَ كُلَّ شَيْءٍ بِقَضَائِهِ وَ قَدَرِهِ وَ الْأُمُورُ تَجْرِي مَا بَيْنَهُمَا فَإِذَا أَخْطَأَ الْقَضَاءُ لَمْ يُخْطِئِ الْقَدَرَ وَ إِذَا لَمْ يُخْطِئِ الْقَدَرَ لَمْ يُخْطِئِ الْقَضَاءَ وَ إِنَّمَا الْخَلْقُ مِنَ الْقَضَاءِ إِلَى الْقَدَرِ وَ إِذَا أَخْطَأَ الْقَدَرَ لَمْ يُخْطِئِ الْقَضَاءَ وَ إِذَا لَمْ يُخْطِئِ الْقَضَاءَ لَمْ يُخْطِئِ الْقَدَرَ وَ إِنَّمَا الْخَلْقُ مِنَ الْقَدَرِ إِلَى الْقَضَاءِ وَ لِلْقَضَاءِ أَرْبَعَةٌ أَوْجُهُ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى النَّاطِقِ عَلَى لِسَانِ سَفِيرِهِ الصَّادِقِ مِنْهَا قَضَاءُ الْخَلْقِ وَ هُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ «١» وَ الثَّانِي قَضَاءُ الْحُكْمِ وَ هُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى وَ قَضَى بَيْنَهُمْ بِالْحَقِّ «٢» مَعْنَاهُ حُكْمٌ وَ الثَّلَاثُ قَضَاءُ الْأَمْرِ وَ هُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى وَ قَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ «٣» مَعْنَاهُ أَمَرَ رَبُّكَ الرَّابِعَ قَضَاءُ الْعِلْمِ وَ هُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى وَ قَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي الْكِتَابِ لَتُفْسِدُنَّ فِي الْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ «٤» مَعْنَاهُ عَلَّمْنَا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ

(١) - فصلت ٤١: ١٢.

(٢) - الزمر ٣٩: ٦٩ و ٧٥.

(٣) - الاسراء ١٧: ٢٣.

(٤) - الاسراء ١٧: ٤. الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٤١١

قَدْ شَاءَ اللَّهُ الْمَعْصِيَةَ مِنْ عِبَادِهِ وَ مَا أَرَادَ وَ شَاءَ الطَّاعَةَ وَ أَرَادَهَا مِنْهُمْ لِأَنَّ الْمَشِيئَةَ مَشِيئَةُ الْأَمْرِ وَ مَشِيئَةُ الْعِلْمِ وَ إِرَادَتُهُ إِرَادَةُ الرِّضَا وَ إِرَادَةُ الْأَمْرِ أَمَرَ بِالطَّاعَةِ وَ رَضِيَ بِهَا وَ شَاءَ الْمَعْصِيَةَ يَعْنِي عِلْمَ مَنْ عِبَادَهُ الْمَعْصِيَةَ وَ لَمْ يَأْمُرْهُمْ بِهَا فَهَذَا مِنْ عَيْدَلِ اللَّهِ تَعَالَى فِي عِبَادِهِ جَلَّ جَلَالُهُ وَ عَظُمَ شَأْنُهُ وَ أَنَا وَ أَصْحَابِي أَيْضًا عَلَيْهِ وَ لَهُ الْحَمْدُ وَ الرِّضَا.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٤١٣

الفهارس العامة:

إشارة

* فهرس الآيات القرآنية

* فهرس الأحاديث القدسية

* فهرس الأحاديث

* فهرس أسماء النبي و الأئمة صلوات الله عليهم اجمعين

* فهرس الأعلام

* فهرس الأمكنة و البقاع

* فهرس الحيوان

* فهرس الأبواب

* مسرد المراجع

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٤١٥

فهرس الآيات القرآنية

الآية / رقمها / الصفحة

خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ / ٦٣ / ٣٧٨

أَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ / ٨٣ / ٤٣

فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهَ اللَّهِ / ١١٥ / ١٤٦

فَمَنْ بَدَلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ / ١٨١ / ٢٩٨

وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ / ١٨٥ / ٢٠٢

فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ * / ١٩٦ / ٧٥

أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ / ١٩٦ / ٢٠٠

فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ... ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ / ١٩٦ / ٢١٥

فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَ سَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ / ١٩٦ / ٢٠١

يَسْئَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ / ٢١٩ / ٢٥٥

وَمَتَّعُوهُمْ عَلَى الْمَوْسِعِ قَدْرَهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدْرَهُ مَتَاعًا بِالْمَعْرُوفِ / ٢٣٦ / ٢٤٢

فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا / ٢٣٩ / ١٤٨

ثُمَّ اجْعَلْ عَلَى كُلِّ جَبَلٍ مِنْهُمْ جُزْءًا / ٢٦٠ / ٢٩٩

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَ ذَرُّوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا / ٢٧٨ / ٢٥٨

وَلَا يَأْبُ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا / ٢٨٢ / ٢٦١

الفقهاء المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٤١٦

وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ / ٢٨٣ / ٢٦١

آل عمران - ٣-

إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ * ...

إِنَّكَ لَا تُخْلِفُ الْمِيعَادَ / ١٩٠ - ١٩٤ / ١٣٧

اصْبِرُوا وَ صَابِرُوا وَ رَابِطُوا وَ اتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ / ٢٠٠ / ٣٦٨

النساء - ٤-

إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَ سَيَصْلُونَ سَعِيرًا / ١٠ / ٣٣٢

فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً وَ لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَاضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ / ٢٤ / ٢٣٣

وَ اللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَ اهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَ اضْرِبُوهُنَّ / ٣٤ / ٢٤٥

وَ إِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَ حَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا / ٣٥ / ٢٤٥

فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا * / ٤٣ / ٩٠

فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ * / ٩٢ / ٢٠٠

وَ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا / ١٢٥ / ٦٦
وَ إِنْ يَتَفَرَّقَا يُغْنِ اللَّهُ كُلاًَّ مِنْ سَعَتِهِ / ١٣٠ / ٢٣٧

المائدة - ٥ -

فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ / ٢٩٦ / ٤
وَ أَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ / ٧٩ / ٦
أَكَّالُونَ لِلسُّحْتِ / ٢٥٣ / ٤٢
فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَّارَةٌ إِيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ / ٢٠٠ / ٨٩
رَجَسَ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ / ٢٨٤ / ٩٠
أَوْ عَدَلْ ذَلِكَ صِيَامًا / ٢٠١ / ٩٥
مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النِّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ / ٢٧٢ / ٩٥
الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٤١٧

الأَنْعَام - ٦ -

الَّذِينَ آمَنُوا وَ لَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ / ٣٨٨ / ٨٢
وَ مَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ * / ٦٥ / ٩١
لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَ هُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ / ٣٨٤ / ١٠٣
كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ / ٣٤٧ / ١٤١

الأعراف - ٧ -

وَ مَا وَجَدْنَا لِأَكْثَرِهِمْ مِنْ عَهْدٍ وَ إِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ / ٣٣٨ / ١٠٢

الأَنْفَال - ٨ -

وَ اعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَ لِلرَّسُولِ وَ لِذِي الْقُرْبَىٰ / ٢٩٣ / ٤١
وَ أُولُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ * / ٢٨٦ / ٧٥

التوبة - ٩ -

لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ / ٢٧٤ / ٢٥
فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ / ٤٠٠ / ١٢٩

هود - ١١ -

وَ مَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ / ٨٨ / ٣٥١

الحجر - ١٥ -

لَهَا سَبْعَةُ أَبْوَابٍ لِكُلِّ بَابٍ مِنْهُمْ جُزْءٌ مَقْسُومٌ / ٤٤ / ٢٩٩
لَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَى مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ* / ٨٨ / ٣٦٤

النحل - ١٦ -

وَ اصْبِرْ وَ مَا صَبْرُكَ إِلَّا بِاللَّهِ / ١٢٧ / ٣٤٩

الاسراء - ١٧ -

وَ قَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي الْكِتَابِ لَتُفْسِدُنَّ فِي الْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ / ٤ / ٤١٠
الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٤١٨
وَ قَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ / ٢٣ / ٤١٠
إِنَّ السَّمْعَ وَ الْبَصَرَ وَ الْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا / ٣٦ / ٢٨١
أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ وَ قُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا / ٧٨ / ٧٢
إِنَّ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ مِنْ قَبْلِهِ إِذَا يُتْلَى عَلَيْهِمْ يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا ... وَ يَزِيدُهُمْ خُشُوعًا / ١٠٧ - ١٠٩ / ١١٤

الكهف - ١٨ -

وَ كَانَ تَحْتَهُ كَنْزٌ لَهُمَا / ٨٢ / ٣٧١
فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَ لَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا / ١١٠ / ٣٨٧

الحج - ٢٢ -

وَ مَنْ يُعْظَمِ شَعَائِرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ / ٣٢ / ٧٧
لَنْ يَنَالَ اللَّهُ لُحُومُهَا وَ لَا دِمَاؤُهَا وَ لَكِنْ يَنَالُهُ التَّقْوَى مِنْكُمْ / ٣٧ / ٢٩٤
وَ مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ / ٨٧ / ٨٦

المؤمنون - ٢٣ -

الَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَوَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ / ٩ / ٧٢
- وَ لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ / ١٢ / ٢٨٧

النور - ٢٤ -

إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَ اللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ / ٢٣٧ / ٣٢
رِجَالٌ لَا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ / ٣٧ / ٢٥١

الفرقان - ٢٥-

وَ قَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا / ٢٣ / ٢٥٦
وَ الَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَ لَمْ يَقْتُرُوا وَ كَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا / ٦٧ / ٢٥٥
قُلْ مَا يَعْجُبُكُمْ بِكُمْ رَبِّي لَوْلَا دُعَاؤُكُمْ فَقَدْ كَذَّبْتُمْ فَسَوْفَ يَكُونُ لِزَامًا / ٧٧ / ٣٤٥
الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٤١٩

الشعراء - ٢٦-

فَكَبِّبُوا فِيهَا هُمْ وَ الْغَاوُونَ / ٩٤ / ٣٧٦

لقمان - ٣١-

وَ مِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَ يَتَّخِذَهَا هُزُوًا أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُهِينٌ / ٦ / ٢٨١
اشْكُرْ لِي وَ لِوَالِدَيْكَ إِلَيَّ الْمَصِيرُ / ١٤ / ٣٣٤

الاحزاب - ٣٣-

يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِأَزْوَاجِكَ إِنْ كُنْتُمْ تُرِيدْنَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَ زِيَّتَهَا ... وَ إِنْ كُنْتُمْ تُرِيدْنَ اللَّهَ وَ رِسُولَهُ وَ الدَّارَ الْآخِرَةَ / ٢٨ - ٢٩ / ٢٤٤

يس - ٣٦-

وَ جَعَلْنَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَ مِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا فَأَغْشَيْنَاهُمْ فَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ / ٩ / ٤٠٠

الصفات - ٣٧-

فَسَاهَمَ فَكَانَ مِنَ الْمُدْحَضِينَ / ١٤١ / ٢٦٢

الزمر - ٣٩-

وَ قُضِيَ بَيْنَهُمْ بِالْحَقِّ * / ٦٩ و ٧٥ / ٤١٠

فصلت - ٤١-

فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ / ١٢ / ٤١٠

الفتح - ٤٨-

الظَّانِّينَ بِاللَّهِ ظَنَّ السَّوْءِ عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السَّوْءِ / ١٦ / ٣٦٠
الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٤٢٠

الحجرات - ٤٩

وَ لَكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَ زَيَّنَّهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَ كَرَهُ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَ الْفُسُوقَ وَ الْعِصْيَانَ / ٧ / ٣٤٩

الرحمن - ٥٥

يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَ الْإِنْسِ * / ٣٣ / ٤٠٠
هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ / ٦٠ / ٦٥

المجادلة - ٥٨

الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مِنْ نِسَائِهِمْ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ إِنْ أُمَّهَاتُهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدْنَهُمْ وَ إِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنْكَرًا مِنَ الْقَوْلِ وَ زُورًا / ٢ / ٢٣٦
فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا / ٤ / ٢٠٠

الحشر - ٥٩

فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ / ٢ / ٣٨٠

التغابن - ٦٤

فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ / ١٦ / ٧٥

الطلاق - ٦٥

وَ مَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا وَ يَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ / ٢ و ٣ / ٣٨١

التحريم - ٦٦

قُوا أَنْفُسَكُمْ وَ أَهْلِيكُمْ نَارًا / ٦ / ٣٧٥

المعارج - ٧٠

الَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ دَائِمُونَ / ٢٣ / ٧٢

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٤٢١

الانشراح - ٩٤

فَإِذَا فَرَعْتَ فَأَنْصَبْ وَ إِلَى رَبِّكَ فَارْغَبْ / ٧ و ٨ / ٧٠

الماعون - ١٠٧ -

فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ / ٤ و ٥ / ١٠٠
الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٤٢٢

فهرس الأحاديث القدسية

الحديث الصفحة اجتمع الكلام كله فى أربع كلمات ٣٥٣
ارض بما أتيتك تكن أغنى الناس ٣٦٤
ألا لا يتكل العاملون على أعمالهم ٣٦١
أما عبادتك لى فقد تعززت بى ٣٧٢
امض لما أمرتك ٣٧٥

أنا أعلم بما يصلح عليه دين عبادى المؤمنين ٣٨٧

أنا خير شريك، ما شوركت فى شىء ٣٨١

أنا خير شريك، من أشرك معى غيرى فى عملى ٣٨١

إن أعبط عبادى يوم القيامة ٣٦٦

إن فى الحبس رجلين من بنى إسرائيل ٣٦١

إنى آخذك بمداراة الناس كما آخذك بالفرائض ٣٦٨

تكلم ٣٧٢

صاحب الظن الحسن أفضل ٣٦١

فلانة بنت فلانة معك فى الجنة ٣٦٠

قد غفرت لكم ذنوبكم تفضلا عليكم ٣٧٣

قل لفلان لو دعوتنى حتى تسقط أوصالك ٣٨٣

ما اعتصم بى عبد من عبادى ٣٥٨

ما كان ظنك بى ٣٦١

و عزتى و جلالى و ارتفاعى فى علوى لا يؤثر عبد هواى على هواه ٣٥٩

ويل للذين يجتلبون الدنيا بالدين ٣٧٦

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٤٢٣

يا بنى آدم بمشيئتى كنت أنت الذى تشاء ٣٤٩

يا موسى أتدرى لم خصصتك بوحيى و بكلامى ٣٧١

يا موسى قل لبنى إسرائيل أنا عند ظن عبدى بى ٣٦١

يا موسى ما خلقت خلقا أحب إليّ من عبدى المؤمن ٣٥٩
الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٤٢٤

فهرس الأحاديث «*»

اتبع ما شرحت لك في القدر ٤٠٨
أتموا صفوفكم، فإني أراكم من خلفي ١٤٤
الإنسان لا ينسى تكبيره الافتتاح ١١٦
الإيمان بالله، صلّه الرحم ٣٧٦
ادهنوا غبا و اكتحلوا وترا ٤٠٧
إذا أحرم العبد في صلاته ١٠٣
إذا صام الرجل ثلاثة و عشرين من شهر رمضان ٨٣
إذهب فاغتسل و صلّ ما بدا لك ٢٨٢
اقتلوا الديوث ٢٥٢
إقرأ آية الكرسي و احتجم أي يوم شئت ٣٩٤
أقيموا صفوفكم فإني أراكم من خلفي ١٢٣
أكثروا الصلاة على في الليلة الغراء ١٣٠
ألا يراك حيث نهاك ٣٥٧
اللهم ارحم ذلي بين يديك ١٤١
اللهم ارزق محمدا و آل محمد و من أحبهم العفاف و الكفاف ٣٦٦
اللهم إن مغفرتك أوسع من ذنوبي ١٤١
أما يستحي أحدكم ألا يصبر يوما إلى الليل ٢١٢
إن رسول الله صلّى الله عليه و آله قال لعدي بن حاتم ٣٦٢
انصرف من الجهاد الاصغر الى الجهاد الاكبر ٣٨٠

* اقتصرنا في هذا الفهرس على ما نسب الى المعصوم صريحا.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٤٢٥

إن أول ما افترض الله على عباده ٦٥

إن من البلاء الفاقة ٣٨٨

إن المؤمن إذا دخل قبره ١٦٩

إن الله - تبارك و تعالی - أوحى إليّ أنك سخي قومك ٣٦٢

إن الله تبارك و تعالی أوصاني بالجار ٤٠١

إن الله تبارك و تعالی عفا عن امتي وساوس الصدور ٣٨٥

- إن الله تجاوز لامتي عما تحدث به أنفسها ٣٨٥
- إن لله مشيتين: مشية حتم و مشية عزم ٤١٠
- إياكم و خضراء الدمن ٢٣٤
- أى داء أدوى من البخل ٢٧٧
- أى قضية أعدل من القرعة ٢٦٢
- بأبى و امى يا رسول الله ١٨٣
- بالله أنت ما سمعت قول الله تبارك و تعالى ٢٨١
- بعثت بمكارم الأخلاق ٣٥٣
- بنونا لبناتنا و بناتنا لبنينا ٣٥٥
- تحت كل شعرة جناة ٨٣
- الخير حق ٣٩٠
- الخمير حرام بعينه ٢٨٠
- رد عليه يابن مسعود فإن الاجرة على القرآن الحرام ٢٥٣
- رحم الله والدا أعان ولده على البر ٣٣٦
- رفع الله ذكرك و قد فعل ٣٩٢
- سر الله فلا تفشوه ٤٠٨
- سل تعط ١٢٣
- صاحب الفراش أحق بفراشه ١٢٤
- صدق ذو اليمين ١٢٠
- صلى على على سهل بن حنيف ١٨٨
- عجل العبد ربه ١٢٣
- عليك بصلاة الليل ١٣٧
- فرض على ربي سبع عشرة ركعة ٩٩
- الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٤٢٦
- الكاد على عياله كالمجاهد فى سبيل الله ٢٠٨
- لا أعرف ٣٣٨
- لا إله إلا الله حقا حقا ١٤١
- لا تكذب ٣٥٤
- لا تكذب ٣٩٠
- لا تفعل ٢٨١
- لا كلام و الإمام يخطب ١٢٣
- لبن الجارية تغسل منه الثوب قبل أن تطعم ٩٥

لك الحمد ان أطعتك ١٤٢

لو كان عليك مثل صبير دينا قضاه الله عنك ٣٩٩

لو لا أن يشق على أمتي لأوجبت السواك في كل صلاة ١٣٧

ليس منى من استخف بصلاته ١٠١

ماء زمزم شفاء لما شرب له ٣٤٦

ما دعا بهذا الدعاء أحد قط ٣٩٣

من أدخل على مؤمن فرحا فقد أدخل على فرحا ٣٧٣

من أراد أن يذهب في حاجة له ٣٩٧

من تزوج و القمر في العقر ٢٣٥

من حج و لم يزرنى فقد جفانى ٢٣١

من حلف بالله فليصدق ٢٥٢

من دخل عليه شهر رمضان فصام نهاره ٢٠٤

من سألنا أعطيناها و من استغنى أغناه الله ٣٦٥

من سر مؤمنا فقد سرنى ٣٧٤

من صلى صلاة جعفر عليه السلام كل يوم ١٥٥

من ضحك في وجه أخيه المؤمن ٣٩٨

من عزى أخاه المؤمن ١٧٢

من غسل ميتا مؤمنا فأدى الأمانة ١٦٧

من قال لا إله إلا الله دخل الجنة ٣٩٠

منكر للمنكر بقلبه و لسانه و يديه ٣٧٥

من لم يتأدب بأدب الله تقطعت نفسه ٣٦٤

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٤٢٧

من لم يفرق شعره فرقه الله بمنشار من النار ٦٦

من مسح يده على رأس يتيم ١٧٢

من نزل على قوم فلا يصومون تطوعا ٢٠٢

نوم الصائم عبادة و نفسه تسيح ٢٠٤

الولد للفراش و للعاهر الحجر ٢٦٢

يا بنى قم فائتنى بمخضب فيه ماء للطهور ٦٩

يا كائن قبل كل شيء ١٤١

يا مغيننا و معيننا على ديننا و ديانا ١٥٤

يصوم ثلاثة أيام ثم يفطر ٢١١

يغسل ما حولها ٦٩

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٤٢٨

فهرس أسماء النبي و الأئمة صلوات الله عليهم أجمعين

محمد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم «*» ٧٥، ٧٦، ٨٠، ٨٣، ٨٩، ٩٩، ١٠١، ١١٣، ١٢٠، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٧، ١٢٨،
١٣٠، ١٣٧، ١٤٤، ١٥٩، ١٧٢، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩٥، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٨، ٢١٣، ٢١٦، ٢١٨، ٢٢٠، ٢٢٢،
٢٣٢، ٢٣٤، ٢٣٩، ٢٤٤، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٦٢، ٢٧٧، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨٥، ٣٣٤، ٣٣٦، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٦، ٣٤٩، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦،
٣٦٢، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٦، ٣٨٠، ٣٨٥، ٣٨٧، ٣٩٠، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٩، ٤٠١، ٤٠٧.

على أمير المؤمنين عليه السلام ٦٩، ٨٣، ٩٥، ١٢٣، ١٢٩، ١٣٢، ١٣٧، ١٤١، ١٤٨، ١٥٤، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٨، ٢١٢، ٢١٣، ٢٩١، ٣٠٩،
٣١٠، ٣٤٣، ٣٥٥، ٣٦٢، ٣٧٥، ٣٨٨، ٣٩٢، ٣٩٣، ٤٠٨، ٤١٠.

فاطمة الزهراء عليها السلام ١١٥، ١٢٩، ١٨٩، ٢٩٣.

الحسن عليه السلام ٣٥٥.

الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام ١٨٤، ٢١٠، ٣٥٥، ٤٠٨.

علي بن الحسين عليه السلام ١٨٥، ١٨٨

* اقتصرنا في ذكر اسمه الشريف «ص» على ما ورد في غير الدعاء فقط.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٤٢٩

أبو جعفر محمد بن علي الباقر عليه السلام ١٤١، ١٨٨، ٣٩٠.

أبو عبد الله جعفر بن محمد الصادق عليه السلام ٦٦، ٦٩، ٨٣، ١٠٣، ١١٦، ١٢٩، ١٤١، ١٥٥، ١٦٧، ١٦٩، ١٧٢، ١٨٨، ٢١١، ٢٣٥،
٢٦٢، ٢٨١، ٢٨٢، ٣٣٨، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٥٧، ٣٧٤، ٣٩٤، ٣٩٧، ٣٩٨.

أبو الحسن موسى بن جعفر عليه السلام ١٤٢، ٣٣٨.

علي بن موسى الرضا عليه السلام ٦٥.

الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٤٣٠

فهرس الأعلام

آدم عليه السلام: ٢٢٢، ٣٥٣، ٣٦٧، ٤٠٤.

إبراهيم الخليل عليه السلام: ٢١٩، ٢٢٢، ٢٢٤، ٢٥٧.

إسرافيل عليه السلام: ٤٠٣.

إم إبراهيم عليه السلام: ٢٤٤.

أيوب عليه السلام: ٣٧٢.

أبو بصير: ١٥٥.

جابر بن عبد الله: ١٢٤.

جبرئيل عليه السلام: ٨٠، ٨٩، ١١٣، ١٨٨، ٢٩٣، ٣٦٤، ٤٠٣.
جعفر بن أبي طالب عليه السلام: ١٥٥، ٣٥٥.
أبو الحارث: ٢٣٩.
الحسن بن أبي الحسن البصرى: ٤٠٨.
أبو الحكم: ٢٣٩.
حواء: ٤٠٤.
داود عليه السلام: ٣٥٨، ٣٦٠.
أبوذر الغفارى: ٣٦٦.
ذو اليمين: ١٢٠.
سليمان: ٣٥٩.
سهل بن حنيف: ١٨٨.
شير: ٢٢٢.
شبير: ٢٢٢.
أبو طلحة: ١٨٣.
العباس: ١٨٨.
ابن عباس: ٢٥٣.
عبد الله بن مسعود: ٢٥٣.
عدى بن حاتم: ٣٦٢.
عزرائيل عليه السلام: ٤٠٣.
المسيح عيسى بن مريم عليه السلام: ٨٣، ٢١٩، ٣٧٠.
أبو عيسى: ٢٣٩.
فرعون: ٣٥٩.
الفضل: ١٨٨.
أبو القاسم: ٢٣٩.
محمد بن الحنفية: ٦٩.
ملكة سبأ: ٣٥٩.
موسى عليه السلام: ٢١٩، ٢٢٤، ٣٥٩، ٣٦١، ٣٧١.
ميكائيل عليه السلام: ٤٠٣.
هارون عليه السلام: ٢٢٢.
يعقوب عليه السلام: ٢٧٥.
يوسف عليه السلام: ٢٧٥.
الفرقة المنسوبة إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٤٣١

فهرس الأمكنة و البقاع

- الأبطح ٢٢٣
باب بنى شيبه ٢١٨
باب الحنطين ٢٣١
البحر المطيف بالدنيا ٢٩٣
بدر ١٩٠
البقع ١٨٨
بلخ ٢٩٣
البيت الحرام ٨٢ ٨٣ ٢١٨ ٢١٩ ٢٢٠ ٢٢١ ٢٢٢ ٢٢٦ ٢٢٧ ٢٢٩ ٢٣٠
ثبير ١٦٢
الجبانه ٢١٣
الجحفه ٢١٦
الجمرات ٢٢٥ ٢٢٦
جمع ٢٢٣ ٢٢٩
الحجر ٢٢٢
الحجر الأسود ٢١٩ ٢٢٢ ٢٣١
الحرم ٨٢ ٢١٨ ٢٢٥ ٢٢٧ ٢٢٨ ٢٢٩ ٢٦٦ ٢٧٣
الحزوره ٢٢١
الحطيم ٢٢٢
الحيره ١٦١
دجله ٢٩٣
ذات عرق ٢١٦
ذو الحليفه ٢١٦
الركن ٢٣١
ركن الحجر الأسود ٢١٨ ٢١٩ ٢٣١
الركن العراقى ٢٢٢
الركن اليمانى ٢١٩
سبأ ٣٥٩
الشام ٢١٦ ٣٧١
صبير ٣٩٩
الصفاء ٢١٤ ٢٢٠ ٢٢١ ٢٢٦ ٢٣٠

الطائف ٢١٦
عالج ١٥٥
عرفة ٨٢، ٨٣، ٢٠١، ٢٢٣، ٢٢٤
عريش مكة ٢١٨
عقبه ذى طوى ٢١٨
عقبه المدنيين ٢١٨
العقرب (برج) ٢٣٥
العقيق ٢١٦
غدير خم ٨٢
غمره ٢١٦
الفرات ٢٩٣
قبر أبى عبد الله (ع) ٣٤٥
الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٤٣٢
قبر النبي (ص) ٢٣١
قبور الأئمة (ع) فى المدينة ٢٣١
قرن المنازل ٢١٦
الكعبة ٢١٩، ٢٢١، ٢٣١،
الكوفة ١٦١
محسر ٢٢٤
المدينة المنورة ٨٢، ٨٣، ١٦١، ٢١٣، ٢١٦، ٢١٨
المروه ٢١٤، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٦، ٢٣٠
المزدلفه ٢٢٣، ٢٢٥
المستجار ٢١٩
مسجد البصره ٢١٣
المسجد الحرام ٨٥، ١٩٠، ٢١٣، ٢٢٣، ٢٢٧، ٢٣٠، ٢٣١
مسجد الحصبة ٢٢٧
مسجد الرسول (ص) ٨٥، ١٩٠، ٢١٣، ٢٣١
مسجد الشجرة ٢١٦
مسجد الكوفة ١٩٠، ٢١٣
مسجد المدائن ٢١٣
المسلخ ٢١٦
المشعر ٢١٧، ٢٢٤

مقام ابراهيم (ع) ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٦،
مكة المكرمة ٨٢، ٨٣، ١٦١، ٢١٣، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٨، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٧٢
منى ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٩، ٢٧٢
المنحر ٢٢١
مهربان ٢٩٣
مهيعة ٢١٦
الموقف ٢٢٣
الميزاب ١٥٧، ٢٢٢
الميقات ٢٣٠
الميلان الآخرا ٢٢٠
النيل ٢٩٣
هجر ٩٢
يلملم ٢١٦
اليمن ٢١٦، ٣٩٩
الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٤٣٣

فهرس الحيوان

الإبل: ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧
الأرنب: ١٥٧، ٢٢٨
الأسد: ٢٢٨، ٤٠٠
الأنعام: ١٥٤
الباز: ٢٩٧
البدنة: ٢١٧، ٢٢٢، ٢٢٤، ٢٢٧، ٢٧٢
البراغيث: ٣٠٣
البعوض: ٣٠٣
البعير: ٩٤، ١١٤، ٢٢٤، ٢٦٧
البغل: ٩٣
البق: ٣٩١
البقرة: ٩٣، ١٩٥، ١٩٦، ٢١٧، ٢٢١، ٢٢٤، ٢٢٧، ٢٧٢
البلبل: ٢٢٨
بنات وردان: ٩٣، ٩٤
بنت لبون: ١٩٦، ١٩٧

بنت مخاض: ١٩٦، ١٩٧
البهائم: ١٥٤، ٢٦٦
التبيح: ١٩٦
الثعلب: ١١٤، ١٥٧، ٢٢٨
الثنى: ١٦٢
الجدى: ٢٢٨
الجدع: ١٩٧، ٢٢٤
الجراد: ٩٣، ٢٢٨، ٢٨٨، ٢٩٥
الجرى: ٢٥٤، ٢٩٦
الحجلة: ١٦٦
الحداة: ١٦٦
الحقة: ١٩٧
الحمار: ٩٣، ٩٤، ٢٢٧، ٢٧٢
الحمام: ٢٢٩
الحمل: ٢٢٨، ٢٢٩
الحوصلة: ١١٤، ٣٠٢
حيتان البحر: ٣٣٨
الحيّة: ٩٣، ٩٤، ١١٤، ٢٢٨
الخنافس: ٩٣، ٩٤
الختزير: ٧٩، ٢٥٠، ٢٥٤، ٢٨٤
الدابة: ٩٣، ١٣٤، ١٤٨، ١٦٣، ٣٩١
الديك: ٣٧٦
الذئب: ٢٦٦
الذباب: ١٩٣، ٣٩١
الزمار: ٢٩٦
الزنبور: ٢٢٨
الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٤٣٤
السبع: ١٤٨، ١٤٩، ١٧٣، ١٧٤، ٢٥٠، ٢٥٤، ٤٠٠
السلور: ٢٥٤
السمك: ٢٥٤، ٢٩٥، ٢٩٦
السمور: ١١٤، ١٥٧، ٣٠٢
السنجاب: ١٥٧، ٣٠٢

السنور: ٩٢، ٩٤

الشاة: ٧٥، ٧٧، ٩٣، ١٩٦، ١٩٧، ٢١٧، ٢١٨، ٢٢٤، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٥٨، ٢٦٦، ٢٧٢

الصعوة: ٩٤

الصقر: ٢٩٧

الضأن: ٢٢٤

الضب: ٢٢٨

الطير: ٩٢، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٥٤، ٢٦٦، ٢٧٢، ٢٧٥، ٢٩٥، ٣٣٨

الظبي: ١٦٥، ٢٧٢

العصفور: ٢٢٨

العقاب: ٢٩٧

العقرب: ٩٣، ٩٤، ١١٤، ٢٢٨، ٤٠٠

الغنم: ١٩٥، ١٩٦، ٣٦٦

الفأرة: ٩٢، ٩٣، ٢٢٨

الفرخ: ٢٠٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٧٢، ٢٩٥

الفنك: ١١٤، ١٥٧، ٣٠٢

الفهد: ٢٩٧

القرد: ٧٩

القطاة: ٢٢٨، ٢٢٩

القنفذ: ٢٢٨

الكبش: ٢٢٨

الكلب: ٧٩، ٩٣، ٩٤، ١٣١، ٢٥٣، ٢٩٦، ٢٩٧، ٤٠٠

المارماهي: ٢٩٦

المسنة: ١٩٦

المعز: ٢٢٨، ٢٥٢

الناقة: ٢٥٣

النعامة: ٢٢٧، ٢٧٢

الوحش: ٣٣٨

الوزغ: ٩٣

اليربوع: ٢٢٨

اليعقوب: ٢٢٨

الفرقة المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٤٣٥

- الصفحة ١- باب مواقت الصلاة ٧١
- ٢- باب التخلي و الوضوء ٧٨
- ٣- باب الغسل من الجنابة و غيرها ٨١
- ٤- باب التيمم ٨٨
- ٥- باب المياه و شربها، و التطهير منها، و ما يجوز من ذلك و ما لا يجوز منها ٩١
- ٦- باب الأذان و الإقامة ٩٦
- ٧- باب الصلوات المفروضة ٩٩
- ٨- باب صلاة يوم الجمعة و العمل في ليلتها ١٢٧
- ٩- باب صلاة العيدين ١٣١
- ١٠- باب صلاة الكسوف ١٣٤
- ١١- باب صلاة الليل ١٣٧

منسوب به على بن موسى، امام هشتم عليه السلام، الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ١ جلد، مؤسسة آل البيت عليهم

السلام - مشهد، چاپ: اول، ١٤٠٦ ق. الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام؛ ؛ ص ٤٣٥

- باب صلاة الجماعة و فضلها ١٤٣
- ١٣- باب صلاة السفينة ١٤٦
- ١٤- باب صلاة الخوف ١٤٨
- ١٥- باب صلاة المطاردة و الماشى ١٥٠
- ١٦- باب صلاة الحاجة ١٥١
- ١٧- باب صلاة الاستخارة ١٥٢
- ١٨- باب صلاة الإستسقاء ١٥٣
- ١٩- باب صلاة جعفر بن أبي طالب عليه السلام ١٥٥
- ٢٠- باب اللباس و ما لا يجوز فيه الصلاة ١٥٧
- الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٤٣٦
- ٢١- باب صلاة المسافر و المريض ١٥٩
- ٢٢- باب غسل الميت و تكفينه ١٦٥
- ٢٣- باب الصلاة على الميت ١٧٧
- ٢٤- باب آخر في غسل الميت و الصلاة عليه ١٨١
- ٢٥- باب آخر في الصلاة على الميت ١٨٧
- ٢٦- باب الإعتكاف ١٩٠

- ٢٧- باب الحيض و الإستحاضة و النفاس، و الحامل، و دم القرحة و العذرة
و الصفراء إذا رأت و ما يستعمل فيها ١٩١
- ٢٨- باب الزكاة ١٩٥
- ٢٩- باب الصوم ٢٠٠
- ٣٠- باب نوافل شهر رمضان و دخوله ٢٠٤
- ٣١- باب الحج و ما يستعمل فيه ٢١٤
- ٣٢- باب النكاح و المتعة و الرضاع ٢٣٢
- ٣٣- باب العقيقة ٢٣٩
- ٣٤- باب طلاق السنة و العدة و الحامل ٢٤١
- ٣٥- باب الايلاء و اللعان ٢٤٨
- ٣٦- باب التجارات و البيوع و المكاسب ٢٥٠
- ٣٧- باب النفقة و المآكل و المشارب و الطعام ٢٥٤
- ٣٨- باب الربا و السلم و الدين و العينة ٢٥٦
- ٣٩- باب القضاء و الاحكام ٢٦٠
- ٤٠- باب الشفعة ٢٦٤
- ٤١- باب اللقطة ٢٦٦
- ٤٢- باب الدين و القرض ٢٦٨
- ٤٣- باب الأيمان و النذور و الكفارات ٢٧٠
- ٤٤- باب الزنا و اللواط ٢٧٥
- ٤٥- باب شرب الخمر و الغناء ٢٧٩
- ٤٦- باب اللعب بالشطرنج و النرد و القمار و الضرب بالصوالج و غيره ٢٨٤
- ٤٧- باب القذف للمحصن و المحصنة ٢٨٥
- ٤٨- باب الفرائض و الموارث ٢٨٦
- الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٤٣٧
- ٤٩- باب الغنائم و الخمس ٢٩٣
- ٥٠- باب الصيد و الذبائح ٢٩٥
- ٥١- باب الوصية للميت ٢٩٨
- ٥٢- باب الصناعات ٣٠١
- ٥٣- باب اللباس و ما يكره فيه الصلاة و الدم و النجاسات و ما يجوز فيه الصلاة. ٣٠٢
- ٥٤- باب العتق و التدبير و المكاتب ٣٠٥
- ٥٥- باب الشهادة ٣٠٧
- ٥٦- باب النوادر في الحدود ٣٠٩

- ٣١١- باب الديات ٥٧-
- ٣١٤- باب العين ٥٨-
- ٣١٥- باب الاذن ٥٩-
- ٣١٥- باب الصدغ ٦٠-
- ٣١٥- باب أشفار العين ٦١-
- ٣١٦- باب الحاجب ٦٢-
- ٣١٦- باب الأنف ٦٣-
- ٣١٦- باب الشفة ٦٤-
- ٣١٧- باب الخد ٦٥-
- ٣١٨- باب اللسان ٦٦-
- ٣١٩- باب الأسنان ٦٧-
- ٣٢٠- باب الرأس ٦٨-
- ٣٢١- باب الترقوة ٦٩-
- ٣٢١- باب المنكبين ٧٠-
- ٣٢٢- باب العضد ٧١-
- ٣٢٢- باب زند اليد و الكف ٧٢-
- ٣٢٣- باب الأصابع و العضد و الأشاجع ٧٣-
- ٣٢٥- باب الصدر و الظهر و الأكتاف و الأضلاع ٧٤-
- ٣٢٦- باب البطن ٧٥-
- ٣٢٦- باب الورك ٧٦-
- ٣٢٦- باب البيضتين ٧٧-
- الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٤٣٨
- ٣٢٧- باب الفخذين ٧٨-
- ٣٢٧- باب الركبتين ٧٩-
- ٣٢٨- باب الساقين ٨٠-
- ٣٢٩- باب الأصابع من الرجل و العصب التي فيها القدم ٨١-
- ٣٢٩- باب دية النفس ٨٢-
- ٣٣٠- باب دية المرأة ٨٣-
- ٣٣١- باب دية أهل الذمة و العبيد ٨٤-
- ٣٣٢- باب أكل مال اليتيم ظلما ٨٥-
- ٣٣٤- باب حق الوالد على ولده ٨٦-
- ٣٣٥- باب حق الاخوان ٨٧-

- ٣٣٦-٨٨- باب حق الولد على الوالدين
- ٣٣٧-٨٩- باب حق النفوس
- ٣٤٠-٩٠- باب الطب
- ٣٤٢-٩١- باب الأدوية الجامعة بالقرآن
- ٣٤٥-٩٢- باب فضل الدعاء
- ٣٤٨-٩٣- باب القدر و المنزلة بين المنزلتين
- ٣٥١-٩٤- باب الإستطاعة
- ٣٥٣-٩٥- باب مكارم الأخلاق و التجمل و المرأة و الحياء و البروصلة الأرحام و غير ذلك من الآداب
- ٣٥٨-٩٦- باب التوكل على الله، و الرجاء من الله، و التفويض إلى الله، و ان كل ما صنعه الله للمؤمن فهو خير له، و أنه من اعطى الدين فقد اعطى الدنيا
- ٣٥٨-٩٧- باب السخاء
- ٣٦٤-٩٨- باب القناعة
- ٣٦٦-٩٩- باب الكفاف
- ٣٦٧-١٠٠- باب اليأس مما فى أيدي الناس
- ٣٦٨-١٠١- باب الصبر و الكتمان و النصيحة
- ٣٧٠-١٠٢- باب التواضع و الزهد
- ٣٧٣-١٠٣- باب المعروف
- ٣٧٥-١٠٤- باب الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر
- ٤٣٩- الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص:
- ٣٧٨-١٠٥- باب النيات و أن نية المؤمن خير من عمله لأنه ينوى خيرا من عمله
- ٣٨٠-١٠٦- باب التفكير و الاعتبار و الهم فى الدين و الاخلاص و اليقين و البصيرة و التقوى و الخوف و الرجاء و الطاعة لله عز و جل
- ٣٨٠
- ٣٨٣-١٠٧- باب البدع و الظلالة و أن كل رياسة إلى النار
- ٣٨٥-١٠٨- باب حديث النفس
- ٣٨٧-١٠٩- باب الرياء و النفاق و العجب
- ٣٩٠-١١٠- باب النوادر
- ٣٩١-١١١- باب العطاس
- ٣٩٣-١١٢- باب الفزع و الهم
- ٣٩٤-١١٣- باب الحجامة و الحلق
- ٣٩٥-١١٤- باب الزى و الزينة
- ٣٩٧-١١٥- باب الآداب
- ٤٠٢-١١٦- باب الدعاء فى الوتر و ما يقال فيه

- ١١٧- باب الادهان و الاستياك و الامتشاط ٤٠٧
١١٨- باب فى الاستطاعة ٤٠٨
١١٩- باب القضاء و المشية و الارادة ٤١٠
الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٤٤٠

مسرد المراجع

- ١- القرآن الكريم
- ٢- الإحتجاج: لأبى منصور أحمد بن على بن أبى طالب الطبرسى، تعليق السيد محمد باقر الموسوى الخراسان، ١٤٠١ هـ.
- ٣- الإختصاص: للشيخ المفيد أبى عبد الله محمد بن محمد بن النعمان، تعليق على أكبر غفارى، ١٤٠٢ هـ.
- ٤- الاستبصار فيما اختلف من الأخبار: لشيخ الطائفة محمد بن الحسن الطوسى، تحقيق السيد حسن الخراسان، نشر دار الكتب الاسلامية الطبعة الثالثة، ١٣٩٠ هـ.
- ٥- الاصول الستة عشر: الطبعة الثانية، ١٤٠٥ هـ، قم، دار الشبستري للمطبوعات.
- ٦- الإعتقادات: للشيخ الصدوق محمد بن على بن الحسين بن بابويه القمى، الطبعة الحجرية المرفقة مع كتاب الباب الحادى عشر.
- ٧- إعلام الورى بأعلام الهدى، لأبى على الفضل بن الحسن الطبرسى، تصحيح و تعليق على أكبر غفارى ١٣٩٩ هـ، دار المعرفة بيروت.
- ٨- الأمالى: للشيخ الصدوق محمد بن على بن الحسين بن بابويه القمى، تقديم الشيخ حسين الأعلمى، ١٤٠٠ هـ- الطبعة الخامسة.
- ٩- الأمالى: لشيخ الطائفة محمد بن الحسن الطوسى و ابنه أبى على، تقديم السيد محمد صادق بحر العلوم، منشورات المكتبة الأهلية.
- ١٠- الأمالى: للشيخ المفيد أبى عبد الله محمد بن محمد بن النعمان، تحقيق الحسين استاد ولى و على أكبر غفارى، جامعة المدرسين، قم، ١٤٠٣ هـ.
- ١١- أمل الآمل: للشيخ محمد بن الحسن الحر العاملى، تحقيق السيد أحمد الحسينى، مطبعة الآداب، النجف الاشرف.
- ١٢- الإنتصار: للشريف المرتضى أبى القاسم على بن الحسين الموسوى، منشورات المطبعة الحيدرية، النجف ١٣٩١ هـ.
- الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٤٤١
- ١٣- بحار الأنوار: للمولى محمد باقر المجلسى، الطبعة الثالثة ١٤٠٣ هـ- دار إحياء التراث، بيروت.
- ١٤- تحف العقول عن آل الرسول: لأبى محمد الحسن بن على بن الحسين بن شعبه، تقديم السيد محمد صادق بحر العلوم، المطبعة الحيدرية، النجف ١٣٨٠ هـ.
- ١٥- تحقيقى پيرامون كتاب فقه الرضا: للشيخ رضا الاستادى، نشر المؤتمر العالمى للإمام الرضا (عليه السلام)- ذى القعدة ١٤٠٤ هـ.
- ١٦- تفسير العياشى: لأبى النضر محمد بن مسعود بن عياش السلمى السمرقندى، تحقيق السيد هاشم الرسولى المحلاتى، المكتبة العلمية الإسلامية طهران.
- ١٧- التفسير الكبير: للفخر الرازى- الطبعة الثالثة.

- ١٨- تفسير القمى: لعلى بن إبراهيم القمى، تعليق السيد طيب الموسوى الجزائرى، مؤسسهُ دار الكتاب، قم، الطبعة الثالثة ١٤٠٤ هـ.
- ١٩- التمهيد: للشيخ أبى على محمد بن همام الاسكافى، تحقيق و نشر مدرسة الإمام المهدي (عليه السلام)- قم، ١٤٠٤ هـ.
- ٢٠- تهذيب الاحكام: لشيخ الطائفة محمد بن الحسن الطوسى، تحقيق السيد حسن الخرسان، دار الكتب الاسلاميه، طهران ١٣٩٠ هـ.
- ٢١- التوحيد: للشيخ الصدوق محمد بن على بن الحسين بن بابويه القمى، تعليق السيد هاشم الحسينى الطهرانى، مؤسسهُ النشر الإسلامى التابعة لجماعة المدرسين- قم.
- ٢٢- ثواب الأعمال و عقاب الأعمال: للشيخ الصدوق محمد بن على بن الحسين بن بابويه القمى، تحقيق على أكبر غفارى، قم ١٣٩١ هـ.
- ٢٣- جامع الأحاديث، للشيخ أبى محمد جعفر بن احمد بن على القمى.
- ٢٤- جامع الأخبار: للشعيرى، الطبعة الحجرية، تقديم السيد حسن المصطفى ١٣٤١ هـ.
- ٢٥- الجامع لأحكام القرآن: لأبى عبد الله محمد بن أحمد الأنصارى القرطبي، تصحيح أحمد عبد العليم البردونى، دار إحياء التراث العربى، بيروت، الطبعة الثانية.
- ٢٦- الجعفریات: لأبى على محمد بن محمد الأشعث الكوفى، الطبعة الحجرية، مكتبة نينوى الحديثة- طهران.
- ٢٧- حجة القراءات: لأبى زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، تحقيق سعيد الأفغانى، مؤسسهُ الرسالة، بيروت، الطبعة الرابعة.
- ٢٨- حياة الحيوان الكبرى: للشيخ كمال الدين الدميرى، دار الفكر بيروت.
- ٢٩- الخصال: للشيخ الصدوق محمد بن على بن الحسين بن بابويه القمى تعليق على أكبر الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٤٤٢ غفارى، نشر جماعة المدرسين ١٤٠٣ هـ.
- ٣٠- خلاصة الأقوال فى معرفة الرجال: للحسن بن يوسف بن على بن المطهر الحلى المعروف بالعلامة، الطبعة الثانية ١٣٨١ هـ.
- ٣١- دعائم الاسلام: للقاضى أبى حنيفة النعمان بن محمد التميمى المغربى، تحقيق آصف على أصغر فيضى، دار المعارف ١٣٨٣ هـ.
- ٣٢- دعوات الراوندى: لقطب الدين الراوندى، نسخة مخطوطة فى جامعة طهران تحت رقم ١٣٢٨.
- ٣٣- الذريعة الى تصانيف الشيعة: للشيخ آقا بزرك الطهرانى، الطبعة الثالثة ١٤٠٣ هـ.
- ٣٤- ذكرى الشيعة فى أحكام الشريعة: للشهيد السعيد أبى عبد الله محمد بن مكى العاملى، نشر مكتبة بصيرتى.
- ٣٥- رساله فى تحقيق فقه الرضا (عليه السلام): للسيد الخونسارى، مطبوع على الحجر.
- ٣٦- روضة الواعظين: لمحمد بن الفتال النيسابورى، تقديم السيد محمد مهدى السيد حسن الخرسان، النجف ١٣٨٦ هـ.
- ٣٧- رياض العلماء و حياض الفضلاء: للميرزا عبد الله أفندى الإصبهانى تحقيق السيد أحمد الحسينى، نشر مكتبة آية الله المرعشى العامة ١٤٠١ هـ.
- ٣٨- الزهد: للحسين بن سعيد الكوفى الأهوازى، تحقيق ميرزا غلام رضا عرفانيان، المطبعة العلمية- قم ١٣٩٩.
- ٣٩- السرائر: لأبى عبد الله محمد بن إدريس العجلى الحلى، انتشارات المعارف الاسلاميه طهران ١٣٩٠ هـ.
- ٤٠- شهاب الأخبار: للقاضى الفضاى، تحقيق السيد جلال الدين المحدث، مركز انتشارات علمى و فرهنگى.
- ٤١- الصحاح: لاسماعيل بن حماد الجوهرى، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين- بيروت.

- ٤٢- طب الأئمة (عليهم السلام): برواية أبي عتاب عبد الله بن سابور الزيات و الحسين ابني بسطام النيسابوريين، تقديم السيد محمد مهدي السيد حسن الخرسان، المكتبة الحيدرية- النجف.
- ٤٣- طب النبي، لأبي العباس جعفر بن محمد المستغفرى، تقديم السيد محمد مهدي السيد حسن الخرسان، المكتبة الحيدرية و مطبعتها- النجف ١٣٨٥ هـ.
- ٤٤- الطرف من المناقب في الذرية الأطائب، للشريف رضى الدين على بن طاووس، المكتبة الحيدرية، النجف. الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٤٤٣
- ٤٥- العبر في خبر من غير: لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، الكويت ١٩٦٠.
- ٤٦- عدة الاصول: لشيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسى، تحقيق محمد مهدي نجف، نشر مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث ١٤٠٣ هـ.
- ٤٧- عدة الداعي و نجاح الساعى: لأحمد بن فهد الحلبي، تصحيح أحمد الموحدي القمي، مكتبة الوجداني - قم.
- ٤٨- علل الشرائع: للشيخ الصدوق محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي، تقديم السيد محمد صادق بحر العلوم المكتبة الحيدرية، النجف، الطبعة الثانية ١٣٨٥ هـ.
- ٤٩- عوائد الإيام: للمولى أحمد بن محمد مهدي بن أبي ذر النراقي، منشورات مكتبة بصيرتى.
- ٥٠- عوالى اللآلى العزيزية فى الأحاديث الدينية: لمحمد بن علي بن ابراهيم الإحسانى المعروف باين أبى جمهور، تحقيق الشيخ مجتبى العراقى، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ.
- ٥١- عيون أخبار الرضا (عليه السلام): للشيخ الصدوق محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي، تصحيح السيد مهدي الحسينى اللاجوردى، رضا مشهدى ١٣٦٣ هـ - ش.
- ٥٢- الغيبة: لشيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسى، تقديم الشيخ آقا بزرك الطهرانى.
- ٥٣- فرائد الاصول: للشيخ الأنصارى، مطبوع على الحجر، قم ١٣٧٤ هـ.
- ٥٤- الفرق بين الفرق: تأليف عبد القاهر بن طاهر بن محمد التميمى، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، نشر دار المعرفة، بيروت.
- ٥٥- فصل القضاء: للسيد حسن الصدر ضمن (اشنائى با چند نسخه خطى) للشيخ رضا الاستادى، شوال سنة ١٣٩٦ هـ.
- ٥٦- الفصول الغروية فى الاصول الفقهية: للشيخ محمد حسين الإصفهانى نشر دار إحياء العلوم الإسلامية، سنة ١٤٠٤ هـ.
- ٥٧- الفهرست: لشيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسى، تصحيح و تعليق السيد محمد صادق آل بحر العلوم، نشر المكتبة المرتضوية و مطبعتها فى النجف الأشرف.
- ٥٨- فهرست أسماء علماء الشيعة و مصنفهم: للشيخ منتجب الدين أبى الحسن على بن عبيد الله بن بابويه الرازى، تحقيق السيد عبد العزيز الطباطبائى، نشر مجمع الذخائر الإسلامية سنة ١٤٠٤ هـ.
- ٥٩- فهرست أسماء مصنفى الشيعة: للشيخ أبى العباس أحمد بن علي بن العباس النجاشى، الطبعة الحجرية، ١٣٩٨ هـ.
- ٦٠- الفوائد الرجالية: للسيد محمد مهدي بحر العلوم.
- الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٤٤٤
- ٦١- القاموس المحيط: للشيخ مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادى دار الفكر- بيروت ١٤٠٣ هـ.
- ٦٢- قرب الإسناد، لأبى العباس عبد الله بن جعفر الحميرى القمى، الطبعة الحجرية، مكتبة نينوى الحديثة، طهران.

- ٦٣- قصص الأنبياء: لقطب الدين الراوندى نسخة مخطوطة من المكتبة المرعشيه.
- ٦٤- قضاء حقوق المؤمنين: للصورى، تحقيق حامد الخفاف، المنشور فى مجله تراثنا العدد الثالث السنه الأولى ١٤٠٦، إصدار مؤسسه آل البيت (عليهم السلام)- قم.
- ٦٥- الكافى: لثقة الاسلام أبى جعفر محمد بن يعقوب بن إسحاق الكلينى الرازى، تصحيح السيد نجم الدين الآملى تعليق على أكبر غفارى، المكتبة الاسلاميه- طهران ١٣٨٨ هـ.
- ٦٦- الكامل فى التاريخ: للشيخ أبى الحسن على بن أبى المكرم المعروف بابن الأثير، دار صادر بيروت، ١٤٠٢ هـ.
- ٦٧- كشف الغمه فى معرفه الأئمة: لأبى الحسن على بن عيسى بن أبى الفتح الأربلى، تعليق السيد هاشم الرسولى، سوق المسجد الجامع - تبريز.
- ٦٨- كمال الدين و تمام النعمه: للشيخ الصدوق محمد بن على بن الحسين بن بابويه القمى، مؤسسه النشر الاسلامى التابعه لجامعة المدرسين، قم ١٤٠٥ هـ.
- ٦٩- لسان العرب: لأبى الفضل جمال الدين أحمد بن مكرم بن منظور الإفريقى المصرى، نشر أدب الحوزه، قم.
- ٧٠- مجمع البحرين: للشيخ فخر الدين الطريحي، تحقيق السيد أحمد الحسينى، الطبعة الثانية طهران.
- ٧١- مجمع البيان فى تفسير القرآن: للشيخ أبى على الفضل بن الحسن الطبرسى، مطبعة العرفان صيدا ١٣٣٣.
- ٧٢- المحاسن: لأبى جعفر أحمد بن محمد بن خالد البرقى، تحقيق السيد جلال الدين الحسينى (المشتهر بالمحدث) دار الكتب الاسلاميه، قم، ١٣٧١.
- ٧٣- مختصر بصائر الدرجات: لحسن بن سليمان الحلّى، انتشارات الرسول المصطفى (صلّى الله عليه و آله)- قم.
- ٧٤- مختلف الشيعة فى احكام الشريعة: للعلامة الحلّى، الطبعة الحجرية ١٣٢٣ هـ.
- ٧٥- مستدرک الوسائل: للحاج ميرزا حسين النورى الطبرسى، الطبعة الحجرية، منشورات المكتبة الاسلاميه- طهران و مؤسسه إسماعيليان، قم ١٣٨٢ هـ.
- ٧٦- مشكاة الأنوار: لأبى الفضل على الطبرسى، قدم له صالح الجعفرى المكتبة الحيدريه،
الفرقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٤٤٥
النجف.
- ٧٧- مصابح المتعهد و سلاح المتعبد: لشيخ الطائفة أبى جعفر محمد بن الحسن الطوسى، نشر إسماعيل الأنصارى الزنجانى - قم.
- ٧٨- معانى الأخبار: للشيخ الصدوق محمد بن على بن الحسين بن بابويه القمى، صححه على أكبر غفارى، دار المعرفة للطباعة و النشر- بيروت.
- ٧٩- معجم الأدباء: لياقوت الحموى، الطبعة الثالثة، سنه ١٤٠٠ هـ.
- ٨٠- معجم البلدان: لأبى عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموى الرومى دار صادر، بيروت، ١٣٩٩.
- ٨١- معجم المؤلفين: تأليف عمر رضا كحاله، دار إحياء التراث العربى، بيروت.
- ٨٢- معدن الجواهر و رياضه الخواطر: لأبى الفتح محمد بن على الكراچكى، تحقيق السيد أحمد الحسينى، المكتبة المرتضويه- طهران بين الحرمين، الطبعة الثانية ١٣٩٤ هـ.
- ٨٣- مفاتيح الاصول: لآية الله السيد محمد الطباطبائى، نشر مؤسسه آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث.

- ٨٤- مفتاح الكرامة: للسيد محمد جواد الحسين العاملي، نشر مؤسسة آل البيت (عليهم السلام).
- ٨٥- المقنع: للشيخ الصدوق محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي، نشر مؤسسة المطبوعات الدينية و المكتبة الإسلامية طهران، ١٣٧٧.
- ٨٦- المقنعة: للشيخ المفيد محمد بن محمد بن النعمان، مكتبة آية الله المرعشي النجفي، قم ١٤٠٤ هـ.
- ٨٧- مكارم الاخلاق: لأبي نصر الحسن بن الفضل الطبرسي، تحقيق محمد الحسين الأعلمي، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات- بيروت ١٣٩٢.
- ٨٨- من لا يحضره الفقيه: للشيخ الصدوق محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي، تحقيق السيد حسن الموسوي الخراساني، بيروت ١٤٠١ هـ.
- ٨٩- المواعظ: للشيخ الصدوق محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي، ترجمه عزيز الله عطاردی، إنتشارات مرتضوى ١٣٩٢.
- ٩٠- المؤمن: للشيخ الحسين بن سعيد الكوفي الأهوازي، تحقيق و نشر مدرسة الإمام المهدي (عليه السلام)، قم ١٤٠٤ هـ.
- ٩١- النهاية: لابن الأثير المبارك بن محمد الجزري، تحقيق طاهر أحمد الراوي و محمود محمد الطناحي، المكتبة الإسلامية، بيروت ١٣٨٣.
- الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٤٤٦
- ٩٢- النهاية: في مجرد الفقه و الفتاوى، لشيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي، دار الكتاب العربي، بيروت ١٣٩٠.
- ٩٣- نهج البلاغة: جمع الشريف الرضي، شرح محمد عبده، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، شارع محمد علي بمصر.
- ٩٤- النوادر: للسيد فضل الله الراوندي.
- ٩٥- الهداية: للشيخ الصدوق محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي، نشر مؤسسة المطبوعات الدينية و المكتبة الإسلامية، طهران ١٣٧٧.
- ٩٦- هداية المسترشدين في شرح معالم الدين: للشيخ محمد تقي الإصفهاني، نشر مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث.
- الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص: ٧٤٤

سلسلة مصادر البحار

- تقوم مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث بإخراج المصادر التي اعتمدها العلامة الكبير المجلسي (ره) في تأليف بحار الأنوار بتحقيق حسب قوائد هذا الفنّ و اخراج طباعى يتناسب مع ما جدّ من تقدّم في هذا المجال.
- و كتاب الفقه المنسوب للإمام الرضا (عليه السلام) المشتهر ب (فقه الرضا) باكورة هذا السلسلة المباركة و نعد القراء الكرام باخراج ما هو قيد التحقيق: ١- اعلام الدين في صفات المؤمنين: للديلمى.
- ٢- مسكن الفؤاد عند فقد الأربة و الأولاد: للشهيد الثاني زين الدين الجبعى العاملى.
- ٣- الأمان من أختار الاسفار و الأزمان: للسيد علي بن طاووس.
- ٤- الإرشاد: للشيخ المفيد.
- ٥- الخرائج و الجرائح: لقطب الدين الراوندى.

٦- الأمالى: للشيخ الطوسى.

٧- الأمالى: للشيخ الصدوق.

٨- كامل الزيارات: للشيخ أبى القاسم جعفر بن محمد بن قولويه.

٩- مناقب آل أبى طالب: لأبى جعفر محمد بن على بن شهر آشوب.

١٠- مشكاة الأنوار: للشيخ على الطبرسى.

١١- مختصر بصائر الدرجات: للشيخ حسن بن سليمان الحلى.

منسوب به على بن موسى، امام هشتم عليه السلام، الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ١ جلد، مؤسسه آل البيت عليهم السلام - مشهد، چاپ: اول، ١٤٠٦ ق.

تعريف مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

جاهدوا بأموالكم و أنفسكم فى سبيل الله ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون (التوبة/٤١).
قال الإمام على بن موسى الرضا - عليه السلام: رَحِمَ اللهُ عَيْدًا أَحْيَا أَمْرَنَا... يَتَعَلَّمُ عُلُومَنَا وَ يُعَلِّمُهَا النَّاسَ؛ فَإِنَّ النَّاسَ لَوْ عَلِمُوا مَحَاسِنَ كَلَامِنَا لَاتَّبَعُونَا... (بِنَادِرُ الْبِحَار - فى تلخيص بحار الأنوار، للعلامة فيض الاسلام، ص ١٥٩؛ عُيُونُ أَخْبَارِ الرُّضَا(ع)، الشَّيْخِ الصَّدُوقِ، الباب ٢٨، ج ١/ ص ٣٠٧).

مؤسس مجتمع "القائمية" الشفافية بأصفهان - إيران: الشهيد آية الله "الشمس آبادى" - رَحِمَهُ اللهُ - كان أحدًا من جهايدة هذه المدينة، الذى قد اشتهر بشعفه بأهل بيت النبى (صلوات الله عليهم) و لاسيما بحضرة الإمام على بن موسى الرضا (عليه السلام) و يساحة صاحب الزمان (عجل الله تعالى فرجه الشريف)؛ و لهذا أسس مع نظره و درايته، فى سنة ١٣٤٠ الهجرية الشمسية (= ١٣٨٠ الهجرية القمرية)، مؤسسه و طريقة لم ينطفي مصباحها، بل تتبع بأقوى و أحسن موقف كل يوم.
مركز "القائمية" للتحريات الحاسوبية - بأصفهان، إيران - قد ابتداءً أنشيطه من سنة ١٣٨٥ الهجرية الشمسية (= ١٤٢٧ الهجرية القمرية) تحت عناية سماحة آية الله الحاج السيد حسن الإمامي - دام عزه - و مع مساعده جمع من خريجي الحوزات العلمية و طلاب الجوامع، بالليل و النهار، فى مجالات شتى: ديتية، ثقافية و علمية...

الأهداف: الدفاع عن ساحة الشيعة و تبسيط ثقافة الثقلين (كتاب الله و اهل البيت عليهم السلام) و معارفهما، تعزيز دوافع الشبابة و عموم الناس إلى التحرر الأذق للمسائل الديتية، تخليف المطالب التافعة - مكان البلايت المبتدلة أو الرديئة - فى המחامل (=الهواتف المنقولة) و الحواسيب (=الأجهزة الكمبيوترية)، تمهيد أرضية واسعة جامع ثقافية على أساس معارف القرآن و أهل البيت -عليهم السلام - باعثة نشر المعارف، خدمات للمحققين و الطلاب، توسعة ثقافة القراء و إغناء أوقات فراغه هواة برامج العلوم الإسلامية، إنالة منابع اللازمة لتسهيل رفع الإبهام و الشبهاة المنتشرة فى الجامعة، و...

- منها العدالة الاجتماعية: التى يمكن نشرها و بثها بالأجهزة الحديثة متصاعدة، على أنه يمكن تسريع إبراز المرافق و التسهيلات - فى آكناف البلد - و نشر الثقافة الإسلامية و الإيرانية - فى أنحاء العالم - من جهة أخرى.

- من الأنشطة الواسعة للمركز:

الف) طبع و نشر عشرات عنوان كتب، كتيبه، نشره شهرية، مع إقامة مسابقات القراءه

(ب) إنتاج مئات أجهزة تحقيقيه و مكتبيه، قابله للتشغيل فى الحاسوب و المحمول
(ج) إنتاج المعارض ثلاثيه الأبعاد، المنظر الشامل (= بانوراما)، الرسوم المتحركه و... الأماكن الدينيه، السياحيه و...
(د) إبداع الموقع الانترنتى "القائمه" www.Ghaemiyeh.com و عدده مواقع أخر
(ه) إنتاج المنتجات العرضيه، الخطابات و... للعرض فى القنوات القمرية
(و) الإطلاق و الدعم العلمى لنظام إجابة الأسئلة الشرعيه، الاخلاقيه و الاعتقاديه (الهاتف: ٠٠٩٨٣١١٢٣٥٠٥٢٤)
(ز) ترسيم النظام التلقائى و اليدوى للبلوتوث، ويب كشك، و الرسائل القصيره SMS
(ح) التعاون الفخرى مع عشرات مراكز طبيعيه و اعتباريه، منها بيوت الآيات العظام، الحوزات العلميه، الجوامع، الأماكن الدينيه
كمسجد جمكران و...

(ط) إقامة المؤتمرات، و تنفيذ مشروع "ما قبل المدرسه" الخاص بالأطفال و الأحداث المشاركون فى الجلسه
(ى) إقامة دورات تعليميه عموميه و دورات تربيه المربى (حضوراً و افتراضاً) طيله السنه
المكتب الرئيسى: إيران/أصبهان/ شارع "مسجد سيد"/ ما بين شارع "پنج رمضان" و "مفترق" و فائى "بنايه" القائمه
تاريخ التأسيس: ١٣٨٥ الهجرية الشمسيه (= ١٤٢٧ الهجرية القمرية)
رقم التسجيل: ٢٣٧٣

الهويه الوطنيه: ١٠٨٦٠١٥٢٠٢٦

الموقع: www.ghaemiyeh.com

البريد الالكترونى: Info@ghaemiyeh.com

المتجر الانترنتى: www.eslamshop.com

الهاتف: ٢٥-٢٣-٢٣٥٧٠ (٠٠٩٨٣١١)

الفاكس: ٢٣٥٧٠٢٢ (٠٣١١)

مكتب طهران ٨٨٣١٨٧٢٢ (٠٢١)

التجاريه و المبيعات ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩

امور المستخدمين ٢٣٣٣٠٤٥ (٠٣١١)

ملاحظه هامه:

الميزانيه الحاليه لهذا المركز، شعبيته، تبرعته، غير حكوميته، و غير ربحيه، اقتنيت باهتمام جمع من الخيرين؛ لكتها لا تتوافى
الحجم المتزايد و المتسع للامور الدينيه و العلميه الحاليه و مشاريع التوسعه الثقافيه؛ لهذا فقد ترجى هذا المركز صاحب هذا
البيت (المسمى بالقائمه) و مع ذلك، يرجو من جانب سماحه بقيه الله الأعظم (عجل الله تعالى فرجه الشريف) أن يوفيق الكل
توفيقاً متزائداً لإعانتهم - فى حد التمكن لكل احد منهم - إيانا فى هذا الأمر العظيم؛ إن شاء الله تعالى؛ و الله ولى التوفيق.

مركز
للبحوث والتحريرات الكمبيوترية
الغمامة اصحمان



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم

www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩